ارتشاف الضرب

من لسان العرب

تأليف

أبي حيّان الأندلسي

أثير الدين محمّد بن يوسف بن عليّ

المتوفى سنة ٧٤٥ هـ

تحقيق

محمّد عثمان

الجزء الأوّل

دار الكتب العلمية

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

DKI

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان

Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon

Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

Title : **IRTIŠĀF AL-ḌARAB MIN LISĀN AL-ʿARAB**	**الكتاب** : ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب
Classification: Syntax	**التصنيف** : نحو
Author : Abu Ḥayyān al-ʾAndalusi	**المؤلف** : أبو حيّان الأندلسي
Editor : Muḥammad ʿUṯmān	**المحقق** : محمد عثمان
Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah	**الناشر** : دار الكتب العلميــــة – بيروت
Pages :1664 (3 volumes)	**عدد الصفحات** : 1664 (3 أجزاء)
Size : 17*24	**قياس الصفحات**: 17*24
Year : 2011	**سنة الطباعة** : 2011
Printed in : Lebanon	**بلد الطباعة** : لبنـــان
Edition : 1st	**الطبعة** : الأولى

DKI
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Aramoun, al-Quebbeh,
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.

ISBN 978-2-7451-7180-1
ISBN 2-7451-7180-1

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذي مَنَّ على هذه الأمة ببعثة خير البرايا، وجعل التمسك بسنته عصمة من الفتن والبلايا، أحمده تعالى وأشكره، وأتوب إليه وأستغفره، وأسأله الثبات على السنة والسلامة من المحن والرزايا.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له عالم السر والخفايا، والمطلع على مكنون الضمائر والنوايا، وأشهد أن نبينا وحبيبنا وقدوتنا وسيدنا محمداً عبد الله ورسوله كريم الخصال وشريف السجايا، والمجبول على معالي الشمائل والمعصوم من الدنايا، عليه من الله وعلى آله وأصحابه وأتباعه أفضل الصلوات وأزكى التسليمات وأشرف التحايا.

وبعد:

فإن كتاب " ارتشاف الضرب " يُعدُّ بحقٍّ موسوعة نحوية، جمع فيها أبو حيان منابع النحو وروافده، وذلك حتى عصره، ولم يقدِّم لنا هذا الكتاب إلا بعد أن اطَّلَع على آراء النُّحاة المتقدمين والمتأخرين، فأفاد منها، فجاء كتابه منطويًا على زبدة آرائه النحوية واللغوية.

وقد سَلَكَ أبو حيان منهجًا فريدًا بين النحاة في تأليف كتابه هذا، الذي يمثل امتزاج ثقافة المغرب بثقافة المشرق.

فقد انتقل أبو حيان بين بساتين اللغة يرتشف رحيق الورود والياسمين ليمتعنا بتذوق شهدها، فهذا الكتاب يُوقِفُنَا على ما وصل إليه العقل العربي من تصَوُّر لدراسة اللغة والتأليف فيها.

وقد تحدث عنه السيوطي هو وكتاب أبي حيان الآخَر " التذييل والتكميل" فقال في "طبقات النحاة": لم يؤلف في العربية أعظم من هذين الكتابين ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأقوال.

وقال أيضًا: وعليهما اعتمدت في " جمع الجوامع ".

وقد حاولنا جاهدين إخراج هذا العمل الرائع، الذي جمع أغلب الآراء النحوية في أزهى ثوب، وأبهى صورة، ونسأل الله التوفيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين وصلَّى الله وسلم على سيّد البلغاء من الناس مُحمّدِ بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

علم التصريف

التّصريفُ لُغَةً: التَّغييرُ. ومنه تَصْرِيْفُ الرياحِ؛ أي: تغييرُها.

واصطلاحًا: هُو العِلْمُ بِأَحكامِ بنْيةِ الكلمة، وبما لأحرُفِها من أصالةٍ، وزيادةٍ، وصِحّةٍ، وإعلالٍ، وإبدالٍ، وشِبهِ ذلك.

وهو يُطلقُ على شيئين:

الأولُ: تحويلُ الكلمة إلى أبنية مُختلفة لِضُروبٍ من المعاني، كتحويل المصدر إلى صِيَغ الماضي والمضارع والأمر واسمِ الفاعل واسمِ المفعولِ وغيرهما، وكالنِّسبة والتصغير.

والآخرُ: تغييرُ الكلمة لغير معنًى طارئ عليها، ولكن لِغَرَضٍ آخر ينحصرُ في الزيادة والحذف والإبدال والقَلْب والإدغام.

فتصريفُ الكلمة هو تغيير بِنْيتها بحسبِ مَا يُعْرَضُ لها. ولهذا التغيير أحكامٌ كالصحّة والإعلال. ومعرفةُ ذلك كلِّه تُسمَّى (علمَ التصريف، أو الصّرف).

ولا يتعلّقُ التصريفُ إلا بالأسماءِ المُتمكّنة، والأفعال المتصرّفة. وأما الحروفُ وشبْهُها، فلا تَعَلُّقَ لعلم التصريف بها.

والمرادُ بِشِبهِ الحرفِ: الأسماءُ المبنيَّةُ والأفعالُ الجامدة، فإنها تُشبهُ الحرفَ في الجمود، وعدم التصرُّف.

ولا يُقْبَلُ التصريف ما كان على أقلَّ من ثلاثة أحرف، إلا أن يكون ثُلاثيًا في الأصل، وقد غُيّر بالحذف، مثل: (عِ كلامي، وقِ نفسَك، وقُلْ، وبِعْ). وهي أفعالُ أمر من (وَعى يَعي، ووَقى يَقي، وَقال يقول، وبَاع يَبيع)، ومثلُ: (يَدٍ ودَمٍ)، وأصلُها: (يَدَي، ودمو أو دَمي).

والاشتقاقُ في الأصل: أخذُ شِقِّ الشيءِ، أي نِصْفِهِ، ومنه اشتقاقُ الكلمة من الكلمة، أي أخْذُها منها.

وفي الاصطلاح: أخذُ كَلَمَةٍ من كلمة، بشرطِ أن يكون بين الكلمتين تَنَاسُبٌ في اللفظ والمعنى وترتيبِ الحُرُوفِ؛ مَعَ تَغايرٍ في الصيغةِ، كَمَا تأخذ (اكتُبْ من يكتبْ)، وهذه من (كتبَ)، وهذه من (الكتابة).

وهذا التعريف إنما هو تعريف الاشتقاق الصغير، وهو المبحوث عنه في علم التصريف. وهناك نوعان من الاشتقاق:

الأول: أن يكون بين الكلمتين تَنَاسُب في اللفظ والمعنى دُوْن ترتيب الحروف كـ(جذبَ، وجبذَ). ويسمى الاشتقاق الكبير.

والآخر: أن يكون بين الكلمتين تناسب في مخارج الحروف كـ (نهقَ، ونعقَ). ويسمى الاشتقاق الأكبر.

وَيُؤْخَذُ الأمرُ من المضارع، والمضارعُ من الماضي، والماضي مِنْ المصدر.

فالمصدرُ أصلٌ صَدَرَ عنه كلُّ المشتقّات، مِنَ الأفعال والصفات التي تُشبهها وأسماءِ الزمان والمكان، والآلة والمصدر الميمي.

اشتقاق الماضي: يؤخذُ الماضي من المصدر على أوزانٍ مختلفة، مثل (كتب، وأَكرمَ، وانطلقَ، واسترشدَ).

اشتقاق المضارع: يُؤخذُ المضارعُ من الماضي، بزيادة حَرْف من أحرف المضارَعة في أوّله. وأحرف المضارعة أربعةٌ، وهي (الهمزةُ، والتاءُ، والنونُ، والياءُ) مثل (أَذهبُ، وتذهبُ، ونذهبُ، ويذهبُ).

فـ (الهمزة): للمفرد المتكلم مثل (أَكْتُبُ).

و (التاء): لِكُلِ مُخاطب ومخاطبة وللغائبة الواحدة والغائبتين مثل (تكتب يا عليّ، وتكتبين يا فاطمة، وتكتبان يا تلميذان، وتكتبان يا تلميذتان، وتكتبون يا تلاميذ، وتكتبن يا تلميذات، وفاطمة تكتب، والفطمتان تكتبان).

و (النون): لجماعة المتكلمين وللمتكلم الواحد المعظم نفسه مثل (نَكْتُبُ).

و (الياء): للغائب الواحد والغَائِبَيْنِ والغَائِبِيْنَ والغائبات مثل (التلميذ يكتب، والتلميذان يكتبان، والتلاميذ يكتبون، والتليمذاتُ يَكْتُبْنَ).

وإن كان الماضي على ثلاثةِ أحرف: يُسكَّنُ أوّلهُ بَعْدَ دُخُولِ حَرْفِ **المضارعة**، فتقول في (سَأَلَ، وأَخَذَ، وكَرُمَ): (يَسأَلُ ويَأخذُ ويَكرُمُ).

وأما ثانيه: فَهُو مفتوحٌ، أو مَضْمُومٌ، أو مكسورٌ، حسَبَ ما تقتضيه اللغة، مثل (يَعلمُ، ويَكتُبُ، ويَحمِلُ).

وإن كان على أربعة أحرف فصاعدًا: فإن كان في أوَّله همزةٌ زائدة، تُحذف ويُكسر ما قبل آخره، فتقولُ في (أكرمَ، وانطلقَ، واستغفرَ): (يُكرِمُ، ويَنطلِقُ، ويَستغفِرُ).

وإن كان في أوَّله تاءٌ زائدةٌ، يَبْقَ عَلَى حَالِهِ بِلا تغيير، فتقولُ في (تَكلَّمَ، وتقابلَ) (يتكلمُ، ويتقابلُ).

وإن لم يكن في أوَّله همزةٌ ولا تاءٌ زائدتان. يُكسر ما قبل آخره، فتقولُ في (عَظَّمَ، وبايعَ): (يُعَظِّمُ ويُبَايعُ).

وحرفُ المضارعة يكونُ مَفْتُوحًا، مثل (يَعلمُ، وتَجتهدُ، وتَغتفرُ)، إلا إذا كان الفعلُ على أربعة أحرف، فهو مضمومٌ مثل (يُكرِمُ، ويُعظِّمُ).

اشتقاق الأمر: يؤخذُ الأمرُ من المضارع، بحذفِ حرف المضارعة من أوَّله، فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركًا، تُرِكَ على حاله، فتقولُ في (يَتَعلَّمُ) (تعلَّمْ)، وإن كان ساكنًا، يُزَدْ مكان حرف المضارعة همزةٌ، فتقولُ في (يَكتبُ، ويُكرِمُ، ويَنطلِقُ، ويَستغفرُ) (اكْتُبْ، وأكرِمْ، وانطلِقْ، واستغفِرْ).

وهمزةُ الأمر همزةُ وصلٍ مكسورةٌ، مثل (اِعلمْ، اِنطلِقْ، اِستقبلْ)، إلا إن كان ماضيه على أربعة أحرف، فهي همزةُ قطعٍ مَفْتُوحَةٌ، مثل (أَكْرِمْ، وأَحسنْ، وأَعطِ)، أو كان ماضيه على ثلاثة أحرف، ومضارعهُ على وزن (يَفعُلُ) المضمومِ العين، فهي همزةُ وصلٍ مضمومةٌ، مثل (أُكتُبْ، أُنصُرْ، أُدخُلْ)، فإنَّ مضارعها (ينصُرُ، ويكتُبُ، ويدخُلُ).

همزة الوصل

همزةُ الوصلِ: هي همزةٌ في أوَّل الكلمة زائدةٌ، يُؤتى بها للتخلص من الابتداءِ بالساكن؛ لأنَّ العربية لا تبتدئُ بساكنٍ، كَمَا لا تَقِفُ على متحرّكٍ، وذلك كهمزة (اسم، واكتبْ، واستغفِرْ، وانطلاق، واجتماع، والرَّجل).

وحُكمُها: أن تُلفَظُ وتُكتب، إن قُرِئتْ ابتداءً، مثل (اسمُ هذا الرجل خالدٌ)، ومثلُ (استغفرْ رَبَّكَ)، وأن تُكتَبَ ولا تُلفَظَ، وإن قُرِئتْ بعد كلمة قبلها، مثل (إنَّ اسمَ هذا الرجل خالدٌ)، ومثلُ (يا خالدُ استغفرْ ربكَ).

وهي قسمان: سماعيّةٌ وقياسيّةٌ.

فالسّماعية: محصورة في كلماتٍ وهي (ابنٌ، وابنةٌ، وامرُؤٌ، وامرأةٌ، واثنان، واثنتانِ، واسمٌ، وايْمُنٌ).

فوائد ثلاث:

(١) من العلماء من يجعل لفظ (ايمن) كلمة وضعت للقسم، ويجعل همزته همزة وصل، ومنهم من يقول هو جمع يمين كـ (أيمان) ويجعل همزته همزة قطع تقول (يا خالد أيمنُ الله لأفعلنَّ كذا) بقطع الهمزة، ويقال في (ايمن الله) (ايمُ الله) أيضًا بحذف النون.

(٢) حركة الراء في (امرئ) تكون، كحركة الهمزة بعدها، فتقول (هَذَا امْرُؤٌ بِضَمِّ الرَّاءِ (ورأيتُ امْرَأً) بفتحها (ومررتُ بامرِئ) بكسرها، وتُكتب همزته على الواو إنْ ضُمَّت، وعلى الألف إن فتحت وعلى الياءِ إن كسرت كما رأيت.

(٣) إذا سبقت همزةُ الاستفهام همزَة (أل) قلبت همزة (أل) مَدَّة مثل (آلكتابَ تأخذ أم القلم) قال تعالى: ﴿قُلْ ءَاللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس:٥٩] ويجوز إسقاطها خطًّا ولفظًا، والاكتفاءُ بهمزة الاستفهام تقول (أَلذَّهب أنفع أم الحديد؟).

والقياسيَّةُ: تكونُ في كل فعل أمرٍ من الثُّلاثيّ المجرَّد (كاعلَمْ، واكتُبْ). وفي كل ماضٍ وأمرٍ ومَصْدرٍ من الفعل الخماسيّ والسداسيّ (كانطلَقَ وانطلقْ وانطلاقٍ، واستغفرَ واستغفِرْ واستغفارٍ).

وهمزةُ الوصلِ مكسورةٌ دائمًا، إلا في (الْ) و(ايمُن)، فإنها مفتوحةٌ فيهما، وفي الأمر من وزن (يَفعُلُ - المضمومِ العين -) فإنها مضمومةٌ فيه، مثل (اُكتُبْ، اُدخُلْ).

والماضي المجهولُ من الخماسيّ والسداسيّ تُضَمُّ همزتُهُ تَبَعًا للحرف الثَّالث، فتقولُ في (احتَمَلَ، استَغْفَرَ) (اُحتُمِلَ، اُستُغفِرَ).

همزة الفصل

همزةُ **الفصلِ** - وتُسَمَّى همزةَ القطعِ أيضًا -: هي همزةٌ في أوَّل الكلمة زائدةٌ، كهمزة (أكرمَ، وأُكرمُ، وأَكرِمْ، وإِكرام).

وحُكْمُهَا: أَنْ تُكْتَبَ وتُلفظَ حَيْثُمَا وَقَعَتْ، سَواءٌ قُرِئَتْ ابتداءً، مثل (أَكْرِمْ ضيوفك)، أَمْ بعد كلمةٍ قبلها، مثل (يا عليٌّ أكرِمْ ضُيوفك).

وهمزةُ الفصل همزةٌ قياسيَّةٌ.

وهي تكونُ في أوائلِ بعض الجموع كـ (أحمالٍ، وأولادٍ، وأنفُسٍ، وأربُعٍ، وأتقياءٍ، وأفاضلٍ).

وتكون أيضًا في الماضي الرُّباعيّ وأمرهِ ومصدره، مثل: (أَحسنَ وأَحسنْ وإحسانٍ)، وفي المضارع المُسند إلى الواحد المتكلم مثل: (أَكتبُ وأُكرمُ وأَنطلقُ وأَستغفِرُ)، وفي وزن (أفعلَ)، الذي هو للتّفضيل، مثل: (أفضلَ وأسمى)، أو صفةٌ مشبَّهةٌ، مثل: (أحمرَ، وأعورَ).

وهي مفتوحةٌ دائمًا، إلا في المضارع من الفعل الرباعي ومصدره، فإنها في الأول مضمومةٌ، مثل: (أُحسن وأُعطي)، وفي الآخر مكسورة، مثل (إحسانٍ وإعطاءٍ).

لكلِّ فعلٍ ميزانٌ يُوزنُ به.

والميزانُ يتألَّفُ من ثلاثة أحرف، وهي (الفاءُ، والعين، واللام). فيقال (كَتَبَ) على وزن (فَعَلَ)، و (يَكْتُبُ) على وزن (يَفْعُلُ)، و (اكتُبْ) على وزن (افعُلْ).

وَيُقَالُ لأحرُفِ (فَعَلَ): ميزانٌ، ولما يوزنُ بها: مَوْزُونٌ.

ويُسَمَّى مَا يُقَابل فاءَ الميزان من أحرف الموزون: (فاءَ الكلمة)، وما يُقابلُ عينَه (عينَ الكلمة)، وما يُقابلُ لامَهُ (لامَ الكلمة). فإن قُلْتَ (كَتَبَ)، فتكون الكافُ فاءَ الكلمة، والتاءُ عينَها، والباءُ لامَها.

ويجبُ أن يكون الميزانُ مُطابقًا للموزون حركةً وسكونًا وزيادة أحرف. فإن قلت (كَرُمَ) كانت على وزنِ (فَعُلَ). وإن قلت (أَكْرَمَ) كانت على وزن (أَفْعَلَ). وإن قلت (كَسَرَ) كانت على وزن (فَعَلَ) وإن قلت (انْكَسَرَ) كانت على وزن (انْفَعَلَ) وهلُّمَّ جرًّا.

وكلُّ مَا يُزادُ في المَوْزُون يُزَادُ في الميزان هو بعينه، إلا إن كان الزائدُ من جِنْسِ أَحْرُفِ الموزون، فيُكرَّرُ في الميزان مَا يُمَاثله، فيقالُ في وزن (عَظَّم) (فَعَّل)، وفي وزن (اغرَوْرَقَ) (افعَوْعَلَ) وفي وزن (احْمَارَّ) (افْعَالَّ) بتكرير عين (فَعَّل)؛ لأن الموزون، وهو (عَظَّمَ)، مُكَرَّر العين. وبتكرير عين (افْعَوْعَلَ)؛ لأن الموزون، وهو (اغْرَوْرَقَ)، مكرّر العين. وبتكرير لام (افْعَالَّ)؛ لأن الموزون، وهو (احْمَارّ) مكرر اللام. أما مثل (أَخْرَجَ وَانْكَسَرَ واسْتَغْفَرَ) ونحوها، فإن أحرفها الزائدة تُزَاد هي بعينها في الميزان، فيقال (أَفْعَلَ، وانْفَعَلَ، واسْتَفْعَلَ). وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ.

أَمَّا إِنْ كَانَتْ أَحْرُفُ المَوْزُوْن الأصليَّة أربعةً، فتُكرَّرُ لامُ الميزان، فَيُقالُ في وزن دَحْرَجَ (فَعْلَلَ). والمزيدُ في منه تُكرَّرُ لامُهُ أَيضًا، كما تُكرَّرُ في الأصليّ، فتقولُ في وزن (احْرَنْجَمَ) (افْعَنْلَلَ) وفي وزن (اقْشَعَرَّ) (افْعَلَلَّ).

أوزان الأفعال

للماضي من الأفعال خمسةٌ وثلاثون وزنًا. ثلاثةٌ منها للثُّلاثيّ المجرَّد، واثنا عَشَرَ للثلاثيّ المزيد فيه، وواحدٌ للرباعي المجرَّد، وسبعةٌ للمُلحَق به، وثلاثةٌ للرباعي المزيد فيه، وتسعةٌ للمُلحق به.

أَوزان الثلاثي المجرد:

للماضي من الثلاثيّ المجرَّد ثلاثةُ أوزان (فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ).

١- وزن (فَعَلَ) المفتوح العين:

وزنُ (فَعَلَ) - المفتوح العين - كـ (كَتَبَ، وجَلَسَ، وفَتَحَ) يكون مضارعه إِمَّا مضمومها كـ (يكتُبُ)، وَإِمَّا مَكسورها كـ (يَجْلِسُ)، وإما مفتوحَها كـ (يَفتَحُ).

وبابُ (فَعَلَ يَفْعُل) - بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع - يأتي منه، غير مُطردٍ الصَّحيحُ السالِم كـ (نَصَرَ يَنْصُرُ)، والمهموزُ الفاء كـ (أَخَذَ يَأْخُذُ). ويَطَّرِدُ فيه الأجوفُ والناقصُ الواويّانِ، نحو (قَالَ يَقُولُ، ودَعَا يَدْعُو)، والمضاعفُ المتعدِي، نحو (مَدَّهُ يمدُّهُ). وشَذَّ (حَبَّهُ يُحِبُّهُ). وجاءَ منه بعضُ أفعالٍ لوجهين وهي (بَتَّ الحبلَ يَبُتُّه ويَبِتُّه، وعَلَّهُ يَعُلُّهُ ويَعِلُّهُ، ونَمَّ الحديث يَنُمُّهُ وينِمُّهُ، وشَدَّ يَشُدُّهُ ويَشِدُّهُ، ورَمَّهُ يَرمُّهُ ويَرِمُّهُ، وَهَرَّ الشيء يَهُرُّهُ ويَهِرُّهُ)، والمكسور منها شاذٌ في القياس.

ومما يختصُّ بهذا الباب ما يُرادُ به معنى الفوز في مَقام المُغالبة والمُفاخرة، نحو (كَاتَبَنِي، فكتبتُهُ، أكتُبُهَ)، أي: (غَالَبَنِي في الكِتَابَةِ فغلبتُهُ فيها). وحينئذٍ لا يكونُ إلا مُتعَدِّيًا، وإن كان في الأصل لازمًا. فمثل (قَعَدَ) لازمٌ، فإن قُلْتَ (قَاعَدَنِي فَقَعَدتُهُ أَقعُدُهُ)، صَارَ مُتْعَدِّيًا.

وكلُّ فعلٍ تُريدُ به مَعْنَى الغلبة والمفاخرة حوَّلْتَهُ إلى هذا الباب، وإن لم يكن منه، فتقول في (نَزَلَ يَنزِلُ، وخَصَمهُ يخصِمُهُ، وعلِمهُ يَعلَمُهُ) (نازلني فَنَزَلتُهُ أنزُلُهُ، وخاصمني فَخصَمتُهُ، وعالمني فَعلَمتُهُ، أعلُمُهُ)، أي غالبني في ذلك، فغلبتُهُ فيه. إلا ما كان مِنْهُ مِثَالا وَاوِيًّا مسكورَ العين في المضارع كـ (وَعَدَ يَعِدُ)، أو أجوَفَ يائيًّا

كـ(باعَ يبيعُ)، أو معتلَّ الآخر بالياءِ كـ (رمى يرمي)، فإنه يبقى على حاله في باب المغالبة.

وبابُ (فَعَلَ يَفعِلُ) - بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع - يطرد فيه المثال الواويُّ، نحو (وثبَ يَثِبُ) بشرط أن لا تكون لامُه حرفَ حلقٍ كـ(وَضعَ يَضَعُ، ووَقَعَ يَقَعُ، ووسَعَ يَسعُ، ووَطَأَ يَطَأُ)، والأجوف اليائيُّ، نحو (شابَ يَشيبُ). والمعتلُّ الآخر بالياءِ، نحو (قَضَى يَقْضِي)، بشرط أن لا تكون عينه حرفَ حلقٍ كَ(سَعَى يَسعى، ونَعَى المَيْتَ يَنعاه)، والمَضاعف اللازم، نحو (فَرَّ يَفِرُّ) وما جاءَ على خلاف ذلك فهو مُخالف القياس.

وبابُ (فَعَلَ يَفعَلُ) - بفتح العين في الماضي والمضارع - يكثُرُ أن يَجِيءَ منه ما كانت عينُهُ أو لامهُ حرف حلقٍ، نحو (فتَحَ يَفتَحُ، وسأَلَ يَسأَلُ، وَوَضَعَ يَضَعُ).

ولا يكون الفعل مفتوحَ العينِ في الماضي والمضارع إلا إذا كانت عينه أو لامُهُ حرفًا من أحرف الحلقِ، مثل (سَأَلَ يَسْأَلُ، وذَهَبَ يَذْهَبُ، وَجَعَلَ يَجْعَلُ، وشغَلَ يَشغَلُ، وفتحَ يفتحُ، وشدَخَ يشدخُ). وأما نحو (أَبَى يَأْبَى، ورَكنَ يَركُنُ)، فشاذٌّ، ويجوز في الأوَّل (أَبَى يَأْبَي) من باب (فَعَلَ يَفعِلُ) المفتوح العين في الماضي، المكسورها في المضارع.

ويجوز في الثاني (ركنَ يَركُنُ) بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع، و (رَكِنَ يَركَنُ) بكسرِها وفتحها في المضارع.

ووجودُ حرفِ الحلقِ في فعلٍ لا يُوجبُ فتحَ عينه في الماضي والمضارع، فمثلُ (دَخَلَ يَدْخُلُ، ورَغِبَ يَرْغَبُ، وبغَى يَبْغِي، وسَمِعَ يَسمَعُ، ونَبُهَ ينبُهُ) وغيرها، ليست من هذا البابِ، معَ وجودِ حرف الحلقِ في مُقابل عينها أو لامها.

٢- **وزن (فَعِلَ) المكسور العين:**

وزن (فَعِلَ) بكسر العينِ – كـ (عَلِمَ)، لا يكونُ مُضارعه إلا مفتوح العينِ كَ(يَعلَمُ)؛ لأنه إن كان الماضي مكسورَ العين، فمضارعه لا يكونُ، إلا مفتوحَها، إلا أربعةَ أفعالٍ شاذةٌ، جاءَت مكسورةَ العين في الماضي والمضارع، ويجوزُ في مضارعها الفتحُ - وهو الأفصحُ والأولى - وهيَ: (حَسِبَ يَحْسَبُ ويَحْسِبُ، وبَئِسَ يَبأَسُ ويَبْئِسُ، ونَعِمَ يَنعمُ، ويَئِسَ يَيْأَسُ ويَيْئِسُ) وجاء شُذوذًا (وَرِثَ يَرِثُ، ووَمِقَ يَمِقُ، وورِمَ الجرحُ يَرِمُ، ووثِقَ به يثِقُ، ووَرِيَ الزَّندُ يَرِي، ووَفِقَ أمرَه يَفِقُهُ) وليس فيها

إلا كسرُ العين في الماضي والمضارع، إلا (وَرِي يَرِي) فيجوز فيه (وَرَى يَرِي) بفتح العين في الماضي، وكسرِها في المضارع - وهو الأفصح -.

وتكثُرُ في هذا الباب الأفعالُ الدَّالةُ على العِلَل والأحزان وأضدادِهما، نحو (سَقِمَ، وحَزِنَ، وفَرِحَ)، وَمَا دلَّ على خُلُقٍ أو امتلاءٍ، نحو (عَطِشَ، وشَبِعَ) وتجيءُ الألوان والعُيوب والحِلى كلُّها عليه، نَحْو: (سَوِدَ، وعَرِجَ، ودَعِجَ).

٣- وزن **(فَعُلَ)** بضم العين:

وزنُ (فَعُلَ) بضمِّ العين في الماضي - مثل (حَسُنَ)، لا يكون مضارعهُ إلا مضمومَها، مثل (يَحسُنُ).

يأتي من هذا الباب مَا دلَّ على الغرائز والطبائع الثابتة، نحو (كَرُمَ، وعَذُبَ الماءُ، وحَسُنَ، وشَرُفَ، وجَمُلَ، وقَبُحَ).

وكُلُّ فعلٍ أردتَ التعجبَ به أو المدح، أو الذمَّ، حَوَّلتُهُ إلى هذا الباب، وإن لم يكن منه -كَمَا قَدَّمْنَا في مبحث أَفْعَالِ المَدْحِ والذَّمِّ - نحو (كَتُبَ الرَّجُلُ سعيدٌ!) بمعنى (ما أكتبهُ!) تريدُ المدحَ والتعجب معًا.

وما كان على وزن (فَعُلَ) لا يكونُ إلا لازمًا؛ لأنه لا يكون إلا لمعنًى مطبوعٍ عليه من هو قائمٌ به، أي: للسَّجايا والطبائع مثل (كَرُمَ، ولَؤُمَ) أو كمطبوعٍ عليه، مثل (فَقُهَ، وخَطُبَ)، أي: صارَ فقيهًا وخطيبًا. وغيرُه يكونُ متعدّيًا، ويكون لازمًا.

وحركةُ العينِ في الأمر من هذه الأوزان المذكورة، كحركة العين في مُضارعه، مثل (انصُرْ، واجمُلْ، وارجِعْ، واسأَلْ، واعلَمْ).

وهذه الأوزان سَماعيَّةٌ كلها، إلا ما اطَّرِدَ منها.

أما أوزانُ المزيد فيه، فكلُّها قياسيَّةٌ، وكذا وزنُ الرُّباعيِّ المجرَّد.

أوزان الثلاثي المزيد فيه:

للثُّلاثيّ المزيد فيه اثنا عَشَرَ وزنًا ثلاثةٌ للمزيد فيه حرفٌ واحدٌ، وخمسةٌ للمزيد فيه حرفان، وأربعةٌ للمزيد فيه ثلاثة أحرف.

فللثلاثيّ المزيد فيه حرفٌ واحد، ثلاثة أوزانٍ: (أَفعَلَ) كـ(أكرمَ) و(فَعَّلَ) كـ(فَرَّح)، و (فاعَلَ) كـ (سَابَقَ).

وباب (أَفْعَلَ) يَكُون للتعدية غالبًا. أي لتصيير اللازم مُتعديًا إلى مفعولٍ واحدٍ

كَ(دَخَلْ وَأَدْخلته). فإن كَانَ مُتَعَديًا إلى واحدٍ صَارَ مُتَعَدِيًا إلى اثنين كـ (لزم الأمرَ، وألزمته إياه).

وباب (فَعَّل) يكون للتكثير وللتعدية غالبًا. فالتكثير يكون في الفعل، نحو (طَوَّفت وجوَّلت) أي أكثرت من الطواف والجولان. وفي الفاعل، نحو (موَّتَت الإبلُ) أي كثر فيها الموت وفي المفعول، نحو: ﴿غَلَّقَتِ الأَبْوَابَ﴾ [يوسف: ٢٣]، أي أبوابًا كثيرة.

وباب (فَاعل) يكون للمشاركة بين اثنين غالبًا، نحو (راميته وخاصمته)، والمعنى: أني فعلت به ذلك، وفعل بي مثله.

وقد تأتي هذه الأبواب لمعانٍ غير هذه قَلَّمَا تنضبط. وإنَّمَا تُفْهم من قرينة الكلام.

وللثلاثيّ المزيد فيه حرفان، خمسة أوزان؛ وهي: (انفعلَ) كـ(انحصرَ)، و(افتعلَ) كـ(اجتمع)، و (افعَلَّ) كـ(احمرَّ)، و (تفَعَّل) كـ(تعلَّمَ)، و (تفاعلَ) كـ(تَصَالحَ).

وباب (انفعل) يكون للمُطاوعة، أي لمطاوعة المفعول للفاعل فيما يفعله به، كـ(صرفته، فانصرف). ولا ينفكّ هذا البابُ عن معنى المُطَاوَعَة. لهذا لا يكون إلا لازمًا. ولا يَكُونُ مُجَرَّدَهُ إلا مُتَّعَدِّيًا.

وباب (افتعل) يكون للمطاوعة غالبًا، نحو: (جمعت القوم، فاجتمعوا).

وباب (افعلّ) يكون للألوان والعيوب. فالألوان كـ (احمرّ). والعيوب كـ (اعْورّ).

ويقصد به المبالغة في معنى مجرده، ففي (احمرّ) زيادة ليست في (حمرَ). وفي (اعورّ) زيادة ليست في (عَوِرَ).

وباب (تَفَعَّلَ) يكون للتكلف غَالبًا، نحو (تعلّمَ، وتصبر، وتشجع، وتحلم). وقد يكون التكلف مَمْزُوجًا بِادِّعاء شيءٍ ليس من شأن المُدَّعِي. نحو (تَكَبَّرَ، وتَعَظَّمَ، وتَسَرَّى)، أي: تكلف مظاهر الكبرياء والعظمة والسراة.

وباب (تفاعل) يكون للمشاركة بين اثنين كـ (تسابق الرجلان)، أو أكثر، كـ(تصالح القوم).

وقد تأتي هذه الأفعال لمعان غير هذه لا تنضبط، وإنما يُعَيّنها المقام.

وللثلاثيّ المزيد فيه ثلاثةُ أحرُفٍ، أربعةُ أَوزانٍ: (اسْتَفْعَلَ) كـ(اسْتَغْفَرَ)

و(افْعَوْعَلَ) كـ (اخْشَوْشَنَ)، و (افعوَّلَ) كـ (اعلوَّطَ)، و (افعالَّ) كـ (ادهامَّ).

وصيغةُ (افعالَّ) مُشتركةٌ بين الماضي والأمر لفظًا. فإن كانت للماضي فأصلها (افْعَالَلَ). وإن كانت للأمر فأصلُها (افْعَالِلْ).

ويكون باب (اسْتَفْعَلَ) للطَّلَبِ والسؤال غالبًا، نحو: (استغفرت الله)؛ أَي: سألته المغفرة، و (استكتبت زهيرًا كلامًا، واستمليته إيَّاه)؛ أي: سألته كِتَابَتَهُ وإِمْلاءَهُ. وهُو يَكُونُ مُتَعَدِّيًا كَمَا رَأَيْتَ. وقد يكون لازمًا نحو (اسْتَحْجَرَ الطِّيْنَ)؛ أَي: صَارَ حَجَرًا. وإذا كان لازمًا لَمْ يَكُنْ بِمَعْنَى السُّؤَالِ كَمَا تَرَى.

وأبواب (افْعَوْعَلَ، وافْعَوَّلَ، وافْعَالَّ) تكون للمُبالغة في معنى مُجَرّدها، أي أنها تزيد في معناها على معنى المجرد منها.

وَزْنُ الرُّبَاعي المجرد:

للرُّباعيّ المجرَّدِ وزنٌ واحدٌ، وهو (فَعْلَلَ) كـ (دَحْرَجَ).

ويكون مُتَعَدِّيًا غالبًا، نحو (دحرجت الحجرَ، وزلزلت البناء). وقد يكون لازمًا، نحو ﴿حَصْحَصَ الْحَقُّ﴾ [يوسف:٥١] أي: بان وظهر، و(برهم الرجل) أي: أدام النظر. والبرهمة: سكون النظر وإدامته.

الرباعي المنحوت:

وقد يصاغُ هذا الوزنُ بالنَّحت من مُرَكَّبٍ لاختصار الكلام، كقولهم (عقربتُ الصُّدغَ) أي: لويته كالعقرب، و (فلفلتُ الطعامَ): إذا وضعتُ فيه الفُلفل، و (نرجستُ الدواءَ): إذا وضعتُ فيه النرجس، و (عصفرتُ الثوب): إذا صبغته بالعُصفر، و(بسلمتُ، وحمدلتُ، وحَوْقلتُ، وحسبلتُ وسَبحَلتُ، وجعفلتُ): إذا قلت: (بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وحسبي الله، وسبحان الله، وجعلني الله فداءَكَ).

ويُسمى هذا الصنيعُ (النَّحتَ)، وهو أن تختصرَ من كلمتين فأكثر كلمةً مُوَاحِدَةً. ولا يُشترط فيها حفظُ الكلمات بتمامها، ولا الأخذ من كل الكلمات، ولا مُوافقة الحركاتِ والسَّكَنَات، على الصحيح، كَمَا يُعلم من شواهد ذلك. لكنه يشترط فيها اعتبار ترتيب الحروف.

والنحتُ، على كثرته، في لُغَتِنَا، غَيْرُ قِيَاسي، كما هو مَذْهَبُ الجمهور. ومن

المحققين من جَعَلَهُ قِيَاسِيًا، فَكُلُّ ما أمكنك فيه الاختصارُ، جاز نحتُه. والعصرُ الحاضرُ يحملنا على تجويز ذلك والتوسعَ فيه.

ومن المسموع أيضًا (سَمْعَلَ، وطَلْبَقَ): إذا قال السلام عليكم، وأطال الله بقاءك. ومنه (بَعْثَرَ) أي: بَعْثَ وَأَثَارَ. قال الزَّمَخْشَرِيُّ في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ﴾ [الانفطار:٤] هو منحوتٌ من (بُعِثَ، وأُثير ترابُها).

الملحق بـ (دَحْرَجَ):

يُلحَقُ بـ (دْحرج) سَبْعَةُ أَوزانٍ من الثلاثي المزيد فيه حَرْفٌ وَاحِدٌ. وَهِيَ (شَمْلَلَ) بوزن (فَعْلَلَ)، و (جَهْوَرَ) بوزن (فَعْوَلَ)، و (رَوْدَنَ) بوزن (فَوْعل)، و (رَهْيَأَ) بوزن (فَعْيَلَ)، و (سيْطر) بوزن (فيْعل)، و (شَنْتر) بوزن (فَنْعَلَ)، و (سلْقى) بوزن (فيْعل).

وإنما كانت مُلْحَقَةً بـ (دَحْرَجَ)؛ لأن مصدرها ومصدره مُتَّحِدَان في الوزن. فمصدر فعلل (الفَعْلَلَة)، ومصدر فعول (الفعولة) ومصدر فوعل (الفوعلة) الخ...

تحقيق في معنى الإلحاق

الإلحاق: أن يُزاد على أحرفِ كلمةٍ، لتوازن كلمةً أخرى.

وشرط الإلحاق في الأفعال اتحاد مصدري الملحق والملحق به، كَمَا ترى في هذه الأفعال.

والإلحاق لا يكون في أول الكلمة. وإنما يكون في وسطها، كالنون من (شنْتر)، أو في آخرها كالألف المنقلبة عن الياءِ في (سَلْقى) ولذلك لم يكن نحو (تمنطق، وتمسكن، وتمدرع، وتمندل، وتمذهب، وتمشيخ) مُلحقًا بـ (تَدَحْرَجَ)؛ لأنَّ الميم ليست زائدةً بين أصول الكلمة. ومع هذا، فليست زيادتها لقصد الإلحاق؛ لأن هذه الأفعال مبنيةٌ على (المنطقة، والمسكين، والمدْرعة، والمنديلُ، والمذْهب، والمشيخة)، فهي على زنة (تدحرج) أَصالةً لا إلحاقًا، باعتبار أن الميم كالأصل تَوَهُّمًا. فقد تَوَهَّمُوا أصالة الميم في هذه الأسماءِ، فبنوا الفعل عليها. فوزنها (تفعللَ) لا (تمفعلَ) هذا هو الحقُّ الذي عليه المحققون من العلماء.

وما يُزاد للإلحاق، لا يكون مزيدًا لغرضٍ معنويّ تطَّرد زيادتُه لأجله. فهو ليس كالزيادة في نحو (أكرم، وقاتل، واستغفل)، مِمَّا زيادته لغير الإلحاق. وإنما هي لمعنًى اقْتَضَى هذه الزيادة.

وقد تُخرجُ الزيادةُ للإلحاق الفعلَ عن معناه إلى معنًى آخر، مع بقاءِ رائحةِ من المعنى الأوَّل. فمثلُ (عثير) معناهُ: أثار العِثْير - بكسر العين -: وهو التراب والغبار. والمجرَّد وهو (عثر) معناه زلَّ وَكَبَا. وَيُقَالُ أَيْضًا (عثر على الشيءِ) إذا وجده. ومنه (عثر على السرّ، ونحوه) إذا اطَّلع عليه. ومثلُ (حوقل) يأتي بمعنى: عجز، وأعيا، وضعُف، ونام، ومضى فتعب، ووضع يديه على خَصْرِهِ. وكلُّ ذلك راجعٌ إلى معنى الضَّعْفِ. وأصله من (حقل الفرس) - من باب (فرح) - إذا أصابه وجعٌ في بطنه مِنْ أَكْلِ التراب، وذلك ما يُضْعفه ويُعيه. و (حَوْقَلَ) هذه غير (حَوْقَلَ) إذا قال لا حول ولا قوة إلا بالله، فهذه مَنْحُوْتَة من مركب، فهي على وزن (دَحْرَجَ) أصلا، لا إلحاقًا كما توهموا؛ لأن الواو فيها هي واو (حوْل)، فهي أصلية لا زائدة.

واعلم أنّ مَا كَانَ من الكلمات مُلحقًا بغيره في الوزن لا يجري عليه إدغامٌ ولا إعلالٌ، وإن كان مستحقَّهما، كيلا يفوت بهما الوزن.

وهذا من علامات الإلحاق أيضًا. فمثلُ (شمللَ، واقعنددَ) مُستحقٌّ للإدغام؛ لأن فيه حرفينِ مُتجانسينِ مُتجاورينِ. ومثلُ (جَهْوَرَ) مُستحقٌّ للإعلال بقلبِ الواو ألفًا. لكنه لَم يجرِ على ما ذكر إدغامٌ ولا إعلال، لما ذكرنا. وإنما أُعِلَّ نحو (سلقى)؛ لأنَّ الإعلال جَرَى عَلَى آخر الكلمة، وذلك لا يفوتُ به الوزنُ؛ لأنَّ الآخر يُصبحُ سَاكنًا، فيكون كالموقوف عليه بالسكون. والوقفُ على آخر الكلمة بإسكانه لا يفوت به وزنها.

وزن الرباعي المزيد فيه

للرُّباعيِّ المزيدِ فيه حرفٌ واحدٌ، وزنٌ واحدٌ. وهو (تَفَعْلَلَ) كـ (تدحرجَ).

وهو يُبنى للمُطَاوَعَة، أي مُطَاوَعَة المفعول الفاعل فيما يفعله وقبول أثر فعله. ولا يكون إلا لازمًا، نحو (سرولته فتسرول) أي أَلبسته السراويل، فلبسها، ونحو (سقلبته فتسقلب). أي طرحته وَصَرَعْتُهُ، فانصرع. والعامة تقول (شقلبه) بالشين المعجمة.

ويُلحَقُ به ستةُ أوزانٍ من الثلاثيّ المزيدِ حرفانِ، وهي (تَمَعْدَدَ) بوزن (تَفَعْلَلَ)، و(تَسَرْوكَ) بوزن (تَفَعْوَلَ)، و (تكوْثرَ) بوزن (تفوعَلَ)، و (ترهيأ) بوزن (تَفعيلَ)، و(تَسَيْطَرَ) بوزن (تَفَيْعَلَ)، و (تَجَعْبَى) بوزن (تَفَعْلى).

وللرُّباعي المزيد فيه حرفانِ وزنانِ (افعَنْلَلَ) كـ (احرنجمَ)، و(افعَلَلَّ) كـ(اقشَعَرَّ).

وباب (افعنلل) يُبنى للمطاوعة، نحو: (حرجمت القوم، فاحرنجموا).

وباب (افعلل) يبنى للمبالغة.

ويُلحقُ به ثلاثةُ أوزانٍ من الثُّلاثيّ المزيد فيه ثلاثةُ أحرف وهي (اقعَنْسَسَ) بوزن (افعَنْلَلَ) و (احَرنْبَى) بوزن (افْعَنْلى) و (اسْتَلْقى) بوزن (افْتَعْلى).

تصريفُ الفعلِ تحويلُهُ بحسب فاعلهِ. فيُحوَّلُ من ضمير المفرد إلى ضمير المثنى أو الجمع، ومن ضمير المذكر إلى ضمير المؤنثِ، ومن ضمير الغائب إلى ضمير المخاطب أَو المتكلم.

ويتصرَّفُ الماضي والمضارع على أربعة عشر مثالا ثلاثة منها للغائب، وثلاثة للغائبة، وثلاثة للمُخاطب، وثلاثة للمُخاطبة، واثنان للمُتكلم، ويتصرَّفُ الأمر على ستة أمثلة ثلاثة للمُخاطب وثلاثة للمُخاطبة.

تصريف السالم والمهموز

يتصرَّفُ السَّالمُ والمهموزُ من الأفعالِ الثلاثة بلا تَغْييرٍ فيهما، إلا الأمر من (أَخذَ، وأَكَلَ، وأَمر) فقد جاءَ بحذف الهمزة، فَيُقالُ (خُذ، وَكُلْ، وَمُرْ)، وإلا الأمر من (سَأَلَ يَسْأَلُ)، فإنه (سَلْ واسأَلْ)، وإلا المهموز الأوَّلِ في المضارع المُسندِ إلى الواحد المُتكلم، فَإِنَّ همزته الثانية تَنْقَلِبُ مَدَّةً، مثل (آخُذُ، وآنَفُ، وآمرُ، وآتي، وآمَنُ)، وإلا الأمر من المَهْمُوز الأول، إن نُطِقَ به ابتداءً، فإن همزته تَنْقَلِبُ وَاوًا، إن ضُمَّ مَا قَبْلَهَا، مثل (أُومُلْ يا زُهيرُ الخيرَ)، وياءً إن كُسرَ ما قبلَها مثل (إيتِ يا أُسامةُ المعروفَ) فإن نُطقَ به موصولا بما قبلَهُ، ثبتت همزته على حالها، مثل (يا زهير اؤْمُل الخيرَ، ويا أُسامةُ ائْت المعروفَ) والمضارعُ من رأى (يَرَى). والأمرُ منه (رَ) نحو: رَ البدرَ. فإن وقفت عليه قلتَ (رَهْ) تُلْحِقُ به هاءَ السَّكت.

تصريف المضاعف:

يتصرَّفُ المُضاعَفُ بِفكِّ تشديدهِ مع ضمائر الرفع المتحركة، مثل (مَدَدْتَ، ومَدَدْتُ، ومَدَدْنا، ومَدَدْنَ، ويَمْددنَ، وامدُدنَ).

ويجوز فيه - إن كان فعل أمرٍ للواحد، أو مضارعًا مُقترنًا بلام الأمر، مُسْنَدًا إلى

الواحد - أن يُقَالُ فيهما (مُدَّ وليمُدَّ)، بالتَّشديد، و (امدُد وليَمْدُدْ) بفكِّهِ.

تصريف المثال:

يتصرفُ المثال الواويُّ، المكسورُ العين في المضارع، والمفتوحها في الماضي والمضارع، بحذف واوِه في جميع تصاريفِ المضارعِ والأمر مثل (يَرِثُ ورِثْ، ويَعِدُ وعِدْ، ويضعُ وَضَعْ، ويَهَبُ وَهبْ).

أما المثالُ اليائِيُّ، فيتصرف كالسالم، مثل (يَسَرَ، يَيْسِرُ، إِيسِرْ). كذا المثالُ الواوِيُّ المكسور العين في الماضي، المفتوحها في المضارع، فلا تُحذفُ الواو من مضارعه، مثل (وَجِلَ يَوْجَلُ، ووَسِخَ يَوْسَخُ)، ولا من أمرِهِ، لكنها تنقلبُ في الأمر ياءً، لوقوعها ساكنة بعد كسرة مثل (إِيجَلْ)، والأصلَ (إِوْجلْ) إلا إن ضُمَّ ما قبلها - بأن وقعت في دَرْج الكلام بعد حرفٍ مضموم - فإنها تكتبُ ياءً وتُلفظ واوًا، نحو (يا فلانُ ايجلْ) فتلفظ هكذا (يا فلانُ اوجَلْ).

وشذَّ من ذلك (وطِئَ الشيءَ يَطَؤُهُ، ووسِعَني الأمرُ يسعُني) والأمرُ منهما (سَع، وَطَأ) بحذف الواو في المضارع والأمر.

تصريف الأجوف:

يتصرفُ الأجوفُ بحذف حرف العلَّة مع ضمائر الرفع المتحركة، مثل (قلتُ، وقلنا، وقلتم، وتَقلْنَ، وقُلْنَ)، وفي الأمر المفرد المخاطب، مثل (قُلْ، وبِعْ).

وإذا أُسند الماضي الأجوفُ الثلاثيُّ المجرَّدُ إلى ضمائر الرفع المتحركة، ضُمَّ أوَّله إن كان أجوفَ واويًّا من باب (فَعَلَ يَفعُلُ) نحو (قُلتُ، والنساءُ قُلْنَ)، وكُسر إن كان أجوفَ يائيًّا، نحو (بِعْتُ، والنساءُ بعْنَ)، أو أجوفَ واويًّا من باب (فَعِلَ يَفْعَلُ)، نحو (خِفْتُ، والنساءُ خِفْنَ).

فإذا بنيتَ ذلك للمجهول عكستَ، فتقولُ (قِلْتُ، والنساءُ قِلْنَ، وبُعْتُ، والنساءُ بُعْنَ، وخُفتُ، والنساءُ خُفْنَ) لئلا يلتبِسَ معلومُ الفعل بمجهولِهِ.

(١) **فائدة**: صيغة الماضي والأمر، والأجوفين المسندين إلى نون النسوة، واحدة، مثل (النساء قُلْن وبِعْن، ويا نساء قُلْن وبِعْن)، إلا أنَّ أصلهما في الماضي (قالن وباعن)، وأصلهما في الأمر (قُولَنَّ وبِيْعَنَّ).

تصريف الناقص:

يتصرفُ الناقصُ بحذف آخره مع واو الجماعة وياءِ المخاطبةِ، مثل (رَمَوْا

ورَضُوْا، ويرمونَ ويَرضَوْنَ، وارمُوا وارضَوْا، وترمِينْ وتَرضَيْنَ، وادميْ وارضَيْ). وبحذفِ ألِفهِ في الماضي مع تاء التأنيثِ، مثل (رَمَتْ ورَمَتا، ودَعتْ ودَعتا). وبِقلبها ياءً مَعَ ضمير الغائبين وضمائر الرفع المُتحرِّكة مثل (سَعَيا، ويَسْعَيان واسعَيا، وسَعَيْتُ، وسَعَيْنا، وسَعَينَ، ويسعَينَ، واسْعَينَ)، إلا إذا كانت ثالثةً، وأصلُها الواوُ، فتنقلبُ واوًا مع هذه الضمائر، مثل (دَعَوَا، ودَعَوْتُ، ودَعَوْنا، ودَعَوْنَ).

ثم إن كان المحذوفُ ألفًا يبق ما قبلَ واوِ الجماعة وياء المخاطبة مفتوحًا، فتقولُ في (رَمَى، ويَرْضَى، وارْضَ) (رَمَوا، ويرْضَوْنَ، وارضَوْا، وتَرضَينَ، وارضَيْ).

وإن كان المحذوفُ واوًا يبقَ ما قبلَ واوِ الجماعة مضمومًا، ويُكسرُ ما قبلَ ياءِ المخاطبة، فتقول في سَرُوَ ويدعو وادعُ (سروا، ويَدعون، وادعُوا، وتَدْعينَ وأدعِي).

وإِن كان المحذوفُ ياءً يبقَ ما قبلَ ياءِ المخاطبة مكسورًا، ويُضَمُّ ما قبلَ واو الجماعة، فتقولُ في (يرمي، وارمِ) (تَرمينَ، وارمِي، وتَرمونَ، وارمُوا).

يبقى الفعلُ الناقصُ - فيما عَدَا مَا تقَدَّم - عَلى حالهِ، نحو (سَرُوتُ ورَضِيتُ، والنساءُ يَدعونَ ويَرمِينَ).

تصريف اللفيف:

يتصرَّفُ اللَّفيف المقرونُ كالناقِص، مثل (طَوَوْا، ويَطْوونَ، واطووا، وتَطْوِينَ، وطَوَتْ، وطَوَتا، وطَوَيْتَ، وطَوَينَ).

ويتصرَّفُ اللَّفيفُ المفروقُ كالمثال، باعتبارِ فائهِ، وكالناقصِ، باعتبار لامهِ، مثل (وَفَوْا، ويَفِي، يَفونَ، وفِ، وفي، وفِيا، وفوا، وفينَ، ووَفَتْ، ووَفَتا، ووَفَيْتُ، ووَفَيْنا، ووَفَيْنَ).

فائدتان:

(١) ويأتي المضارع، من المعتل الآخر بالواو، بلفظ واحد لجماعتي الذكور والإناث.

فتقول: (الرجال يدعون، ويا رجال تدعون، والنساء يدعون) إلا أن الواو مع جماعة الذكور هي ضمير الجمع، ولام الكلمة محذوفة. والواو مع جماعة الإناث هي لام الكلمة اتصلت بنون النسوة، ولم يحذف من الفعل شيء.

(٢) يأتي المضارع من المعتل الآخر بالألف أو الياء بلفظٍ واحدٍ للواحدة

المخاطبة، وجمع الإناث المخاطبات، فتقول (ترضين وتمشين يا فتاة، وترضين وتمشين يا فتيات) إلا أن التاء مع المخاطبة الواحدة هي ضمير الخطاب، ولام الكلمة محذوفة، والياء مع المخاطبات هي لام الكلمة اتصلت بها نون النسوة، ولم يحذف من الفعل شيءٌ.

تصريف الأسماء

الاسم نوعانِ: جامدٌ ومُشتقٌّ.

فالاسمُ **الجامدُ**: ما لا يكونُ مأخوذًا من الفعل كحجرٍ وسَقفٍ ودرهمٍ. ومنه مَصادِرُ الأفعالِ الثُّلاثية المجرَّدة، غيرُ الميميّة كعِلْمٍ وقراءةٍ.

أما مصادر الثلاثيّ المزيد فيه، والرباعي مجردًا ومزيدًا فيه، فليست من الجوامد؛ لأنها مبنية على الفعل الماضي منها، فهي مشتقة منه، وكذلك المصدر الميمي، فهو مشتق بزيادة ميم في أوله كما علمت في مبحث المصدر (في الجزء الأول من هذا الكتاب).

والاسم المشتقُّ ما كان مَأخوذًا من الفعل كـ (عالمٍ، ومُتعلِّمٍ، ومِنشارٍ، ومُجتَمَعٍ، ومستشفىً، وصَعْبٍ، وأدعجَ).

والأسماءُ المشتقة من الفعل عشرة أنواع وهي اسمُ الفاعل، واسمُ المفعول، والصفةُ المشبّهةُ، ومبالغةُ اسمِ الفاعل، واسمُ التَّفضيل، واسمُ الزمان، واسمُ المكان، والمصدرُ الميميُّ، ومصدرُ الفعل فوق الثلاثيّ المجرَّدِ، واسمُ الآلة.

وقد تقدم القول فيها، في الكلام على شبه الفعل من الأسماء في الجزء الأول من هذا الكتاب.

والاسمُ، إما مُتمكِّن وهو المُعرَبُ، وإما غيرُ مُتمكنٍ، وهو المبنيّ. والمشتقُّ لا يكونُ إلا مُتمكنًا؛ لأنه لا يكونُ إلا مُعربًا.

والجامدُ يكونُ مُتمكنًا، وغيرَ مُتمكنٍ؛ لأنّ منه المُعربَ، ومنه المبنيُّ.

فغيرُ المتمكن - وهو المبنيُّ من الأسماء - لا شأن للتَّصريف فيه، وهو قد يكون على حرفٍ واحدٍ كـ (تاء الضَّميرِ)، وعلى حرفين، مثل (هو، ومَنْ) وعلى ثلاثة أحرف، مثل (كيف، وإذا) وعلى أكثرَ، مثل (مَهْما، وأيَّان).

والمتمكنُ هو موضوع التّصريف.

الاسمُ المتمكنُ مبنيٌّ في أصل الوضع، إما على ثلاثة أحرف كـ (حجرٍ)، وإما على أربعة كـ (جعفرٍ)، وإِمَّا على خمسة كـ (سفَرجلٍ)، وما زاد على خمسة، فهو مزيد فيه كـ (خَنْدريس). وما نقصَ عن ثلاثة، فهو محذوف منه كـ (أبٍ، ويَدٍ، وفَمٍ)، وأصلُها: (أبَوٌ، ويَدْيٌ، وفَوْهٌ).

و(هو): من حيثُ أحرُفه إِمَّا مُجَرّدٌ. وهو ما كانت أحرُفهُ كلُّها أصليّةٌ (كَرَجُلٍ، ودِرْهمٍ، وسَفَرجلٍ). وإما مزيدٌ فيه. وهذا إِمَّا مزيد فيه حرف واحد كـ (حصان وقنديل). وإما حرفان كـ (مِصْبَاح واحْرِنْجَام). وإما ثلاثةُ أحرف كـ (انطلاقٍ، واسبِطرارٍ). وإما أربعةُ أحرف كـ (استغفارٍ).

والمجرَّدُ، إما ثلاثيٌّ كـ (وَرَق)، وإما رُباعيٌّ كـ (سَلْهب)، وإما خُماسيٌّ كـ(فَرَزدق). والزيدُ فيه، إما ثلاثي الأصول كـ (سلاح)، وإما رُباعيُّها كـ (عُصفور)، وإما خُماسيُّها كـ (قَبَعثرى).

وغايةُ ما ينتهي إليه الاسم بالزيادة سبعةُ أحرفٍ كـ (استغفار).

لِكُلِّ اسمٍ مُتمكّنٍ ميزانٌ يُوزَنُ بِهِ.

فإذا أردتَ أن تَزِنَ اسمًا أتيتَ بأحرفِ (فَعَلَ) مُطابقةً لحركاته وسكناته. فوزنُ فَرَسٌ (فَعَلٌ). فإن بَقِيَ بعدَ الثلاثة حرفٌ أَصْليٌّ، كرّرت لامَ (فعل) فدِرهمٌ على وزن (فِعْلَل).

وإن بَقِيَ حَرْفَانِ أَصْلِيَّان، كرَّرت اللامَ مرتينِ، فـ (سَفَرْجَلٌ) على وزن (فَعَلَلٌ).

وإن كان في الاسم زيادةٌ في وزنه، فـ (ضَارِبٌ) على وَزْنِ (فَاعِلٌ) و (مَضْرُوْبٌ) على وزن (مَفْعُولٌ) و (مفتاحٌ) على وزن (مِفعالٌ) و (انطلاقٌ) على وزن (انفِعالٌ)، و(استغفارٌ) على وزن (استفعالٌ). إلا إذا كان الزائد من جنس أحرف الاسم، فَتَكَرَّرُ في الميزان مَا يُمَاثِلهُ من أَحرفه. فَـ (مُعظَّمٌ) على زون (مُفَعَّلٌ)، بتكرار عينِ الميزان. و(مُغْرَوْرِقٌ) على وزن (مُفْعَوْعِلٌ) بتكرار عينِ الميزان، و (اسودادٌ) على وزن (افعِلالٌ) بتكرار لام الميزان. ولا يزاد في الميزان الحرفُ الزائدُ نفسُهُ، فلا يُقَالُ في وزن مُعظَّمٍ (مُفَعظِلٌ)، ولا في وزن (مُغرورِقٍ) (مُفعَوْرلٌ)، ولا في وزن (اسودادٍ) (افعِلادٌ).

أوزان الأسماء الثلاثية المجردة

للثلاثيّ المُجَرَّدْ، مِنْ الأَسْمَاءِ عشرةُ أوزانٍ وهي:

(١) فَعْلٌ: ويكونُ اسمًا كـ (شمسٍ)، وصفةً كـ (سَهْلٍ).

(٢) فَعَلٌ: ويكونُ اسمًا كـ (فَرَسٍ)، وصفةً كـ (بَطَلٍ).

(٣) فَعِلٌ: ويكونُ اسمًا كـ (كَبِدٍ)، وصفةً كـ (حَذِرٍ).

(٤) فَعُلٌ: ويكونُ اسمًا كـ (رَجُلٍ)، وصفةً كـ (يَقُظٍ).

(٥) فِعْلٌ: ويكونُ اسمًا كـ (عِذْلٍ)، وصفةً كـ (نِكْسٍ).

(٦) فِعَلٌ: ويكونُ اسمًا كـ (عِنَبٍ)، وصفةً كـ (ماءٍ رَوِيٍّ).

(٧) فِعِلٌ: ويكون اسمًا كـ (إِبِلٍ)، وصفةً كـ (أتانٍ إِبِدٍ).

(٨) فُعْلٌ: ويكونُ اسمًا كـ (قُفْلٍ)، وصفةً كـ (حُلْوٍ).

(٩) فُعَلٌ: ويكونُ اسمًا كـ (صُرَدٍ)، وصفةً كـ (حُطَمٍ).

(١٠) فُعُلٌ: ويكونُ اسمًا كـ (عُنُقٍ)، وصفةً كـ (جُنُبٍ).

أوزان الأسماء الرباعية المجردة

للرُّباعيّ المجردِ من الأسماء ستة أوزانٍ، وهي:

(١) فَعْلَلٌ: ويكونُ اسمًا كـ (جَعْفَرٍ)، وَصِفَةً كـ (شَهْرَبٍ).

(٢) فِعْلِلٌ: ويكونُ اسمًا كـ (زِبْرِجٍ)، وصفةً كـ (خِرْمِسٍ).

(٣) فِعْلَلٌ: ويكونُ اسمًا كـ (دِرْهَمٍ)، وصفةً كـ (هِبْلَعٍ).

(٤) فُعْلُلٌ: ويكونُ اسمًا كـ (بُرْثُنٍ)، وصفةً كـ (جُرْشُعٍ).

(٥) فِعْلَلٌ: ويكونُ اسمًا كـ (فَطْحَلٍ)، وصفةً كـ (سِبَطْرٍ).

(٦) فُعْلَلٌ: ويكون اسمًا كـ (جُخْدَبٍ)، وصفةً كـ (جُرْشَعٍ).

وكلُّ ما وَرَدَ من الأسماءِ والصفاتِ على هذا الوزن - السَّادسِ - جاز أن يكونَ على الوزن الرابع (فُعْلُلٍ). ولذلكَ عَدَّهُ جُمهورٌ من العلماءِ فَرْعًا عَنْهُ.

وقد ثَبَت بالاستقراء أنَّ الرباعي لا بُدَّ مِنْ إسكان ثَانِيْهِ أو ثالثه، كيلا تتوالى أربع حركاتٍ في كلمةٍ واحدة. وذلك ممنوعٌ.

أوزان الأسماء الخماسية

للخماسيّ المُجرَّدِ من الأسماءِ، أربعةُ أوزانٍ؛ وهي:

(١) فَعَلَّلٌ: ويكونُ اسمًا كـ (سفَرجلٍ)، وصفةً كـ (شَمَرْدَلٍ).

(٢) فَعْلَلِلٌ: ولم يجيءْ إلا صفةً كـ (جَحْمَرِشٍ).

(٣) فُعَلَّلٌ: ويكونُ اسمًا كـ (خُزَعْبَلٍ)، وصفةً كـ (قُذَعْمَلٍ).

(٤) فِعْلَلٌّ، ويكونُ اسمًا كـ (زِنْجَفْرٍ)، وصفةً كـ (جِردَحْلٍ).

واعلم أَنَّ مَا خَرَجَ عَمَّا تَقَدَّم، من أوزان المجردات الثلاثية والرباعية والخماسية، شاذٌ أو مزيدٌ فيه أو محذوفٌ منه، أو مُركَّبٌ أو أعجميٌ.

أوزان الأسماء المزيدة فيها

للمزيدِ فيه، من الأسماء أوزانٌ كثيرةٌ لا ضابطَ لها.

وأحرفُ الزيادةِ عشرةٌ، وهي أحرفُ (سألتُمُونيها).

ولا يُحكَمُ بزيادةِ حرفٍ إلا إذا كان معه ثلاثةُ أحرفِ أصول.

والحرفُ الذي يَلزمُ تصاريفَ الكلمةِ، هو الحرفِ الأصليُّ. والذيَ يَسقط في بعض تصاريفها هو الزائد.

والحكمُ بالزيادة والأصالة إنما هو للأسماء العربية المُتمكِّنَة أما الأسماءُ المبنيَّة، والأسماءُ الأعجميَّة، فلا وجهَ للحُكم بزيادة شيءٍ فيها.

المُثنى

اسمٌ مُعربٌ، نَابَ عَنْ مُفردينِ اتفقا لفظًا ومعنًى، بزيادةِ ألفٍ ونونٍ أو ياءٍ ونونٍ، وكان صالحًا لتجريده منهما.

فإن اختلفا في اللفظ، فلا يُثَنَّيَانِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، فلا يُقَال في (كِتاب، وقلم) (كتابان) مثلا. وأما نحو (العُمَرَيْنِ) لعُمَر بن الخطاب، وعمرو بن هشام، ولأبي بكر وعمر، ونحو (الأبوين) للأب والأم، و (القمرين) للشمس والقمر و (المروتين) للصفا والمروة، فهو من باب التغليب، أي تغليب أحد اللفظين على الآخر، وهو سماعيٌّ لا يُقاسُ عَلَيْهِ، ومثل ذلك لا يكون مثنى لاختلاف لفظ المفردين، بل هو مُلْحق بالمثنى من جهة الإعراب.

وإن اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى، فلا يُثَنَّيان أيضًا كأن يكون اللفظ من المشترك كالعين، فلا يُقال (عَيْنَان) للبَاصرة والجارحة، ولا (غَزَالتان) للشمس والظبية، أو أن يكون للفظِ مَعْنَيَان حقيقي ومجازي، فلا يُثَنَّى اللفظ مُرادًا به حقيقته ومجازه، فلا يُقال (رَأَيتُ أسدين)، تعني أسدًا حقيقيًا ورجلا شجاعًا كالأسد.

وإن ناب عن مُفردين بلا زيادة كـ (شفع، وزوج)، فليس بمثنى.

وإن ناب عن مفردين بزيادة غير صالحة للإسقاط، وتجريد الاسم منها كـ(اثنين واثنتين، وكلا وكلتا) ولم يكن مُثنى، بل هو مُلحقٌ به في إعرابه، إذ لم يسمع (اثن) ولا (اثنة) ولا (كل) ولا (كلت).

الملحق بالمثنى:

يُلحق بالمثنى، في إعرابه، ما جاء على صورة المثنى، ولم يَكُن صالحًا للتجريد من علامته، وذلك مثل (كِلا، وكِلْتا) مضافتين إلى الضمير. ومثلُ (اثنين، واثنتينِ)، وكذا ما ثُنيَ من باب التَّغليب (كالعمَرينِ، والأبوينِ، والقَمَرينِ) وكذلك ما سُمِّي به من الأسماء المثناة كـ (حَسنَينِ، وزَيْدَيْنِ).

مَا لا يُثَّنَى مِن الكَلِمَاتِ:

لا يُثَنَّى المُركَّبُ كـ (بَعْلَبَكَّ، وسِيبَويهِ)، ولا المثنى، ولا الجمعُ. ولا ما لا ثانيَ له من لفظه ومعناه كـ (عُمرَ معَ عليّ)، وكـ (عينٍ) للباصرة والجارحة. وأما نحو (العُمرينِ، والقمَرينِ، والأبوينِ) فَهُو من باب التغليب، كما قَدَّمنا.

فإذا أُريدَ تَثْنيةُ المركب الإضافيّ، يُثنى جُزؤه الأولُ، فيُقال في تثنية عبد الله، وخادم الدار (عبدا اللهِ، وخادِما الدّار).

وإذا أردتَ تثنيةَ المركّبِ المزْجيّ، أو مَا سُمّي بِهِ من المركَّب الإسناديّ، أو المثنى، أو الجمع، جِئِتَ قبلَهما بكلمة (ذَوَا) رَفْعًا، و (ذَوَيْ) نصبًا وجرًا، فتقولُ في تثنيةِ سيبَويهِ وتأبَّط شرًّا، وحَسنَينِ وعابدينَ، أعلامًا (ذَوا سِيبويهِ، وذَوا تأبَّطَ شرًّا، وذَوا حسنينِ، وذَوا عابدينَ)، أي صاحِبا هذا الاسم.

تثنية الجمع:

قد يُثنى الجمعُ على تأويل الجماعتين أو الفرقتين أو النَّوعين، وذلك كقولهم (إبلانِ، وجِمالانِ، وغَنمانِ، ورِماحانِ، وبِلادانِ). ومن ذلك الحديثُ: " مَثَلُ المنافِقِ كالشاةِ العائرةِ بينَ الغَنَمَيْنِ ".

الجمع مكان المثنى:

قد تجعلُ العربُ الجمعَ مكانَ المثنى، إذا كان الشيئانِ، كل واحدٍ منهما، متصلا بصاحبه، تقولُ (ما أحسنَ رُءوسَهما!) ومنه قولهُ تعالى: ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾

[المائدة:٣٨]، وقولهُ: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]ولم يقولوا في المُنفصلينِ (أفراسهما، ولا غِلْمانهما).

وبعضُ العَرَب يجعلُ الجمعَ مكانَ المثَنَّى مُطلقًا، وعليه قَوْلُهم (ضَعْ رِحَالَهُمَا).

تثنية الصحيح الآخر وشبهه والمنقوص:

إذا ثَنَّيتَ الصحيحَ الآخر كـ (رجلٍ، وامرأةٍ، وضَوْءٍ)، أو شِبْهَهُ كـ (ظَمْيٍ، ودَلو)، أو المنقوص كـ (القاضي، والدَّاعي) ألحقت بآخره علامةَ التَّثنية بلا تغييرٍ فيه، فتقولُ (رَجُلانِ، وامرأَتَانِ، وَضَوْءانِ، وظَبْينِ، وداعيانِ).

تثنية المقصور:

إذا ثنَّيتَ مقصورًا، فإن كان ثُلاثيًا قلبتَ أَلِفَهُ وَاوًا، إن كان أصلُها الواوَ، وياءً إن كان أصلُها الياء، فتقولُ في تثنية عصاً (عَصَوانِ)، وفي تثنية فتى (فَتيانِ).

وقد يكونُ للألف أصلانِ، فيجوزُ فيها وجهانِ، وذلك كالرَّحى، فإنها يائيَّةٌ في لغة من قال (رَحيْتُ) وواويَّة في لغة من قال (رَحَوْتُ)، فيجوز أن يُقال في تثنيتها (رَحَيَانِ وَرَحَوَانِ).

وإن كان مَقْصُورًا فوق الثلاثيّ، قلبتَ أَلفَهُ ياء على كلِّ حالٍ، فتقولُ في تثنية (حُبْلَى، ومُصطفى، ومُستشفى) (حُبْلَيَانِ، ومُصطفَيانِ، ومُستشفَيانِ).

تثنية الممدود:

إذا ثنيتَ مَمْدودًا، فإن كانت همزتهُ أصلِيَّةً، تَبْقَ على حَالِهَا، فتقولُ في تثنية (قُرَّاءٍ، وَوُضَّاءٍ) (قُرَّءَانِ، وَوُضَّاءَانِ).

وإن كانت مَزيدةً للتأنيث، قُلِبَتْ واوًا، فتقولُ في تثنية حَسْناءَ وصَحْرَاء (حَسْنَاوَانِ وصَحْرَاوَانِ).

وإن كانت مُبْدَلةً مِنْ وَاوٍ أو يَاءٍ أو كانت مَزيدةً للإلحاقِ، جَازَ فيها الوجهانِ بَقَاؤُهَا عَلَى حَالِها، وانقلابُها واوًا، فتقولُ في المُبدَلة (كساوانِ، وكِساءانِ، وغطاوانِ، وغِطاءانِ). وتقولُ في المزيدة للإلحاق (عِلباوانِ وعِلباءانِ، وقُوباوانِ وقُوباءانِ، وحِرباوان وحِرباءانِ). وتصحيحُ الهمزةِ؛ أي: تركُها على حالها في المُبدَلةِ من واوٍ أو ياءٍ أَوْلى. وقلبُها واوًا في المزيدة للإلحاق أحسنُ.

وما كان قبل ألفه - التي للتأنيث - واوٌ، جاز تصحيحُ همزته، لِئلا تجتمع

واوان، ليس بينهما إلا الألفُ، فتقولُ في عَشْواءَ (عَشْواوانِ، وعشواءانِ).

تثنية المحذوف الآخِر:

إن كان ما يُرادُ تثنيتُهُ مَحْذُوف الآخِر، فإن كان مَا حُذِفَ منه يُرَدُّ إليه عند الإضافة، رُدَّ إليه عِنْدَ التَثنية، فتقولُ في تثنية (أَبٍ، وَأَخٍ، وحَمٍ) - وأصلُها: (أَبَوَ وأَخَوَ وحَمَوَ) -: (أَبَوَانِ، وأَخَوَانِ، وحموانِ)، وفي تثنية (قَاضٍ، ودَاعٍ، وشَجٍ): (قَاضِيانِ، ودَاعِيانِ، وشَجِيانِ)، كما تقولُ في الإضافة (أَبوكَ، وأخوكَ، وحمُوكَ، وقاضيكَ، وداعيكَ، وشجيكَ).

وإن لم يَكُن يُردُّ إليه المحذوفُ عندَ الإضافة، لم يُرَدَّ إليه عند التثنية، بل يُثنّى على لَفْظِهِ، فتقولُ في تثنية (يَدٍ، وغدٍ، ودَمٍ، وفَمٍ، واسمٍ، وابنٍ، وسنةٍ، ولُغةٍ) - وأصلُها: (يَدْي، وغَدْو، ودَمَو أو دَمَي، وفُوه، وسمْو، وَبَنَو، وسَنَو، ولُغو أو لُغَي) -: (يَدانِ، وغَدانِ، ودَمانِ، وفَمانِ، واسمانِ، وابنانِ، وسنتانِ، ولُغتانِ)، كما تقولُ في الإضافة (يَدُكَ، وغَدُكَ، ودَمُكَ، وفَمُكَ، واسمُكَ، وابنُكَ، وسنتُكَ، ولُغتُكَ).

الجمعُ

اسمٌ ناب عن ثلاثةٍ فأكثر، بزيادةٍ فى آخره، مثل (كَاتِبِيْنَ وكَاتِبَات) أو تغييرٍ في بنائه، مثل (رجالٍ، وكتُبٍ، وعُلمَاءٍ) وهو قسمان سالمٌ ومُكسّرٌ.

فالجمعُ السالمُ ما سَلِمَ بناءُ مفردهِ عندَ الجمع، وإنما يُزادُ في آخره واوٌ ونونٌ، أو ياءٌ ونونٌ، مثل (عَالَمونَ، وعالَمِيْنَ)، أو أَلَفٌ وتاءٌ، مثل (عَالِماتٍ وفاضلاتٍ).

وهو قِسْمانِ: جمعُ مذكرٍ سالمٌ، وجمعُ مؤنثٍ سالمٌ.

فجمعُ المذكرِ السالمُ

مَا جُمِعَ بزيادة واوٍ ونونٍ في حالة الرَّفع، مثل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون:١]، وياءٍ ونونٍ في حالتي النصبِ والجرّ، مثل (أكرِمَ المجتهدينَ، وأحسنْ إلى العاملينَ).

شروط جمع المذكر السالم:

لا يُجمعُ هذا الجمعَ إلا شيئان:

الأولُ: العَلَمُ لمذكّرٍ عاقلٍ، بشرط خُلُوه من التاء ومن التركيب، مثل (أحمدَ، وسعيدٍ، وخالد).

الثاني: الصفةُ لمذكّرٍ عاقلٍ، بشرطِ أن تَكُونَ خاليةً من التاء، صالحةً لدُخولها، أو للدلالة على التفضيل، مثل (عالمٍ، وكاتبٍ، وأفضلَ، وأكملَ).

فـ (عالم، وكاتب) خَاليان من التاء، صالحان لقبولها، فنقول (عالمة وكاتبة)، و(أفضل، وأكمل) خاليان من التاء غير صالحين لدخولها، لكنهما اسما تفضيل. والصفة لا تُجمع هذا الجمع إلا بشرط أن تخلو من تاء التأنيث، فَإِنْ خلت منها يشترط فيها أحد أمرين، إمَّا أن تقبل التاء، وإما أن تكون اسم تفضيل. فإن لم تقبلها ولم تكن دالة على التفضيل، لا تجمع هذا الجمع كـ (أحمر، وصبور، وقتيل) كما سيأتي.

وكلُّ ما كان من باب (أفعَل فَعْلاء)، مثل: أحمَر وحَمْراءَ. أو من باب (فعْلان فَعْلى)، مثل: سَكرانَ وسَكرى. أو كان مِمّا يَستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ، مثل: غَيورٍ وجَريحٍ. فهو غير صالحٍ لقَبولِ التاءِ.

فلا يُجمعُ هذا الجمعَ، مثل: (زينبَ، وداحِسٍ - علم فرَس -) و (حَمزة) وسيبويه من الأعلام، ولا مِثل (مُرضعٍ، وسابقٍ - صفة فرس - وعلامةٍ، وأبيضَ، وَوَلهان، وصبورٍ، وقتيلٍ) من الصفات.

وأَمَّا (أفعل) الدال على التفضيل، ومؤنثه (فُعلى). بضم الفاء، فيجمع جمع مذكر سالمًا، وإن لم يكن صالحًا لدخول التاء؛ لأن مَا خَلا من التاء يشترط فيه أحد شيئين. إما صلاحه لدخول التاء وإما دلالته على التفضيل.

الملحق بجمع المذكر السالم:

يُلحق بجمع المذكر السالم في إعرابه، مَا وَرَد عن العرب مَجْمُوعًا هذا الجمع، غَيْرَ مُسْتَوفٍ للشروط. وذلك مثل (أُوْلي، وأَهْلينَ، وعالَمينَ، ووابِلينَ، وأرضين، وبَنينَ، وعِشْرين إلى التسعين)، ومثلُ: (سِنين، وعِضين، وعِزين، وثُبين، ومِئين، وكُرين، وظُبين) ونحوهما. ومُفردُها (سَنة، وعِضة، وعِزة، وثِبة، ومِئة، وكُرَة، وظبة) قال تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢] وقال: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر:٩١]، وقال جلَّ شأنه: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [المعارج: ٣٧].

ويُلحقُ بهذا الجمع أيضًا ما سُميَ به من الأسماء المجموعة جمعَ المذكرِ السالم مثل (عِليينَ، وزيدينَ) قال تعالى: ﴿إِنَّ كِتَابَ الأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين:

١٨]، وتقولُ فيمن يُسَمَّى (عابدينَ، وزيدينَ): جاءَ عَابدونَ وزيدونَ. ورأيتُ عابدينَ وزيدينَ. ومررتُ بعابدينَ زيدينَ.

جمع الصحيح الآخر وشبهه:

إن كان المرادُ جمعه جمعَ المذكر السالم صحيحَ الآخر، أو شبههُ، زِيدتْ فيه الواوُ والنونُ، أو الياءُ والنونُ بلا تغييرٍ فيه، فيقالُ في جمعِ كاتبٍ: كاتبونَ وكاتبينَ. وفي جمعِ ظَبيٍ - علمًا لرجلٍ -: ظَبْيونَ وظَبْيينَ.

جمع المدود:

إنْ جُمِعَتْ الممدودَ هذا الجمع، فهمزتُه تُعطى حُكمَها في التثنية.

أي: إن كانت همزته للتأنيث، وجب قلبها واوًا، فتقول في جمع (وَرْقَاء) - عَلَمًا لمذكرٍ عاقلٍ -: (ورقاوون). وفي جمع (زكرياء): (زكرياوون). وإن كانت أصلية، تبقَ على حالها، فتقول في جمع (وضاء، وقراء): (وضَّاؤون، وقُرَّاؤُونَ). وإن كانت مُبْدَلَةً من واوٍ أو ياء، ومزيدة للإلحاق جَازَ فيها الوجهان إبقاؤها على حالها وقلبها واوًا، فتقول في جمع (رجاء، وغطاء، وعلباء)، أعلامًا لمذكر عاقل (رجاؤون ورَجَاوُونَ، وغِطَاؤُوْنَ وغِطَاوُوْنَ، وعلباؤون وعلباوون). والهمزة في المبدلة من واو أو ياء أفصح.

جمع المقصور:

إن جُمع المقصورُ هذا الجمعَ، تحذَفْ ألفُه وتَبقَ الفتحةُ، بعدَ حذفها، دلالةً عليها، فتقولُ في جمع (مُصطفى): (مصطفَوْن)، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران:١٣٩]، وقولهُ: ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧]، وتقولُ في جمعِ (رِضا) - علمًا لمذكر عاقل - (رضون)، في الرَّفع، و (رضين)، في النصب والجرّ.

جمع المنقوص:

إن كان مَا يُجمعُ هذا الجمعَ مَنْقُوصًا، تُحْذَفْ ياؤُه، ويُضَم مَا قبلها، إن جُمعَ بالواو والنون، وتبقَ الكسرةُ، إن جُمع بالياء والنون، فتقول في جمع (القاضي): (القاضونَ، والقاضينَ).

جمعُ المؤنثِ السالمُ

ما جُمعَ بألف وتاءٍ زائدتينِ، مثل (هِنْداتٍ، ومُرْضِعاتٍ، وفَاضِلاتٍ).

ونحو (قُضَاة، وهداة) هو من جُموع التكسير، وليس بجمع مؤنث سالم؛ لأن ألفه ليست زائدة، بَلْ هي مُنْقلبة، والأصل (قضية، وهدية) بوزن (فعلة) بضم الفاء وفتح العين. وتاء جمع المؤنث السالم مَبْسُوطة، وتاء (قضاة وهداة) ونحوهما مربوطة. ونحو: (أبيات، وأشتات) من جموع التكسير أيضًا؛ لأن تاءها أصلية.

الأسماء التي تجمع هذا الجمع:

يَطَّرِدُ هذا الجمعُ في عشرة أشياء:

الأولُ: عَلَمُ المؤنثِ، كـ (دَعْد، ومَريمَ، وفاطمةَ).

الثاني: ما خُتمَ بتاءِ التأنيث، كـ (شجَرةٍ، وثمرةٍ، وطَلْحةَ، وحَمزة).

ويُستثنى من ذلك (امرأةٌ، وشاةٌ، وأمَةٌ، وشَفة، ومِلَّةٌ)، فلا تُجمعُ بالألف والتاء. وإنما تُجمعُ على (نساءٍ، وشِياهٍ، وإماءٍ وأُممٍ، وشِفاهٍ، وملل).

الثالث: صفةُ المُؤنث، مَقْرُونةً بالتاءِ، كـ (مُرضعةٍ، ومُرضعاتٍ)، أو دَالَّةٍ على التفضيل، كـ (فُضْلَى - مُؤْنث أفضلَ - وفُضْليَات).

لذلك لم يجمع، نحو: (حائض، وحامل، وطالق، وصبور، وجريح، وذمول) من صفات المؤنث، بالألف والتاء؛ لأن الشرط في جمع صفة المؤنث بهما أن تكون مختومة بالتاء، أو دالة على التفضيل، وهذه الصفات ليست كذلك، بل تجمع على (حَوَائض، وحَوَامِل، وطَوَالق، وصُبُر - بضم الصاد والباء - وجَرْحَى، وذُمُل - بضم الذال والميم -).

الرابعُ: صِفَةُ المذكر غير العاقل، كـ (جَبَلٍ شَاهِقٍ، وجِبَالٍ شاهقات وحصان سابق، وُحصُن سابقات).

الخامسُ: المصدرُ المُجاوزُ ثلاثةَ أحرف، غَيْرُ المؤكَّدِ لفعلِهِ، كـ(إكراماتٍ، وإنعاماتٍ، وتعريفاتٍ).

السادسُ: مُصغَّرُ مذكَّرٍ ما لا يعقلُ، كـ (دُرَيْهِمٍ، ودُرَيْهِماتٍ، وكُتَيِّبٍ وكُتَيِّباتٍ).

وإنما جاز جَمْعُه؛ لأن المصغر صفة في المعنى، وصفة المذكر غير العاقل تُجمع بالألف والتاء كما علمت، أما مُصغر المؤنث غير العاقل، فلا يُجمع بهما، وذلك كَ (أُرَيْنِب، وخُنَيْصِر، وَعُقَيْرِب) تصغير: (أرنب، وخنصر، وعقرب)؛ لأنه في المعنى صفة لمؤنث خالية من التاء وليست دالة على التفضيل كما عَلِمْت. وقد نَصَّ

العلماء على أن مصغر المؤنث غير العاقل لا يجمع جمع المؤنث السالم.

راجع (حاشية الصبان على الأشموني)، و(حاشية ابن عُقيل) للخضري، و(جمع الجوامع)، وشرحه (همع الهوامع)، للسيوطي، و(التصريح شرح التوضيح)، للشيخ خالد الأزهري.

ولذلك لَم يصب بعض المؤلفين من المتأخرين في تجويز ذلك، وجعله مطردًا مع نَصِّ العُلَمَاءِ على منعه. أما نحو (أذنية) تصغير (أذن)، فيجمع على (أذينات) لمكان التاء، التي لحقته عند التصغير. وما خُتم بتاء التأنيث، يجمع بالألف والتاء مُطلقًا. كما علمت.

السابعُ: ما خُتِمَ بألف التأنيث الممدودة، كـ (صحراءَ وصحراوات، وعذراءَ وعذراوات) إلا ما كان على وزن (فَعْلاء) مُؤنثِ (أفعلَ)، فلا يُجمع هذا الجمعَ كـ (حمراء) مُؤَنَّثِ أحمرَ. و (كحلاءَ) مؤنث أكحلَ. و (صحراءَ) مُؤنث أصحرَ. وإنما يُجمعُ هو ومذكرُهُ على وزن (فُعْل) كحُمْرٍ وكُحْلٍ وصُحْرٍ.

وأما جمعهم (خضراء) على (خضراوات) كما في حديث: " لَيْسَ فِي الخَضْرَاوَاتِ صَدَقَة " فخضراء هذه ليس المقصود منها الوصف بالخضرة. وإنما أرادوا بها الخُضَر. وهي البقول والفاكهة. فهي قد صارت اسمًا لهذه البقول. ولا يُقَالُ في مقابلها (أَخْضَر). فهي (فَعْلاء) ليس لها (أَفْعَل)، وقد جرت مَجْرَى (صحراء)، التي معناها الأرض الخلاء. فجمعها كـ (صحراء) بالألف والتاء، إنما باعتبار أَنَّهُمَا اسْمَان، لا صِفَتَانِ.

الثامنُ: مَا خُتِمَ بألِف التأنيثِ المقصورةِ كـ (ذكرى وذِكريات، وفُضلى وفُضليَات، وحُبلى وحُبليَات) إلا ما كان على وزن (فَعْلى) مُؤنث (فَعْلانَ)، فلا يُجمع هذا الجمعَ كـ (سَكرى: مُؤَنَّث سكرانَ) ورَيَّا (مؤنث رَيَّانَ) وعَطْشى (مؤنث عطشانَ). وإنما يقالُ في جمع (سَكْرى) ومذكرها (سُكارى، وسَكارى، وسَكْرى)، وفي جمع (ريَّان) ومذكرها (رِواءَ) بكسر الراء، وفي جمع (عَطْشى)، ومذكرها (عِطاشٌ - بكسر العين - وعَطاشى - بفتحها -).

التاسعُ: الاسمُ لغير العاقلِ، المصدَّرُ بـ (ابنٍ، أو ذي)، كـ (ابن آوى وبناتِ أوى، وذي القَعْدَةِ وذواتِ القَعْدَةِ).

(ابن، وذو) المضافان إلى غير العاقل، تجمعهما على بنات وذوات. أَمَّا

المضافان إلى العاقل، فَيُجمعان على بنين أو أبناء وذوي، فتقول في جمع ابن عباس، وذوي علم (بنو عباس، وأبناء عباس، وذوو علم).

العاشرُ: كلُّ اسمٍ أعجميّ لم يُعهَدْ له جمعٌ آخر، كـ (التّلغرافِ، والتّلِفونِ، والفُنُغرافِ، والرزْنامجَ، والبَرْنامجِ).

وما عدا مَا ذُكرَ لا يُجمع بالألف والتاءِ إلا سَماعًا، وذلك كـ (السماواتِ، والأرضاتِ، والأمهاتِ، والأماتِ، والسِّجلاتِ، والأهلاتِ، والحماماتِ، والاصطبلاتِ، والثّيباتِ، والشَمالاتِ). ومن ذلك بعض جموعِ الجمعِ كـ(الجمالاتِ، والرِّجالاتِ، والكلاباتِ، والبُيوتاتِ، والحُمراتِ، والدُّوراتِ، والدياراتِ، والقُطُراتِ). فكل ذلك سماعيٌّ لا يُقاس عليه.

الملحق بجمع المؤنث السالم:

يُلحَقُ بجمع المؤنث السّالم في إعرابه شيئانِ:

الأولُ: (أولاتٍ)، بمعنى صاحباتٍ.

والثاني: ما سُمِّيَ به من هذا الجمع، مثل (عَرفاتٍ، وأذرعاتٍ).

جمع المختوم بالتاء:

إن جمعتَ المختومَ بالتاءِ هذا الجمعَ، حَذَفتها وجوبًا، فتقول في جمع (فاطمةٌ، وشجرةٍ): (فاطماتٌ، وشجراتٌ).

جمع الممدود:

إن كان ما يُرادُ جمعُهُ هذا الجمع ممدودًا، فهمزته تُعطى حكمها في التثنية، فتقولُ في جمع (عَذراء، وصحراء): (عَذراواتٌ، وصحراواتٌ). وتقولُ في جمع (قُرَّاء، ووُضّاءٍ) إن سَمّيتَ بهما أنثى: (قُرَّاءاتٌ، ووُضّاءاتٌ). وتقولُ في جمع (علْباءَ، وسماءَ، وحياءَ) أعلامًا لمؤنث: (عِلْباتٌ، وسماءاتٌ، وحَياءاتٌ، وعلباواتٌ، وسماواتٌ، وحياواتٌ).

جمع المقصور:

إن أردت جمعَ المقصور، فألفُهُ تُعطى حُكمَها في التّثنية أيضًا، فتقولُ في جمع (حُبْلى، فُضْلى): (حُبْلياتٌ، وفُضْلياتٌ) وفي جمع (رجَا، وهُدىً) عَلَمَينِ لمؤنث: (رجَواتٌ، وهُدَياتٌ).

وإن جمعت نحو (صلاةٍ، وزكاةٍ، وفتاةٍ، ونواةٍ) مِمّا ألفُهُ مُبدَلةٌ من الواو أو الياءِ، حذفتَ منه التاء، وقلبتَ الألفَ المُبدلة من الواو واوًا، والمبدلة من الياءِ ياءً، وجمعتهُ بالألف والتاء كـ (صَلَواتٍ، وزَكَواتٍ، وفَتَياتٍ، ونَوياتٍ).

وإن جمعتَ نحوَ (حياةٍ) مما ألفُهُ المُبدَلة من الياءِ مسبوقةٌ بياءٍ، قلبتَ ألفَهُ واوًا، وإن كانت ثالثةٌ أصلُها الياءُ كـ (حَيَوات) ولا تَقُل (حَيَياتٌ) كراهيةَ اجتماع ياءينِ مفتوحتين.

جمع الثلاثي الساكن الثاني

إن جمعتَ هذا الجمعَ اسمًا ثُلاثيًا، مفتوح الأولِ، ساكن الثاني، صحيحهُ، خاليًا من الإدغام، وجبَ فتحُ ثانيهِ إتباعًا لأوَّله، فتقول في نحو (دعْدٍ، وسجدَةٍ، وظبيةٍ): (دَعَداتٌ، وسَجداتٌ، وظَبيّاتٌ).

قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٧]، وقال الشاعر: [البسيط]

بِـاللهِ يَـا ظَبَيَّـاتِ القَـاعِ قُلْـنَ لَنَـا لَيْـلايَ مِـنْكُنَّ أَمْ لَيْلَـى مِـنَ البَـشَرِ

وَأَمَّا قوله: [الطويل]

تَحَمَّلْتُ زَفْـراتِ الـضُّحى فَأَطَقْتُهـا ومَـا لِـي بِزَفْـراتِ العَـشِيّ يَـدَانِ

بإبقاءِ الحرف الثاني في (زَفْراتِ) على حالهِ، فضرورةٌ.

وإن جمعت اسمًا ثلاثيًا، مضموم الأول، أو مكسوره، ساكنَ الثاني صحيحَهُ، خاليًا من الإدغامِ، مثل (خُطْوة، وجُمْل، وهنْد، وقطْعة، وفِقْرة) جاز فيه ثلاثةُ أوُجهٍ:

الأوّلُ: إتباع ثانيه لأوَّله، كـ (خُطُواتٍ، وجُمُلاتٍ، وهِنِداتٍ، وقِطِعاتٍ، وفِقِراتٍ).

الثاني: فتحُ ثانيه، كـ (خُطَواتٍ، وجُمَلاتٍ، وهِنَداتٍ، وقِطَعاتٍ، وفِقَراتٍ).

الثالثُ: إبقاءُ ثانيه على حاله من السكون، كـ (خُطْواتٍ، وجُمْلاتٍ، وهِنْداتٍ، وقِطْعاتٍ، وفِقْراتٍ).

أمّا الاسمُ فوقَ الثلاثيّ، كـ (زينبَ، وسُعادَ)، والاسمُ الصفةُ، كـ (ضخْمةٍ،

وعَبْلةٍ)، والاسمُ الثلاثيُّ المُحرّك الثاني، كـ (شجرةٍ، وعِنَبةٍ)، والاسمُ الثلاثيُّ الذي ثانيه حرفُ علةٍ، كـ (جَوْزةٍ، وبَيْضةٍ، وسُورةٍ)، والاسمُ الثلاثيُّ الذي فيه إدغامٌ، كـ(حِجةٍ، ومرَّةٍ)، فكلُّ ذلك لا تغييرَ فيه، بل يُقال (زينباتٌ، وسُعاداتٌ، وضَخْماتٌ، وعَبْلاتٌ، وشَجراتٌ، وعِنَباتٌ، وجَوْزاتٌ، وبَيضاتٌ، وسَوراتٌ، وحِجاتٌ، ومَرَّاتٌ). وبَنُو هُذَيلٍ يُحرّكون ثاني الاسم الثلاثي، إذا كان حرفَ علَّةٍ عند جمعه بالألف والتاء، بالفتح، أية كانت حركةُ ما قبله. فيقولون في جمعُ (سورةٍ، وصورةٍ، وديمةٍ، وبيعةٍ): (سُوَرات، وصُوَرات، وَدِيَمات، وبِيَعات).

جمع التكسير

ويُسمى الجمعَ المُكسر أيضًا: هو مَا نابَ عن أكثر من اثنينِ، وتَغيَّرَ بناءُ مفرده عند الجَمع، مثل (كُتُبٍ، وعُلماءٍ، وكُتَّابٍ، وكواتبَ).

والتّغييرُ، إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ بزيادةٍ عَلَى أُصُولِ المُفْرَدِ، كـ (سِهَامٍ، وأَقْلامٍ، وقُلُوبٍ، وَمَصابيحَ)، وإما بنَقْصٍ عن أصوله، كـ (تُخْمٍ، وسِدْرٍ، ورُسُلٍ) وَإِمَّا باختلاف الحركات، كـ (أُسدٍ). وهي جمعُ (سَهمٍ، وقَلبٍ، ومصباحٍ، وتُخمَةٍ، وسدْرةٍ، ورسولٍ، وأَسَدٍ).

وهو قسمان: جمعُ قِلَّةٍ، وجمعُ كثْرةٍ.

فجمعُ القلَّةِ: ما وُضعَ للعددِ القليلِ، وهو من الثلاثة إلى العشرة كـ (أحمالٍ).

وجمعُ **الكثْرةِ**: ما تجاوزَ الثلاثةَ إلى ما لا نهاية لهُ كـ (حُمولٍ).

فوائد:

(١) جمع القلة يبتدئ بالثلاثة، وينتهي بالعشرة. وجمع الكثرة يبتدئ بالثلاثة ولا نهاية له إلا صيغة مُنتهى الجموع، فتبتدئ بأحد عشر. وذلك إنما هو فيما كان له جمع قلة وجمع كثرة. أما مَا لَم يَكُن له إلا جمع واحد، ولو كان صيغة مُنتهى الجموع، فهو يستعمل للقلة والكثرة. وذلك كـ (رِجَال، وأَرْجُل، وكُتُب، وكُتَّاب، وأَفْئِدَة، وأَعْنَاق، وكَوَاتِب، ومَسَاجِد، وقَنَادِيْل).

أما مَا له جمع قلة وجمع كثرة، كـ (أضلع، وضلوع، وأضالع). فهو كما قَدَّمنا. على أن العرب كما قال ابن يعيش في (شرح المفصل) قد تسْتَعمل اللفظ الموضوع للقليل في موضع الكثير. وإن الجموع قد يَقَع بعضها موضع بعض، ويُسْتَغْنَى

ببعضها عن بعض، والأَقْيَس أن يُسْتَغْنَى بجمع الكثرة، عن جمع القلة؛ لأن القليل داخلٌ في الكثير. وَأَمَّا الجمع السالم، فهو بنوعيه يُستعمل للقلة والكثرة على الصحيح. وقيل هو من جمع القلة.

(٢) إذا قُرن جمع القلة بِمَا يَصْرِفُهُ إلى مَعْنى الكثرة انصرف إليها كأن تسبقه (أل) الدالة على تعريف الجنس كقوله تعالى: ﴿وَأُحْضِرَتِ الأَنْفُسُ الشُّحَّ﴾ [النساء: ١٢٨] أو يضاف إلى مَا يدل على الكثرة كقوله سبحانه: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [التحريم: ٦] ومن ذلك قول حسان بن ثابت: [الطويل]

لَنَا الجَفِنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ فِي الضحى وأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا

فإضافة الأسياف إليهم، وهي من جُموع القلة صرفتها إلى الكثرة. وأما (الجفنات) فهي تُسْتَعْمَلُ للقلة والكثرة؛ لأنها جمعٌ سالم. وهي هنا أيضًا للكثرة على رأي من يقول إن الجمع السالم للقلة؛ لاقترانها بلام التعريف الجنسية. وبهذا تعلم أن الاعتراض على حسان - في استعماله (الجفنات) بدل (الجفان) و (الأسياف) موضع (السيوف) - ساقط، وأن القصة المروية في هذا الموضوع التي أبطالها (النابغة، وحَسَّان، والخَنْسَاء، والأعْشَى) مُفتعلة؛ لأن هؤلاء أَجَلَّ مِنْ أَنْ يَقَعُوا في مثل هذه الحَمِأَة.

تكسير الأسماء والصفات:

لا يُجمع من الأسماء إلا ما كان على ثلاثة أحرف كـ (قلب وقُلوب)، أو على أربعةِ أحرفٍ كـ (كتابٍ و كتُبٍ، ودرهمٍ ودراهمَ) أو على خمسة أحرف، رابعها حرفُ علَّةٍ ساكن كـ (مصباحٍ ومصابيحَ، وقنديلٍ وقناديلَ، وعُصْفورٍ وعصافيرَ، وفِرْدَوسٍ وفراديسَ).

وما كان منها على غير هذا، فلم يجمعوه إلا على كراهية. وذلك؛ لأنَّ العرب يستكرهون تكسير ما زاد من الأسماء، على أربعة أحرف، إلا أن يكون قبل آخِره حرفُ علةٍ ساكن؛ لأن ذلك يُفضي إلى حذف شيءٍ من أحرفه؛ لِيَتَمَكَّنُوا من تكسيره. كما جمعوا (سَفَرْجَلا، وجَحْمَرِشًا، وعَنْدَلِيْبًا) على (سَفَارِجَ، وعَنَادلَ، وجحامرَ) وما عدا ذلك، من الأسماء، فلم يستكرهوا تكسيرَ شيءٍ منه لسهولة تكسيره، من غَيْرِ إِفْضَاءٍ إلى حذفِ شَيْءٍ مِنْهُ.

أَمَّا الصِّفَات، فالأصلُ فِيْهَا أَنْ تُجْمَع جَمْع السلامة. وذلك هو قياس جمعها. وتكسيرها ضعيف؛ لأنه خِلافُ الأصْلِ في جمعها. قال ابن يعيش في (شرح المُفَصَّل): وقد تَكَسَّرَ الصِّفَةَ، على ضَعْفٍ، لِغَلَبَةِ الاسميَّة. وإذا كَثُرَ استعمال الصِّفَةِ مَعَ المَوصُوف، قويت الوصفيَّة، وقل دُخولُ التكسير فيها، وإذا قلَّ استعمال الصفة مع الموصوف، وكَثُرَ إقامتُها مُقامَهُ، غلبت الاسميّة عليها، وقويَ التكسير فيها. ا هـ.

وحقُّها أن يُجمع المذكرُ العاقل مِنْهَا، جَمْعَ المذكر السَّالم، وأن يُجمع المؤنث منها، والمذكرُ غيرُ العاقل، جمع المؤنث السالم، لكنهم اتّسعوا في تكسيرها؛ لاتساع مَيْدَان البَيَان عِنْدَهم والحاجة تفْتُق الحيلة، فكان ذلك داعيًا إلى تكسير الصفات، كما كسّروا الأسماء.

لكنهم لم يُكَسِّروا كلَّ الصفات. فإنهم امتنعوا من تكسير اسم الفاعل من فَوْقِ الثلاثي، كـ (مُكرِمٍ، ومُنطلقٍ، ومُستخرجٍ، ومُدحرجٍ، ومُتدحرجٍ)، ومن تكسير اسم المفعول مُطلقًا كـ (مَعلومٍ، ومُكرَمٍ، ومُستخرَجٍ، ومُدحرجٍ). وكذلك امتنعوا من تكسير ما كان من الصفات على وزن (فَعَّالٍ) كـ (سَبَّاقٍ)، أو (فُعَّالٍ) كَكُبَّارٍ، أو (فِعِّيلٍ) كـ(صِدِّيْقٍ)، أو (فُعُّولٍ) كـ (قُدُّوسٍ)، أو (فَيْعولٍ) كـ (قَيُّومٍ). وأما جمعهم (جبَّارًا) على (جبابرة)، فهو على خِلافِ الأصْلِ. وهو شاذٌّ في القياس.

جموع القلة

لجمعِ القلَّة أربعةُ أوزان، وهي:

(١) **أَفْعُل**: كـ (أَنْفُسٍ، وأَذْرُعٍ)، وهو جمعٌ لشيئين:

الأوَّلُ: اسمٌ ثلاثيّ، على وزن (فَعْلَ) صحيح الفاء والعين، غيرُ مُضاعَفٍ، كـ(نَفسٍ وأنفُسٍ)، و (ظبيٍ وأظبٍ). وأصلُهُ (أظبيٌ) بوزن (أفعُل) وشَذَّ مَجِيْئه من مُعْتَلِّ الفاء. كـ (وجهٍ، وأَوجهٍ). ومن مُعْتَل العين. كـ (عينٍ، وأعيُنٍ). ومن المضاعف. كـ(صَكٍّ، وأصُكٍّ)، و (كفٍّ، وأكُفٍّ).

الثاني: اسمٌ رُبَاعِيٌّ مُؤَنَّثٌ، قبلَ آخره حرفُ مَدٍّ كـ (ذراعٍ وأذرُعٍ، ويمينٍ وأيْمنٍ)، وقلَّ مجيئهُ من المذكر، كـ (شهابٍ وأشهبٍ، وغُرابٍ وأغرُبٍ، وعَتادٍ وأعتُدٍ، وجَنينٍ وأجْننٍ).

فوائد:

(١) المرادُ بالاسم في باب جمع التكسير ما كان من الأسماء غير صفة - كما

قدمنا - كاسم للفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، ونحوها. فمتى اختص وزن من أوزان الجموع المكسرة بالأسماء، فلا تُجمع عليه الصفات. وحيث اختص بالصفات، فلا تجمع عليه الأسماء، فليتنبه الطالب لذلك كيلا يلتبس عليه الأمر.

(٢) إذا قيل إنَّ كَذَا - مِنْ أَوْزَانِ الجُمُوعِ - جمع لـ (كذا) من الأسماء أو الصفات، فالمُرادُ بِهِ أَنْ هَذَا هو قياس جمعه، وأنه لا يُجْمَعُ قياسًا على هذا الجمع إلا ما اجتمعت فيه شروط جمعه عليه، وأن مَا جُمِعَ عَلَيْهِ مِمَّا لم يَسْتَوْفِ الشروط، فهو شَاذ لا يُقاس عليه غيره. وليس المراد أنَّ كُلَّ ما اجتمعت فيه الشروط يجوز أن يجمع على هذا الوزن. فَقَدْ تجتمع الشروط في اسمٍ أو صفةٍ، ولا يُجمعان على ما هو قياس جمعهما.

(٣) الصفة التي تَخْرَجُ عن معنى الوصفية إلى معنى الاسمية تُعامل في الجمع مُعاملة الأسماء لا الصفات ألا ترى أنهم جمعوا (عبدًا) على (أعبد) لاستعمالهم إيَّاهُ استعمال الأسماء. والعبد: الإنسان، حرًا كان أو رقيقًا. والعبد الرقيق خلاف الحر.

قال سيبويه: هو في الأصل صفة، لكنه استعمل استعمال الأسماء.

ثُمَّ أَلا ترى أنهم جمعوا (أسود) صفة على (سود) كَمَا هُو قِيَاسُ جمعه، ثم حين أرادوا به معنى (الحية) جمعوه على (أساود) كـ (أجدل) و (أجادل) وأنهم جمعوا (خضراء) - مُؤَنث (أخضر) - على (خُضر) بضمٍ فسكون (كما هو قياس جمعها) ثُمَّ لما أرادوا بها معنى (الخُضَر) من البقول جمعوها على (خضراوات) كَمَا تُجْمَعُ الأسماء من نَوْعِها كـ (صحراء، وصحراوات). وفي الحديث: " لَيْسَ فِي الخُضْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ " يعني الفاكهة والبقول. قال في النهاية قياس ما كان على هذا الوزن من الصفات أن لا يجمع هذا الجمع. وإنما يجمع به ما كان اسمًا لا صفةً نحو (صحراء، وخنفساء). وإنما جمعه هذا الجمع؛ لأنه قد صار اسمًا لهذه البقول بعد أن كان صفة. والعرب تقول لهذه البقول: (الخضراء). لا يريدون لَوْنَهَا.

(٢) أفعالٌ: كـ (أجداد، وأَثواب)، وهو جمعٌ للأسماء الثلاثية، على أي وزنٍ كانت كـ (جَملٍ وأجمالٍ، وعَضُدٍ وأعضادٍ، وكَبِدٍ وأكبادٍ، وعُنُقٍ وأعناقٍ، وقُفْلٍ وأقفالٍ، وعِنَبٍ وأعنابٍ، وإبلٍ وآبالٍ، وحِمْلٍ وأحمالٍ، ووقتٍ وأوقاتٍ، وثوبٍ وأثوابٍ، وبَيْتٍ وأَبْيَاتٍ، وعمٍّ وأعمامٍ، وخالٍ وأخوالٍ).

ويُستثنى منها شيئان:

الأوَّلُ: مَا كان على وزن (فُعَلٍ)، بِضَم ففتحٍ. وشَذَّ جمع (رُطَبٍ) على (أرطابٍ).

الثاني: ما كان على وزن (فَعْلٍ)، بفتحٍ فسكون. وهو صحيحُ الفاء والعين، غيرُ مُضاعفٍ، فلا يُجمَعُ على (أفعالٍ) قياسًا. وإنما يُجمَعُ على (أفعُلٍ)، كَمَا تَقَدَّم. لكنه قَدْ شَذَّ جَمعُ (زَنْدٍ، وفَرْخٍ، ورَبْعٍ، وحَمْلٍ) على وَزْنِ (أزنادٍ، وأفراخٍ، وأرباعٍ، وأحمالٍ).

وَشَذَّ، مِنَ الصِّفَاتِ، جمعُ (شهيدٍ، وعَدُوٍّ، وجِلْفٍ) على (أشهادٍ، وأعداءٍ، وأجلافٍ).

(٣) أَفعِلَة: كَ (أَعْمِدَةٍ، وأَنْصِبَةٍ) وهُو جَمْعٌ لاسمٍ رُباعيٍّ، مذكر، قبلَ آخرِهِ حرفُ مَدٍّ ك (طعامٍ وأطعمةٍ، وحمارٍ وأحمرةٍ، وغُلامٍ وأغلمةٍ، ورَغيفٍ وأرغفةٍ، وعمودٍ وأعمدةٍ، ونِصابٍ ونَصيبٍ وأنصبةٍ، وزِمامٍ وأزِمّةٍ) وأصلها: أزْمِمَةٍ، بوزن أفعلةٍ.

وشذَّ من الأسماء جمع (جَائزٍ) على (أَجْوِزةٍ) و (قَفًا) على (أقفيةٍ). وشَذَّ من الصفات جمعُ شحيحٍ على (أَشِّحَّةٍ)، و (عزيزٍ) على (أعِزَّةٍ)، وذليلٍ على (أذِلَّةٍ).

(٤) فِعْلَة كَ (فِتيةٍ، وشِيَخَة): وهذا الجمعُ لم يُطَّرد في شيءٍ من الأوزان، وإنما هو سَماعيٌّ، يُحفظ ما ورَدَ منه، ولا يُقاسُ عليه. وسُمِعَ منه (شيخٌ وشيخةٌ، وفَتًى وفتْيةٌ، وغُلامٌ وغلْمةٌ، وصبيٌّ وصبْيةٌ، وثورٌ وثيرةٌ، وشُجاعٌ وشجْعةٌ، وغزالٌ وغزْلةٌ، وخَصيٌّ وخصْيةٌ وثِنًى وثنْيةٌ، ووَلدٌ وولْدةٌ وجليلٌ وجلَّةٌ، وعليٌّ وعلْيةٌ، وسافلٌ وسفْلةٌ).

ولأنه لا قياسَ فيه ولا اطّراد، قال ابن السرَّاج: إنه اسم جمع، لا جمعٌ. وما قوله ببعيدٍ مِن الصواب.

جموع الكثرة

لجمعِ الكَثْرةِ - ما عدا صِيَغَ مُنتهى الجموع - ستَّةَ عشرَ وزنًا، وهي:

(١) فُعْلٌ: كَ (حُمْرٍ، وعُورٍ) وهو جمعٌ لِمَا كَانَ صفةً مُشَبَّهَةً، على وزن (أفعلَ) أو (فَعْلاءَ) ك (أحمر وحمراءَ وحُمْر، وأعورَ وعوراءَ وعُورٍ). وما كان منه ك (أبيضَ)

مِمَّا عينه ياءٌ، كُسرَ أوَّله في الجمع كـ (بِيض).

(٢) فُعُلٌ: كَـ (صُبُرٍ، وكُتُبٍ، وذُرُعٍ)

وهو جمعٌ لشيئينِ:

الأول: (فَعُول) بمعنى (فاعلٍ) كـ (صبور وصُبُرٍ، وغَيورٍ وغُيُرٍ). وقد جمعوا، على خلاف القياس، (نَذيرًا، وخَشِنًا، ونجيبًا ونجيبةً) على (نُذُرٍ، وخُشُنٍ، ونُجُبٍ).

الثاني: اسمٌ رباعي، صحيحُ الآخر، مزيدٌ قبل آخره حرف مَدٍّ، ليس مختومًا بتاءِ التأنيث، كـ (كِتابٍ وكُتُبٍ، وعَمُودٍ وعُمُدٍ، وقَضيب وقُضُبٍ، وسريرٍ وسرُرٍ)، ولا فرقَ أن يكونَ مُذَكَّرًا، كهذه الأمثلة أو مُؤَنَّثًا كـ (عناقٍ وعُنُقٍ، وذِراعٍ وذُرُعٍ).

وشَذَّ جمعُ (خشبَةٍ وخَشَبٍ، وصحيفةٍ) على (خُشُبٍ، وصُحُفٍ).

وما قالوه من أنَّه شَذَّ جمعُ سقْفٍ ورَهْنٍ وسِتْرٍ على (سُقُفٍ، ورُهُنٍ، وسُتُرٍ) فهو غيرُ واقع؛ لأن هذه الجموع ليست لهذه المفردات. فالسقُفُ جمع (سَقيفٍ). والرهُنُ جَمعُ (رِهانٍ)، وهذا جمع (رَهنٍ) فهي جمع الجمع، و (السترُ) جمع (ستارٍ) وكل ذلك على القياس. وأمّا (السَقْفُ، والرَّهنُ، والسَّتْرُ)، فجمعها (سُقوفٌ، ورِهانٌ ورُهونٌ، وسُتُورٌ) قياسًا، لا (سُقُفٌ، ورُهنٌ، وسُتُرٌ) شذوذًا.

(٣) فُعَلٌ: كَـ (غُرَفٍ، وحُجَجٍ، وكُبَرٍ).

وهو جمعٌ لشيئين:

الأول: اسمٌ على وزن (فُعْلة) كـ (غُرْفةٍ وغُرَفٍ، وحُجّةٍ وحُجَجٍ، ومُدْيةٍ ومُدى). وأما جمعُ (رُؤيا، وَنوْبة، وَقرْيةٍ) على (رُؤَىً، ونُوَبٍ، وقُرىً)، فَهُو مُخَالِفٌ للقياس. وَأَمَّا جمعُ (النُوبة) - بضم النون - على (نُوَب) فهو على القياس.

الثاني: صفةٌ على وزن (فُعْلى) مُؤَنث (أَفعلَ) كـ (كُبْرى، وكُبَرٍ)، و (صُغرَى وصُغَرٍ).

(٤) فِعَلٌ كَـ (قِطَعٍ، وحِجَجٍ).

وهو جمعٌ لاسمٍ على وزن (فِعْلة) كـ (قِطْعةٍ وقِطَعٍ، وحِجَّةٍ وحِجَجٍ، ولِحْيةٍ ولِحًى) وقد جمعوا (قَصعةً) على (قِصَع)، شُذوذًا.

(٥) فُعَلة: كَـ (هُداةٍ) وأصلُها: (هُدَيَةٌ).

وهو جمعٌ لصفةٍ، مُعتلَةِ اللامِ، لمذكرٍ عاقلٍ، على وزن (فاعل)، كـ (هَادٍ وهُداةٍ،

وقاضٍ وقضاةٍ، وغازٍ وغُزاةٍ) وجاءَ شُذوذًا، جمعُ (كَمِيٍّ، وسَرِيٍّ، وبازٍ، وهادرٍ) على (كُماةٍ، وسُراةٍ، وبُزاةٍ، وهُدَرَةٍ).

(٦) فَعَلة: كَ (سحَرَةٍ، وَبَرَرَةٍ، وباعَةٍ).

وهو جمعٌ لِصِفَةٍ، صحيحةِ اللام، لمُذَكَّرٍ عَاقِلٍ، على وزن (فاعل) كـ (ساحرٍ وسحَرَةٍ، وكاملٍ وكمَلةٍ، وسافرٍ وسَفرَةٍ، وبارٍّ وبَررَة، وبائعٍ وباعةٍ، وخائن وخانةٍ) وشذَّ جمع سَريٍّ على (سَراةٍ)، كما شذَّ جمعه على (سُراةٍ). وقياسُ جمعه (أسرياء)، كـ (نبيّ، وأنبياء).

(٧) فَعْلى: كَ (مَرْضى، وقَتْلى):

وهو جمعٌ لصفةٍ على وزن (فَعِيلٍ)، تَدُلُّ على هُلْكٍ أو تَوجُّعٍ أَو بليَّةٍ أو آفةٍ كـ(مريضٍ ومَرْضى، وقتيلٍ وقَتْلى، وجريحٍ وجرحى، وأَسيرٍ وأَسرى، وشَتيتٍ وشَتَّى، وزَمِينٍ وزَمنى).

وقد يكون هذا الجمعُ لغير (فَعيلٍ) مِمّا يَدُلُّ على شيءٍ مِمَّا تَقَدَّم كـ (هَلْكى، ومَوْتى، وحَمقى، وسَكْرى)، جمع (هالك، ومَيّتٍ، وأحمقَ، وسكرانَ).

(٨) فِعَلَة: كَ (دِرَجَةٍ، ودِبَبَةٍ).

وهو جمع لاسمٍ ثلاثيّ، صحيحِ اللام، على وزن (فُعْل) كـ (دُرْج، ودِرِجةً، ودُبٍّ ودِبَبَة). وقد جمعوا (قِرْدًا) على (قِرَدَةٍ)، و (هَادِرًا) على (هِدَرَةٍ) عَلَى غَيْرِ قِيَاس.

(٩) فُعَّلٌ: كَ (رُكَّعٍ، وصُوَّمٍ)

وهو جمعٌ لصفة، صحيحة اللام، على وزن (فَاعِلٍ) أَو (فَاعِلَة) كـ (راكعٍ ورُكَّعٍ، وصَائِمٍ وصُوَّمٍ، ونَائِمٍ ونُوَّم). وقد يكون نَادرًا، من مُعْتَلِّ اللام كـ (غَازٍ وغُزَّى) وشذَّ جمعُ (نُفَساءَ، وخَريدة، وأَعزل) على (نُفَّسٍ، وخُرَّدٍ، وعُزَّلٍ).

(١٠) فُعَّالٌ: كَ (كُتَّابٍ، وقوَّامٍ)

وهو جمعٌ لصفةٍ، صحيحةِ اللام، على وزن (فَاعِلٍ) كـ (كاتب وكتَابٍ، وقائمٍ وقُوَّامٍ، وصائمٍ وصُوَّام). ونَدَرَ مَجيئُهُ من مُعْتَلِّ اللام، كـ (غازٍ وغُزَّاءٍ).

(١١) فِعالٌ: كَ (جِبَالٍ، وصِعابٍ).

وهو جمعٌ لستة أَنواع:

الأول: اسمٌ أَو صفة، لَيْسَتْ عينهما ياءً، على وزن (فَعْلٍ) أَو (فَعْلَةٍ). فالاسمُ

كـ(كعبٍ وكعابٍ، وثوبٍ وثيابٍ، ونارٍ ونيارٍ، وقصعةٍ وقصاع، وجنَّةٍ وجنان). والصفةُ كـ (صعبٍ وصعبة وصِعاب، وضخمٍ وضخمةٍ وضِخام). وندرَ مجيئُهُ من معتلِّ العين كـ (ضيعة وضياعٍ، وضيفٍ وضياف).

الثاني: اسمٌ صحيحُ اللام غير مُضاعف، على وزن (فَعَلٍ) أَو (فَعَلة) كـ(جَمَلٍ وجِمال، وجَبلٍ وجِبال، ورَقَبَة ورِقاب، وثَمَرة وثِمار).

الثالث: اسمٌ على وزن (فِعْل) كـ (ذِئب وذئاب، وبِئْر وبئار، وظلٍّ وظِلال).

الرابع: اسمٌ على وزن (فُعْل)، ليست عينه واوًا، ولا لامه ياءً، كـ (رُمح ورِماح، وريح ورياح، ودُهن ودِهان).

الخامس: صفةٌ صحيحةُ اللام، على وزن (فَعيل) أَو (فعيلة) كـ (كريم وكريمة وكِرام، ومريض ومريضة ومِراض، وطويل وطويلة وطِوال).

السادس: صفةٌ على وزن (فَعْلان) أَو (فَعْلى) أَو (فَعْلانة) أَو (فُعْلانة) كـ(عطشانَ وعَطْشى وعطشانة وعِطاش، ورَيّان ورَيّا ورواءٍ، ونَدمانَ ونَدمى ونِدام، ونَدمان وندمانة ونِدامٍ، وخُمصان وخُمصانة وخِماص).

وما جُمع على (فِعال). من غير ما ذُكر، فهو على غير القياس. وذلك كـ (راعٍ وراعية ورِعاءٍ، وقائمٍ وقائمة وقيام، وصائم وصائمة وصِيام، وأَعجف وعجفاءَ وعِجاف، وخَيّر وخِيار، وجَيدٍ وجِياد، وجَواد وجِياد، وأَبطحَ وبَطحاءَ وبِطاح، وقَلُوص وقِلاص، وأنثى وإناث، ونُطْفَة ونِطاف، وفصيل وفِصال، وسَبُع وسِباع، وضَبع وضِباع، ونُفساءَ ونِفاس، وعَشراءَ وعِشار).

(١٢) فُعولٌ: كـ (قُلوبٍ، وكُبود).

وهو جمعٌ لأربعة أَشياءَ:

الأول: اسمٌ على وزن (فَعِل) كـ (كَبِد وكُبُود، ووَعِل ووُعُول، ونَمِر ونُمُور). وقد جاءَ في الشعر جمعُ نمرٍ على (نُمُر) - بضمتين - للضرورة، كأنه اختصر (نُمُورًا).

الثاني: اسمٌ على وزن (فَعْل)، ليست عينه واوًا كـ (قلب وقُلوب، وليث وليوث).

الثالث: اسمٌ على وزن (فِعْلٍ) كـ (حِمْل وحُمُول، وفيل وفُيول، وظِلٍّ وظُلول).

الرابع: اسمٌ على وزن (فُعْلٍ) ليس معتلِّ العين ولا اللام، ولا مُضاعفًا كـ (بُرْد وبُرود، وجُند وجُنود). وشذّ جمعُ (حُصٍّ) على (حُصوص)؛ لأنه مضاعف.

وما كان على وزن (فَعَل) - بفتح الفاء والعين - لا يُجمع على (فُعُول)، لأنه ليس قياسَ جمعه. إلا ألفاظًا مِنْهُ جمعوها عليه كـ (أُسْدٍ وأُسود، وشجَنٍ وشُجُونٍ، ونَدْبٍ ونُدُوبٍ، وذكر وذُكور، وطَلَل وطُلول).

(١٣) فِعْلان: كَـ (غِلْمان وغِرْبان).

وهو جمعٌ لأربعة أَشياءَ:

الأول: اسمٌ على وزن (فُعالٍ) كـ (غُلام وغِلْمان، وغراب وغرْبان، وصُؤابٍ وصِئْبَان).

الثاني: اسمٌ على وزن (فُعَل) كـ (جُرَذ وجِرذان، صُرَد وصَرْدان).

الثالث: اسمٌ عينه واو، على وزن (فُعْلٍ) كـ (حوتٍ وحيتانٍ، وعُودٍ وعِيدان، ونُور ونِيران، وكُوزٍ وكِيْزان).

الرابع: اسمٌ على وزن (فَعْلٍ)، ثانيه ألفٌ أَصْلُهَا الواو، كـ (تاجٍ وتيجان، وجارٍ وجيران، وقاعٍ وقِيعان، ونار ونِيران، وبابٍ وبيبان) والألف في المفرد مُنقلبة عن الواو والأصل (تَوَجٌ، وجَوَرٌ، وقَوَعٌ، ونَوَرٌ، وبَوَبٌ).

وَمَا جُمِعَ، غير هذه الأربعة، على (فِعْلان)، فهو على خلاف القياس، كـ (صِنْوٍ وصِنْوانٍ، وغزالٍ وغِزلانٍ، وصِوارٍ وصِيران، وظليمٍ وظِلمان، وخروفٍ وخِرفان، وقِنْوٍ وقِنوان، وحائطٍ وحيطان، وحِسْلٍ وحِسْلانٍ، وخِرصٍ وخِرصان، وخيطٍ وخيطان، وشيحٍ وشيحان، وضَيْف وضيفان، وشيخ وشيخان، وفَصيلٍ وفِصلان، وصبيّ وصِبيان، وشُجاع وشُجْعان).

(١٤) فُعْلان: كَـ (قُضْبانٍ، وحُمْلانٍ)

وهو جمعٌ لثلاثةِ أَشياء:

الأوّل: اسم على وزن (فَعيل) كـ (قَضيبٍ وقُضبان، ورغيفٍ ورُغفان، وكثيب وكُثْبان، وفَصيلٍ وفُصلان، وقَفيزٍ وقُفران وبعير وبُعران، وقَفيز وقُفزان).

الثاني: اسمٌ صحيح العين، على وزن (فَعَلٍ) كـ (حَمَلٍ وحُمْلان، وذكر وذُكران، وخَشَبٍ وخُشْبان، وجَذَع وجُذعان).

الثالث: اسمٌ صحيحُ العينِ، على وزن (فَعْل) كـ (ظَهْر وظهران، وبطن وبُطنان، وعبْدٍ وعُبدان، ورَكْب ورُكبان. ورَجْلٍ ورجْلان).

وما وَرَدَ، من غير هذه الثلاثة، مَجْمُوعًا على (فُعلان)، فَهُو على غير القياس كَ(وَاحِدٍ ووُحْدان، وأَوْحدَ وأُحدان، وجدار وجُدران، وذِئبٍ وذُؤبان، وراعٍ ورعْيان، وشابٍ وشُبَّان، وخرص وخُرصان، وزُقاق وزُقَّان، وزِقٍّ وزقّان، وحائر وحُوران، وحُوار وحُوران، وشُجاعٌ وشُجعان، وأسودَ وسُودان، وأحمَر وحُمْران، وأبيضَ وبيضان، وأعمى وعُميان، وأعورَ وعُوران).

والذي نراه أن (السُّودان) وما بعدها، إنما هي جمع (سُود، وحُمر، وبِيض، وعُمْي، وعُور)، وأن هذه هي جمع (أَسْوَد، وأَحْمَر، وأَبْيَض، وأَعْمَى، وأَعْوَر). ومع هذا، فجمعها على (فعلان) مُخالفٌ للقياس.

(١٥) فُعَلاءُ: كَ (نُبهاءَ، وكُرَماء).

وهو جمعٌ لشيئينِ:

الأولُ: صفةٌ لمذكر عاقل على وزن (فَعيل)، بمعنى (فاعل)، صحيح اللامِ، غيرُ مَضاعفه، دالة على سجية مدح أو ذمٍّ. كـ (نبيهٍ ونُبهاءِ، وكريم وكُرماءَ، وعليم وعُلمَاءَ، وعظيمٍ وعُظَمَاءَ، وظريفٍ وظُرفاءَ، وسميحٍ وسُمَحاءَ، وشجيعٍ وشُجعاءَ، ولئيم ولُؤَماءَ، وبخيل وبُخلاءَ، وخشين وخشَناءَ، وسميجٍ وسُمَجاءَ، وجبينٍ وجُبناءَ). أو تَدُلُّ على مُشاركة كـ (شريك وشُركاءَ، وجليس وجُلساءَ، وخليط وخُلطاءَ، ورفيقٍ ورُفقاءَ، وعَشير وعشراءَ، ونديمٍ ونُدماءَ) وهي بمعنى: (مُشاركٍ، ومُجالِسٍ، ومُخالطٍ، ومُرافقٍ، ومُعاشِرٍ، ومنادمٍ).

الثاني: صفةٌ لمذكر عاقلٍ، على وزن (فاعلٍ)، دالةٌ على سجيّة مدحٍ أو ذَمٍّ كـ(عالم وعُلماءَ، وجاهل وجُهلاءَ، وصالح وصُلحَاءَ، وشاعر وشُعراءَ). وشذَّ جمع جبانٍ على (جُبَناء).

(١٦) أفعِلاءُ: كَ (أَنبياءَ، وأَشِدَّاءَ).

وهو جمع لصفةٍ على وزن (فَعيلٍ) مُعتلَّةِ اللام. أو مُضاعفةٍ. فالمعتلة اللام كـ(نبي وأنبياءَ، وصفيّ وأصفياءَ، ووصيّ وأوصياءَ، وولي وأولياءَ). والمضاعفة كـ(شديدٍ وأشِدَّاءَ، وعزيز وأعزَّاءَ، وذَلِيْل وأَذِلاءَ).

صيغ مُنْتَهَى الجمُوع

مِنْ جُمُوعِ الكثرةِ جمعٌ يُقَالُ لَهُ (مُنْتَهَى الجموعِ).

وصيغة منتهى الجموع: وهو كلُّ جمعٍ كان بَعْدَ ألف تكسيره حرفان، أو ثلاثةُ أحرف وسطُها ساكنٌ، كـ (دراهمَ ودنانيرَ).

وله تسعةَ عَشَر وزْنًا: وهي كلها لمزيدات الثلاثيّ، وليس للرُّباعي الأصول وخماسيّة إلا (فعالِلُ وفعاليلُ) ويشاركهما فيهما بعضُ المزيدِ فيه من الثلاثي، كما سترى.

(١ و ٢): فعالِلُ وفَعالِيلُ: كَ (دَراهِمَ، ودَنانيرَ).

ويُجمعُ على (فَعَالِلَ) كلُّ اسم رباعيّ الأصول مجرَّد، كـ (دِرْهم ودراهمَ)، والمزيدُ فيه منه كـ (غِضنْفَر وغَضافِرَ)، والأسماءُ الخماسيّةُ الأصولِ المجرَّدةُ كـ(سفرجل وسفارج)، والزيدُ فيه منه كـ (عَندليب وعَنادلَ).

ويُجمعُ على (فَعاليلَ) ما كان من ذلك مزيدًا قبل آخره حرفُ علَّةٍ ساكنٌ كـ(قرطاس وقراطيسَ، وفرْدوْس وفراديسَ، وقنديل وقناديل، ودينار ودَنانير).

ويلحقُ بالرباعيِّ المجرَّدِ، ومزيده من حيث جمعُهُ على (فعاللَ أو فعاليلَ) ما يُشبههما من الثلاثي المزيدِ في حشوه، أو في آخره، حرفٌ صحيح. فالمزيدُ في حشوه كـ (سُنْبُل وسنابل، وقُمَّسٍ وقَمَامِسَ، وسكين وسكاكين، وسَفود وسَفافيد، وفَرُّوخ وفراريخ). والمزيدُ في آخره كـ (شَدقم وشَداقم، وفَسْحُم وفَساحم، وقُعْدُد وقعادِدَ، وسرحانٍ وسراحين، وشِمْلال وَشماليل).

أمَّا الثلاثي الأصول، الذى زيادته في أوله كـ (إصبع)، المزيد فيه حرف عِلَّة في حشوه كـ (خاتم، وكودن، وصيرف، وصحيفة، وعجوز)، أو في آخره كـ (حبلى، وكرسي)، فله غير (فعالل وفعاليل) من صيغ مُنتهى الجموع الآتي بيانها.

(٣ و ٤): أَفاعِلَ وأفاعيلُ، كـ (أَنامِلَ، وأضابيرَ).

ويجمع على (أفاعلَ) شيئانِ:

الأوَّل: ما كان على وزن (أَفعل)، صِفَةٌ للتَّفْضيل كـ (أفضَل، وأفاضلَ). فإن كان صفة لغير التفضيل، كـ (أحمر، وأزرق، وأسود، وأعرج، وأعمى)، لم يُجمع عليها وإنما يُجمع على (فُعْل) كـ (حمر، وزُرق) - كما تقدم - إلا إذا خرجَ عن معنى الوصفيَّة إلى معنى الاسميَّة، فيجمع هذا الجمع كـ (أسود - للحيَّة - وأساودَ،

وأجدل - للصقر - وأجادل، وأدهم - للقيد - وأداهِمَ). ومثل: (أحمر، وأزرق، وأعرجَ، وأعمشَ) -أعلامًا- فتجمعُ على (أحامرَ، وأزراقَ، وأعارجَ، وأعامشَ).

الثاني: اسمٌ على أربعة أحرف، أوَّله همزةٌ زائدة كـ (إصبع وأصابعَ، وأُنمُلة وأناملُ). ولا يُعْتَدُّ بعلامة التأنيث التي تلحقه، كما رأيتَ. وكذا لا يُعْتدُّ بها في كل الصِّيَغ التي سَتُذكر.

ويُجمع على (أَفَاعِيْل) ما كان من ذلك مزيدًا قبل آخره حَرفُ مَدًّ كـ (أسلوب وأساليبَ)، و (إضبارة وأضابيرَ).

ومثل (آدم) وزنه (فاعل)؛ لأن أصله (أأدم)، قلبت همزته الثانية (مَدَّة) ويجمع على (أَوَادِم) على وزن (أَفَاعِل) لا على وزن (فَوَاعِل) كما قالوا. وذلك؛ لأن الهمزة في أوله هي زائدة، وهي همزة (أفعل) الصفة المنقول عنها الاسم. فهي كهمزة (أَجْدَل) نثبتها في الجمع كما نثبتها في (جَادل).

وتقول في جمع أول: (أوائل) بوزن (أفاعل)؛ لأن (أول) أصله (أوأل) أو (أأول) وكلاهما وزنه (أفعل).

وهكذا تقول في كل ما كان على وزن (أفعل) من الأسماء أو الصفات التي تشبه ما ذكرنا.

(٥ و ٦): تَفَاعلُ وتفاعيلُ كـ (تَجارب، وتسابيحَ).

ويُجمع على (تَفاعلَ) اسمٌ على أَربعة أَحرف، أَوَّله تاء زائدة. كـ(تنبل وتنابِلَ، وتجربةٍ وتجاربَ).

ويجمع على (تفاعيل) ما كان منه مزيدًا قبل آخره حرفُ مَدّ كـ (تقسيمٍ وتقاسيمَ، وتسبيحة وتسابيح، وتنبالٍ وتُنبولٍ وتنْبالة وتنابيل، وتفراج وتفاريج).

(٧ و ٨) مفاعل ومفاعيل كـ (مساجد، ومصابيح).

ويجمع على (مفاعل) ما كان على أربعة أحرف، أوله ميم زائدة كـ (مسجد، ومساجد)، و (مِكْنَسَة، ومَكَانس).

وما كان منه ثالثه حرف مد، والحرف هُنا لا يكون إلا أصليًا، أو مُنقلبًا عن أصل، فإن كان ياء أبقيتها على حالها، كـ (مصيف ومصايف، ومعيشة ومعايش، ومعيبة ومعايب). وإن كان مُنقلبًا عن أصلٍ رددته إلى أصله كـ (مفازة ومفاوز) واشتقاقها من (الفوز) ولا يجوز قلب حرف المد هنا همزة؛ لأنه ليس بزائد، كما هو

في (صحيفة وصحائف، ومدينة ومدائن، وسحابة وسحائب) وكلها بوزن (فعائل) إلا ما شَذَّ من قولهم (مصيبة ومصائب). وحقها أن تجمع على (مَصَاوِب) لكن العرب قد أجمعت على همز (المصائب) وقد قيل همز (المصائب) من (المصائب) على أنها قد أجمعت أيضًا على (مَصَاوِب)، كما هو القياس. وكذا قالوا في جمع (منارة) (مناور) على القياس، و (منائر) على الشذوذ.

ويجمع على (مَفَاعِيل) ما كان من ذلك مزيدًا قبل آخره حرف مدٍّ كـ (مِصباحٍ ومصابيحَ، ومطمورة ومطامير، وميثاق ومواثيق).

(٩ و١٠): يَفاعِلُ، ويفاعيلُ كـ (يَحامِدَ، ويحاميمْ).

يُجمع على (يفاعل) اسم على أربعة أحرف، أوله ياءٌ زائدة كـ (يحمد ويحامدَ، ويُعملة ويَعاملَ).

ويُجمع على (يفاعيل) ما كان منه مزيدًا قبل آخره حرفُ مدٍّ كـ (يحموم ويحاميمَ، ويَنبوعٍ وينابيع).

(١١ و ١٢) فواعلُ وفواعيلُ كـ (خَاتِمَ، وطواحينَ).

يُجمع على (فواعل) ثلاثة أشياء:

الأوَّل: اسمٌ على أربعة أحرف، ثانيه واو أو ألف زائدتان كـ (كوثر وكواثر، وخاتم وخواتم، وجائز وجوائز، وخالفةٍ وخوالف، وناصية ونواصٍ، ونافقاءَ ونوافق) إلا ما كان مِنْهُ مُعْتَل العين واللام، فيجمع على مثال (فَعَالَى) بفتح الفاء واللام (كزاوية وزوايا، وراوية وروايا، وحاوية وحاوياء وحوايا).

الثاني: ما كان من الصفات على وزن (فَاعِل)، للمؤنث كـ (حائض وحوائض، وطالق وطوالق، وناهد ونواهد). أو للمذكر غير العاقل كـ (صاهل وصواهل، وشاهق وشواهق). وَشَذَّ جمعهم (هالكًا، وناكسًا، وفارسًا) من المذكر العاقل، (هواجس، ونواكس، وفوارس).

الثالث: ما كان من الصفات على وزن (فاعلة) كـ (كاتبة وكواتب، وشاعرة وشواعر، وخاطئة وخواطئ، وخاطية وخواط) وما كان منه يُوصف به المذكر والمؤنث، فيجع على (فواعل) أيضًا كـ (خالفة وخوالف).

ويُجْمَعُ عَلَى (فواعيل) مَا كَانَ مِنْ ذلك مَزِيْدًا قبل آخره حرفُ مد كـ (طاحونة وطواحين، وطومار وطوامير).

واعلم أن: الجواهر، والجوارب، والكواغد، والطواجن، ونحوها، من الجموع التي مفرداتها معربة، ليس وزنها (فواعل)، كما قالوا، وإنما هو (فعالل)، وكذلك: اليواقيت، والشواهين، والجواميس، والخواتين، ونحوها، ليس وزنها (فواعيل). وإنما هو (فعاليل)؛ لأن وزن (فواعل) و (فواعيل) لما كان ثانيه ألفًا أو واوًا زائدتين. وهذه الكلمات أعجمية معربة، ولا يجوز أن يحكم بزيادة حرف في كلمة غير عربية، إذ لا وجه للحكم بزيادة حرف في كلمة غير عربية، إذ لا وجه للحكم بالزيادة. فالألف والواو فيها أصليتان، كالدَّال في دِرهم والرَّاء في قِرْطَاس. هذا هو الحق عند التحقيق.

(١٣ و ١٤) فياعل وفياعيل: كـ (صَيارف، ودياجير).

ويجمع على (فياعل) ما كان على أربعة أحرف، ثانيه ياء زائدة كـ (صيرف، وصيارف، وهيزعة، وهيازع).

ويجمع على (يفاعيل) مَا كَانَ منه مَزِيْدًا قبل آخره حرفُ مدٍّ كـ (ديجور ودياجير، وصيخود وصياخيد، وصيداح وصياديح).

(١٥) فعائل: كـ (صَحائف، وسحائب، وكرائم).

ويُجمعُ عليها شيئان:

الأول: اسمٌ مُؤنثٌ، على أربعة أحرف، قبل آخره حرف مَدٍّ زائدٍ، سواء أكان تأنيثه بالعلامة كـ (سحابة وسحائب، ورسالة ورسائل، وذؤابة وذوائب، وحمولة وحمائل وصحيفة وصحائف، وخليفة وخلائف، وحلوبة وحلائب، وركوبة وركائب، ونطيحة ونطائح، وذبيحة وذبائح) أم كان مؤنثًا بلا علامة (كشَمال - بفتح الشين - وشِمالٍ - بكسرها - وشمائل، وعُقاب وعقائب، وعجوز وعجائز، وسعيد - علم امرأة - وسعائد). تقلب حرف المد في كل ذلك همزة.

وأما نحو (عروب، ونوار، وجبان، وفروقة)، فلا يجمع على (فعائل)؛ لأن هذه الصفات لم تخرج عن معنى الوصفية إلى معنى الاسميّة. فإن سميت بها جمعتها عليها.

وَشَذَّ مِنْ المؤنث جمع ضَرَّة وَحُرَّة على (ضرائر، وحرائر)؛ لأنه لم يزد قبل آخرها حرفُ مَدٍّ. وشَذَّ من المذكر جمع (صحيح، ووصيد) على (صحائح، ووصائد).

الثاني: صِفَة على وزن (فعيلة) بمعنى (فاعلة) كـ (كرمية وكرائم، وظريفة

وظرائف، ولطيفة ولطائف، وبديعة وبدائع).

وأما (فعيلة) بمعنى (مَفْعُولَة)، باقية على الوصفية، فلا تكون؛ لأنه يَجِبُ تَرْكُ التَّأْنِيث اللفظي فيها، فيقال امْرَأَةٌ (قَتِيلٌ، وجَرِيْحٌ) فإن أَنَّثْتَ عند اللبس، لِعَدَمِ ذِكْرِ الموصوف كـ (رأيت قتيلة وجريحة)، فهي لا تجمع أيضًا على (فعائل)؛ لأن التاء عَارِضة. وأما قولهم (نطيحة وذبيحة) فَهُمَا اسْمَان لما ينطح ويُذْبَحُ من الحيوان، مُذَكَّرًا كان أو مُؤَنَّثًا. ولَيْسَتَا صفتين؛ لأنهما خَرَجَتَا عن الوصفيّة إلى الاسمية. لذلك جمعوها على (نَطَائِح وذَبَائِح).

(١٦) فَعَالَى: - بفتح الفاء، واللام - كـ (عَذَارَى، وغَضَابَى).

(١٧) فُعَالِي: - بضم الفاء، وكسر اللام، كـ (تراق، وموام).

(١٨) فُعَالَى: - بِضم الفاء، وفتح اللام - كـ (سَكَارَى، وغَضَابَى).

ويجمعُ على (الفَعَالَى) و (الفَعَالِي) أربعة أشياء:

الأول: اسمٌ على وزن (فَعْلَى) بفتح فسكون (كفَتْوَى، وفَتَاوَى، وفَتَاوٍ).

الثاني: اسمٌ على وزن (فِعْلَى) بكسرٍ فسكون كـ (ذفرى، وذَفاري، وذفار).

الثالث: ما كان على وزن (فَعْلاء) اسمًا كـ (صَحْرَاء، وصَحَارَى، وصَحَارٍ)، أو صِفَةً لأنثى ليس لها مُذَكَّر كـ (عذراء، وعذارى، وعذار).

الرابع: ما كان على وزن (فُعلى) - بضمٍ فسكون - صِفَةً لأنثى ليس لها مُذَكَّر كـ (حُبْلَى، وحبالى، وحَبالٍ). و (الفَعَالَى)، في ذلك كله، هي الأصلُ. وقد فتحوا لامها تخفيفًا.

يُجمع على (الفَعالى، والفُعَالى) صِفَةً على وزن (فَعلانَ) أو (فَعْلَى) كـ (غَضْبَان وغَضْبَى وغَضَابَى وغُضَابَى، وسكران وسكرى وسَكارى وسُكارى، وعطشان وعَطشى وعَطاشى وعُطاشى، وكسلانَ وكسلى وكَسالى وكُسالى، وغَيْرَان وغَيْرَى وغَيارى وغُيارَى). والأفضلُ ضمُّ أولها في الجمع. وقد جمعوا، على غير قياس (أسيرًا) على (أُسَارَى)، و (قديمًا) على (قُدامى).

ويُجمع على (الفَعَالَى)، وحدها، ثلاثةُ أشياء:

الأول: اسمٌ مُعْتَل اللام على وزن (فَعيلة) كـ (هديَّة وَهَدَايا).

الثاني: اسمٌ معتلُّ اللام على وزن (فَعالة) بفتح الفاء، أو (فِعالة)، بكسرها أو (فُعالة) بضمها كـ (جداية وجدايا، وهِراوة وهَراوى. ونُقاية ونَقاية).

الثالث: اسم معتل العين واللام، على وزن (فاعلة) كـ (زاوية وزوايا).

وقد جمعوا على قياس، (يَتِيمًا، وَأَيمًا، وطاهرًا) على (يتامى، وأيامى، وطَهارَى).

و(زوايا) في الحقيقة، وزنه (فواعل) كـ (كاتبة، وكواتب) والأصل (زوايي) فاستثقلوه، فقلبوه إلى (زوايا) بضربٍ مِنْ الإبدال، كَمَا ستعلم في بابه، مُشابهًا لـ(فَعَالِي)، مِنْ حَيْثُ زِنَتِهَا اللفظية. وَقَدْ أَهْمَلَ النُّحَاة ذِكر هذه الأنواع الثلاثة، المتقدمة في باب مُنْتَهَى الجُمُوع، اعتمادًا على ما ذكروه في باب الإبدال.

ويُجمع على (الفَعَالِي)، وحدها شيئان:

الأول: اسمٌ ثُلاثِيٌّ مَخْتُومٌ بِتاء التأنيث، مزيد في آخره حرفُ علة كـ(المؤماة والموامي، والسعلاة والسَّعالي، والهبرية والهباري، والتَّرْقوَة والتراقي).

الثاني: مَا كان ثُلاثيًا مزيدًا فيه حرفان، أحدهما في حشوه، والآخر حرف علة في آخره كـ (حبنطي). ومثلُ هذا يجبُ أن يُحذف أحد زائديه. فإن حذفت أولهما، جمعته على (الفعالي) كـ (الحباطي). وإن حذفت حرف العلة، جمعته (فعالل) كـ(حبانط).

وقد جمعوا (الأهل، والأرض، والليلة) على (الأهَالِي، والأراضي، والليالي) شُذُوذًا. وهي ليست من هذا الباب.

وما كان على وزن (الفَعالي) إذا تجرد من (أل) والإضافة، حذفتَ يَاءَه، ونونته تنوين العِوض كـ (حبالٍ، وسعالٍ، وتراقٍ).

(١٩) فَعاليّ - بتشديد الياء — كـ (كراسيٌّ، وقماري).

ويجمع عليه شيئان:

الأول: اسم على ثلاثة أحرف مزيد في آخره ياء مُشَدَّدة لا يرادُ بها النسبُ كـ(كُرْسِي وكَرَاسي، وأُمْنِية وأماني، وقُمريّ وقماري، وزربيّ وزرابيّ وانسيّ وأناسي).

الثاني: اسم مزيد في آخره ألف الإلحاق الممدودة كـ(عَلْبَاء وعلابيّ، وحَرْبَاء وحرابيّ).

وقَدْ جَمَعُوا إِنْسَانًا وظِرْبَانًا على (أناسيّ، وظرابيّ) شُذُوذًا.

وَمَا كان على وزن (فعالي) يجوز تخفيفه، فيجيء على (فعال). وتشديد يائه أكثر في الاستعمال.

صوغ مُنْتَهَى الجموع

يجمعُ هذا الجمع كلَّ اسم رُباعيِّ الأصول كـ (درهم) أو خماسيها كـ(سفرجل)، والمزيد فيه منهما كـ (غضنفر، وعندليب)، وبعض الأسماء الثلاثية الأصول المزيد فيها كـ(إِصبع، وتجربة، ومسجد، ويحمدَ، وخاتمٍ، وكوثَرٍ، وصَيرَفٍ، وسحابةٍ، وتنوفة، ومؤماةٍ، وسعلاةٍ، وهبريةٍ، وعنصوةٍ، وكرسي، وحرباء، ونشوانَ، وحبلى، وعلقى، وعذراء).

فما كان على أربعة أحرف، مِمَّا تَقَدَّم بنيته على لَفْظِهِ، سواء أكان رُبَاعي الأصول أم ثلاثيها، فنقول في جمع ما ذكر (دراهم، وأصابع، وتجاربُ، ومساجدُ، ويحامدُ، وخواتمُ، وكواثرُ، وصيارف، وسحائب، وتَنافُ، وموامٍ، وسَعال، وهبار، وعناص، وكراسي، وحرابيِّ، ونشاوى، وحبالى وحبال، وعلاقى وعلاق، وعذَارى وعذار).

وما زاد على أربعة أحرف، مما يُرادُ تكسيره على صيغة مُنتهى الجموع يحذف منه مَا تَخْتَلُّ معه صيغة هذا الجمع.

فإن كان الاسم رُباعي الأصول حذفتَ زائده كـ (سبطْرى وسباطر، وغضنفر وغضافر، واحرنجام وحراجم، واقشعرار وقشاعر).

وإن كان ثلاثيها، فإن كان مزيدًا فيه حرفان، حذفتَ واحدًا كـ (مُنْطَلِقٌ ومطالقَ، ومُقْتَحِمٍ ومَقَاحِمَ، ومُتَصَبّرٌ ومَصَابِر). وإن كان مزيدًا فيه ثلاثةَ أحرف حذفتَ اثنين كـ(مستدع ومداع، ومخشوشن ومخاشِنَ، ومجلوِّذٍ ومجالذ).

ويتعين حذف مَا هُو أَوْلَى بالحذف من غيره.

والميم الزائدةِ في أول الكلمة أَوْلَى الزوائد بالبقاء من غيرها على كل حال.

وتاء الافتعال والاستفعال، ونون الأفعال، أولى بالبقاء من غيرها، وتفضلها الميم الزائدة.

والهمزة والياء المصدَّرتان تَفْضُلان في البقاء عن غيرَهما كـ (ألَنْدَدْ وألادَّ، ويَلَنْدَدٍ ويَلادّ)، إلا نُون الانفعال، وتاءَي الإفتعال والاستفعال، فيفضلنها في البقاء كـ(انطلاقٍ وتطاليق، واجتماع وتجاميع، واستخراج وتخاريج).

وإن كان في الكلمة زيادتان مُتكافئتان، لا تَفضلُ إحداهما الأخرى، فاحذف أيهما شِئْتَ، فتقولُ (سَرانِدُ وعَلانِدُ، وسرادٍ وعَلادٍ) في جمع (سرَنْدَى، وعلنْدىْ). وذلك؛ لأن النون والألف المقصورة، إنما زِيدَتَا ليلحق الوزن بـ (سَفَرْجَل). ولا مِزْيَةَ

لإحداهما على الأخرى. وهذا شأنُ كل زيادتين زِيْدَتَا للإلحاق.

ويُستثنى، مِمَّا تَقَدَّم كله، أن يكون الزائدُ حرفَ عِلَّة سَاكنًا قبل الآخر فينقلبُ - إن كان ألفًا أو واوًا أو ياءً. وإن كان ياءً يبقَ على حاله، فتقولُ في جمع (قِرْطَاسٍ، وفِرْدَوْسٍ، وقنديلٍ) (قراطيس، وقراديس، وقناديل)، وتقول في جمع (مصباح، وإضمامة، وتهويل، ومقدورٍ، ويعبوب، وساجور، وطُومار، وصَيْدَاح) (مصابيحَ، وأضاميم، وتهاويل، ومقادير، ويعابيب، وسواجير، وطوامير، وصياديح).

وما كان مثل (مُختارٍ، ومُهتاج، ومنقاد، ومحتاج)، من الثلاثي المزيد فيه المعتل العين، تُحْذَفُ منه التاء والنون، وتردّ ألفه إلى أصلها، من واو أو ياء، فيقال في الأولين (مَخَايِرُ، ومَهَايِجُ)، وفي الآخرين (مَقَاوِدُ، ومَحَاوِجُ).

ولك أن تُعوض من المحذوف ياء قبل الآخر فتقول (مَخايير، ومهاييجُ، ومَقَاويدُ، ومحاويجُ) ومثل ذلك (مُنطاد)، فتقول في جمعه (مَطاود، ومطاويد).

غيرَ أنَّ باب الصفات، المزيد في أولها مِيمٌ، تُجمع جمعَ المذكر السالم، إن كانت للمُذْكَّر العَاقِل، وجمع المؤنث السالم إن كانت لغيره، وجمعها جمع تكسير مُسْتَكْرَةٌ.

وإن كان مَا يُرادُ تكسيرهُ على صيغة مُنتهى الجموع خُماسي الأصول، حذفتَ خامسهُ، وبنيتهُ على (فَعَالِلَ) كـ (سَفَرْجَل، وسَفَارِج) فإن زاد على الخمسة طرحتَ مع خامسه ما زاد كـ (عندليب وعنادِل، وقبعْثرَى وقباعث).

وما حذف منه لبنائه على (فعالل)، أو ما يشبهها في الوزن، يجوز أن يُعَوَض من المحذوف بياء قبل الآخر، فيبنى على (فعاليل) أو شبهها، فكما تقول في جمع (سفرجل، ومنطلق، وعندليب) (سفارج، ومطالق، وعنادل) بوزن (فعالل)، تقول في جمعها أيضًا (سفاريج، ومطاليق، وعناديل)، على وزن (فعاليل). وكذلك يجوزُ على قلة إثبات هذه الياء قبل آخر ما لم يحذف منه شيء. فكما تقول في جمع (معذرةٍ، وخاتم) (معاذر، وخواتم)، تقول في جمعهما أيضًا (معاذير، وخواتيم).

وقد تلحق التاء بعض أوزان مُنْتَهَى الجموع، فيكون جمعًا لما فوق الثلاثي، مِمَّا لحقته ياء النسبة، فتقول في جمع (دمشقيّ، ومغربيّ، وأزرقيّ، وجوهريّ، وصيرفيّ، وصحفيّ) (دماشقةٌ، ومغاربةٌ، وأزارقةٌ، وجواهرةٌ، وصيارفةٌ، وصحائفةٌ).

وقد يكونُ مَا لحقته هذه التاء، من مُنتهى الجموع، جمعًا لغير المنسوب، مما

كان قبل آخره حرف مدٍّ زائد، وحرف المد هذا يجب حذفه، إذا لحقت التاء هذا الجمع، مثل (جحاجحة، وغطارفة)، في جَمع (جحجاحٍ، وغطريف) فالتاءُ عِوضٌ من حرف المد المحذوف.

وقد جاء ما لحقته هذه التاء أيضًا جمعًا للأسماء الأعجمية غير الثلاثية، سواء أكان قبل آخرها حرف مد أَمْ لَمْ يَكُن كـ (الجواربة، والزَّنادِقة، والأساوِرِة) في جمع (جَوْرَب، وزِنْدِيقٍ، وأُسوارٍ).

وما لحقته التَّاء من هذه الجموع، فَهُو مِنْهَا، إلا أَنَّه ينصرف، فيُنوَّن ويجرُّ بالكسرة.

اسم الجمع

اسمُ الجمع: هُو ما تَضَمَّنَ معنى الجمع، غَيْرَ أَنَّهُ لا واحِدَ لهُ من لفظه، وإنما واحده من مَعْنَاهُ. وذلك كـ (جيشٍ)، وواحدُه (جُنْدِي) و (شعب، وقبيلة، وقومٌ، ورهطٌ، ومعشر، وثلة) وواحدها (رجل، أو امرأة) ونساءٍ وواحدها (امرأة)، وخيْل وواحدُها (فَرَسٌ)، وإبل ونعمٍ والواحدُ (جَمَلٌ أو ناقةٌ) وغَنَمٍ وضأنٍ والواحد (شاة) للذكرِ والأنثى.

ولك أن تُعامِلَهُ معاملةَ المفردِ، باعتبار لفظه، ومعاملة الجمعِ، باعتبار معناهُ، فتقولُ: القومُ سارَ أو ساروا. وشَعْبٌ ذكيٌ أو أذكياءُ.

وباعتبار أنه مفردٌ، يجوزُ جمعُهُ كما يُجمعُ المُفردُ مثل (أقوام، وشعوب، وقبائلَ، وأرْهط، وآبال). وتجوزُ تثنيتُهُ، مثل (قَومانِ، وشَعبانِ، وقبيلتانِ، ورَهطان، وإبلان).

اسم الجنس الجمعي والإفرادي

اسمُ الجنسِ الجمعيُّ ما تَضمَّنَ معنى الجمع دالا على الجنس. وله مفردٌ مُمَيَّزٌ عنه بالتاءِ أو ياء النسبة كـ (تُفَّاحٍ، وسفرجلٍ، وبطِّيخ، وتَمرٍ، وحَنْظلٍ)، ومفردُها (تفاحةٌ، وسفرجلةٌ، وبطِّيخةٌ، وتمرةٌ، وحنظلةٌ)، ومثل (عَرَبٍ، وتُركٍ، ورُومٍ، ويَهودٍ). وفردُها (عربيٌّ، وتركيٌّ، وروميٌّ، ويهوديٌّ). ويَكثُرُ ما يُميَّزُ عنه مُفردهُ بالتاءِ في الأشياء المخلوقة، دُوْنَ المصنوعة كـ (نَخْلٍ ونخلةٍ، وبطِّيخ وبطِّيخة، وحَمامٍ وحمامه، ونعامٍ ونَعامة). وَيَقلُّ في الأشياءِ المصنوعة كـ (سَفينٍ وسفينةٍ، وطينٍ وطينةٍ).

وما دَلَّ على الجنس صَالحًا للقليل منه والكثير كـ (مَاءٍ، ولَبَنٍ، وعَسَلٍ)، فهو اسمُ الجنسِ الإفراديُّ.

فوائد:

(١) **تكسير ما جرى على الفعل من الصفات:**

ما جرى على الفعل من الصفات كـ (مُكرِمٍ، ومُنطلقٍ، ومستخرِجٍ) أسماءً للفاعلين و (مُكرَم، ومُلتقَطَ، ومُستخرَجَ) أسماءً للمفعولين، فبابُهُ أن يُجمعَ جمعَ تصحيحٍ، فالمذكرُ العاقلُ بالواو والنون، والمؤنث والمذكرُ غيرُ العاقلِ بالألف والتاءِ. إلا مَا كَان خاصًا بالمؤنث كـ (مُرضِعٍ، ومُطْفِلٍ)، فيجوز تكسيرُهُ قياسًا كـ(مَراضِعَ، ومَطافِلَ). وسُمع (مَحاويج) في جمع (مُحتاج)، و (مفاطير) في جمع (مُفْطر)، و (مَياسير) في جمع (مُوسِر)، و (مَلاقِح) في جمع مُلْقح، و (مَناكير) في جمع مُنْكَر - بفتح الكاف - وهو الداهي العاقل الفَطن.

أما اسمُ الفاعل من الثلاثي المجرَّد كـ (كاتبٍ، وشاعرٍ، وكاملٍ، وهادٍ)، فهذا يُكَسَّرُ قياسًا كـ (كُتَّابٍ، وشُعَراءَ، وكملَةٍ، وهُداةٍ)؛ لأنه لم يجرِ على لفظ الفعل في حركاته وسكناته.

وأما اسمُ المفعول منه كـ (مكتوبٍ، ومعلوم، ومبدول)، فمجرى الكلام الأكثر ألا يُكَسَّر. وإنما يُجمع، للمُذَكَّر العَاقِل، بالواو والنون، وللمُؤَنَّث والمذكر غير العاقل بالألف والتاءِ. وقد سُمع تكسيرُ مفعولٍ على (مَفَاعِيْل) في ألفاظٍ، وهي (مَلايين، ومَجَاهِيْل، ومَلاقِيْح، ومَضَامين، ومَماليك، ومشائيم، ومَيامين، ومكاسير، ومساليخٍ، ومجانين، ومناكير، ومراجيع). وقد جمع (مشهورًا) على (مشاهير) صاحب القاموس في (قاموسه)، والفيوميُّ في (مصباحه)، والميدانيُّ في (شرح أمثاله).

وقد عَدَّ النحاةُ ما ورد من ذلك سماعيًا. وأطلقوا المنعَ في تكسير غير ما سُمع. ولكن في هذا المنع تحجيرًا على الناس. ومن رجع إلى كلام مُتَقَدِّمِي النُّحَاة، كسيبويه وغيره، لا يجد كلَّ هذا التضييق.

(٢) **جمع الجمع:**

قد يُجمعُ الجمعُ. وذلك مثل (بُيُوتاتٍ، ورِجَالاتٍ، وكِلابَاتٍ، وقُطُراتٍ) -

بضمتين-، ونحو (أَكالبَ، وأضابعَ، وأظافيرَ، وأزاهيرَ، وغَرابينَ).

ويُجمع ما كان على صيغة مُنتهى الجموع جمعَ المذكر السالم، إن كان للمذكر العاقل (كأفاضلين، ونواكسين) وجمع المؤنث السالم، إن كان للمؤنث، أو للمذكر غير العاقل نحو (صَواحبات وَواهِلات) وفي الحديث: "إِنَّكُنَّ لأَنْتُنَّ صَوَاحِبَاتُ يُوْسُفَ".

وجمعُ الجمعِ سماعيٌّ، فما ورد منه يُحفظ ولا يُقَاس عليه.

(٣) الجمع لا مفرد له:

من الأسماءِ ما لا يُستعمل إلا بصيغة الجمع؛ لأن مُفْرَدَه قد أُهمل قديمًا، فنسي، وذلك كـ (التعاشيب): وهي القطع المتفرقة من العُشب أو هِي ألوان العشب وَضُروبه. و(التعاجيب): وهي العَجَائب. و (التباشير): وهي البشائر. و (التَّجاويد): وهي الأمطار الجيدة النافعة، و (الأبابيل): وهي الفِرَق.

(٤) الجمع على غير مفرده:

من الجموع ما يجري على غير مفرده.

وذلك كـ (المَحاسن، والمَلامح، والمَخاطر، والمَشابهِ، والمسامّ، والحوائج، والطوائح، واللواقح) وواحدُها (حُسْنٌ - بضم فسكون -، ولَمحة - بفتح فسكون - وخَطَرٌ، وشَبَهٌ - بفتحتين فيهما -، وسَم - بفتح السين -، وحاجة، ومُطوِّحةٌ، ومُلْقِحة - بصيغة اسم الفاعل فيهما -). وكـ (الأباطيل، والأحاديث، والأعاريض). وواحدها (باطلٌ، وعروضٌ، وحديثٌ). ومفردها الحقيقي، لو سُمع، لكان (محسنًا، وملْمحًا، ومَشبهًا، ومَسَّمًا، وحائجة - وهذه سُمعت سماعًا نادرًا - وطائحة، ولاقحة، وأبطولة، وأعروضة، وأحدوثة) وهذه مسموعةٌ مفردًا للأحاديث، وقد جاءَت على القياس. لكن (الحديث) ليس له جمع إلا (الأحاديث)، فـ (الأحاديث) جمعًا لـ (الحديث)، جاءت على غير قياس، وجمعًا لـ (أُحدوثة) وَرَدَتْ عَلَى القياس.

(٥) ما كان جمعًا وواحدًا:

من الأسماءِ ما يكون جمعًا ومُفردًا بلفظٍ واحدٍ، وذلك كـ (الفُلْك)، قال تعالى: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ [الشعراء: ١١٩]، فلما جمعه قال ﴿الْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾ [البقرة: ١٦٤]. ومن ذلك قولهم: رجلٌ جُنُبٌ، ورجالٌ جُنُبٌ. بضمتين، قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦]. ومنه (العدُوّ) قال تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٧٧]، وقال: ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾

[النساء: ٩٢]. ومنه (الضَّيف)، قال عزَّ وجل: ﴿هَؤُلاءِ ضَيْفِي﴾ [الحجر: ٦٨]. ومنه (الدَّلاص) و(الهِجان) و(الوَلَد) بفتحتين، وبضم فسكون، وبكسرٍ فسكون، وبفتح فسكون، تقول: هذا ولدُ فلانٍ، وهؤلاء ولدُهُ. وَيَجُوْزُ جَمْعُه، فتقول (أَوْلاد). فكلُّ ذلك يَستوي فيه الواحدُ والجمعُ، وكذا المذكرُ والمؤنث.

(٦) جمع المركبات:

إذا أردت جمعَ مُركَّبٍ إضافيٍّ مصدَّرٍ بابنٍ أو ذي، فإن كان للعاقل جمعتَ (ابنًا) جمعَ المذكر السالمَ أو جمعَ التكسير، وجمعتَ (ذُو) جمعَ المذكر السالَم لا غيرُ، فتقول في جمع ابن عباس: بنو عباس، أو أبناءُ عباس. وتقول في جمع ذو علمٍ: ذَوُو علمٍ. وإن كان لغير العاقل كـ (ابنِ آوى) و(ابنِ عرس) و(ابنِ لَبونٍ) و(ذي القَعدة) و(ذي الحِجَّة)، جمعت (ابنًا) على (بناتٍ) و(ذو) على (ذواتٍ) كـ(بناتِ آوى، وذواتِ القَعدة، وذوات الحجَّة).

وإن كان غيرَ مُصَدَّرٍ بـ (ابنٍ، ولا ذي). تجمعْ صدرهُ كما تجمع الأسماءِ مِنْ حده، فتقولُ في جمع (قلم الرجل): أقلام الرجل.

فإن كان المركَّبُ مَزْجيًا، أو إسناديًا، توصلتَ إلى الدلالة على الجمع بزيادة (ذوو) قبله إن كان مُذَكَّرًا عَاقِلا، و (ذوات)، إن كان مؤنثًا، أو مذكرًا غير عاقل كذوي (معْدِ يكرب، وسيبَويه، وبَرَق نحرُهُ، وتأبط شرًا) ومفرداتها أعلام رجال. والمعنى أصحاب هذا الاسم. وتقول في جمع (شابَ قرناها - علم امرأة - وبعلبكَّ): (ذات شابَ قرناها، وذَوات بعلبكَّ).

(٧) جمع الأعلام:

إذا جُمعَ العلمُ صار نكرةً. ولهذا تدخلُه (أل) بعد الجمع لتُعرِّفه كـ (مُحَمَّدِ، والمحمَّدينَ).

وإذا جمعتَ اسمَ رجلٍ فأنتَ بالخيار، إن شئتَ جمعته جمع المذكر السالمَ - وهو الأولى- وإن شئتَ جمعته جمع التكسير على حَدِّ ما تجمع عليه نظيرَه من الأسماء، فتقول في جمع (زَيْدٍ، وعمرو، وبِشْرٍ، وأحمد): (زيدون وأزياد وزيُود، وعَمْرون وأعمُرٌ وعُمور، وبشْرون وأبشارٌ وبُشور، وأحمدون وأحامد).

وإن جمعتَ اسمَ امرأةٍ، فإن شِئْتَ جمعته بالألف والتاء - وَهُو الأولى - وإن شِئْتَ كسَّرته تكسيرَ نظيرهِ من الأسماء، فتقولُ في جمع (دَعْدٍ، وجُمْل -بضم الجيم

وسكون الميم- وزينبَ، وسعاد): (دَعَدْاتٌ وأدعُدٍ، وجُمُلات وأجمالٌ وجُمُول، وزينباتٌ وزَيانِبُ، وسُعَادَات وأسعُدٌ وسُعُدٌ – بضمتين – وسَعائِد).

وإن سميتَ بالجمع السالم كـ (عابدينَ، وفاطماتٍ) - عَلَمَين - قلتَ: (ذوو عابدينَ، وذواتُ فاطماتٍ).

فإن سميت بالجمع المكسَّر، غير صيغة مُنْتَهَى الجُمُوع، فأنتَ بالخيار، إن شئتَ جمعته جمع سلامةٍ - وَهُو الأولى - فتقول في جمع (أعبُدٍ وأنمارٍ) إن سميت بهما الرجل: (أعبدون وأنمارون، وأعابدُ وأنامير). فإن سميتَ بهما المرأةَ قلت: (أعبداتٌ وأنماراتٌ، وأعابدُ وأنامير)، فإن كان المُسَمَّى بِهِ عَلَى صيغة مُنتهى الجُمُوع، أَو على وزنٍ غيرِ صالحٍ لهذه الصيغة، فلا يُجمعُ إلا جمع السلامة. فمثلُ (مَساجدَ، ونُبَهاءَ) إن سميتَ بهما، ولا يُجمع إلا على (مَساجدون، ونُبهاوون) للمذكر، و (مَساجداتٌ، ونُبَهاواتٌ) للمُؤَنَّث.

وإن جمعتَ (عبد الله) ونحوَهُ، من الأعلام المركبة تركيبًا إضافيًا، قلتَ (عبدو الله، وعبيدُ الله) تُجري صيغةَ السلامةِ أَوِ التكسيرِ على الجزء الأول، ليس إلا.

ترجمة المؤلف

اسمه ونسبه:

هو أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، النَفَزي الأندلسي، جياني الأصل، غرناطي المولد.

قال السيوطي: النَفْزي: نسبة إلى نَفْزَة: قبيلة من البربر[1].

وقال ياقوت: نَفْزة - بالفتح ثم السكون -: مدينة بالمغرب بالأندلس[2].

جَيَّان: بالفتح ثم التشديد، مدينة لها كورة واسعة بالأندلس، تتصل بكورة البيرة، مائلة عن البيرة إلى ناحية الجوف شرقي قرطبة، بينها وبين قرطبة سبعة عشر فرسخًا[3].

مولده:

وُلِدَ في غرناطة في أواخر شوال، سنة أربع وخمسين وست مائة، وقيل: إن مَوْلِدَه كان في (طمخشارش): بلدة قرب غرناطة، أو ضاحية لها.

وقال المقري في مكان ولادة أبي حيان: وما ذكره الصفدي رحمه الله، في موضع ولادة أبي حيان، غير مخالف لما ذكره في " الوافي ": أنَّه وُلد بغرناطة. إلا أن قوله: بمدينة طمخشارش؛ فيه نظر؛ لأنَّه يقتضي أنها مدينة، وليست كذلك، وإنَّما هي موضع بغرناطة؛ ولذا قال الرعيني: إن مولد أبي حيان بطمخشارش من غرناطة، وهو صريح في المراد، وصاحب البيت أدرى بالذي فيه، على أنه يمكن أن يرد كلام الصفدي لذلك، والله تعالى أعلم.

تلقيه العلم:

يبدو أن أبا حيان قد بدأ حياته التعليمية، كما بدأها أترابه من طلاب العلم في الأندلس، وذلك بدراسة القرآن والحديث، وعلوم اللغة العربية.

يقول ابن خلدون: وأمَّا أهل الأندلس فمذهبهم تعلُّم القرآن، والكتاب من

(١) انظر: بغية الوعاة ١/٢٨٠.

(٢) انظر: معجم البلدان ٥/٢٩٦.

(٣) انظر: معجم البلدان ٣/١٨٥.

حيث هو، وهذا هو الذي يُرَاعُونه في التعليم، إلا أنَّه لمَّا كان القرآن أصل ذلك ورأسه، ومنبع الدِّينِ والعلوم، جعلوه أصلا في التعليم، فلا يقتصرون لذلك عليه فقط، بل يخلطون في تعليمهم للوِلْدَان رواية الشِّعْر في الغالب، والترسل، وأخذهم بقوانين العربية وحفظها، وتجويد الخط والكتاب.

وقد تلقَّى القراءات السبع في مسقط رأسه على يَدِ عبد الحق بن علي بن عبدالله الأنصاري، وأحمد بن علي بن الطبّاع، وأبي جعفر أحمد بن الزبير، وغيرهم.

وهذا أبو حيان يقول: قرأت القرآن برواية ورش، وهي الرواية التي ننشأ عليها ببلادنا، ونتَعلَّمها أولا في المكتب، على المسند المعمر العدل، أبي طاهر إسماعيل ابن هبة الله بن علي المليحي بمصر.

ولم تكن دراسته مقصورة على القرآن وقراءته، بل درس علومًا أخرى، يقول: وقد حفظت " في علم اللُّغة الفصيح " لأبي العباس أحمد بن يحيى الشيباني، واللغات المحتوي عليها دواوين مشاهير العرب الستة: امرئ القيس، والنابغة، وعلقمة، وزهير، وطرفة، وعنترة، و" ديوان الأفوه الأودي "؛ لحفظي عن ظهر قلب هذه الدواوين.

وحفظت كثيرًا من اللغات المحتوى عليها، نحو الثلث من كتاب " الحماسة "، واللغات التي تضمَّنتها قصائد مختارة من شِعر حبيب بن أوس؛ لحفظي ذلك.

وكان يرى أنَّ على المفسر أن يكون ذا ثقافة واسعة، ومعرفة جيدة بمختلف العلوم، يقول: فبِعِلْمِ النحو تُعرف الأحكام التي للكَلِم، العربية من جهة إفرادها، ومن جهة تركيبها، وبعلم اللغة تُعرف معاني الأسماء والأفعال، التي لا يُفهم المقصود من كلام الله وألفاظه، إلا بمعرفته والاطِّلاع عليه.

وبعلم الحديث يتعيَّن المُبهم، ويتَبَيَّنُ المجمل، وسبب النزول والنسخ، وبأصول الفقه يُعرف الإجمال والتَّبْيين، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، ودلالة الأمر والنهي، وما أشبه ذلك.

وبعلم الكلام يُعرف ما يجوز على الله تعالى، وبعلم القراءات يُعرف اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص، أو تغيير حركة، أو إتيان بلفظ بدل لفظ.

يُضاف إلى هذا أنَّه كان ذا معرفة بلغة الترك، والفرس، وغيرهم.

وبهذه الثقافة الواسعة تهيَّأ له أن تكون له اليد الطُّولى في التفسير، والحديث، وتراجم الناس، وطبقاتهم، وحوادثهم.

رَحِيله من الأندلس إلى مصر:

ذَكَرَت المصادر أنَّ رحيله من الأندلس إلى مصر، إنَّما يرجع إلى سَبَبَيْن:

الأول: أنَّه حملته حِدَّة الشباب على التعرض للأستاذ أبي جعفر الطباع، وقد وقعت بينه وبين أستاذه ابن الزبير واقعة، فنال منه، وتَصدَّى للتأليف في الرَّدِّ عليه، وتكذيب روايته، فرُفع أمره للسلطان، فأمر بإحضاره وتنكيله، فاختفى، ثم ركب البحر ولحق بالمشرق.

الثاني: أنَّه ممَّا قَوَّى عزمه على الرِّحْلَة، أن بعض العلماء بالمنطق والفلسفة، والرياضة والطبيعة، قال للسلطان: إنِّي قد كبرت، وأخاف أن أموت، فأرى أن تُرتِّبَ لي طَلَبَة أُعَلِّمهُم هذه العلوم، لينتفعوا من بعدي.

قال أبو حيان: فأُشِيرَ إلى أن أكون من أولئك، وتَرتَّب لي راتب جيِّد، وكسوة وإحسان، فتمَنَّعْتُ ورحلت؛ مخافة أن أُكْرَه على ذلك.

ومهما يكن من أمرٍ، فإن أبا حيان قد رحل من الأندلس سنة (٦٧٨ هـ)، أو (٦٧٩ هـ) إلى موطن آخر أكثر هدوءًا، وأيسر رزقًا، فكانت أرض مصر هي مَلاذه.

وكانت مصر يَوْمَذَاكَ تحت ظلِّ المماليك، وقد لقي أبو حيان في القاهرة اهتمامًا كبيرًا، حيث عُيِّن مدرسًا للنحو في جامع الحاكم بأمره سنة (٧٠٤ هـ)، ثم تَوَلَّى بعد ذلك تدريس التفسير في قبَّة السلطان الملك المنصور، في عهد السلطان القاهر الملك الناصر، كما أنَّه خَلَفَ مشيخة محمد بن النحاس في تدريس النحو.

كما أنَّه كان على علاقة جيدة بالأمير سيف الدِّين أراغون النائب الناصري.

وقد ذهب أبو حيان إلى مكة المكرمة، ولقي فيها أبا الحسن علي بن صالح الحسيني، وذهب أيضًا إلى الشام، ثم عاد إلى القاهرة وبقي فيها إلى أن تُوفِّيَ.

شيوخه:

من الشيوخ الذين أخذ عنهم علم القراءات والحديث: ابن الطباع، وابن الزبير، وابن بشير القزاز، وابن أبي الأحوص.

ومن شيوخه في النحو: أبو الحسن الأبدي، وابن الزبير، وابن الأحوص، وابن الضائع.

تلاميذه:

قال السيوطي: أخذ عنه أكابر عصره وتقدَّموا في حياته، كالشيخ تقي الدين السبكي ووَلَدَيْه، والجمال الأسنوي، وابن قاسم، وابن عقيل، والسمين، وناظر

الجيش، والسفاقسي، وابن مكتوم، وخلائق.

عقيدته:

ذَكَرَت المصادر أنَّ أبا حيان كان مالكيًا -وهو المذهب السائد في المغرب والأندلس-ثم أصبح ظاهريًا، وكان يقول: مُحال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه.

وكان أبو حيان قد اطَّلَعَ على الفِقْهِ الظاهري في غرناطة، فدرس كتاب "المُحلَّى بالآثار شرح المجلى بالاختصار ".

وعندما قَدِمَ إلى مصر، ورأى مذهب الظاهر مهجورًا فيها، تمَذْهَبَ للشافعي.

وكان شديد الحملة على المتستِّرين بالإسلام في عصره، يقول: وما زال في كلِّ عصرٍ مُنافقون يتستَّرون بالإسلام، ويحضرون الصلوات كالمتفلسفين الموجودين في عصرنا هذا.

وكان يُعجب من هؤلاء الذين يشتغلون بجهالات الفلسفة في مصر، من غير أن ينكر ذلك أحد، يقول: ولمَّا حَلَلْتُ بديار مصر، ورأيت كثيرًا من أهلها يشتغلون بجهالات الفلاسفة ظاهرًا، من غير أن ينكر ذلك أحد، تعجَّبْتُ من ذلك؛ إذ كُنَّا نشأنا في جزيرة الأندلس على التبرؤ من ذلك والإنكار له، وأنه إذا بِيعَ كتاب في المنطق إنَّما يُباع خُفْيَة، وأنه لا يتجاسر أن يُنطق بلفظه، إنَّما يسمونه: المُفعل، حتى إن صاحبنا وزير الملك ابن الأحمر أبا عبد الله محمد بن عبد الرحمن، المعروف بابن الحكيم، كتب إلينا كتابًا من الأندلس، يسألني أن أشتري أو استنتسخ كتابًا لبعض شيوخنا في المنطق، فلم يتجاسر أن ينطق بالمنطق، وهو وزير، فسمَّاه في كتابه بالمفعل.

صفاته وأخلاقه:

كان أبو حيان كثير الضحك والانبساط، بعيدًا عن الانقباض، جيد الكلام، حسن اللقاء، جميل المؤانسة، فصيح الكلام، طلق اللسان، ذا لمَّة وافرة، وهمة فاخرة، وله وجه مستدير، وقامته معتدلة التقدير، ليس بالطويل ولا بالقصير، وكان لا يشرب الخمرة، ولا يلعب النرد والشطرنج.

وفاته:

تُوفِّيَ بمنزله خارج باب البحر، في يوم السبت بعد العصر، الثامن والعشرين

من صفر سنة (٧٤٥ هـ)، ودُفن في الغد بمقبرة الصوفية خارج باب النصر، وصُلِّي عليه بالجامع الأمويّ بدمشق صلاة الغائب.

وقيل: إنَّه توفِّيَ عشية يوم السبت، السابع والعشرين من صفر سنة خمس وأربعين وسبع مائة، بمنزله خارج باب البحر، ودُفن من الغد خارج باب النصر بتربة الصوفية.

وقيل: بتربته بالبرقية.

وقيل: إنه توفي سنة (٧٤٣ هـ)، وقد أنكر المَقْرِيّ على من شَكَّ في تاريخ وفاته، بقوله: وما وقع في كلام كثير من أهل المغرب، أنَّ أبا حيّان توفِّي سنة ثلاث وأربعين وسبع مائة غير ظاهر؛ لأنَّ أهل المشرق أعرف بذلك، إذ توفي عندهم، وقد تقدَّمَ أنّه تُوفِّي سنة خمس وأربعين؛ فعلى كلام أهل المشرق في هذا المعول، والله أعلم.

مؤلفاته:

١ - " الارتشاف " أو "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، وهو الكتاب الذي بين أيدينا، وسوف نتناوله بالدراسة والتحليل إن شاء الله.

٢ - " التدريب في تمثيل التقريب ".

٣ - " المبدع الملخص من الممتع ".

٤ - " الموفور في شرح ابن عصفور ".

٥ - " التذييل والتكميل في شرح التسهيل ".

٦ - " التخييل الملخص من شرح التسهيل ".

٧ - " التكميل في شرح التسهيل ".

٨ - " منهج السالك ".

٩ - " تقريب المقرب ".

١٠ - " رسالة غريب القرآن على لغات القبائل ".

١١ - " غاية الإحسان في علم اللسان ".

١٢ - " النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ".

١٣ - " اللمحة البدرية في علم العربية ".

١٤ - " الشذا في أحكام كذا ".

١٥ - " تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب ".
١٦ - " الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء ".
١٧ - " التذكرة ".
١٨ - " القول الفصل في أحكام الفصل ".
١٩ - " الشذرة ".
٢٠ - " شرح كتاب سيبويه ".
٢١ - " التجريد لأحكام سيبويه ".
٢٢ - " كتاب الأسفار الملخص من شرح سيبويه للصفار ".
٢٣ - " نهاية الأغراب في علمي التصريف والإعراب ".
٢٤ - " فضل النحو ".
٢٥ - " الأفعال في لسان الترك ".
٢٦ - " الإدراك للسان الأتراك ".
٢٧ - " زهو الملك في نحو الترك ".
٢٨ - " منطق الخرس في لسان الفرس ".
٢٩ - " نور الغبش في لسان الحبش ".
٣٠ - " المخبور في لسان البشمور ".
٣١ - " البحر المحيط ".
٣٢ - " النهر الماد من البحر ".
٣٣ - " جزء في الحديث ".
٣٤ - " الأنور الأجلى في اختصار المحلى ".
٣٥ - " الوهاج في اختصار المنهاج ".
٣٦ - " الإعلام بأركان الإسلام ".
٣٧ - " مسلك الرشد في تجريد مسائل نهاية ابن رشد ".
٣٨ - " المورد الغمر في قراءة أبي عمرو ".
٣٩ - " المزن الهامر في قراءة ابن عامر ".
٤٠ - " الأثير في قراءة ابن كثير ".
٤١ - " النافع في قراءة نافع ".

٤٢ - " الرمزة في قراءة حمزة ".

٤٣ - " النير الجلي في قراءة زيد بن علي ".

٤٤ - " الروض الباسم في قراءة عاصم ".

٤٥ - " غاية المطلوب في قراءة يعقوب ".

٤٦ - " تقريب النائي في قراءة الكسائي ".

٤٧ - " عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي ".

٤٨ - " الحلل الحالية في أسانيد القراءات العالية ".

٤٩ - " تحفة الندس في نحاة الأندلس ".

٥٠ - " مجاني الهصر في آداب وتواريخ أهل العصر ".

٥١ - " نقد الشعر ".

٥٢ - " خلاصة التبيان في علمي البديع والبيان ".

٥٣ - " الأبيات الوافية في علم القافية ".

٥٤ - " يواقيت السحر نوافث السحر في دمائث الشِّعر ".

٥٥ - " نثر الزهر في نظم الزهر ".

٥٦ - " ديوان أبي حيان ".

٥٧ - " نكت الأمالي ".

٥٨ - " بغية الظمآن من فوائد أبي حيان ".

٥٩ - " الإلماع في إفساد إجازة الطباع ".

٦٠ - " فهرست مسموعاته ".

٦١ - " قطر الحبي في جواب أسئلة الذهبي ".

٦٢ - " النضار في المسلاة عن نضار ".

٦٣ - " نفحة المسك في سيرة الترك ".

٦٤ - " مشيخة ابن أبي المنصور ".

٦٥ - " كتاب المقصور "، وهو مختصر لـ " تحفة الممدود في المقصور والممدود " لابن مالك[١].

(١) انظر: التذييل والتكميل ٣٤٣/٥.

كتاب «ارتشاف الضرب»

اسم الكتاب:

قال أبو حيان في مقدمة " **الارتشاف** ": ولمَّا كَملَ هذا الكتاب خُلوًا مبانيه من التشبيج والتعقيد، حُلوًا معانيه للمفيد والمستفيد، سمَّيته " **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ".

دواعي تأليف الكتاب:

كان ابن مالك قد أَلَّفَ كتابًا باسم " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد "، وهو كتاب جامع للنحو والصرف، وقد حَظِيَ هذا الكتاب بشروح كثيرة، كان من أهمها شرح ابن مالك نفسه، ويقال: إن ابن مالك لم يكمل شرحه، بل وصل فيه إلى باب مصادر غير الثلاثي.

وكان أبو حيان من الذين اهْتَمُّوا بشرح " التسهيل "، حيث طلب منه بعض طلاب العلم أن يشرح " كتاب ابن مالك " من أوَّلِه حتى آخره.

قال أبو حيان: كان من بعض المُعتنين بهذا العلم، تشَوَّقَ إلى أن أشرح الكتاب كاملا، ولا أترك منه مكان خلا عاطلا، ليكون كله جاريًا في الشرح على سُنَنٍ واحد، وحاويًا ما أغفل من الزوائد والفوائد، فالشارح لكلام غيره ليس كالشارح لكلام نفسه.

ونستطيع من مقدمة " الارتشاف " أن نَسْتَشِفَّ دواعي تأليفه لـ " لارتشاف "، حيث يقول: (أما بعد، فإن علم النحو صعب المرام، مستعص على الأفهام، لا ينفذ في معرفته إلا الذهن السليم، والفكر المرتاض المستقيم، وكان من تقدَّمنا قد انتزع من الكتاب تآليف قليلة الأحكام، عادمة الإتقان والأحكام، يجلها النقد، وينحل منها العقد، وربما أهملوا كثيرًا من الأبواب، وأغفلوا ما فيه من الصواب، فتآليفهم تحتاج إلى تثقيف، وتصانيفهم مضطرة إلى تصنيف.

ولما كان كتابي المُسمَّى بـ " التذييل والتكميل في شرح التسهيل " قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتاب، وفرع بما حازه من تآليف الأصحاب، رأيت أن أُجرِّد أحكامه عارية، إلا في النادر من الاستدلال والتعليل، حاوية لسلامة اللفظ

وبيان التمثيل، إذ كان الحُكم إذا برز في صورة المثال، أغنى الناظرين عن الطلب والسؤال، ونفضت عليه بقية كُتبي؛ لأستدرك ما أغفلته من فوائد، وليكون هذا المجرد مُختصًّا عن ذلك بزوائد، وقَرَّبْتُ ما كان منه قاصيًا، وذلَّلْتُ ما كان عاصيًا، حتى صارت معانيه تُدرك بلمح البصر، لا تحتاج إلى إعمال فِكْرٍ ولا إكداد نظر).

ترتيب موضوعات الكتاب:

جاء ترتيبه لموضوعات كتابه " **الارتشاف** " وتبويبها، بعد خبرة عميقة في اللغة، وإحاطة تامة بقواعدها وأحكامها، يظهر في دقة العرض، وبسهولة الترتيب، فهو يحصر موضوعات الباب الواحد، ويجمع بين المتجانس منها، بحيث يبدو ما تضمَّنته هذه الأبواب من معلومات وحقائق قريبة من الدارسين.

فنجده قد تكلَّم على الصرف أولا ثم النحو، مقدمًا الصرف على النحو، خلافًا لما دَرَجَ عليه النُّحاة من تقديم النحو على الصرف؛ قال ابن جني: إنَّك لا تكاد تجد كتابًا في النحو إلا والتصريف في آخره.

وقد انفرد أبو حيان بهذا الترتيب الذي يتفق مع وجهة نظر الدراسات اللغوية الحديثة ومنهجها.

وإذا أردنا أن نَتلَمَّس طريقته في ترتيب الموضوعات في كتابه، فإنَّه لا بُدَّ أن نلقي نظرة على ما ارتآه من ترتيب للموضوعات النحوية، مخالفًا في ذلك ابن مالك في " التسهيل ".

فمن ذلك مثلا: أنَّ ابن مالك رَتَّب المعارف عنده على النحو الآتي: المُضْمَر، العَلَم، الموصول، الإشارة، المُعرَّف بـ (أل).

أمَّا ترتيب المعارف عند أبي حيان، فقد جاء على النحو الآتي: المُضمر، العلم، اسم الإشارة، المعرف بالأداة، الاسم الموصول.

إنَّ التشابه بين التَّرْتِيبَيْن واضح، ولكن أبا حيان قدَّمَ اسم الإشارة على الاسم الموصول، ويَبْدُو أن هذا التقديم أَدَق وأكثر صحة؛ فاسم الإشارة مُقدَّمٌ على الاسم الموصول في التعريف، والإشارة ملازمة للتعريف.

وقد نُسب إلى ابن السراج أنَّه قد قَدَّمَ اسم الإشارة على سائر المعارف.

وقد علَّق السيوطي على ترتيب ابن مالك بقوله: وقد قدَّمَ ابن مالك في

"التسهيل " باب الموصول على باب الإشارة، مع أنه عنده مُؤخَّر عنه في الرُّتبة، وليس لِمَا صَنَعَهُ وَجْه من المُناسَبَة.

ومن الجدير بالذكر أنَّ أبا حيان قد أدخل باب الحقيقة والمجاز ضمن أبواب كتابه، لِمَا لذلك من أثر في فصاحة اللغة؛ لأنَّ التركيب قد يقتضي بظاهره شيئًا، ويصد عن الحمل على الظاهر صادّ، فيحتاج إلى أن يحمل التركيب على غير الظاهر، وهو المجاز.

وهكذا نرى أن أبا حيان ينهج نهجًا علميًا دقيقًا في عرض موضوعات كتابه وتبويبها، تمشيًا مع منهجه في التيسير، ودقة التصنيف، بحيث تبدو الحقائق والأحكام النحوية قريبة من المتعلمين.

مصادر الكتاب:

لم أجد - فيما أعلم - كتابًا نحويًا تعدَّدَت مصادره، كما تعددت مصادر هذا الكتاب، ويمكننا حصرها فيما يلي:

١ - " كتاب سيبويه "، فقد أكثر من الاستشهاد به، فلا تكاد تمضي صفحة من صفحات " الارتشاف "، إلا وتجد اسم سيبويه يتردَّد فيها غير مرة، حتى يُخيَّل للقارئ أنَّ أبا حيان قد أفرغ " كتاب سيبويه " في " الارتشاف ".

٢ - " كتاب العين " للخليل بن أحمد الفراهيدي، المتوفى سنة (١٧٥ هـ).

٣ - " كتاب المقتضب " للمبرد، المتوفى سنة (٢٨٥ هـ).

٤ - " كتاب الأصول " لابن السراج، المتوفى سنة (٣١٦ هـ).

٥ - " كتاب الإفصاح " لمحمد بن هشام الخضراوي، المتوفى سنة (٦٤٦ هـ).

٦ - " كتاب البديع " لمحمد بن مسعود الغزني بن الذكي، المتوفى سنة (٤٢١هـ).

٧ - " كتاب البسيط " لضياء الدين بن العلج.

٨ - " كتاب درة الغواص " للحريري.

٩ - " كتاب رصف المباني من حروف المعاني " للمالقي.

١٠ - " كتاب شرح التسهيل " لابن مالك.

١١ - " كتاب الأوسط " لأبي الحسن سعيد بن مسعدة، الأخفش الأوسط.

١٢ - " كتاب البهي " للكسائي، المتوفى سنة (١٨٩ هـ).

١٣ - " الفرخ " للجرمي، المتوفى سنة (٢٢٥ هـ).

١٤ - " الخصائص " لابن جني.

١٥ - " كتاب التمام في تفسير أشعار هذيل " لابن جني.

١٦ - " مجالس ثعلب " لأحمد بن يحيى.

١٧ - " النهاية " لابن الخباز.

١٨ - " الغرة " لابن الدهان.

١٩ - " المنصف " للمازني.

٢٠ - " المفصل " للزمخشري.

٢١ - " المحكم والمخصص " لابن سيده.

٢٢ - " الإنصاف " لأبي البركات ابن الأنباري.

٢٣ - " الترشيح " لأبي بكر خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي.

٢٤ - " المستوفى " لأبي سعيد علي بن مسعود الفرخان.

٢٥ - " شرح الخلاصة " لبدر الدين بن مالك.

٢٦ - " شرح كتاب سيبويه " للخشني، محمد بن مسعود أبو بكر الخشني، المتوفى سنة (٥٤٤ هـ).

٢٧ - " طبقات الشعراء " لابن سلام.

٢٨ - " النكت على الإيضاح " لأبي علي الحسن بن علي بن حمدون الأسدي، المعروف بالجلولي.

٢٩ - " النقد " لابن الحاج، أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي، المتوفى سنة (٦٤٧هـ).

٣٠ - " التوطئة " لأبي علي الشلوبين، المتوفى سنة (٦٤٥ هـ).

٣١ - " الانتخاب " لعبد الله بن هشام الحضرمي.

٣٢ - " المفتاح " لابن عصفور.

٣٣ - " شرح الجُمل الصغير " لابن عصفور.

٣٤ - " شرح الشافية الكافية " لابن مالك.

٣٥ - " التسهيل " لابن مالك.

٣٦ - " نوادر ابن الأعرابي ".

٣٧ - " نوادر أبي زيد الأنصاري ".

٣٨ - " معاني القرآن " للفراء.

٣٩ - " التصريف " لابن كيسان.

٤٠ - " الحقائق " لابن كيسان.

٤١ - " الإيضاح "، و" الحلبيات "، و" البغداديات "، و" العسكريات "، و"البصريات "، و" الهَيْتِيَّات "، و" الإغفال "، و" التذكرة "، و" الحروف "، و" الحجة"، و" كتاب الشِّعر "، لأبي علي الفارسي.

٤٢ - " نقع الغلل " لأبي بكر محمد بن ميمون.

٤٣ - " المقنع " لابن الباذش.

٤٤ - " صحيح البخاري ".

٤٥ - " الروض الأنف " للسهيلي.

الحدود والمصطلحات النحوية:

كان لاهتمام النُّحاة في الحدود والتعريفات، أثر كبير في تَأثُّرهم بالقواعد المنطقية والفلسفية، ومن الواضح أنَّنا لا نجد هذه الدِّقَّة في التعريفات مثلا عند سيبويه، كما جاءت عند من أتَى بعده من النحاة المتأخرين؛ فسيبويه كان يُعنى في توضيح الأبواب النحوية بالتمثيل، وذِكْر الشواهد في أكثر الأحيان، ولم يغرق فيما يندرج تحت التعريف، أو يخرج عنه، بل كان يَعْمَد إلى ذِكْرِ الأقسام المنطوي عليها الباب.

وقد ازْدَادَتْ عناية النحاة بالتعريفات، وغَالَى بعضهم في ذلك، حتى أصبحت تلك التعريفات تعُجُّ بالمنطق والفلسفة، ويظهر هذا بصورة جَلِيَّة عند النحاة المتأخرين، كابن الحاجب، والرضي، وابن الخشاب، وغيرهم.

وإذا أَرَدْنَا أن نتبيَّن طريقة أبي حيان في التعريف، وتحليل الحدود؛ فإنَّنا نجد ذلك يسير في اتِّجَاهَيْن:

الأول: أنَّه كان يذكر الحدود والتعريفات في بداية الباب، فهو يُورد تعريفًا عامًّا لها، ثم يقوم بتحليل كامل لهذا الحد، بحيث يبعده عن الغموض، أو اللَّبس الذي قد يلحق به.

يقول في باب الإعراب: الإعراب في اللغة: الإبانة؛ أعرب عن حاجته: أَبَانَ عنها.

والتحسين: أعربت الشيء: حسَّنته.

والتغيير: عربت معدة الرجل وأعربها الله: غَيَّرها.

والانتقال: عربت الدابة في مرعاها: جالت.

وأمَّا الإعراب في الاصطلاح: فذهبت طائفة إلى أنَّه نفسه هو الحركات اللاحقة آخر المعربات من الأسماء والأفعال، وعلى هذا فالإعراب عندهم لفظي، وهو اختيار ابن خروف.

وطائفة إلى أنَّ الإعراب معنوي، وهو تغيير في آخر الكلمة، أو ما كالآخر لعامل دخل عليها نفسها.

ثانيًا: كان يَمِيلُ إلى عدم الإيغال في تحليل الحدود والتعريفات، وذلك في أغلب أبواب الكتاب، وكأنَّه يرى أن التَّعْرِيف وسيلة لتصوُّرِ الموضوع، لا غاية مقصودة، وإذا كان الهدف من التعريف والحد، هو التَّبْيين والوضوح، فإنَّ الأبواب النحوية الواضحة لا تحتاج إلى حدٍّ؛ ولهذا نجد أبا حيان يُردِّد عبارة: إنَّ هذا لا يحتاج إلى رسمٍ ولا إلى حدٍّ.

فمن ذلك قوله في باب التابع: وهو محصور بالعد، ولا يحتاج إلى رسم ولا حد، وهو النعت، وعطف البيان، والتوكيد، والبدل، وعطف النسق.

وفي تعريف التوكيد يقول: التوكيد معنوي ولفظي، والمعنوي تابع بألفاظ مخصوصة، فلا يحتاج إلى حد ولا رسم.

وهكذا نرى أنَّ أبا حيان لم يهتم كثيرًا بالحدود والتعريفات، وأعتقد أن هذه النظرة صحيحة؛ لأنَّه ما دام معنى التعريف وتصور الموضوع واضحًا في أكثر الأبواب النحوية، فلا ضرورة تدعو إلى الإسهاب فيما يدخل تحت التعريف أو يخرج عنه، ومهما يكن من أَمْرٍ، فإن أبا حيان يُمثِّلُ مرحلة من مراحل التطور للتعريف النحوي.

أمَّا المصطلحات النحوية التي نستعملها الآن، فقد مَرَّت بتطَورات قبل أن تستقرَّ على الشكل المألوف لدَيْنَا، وحسبنا أن ننظر في " كتاب سيبويه " الذي يُعدُّ المصدر الأول الذي اشْتَقَى منه النحاة عِلْم النحو اصطلاحاته، لنُدْرِكَ ما طرأ على هذه المصطلحات من تغيُّرٍ وتطورٍ.

أي أنَّ المصطلحات النحوية قد مَرَّت بمراحل، وتدَّرجت إلى أن ثبتت واستقرَّت في القرن الرابع الهجري، وكان دور النحاة الذين جاءوا بعد هذا، لم يتجاوز الاختيار والتسليم بما شاع منها.

وجاء أبو حيان في وقت وصلت فيه المصطلحات النحوية إلى وضع أخير، وأصبحت معروفة به؛ وعلى هذا فإنَّه ليس من المُمْكِن أن يُحاول تغيير اصطلاح قد شاع تداوله بين المتعلمين والنحاة.

وهكذا نلاحظ أن أغلب المصطلحات التي استعملها أبو حيان كانت بصريَّة، وكان دوره مقصورًا على ما شاع من هذه المصطلحات وعَمَّ استعماله.

أسلوب أبي حيان في " الارتشاف ":

استطاع أبو حيان أن يُقدِّمَ لنا تلك المسائل النحوية، والحقائق العلمية في كتابه، بأسلوب يتَّسِمُ في أغلب أحواله بالبساطة والدقة، فكان يعتمد على الموازنة الدقيقة بين آراء النحاة، ثم يختار أكثرها استعمالا وأصحها نقلا ورواية؛ أي أنَّه يأخذ بالنقل والرواية، ثم بالاستقراء والتحليل.

وكان أبو حيان يتحرَّى صحة النقل، معتمدًا في ذلك على صحة الرواية، ونجد في "الارتشاف " كثيرًا من العبارات التي تدلُّ على ذلك، مثل: ويُروى عن بعض العرب، وقالت الأعراب، وحكى قطرب، وحكى يعقوب، وكقوله: انتهت هذه المسائل من كلام الفراء، وكقوله: والذي حكيناه نقلناه عن أبي جعفر النحاس.

اهتمامه باللهجات والقراءات:

كان أبو حيان شديد الاهتمام بلغات القبائل، ويظهر ذلك جليًا في كتابه " البحر المحيط "، فقد بلغ عدد اللهجات التي عزا إليها أربعًا وستين قبيلة. وقد قال أبو حيان: كل ما كان لُغة قبيلة يُقاس عليه.

وكان يأخذ بالمنقول من اللغات، ولا يذهب إلى استكراهها، يظهر ذلك عن

تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ [البقرة: ٣٥]: وقُرِئ: (الشِّجَرَةَ) بكسر الشين، وقُرِئ أيضًا (الشِّيَرَةَ) بكسر الشين والياء المفتوحة بعدها، وكره أبو عمرو هذه القراءة، قال أبو حيان: وينبغي أن لا يكرهها، لأنَّها لغة منقولة فيها.

وهذا الاهتمام باللهجات إنما يرجع إلى ما بين اللهجة، والقراءات، والنحو، من ارتباط وثيق؛ إذ القراءات تعتمد في أَوْجُهِ خلافها على ما بين اللهجات من فُرُوق وخلاف، كما أن لهجات القبائل ما هي إلا نحو من نحو اللغة الفصحى وطريق منه.

أما القراءات فقد عرَّفها بأنَّها: العلم الذي يُبحث فيه عن كَيْفِيَّة النُّطق بألفاظ القرآن الكريم. وقَسَّمَ القراءات إلى متواترة وشاذة.

وقد عُنِيَ بالقراءة المتواترة والشَّاذَّة؛ لأنَّ هذه القراءات جاءت على لغة العرب، قياسها وشاذها، ويظهر ذلك فيما يلي:

١ - كان يرجع بالقراءة إلى اللغة، يلتمس لها شاهدًا فيرويه، أو نظيرًا فيقيسها عليه، فنَرَاهُ يستشهد على جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال، اعتمادًا على لغة تميم، يقول في باب الإعراب: وإذا كان حرف الإعراب صحيحًا، فلا يجوز إلا ظهور الإعراب فيه، وحذف الحركة منه خصَّه أصحابنا بالشِّعر، وذهب المبرد إلى أنَّه لا يجوز ذلك إلا في الشِّعر، وذهب بعضهم إلى جواز ذلك وإن كان قليلا، ومنه قراءة من قرأ: (وَبُعُولَتْهُنَّ) [البقرة: ٢٢٨] بسكون التاء، وما حكاه أبو زيد: (وَرُسُلْنَا) [الزخرف:٨٠].

عن ابي عمرو: أنَّ لغة تميم تسكين المرفوع من نحو: يَعْلَمْهُمْ، وقراءة (بَارِئْكُمْ) [البقرة:٥٤]، (وَمَكْرَ السَّيِّئْ) [فاطر: ٤٣]، في الوصل بسكون الميم، واللام، والهمزة. وقد دافع أبو حيان عن هذه القراءة، ورَدَّ على من يُلحن قُرَّاءها.

جاء في " البحر المحيط ": قرأ مسلمة بن محارب (وَبُعُولَتْهُنَّ) بسكون التاء؛ فرارًا من ثقل توالي الحركات، وهو مثل ما حكى أبو زيد: (وَرُسُلْنَا) بسكون اللام، وقد منع المبرد التسكين في حركة الإعراب، وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن.

قال أبو حيان: وما ذهب إليه ليس بشيءٍ؛ لأنَّ أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثرٍ عن رسول الله، ولغة العرب توافقه، فإنكار المبرد لذلك منكر، وممَّا يدلُّ على صحة قراءة أبي عمرو، ما حكاه أبو زيد من قوله تعالى: (وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ) [الزخرف: ٨٠].

٢ - إذا كانت القراءات متواترة فإنَّه لا يُرجِّحُ بينها؛ لصِحَّتها وثبوت روايتها، يقول في تفسير لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: ٥١]: قرأ الجمهور: وَاعَدْنَا، وقرأ أبو عمرو: (وَعَدْنَا) بغير ألف، ولا حُجَّة لترجيح إحدى القراءتَين على الأخرى؛ لأنَّ كُلا منهما متواتر، فهُمَا في الصحة على حدِّ السواء.

وخلاصة الأمر أنَّ أبا حيان كان كثير الدفاع عن القراءات المتواترة، والرد على من يُلحن قُرَّاءها.

أمَّا القراءات الشاذَّة، فلم يكن أبو حيان أول من اهتمَّ بها، واجتهد في تخريجها، بل نجد أنَّ ابن جني قد جمع القراءات في كتابه " المحتسب ".

فكان أبو حيان يعمل على توجيه القراءة الشاذة وتخريجها، فيرجعها إلى اللغة، أو إلى لهجة من اللهجات العربية، باحثًا لها عن شاهد أو توجيه، من ذلك: حكى اللحياني عن بعض العرب: أنَّه يُنصب بـ (لم)، وخَرَّج أبو حيان على ذلك قراءة من قرأ (أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ) [الشرح: ١] بنصب الحاء.

وقال أبو حيان في " البحر المحيط ": قرأ الجمهور بجَزْمِ الحاء لدخول الجازم، وقرأ أبو جعفر بفتحها، وخرَّجه ابن عطية في كتابه على أنَّه: أَلَمْ نَشْرَحَن، فأَبْدَلَ من النون أَلِفًا، ثم حذفها تخفيفًا.

ثم قال أبو حيان: ولهذه القراءة تخريج أحسن من هذا كله، وهو أنَّه لغة لبعض العرب، حكاها اللحياني في " نوادره "، وهي الجزم بـ (لَنْ)، والنصب بـ (لم)، عكس المعروف عند الناس.

ويُلاحظ أن منهج أبي حيان في تَتَبُّعه للقراءات والاحتجاج لها، يتفق مع منهج " المحتسب " لابن جني، و" الحجة " لأبي علي الفارسي، وذلك في أنه يعرض القراءة ومن قرأ بها، ثم إنه كان يرجعها إلى اللغة؛ ليَلْتَمِس لها شاهدًا فيرويه، أو يرجع بها إلى إحدى لهجات القبائل.

الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف:

تعد قضية الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف من القضايا الهامة التي دار حولها نقاش وخلاف، ويمكننا حصر هذا الخلاف في اتجاهات ثلاثة:

١ - **الاتجاه الأول**: رفض الاحتجاج بالحديث في المسائل النحوية، وكان في

طَلِيعَتِهم أبو حيان، وأبو الحسن بن الضائع المتوفى سنة (٦٨٠ هـ).

٢ - **الاتجاه الثاني**: جَوَّزَ الاحتجاج به، وكان في طليعتهم ابن مالك.

٣ - **الاتجاه الثالث**: وقف موقفًا وسطًا بين الاتجاه الأول والثاني، ويُمثل هذا الاتجاه الشاطبي.

وقد عرف عن أبي حيان أنه يُمثل من يرفضون الاحتجاج بالحديث النبوي، وعرف عنه أيضًا أنه قد تَحَامَلَ كثيرًا على ابن مالك عندما جَوَّزَ الاستشهاد بالحديث الشريف.

ولكن الأحاديث التي أَوْرَدَهَا أبو حيان، واحتجَّ بها في أثناء عرضه للمسائل النحوية، تُخالف ما جاء عنه، وتُناقض ما قاله في ابن مالك.

وإليكم بعض الأمثلة التي تدلُّ على استشهاد أبي حيان في أثناء عرضه للمسائل النحوية:

١ - ما جاء في كلامه على جواز دخول الضمير بين التنبيه واسم الإشارة، ثم ذكر الحديث: " هَا أَنَا ذَا يَا رَسُول الله ".

٢ - ما جاء عند كلامه على حذف خبر (لا) النافية للجنس، يقول: ومن حذف الخبر في قوله تعالى: ﴿قَالُوا لا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، ﴿فَلا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١]، ثم قال: " ولا ضَرَرَ، ولا طِيَرَة، ولا عَدوَى ".

٣ - ما جاء عند كلامه على (ظَنَّ) وأخواتها بأنَّه: (إِنَّ) المكسورة إذا خُففت أُهْمِلت، ويجب أن يُؤتَى بلام الفارقة بين (أَنَّ) المؤكدة، و(إن) النافية، ثم قال: وقد جاءت اللام محذوفة في قول الشاعر:

أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ

وفيما روى في الحديث: " إن كان رسول الله يحب الحلواء والعسل "؛ أي: لكِرَام المعادن، وليحب الحلواء، وذلك لدلالة الكلام على أنَّ الخبر مُثبت لا منفي.

٤ - ما جاء في أثناء كلامه على مُسوِّغات الابتداء بالنكرة وتخصيصها بالإضافة، ذكر الحديث: " خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ الله عَلَى العِبَادِ ".

٥ - ما جاء في أثناء كلامه على أنَّ (بَيْدَ) تأتي للاستثناء، قال: وتُساوِي (بَيْدَ غَيْر)، وتُضاف إلى (أَنْ) وصِلَتها، وَتَقَعُ في الاستثناء المنقطع، وفي الحديث: " أَنَا

أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّاد بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ، واسْتَرْضَعْتُ فِي بَنِي سَعْد ".

٦ - ما جاء عند كلامه على معنى (مِنْ) من أنَّها تأتي لابتداء الغاية في غير المكان. قال: ومثال دخولها لابتداء الغاية في غير المكان: قَرَأْتُ مِنْ أَوَّلِ سورة البقرة إلى آخرها، وتقول: إذا كتبت كتابًا مِنْ فلانٍ إلى فلانٍ، وفي الحديث: " مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولُ الله إِلَى هِرَقْل عَظِيمِ الرُّوم ".

٧ - ما جاء في أثناء كلامه على المضاف إلى ياء المتكلم، على قلب واو (مُخْرِجُو) إلى ياء وإدغامها في ياء المتكلم، يقول: وهذه الياء في (ضَارِبِي) وشبهه مفتوحة، كقوله:

أودَى بَنِيَّ وأَعْقَبُونِي حَسْرَةً عِنْدَ الرُّقَادِ وعَبْرَةً مَا تُقلِعُ

وفي الحديث: " أَوَ مُخْرِجيَّ هُمْ ".

٨ - ما جاء في أثناء كلامه على جواز إفراد اسم التفضيل، أو جمعه إذا أُضيف إلى معرفة، يقول: فإذا كان مضافًا إلى معرفة، فالذي عليه الجمهور أن (أفعل) إذا أُضِيفَ إلى معرفة، لا يخلو من التفضيل ألبتة، ويكون بعض ما يُضاف إليه، وتارة تُفرد، وإن كانت مضافة، كقوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾، وتارة تجمع، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، وفي الحديث: " أَلا أُخْبِرُكُمْ بأَحَبِّكُم إِلَيَّ وأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مجلسا يَوْمَ القِيَامَةِ؛ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلاقًا "، فأَفْرَدَ (أَحَبّ، وأَقْرَب)، وجمع (أَحَاسِن).

٩ - ما جاء في كلامه على لزوم لام الأمر، إذا أُسند الفعل إلى غير الفاعل المخاطب، وأورد على ذلك الحديث: " قُومُوا فَلأُصَلِّ لَكُمْ ".

١٠ - ما جاء في أثناء كلامه على معمول الصفة المشبهة، ليدلَّ على جواز اتِّبَاع معمول الصفة المشبهة بجميع التوابع ما عدا الصفة، فإنَّه لم يسمع من كلامهم، هكذا زعم الزجاج، وقد جاء في الحديث في صفة الدجال: " أَعْوَر عَيْنه اليُمْنَى ". واليُمْنَى صفة لعَيْنِه، وهو معمول للصفة، فينبغي أن ينظر.

هذه الأحاديث التي احتجَّ بها أبو حيان وإن كانت قليلة، تدفعنا إلى القول بأنَّ: أبا حيان كان من الذين استشهدوا بالأحاديث لتأييد القواعد النحوية، ولعلَّ ما كان بينه وبين ابن مالك، هو الذي جعله يتحامل على ابن مالك ويقف له بالمرصاد.

الاحتجاج بالشِّعر:

كان أبو حيان وَاسِع الاطِّلاع على أشعار العرب، ومُهتمًا بحفظها وروايتها، ومعتمدًا عليها في الاستشهاد، وتثبيت الأحكام النحوية، ونلاحظ في شواهده الشِّعرية أنَّه لم يتوسَّع في دائرة الاستشهاد، بل جعل شواهده مقصورة على شُعراء الطبقة الأولى، والثانية، والثالثة، وبهذا يكون قد أخرج الشعراء المحدثين من دائرة الاستشهاد والاحتجاج، وأن ما ذكره من أبيات لشعراء محدثين، كأبي تمام، والمتنبي، وبشار، وغيرهم، لا يحطُّ من مَوْقِفه في الاحتجاج؛ لأنَّ هذه الأبيات لم ترتفع عنده إلى مرتبة الاحتجاج، الذي حَظِيَ به شعراء الطبقات الثلاث، إنَّما كان ذكره لها من باب الاستئناس، أو زيادة في إيضاح معنى.

كما أنَّه لم يَبْن عليها قاعدة نحوية، وقد صرَّحَ غير مرَّةٍ بأنَّه لا يستشهد بشِعْر المولدين، وإن كان يثق بقائل ذلك الشِّعر.

رأي أبي حيان في العِلَّة والعامل، والسماع والقياس:

١ - **رأيه في العلة:** أشار أبو حيان في مُقدِّمَة " الارتشاف " إلى أنَّه يُريد أن يُقرِّبَ الأحكام النحوية، عارية من التدليل والتعليل، ورغبته في تجريد الأحكام النحوية من التعليل أَمْرٌ واضح في كتابه، فقد دعا غير مرة إلى إلغاء هذه التعاليل التي لا تجدي نفعًا.

وأخذ على النحاة إيغالهم في تعليل الأحكام النحوية، وإغفالهم الأحكام والمسائل النحوية التي تَسْتَند إلى سماع صحيح، يقول: والنحويون مُولَعُون بكثرة التعليل، ولو كانوا يَضَعُون مكان التعاليل أحكامًا نحوية مُستندة للسماع الصحيح، لكان أجدى وأنفع، وكثيرًا ما نُطَالِع أوراقًا في تعليل الحُكم الواحد، ومعارضات ومناقشات، ورَدُّ بعضهم على بعض في ذلك، وتنقيحات على زعمهم في الحدود، خصوصًا ما صنَّفه مُتأخِّرو المشارقة على " مقدمة ابن الحاجب "، فنسأم من ذلك، ولا يحصل في أيدينا شيء من العلم.

وممَّا يُوَضِّحُ لنا موقف أبي حيان من التعليل، هو ما صرَّح به في المسائل الآتية:

١ - في مبحث المُعرَّف بالأداة يقول: ذكر أصحابنا فيها مَذْهَبَيْن:

أحدهما: مذهب جميع النحاة إلا ابن كيسان: أنَّها أُحادية الوضع، وهي اللام، والألف ألف وصل، جيء بها وصلة إلى النطق بالسَّاكِن.

والثاني: مذهب ابن كيسان: إنَّها ثنائية الوضع، نحو: قد، وهل، وهمزتها قطع.

ثم قال أبو حيان: وهذا الخلاف في الأداة قليل الجدوى، وبعض الألْسُن خال من أداة التعريف، وهذه كلها أوضاع لا تُعلَّل.

٢ - اختلف النحاة في نَاصِبِ المستثنى على ثمانية أقوال، وقد علَّق أبو حيان على هذا الخلاف بقوله: مثل هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة، وهو كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر، ورافع الفاعل، وناصب المفعول، وإنما الخلاف الذي يجدي، هو فيما أَدَّى إلى حُكم لفظي، ومعنى كلامي.

٣ - بعد أن ذكر أبو حيان اختلاف النحاة في وزن (أَيًّا) واشتقاقها، فإنَّه يقول: وليس في هذا الاختلاف في (أَيًّا)، ولا في وزنه كبير فائدة.

٤ - وفي مبحث المنصوبات يقول: وكون المفاعيل خمسة هو مذهب البصريين، وزعم الكوفيون أنَّه ليس للفعل إلا مفعول واحد، وهو المفعول به، وباقيها مُشَبَّهٌ بالمفعول به، وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة.

وبهذه النظرة إلى التعاليل نَتخَلَّص من تلك التعاليل التي ما تزال مكان شكوى في النحو العربي، ونتخلص كذلك من تلك الأفكار الذهنية التي تعود صعوبة النحو إلى جزء كبير منها.

رأيه في العامل:

سلك أبو حيان مسلك القدماء في العامل، وبما يحدثه من أثر إعرابي في الكلمة، وهو لم يتأثر بدعوة ابن مضاء القرطبي في إلغاء العامل وعدم القول به، بل كان يدعو إلى إلغاء الخلافات في تقدير العامل؛ لعدم ترتب حُكم نطقي عليها، فالعامل عنده موجود وله أثر، ويرى أن الأصل في العامل أن يكون من الفعل، ثم من الحرف، ثم من الاسم، وأن العامل لا يُؤثِّر أَثَرَيْن في محل واحد، وأنه لا يجتمع عاملان على معمول واحدٍ إلا في التقدير، نحو: ليس زيد بجَبَانٍ.

خلاصة الأمر أنَّ أبا حيان كان منساقًا مع النحاة في الاهتمام بالعوامل اللفظية والمعنوية وأثرها.

رأيه في السماع والقياس:

يقوم منهجه العام في القياس على اعتماد المسموع من كلام العرب والعناية به، ويظهر ذلك في أنَّه لا يَعْتَدُّ بِرَأْيٍ لا يستند إلى سماعٍ، وعلى هذا كان يُحدد اختياره لآراء النحاة والحُكم عليها.

وإن نصوص أبي حيان تكشف لنا عن رأيه في السماع والقياس، يقول: فلمَّا اطَّلَعْنَا على مذاهب الناس في هذه المسألة ولاختلافهم فيها، رجعنا عند الاختلاف إلى السماع من العرب، فما وجدناه منقولا عنهم أخذنا به، وما لم ينقل من لسانهم أطرحناه، وذلك مذهبنا في إثبات الأحكام النحوية، أنَّا نرجع فيها إلى السماع.

والقياس الذي نذكره نحن في النحو، إنَّما هو بعد تقدير السماع، فلا نثبت الأحكام بالقياس، إنَّما نثبتها بالسماع من العرب، ويكون في الأَقْيِسَةِ إذ ذاك تأنيس وحِكْمة لذلك السماع، ومَنْ تأَمَّلَ " كتاب سيبويه " وجده في أكثره سالكًا هذه الطريقة التي اخترناها في إثبات الأحكام بالسماع.

فأبو حيان يعتمد النصوص المسموعة كأصل في الاحتجاج للقياس، وهو في هذا المنهج يُقرِّبُنَا من النصوص المسموعة، والأساليب الفصيحة التي نطق بها العرب، ويمكننا حصر منهجه في السماع والقياس فيما يلي:

١ - كان أبو حيان يأخذ بالقياس، ويحتكم في قياسه إلى أصول العربية.

٢ - كان لا يتوسَّع في القياس، فلم يأخذ المثال الشاذ قاعدة يقيس عليها، وإنَّما يَبنِي قواعده وأحكامه على الكثير.

٣ - لا يجوز عنده إثبات قاعدة كلية لمحتمل ظاهر فيه، وإنما يبني القاعدة على الدليل الذي لا يتطرَّقه الاحتمال.

٤ - كان يذهب إلى استبعاد التراكيب التي لا تسندها النصوص المسموعة.

٥ - إذا اجتمع السماع والقياس، اختار السماع.

خلاصة القول أنَّ أبا حيان كان يَعني عناية شديدة بالسماع، ويبني قياسه دائمًا على السماع، ولا يرتضي تلك الأحكام النحوية التي لا تطرد مع قواعد النحو.

تأَثُّره بالمذهب الظاهري:

ذكرت المصادر التي تَرْجَمَتْ لأبي حيان: أنَّه قد أخذ بالمذهب الظاهري، ثم

اختلف في رجوعه عنه إلى المذهب الشافعي. وهَمَّنَا هنا أن نعرف مدى تأثره بالمذهب الظاهري في معالجته للمسائل النحوية، وهل كان ظاهريًا حتى في النحو - كما قيل -؟

لم يكن أثر المذهب الظاهري مقصورًا على تفسير الآيات، بل امتدَّ أثره إلى النحو العربي، فقد ظهر ابن مضاء القرطبي المتوفى سنة (٥٩٢ هـ)، وكان متعصبًا إلى الظاهرية، وقد اسْتَلْهَمَ هذا المذهب في ثَوْرَتِه على النحو والنحاة؛ إذ وجد أن النحو العربي قد تَضَخَّمَ بتقديرات، وتَأْوِيلاتٍ، وتعليلات، وأقيسة كثيرة.

وقد تمثلت ثورته في كتابه " الرد على النحاة "، الذي يقول فيه: قصدي في هذا الكتاب أن أَحْذِفَ من النحو ما يَستغنِي النحوي عنه، وأُنَبِّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادِّعَاؤُهم: أنَّ النصب، والخفض، والجزم، لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي.

ولم يقتصر قصده من كتابه على هذا، بل طالب بإسقاط العلل الثواني والثوالث، ويرى أن العرب قد أخطئوا في حملهم شيء على شيء في القياس، يقول: والعرب أُمَّة حكيمة، فكيف تُشبِّه شيئًا بشيء وتَحْكُم عليه بحُكْمِه، وعِلَّة حُكم الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جُهل، ولم يُقبل قوله: فَلِمَ ينسبون إلى العرب ما يُجهل به بعضهم بعضًا؛ وذلك أنهم لا يقيسون الشيء، ويحكمون عليه بحكمه، إلا إذا كانت عِلَّة حُكم الأصل موجودة في الفرع.

وقد اختلفت نظرة الباحثين المحدثين إلى موقف ابن مضاء من أفكاره هذه، فمنهم من رأى أنه قد عمل على تطور النحو وتَيْسِيره، ومنهم من رأى أنَّ الدافع إلى دعوته هو الشهرة التي كان يطمح إلى تحقيقها، وهي أن يكون إمامًا مشهورًا في العربية، ومنهم من رأى أنَّه لم يتصَدّ للنحويين بقصد إحياء النحو وتيسيره، بل كان مدفوعًا إلى أن يردَّ عليهم؛ لِمَا يحمله من عقيدة ظاهرية، وبعضهم يرى أن ابن مضاء كان مُجَدِّدًا من ناحية، ومن ناحية أخرى مُتفَلْسِفاً يصطنع فلسفة القرون الوسطى.

ومهما يكن من أَمْره، فإن ثورة ابن مضاء ذهبت صرخة في وادٍ؛ لأنَّ قواعد النحو أُقِيمت على أُسُسٍ وأُصول، وبذل فيها النحاة كل ما في استطاعتهم، في سبيل إقامة صرح هذه القواعد، وأن هبوب رياح التغيير لم تستطع أن تُحرِّكَ شيئًا في التراث النحوي.

ولست أَوَدُّ الإفاضة في هذا الموضوع؛ لأنَّ الذي يَهُمُّنا هو مدى تَأَثُّر أبي حيان بدعوة ابن مضاء القرطبي.

يُمكننا حصر أَوْجُه الاتفاق والافتراق بين أبي حيان وابن مضاء في الأمور الآتية:

١ - تَأَثُّر أبو حيان بابن مضاء في دَعْوَتِه إلى طرح التعاليل التي لا تجْدِي نفعًا، قال أبو حيان: والنحويون مُولَعُون بكثرة التعليل، ولو كانوا يصنعون مكان التعليل أحكامًا نحوية مُستندة للسماع الصحيح، لكان أجدى وأنفع.

٢ - تَأَثَّر به أيضًا في إلغاء التمارين غير العملية؛ لأَنَّها من وضع النحاة، ولا يوجد نظائرها في لسان العرب.

٣ - أراد ابن مضاء أن يُضيّق دائرة القياس، على حين نجد أن أبا حيان لا يدعو إلى إلغاء القياس، بل كان يأخذ به.

٤ - كان ابن مضاء يَدْعُو في كتابه " الرد على النحاة " إلى إلغاء نظرية العامل، فهو يرى مثلا؛ أنَّ الظرف والجار والمجرور، إذا وَقعَا إخبارًا فإنَّهما لا يَتعلَّقان بعاملٍ محذوف، وأنَّه لا عامل ولا معمول.

أما أبو حيان فإنَّه سَلَكَ مسلك القدماء في الاهتمام بالعامل، وهو على حقٍّ في هذا؛ لأن إنكار العامل فيه إنكار للنحو، وإدخال للخلل والاضطراب في المسائل النحوية، التي قام عليها تراثنا النحوي.

صور النسخ الخطية

اعتمدنا في تحقيقنا لهذا الكتاب على نسختين خطيتينك

١- النسخة الأولى محفوظة في دار الكتب المصرية برقم (٦١٥٦) وتقع في (٣٩٢) لوحة. وفي الصفحة (٣٩) سطرًا.

٢- النسخة الثانية محفوظة في معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية برقم (٧٨٨٢)، وتقع في (٣٥٨) لوحة، وفي الصفحة (٣٣) سطرًا.

منهج التحقيق

سار عملنا في الكتاب وفق المنهج التالي:

١- نسخ مخطوطة دار الكتب نسخا علميا دقيقا.

٢- مطابقة النص على نسخة معهد المخطوطات.

٣- ضبط الشواهد الشعرية ضبطا كاملا بالشكل، وتخريج بحورها.

٤- تخريج الآيات القرآنية وفق مواضعها من المصحف الشريف.

٥- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة وفق مواضعها من كتب السنة النبوية المطهرة.

٦- التعليق على المواضع التي تحتاج زيادة إيضاح، أو بسط مسألة، أو بيان مشكل.

٧- عزو الشواهد الشعرية إلى مصادرها.

٨- ترقيم النص حسب قواعد الترقيم الحديثة.

٩- توضيح المعاني الغامضة.

١٠- صنع مقدمة حول كتاب الارتشاف، وترجمة للمؤلف.

١١- عمل فهارس تفصيلية لأبواب الكتاب.

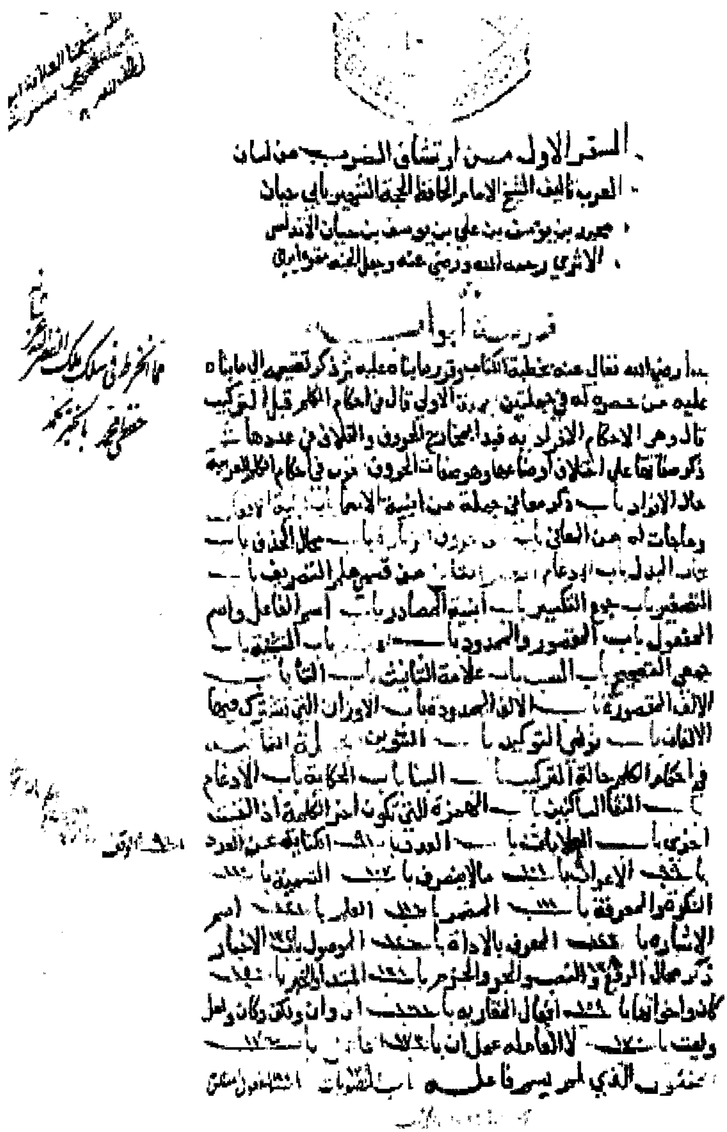
وأخيرًا فهذا هو جهد المقل، والمرجو ممن يطلع على كتابنا فيجد فيه عيبًا أن يبادرنا بالنصيحة، والتصويب، فكل معرض للخطأ، ولا كمال إلا لله سبحانه وتعالى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

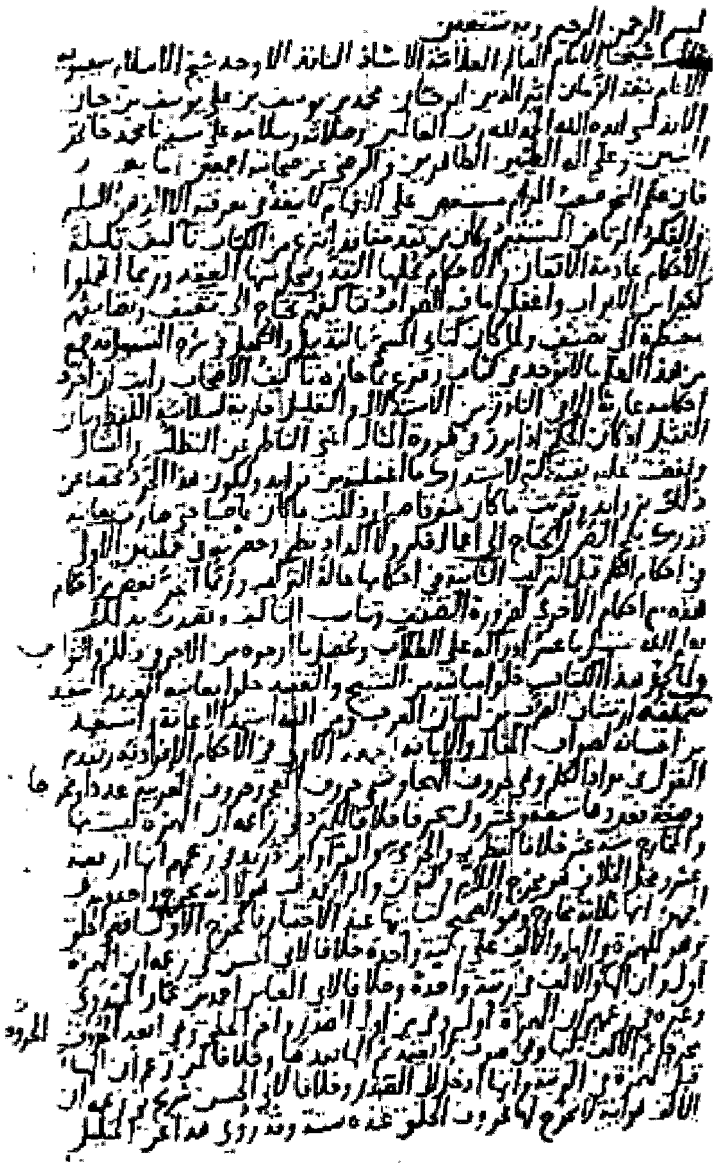
المحقق

صور النسخ الخطية

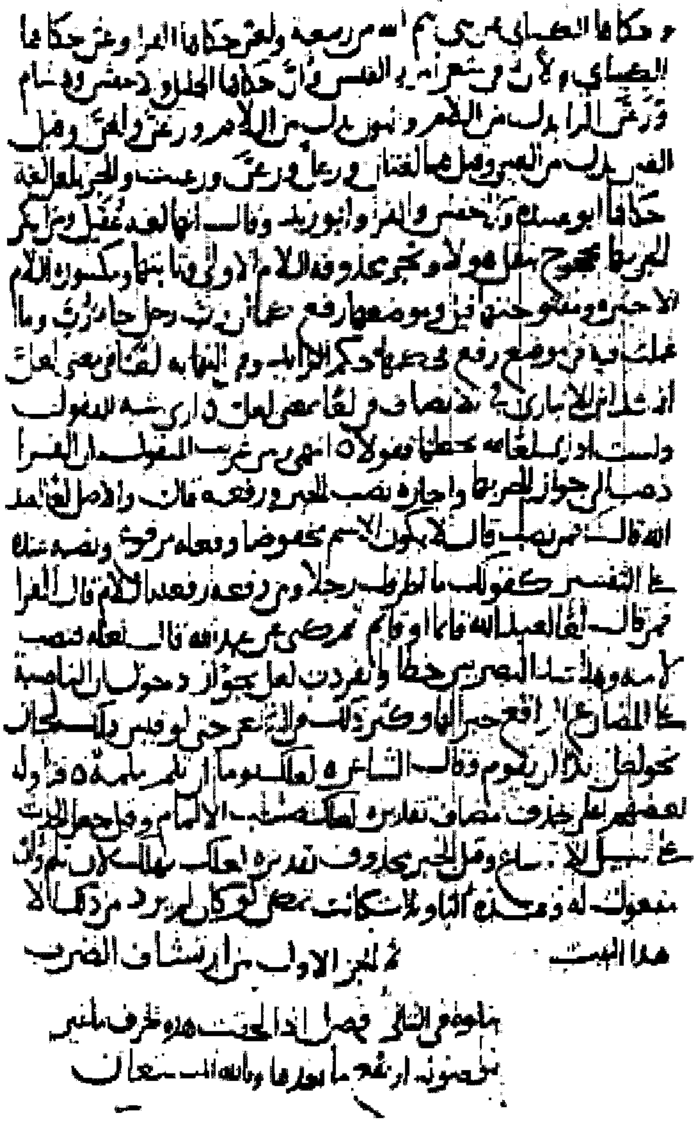

السفر الأول من ارتشاف الضرب من لسان
العرب تأليف الشيخ الإمام الحافظ الحجة الشهير بأبي حيان
محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي
الأثري رحمه الله ورضي عنه وجعل الجنة مثواه

فهرست أبواب

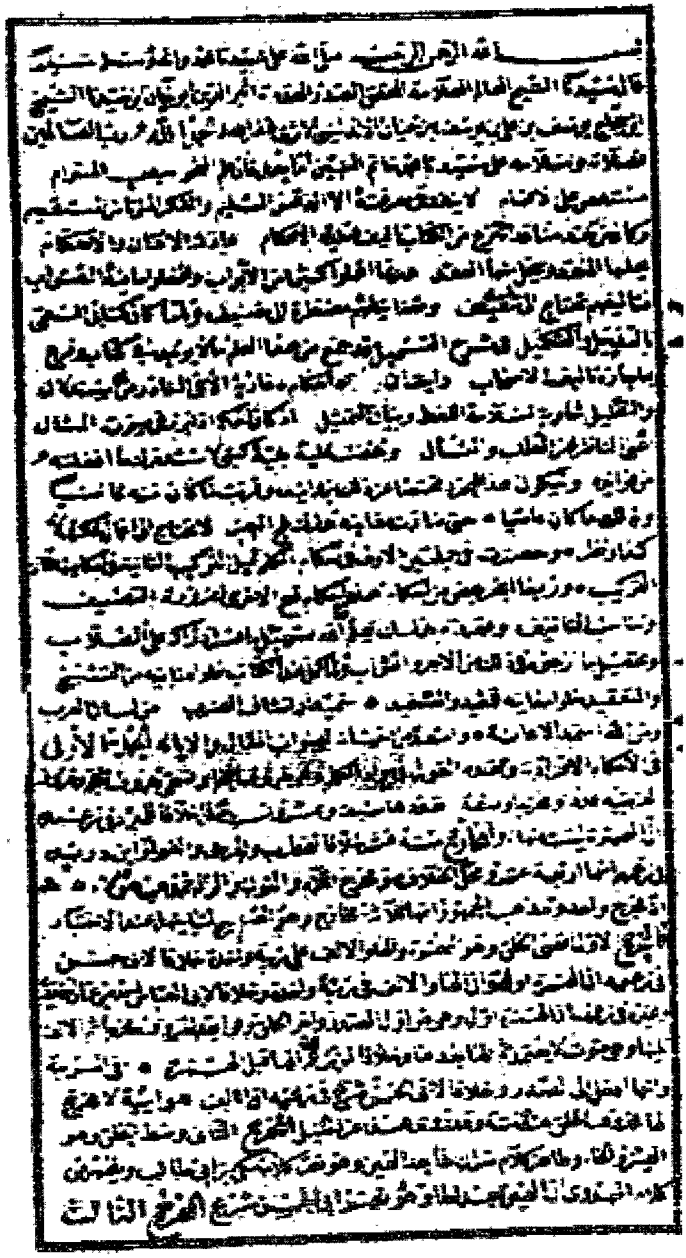
صور النسخ الخطية


بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
قال شيخنا الإمام العالم العلامة الأستاذ النافذ الأوحد شيخ الإسلام سيبويه
الأنام ... أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان
الأندلسي أيده الله الحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خاتم
النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين ورضي عن صحابته أجمعين أما بعد

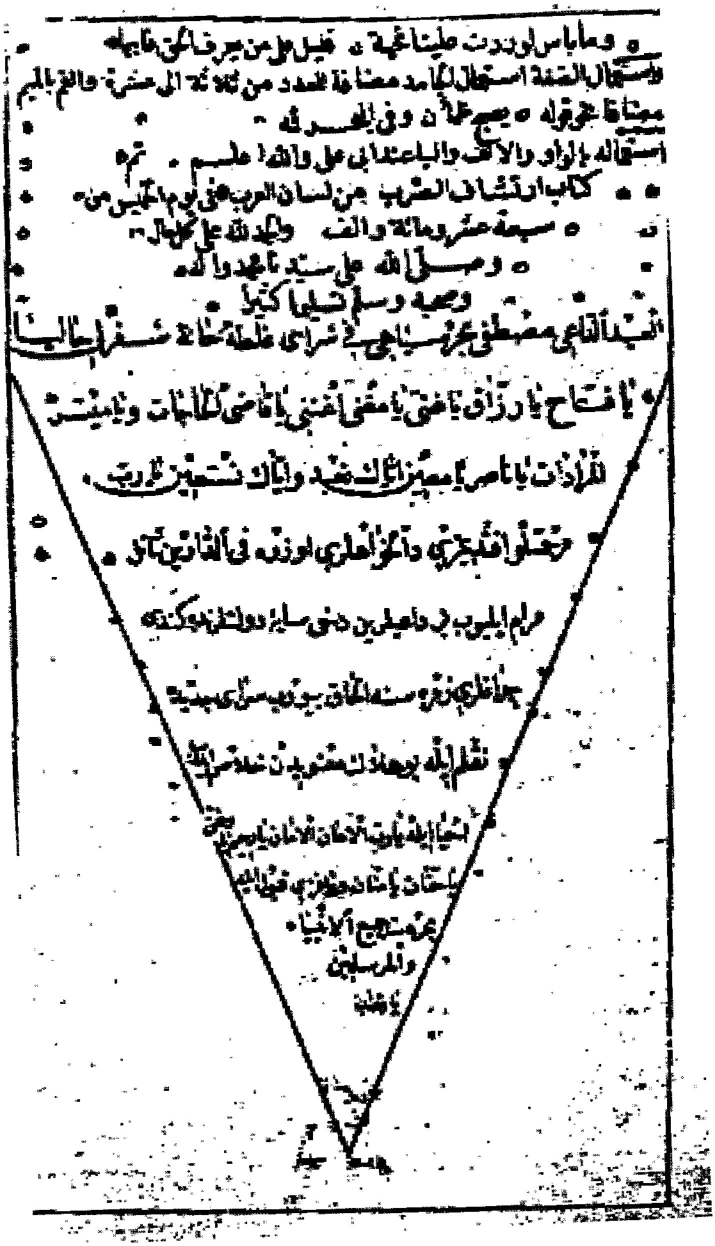
صور النسخ الخطية


و حكاها الصغاني [illegible] من ربيعة ولعن حكاها الفرا وعن حكاها
الصغاني ولأن [illegible] والقيس [illegible] حكاها الخليل [illegible]
[illegible] الفرا بدل من اللام ونون بدل من اللام ورعن ولعن وعل
الف بدل من العين [illegible] ورعل ورعن ورعنت والجر بلعل لغة
حكاها ابو عبيد والأخفش والفرا وابو زيد وقال انها لغة عقيل [illegible]
الجر بها [illegible] مثل هو لا وتجر [illegible] اللام الأولى ثابتة ومكسورة اللام
الآخرة ومفتوحة [illegible] وموضعها رفع [illegible] وما
عملت فيه في موضع رفع [illegible] الإيضاح [illegible]
ابن الأنباري [illegible] لغة [illegible]
[illegible] المنقول [illegible] الفرا
ذهب الى جواز الجر بها واجاز نصب الخبر ورفعه قال والأصل [illegible]
[illegible] قال لا يكون الاسم مخفوضا وفعله مرفوع ونصبه
على التفسير كقولك ما [illegible] رجلا ومن رفعه رفعه [illegible] قال الفرا
[illegible] لعل عبد الله قائما [illegible] عبد الله قال لعله تنصب
[illegible] جوازه [illegible] الناصبة
[illegible]
[illegible] وقال الشاعر لعل [illegible]
[illegible] الإلمام [illegible]
[illegible]
[illegible]
هذا [illegible] تم الجزء الاول من ارتشاف الضرب
[illegible] الحمد
[illegible] والله المستعان

صور النسخ الخطية



صور النسخ الخطية


كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب ... يوم الخميس من
سبعة عشر ومائة وألف والحمد لله على كل حال
وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا
يا فتاح يا رزاق يا مغني ...
إياك نعبد وإياك نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمة المصنف]

قال سيدنا الشيخ العالم العلامة المحقق الصدر القدوة أثير الدين أبو حيَّان ابن سيدنا الشيخ أبي الحجاج محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي النَّفْزي غَفَرَ الله له:

الحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خاتم النبيين؛ أما بعد:

فإنَّ علم النحو صعبُ المرام، مستعصٍ على الأفهام، لا ينفذ في معرفته إلا الذهنُ السليم، والفكر المرتاض[1] المستقيم، وكان من تقدمنا قد انتزع من الكتاب[2] تآليف قليلة الأحكام، عادمة الإتقان والإحكام، يحلها النقد، ويَنْحَلُّ منها العقد، وربما أهملوا كثيرًا من الأبواب وأغفلوا ما فيه من الصواب، فتآليفهم تحتاج إلى تثقيف، وتصانيفهم مضطرة إلى تصنيف.

ولما كان كتابي المسمَّى بـ " التذييل والتكميل في شرح التسهيل "[3] قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتاب، وفرع[4] بما حازهُ تآليف الأصحاب رأيت أنْ أجرد أحكامه عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل، وحاوية لسلامة اللفظ،

---

(١) المرتاض: المذلل.

(٢) يقصد كتاب سيبويه.

(٣) شرح لكتاب ابن مالك الطائي الجياني "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" وكتاب التسهيل يجمع بين دفتيه علمي الإعراب والتصريف، وقد كانت له منزلة سامية عند أبي حيان، فهو قد التزم أن لا يقرئ أحدًا إلا في كتاب سيبويه أو التسهيل أو مصنفاته. ولهذا المصنَّف أهمية خاصة تكمن في ترتيب ابن مالك لأبواب علم النحو هذا الترتيب الذي لم يُسبق إليه، وفي حشده فيه للآراء والمذاهب النحوية بعبارة موجزة؛ لذا حظي بعناية النحويين من بعده، فشرحه كثير منهم، وكان أبو حيان من أوائلهم.

(٤) فرع: ارتفع.

وبيان التمثيل؛ إذ كان الحكمُ إذا برزَ في صورة المثال أغنى الناظر عن التَّطَلّب والتسآل.

ونفضت عليه بقيَّة كتبي لأستدرك ما أغفلته من فوائده، وليكون هذا المجرد مختصًّا عن ذلك بزوائده، وقرَّبت ما كان منه قاصيًا، وذَلَّلتُ ما كان عاصيًا حتى صارت معانيه تدرك بلمح البصر، لا تحتاج إلى إعمال فكر، ولا إكداد نظر، وحصرته في جملتين:

الأولى: في أحكام الكلم قبل التركيب.

الثانية: في أحكامها حالة التركيب.

وربما انجرَّ بعضٌ من أحكام هذه مع أحكام الأخرى لضرورة التصنيف، وتناسب التأليف، وقصدت بذلك - يعلم الله - تسهيل ما عَسُرَ إدراكه على الطلاب، وتحصيل ما أرجوه في ذلك من الأجر والثواب.

ولما كمل هذا الكتاب خلو مبانيه من التَّثْبِيج[1] والتعقيد، حُلْوًا معانيه للمفيد والمستفيد، سميته: " **ارتشاف الضرب من لسان العرب** "، ومن الله أستمد الإعانة، وأستعد من إحسانه لصواب المقال والإبانة.

---

(١) التثبيج: هو طول الكلام واضطرابه.

الجملة الأولى في الأحكام الإفرادية(1)

ونقدم القول في مواد الكلم:

وهي حروف الهِجاء(2)، وتُسَمَّى حروف المعجم، وحروف العربية عددًا ومخرجًا وصفة، فعددها سبعة وعشرون حرفًا، خلافًا للمبرد(3) في زَعْمِهِ أنَّ الهمزة

---

(١) اعلم أن علم النحو مشتمل على نوعين؛ أحدهما: علم الإعراب، والآخر: علم التصريف، وذلك أن علم النحو مشتمل على أحكام الكلم العربية، وتلك الأحكام نوعان: إفرادية وتركيبية، فالإفرادية هي علم التصريف، والتركيبية هي علم الإعراب؛ ولذلك يقال في حد علم النحو: علم يُعرف به أحكام الكلم العربية إفرادا وتركيبا.
ثم إن المسمى بعلم التصريف وهي الأحكام الإفرادية تنقسم إلى قسمين:
أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة، لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول، وهذا القسم جرت عادة كثير من المصنفين بذكره قبل التصريف وهو في الحقيقة من التصريف.
والآخر: تغيير الكلمة لغير طارئ عليها، ولكن لغرض آخر، وتنحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام.

(٢) اعلم أن الحروف تختلف باختلاف اللغات بحسب تعدد مخارجها فحروف السريانيين والروم والفرس والصقلب والترك من أربعة وعشرين حرفا إلى ستة وعشرين حرفا وحروف العبرانيين واليونانيين والقبط الأول والهنود وغيرهم من اثنين وثلاثين إلى ستة وثلاثين فيوجد في غير العربية من الحروف ما لا يوجد في العربية كما يوجد في العربية ما لا يوجد في غيرها من اللغات ويكثر في الاستعمال فيها ما لا يكثر في غيرها فالحاء المهملة والظاء المعجمة مما أفردت بها العرب في لغاتها واختصت بها دون غيرها من أرباب اللغات والعين المهملة قليلة في كلام بعض الأمم ومفقودة في كلام كثير منهم وكذلك الصاد والضاد والذال المعجمة ليست في الفارسية والثاء المثلثة ليست في الرومية ولا في الفارسية والفاء ليست في التركية. [صبح الأعشى: ٣/٢١]

(٣) هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، كان إماماً في اللغة والنحو والأدب، يُعَدّ كتابه المقتضب أفضل كتاب يُؤَلَّف في موضوعه بعد كتاب سيبويه، بل إنَّه يفوق سيبويه في سلاسة الأسلوب وحسن التنظيم، تتلمذ على كثيرٍ من أئمة اللغة أمثال الجرمي والمازني والسجستاني، توفي سنة ٢٨٥هـ وقيل ٢٨٢ أو ٢٨٦هـ.
انظر: بغية الوعاة ١/١١٦، ووفيات الأعيان ١/٤٩٥ وفيه: (وفاته سنة ٢٨٦ وقيل ٢٨٥) وسمط اللآلي ١/٣٤٠، والسيرافي ١/٩٦، وتاريخ بغداد ٣/٣٨٠، وآداب اللغة ٢/ ١٨٦، ولسان الميزان ٥/٤٣٠، ونزهة الألبا ١/٢٧٩، وطبقات النحويين ١/ ١٠٨-١٢٠.

ليست منها، والمخارج ستة عشر، خلافًا لقطرب(١)، والجرمي(٢)، والفرَّاء(٣)، وابن دريد(٤) في زعمهم أنَّها أربعة عشر.

ومحل الخلاف هو: مخرج اللام، والنون، والراء؛ فمذهب هؤلاء: أنه مخرجٌ واحدٌ، ومذهب الجمهور: أنَّها ثلاثةُ مخارج، وهو الصحيح لتباينها عند الاختبار.

فالمخرج الأول: أقصى الحلق، وهو: الهمزة، والهاء، والألف على رتبة واحدة، خلافًا لأبي الحسن في زعمه أنَّ الهمزة أول، وأنَّ الهاءَ والألف في رتبةٍ واحدةٍ، وخلافًا لأبي العباس أحمد بن عمَّار المهدوي(٥)، وغيره في زعمهم أنَّ

(١) هو: محمد بن المستنير أبو عليّ النحوي المعروف بقطرب، لازم سيبويه وكان يدلج إليه، فإذا خرج رآه على بابه، فقال: ما أنت إلا قطرب ليل، فلقب به، وأخذ عن عيسى بن عمرو. وله من التصانيف: العلل في النحو، الغريب في اللغة، ومجاز القرآن، وغير ذلك. توفي ببغداد عام ٢٠٦هـ ست بعد المائتين.

(٢) هو: أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي البصري، مولى جرم بن ربان, وجرم من قبائل اليمن. قال الخطيب: كان فقيها عالما بالنحو واللغة، دينا ورعا، قدم بغداد وأخذ عنه الأخفش ويونس والأصمعي وحدث عنه المبرد قال: كان الجرمي في زمانه. وله كتاب: الأبنية ومختصر في النحو, ومات سنة ٢٢٥هـ خمس وعشرين ومائتين.

(٣) هو يحيى بن زياد الديلمي أبو زكريا الفراء، أخذ عن الكسائي، وكان من أنجب تلامذته، لذلك كان يعد الرجل الثاني في علماء اللغة بالكوفة، له مصنَّفات كثيرة منها معاني القرآن. توفي بطريق مكَّة سنة ٢٠٧ هـ. تنظر ترجمته في: إنباه الرواة ١/٤، ومراتب النحويين ص ١٣٩.

(٤) هو محمد بن الحسن بن دريد الازدي، من أزد عمان من قحطان، أبو بكر: من أئمة اللغة والأدب. كانوا يقولون: ابن دريد أشعر العلماء وأعلم الشعراء. وهو صاحب (المقصورة الدريدية) ولد في البصرة، وانتقل إلى عمان فأقام اثني عشر عاما، وعاد إلى البصرة. ثم رحل إلى نواحي فارس، فقلده (آل ميكال) ديوان فارس، ومدحهم بقصيدته (المقصورة) ثم رجع إلى بغداد، واتصل بالمقتدر العباسي فأجرى عليه في كل شهر خمسين دينارا، فأقام إلى أن توفي عام ٣٢١ هـ.

تنظر ترجمته في: الأعلام ٦/٨٠، ووفيات الأعيان ١/٤٩٧.

(٥) هو: أحمد بن عمّار بن أبي العباس المهدوي التميمي، أبو العباس، مقرئ أندلسي، له مصنفات في التفسير والقراءات، منها: شرح الهداية في توجيه القراءات، والتحصيل لما في التفصيل الجامع لعلوم التنزيل. مات سنة ٤٤٠ هـ.

تنظر ترجمته في: طبقات المفسرين للداوودي ١/٥٦-٥٧، والأعلام للزركلي ١/١٨٤.

الهمزة أول، وهي: من أول الصدر وآخر الحلق، وهي أبعد الحروف مخرجًا، ثم الألف تليها، وهي صوت لا يعتمد له، ثم الهاء بعدها، وخلافًا لمن زعم أنَّ الهاء قبل الهمزة في المرتبة، وأنَّها أَدْخَلُ إلى الصدر، وخلافًا لأبي الحسن شريح[١] في زعمه أنَّ الألف هوائية لا مخرج لها، فحروف الحلق عنده ستة، وقد روي هذا عن الخليل[٢].

المخرج الثاني: وسط الحلق، وهو: العين والحاء، وظاهر كلام سيبويه[٣]: أن الحاء بعدَ العين، وهو نص كلام مكي بن أبي طالب[٤]، ويظهر من كلام المهدوي:

---

(١) هو شريح بن محمد بن شريح بن أحمد، إبو الحسين الرعيني: عالم بالقراآت أندلسي. كان قاضي إشبيلية ومسندها وخطيبها. مولده ووفاته بها. تقلد خطبتها نحوا من ٥٠ سنة. وأسن ورحل الناس إليه. حتى روى عنه الآباء والابناء والاجداد والحفدة. وممن روى عنه ابن حزم والقاضي عياض وابن بشكوال. له (ديوان خطب) عارض به ابن نباتة و(الاختلاف بين الامام يعقوب البصري والامام نافع) و (الجمع والتوجيه) في القراآت. تنظر ترجمته في: الأعلام ٣/١٦١، والبغية ١/٢٦٦.

(٢) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي أول من أستخرج علم العروض، كان عبقريا ذكياً، غاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس. من مؤلفاته كتاب العين الذي اشتهر به. وهو شيخ سيبويه، توفي سنة ١٧٠، وقيل ١٧٥هـ.
تنظر ترجمته في أخبار النحويين ص ٥٤، والفهرست ص ٤٢، ومعجم الأدباء ١١/٧٢ وطبقات الزبيدي ص٤٧، وطبقات القراء ١/٢٧٥

(٣) هو إمام أهل البصرة أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، فارسي الأصل، وُلِدَ بالبيضاء من مدن كورة اصْطخر بفارس، ثُمَّ هاجر إلى البصرة فنشأ بها وطفق يطلب العلم بها، وقد أخذ اللغة العربية عن الخليل بن أحمد والأخفش ويعقوب الضرير وعيسى بن عمر وغيرهم، وكان ذكياً متوقِّد الذِّهن، جيد القريحة، مِمَّا جعله يفوق أقرانه ويكفيه شاهداً على ذلك كتابه الذي لم يُؤَلَّف مثله في فنِّه. وسيبويه لقبه ومعناه بالفارسية رائحة التفاح. قيل: لقب بذلك لأنه كان جميلا نظيفا. توفي سنة ١٧٩ هـ وقيل ١٨٠ هـ.
انظر: الأعلام ٥/٨١، وابن خلكان ١/ ٣٨٥، والشريشي ٢/ ١٧، والبداية والنهاية ١٠/ ١٧٦، وتاريخ بغداد ١٢/ ١٩٥.

(٤) هو مكى بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار الأندلسي القيسي، أبو محمد: مقرئ، عالم بالتفسير والعربية. من أهل القيروان. ولد فيها، وطاف في بعض بلاد المشرق، وعاد إلى بلده، وأقرأ بها. ثم سكن قرطبة (سنة ٣٩٣) وخطب وأقرأ بجامعها وتوفي فيها. له كتب كثيرة، منها (مشكل إعراب القرآن)، و (الكشف عن وجوه القراآت وعللها) وهو شرح التبصرة، و(الهداية إلى بلوغ النهاية)، وغيرها. تنظر ترجمته في: الأعلام ٧/٢٨٦، وإنباه الرواه ٣/١٣١، وإرشاد الأريب ٧/١٧٣.

أنَّ العينَ بعد الحاء، وهو نص أبي الحسن شريح.

المخرج الثالث: أدنى الحلق إلى الفم، وهو للغين والخاء، ويظهر من كلام سيبويه: أن الغينَ قبل الخاء، وهو قول أبي الحسن، ونص مكي على تقدم الخاء فيه على الغين، وزعم ابن خروف[1] أن سيبويه لم يقصد ترتيبًا فيما هو من مخرج واحد.

المخرج الرابع: أول أقصى اللسان، وهو للقاف، وهو مما يلي الحلق، وما فوقه من الحنك.

وقال شريح: القاف مخرجها من أول اللهاة مما يلي الحلق، ومخرج الخاء.

المخرج الخامس: ثاني أقصى اللسان، وهو للكاف من أسفل مخرج القاف، من اللسان قليلا، وما يليه من الحنك.

المخرج السادس: وهو للجيم والشين، والياء، وهي من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك، خلافًا للخليل في الياء؛ إذ زعمَ أنَّها هوائية لا مخرجَ لها كالألف، ويظهر أن الجيمَ قبلها، خلافًا للمهدوي في زعمه أن الشين تلي الكاف، والجيم والياء يليان الشين.

المخرج السابع: وهو للضاد، وهي من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس من الجانب الأيسر عند الأكثر، أو الأيمن عند الأقل، وكلام سيبويه يدل على أنها تكون من الجانبين، خلافًا لمن ذهب إلى أنها تختص بالجانب الأيمن، وخِلافًا للخليل في زعمه أنَّها شجرية من مخرج الجيم والشين.

المخرج الثامن: وهو للام، وهي من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فويق الضاحك، والنَّاب، والرَّباعية، والثَّنيَّة.

المخرج التاسع: وهو للنون، وهي من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا متصلا بالخيشوم تحت اللام قليلا.

المخرج العاشر: وهو للراء، وهي من مخرج النون من طرف اللسان بينه وبين

---

(١) هو: أبو الحسن علي بن محمد بن يوسف بن خروف النحوي الأندلسي كان إماما في العربية، أخذ النحو عن محمد بن طاهر الأنصاري المعروف بالخدب، وكان خياطا يقسم ما يكسبه نصفين بينه وبين أستاذه، ومن تصانيفه شرح الجمل للزجاجي، وشرح سيبويه وتوفي بإشبيلية سنة ٦٠٦هـ ست وستمائة عن خمسة وثمانين عاما.

ما فويق الثنايا العليا، غير أنها أدخل في ظهر اللسان قليلا من النون، وتقدَّم مذهبُ الجرمي، ومن وافقه، وهو الظاهر من كلام الخليل.

المخرج الحادي عشر: وهو للدال، والطاء، والتاء، وثلاثتها تخرج مِمَّا بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مصعدًا إلى جهة الحنك.

المخرج الثاني عشر: وهو للزاي والسين والصاد، وثلاثتها ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى، ويقال في الزاي: زاء، وزي.

المخرج الثالث عشر: وهو للظاء، والذال، والثاء، وثلاثتها من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا.

المخرج الرابع عشر: وهو للفاء، وهي من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا.

المخرج الخامس عشر: وهو للباء والميم والواو، وثلاثتها مما بين الشفتين فتنطبقان في الباء والميم لا في الواو خلافًا للخليل في الواو؛ إذ هي عنده هوائية لا مخرج لها، وخلافًا للمهدوي فيها؛ إذ فصلها من الباء والميم، وجعل لها على حدتها مخرجًا، وهي عنده السادس عشر مخرجًا.

المخرج السادس عشر: مخرج الخيشوم، وهو للنون الساكنة الخفيفة المخفاة التي لم يبق منها إلا الغُنَّة.

وأما الساكنة سكونًا خالصًا كالنون في نحو: يَضْرِبَنْ، فسيبويه بيَّن أنَّ مخرجها من مخرج النون المتحركة.

واختبار المخرج وتحققه يكون بابتداء همزة الوصل جائيًا بعدها بالحرف ساكنًا، ملحوظًا به صفة ذلك الحرف.

ولبعض الحروف فروع تستحسن؛ فمن ذلك الهمزة المسهلة، وهي فرع عن الهمزة المحققة، وهي عند سيبويه حرف واحد نظرًا إلى مطلق التسهيل، وعند السيرافي[1] ثلاثة

---

(١) هو: أبو سعيد الحسن بن عبد الله نشأ بسيراف "من بلاد فارس على الخليج الفارسي" وارتحل إلى عمان في سبيل العلم ثم عاد إلى سيراف ثم اتجه إلى معسكر مكرم ثم توطن بغدد وولي القضاء فيها.
تلقى عن ابن السراج ومبرمان وابن دريد وغيرهم، وألف الكتب القيمة، فشرح كتاب سيبويه بما لم يسبق إليه، وله كتاب أخبار النحويين البصريين، توفي ببغداد سنة ٣٦٨هـ.

أحرف نظرًا إلى التقييد بالألف، أو الواو، أو الياء، والغُنَّة فرع عن النون.

وألفا الإمالة والتفخيم، وهما فرعان عن الألف المنتصبة، والإمالة بين اللفظين لم يَعْتَدّهَا سيبويه، وإنما اعْتَدَّ الإمالة المحْضَة وقال: التي تمال إمالة شديدة كأنّها حرفٌ آخر قريب من الياء.

والشينُ التي كالجيم فرعٌ عن الجيم الخالصة، وذلك قولهم في: (أَشْدَقَ: أَجْدَقَ)، والصاد والجيم والسين اللواتي كالزاي فروع عن الزاي الخالصة، وذلك نحو: مَزْدَر في مصدرٍ بين الصَّاد والزَّاي.

وفي: (زُهَيْر: سُهَيْر) بين السين والزاي.

وفي: (جَابِر: زَابِر) بين الجيم والزاي.

واللام المفخمة فرع عن اللام المتوسطة بين الترقيق والتفخيم، وذلك في اسم الله تعالى إذا كان قبلها مفتوح أو مضموم، وفيما قرأ به القُراء، وأتَتْ به الرواية الصحيحة من تفخيمها على ما نقله أهل الأداء.

وفروع تستقبح، وهي: كاف كجيم فرعٌ عن الكاف الخالصة، وهي لغةٌ في اليمن كثيرة، وفي أهل بغداد يقولون في: (كَمَل: جَمَل)، وجيم ككاف فرعٌ عن الجيم الخالصة يقولون في: (رَجُل: رَكُل)، يُقَرِّبُونها من الكاف، وَعَدَّ سيبويه هذا حرفًا واحدًا؛ لأن النطق لا يختلف، وراعى ابنُ جني[1] الأصل، فَعَدَّ ذلك حرفين، وتبعه ابن عصفور[2]، وابن مالك[3]، وجيم كشين فرعٌ عن الجيم الخالصة، وأكثر

---

(١) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي مولدا ونشأة, وأبوه جني مملوك رومي, وكان إماما في العربية ومن أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والصرف، قرأ الأدب على أبي عليّ الفارسي، وأخذ عنه ثم فارقه وقعد للإقراء بالموصل فاجتاز بها شيخه أبو عليّ فرآه في حلقته والناس حوله فقال له: تزببت وأنت حصرم.
وله مصنفات كثيرة منها: ١- كتاب الخصائص وقد طبعته دار الكتب. ٢- اللمع. ٣- شرح ديوان المتنبي. وغير ذلك.
توفي أبو الفتح سنة ٣٩٢هـ ودفن ببغداد.

(٢) هو أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن عصفور الحضرمي الإشبيلي، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس. أخذ عن الشلوبين ولازمه مدة، ثم كانت بينهما منافرة ومقاطعة، وكان أصبر الناس على المطالعة ولم ينبغ في غير النحو.
وله مؤلفات كثيرة منها: الممتع في التصريف. وكان أبو حيان لا يفارقه، أي الممتع. والمقرب في النحو. توفي سنة ٦٦٩هـ تسع وستين وستمائة.

(٣) هو محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين الطائي الجبائي النحوي ولد سنة ٦٠٠ ستمائة =

ذلك إذا سَكَنَتْ وبعدها دال نحو قولهم في: (الأجْدَر: الأشْدَر)، وقالوا في: (اجْتَمَعوا: اشْتَمَعُوا)، وصاد كسين فرع عن الصاد الخالصة نحو: (سابر في صابر)، وطاء كتاء فرع عن الطاء الخالصة نحو: (تَال في طَال)؛ وهي تسمع من عجم أهل المشرق، وظاء كثاء فرعٌ عن الظاء الخالصة، نحو: (ثالم في ظالم)، وباء كفاء فرع عن الباء الخالصة وهي كثيرة في لغة الفرس، وتارة يغلب لفظ الباء، وتارة يغلب لفظ الفاء، وذلك نحو: بلخ، وأصبهان.

وضاد ضعيفة قال الفارسي[1]: إذا قلت: ضَرَب ولَمْ تشبع مخرجا، ولا اعتمدت عليه، ولكن تخفف وتختلس، فيضعف إطباقها.

وقال ابن خروف: هي المُحرَّفة من مخرجها يمينًا أو شمالا كما ذكر سيبويه.

وقال مَبْرَمان[2]: يُقَرِّبُون الثاء من الضاد، وذلك في لغة قوم ليس في أصل حروفهم الضاد، فإذا تَكَلَّفُوها ضعف نطقهم بها، وكذا قال ابن عصفور، ومثَّل بقولهم: (في أثر ذلك: في أضر ذلك).

وفي تفسير الضاد الضعيفة بهذا، وفي تمثيله نظر، والذي يظهر أنَّ الضادَ الضعيفة التي هي تقترب من الثاء، عكس ما قال مبرمان، وابن عصفور فتقول في (اضْرِبْ زيدًا: اثْرِبْ زيدًا) بين الضاد والثاء.

=

وتعلم في دمشق وتصدر لتعليم العربية في حلب، أما النحو والصرف فكان فيهما بحرا لا يشق لجحه واشتهر بالألفية التي نظمها في النحو وتعرف باسمه, وصنف تصانيف مشهورة وكان أمة في الاطلاع على الأحاديث وأشعار العرب وهو يستشهد بهما بعد القرآن الكريم, وتوفي سنة ٦٧٢هـ ودفن في دمشق.

(١) هو: الحسن بن أحمد الإمام أبو عليّ الفارسي النحوي المشهور، وكان واحد زمانه في علم العربية. أخذ عنه الزجاج وابن السراج، وبرع في طلبته جماعة كابن جني وعليّ بن عيسى وغيرهما, وكان متصلا بعضد الدولة حتى كان يقول: أنا غلام أبي عليّ في النحو.
ومن مؤلفاته العظيمة كتاب الحجة في التعليل لقراءات القرآن.
وتوفي ببغداد سنة ٣٧٧هـ سبع وسبعين وثلاثمائة.

(٢) هو: أبو بكر بن محمد بن عليّ العسكري، سمع من المبرد وأكثر من الأخذ عن الزجاج، وبعد وصيته في النحو إلا أنه كان غير وقور. ضنينا بالتعليم إلا مع الجزاء المرضي له.
من مؤلفاته النحوية: شرح شواهد سيبويه، وشرح كتاب سيبويه ولم يتم، وشرح كتاب الأخفش، والتلقين. وتوفي سنة ٣٤٥هـ خمس وأربعين وثلاثمائة.

وأما القاف المعقودة فقال السيرافي: رأينا من يتكلم بالقاف بينها وبين الكاف انتهى، وهي الآن غالبة على لسان من يوجد في البوادي من العرب، حتى لا يكاد عربي ينطق إلا بالقاف المعقودة، لا بالقاف الخالصة الموصوفة في كتب النحويين، والمنقولة عن وصفها الخالص على ألسنة أهل الأداء من أهل القرآن.

وقدْ بَلَغَت الحروفُ بفروعها المستحسنة والمستقبحة سبعة وأربعين حرفًا، وفي "التمهيد": زاد بعضهم أحرفًا لم يذكرها سيبويه، وهي الشين كالزاي، كقولهم في اشْرَبْ: ازْرَبْ، والجيم كالزاي في اخْرُجْ: اخْرُزْ، والقاف كالكاف، كقولهم في القَمْح: الكَمْح، فقد بلغت بهذه الأحرف خمسين حرفًا.

القول في صفات الحروف:

المهموسة: يجمعها: (سَكَتَ فَحَثَّه شَخْصٌ).

والهمس: الصوت الخفي؛ فإذا جرى مع الحرف النَّفَسُ لضعف الاعتماد عليه كان مهموسًا، والضاد والخاء أقوى مما عداهما.

والمجهورة ما عداها، ويجمعها: (ظَلَّ قَنْدٌ يضغم زر طاو إذ يعج)، والجهر ضد الهمس، فإذا منع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه كان مجهورًا، قال سيبويه: إلا أن النون والميم قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم فتصير فيهما غُنَّةٌ.

والشديدة يجمعها: (أَجِدُك تُطْبِقُ) والشِّدة امتناعُ الصوت أن يُجْرَى في الحرف.

والرَّخْوَةُ يجمعها: (خُسَّ حظ شَصٍ هَزَّ ضِغْث قَذٍ).

ومتوسطة بين الشدة والرخاوة، ويجمعها: (وَلِينَا عُمَرُ).

والمهموسة كلها غير التاء والكاف رخوة، ويجمعها: (سفه شَخْصٌ حث).

والمجهورةُ الرخوة يجمعها: (غض طزذن).

والمجهورة الشديدة: (طبق أجد)، وتسمى هذه حروف القلقلة، وما بين الشدة والرخاوة مجهور، والمطبقة الصاد والضاد والطاء والظاء، والمستعلية، هذه والغين والخاء والقاف، ويجمعها: (قظ خص ضغط)، وما عداها منخفضة، وبعضهم يقول: مستفلة، والمتقلقلة يجمعها: (قُطْبُ جد)، والجمهور على أن الباء متقلقلة دون التاء، وذَهَبَ بعضُ أهل النحو والأداء إلى أنَّها التاء دون الباء، وقد ذكر سيبويه التاء في المتقلقلة، وهي من المهموسة، وقد ذكر لها نفخًا.

والمشربة: الزاي، والظاء، والذال، والضاد، والراء.

واللينة: الألف، والواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها يجمعها: (واي)، وأمْكَنُهُنَّ عند الجمهور في المد الألف، خلافًا لأبي بكر الصقلي[1] في زعمه أنَّ أمْكَنَهُنَّ في المد الواو، ثُمَّ الياء، ثم الألف.

والجمهور على أن الفتحة من الألف، والضمة من الواو، والكسرة من الياء، فالحروف قبل الحركات، وقيل عكس هذا، وقيل: ليست الحركات مأخوذة من الحروف، ولا الحروف مأخوذة من الحركات، وصححه بعضهم.

والهمزة حرف صحيح. وقال الفارسي: حرف عِلَّة، وقيل: شبيهة بحرف العلة، والمنحرف اللام، وزاد الكوفيون، وتبعهم مكي: الراء، والمكرر الراء.

قال سيبويه وغيره: وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام فصار كالرخوة ولو لم يُكَرَّر لم يُجْرَ الصوت فيه.

وقال الصيمري[2]، **وشريح**: هو بين الشدة والرَّخاوة.

وظاهر كلام سيبويه: أنَّ التكرير صفةٌ ذاتية للراء، وإلى ذلك ذهب شريح قال: وقد ذهبَ قومٌ من أهل الأداء إلى أنَّ الراء لا تكرير فيها مع تشديدها، ولا نعلم وجهه، ولا أنَّ أحدًا من المحققين بالعربية ذكر أنَّ تكريرها يسقط عنها جملة، انتهى.

وبالتكرير قرأنا على من قرأ بشرق الأندلس، وبعدم التكرير البتة قرأنا على شيوخ غرناطة، وهو مذهب مكي، وأبي عبد الله المقامي.

والهاوي الألف، **والمهتوت**[3] الهمزة، **والهَتُّ** عصر الصوت، **والهَتُّ** أيضًا الحَطْمُ والكَسْرُ، وبعضهم يقول فيها: المَهْتُوف بالفاء، **والهَتْفُ** الصَّوْتُ بقوة.

والذَّلَقِيَّة قال مكي ثلاثة: الراء، واللام، والنون، وفي بعض نسخ " العين

---

(١) هو عمر بن خلف بن مكي الصقلي، أبو حفص: قاض، لغوي محدث أندلسي. ولي قضاء تونس وخطابتها. وكانت خطبه من إنشائه. وصنف " تثقيف اللسان " وتوفي عام ٥٠١ هـ.

(٢) هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، له التبصرة في النحو.

(٣) في كتاب العين ٣٤٩/٣: (الهت شبه العصر للصوت... ويقال: الهمزة صوت مهتوت في أقصى الحلق).

للخليل ": حروف الذلق: ر، ل، ن، ف، ب، م، يجمعها: (مل فنبر).

والذَّلَقُ: الطَّرَفُ من كلِّ شيء، والفاء والباء والميم في حين خروجها من الشفة لا عمل للسان فيها، وثلاثة في حيز اللام والراء والنون من طرف اللسان على مقدم الغار الأعلى، ولا توجد كلمة خماسية، ولا رباعية بناؤها من الحروف المصمتة إلا ما ندر من ذلك نحو: عَسْجَد، وعَسَطُوس، والدَّهْدَقَة، والزَّهْزَقَة؛ فلا يَحْسُنُ بناءُ الرباعي الأصول ولا الخماسيها إلا ويكون بعض حروف الذَّلاقة فيها، وذلك نحو: جَعْفَر، وسَفَرْجَل[1].

وما سوى حروف الذلاقة مصمت، وهو عند الخليل تسعة عشر حرفًا أخرج منها الهمزة وحرفي العلة، فلم يُقَسِّم إلى الذلاقة والإصمات إلا الحروف الصحاح.

والصفيرية: الصاد والسين والزاي، والمستطيل الضاد، والمتفشي الشين باتفاق، والفاء والصاد باختلاف، وقد فرغنا من ذكر حروف المعجم عددًا ومخرجًا وصفة.

وهذه الحروف مواد الكلم العربية كما ذكرنا.

والكلم اسم جنس بينه وبين واحده التاء، والواحد **كلمة**، **وهي** قول أو منوي معه دال على معنى مفرد.

وأقسامها: اسم وفعل وحرف، وزاد بعضهم: وخالفة، وهي التي يسميها البصريون: اسم فعل، ويسميها الكوفيون: فعلا.

فالاسمُ معرب ومبني؛ المبني سيأتي القول فيه؛ وأقل ما يكون عليه المعرب من اسم وفعل عند البصريين ثلاثة حروف أصول، وما وُجِدَ منهُ على حرفين محذوف منه، والمحذوف قد يكون فاء، أو عينًا أو لامًا، فيبقى على حرفين، وما حذف منه حرفان، وبقي على حرف نادر، وذلك قولهم في الاسم: (شَرِبْتُ مَا)؛ أي: ماء، و (م) في قولهم: م الله، على قول من قال: إنه بقية (أَيْمُن)، وفي الفعل نحو: (قِ) زيدًا.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ أقلَّ ما يكون عليه حرفان حرف يبدأ به وحرف يوقف عليه.

---

(١) السَّفَرْجَل: نبت معروف يكثر في بلاد العرب. اللسان (سفرجل).

القولُ في أحكام الكلم العربية

حالة الإفراد

وهي على ثلاثة أقسام:

الأول: ما يكون لها في أنفسها.

الثاني: ما يلحقها من أولها.

الثالث: ما يلحقها من آخرها.

القسم الأول: هو المُسمَّى بعلم التصريف[1]

وينقسم قسمين:

أحدُهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، وسيأتي.

والآخر: تغييرُ الكلمة لغير معنى طارئ عليها، وينحصر في الزيادة، والحذف، والإبدال، والقلب، والنقل، والإدغام، فحروف الزيادة يحتاج إلى معرفتها ولا سيما في ذكر الأبنية، ويجمعها: (أمان وتسهيل).

والذي يُعْرَفُ به الزائد من الأصلي أحد تسعة أشياء:

أحدها: **الاشتقاق**[2]: وهو أكبر وأصغر، فالأكبر هو عقد تقاليب تركيب الكلمة

---

(١) قال الجرجاني: اعلمْ أنَّ التصريفَ "تَفْعيلٌ " مِنَ الصَّرْفِ، وهو أنْ تُصرِّفَ الكلمةَ المُفْرَدَةَ، فَتَتَوَلَّد منها أَلْفَاظ مُخْتَلِفَةٌ، ومعانٍ مُتَفَاوِتَة. [المفتاح في الصرف: ١/٢٧]
وعَدَّ الفارسي التغيير الذي يلحق ذوات الكلم وأنفسها - يعني التغيّر في أبنية الكلمة أو التصريف - عدَّه من النحو.
وذكر ابن جني أنّ علم التصريف ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به. وذكر في موضع لاحق أن التصريف إنما هو أنْ تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى. [المنصف: ١/٣].
وذكر ابن الحاجب أن التصريف علم بأصول تُعْرَف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب. [شرح الشافية:١/ ١]. وذكر ابن عصفور أنه كان ينبغي أن يقَدَّم علم التصريف على غيره من علوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب. [الممتع ١ / ٣٠].

كيفما قلَّبْتَها على معنى واحد، نحو: القول، والقِلْو، والوَلَق، والوَقْل، واللَّقْو، واللوق على معنى الخِفَّة والسرعة.

والكلم، والكَمَل، واللَّكْم، والمَكْل، والملك، واللَّمْك على معنى الشِّدة والقوة وَلَمْ يقل بهذا الاشتقاق الأكبر إلا أبو الفتح، وكان أبو علي يأنس به في بعض المواضع.

والاشتقاقُ الأصغرُ: إنشاء مركب من مادة يدل عليها، وعلى معناه، كأحمَرَ والحُمْرة، وهذا الاشتقاق أثبته الجمهور في أن بعضَ الكلم قد تشتق من بعض، وذهب طائفةٌ إلى أنَّه لا يشتق شيء من شيء، بل كُلٌّ أصل.

وذهبت طائفةٌ أخرى إلى: أنَّ كُل كلمة مشتقة من الأخرى، ونُسِبَ للزجاج، وأنَّ سيبويه كان يراه.

والتفريع على قول الجمهور فنقول: يعرض في اللفظ المشتق من المشتق منه تغييرات: زيادة حركة كعَلِمَ مَع عِلم، وحرف كجاذِع مع جَذَعٍ، وزيادتهما كضارِب مع ضَربٍ، ونقصان حركة كفَرْس مع فَرَسٍ، وحرف كبِنْتٍ مع بَنَاتٍ، ونقصهما كنَزَا مع نَزَوان، ونقصان حركة، وزيادة حرف كغَضْبَى مع غَضبٍ، وعكسه كحَرَمَ مع حِرْمان، وزيادتهما ونقصهما كاسْتَنْوَقَ مع ناقة، وزاد رضي الدين بن جعفر البغدادي[1] نقصان حركة مع زيادة حركة كسرِقَ مع السَّرَق، ونقصان حركة مع زيادة حركة، وحرف كاضرب مع ضَرْب، ونقصان حرف، وزيادة حرف كراضع مع الرَّضاعة، ونقصان حرف وزيادة حركة وحرف كخاف مع الخوف، ونقصان حركة

=

(٢) الاشتقاقُ في الأصل: أخذُ شِقِّ الشيءِ، أي نِصْفِهِ، ومنه اشتقاقُ الكلمة من الكلمة، أي أخْذُها منها.

وفي الاصطلاح: أخذُ كَلَمَةٍ من كلمة، بشرطِ أن يكون بين الكلمتين تَنَاسُبٌ في اللفظ والمعنى وترتيبِ الحُرُوفِ؛ مَعَ تَغايرٍ في الصيغةِ، كَمَا تأخذ (اكتُبْ من يكتبُ)، وهذه من (كتبَ)، وهذه من (الكتابة). [انظر: إيجاز التعريف في علم التصريف١/١٢٠]

(١) هو محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، نجم الدين: عالم بالعربية، من أهل أستراباذ (من أعمال طبرستان) اشتهر بكتابية (الوافية في شرح الكافية، لابن الحاجب) في النحو، أكمله سنة ٦٨٦ و (شرح مقدمة ابن الحاجب) وهي المسماة بالشافية، في علم الصرف. وتوفي نحو ٦٨٦ هـ.

تنظر ترجمته في: الأعلام ٨٦/٦، وخزانة الأدب ١٢/١، ومفتاح السعادة ١٤٧/١.

وحرف، وزيادة حركة كعِدْ مع وَعَدَ، ونقصان حركة وحرف، وزيادة حرف كفاخر مع فخَار، ولا بُدَّ من اتحاد في الحروف الأصلية على ترتيب واحد في المعنى.

ويدل على أنه فرع دلالته على معنى زائد على ما اشتق منه نحو: ضارب، وضَرْب، فلو أمكن أنْ يكون هذا أصلا لها، أو هذا أصلا لهذا فلا بُدَّ من مُرَجِّح، والمرجِّح أحد تسعة أشياء: كَوْن أحدهما أَمْكَنَ من الآخر كالسَّقي والسقاء، أو أشرف كالمالك اشتُقَّ من الملك بمعنى القدرة لا من الملك بمعنى الرَّبط، أو أظهر، والآخر أغمض كالإقبال، والقَبَل، أو أخَصّ، والآخر أعمَّ كالفضل والفضيلة، أو أحْسَنَ تصرُّفًا كالعَرْض والعُرْض، أو أقْرَبَ، والآخر أَبْعَدَ كالعُقار تَرُدُّه إلى عقر الفهم لا إلى أنَّها تُسْكِر فَتَعقِر صاحبها.

أَوْ أَلْيَقَ كالهداية بمعنى الدِّلالة، لا بمعنى التقدُّم من الهَوَادي، أو جواهرًا، والآخر عرضًا كاسْتَحْجَرَ الطِّينُ من الحَجَر، أو مطلقًا والآخر مُتضَمَّنًا كالقُرْب، والمقاربة، والترجيح إنما يكون بين المستويين في شيء، فيكون بأحد ما ذكر.

والأصلُ في الاشتقاق أَنْ يَكُونَ من المصادر، وأصدقُ ما يكون في الأفعال المزيدة، والصفات منها، وأسماء المصادر، والزمان والمكان، ويَغْلِبُ في العلم، ويَقِلُّ في أسماء الأجناس كغُراب يمكن أن يشتق من الاغْتِرَاب، وَجَرادة من الجرْدِ.

الثَّانِي: التصريف، وهو تغيير صيغة إلى صيغة، فيسقط من الفرع، ويثبت في الأصل، وهو شبيه بالاشتقاق، والفرق بينهما: أنَّ في الاشتقاق يُسْتَدَلُّ على الزيادة، بسقوطه في الأصل، وثبوته في الفرع، والتصريف بعكسه، نحو: قَذَال وقَذْل، وعَجُوزَ وعَجْز، وكِتاب وَكَتْب.

وَتَسْمِيَةُ هذا فرعًا وأصلا فيه تجوز، وإنما تتحقق الفرعية والأصلية في المشتق منه والمشتق.

الثالث: سقوط الحرف من النظير[1] نحو: أَيْطَل وإِطِل، فسقوط الياء من إِطِل وهو مرادفٌ لأيطَلَ دليلٌ على زيادتها، فَلَوْ سَقَطَ من فَرعٍ كسقوط الواو من يَعِدُ، أو من نظير كسقوطه من عِدةٍ، فَلِعِلَّةٍ فلا يكون دليلا على الزِّيادة.

الرَّابع: كَوْنِ الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع تلزم فيه زيادته، وهو النون

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٥٢٥/٥.

الساكنة غير المدغمة تقع ثالثة وبعدها حرفان نحو: عَبَنْقس؛ فإن كانت مدغمة نحو: عَجَنَّس، فقيل زائدة، ووزنه: فَعَنَّل، وقيل: أصل، ووزنه فَعْلَل من مزيد المضعف.

وقال ابن سيده[١]: هو مِنْ مزيد الرباعي، ووزنه فعنلل.

الخامس: **الكثرة** نحو: همزة أفكَل يُحْكَم عليها بالزيادة لكثرة ما وجدت زائدة، فيما عُرِف اشتقاقه، نحو: همزة أحْمَرَ وأفْضل.

السَّادس: **اختصاصه ببنية لا يقع موقع الحرف فيها ما لا يصلح للزيادة**، نحو: حِنْطَأْو، فلا يُوجَدُ في مثل هذا التركيب مثل: سِرْدَأو.

السَّابع: **لُزُوم عدم النظير بتقدير الأصالة**[٢] **في الكلمة إلى ذلك الحرف منها** نحو: تَتْفُل، ووزنه تَفْعُل، نحو: تَنْضُب، وسُمِعَ فيه ضم التاء، فاحتمل أن يكونَ أصلا، واحتمل أنْ يَكُونَ زائدًا، فحمل على الزيادة لثبوتها في المفتوحة التاء، وكذا نون نَرْجِس المكسورة لثبوت زيادتها في المفتوحة النون.

الثَّامن: **لُزوم عَدَمِ النَّظير بتقدير الأصالة**[٣] **في نظير الكلمة إلى ذلك الحرف منها**، وذلك نحو: مِلْوَط الميمُ أصلية والواو زائدة؛ إذ لو عكسنا لكان وَزْنُه مِفْعَلا، وهو بناءٌ مفقود، وفِعْوَل موجود نحو: عِسْوَد، وقد عَبَّر عن هذا، وعن الذي قبله بالنظير، والخروج عن النظير، وشرح بمسألة تَتْفُل، ومسألة عِزْوِيت.

التَّاسِع: **كون الحرف لمعنى كحروف المضارعة**[٤]، **وألف ضارب، وتاء افتعل**، وَقَدْ كان يُسْتَغْنَى عن هذا الدليل بمعرفة ذلك الاشتقاق وبالتصريف، فيغنيان عَنْهُ.

وزادَ بعْضُهُم في الدلائل عاشرًا[٥]، **وهو الدُخُولُ في أَوْسَعِ البابين** نحو: كَنَهْبُل[٦] على تقدير أصالة النون فَوَزْنُهُ فَعَلُّل، وعلى تقدير زيادتها فوزنه فَنَعْلَل، وكلا الوزنين مفقود، فيحمل على الزيادة؛ إذ باب المزيد أوسعُ من باب الأصلي،

---

(١) هو أبو الحسن علي بن أحمد المرسي الأندلسي الضرير المعروف بابن سيده المتوفى سنة ٤٥٨هـ.

(٢) انظر: توضيح المقاصد ١٥٢٩/٥، وشرح الأشموني ٦٣/٢، وهمع الهوامع ٤٥٣/٣.

(٣) انظر: توضيح المقاصد ١٥٣٠/٥.

(٤) انظر: توضيح المقاصد ١٥٣٠/٥.

(٥) انظر: توضيح المقاصد ١٥٣٠/٥، وشرح الأشموني ٦٤/٢.

(٦) الكنهبل شجر عظيم. ينظر الأصول ٢١٩/٣ -٢٤٠، والمنصف ٢٠/٣.

ألا ترى إلى كَثْرَةِ أبنية المزيد، وقِلَّةِ أبنية المجرد.

ولا يَدْخُلُ الاشتقاقُ والتصريف المصطلح عليهما في علم النحو في الاسم الأعجمي، ولا اسم الصوت، ولا الحرف، ولا ما شُبِّه به من متوغل في البناء، وجاء بعض هذا فيه التصرف كأسماء الإشارة، وبعضه جاء فيه الاشتقاق كقط، ولا يدخل الاشتقاق أيضًا الأسماء النادرة كـ (طُوبَالة)، ولا المتداخلة كـ (الجَوْن) للأسود والأبيض، ولا الأسماء الخماسية الأصول.

وقد اصطلح النحاةُ على أن يزنوا بلفظ الفعل، فقابلوا أول الأصول بالفاء، وثانيها بالعين، وثالثها باللام؛ فإن زادت الأصول كررت اللام عند البصريين، ومذهب الكوفيين أن نهاية الأصول ثلاثة، وما زاد على الثلاثة حكموا بزيادتها، واختلفوا فقائل: لا يزن، وقائل: يزن، وينطق في الوزن بلفظ الزائد، وقائل: يزن، وتجعل الزائد ما قبل الآخر، فيجعل وزن (جَعْفَر): فعللا، وقائل يزن كوزن البصريين مع اعتقاد ما زاد على ثلاثة، ولذلك كرر اللام.

وقال **الفراء**: إن بَقِي حرفٌ تركه بلفظه، فوزن جعْفر: فَعْلَل إن جعلت الثلاثة في مقابلة الفاء والعين واللام، وإن جعلت الثلاثة الأخيرة في مقابلتها قلت: جَعْفَل، أو في مقابلة الأولين والأخيرين، قلت: فَعْفَل.

والمعتمدُ في الأوزان في هذا الكتاب مذهب البصريين.

فنقول: الاسم ثلاثي ورباعي وخماسي؛ الثلاثي: مجرد ومزيد، المجرد: مضعف وغير مضعف.

المضعف: ما اتَّحَدَتْ فاؤه وعيْنُهُ، أو فاؤه ولامه، أو عينه ولامه، وأكثر النُّحاة لا يفرد هذا النوع بالذكر، بل يدخله في مطلق الثلاثي، ومنهم مَنْ يُسَمِّيه ثنائيًّا، ونحن اخترنا إفراده بالذكر.

فهو يجيء اسمًا على فَعْل، نحو: بَبْر، وَحَظّ، ودَعْد؛ وصفة نحو: خَبّ، وعلى فِعْل: اسمًا نحو طِبّ، وعِمَّة، وصفة نحو: خِبّ، وعلى فُعْل: اسمًا نحو: دُبّ، وجُرْجَة؛ وصفة نحو: مُرّ، وعلى فَعَل: اسمًا نحو: صَمَم، ودَدَن[1]؛ وصفة نحو: غَمَم، وعلى فُعَل: اسمًا نحو: خُزَز؛ وصفة نحو: عُقَق، وعلى فِعَل: اسمًا نحو: عِلَل؛

---

(١) الددن: ضرب من اللعب. ينظر: الممتع ص ٥٦١، ٢٣٤، ١٣٨، واللسان (ددن).

وصفة نحو: قِدَد، وعلى فَعَل اسمًا نحو: غَصَص، وصفة نحو: شَلَل، وعلى فَعِل - ولا يحفظ إلا صفة - نحو: دَرِد، ولا يحفظ منه شيء جاء على فَعُل ولا على فِعِل.

وغير المضعف يجيء على فَعْل: اسمًا نحو: فَهْد؛ وصفة نحو: صَعْب، وعلى فُعْل: اسمًا نحو: قُفْل، وصفة نحو: حُلْو، وعلى فِعْل: اسمًا نحو: جِذْع، وصفة نحو: نِكْس، وعلى فَعَل: اسمًا نحو: جَمَل، وصفة نحو: بَطَل، وعلى فَعِل: اسمًا نحو: كَبِد، وصفة نحو: حَذِر، وعلى فَعُل: اسمًا نحو: سَبُع، وصفة نحو: نَدُس، وعلى فِعَل اسمًا نحو: ضِلَع، وصفة نحو: زِيَم[١]، وَعِدى (اسم جمع)؛ فأمَّا (قِيَم) و (سِوَى) من قوله تعالى: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾ [الأنعام:١٦١]، و ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨]، ورِضي، وماء رِوْى، وماء صِرْى، وسَبْي طِيبة، فمن النحاة من استدركها، ومنهم من تَأَوَّلها.

وعلى فُعَل: اسمًا نحو: صُرَد، وصفة نحو: حُطَم، وعلى فُعُل: اسمًا نحو: طُنُب[٢]، وصفة نحو: جُنُب، وعلى فِعِل: اسمًا نحو: إِبِل، ولم يحفظ سيبويه غيره، وزاد غيره: حِبرَة، ولا أفعلُ ذلك أَبدَ الإِبِد، وعِبل اسم بلد، وبِلِص، ووتِد، وإِطِل، وَمِشِط، وَدِبِس، وإِثِر لغة في الوتد، والإِطْل، والمِشْط، والدِّبْس، والإِثْر، وصفة أتان إِبِد، وامرأة إِبِد.

والمعز إِبِد، فأما امرأة بلِز[٣]، فحكاه الأخفش مخفف الزاي فأثبته بعضهم، وحكاه سيبويه بالتشديد، فاحتمل ما حكاه الأخفش[٤] أن يكون مخففًا من المشدد.

---

(١) الزيم: المتفرق، واسم فرس. اللسان (زيم).

(٢) الطُّنُب: حبل الخباء، وهو أيضاً عرق الشجر وعصب الجسد. الصحاح (طنب).

(٣) البلز: المرأة الضخمة. وهذه اللفظة من زيادات الأخفش الذي رواها بالتخفيف أمَّا سيبويه فقد رواها بالتشديد. وزاد غير الأخفش أمثلة أخرى منها: حِبِر لصفرة الأسنان، وإِطِل، وإِبِط، وإِقِط، ووتِد، وإِثِر لغات في الأطِل والإبِط والأقط، والوَتَد، والأثر، وكذلك الإِبِد في الأبد، وبلص لطائر، ورجل خِطِب ونِكِح.

انظر: ليس من كلام العرب ص ١٣، وشرح الشافية للرضي ١/٤٦، والممتع ١/٦٢، والأشموني ٤/١٤٠.

(٤) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي الأخفش الأوسط، قرأ النحو على سيبويه، وكان أسنَّ منه، أدَّب ولدي الكسائي واتصل به، ويقال إنَّ الكسائي قرأ عليه كتاب سيبويه سرّاً بعدما جرى له مع سيبويه ما جرى، وأمره أن يضع كتاباً في معاني القرآن فوضع كتابه المعروف، وكان من أبرع أصحاب سيبويه، وله مصنَّفات منها: الأوسط، ومعاني القرآن، =

وعلى فُعِل نحو: دُئِل[١]، ورُئِم[٢]، ووُعِل[٣]؛ لغة في الوَعِل، ودُئِل ورُئِم، اسما جنس: دُئِل: دُوَيْبَّة سُمِّيت بها قبيلة من كنانة، ورُئِم: الاست، وقد رامَ بَعْضُهم أن يجعلهما منقولين من الفعل.

وقال أبو الفتوح نصر بن أبي الفنون: أَمَّا (دُئِل ورُئِم) فقد عَدَّه قومٌ من النحويين قسمًا حادي عشر لأوزان الثلاثي، وإنما هي عند المحققين عشرة، انتهى.

فأما (فِعُل) فمفقود، ومن قرأ: (ذات الحِبُك) [الذاريات: ٧] بكسر الحاء وضم الباء فمتأول قراءته[٤].

المزيد من الثلاثي المضعف: ما تكرر فيه حرف واحد، وما تكرر فيه حرفان: الأول ما فيه زيادة واحدة، أو ثنتان، أو ثلاث، أو أربع.

فالواحدة قبل الفاء: على مِفَعْل مِكَرّ، ومَفَعْل مَدَبّ، ومُفَعْل مُدَقّ، ومَفِعْلَة

=

والمقاييس، وهو الذي زاد في عروض الخليل بحر المتدارك. توفي سنة ٢١٥ هـ.
تنظر ترجمته في: مراتب النحويين ص ١١١، وأخبار النحويين ص ٥٠، وإنباه الرواة ٣٦/٢، ونزهة الألباء ص ١٠٧.
وقد نسب له إثبات هذا الوزن في المنصف ٢٤/١، ٢٧، والخصائص ٦٧/١، والمفتاح في الصرف للجرجاني ص ٣٣، والأمالي الشجرية ٣٣٣/٢، وشرح الكافية الشافية ٢٠٢٣/٤، بل إنَّه منسوب له في أكثر كتب الصرف.

(١) الدُّئِل: دويبة صغيرة تشبه ابن عرس، وبها سُمِّيَت قبيلة أبي الأسود الدؤلي.
انظر: المنصف ٢٠/١، وأدب الكاتب ص ٥٨٦، والاقتضاب ص٢٧٢، وشرح الشافية للرضي ٣٦/١.

(٢) انظر: كلمة " رُئم " في المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل ٥٦٦/٢، واللسان (رأم) والاقتضاب ٢٧٢، وشرح الشافية للرضي ٣٨/١، والمزهر ٦/١.

(٣) الوَعِل: تيس الجبل.

(٤) هي قراءة أبي السمال - بفتح السين وتشديد الميم آخره لام - في الشواذ: (والسماء ذَاتِ الْحِبُكِ) بكَسر الحاء وضم الباء فقيل: لم تثبت وقيل: أتبع الحاء للتاء من ذات والأصلُ (حُبُك) بضمتين وقيل: على التداخل في حرفى الكلمة إذ يقال: حُبُكٌ - بضمتين - وَحِبِكٌ - بكَسرتين
وزعم قومٌ إهمال فُعِلٍ أيضاً واجابوا على دُئِلٍ ورئِمٍ بأنهما منقولان من الفعل واحتج المثبتون بوُعِل لغة في الوَعِل وإنما أُهمل أو قلَّ لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول. [انظر: أوضح المسالك ٣٦١/٤]

مَجِنَّة، وتَفِعْلَة تئِيَّة، وأفْعَل: أَطْرَط، وإفَعْل: إوَزّ وَإِفَعْلَة إوَزَّة، وأَفِعْلَة أَئِمَّة، ويَفْعَل يَأْجَج، ويَفْعِل يَأْجِج، وقيل: وزنهما فَعْلل وَفَعْلِل.

وقبل العين على فَيْعَل قَيْقم، وفاعِل آم، وفاعَل ساسَم، وفَوْعَل ذَوْذَخ، وفُوعَل سُوسَن، وفيعل ميمس، وقيل: وزنه فِعْمَل مشتقًّا من ماس.

وقبل اللام: فَعِيل: جَلِيل اسما نبات، وصفة: جليل، وَفَعَال أَسَاس، وفعَال مِدَد، وفُعال اسمًا قُصَاص، وصفة: جُلال، وفَعُول: أَصُوص، وفُعُول: سُرُور، وفُعِّل: عُمِّم، وفَعَلَّة شَرَبَّة، وَجَرَبَّة، وهو مثال غريب.

وبعد اللام على: فَعَلَّى: ضَجَجَّى، وَفُعْلَى عُوَّى، وفَعْلى عَوَّى، وقيل: وزنهما فُعَّل وفَعل.

والثنتان مجتمعتان: على فَعْلاء عَوَّاء؛ وفُعْلاء عُوَّاء.

وقيل: وزنهما فَعَّال وفُعَّال.

وَفُعَّال: خُشَّاء، وفُعَلاء خُشَشَاء، وفِعْلاء قِيْقاء، وفَعَوَّل عكوَّك.

وقيل: وزنه فَعَلَّع، وفَوَنْعَل زَوَنْزك.

وقيل: وزنه فَعَنْعَل من زاك، وفَعْمِيل: غَطْمِيط، وفُعَامِل غُطَامِط، إن كان من الغط؛ وإن كان من الغَطْم كان فُعَالعًا وَفُعائل: حُطائِط، وَفَعْلان حَسَّان، وَفُعْلان خُلان، وفِعْلان زِمَّان، وفَعَلُوس قَرَبُوس، وفُعْوال عُنْوَان، وفِعْوَال عِنْوَان، وَفِعْيَال عِنْيَان، وفُعْيال عُنْيَان، وفُعْفُول: دُرْدُور، وفُعْلِيَّة عُبِّيَّة، وفِعْلِيَّة عِبِّيَّة، وَفَعْلِيَّة عَبِيَّة، وفَعْلُولِيَّة شَيْخُوخِيَّة، وفِعْلِيت: بِرِّيت، وفَعْلُوت حَيُّوت، ومفترقان على فُعَيْلَى: المطَيطَى وفُعَالَى ذُنَابَى، وفَعَالى خَزَازَى، وفَعَوْلَى: شَجَوْجَى.

وقيل: وزنهما: فَعَوْعَل، وفَعَلْعَل، وفَعَوْلَى: دَقَوْقَى، وفَعَنْلَى حَطَنْطَى، وفِعِلَّى دِمِمَّى، وفعَّال: بزَّاز، وفِعِّيل: عِنِّين، وفُعَّال جُدَّاد، وفِعَّال: جِنَّان، وفاعِيل: ياليل، وفاعُول جاسُوس، وفاعَيْل زَازَيْة، وَفِيعِيل: سِينِين، وفيعيل: كزكيز، ويَفْعُول: يَأْفُوف، ويَفَنْعَل: يَلَنْجَج، وَتَفْعَال: تَرْدَاد، وَتَفْعِيل: تَتْمِيم، وتِفْعَال: تِجْفَاف، وَتَفْعُول: تَعْضُوض، ومِفْعال: مِقْداد، وَإِفْعِيل: إِكْلِيل، وأُفْعُول: أُفْنون.

وقيل: وزنه فُعْلون، وأَفِعْلى: أَصِرَّى، وأَفَنْعل: اسمًا: أَلَنْجج، وصفة أَلَنْدَد، وفَنْعال: سَنْداد، وفِنْعَال: سِنْدَاد، وأَفْعَال: أَسْباب، وفاعُلّ: قاقُلّ، وفِعْمِيل: صِهْمِيم، وفِنْعيل: صِنْديد، وَيَفْعُول: يأجُوج فيمن همز؛ فأما مَأجوج فيمن همز فمفعول من أَجَّ، ومن لم يهمز ففاعول من مَجَّ، أو فَعْلول من مآج، وأبدل من الواو ألفًا، أو مَأجَ فترك الهمز.

والثلاث مفترقات على فِعِّيلى: رِدِّيدَى، وَفَوْعَلَّى: دَوْدَرَّى، وفاعُلَّى: قاقُلَّى، وَأَفَاعِيل: أَفَانِين، ويَفَنْعُول: يَلَنْجُوج، ويَفَنْعِيل: يَلَنْجِيج، وأَفَنْعُول أَلَنْجُوج، وَأَفَنْعِيل: أَلَنْجِيج.

وتجتمع زيادتان من **الثلاث على فَعَوْلاء**: شَجَوْجَاء. وقيل: وزنه فَعَوْعَال، وفَعَلْعَال، وفُعَالان ثُلاثَان، وفَيْعَلُون: دَيْدَبُون، وفَيْعَلان دَيْدَبَان، وَمَنْفَعُول: مَنْجَنُون.

وقيل: وزنه فَعْلَلُول، ومَنْفَعِيل: مَنْجَنِين. وقيل: وزنه فَنْعَليل. وقيل: فَعْلليل، وفِعِّيلاء: حِثِّيثاء، وفَعولاء: حَرُورَاء، وفُعَالاء ثُلاثَاء، وفِعالاء: قِصَاصَاء، وفُعَيلاء مُطَيْطَاء، وفاعُولاء قَاقُولاء، وأَفِعْلاء: أَرِبَّاء.

والأربع على فَعَوَّلان عكَوَّكان، وقيل: وزنه فَعَلَّعَان، وفُعَيْلياء مُطَيْطياء، وفاعُولاء ضارُورَاء، وفِعِّيلاء خِصِّيصَاء، وفاعُولاء قاقُولاء، وَإِفعيلاء إِحْلِيلاء.

القسم الثاني: ما تكرر فيه الحرفان

(مجرد ومزيد)

المجرد على فَعْفَل رَبْرَب، وفِعفِل: سِمْسِم[1]، وفُعْفُل بُلْبُل، والمشهور عند البصريين: أن وزن هذه فَعْلَلَ وفِعْلِل وفُعْلُل، وَعُزِي إلى سيبويه وأصحابه أنَّ وزن رَبْرَب ونحوه: فَعَّل، فأصله: رَبَّب، أبدل الوسط حرفًا من جنس الأول، وعزى إلى الخليل ومن تابعه من البصريين والكوفيين أن وزنه فَعْفَل كما قدمناه أولا، وهو قول قطرب والزجاج[2]، وابن كيسان[3] في أحد قوليه.

---

(١) السمسم - بالفتح - الثعلب. وبالكسر حب الخَلِ. الصحاح والقاموس (سمم).

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج النحوي وكان من أهل الفضل والدين، وكانت صناعته خرط الزجاج، ثم مال إلى النحو فلزم المبرد ليعلمه، وشرط له أن يعطيه كل يوم درهم وما زال يلازمه حتى نبغ في النحو، ووفى بشرطه حتى فرق الموت بينهما، وله تصانيف كثيرة منها مختصر النحو وشرح أبيات سيبويه وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف، وغير ذلك، وتوفي ببغداد سنة ٣١٦هـ، وقد أناف على الثمانين، وآخر ما سمع عنه: "اللهم احشرني على مذهب أحمد بن حنبل".

(٣) هو محمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي. قال الخطيب: كان يحفظ المذهب البصري والكوفي في النحو؛ لأنه أخذ عن المبرد وثعلب، وكان أبو بكر بن مجاهد يقول: إنه أنحى منهما، وكان يجتمع على بابه نحو مائة رأس من الدواب للرؤساء والأشراف الذين يقصدونه.

=

وقال الفراء، وجماعة: وزنه فَعْفَع تكررت فاؤه وعينه، وعزى إلى الخليل أيضًا.

والمزيد فيه قد تلحقه واحدة قبل الفاء على: إِفْعِلِ: إِزِلْزِل، وأَفَعْفَل: أَلَملم، ويَفَعْفَل يَلَمْلَم، أو بعد الفاء يليها على فِعْفل: جِمْجِم، وبعد العين على فُعَيْفِل، بُغَيْبِغ، وفَعْفَل، زَوْزَى، وفَعَنْفَل كَعَنْكَع، وفِعنْفِل دِحِنْدِح، وفُعَافِل قُبَاقِب، وفَعَافِل: زَعَازِع، وفَعَافِلَة سَوَاسِوَة.

وقبل اللام على فَعْفَال جَرْجَار، وفِعْفَال زِلْزَال، وفَعْفِيل هَمْهِيم، وفِعْفِيل جِرْجِير، وَفُعْفُول قُرْقُور، وفَعْفَلّ كَلْكَلّ، إن كان سمع مشددًا في نثر، وفُعْفُل قُمْقُم.

وبعد اللام على فَعْفَلَى قَرْقَرى، وقد يلحقه زيادتان مجتمعتان على فَعْفَلان: رَحْرَحَان، وفُعْفُلان: جُلْجُلان، وفَعْفَعِيل: قُرْقَرير، ومفترقتان على فَعْفَلّى قَرْقَرَّى، وقد يلحقه ثلاث فيكون على فُعَيْفِلان: قُعَيْقِعَان.

والمزيد من الثلاثي غير المضعف، منه ما تلحقه زيادة واحدة قبل الفاء على وزن أفعل اسمًا أَفْكَل، وأَصْبَع.

وصفة أَرْمَل، وإِفْعِل إِثْمِد، وأُفْعُل أُصْبُع، ولم يجيئا إلا اسمًا، فَأَمَّا أُفْعُل في الصفة فعزيز جدًّا، على خلاف في إثباته، والصحيح إثباته، حكى أبو زيد(١): لَبَنٌ أُمْهُج، وَإِفْعَل اسمًا إِصْبَع، ولم يأت على إِفْعَل إلا هذا، وعَدَنٌ إِبْيَن، وَإِشْفَى وإِنْفَحَة(٢)، ولم يأت صفة، وأَفْعِل أَصْبع على خلاف فيه، وَأَفْعُلَة أَنْمُلة لغة وَأَصْبُع،

=

ومن تصانيفه: ١- المهذب في النحو. ٢- والمختار في علل النحو. ٣- وما اختلف فيه البصريون والكوفيون، وغير ذلك.

قال الخطيب: مات لثمان خلون من ذي القعدة سنة ٢٩٩هـ تسع وتسعين ومائتين.

(١) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاري البصري، كان متضلعاً في علوم اللغة من نحو وشعر وغريب، أخذ اللغة عن أبي عمرو بن العلاء، وأبي البيداء الرياحي، وأبي الخطاب الأخفش وغيرهم كثير. من مؤلفاته: كتاب النوادر، وكتاب الهمزة، وكتاب المطر، وكتاب الشجر. توفي رحمه الله سنة ٢١٢، وقيل ٢١٥، وقيل ٢١٦، أو ٢١٧ هـ.

تنظر ترجمته في طبقات ابن سعد ٢٧/٧، وتاريخ بغداد ٧٨/٩ ونزهة الألباء ص ٨٩، والفهرست ص٨١.

(٢) الإِنْفَحَةُ: بكسر الهمزة وفتح الفاء والحاء: "شيءٌ أصفر يُسْتَخْرَج من بطن الجدي يوضع في اللبن ليروب ويغلظ ويجبن".

انظر: تهذيب اللغة (نفح) ١١٢/٥، واللسان (نفح).

وأفْعُل مكسرًا: اسمًا أَكْلُب، وصفة أعبُد، وأثبت بعضهم أفعلا في المفردات، وذكر منها أعلامًا لرجال ومواضع، والصحيح وجوده فيها لثبوت أَبْهُل نباتًا، وَأَصْبُع لغة في إِصْبَع، وأَنْمُلة لغة في أَنْمَلَة، وأَفُرَّة لغة في أُفُرَّة، وعلى إِفَعْلَة إِلَعْنة، وأُفْعُلَة أُلُوقَة.

وقيل: وزنه أَفعِلَّة فَأُعِلَّ. وقيل: فَعُولَة، وَأُفْعَل أُصْبُع، ولم يأت سواه، وَإِفْعُل إِصبُع، وأُفْعل أُصْبع، وهذان رديئان.

وعلى تُفْعُل، وهو قليل: اسمًا، نحو: تُتْفل، وما أدري أي ترخم هو، وصفة تُحْلبة، وَتِفْعِل اسمًا وهو قليل تِتفِل وَتِحلْئ، فإذا أدخلت التاء لم يجئ إلا صفة نحو: تِحْلِبة، وحكى صفة تِفْرِج بغير تاء، وعلى تِفْعُل تِتفُل، وتَفْعُل تَتفُل، وَتَنْضُب اسمًا، وَتَحلبه صفة، وَتَفْعَلَة تَتفَلَة بالتاء، وتَحْلبَة وَتَرْعِيَّة، وتُفْعِل تُتفِل، وَتِتْفَلَة وَتِحْلَبه ولا يحفظ غيرها، وتُفْعَل اسمًا تُتْفَل، وما أدري أي ترخم هو بفتح الخاء، وصفة تُحْلَبَة، وأمر تُرْتَب، وجعل بعضهم تُرْتبًا اسمًا.

وعلى يَفْعَل اسمًا فقط يَلْمَق؛ فأما جمل يَعْمَل وناقة يَعْمَلَة، ورجل يلمع فمن الوصف بالاسم، وأما ما زاد بعضهم من نحو: يزيد ويشكر ويُوسَف، ويُوسِف، ويَحْمَد (بطن من كلب)، فلا يثبت به أصل بناء؛ لأنه منقول من فِعْل، أو أعجمي، إلا أنه ذكر وزن يَفْعِلَة يَتْبِرة (اسم ماء).

وعلى نَفْعِل نَرْجِس[1]، ولا يعلم غيره، قال بعضهم: وأظنه أعجميًا، وَيَفْعِل: يِرْجِس، وَنِفْرِج.

وقيل: نِفْرِج فِعْلِل، وتعاقب التاء والنون يدل على الزيادة.

وعلى مَفْعَل اسمًا مَحْلَب، وصفة مَقْنَع، وَمِفْعِل اسمًا فقط مِنْخِر.

وقيل: حركة الميم إتباع، والأصل الفتح، وقد أجاز سيبويه الوجهين، وَمُفْعُل اسمًا فقط مُنْخُل، ومِفْعَل اسمًا مِنْبَر وصفة مِطْعَن، وَمَفْعِل كثير في الاسم مَسْجِد، قليل في الصفة: رجل مَنْكِب، وَمُفْعَل قليل في الاسم مُصْحَف، كثير في الصفة

---

(١) قال الصفدي في تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ص ٥١٤: " ويقولون نَرْجَس- بفتح الجيم - ويسمون به، والصواب: نَرْجِس بالكسر، وزعم أبو عثمان المازني أنَّ نَرْجِسا على وزن نَفْعِل، وأنَّ النون فيه زائدة؛ لأنَّه ليس في الكلام على مثال: فَعْلِل ".
وفي الصحاح: (نرجس): " نَرْجِس معرب، والنون زائدة؛لأنَّه ليس في الكلام فَعْلِل، وفي الكلام " نَفْعِل ". وينظر: القاموس (رجس).

مُكْرَم، وَمَفْعُل وتلزمه الهاء نحو: مَزْرُعَة، وأثبته بعضهم بغير هاء نحو: مَكْرُم وَمَعُون، وَمَأْلُك، وَمَقْبُر، وَمَيْسُر، وَمَهْلُك، ولم يأت غيرها.

وقيل: هو جمع لما فيه التاء.

وقال السيرافي: مفرد أصله الهاء رخم ضرورة إذ لم يحفظ إلا في الشعر، وعلى مُفْعِل صفة فقط مُكْرِم، فأما مُؤْق فاسم، فقيل: الميم أصلية، ووزنه فُعْلِى خفيفة الياء وصار منقوصًا.

وقال أبو الفتح: فُعْلى والياء مشددة فخففت، ورفض الأصل.

وقال الفراء، وابن السكيت: الميم زائدة، ووزنه مُفْعِل، وفي المؤق اثنتا عشرة لغة تدل على أصالة الميم.

فأما زيادة الهاء قبل الفاء فنفاه بعضهم، وجعل ما ورد مما يوهم ذلك أصلا، وأثبته بعضهم، فقال: يجيء على هِفَعْل: هِزَبْر، وَهَفْعَل هَجْرَع، وَهُفْعُل هُمْتُع، وَهُفْعِل هُرَكِلَة، وَهِفْعَل هِبْلَع.

وقبل العين على فاعل: اسمًا غارب، وصفة ضارب، وفاعُل آجُر، وكابُل، وزعم بعضهم أن كابُلا أعجمي، وَفَوْعَل: اسمًا عَوْسَج، وصفة هَوْزَب، وذكر سيبويه حَوْمَلا في الصفات، وهو اسم موضع، وإذا كان صفة كان من الحَمْل، وفُوعَل: صُوْبَج لا غير، وجاء بالتاء رَوْزَنَة لغة، وَفَيْعَل: اسمًا غَيْلَم، وصفة صَيْرَف، ولم يجئ معتلا إلا العين، وَفَيْعِل معتلا فقط نحو: سَيِّد، وفي وزنه خلاف سيأتي إن شاء الله تعالى، ولم يجئ في الصحيح إلا صَيْقَل اسم امرأة، وَفَيْعُل خَيْزُبة وَنَيْدُل، وَفِيعَل نِيلَج، وَبِيزَرَة، وَفَيْعَلَة بَيْزَرَة لغة، وَفِيَعْل صفة فقط حِيَفْس، وفَيْعُل في الحديث أَقْدُم حَيْزُم، وعلى فَأْعَل اسمًا فقط شَأْمَل.

قيل: وجاء صفة قالوا: رجل زَأْبَل؛ أي: قصير، وَفَأْعِل زَأْبِل لغة، وَفِنْعِل نِنْطِل، وَفَنْعَل صفة فقط عَنْبَس، فأما حَنْتَف اسم رجل فمرتجل، ووزنه فعلل وفُنْعَل اسمًا فقط جُنْدَب لغة، وأما لِحْية كِنْثَأة، فنقله أبو عبيدة[1]، وأثبته

---

(١) هو معمر بن المثنى التيمي تيم قريش مولاهم، كان من أوسع الناس علماً بأخبار العرب وأيامها، إمام في اللغة، عارف بغريبها، أخذ عن كثيرٍ من أئمة اللغة والنحو أمثال أبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤)، وأبي الخطاب الأخفش (ت١٤٩)، وعيسى بن عمر الثقفي

الزبيدي[1] في " الصفات".

وقيل: النون أصلية، وَفُنْعَل: اسمًا فقط قُنْبَر، وَفُنْعُل عُنْصُل، وَفِنْعِل جِنْدِس، وَفِنْعِل اسمًا فقط قِنْطِر، وصفة عِنْفِص، وفُنَعِلَة حُنَطِئَة، وَفَنْعَلَة كَنْعَرَة، وَفُنْعُلَة عُنْصُوَة، وعلى فَهْعَل: رجل صَهْتَم، وَفِهْعِل زِهْلِق.

وقيل: وزنه فِعْلِل، وعلى فِلَعْل: ضَرْب طِلَخْف، قاله ابن القطاع[2]، وَفُعَلِل عُكَلِد، وَفِلْعَل دِلْعَث، وَفِلَعْل دِلَعْث، وَفِلْعِل قِلْفِع، وَفُمْعُل قُمْعُل، وفَمْعَل سَمْحَج، وفِمْعِل صِمْرِد، وفُمَعِل دُمَلِص، ويجوز أن يكون محذوفًا من دُمالِص، وَفَسْعَلَة حَسْجَلَة.

وجاء مزيدًا بأحد مثلين مدغمًا، فُعَّل: اسمًا سُلَّم وصفة زُمَّل، وفِعَّل: اسمًا قِنَّب، وصفة دِنَّم، وَفِعِّل اسمًا حِمِّص، وصفة حِلِّزة، وفُعُّل اسمًا وهو قليل: تُبُّع، وفَعَّل في الأعلام شَلَّم، وعَثَّر، وبَذَّر، ونَطَّح: مواضع وَخَرَّد، وَشَمَّر: فرسان، وَخَضَّم اسم رجل أو لقبه، وسَدَّر لعبة للصبيان، وبَقَّم اسم خشب صبغ أحمر يجلب من البحر، والظاهر أنه ليس بعربي؛ لأنه ليس في العربية شيء من تركيبه على تقاليبه، وَفَعَّل أَيَّل، وفَعِّل أَيِّل.

=

(ت١٥٤)، وغيرهم. ألَّف كتباً كثيرة قاربت المائتين من أشهرها كتاب مجاز القرآن، وغريب الحديث، توفي سنة ٢٢٠ه بعد أن عاش ٩٧ سنة.

تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ص ٨٠، والفهرست ص ٧٩، ومراتب النحويين ص ٧٧، وتهذيب اللغة ١٤/١، وتاريخ العلماء النحويين ص ٢١١، ومقدمة مجاز القرآن ٩/١.

(١) هو أبو بكر محمد بن الحسن، أصله من زبيد "قبيلة يمنية" ولد في إشبيلية وتأدب على أبيه ثم سمع من أبي عليّ القالي ومحمد بن يحيى الرياحي وغيرهما في قرطبة حتى غدا أوحد زمانه في النحو وحفظ اللغة، فاختاره المستنصر بالله لتأديب ولده, وله مؤلفات: الواضح في النحو، وأبنية الأسماء في الصرف, وطبقات النحويين واللغويين، توفي في قرطبة سنة ٣٧٩هـ.

(٢) هو علي بن جعفر بن علي السعدي الصقلي أبو القاسم بن القطاع، كان إماماً في اللغة، من مؤلفاته كتاب الأفعال الذي اشتهر به، توفي رحمه الله سنة ٥١٥ هـ.

تنظر ترجمته في: إشارة التعيين ص ٢١٣، وإنباه الرواة ٢٣٦/٢، والأعلام ٧٦/٥، ووفيات الأعيان ٤٢٧/١.

وقيل: وزنه فَعْيَل من آل يئُول.

وقبل اللام على فعال: اسمًا غزال وصفة جبان، وفِعَال: اسما عِصَام، وصفة: ضِنَاك، وفُعَال: اسما غُرَاب وصفة شجاع، وَفَعْوَل: اسمًا جَدْوَل وصفة حَشْوَر، وفِعْوَل: اسمًا فقط خِرْوَع، وَعِثْوَد، وذِرْوَد لا غير، وفُعَول جُرَوِل، وفَعُول: اسمًا عَتُود، وصفة صَدُوق، وَفُعُول: اسمًا أُتِيّ وهو قليل، إلا أن يكون مصدرًا كالجُلُوس، أو جمعًا كالفُلُوس، وَفِعْيَل: اسمًا عِثْيَر[١]، وصفة: طِرْيَم، وَفُعَيْل اسمًا فقط عُلَيْب، وَفَعْيَل: ضَهْيَد، وَعَثْيَر.

وقال ابن جني: هما مصنوعان، وفِعْيَل غِرْيَف، وَفَعِيل: اسمًا بَعِير، وصفة شَهِيد، وإثبات فِعِيل بكسر الفاء بناء خطأ، وَفَعِيلة قالوا: قِدْرٌ وَئِيَّة، وَفَعْأَل: اسمًا فقط شَمْأَل[٢]، وَفُعأَل ضُنْأَك لغة في ضِنَاك.

وقيل: وزنه فُنْعَل كَعُنْطَب، وَفُعَئِل جُرَئِض، وفُعُنْل: اسمًا تُرُنْج، وصفة عُرُنْد وَفُعُنْلَل بُرْنُس.

وقيل: وزنه فُعْلُل، وَفِعْنِل: خِرْنِق، وفِعْنِل فِرِنْد[٣]، وَفَعَنْل: اسمًا فقط بَلَنْط، وَفَعْنَل قَعْنَب، وَفُعْمُل جُعْمُظ، وَفُعَمِل دُلَمِص، وَفُعْمُلَة ثُرْمُطَة، وفُعَمِلَة ثُرَمِطَة، وفَعْمَلَة سَلْمَقَة، وَفَعْهَل سَمْهَج، وَفَعَلَّل سَمَلَّج، وَفُعَلِلَة حُدَلِقَة.

وما جاء مزيدًا بأحد مثلين: مُدْغَمًا، يجيء على فُعُلّ، اسمًا جُبُنّ، وصفة هُدُبّ، وفِعَلّ: اسمًا جِدَبّ، وصفة خِدَبّ، وفِعِلّ اسمًا، كِمِرّ وصفة دِقِمّ، وَفَعَلّ اسمًا مَعَدّ، وصفة عَبَنّ، وفَعِلَّة: اسمًا فقط تَئِفَّة.

وفُعُلَّة اسمًا فقط تُلُنَّة، وهما قليل، وفُعَلَّة دُرَجَّة، ومفكوكًا على فُعلُل: اسمًا شُرْبُب، وصفة دُخْلُل، وَفَعْلَل: اسمًا فقط مَهْدَد، وفِعْلِل صفة فقط رَمادٌ رِمْدِد، وَفُعْلَل اسمًا عُنْدَد، وصفة قُعْدَد، وَفَعْفَعَل سَمْسَق، وَفُعْفُل كُرْكُم، وفَعْفَل فَرْفَخ، وبعد اللام

---

(١) العثير: الغبار. الصحاح (عثر).

(٢) الشمأل: ريح الشمال. وينظر: الكتاب ٢٤٨/٤، والمنصف ٢٤/٣، وسر الصناعة ١٠٨/١، والممتع ٢٢٧/١.

(٣) الفِرَند: الوشي الذي يكون في متن السيف. ينظر كتاب المنتخب ص٤٩٢. وهو أيضاً الماء الجاري في السيف. ينظر نظام الغريب في اللغة ص ٩٣. والفرند أيضاً نوع من ثياب الحرير. ينظر: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ص ١١٨.

على فَعْلَى عَلْقَى، ولم يجئ صفة إلا بالهاء، ناقة حَلْبَاة رَكْبَاة.

وبألف التأنيث: اسمًا رَضْوَى، وصفة سَكْرَى، وفِعْلَى: اسمًا مِعْزَى ولم يجئ صفة إلا بالهاء: رَجُلٌ عِزْهَاة، وذكره ابن القطاع بغير هاء، فأما رَجُلٌ كِيصى، فنقله ثعلب[1] منونًا؛ فقيل: هو صفة، وقيل: اسم وصف به، وقيل: هو فِعْلَى كضِئْزَى غير منون، وفُعْلَى: اسمًا بُهْمَى، وصفة حُبْلَى وألفه للتأنيث وقالوا: بُهْمَاة واحدة، وليس بالمعروف.

وورى ابن الأعرابي[2]: دُنْيًا منونًا، شبهوه بِفُعْلَل.

فأما موسى الحديد، فمصروفة وغير مصروفة، وفَعَلى اسمًا: دَقَرَى، وصفة جَمَزَى، وفُعَلَى اسمًا فقط أُدَمَى، وفِعَلَى: خِيَمَى، قاله ابن القطاع.

وقال أبو عبيد البكري: خِيْمَى بسكون الياء على وزن فِعْلَى.

وقال الزبيدي: ليس في الكلام فِعَلى، وفَعْلُوَة عَرْقُوة[3]، وَفُعْلُوَة: اسمًا عُنْصُوَة، وَفِعْلِوَة خِنْذِوَة، وَفِعْلُوَة حِنْذُوة، ولا يكون إلا اسمًا، وفِعْلِيَة: اسمًا حِذْرِيَة، وصفة زِبنية، وَفَعْلَتَة اسمًا فقط سَنْبَتَة.

---

(١) هو: أبو العباس أحمد بن يحيى بن سيار الشيباني, كان إمام الكوفيين والبصريين في النحو واللغة في زمانه، ثقة، دينا مشهورا بصدق اللهجة والمعرفة بالغريب والحفظ, وكان ابن الأعرابي إذا شك في شيء يسأله عنه, وقد درس كتب الفراء والكسائي, وكانت بينه وبين المبرد منافرات، وله كتاب يسمى "مجالس ثعلب" في المكتبة العامة بالقاهرة, وعنه أخذ الأخفش الأصغر ونفطويه وابن الأنباري, وتوفي سنة ٢٩١هـ في خلافة المكتفي بالله ودفن ببغداد.

(٢) هو محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابي من موالي بني هاشم قال الحافظ: كان نحويا عالما باللغة والشعر، وكان يزعم أن الأصمعي وأبا عبيدة لا يحسنان قليلا ولا كثيرا، وكان أحوج أعرج. قال ثعلب: شاهدت ابن الأعرابي وكان يحضر مجلسه زهاء مائة إنسان كل يسأله أو يقرأ عليه ويجيب من غير كتاب. قال: ولزمته بضع عشرة ما رأيت بيده كتابا فقط.

مات بسر من رأى سنة ٢٣١ وقبل سنة ٢٣٣هـ ثلاث وثلاثين بعد المائتين.

(٣) العرقوة: الخشبة التي توضع في فم الدلو كالصليب.

انظر الصحاح اللسان عرق، ومختصر شرح أمثلة سيبويه للعطار ص ١٣٥،وشرح أبنية سيبويه لابن الدهان ص ١٢٢، والممتع ١/٩١، ٢/٧٤٨، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/١١٦، والمساعد ٤/١٤٧.

وقيل: وزنها فَنْعَلة، وعلى فَعْلَن: صفة فقط رَعْشَن، وفِعْلِن: اسمًا فقط فِرْسِن، وفِعَلْن قليلا اسمًا، وصفة خِلَفْن، وَفُعلُم: اسمًا جُلْهُمَة وزُرْقُم، كذا ذكر ابن عصفور، وصفة: سُتْهُم، وفِعْلِم: اسمًا دِقْعِم، وصفة: سِرْطِم، وفَعْلَم صفة فقط شَجْعَم، وفِعْلَم: قِلْعَم، وفَعْلَل عَبْدَل على خلاف في بعض هذا الموزون، وسيأتي إن شاء الله تعالى في فصل زيادة اللام، وفِعْلِس دِفْنِس، وفَعْلَسَة خَلْبَسَة، وَفِعْلِئ غِرْقِئ، وفُعْلُؤَة تُنْدُؤَة، وقيل: من ثَدَن فقُدِّمت النون فوزنها فَلْعُوَة، وما تكررت فيه العين واقتضى الاشتقاق أن الثاني هو الزائد جاء على فُعْلُعَة سُكْرُكَة، وفُعْلُعَلة سُكْرُكَة.

وما يلحقه زيادتان مجتمعان قبل الفاء على إِنْفَعْل: صفة فقط إِنْقَحْل، وأَنْفَعَل أَنْقَلَس، وَإِنْفِعل إِنْقِلِس لغة، ومُيفْعِل ومُيَفْعَل مُيرْنِئ ومُيَرْنَأ، ومُنفعِل ومُنْفَعَل مُنطَلِق ومُنْطَلَق به، وَيَنْفَعِل، كـ (اليَنْجَلِب)، وذكروا أنه منقول من الفعل وإن كان اسم جنس.

وقبل العين على فواعل: اسمًا سَوَابِط، وصفة كَوَاسِر، وفُوَاعل: اسمًا صُوَاعق، وصفة دُوَاسِر، وفَيَاعِل: اسمًا غَيَالِم، وصفة عَيالِم، وفَناعِل اسمًا جَنادِب، وصفة عَنابِس، وفُنَاعِل: اسمًا خُنَاصِرة، وصفة كُنَادِر.

وقيل: هو فُعَالل، وفَعَوْعَل: صفة عَثَوْثَل، وفَعَيْعَل: صفة فقط خَفَيْفَد، وفَعَنْفَل: زَوَنْزَك، وفَعَاعِل: سَلالِم، ولا يبعد في الصفات إذا جمع زُرَّق، فالقياس يقتضي زُرَارِق، وفُعَلْعَل: اسمًا ذُرَحْرَح، وفَعَلْعَل اسمًا: حَبَرْبَر، وصفة: صَمَحْمَح[1]، وفُعُلْعُل: كُذُبذُب لا غير، وفُعُّلْعُل: كُذُّبْذُب، وفُعَاعِيل صفة فقط طعام سُخَاخِين، وَفُيَاعِل: عُيَاهِم، وفُنَيْعِل: قُنَيْبِر، وفَنَوْعَل: قَنَوْطَر، وفُوفَعِل: دُودَمِس.

وقيل: وزنه فُوعَلِل، وَفَمَاعِل قَمَاعِل، وفَمَعَّل هَمَلَّع. وقيل: وزنه فَعَلَّل، وفُمَاعِل: دُمَالِص وفُمَعِل هُمَقِع، وزُمَلِق، وفَيْفَعْل فَيْفَغْر، وَفَيَّعْل حَيَّفْس، وَفَيَّهَل: حَيَّهَل، وَفَيّهَل: حَيّهَل، وفِنَّعْل هِنَّبْر وَشِنَّخْف، وَفِنَّعِل: صِنَّبْر.

وقيل: الكسر لالتقاء الساكنين في الوقف، وَفَلَعَّل قَلَمَّس، وقيل: وزنه فَعَمَّل، وَفُلاعِل عُلاكِد.

---

(١) الصمحمح: الشديد. وقيل: الغليظ القصير، ورأس صمحمح أي أصلع غليظ شديد، وهو فَعَلْعَل كرر فيه العين واللام. الصحاح (صمح)، وشرح الشافية للرضي ٦٠/١

وقبل اللام على **فُعَالِل** عُكَالِد، وَفَعْفَلّ: قَهْقَرّ، وَفُعْفُل: قُشقُبّ، وفَعْفَل قَهْقَر، وفِعْفِلّ صِفْصِلّ، وفَعْفِلّ صَفْصِلّ، وفَعَمَّل قَلَمَّس، وفَعَلَّل حَقَلَّد، وفُعُلُّل صُعُرُّر، وفُعَافِلُ دُوَادِم.

وقيل: وزنه فواعل، وفُعْلُلّ قُطْنُنّ، وفُعلَلّ قُطْنَنّ. وقيل: وزنهما فُعْلُنّ وَفُعْلَنّ، وفِعْوِيل سِرْوِيل، وَفَعْوِيل سَمْوِيل، وَفَعَاوِل: اسمًا جَدَاوِل، وصفة حَشَاوِر، وفُعَاوِل سُرَاوِع.

وقيل: وزنه فُعَالِل، وَفَعْلُول: اسمًا بَلَصُوص، وصفة حَلَكُوك، وفُعْلُول: اسمًا طُخْرُور، وصفة بُهْلُول، وفِعْلِيل: رِغْدِيد، وفَعَوْلَل: حَبَوْنَن، وفِعَوْلَل حِبَوْنَن لغة.

قيل: **وهما اسمان قليلان**، وقيل: جاء صفة: حَزَوْلَق، وفَعَوُّل كَرَوُّس - بضم الواو - وفَعَوَّل: صفة فقط عَطَوَّد، وكَرَوَّس، وفَعْوَلّ عَلْوَدّ، وفِعْوَلّ: اسمًا عِسْوَدّ، وصفة: عِثْوَلّ، وفِعْيَلّ قِسْيَبّ.

وقيل: أصله التخفيف فشدد على حد جَعْفَرَ، وفَعَلِيل اسمًا حَمَصِيص[1]، وصفة صَمَكِيك، وفَعَوْنَل غَرَوْنَق، وفَعَلِيل: حَمَقِيق، وفُعَنْيَل غُرْنَيْق، وفِعْنَيْل غِرْنَيْق، وَفِعْنِيل: غِرْنِيق، وفِعْلِيل: اسمًا حِلْتِيت، وصفة: صِهْمِيم، وفِعْيَوْل: اسمًا كِذْيَوْن، وصفة عِذْيَوْط، وفَعَيْلَل اسمًا حَفَيْلَل، وصفة خَفَيْدَد، وفُعْمُول جُمْعُوس، وفِعْمَال: هِرْمَاس، وفِعْمِيل قِطْمِير، وفَعَنَّل قَهَنَّب، وفَعَنَّل زَوَنَّك، وفِعَنَّل زِوَنَّك لغة.

وقيل: زَوَنَّك، فَعَلَّل كـ (عَدَبَّس)، وفِعْنَوْل: غِرْنَوق، وفُعْنُول دُرْنُوح.

وقيل: وزنه فُعْلُول، وفَعَنْلَل: صفة فقط عَفَنْجَج، وفُعَانِل: فُرَانِس، وفَعَانِل فَرَانِس، وفِعْنَال: فِرْنَاس، وفَعَايِل عَثَايِر، وقد يجيء صفة بالقياس في جمع طِرْيَم، وفعايل: اسمًا غَرَائِر، وصفة عَرَائِر، وفُعْفُول: قُرْقُوف، وفَعْفُول قَرْقُوف، وفِعْفُول بِنْبُوك وفُعَايِل نُبَايِع، وفِعْنَال قِرْنَاس، وفُعْيَال عُنْيَان، وفِعْيَال: اسمًا فقط كِرْيَاس، وفَعْوَال جَحْوَان، وفُعْوَال: اسمًا قليلا عُضْوَاد، وفِعْوَال: اسمًا سِرْوَال، وصفة جِلْوَاخ، وَفَعَالَّة زَعَارَّة، وفُعَائِل قليل اسمًا جُرَائِض، وصفة حُطَائِط، وفُعَلِيل الحُبَلِيل، وفَعَالِل اسمًا: قَرَادِد، وصفة رَعَابِب، وفُعْلال: اسمًا قليلا قُرْطَاط، وفِعْلال: اسمًا

---

(١) الحَمَصِيص: بقلة رملية حامضة توضع في الأقط.
انظر: اللسان حمص. وينظر الممتع ص ٧٤٠، وشرح الشافية للرضي ١٨٩/٣

جِلْبَاب، وصفة شِمْلال، وفَعَيَّل صفة هَبَيَّغ.

وبعد اللام على فَعْلاء اسمًا حَلْفَاء، وصفة حَمْرَاء، وفُعْلاء، اسمًا قُوْبَاء، وفِعْلاء: اسمًا عِلْبَاء[1]، وفُعَلاء: اسمًا رُحَضَاء، وصفة عُشَرَاء، وهو كثير في الجمع، وَفَعَلاء: اسمًا فقط قَرَمَاء، وفِعَلاء: اسمًا قليلا عِنَبَاء، وَفَعِلاء: ظَرِبَاء، وفَعْلان: اسمًا سَعْدَان، وصفة سَكْرَان، وفُعْلان: اسمًا عُثْمَان، وصفة خُمْصَان، وفِعْلان: اسمًا فقط سِرْحَان[2]، وهو كثير في الجمع، فأما رَجُلٌ عِلْيَان، فقيل: هو من قبيل الوصف بالاسم، وفِعْلاية دِرْحَايَة، وفَعَلان اسمًا: كَرَوَان، وصفة: قَطَوَان، وفَعِلان: اسمًا فقط قَطِرَان، وفَعُلان: اسمًا قليلا سَبُعَان، وفُعُلان اسمًا قليلا: سُلُطان.

وقال سيبويه: ليس في الكلام اسم على فُعُلان إلا سُلُطَان، انتهى.

وقرأ عيسى بن عمر: (بِقُرُبان) [آل عمران: ١٨٣] بضمتين[3].

وفَعَلْنَى صفة فقط عَفَرْنَى، وفِعَلْنَى: اسمًا قليلا عِرَضْنَى، وفُعَلْنَى عُرَضْنَى لغة، وفَعَلْنَى كَفَرْنَى وفَعَلُوت: اسمًا رَغَبُوت، وصفة خَلَبُوت، وَفَعْلُوت خَلْبُوت، وفِعْلِيت عِفْرِيت، وفُعْلُوت سُلْكُوت، وفَعْلاة ضَهْيَاة، وفِعْلِين: اسمًا قليلا غِسْلِين، وفُعَلْنِية: اسمًا والهاء لازمة بُلَهْنِية، وفَعْلُوَّة جَبْرُوَّة لا غير، وفُعْلُوس عُبْدُوس، وفِعْلاس عِزْفَاس، وفُعْلِيا تُبْلِيا، وفَعْلَوَى: هَرْنَوَى.

وقيل: وزنه فَعْنَلَى وفِعْلَهْو: قِنْزَهْو، والنون بدل من زاي، فَيَئُولُ باعتبار أصله إلى الثنائي، وفِعَلْم دِلَظْم، وفُعْلُمّ قُرْطُمّ، وفِعْلِمّ قِرْطِمّ، وفِعْلامَة: ضِرْسَامَة، وفُعْلُوم جُرْسُوم، وفَعْلِين: وَهْبِين، وفُعْلِين: زُرْقِين لغة في زِرْقِين، وفَعْلُون عَرْبُون، وفُعْلُون

---

(١) العِلْبَاء: عرق في العُنُق. ينظر الكتاب ٢١٤/٣، ٤٢٠، وشرح أمثلته للجواليقي ص ١٢٩، وشرحها لابن الدهان ص ١٢٦، والممتع ١٢٢/١، ١٥١، ٣٦٣، وشرح الشافية للرضي ١٧٧/٣.

(٢) السرحان: الذئب. واهل الحجاز يسمون الأسد سرحاناً، وسرحان الحوض وسطه. شرح أمثلة سيبويه للجواليقي ص ١٠٤، وشرحها لابن الدهان ص ٩٨، والكتاب ٢٥٢/٤، وشرح الشافية للرضي ٢٠١/١، ٣٣٦/٢، والممتع ١٣٩/١.

(٣) روي عن عيسى بن عمر، أنه كان يقرأ « بقرُبان » بضم الراء وذلك للإتباع لضمة القاف وليست بلغة، لأنه ليس في الكلام فعلان بضم الفاء والعين، وقد حكى سبيويه: السلطان بضم اللام، وقال: إن ذلك على الإتباع. [انظر: المحرر الوجيز ٥٢/٢]

عُرْجُون، وفِعْلَوْن فِرْجَوْن، وفَعَلُون عَرَبُون، وفِعْلُون سِرْجُون لغة في سِرْجِين، وفِعْلَنّ قِشْوَنّ، وفُعْلُنّ قُرْطُنّ، وفُعْلَنّ قُرْطَنّ، وفَعَلِين هَلَكِين، وفَعْلِيت صَوْلِيت، وكون الفاء أصلها الكسر دعوى، وفِعَلْنَاة خِلَفْنَاة، وكون الألف إشباعًا دعوى، وفَعْلِيل وَهْبِيل.

أو مفترقان، فرقت بينهما الفاء، فعلى أُفَاعِل: اسمًا أُجَارِد، وصفة أُبَاتِر، وأُخَائِل؛ فأما أُدَابِرُ، فذكره ابن سيده في الصفات والزبيدي، وتبعه ابن عصفور في الأسماء، وعلى أَفَاعِل أَجَالِد للجسم، وأفَانِية: نَبْت، ويكون جمعًا: اسمًا أَفَاكِل وصفة أَفَاضِل، وَأَفَنْعَل أَرَنْدَج، وإِفَنْعَل إِرَنْدَج لغة، وَيَفَنْعَل: يَرَنْدَج، وَيِفَنْعَل يِرَنْدَج لغة، ويَفَعَّل يَوَصَّى، ويَرَنَّأ، ويُفَعَّل: يُرَنَّأ، ويُفَاعِل يُنَابِع، ويَفَاعِل يَجَابِر، اسم امرأة، ويكون في جمع الاسم: يَرَامِع، وأما جِمالٌ يعامل، فقيل من الوصف بالاسم، وتُفَاعِل تُرَامِز.

وقيل: وزنه فُعَامِل، وقيل: فُعَالِل، وَتَفَعُّل: اسمًا فقط تَنَوُّط، وهو في المصدر كثير، وتُفَاعُل: تُضَارُع، وتُفُعِّل تُبُشِّر، وتُفَعِّل تُبَشِّر، وتِفِعِّل تِهِبِّط، وتَفَاعُل: تَفَاوُت، وكثر في الجمع اسمًا تَنَاضُب، وصفة بالقياس تَحَالُب جمع تَحْلِبَة، وتَفَاعِل: تَفَاوِت، وتَفَاعَل تَفَاوَت، ونَفَاعِل بالقياس نَرَاجِس جمع نِرْجِس، ونَفَوْعِل نَخَوْرِش، وقيل: وزنه فَعْلَلِل، ومفاعل ولا يكون إلا جمعًا: اسمًا مَنَابِر وصفة مَدَاعِس، وَمُفَهْعَل: مُكَهْمَل، ومُفَوْعِل، ومُفَيْعِل، وَمُفَاعِل، ومُفْعِل، ومُفْتَعِل، ومُفْنَعِل أسماء فاعل، وبالفتح أسماء مفعول، ومُجَوْهِر وَمُبَيْطِر، ومُضَارِب، ومُكْرِم، ومُقْتَدر ومُسَنْبِل.

أو العين على فاعول اسمًا طاووس، وصفة جَارُوف، وفاعال اسمًا قليلا: سابَاط، وفاعيل خاميز، وفَيْعُول: اسمًا قَيْصُوم، وصفة عَيْثُوم، وفُوعال اسمًا قليلا: طُومار، وفَوْعَال اسمًا قليلا: تَوْرَاب، وفَوْعِيلة: دَوْطِيرة، وفَوْعَلَة حَوْصَلَة، وفَيْعَال: اسمًا خَيْتَام، وصفة: غَيْدَاق، وفِيعَال، اسمًا فقط: دِيماس في أحد احتماليه، وفِيعِيلة قِيلِيطة، وفِنْعَال، قيل: لم يجئ إلا صفة قِنْعَاس، وذكر بعضهم عِنْقَاد،وطِنْبَار، فينظر؛ أهما اسمان أو وصفان؟ وفُنْعَال عُنْظَاب، وفَوَعْلَل كَوَأْلَل، وقيل: وزنه فَوَأْعَل فيكون ثنائيًا، وفَعَّال: اسمًا قليل: دَرَّاج، وصفة عَلام، وفُعَّال: اسمًا خُطَّاف، وصفة حُسَّان، وفِعَّال اسمًا فقط قِثَّاء؛ فأما رَجُلٌ دِنَّابة، فقيل من الوصف بالاسم، وفُعُّول: صفة فقط سُبُّوح، وأثبت بعضهم فيه ذُرُّوحًا، فيكون اسمًا، وفَعُّول، اسمًا سَفُّود، وصفة:

سَبُّوح، وفِعَّوْل اسمًا عِجَّوْل، وصفة سِرَّوْط، وفِعِّيل اسمًا بِطِّيخ، وصفة: سِكِّير، وفُعِّيل صفة قليلا مُرِّيق، هكذا قال بعضهم، وقال آخر: وعلى فُعِّيل مُرِّيق للعُصْفُر، ومُرِّيخ للذي هو داخل الأذن اليابس، وفُعَّيْل: اسمًا عُلَّيْق وصفة زُمَّيْل، وفُنْعَأْل: رجل قُنْتَأْل.

وقال الفراء: وزنه فُنْعَلّ؛ أُبْدِلَ من أحد المشددين همزة، وفِنْعَأْلَة عِنْدَأْوَة.

وقيل: وزنها فِعْلأوة من عَنْد، وفَيْعلَّة رَيْحَنَّة، وفيعَنْل نِيلَنْج لغة، وفُمْعُول: قُمْعُوط، وفِمْعِيل: عِمْلِيق، وقيل: وزنه فِعْلِيل، وفِعِّيل دِرِّيء، وفِئْعِيل: زِئْجِيل، وفَوْعَلَّ: كَوْثَلَّ، وفُنْعُول: عُنْقُود، وفَنْعُول طَنْبُور لغة، وفُعْلُول زُلْقُوم، وقيل: وزنه فُعْلُوم، وفُوعَنْل فُوذَنْج، وفِنْعَالَة، شِنْذَارَة، وفِنْعِيل: شِنْظِير، وفَوَعْنَل: خَوَرْنَق، وفِنْعُولَة: جِنْدُورَة، وقيل: هو من باب قِرْطَعْب[1]، وفُنْعُولة، عُنْجُورة، أو اللام على فَعَنْلَى: اسمًا قَرَنْبَى، وصفة حَبَنْطَى، وجاء غير مصروف نحو بَلَنْصَى، وقيل: لا يجيء إلا اسمًا، وجاء صفة بالهاء، قالوا: عُقابٌ، عَقَنْبَاة وفِعَنْلَى: بِلَنْصَى، وخِلَفْنَاة، وفُعَنْلَى امًا فقط جُلَنْدَى، وهو قليل، كذا قيل، وجاء بالهاء: جُلَنْبَاة، وفُعَلْنَاة: جُلَنْبَاة، وفُعُنْلى، جُلُنْدى، مصروفًا، وفَعْنَلَى: صَعْنَبى، وفُعَيْلَى: اسمًا قُصَيْرَى، وفُعَالَى: اسمًا حُبَارَى، وصفة جمع تكسير فقط عُجَالَى، وَفَعَالَى اسمًا صَحَارَى، وصفة حَبَالَى، وفَعَالِي: الصَّحَارِي، وفَعَالى ذَفَارى، وفِعِلَّى: اسمًا زِمِكَّى، وصفة كِمِرَّى، وفِعَلَّى: اسمًا قليلا جِيَضَّى، وفُعَلَّى: اسمًا قليلا عُرَضَّى، وفُعُلَّي: اسمًا قليلا: حُذُرَّي، وفِعُلَّى: جِفُرَّى، وفَعْوَلى فَعْوَلَى، وفَعُولى: سَنُوطى، وفُعُولى: عُشُورى، وفَعْوَلَى: عَدَوْلَى.

وقيل: وزنه فَعَوْلَل، وفُعَالِس: خُلابِس، وَفَعَالِن: اسمًا فَرَاسِن، وصفة: رَعَاشِن، وَفَعَالِم زَرَاقِم، وفَعَنْلأ: حَبَنْطَأ.

وقيل: الهمزة بدل من ألف حَبَنْطَى، وفَعَنْلاء: حَبَنْطَاء، وَفَعَيلأ: خَفَيْسأ، وفَعَيْلَى حَفَيْسَى وفُعَالِم: ضُبَارِم، وفَعَالِيَة، اسمًا: كَرَاهِية، وصفة عَبَاقِيَة، وَحَزَابِية، وَفَعَالِوَة سَواسِوَة، وفَعَنْلُوة: اسمًا لزمته الهاء: قَلَنْسُوَة[2]، وفُعَنْلِية والهاء لازمة قُلَنْسِيَة،

---

(١) القِرْطَعْب: دابة. ويقال: ما عنده قرطعب، أي شيء. مختصر شرح أمثلة سيبويه للجواليقي ص ٧٣، وشرحها لابن الدهان ص ١٥٥، ١٤٤.

(٢) القلنسوة والقلنسية والقلسية والقلنساة من ملابس الرأس. قال في الصحاح قلس: والقَلَنْسُوة،والقَلَنْسِيَةُ إذا فتحت القاف ضممت السين، وإن ضممت القاف كسرت السين =

وفَعَلَّعَة: شَعَلَّعَة، وفَعَوْلاة: قَهَوْبَاة.

أو الفاء والعين على أفعال اسمًا، ولا يكون إلا مكسرًا: أَحْمَال، وصفة: أَبْطَال، وجاء منه مفردًا بالهاء أَظْفَارَةٌ للظُّفْر وهو نادر، وقالوا: أَرْعَاوِيَّة للنَّعَم التي عليها وُسُوم، وجاء صفة للمفرد: بُرْدٌ أَخْلاق وصفة بالجمع، وإِفْعَال اسمًا إِعْصَار، وصفة إِسْكَاف، وإِفْعِيل اسمًا إِكْلِيل، وصفة: إِصْلِيت، وأَفْعِيل: أَنْجِيل، وأُفْعُول اسمًا أُسْلُوب، وصفة أُمْلُود، وأَفْعُول: أَسْرُوع، وإِفْعَوْل: اسمًا إِدْرَوْن، وصفة: إِزْمَوْل، وَأَفْعَال: أَدْمَان، وَإِفْعِل اسمًا إِزْفِلّة، وصفة إِرْزِبّ، وإِفعَلّ: إِرْدَبّ، وأُفْعُلّ: اسمًا فقط أُرْدُنّ، وأَفْعِلَّة: أَكْبِرَّةُ قَوْمِهِ، وإِفْعَنْل إِسْفَنْج، وإِفْعِنْل: إِفِرِنْد، وأَفْعَنْل أَسْفَنْط، ويَفْعُول: اسمًا يَعْفُور، وصفة يَحْمُوم، وَيُفْعُول: يُسْرُوع.

وقيل: ضمة الياء إتباع لضمة الراء، وَيَفْعِيل: اسمًا فقط يَقْطِين، ويَفْعَلّ: يَهْيَرّ، وقيل: الأصل تخفيف الراء ثم شدد، وتِفْعَال: اسمًا تِمْثَال، وصفة: تِفْرَاج.

وقيل: لا يثبت تِفْعَال صفة والصحيح إثباته، وتَفْعَال، وقيل: لم يجئ إلا مصدرًا كَتَطْوَاف، والصحيح مجيئه غير مصدر، قالوا: رجل تَيْتَاء، ومضى تِهْوَاء من الليل، وتَفْعِيل اسمًا فقط تَرْعِيب، وتِفْعِيل: اسمًا تِرْعِيب لغة، وصفة: تِرْعِيد، وتَفْعِلَّة، وتلزمها الهاء تَرْعِيّة، وكسر بعضهم التاء، وجعله بعضهم أصلا، وتُفْعِلَّة تُرْعِيَّة لغة، وتَفْعُول اسمًا فقط تَذْنُوب، فأما تَيْهُورَة، فمقلوب أصله تَهْوُورَة، فوزنها قبل القلب تَفْعُولة، وبعده تَعْفُولة، وتُفْعُول اسمًا قليلا تُؤْثُور، ونُفْعُول: نُخْرُوب، ونِفْعَال: نِفْرَاج.

وقيل: وزنه فِعْلال، ومِفْعَال اسمًا مِنْقَار، وصفة مِفْسَاد، وَمَفْعَال مَرْجَان، ومَرْجَانَة فقط من رَجَن، وقال الأكثرون: فَعْلان من مَرَج، ومَفْعُول صفة مَضْرُوب، ومُفْعُول مُغْلُوق، فأما مُغْرُود فقيل: مُفْعُول، وقيل: فُعْلُول، وَمِفْعِيل اسمًا مِنْدِيل، وصفة مِسْكِين، وَمَفْعِيل: مَنْدِيل، وَمِفْعِلّ: مِرْعِزّ، ومَفْعِلّ: مَرْعِزّ، وَمَفْعلّ مَكوَرّ قيل:

=

وقلبت الواو ياءً... وإن شئت جمعت القلنسوة بحذف الهاء فقلت: قلنس وأصله: قَلَنْسُوٌ؛لأنَّك رفضت الواو؛ لأنَّه ليس في الاسم اسم آخره حرف علة وقبلها ضمة،فإذا أدى إلى ذلك قياس وجب أن يرفض ويبدل من الضمة كسرة فيصير آخر الاسم ياء مكسور ما قبلها، وذلك يوجب كونه بمنزلة " قاضٍ " و " غازٍ " في التنوين.

انظر: الإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي ١/ ٢٢، والمنصف ١/١٢٠ - ١٢١، وإصلاح المنطق ١/١٦٥.

لم يجئ غيره، ومِفْعَلّ: مِكْورّ، ومُفْعَلّ مُكْوَرّ لغة، ومُفَعْلِل مُحَذْلِق، ومُفَعْهَل: مُعَلْهَج، ومُفَعْيل: مُطَشْيِئ، ومُفَعْيَل مُطَشْيَأ، عند من أثبت طَشْيَأ، ومُفْعِل: مُطَرْمِح، وهِفْعَال: هِلْقَام.

أو العين واللام على فَيْعَلَى: خَزْيَلَى، وفَوْعَلَى: خَوْزَلَى، وفُنْعَلا خُنْفَسَا، وفَنْعَلِي سِنْدَرِي، وَفَنْعَلَى: شَنْفَرَى، وَفِنْعِلَى: هِنْدَبَى، وفِنْعَلَى هِنْدَبَى وفُعَّلَى لُبَّدَى، وفِيعْلِيّ حِيْفَسِيّ، وفَعَّلَى نَظَّرَى، وفِنْعَلو حِنْطَأْو، وفَمَعْلُوه قَمَحْدُوه، وقيل: وزنه فَعَلُّوة.

أو الفاء والعين واللام على أَفَعَلَى أَجْفَلَى، قيل: ولا يحفظ غيره، وزاد بعضهم: أَوْجَلَى، قال: ولا يعلم غيرهما، وإِفْعَلَى: اسمًا إِيْجَلَى، وإِفْعِلَى: إِيْجِلى لغة.

قيل: وَأَفْعِلا: أَطْرِقَا، والجمهور **على** أنه حكاية، قيل: وعلى مَفْعَلَى، ومُفْعَلَى، مَصْطَكَى، ومُصْطَكَى، والصحيح: أن الميم فيهما أصل، ومِفْعَلى: مِنْدَبَى، ومُفْعِلِيّ: مُقْلِسِيّ، ومُفْعَلِيّ: مُقْلَسِيّ.

أو ثلاث زوائد مجتمعة قبل الفاء على: إِسْتَفْعَل: إِسْتَبْرَق، أو قبل العين: فُعُّلْعُل: كُذُّبْذُب، وفُعَّلْعَل: ذُرَّحْرَح، وفُعُّلْعُل: ذُرُّحْرُح، وفُعَّلْعُل: كُذَّبْذُب.

أو قبل اللام على فعاويل: صفة فقط قَرَاوِيح، واسمًا بالقياس عَصَاوِيد، جمع عِصْوَاد، وفَعَايِيل: اسمًا فقط: كَرَايِيس، وَفَعَالِيل: اسمًا ظَنَابِيب، وصفة: بَهَالِيل، وفِعِنْلال اسمًا فِرِنْدَاد، وفِعِمَّال طِرِمَّاح، وفِعِنَّال جِهِنَّام، وفُعُنَّال: جُهُنَّام لغة، وفُعَأْلِيلَة: شُرَأْبِيبَة، وفَعَالُولة: حَزَالُوقة، وفُعَيْلِيل: قُعَيْسِيس.

أو بعد اللام على فُعْلُوَان (اسمًا) عُنْفُوَان، وفِعْلِيان: اسمًا صِلِّيان، وقيل: وزنه فِعِّلان، وصفة: عِنْظِيَان، وفُعَلايا بُرَحَايا لا غير، وفَعْلَيَّاء: اسمًا مَرْحَيَّاء، وفِعْلِياء: اسمًا كِبْرِيَاء، وصفة جِرْبِياء، وفَعلُوتا: اسمًا قليلا رَهَبُوتًا، وفَعَلايا مَرَحايا، وفَعْلايا حَوْلايَا، وفَعْلِياء تَيْمِياء، وفَعْلَوَان: نَهْرَوَان، وفُعْلُوان نُهْرُوان، وفُعْلُمَان قُشْعُمَان، وفَعْلَمَان قَشْعَمَان، وفَعْلَيْنا صَرْعَيْنَا.

أو مفترقة على إِفْعِيلى، إِهْجِيرَى، وإِجْرِيًّا، ولا يحفظ غيرهما، وأَفَاعِيل، قيل: ولا يكون إلا جمع تكسير: أَسَالِيب، وحكى رجل: أَقَاطِيع، والظاهر أنه من الوصف بالجمع، وأَسَانِين اسم جبل منقول من الجمع، ويَفَاعِيل اسمًا يَعَاسِيب، وصفة:

يَخَاضِير، ويَفْتَعُول: يَسْتَعُور[١]، ووزنه عند سيبويه فَعْلَلُول، ويُفَعَّال: يُرَنَّاء، وتِفِعَّال: اسمًا فقط تِحِمَّال، فأما رجل تِلْقَامَة ونحوه فمن الوصف بالمصدر، والهاء للمبالغة، وتَفَاعِيل: اسمًا فقط تَجَافِيف، ونَفَاعِيل: نَخَابِير، ومُفْوَعَلّ: مُهْوَأَنّ، وقال السيرافي: وزنه مُفْعَلَلّ، ومَفَاعِيل: اسمًا مَنَادِيل، وصفة مَكَاسِيب، ومُفْمَعِلّ: مُشْمَعِلّ، ومُفْلَعِلّ: مُطْلَخِمّ، ومُفْتَعَال[٢]: (مُتَّكَاء) [يوسف:٣١] كما في قراءة الحسن، ومُفْوَعِلّ: مُكْوَهِدّ، وهِفْعَال: هِلْقَام، وَفِعّيلَى: مصدرًا فقط: هِجّيرَى، وفُعَّيْلَى: لُغَّيْرَى، وفَاعِلَّى: بَاقِلَّى، وفَاعُلَّى: شَاصُلَّى، وفَاعَوْلَى: بَادَوْلَى.

وقيل: ولم يجئ غيره، وفَعُّولَى: هَيُّولَى، وبخط ابن القطاع: هي فَيْعُولى، وفَنْعُولى: قَنْطُورَى، ومِفْعِلَّى: مِرْعِزَّى اسمًا، فأما رجل مِرْقِدَّى، فقيل: من الوصف بالاسم، ومَفْعِلّى: مَرْقِدّى، ولم يجئ إلا صفة، ومَفْعَلَّى صفة فقط مَكْوَرَّى، ومِفْعَلَّى مِكْوَرَّى لغة، ومُفْعَلَّى مُكْوَرَّى، ويَفْعَلَّى يَهْيَرَّى، وقيل: وزنه فَعْفَلَّى، وفُعَّالَى: اسمًا فقط شُقَّارَى.

أو ثنتان مجتمعتان على أَفْعَلان، قيل: صفة فقط أَنْبَجَان، والصحيح: أنه يكون اسمًا أيضًا قالوا: أَخْطَبَان للشّقْرَاق، وإِفْعِلان: اسمًا قليلا إِسْحِمَان وصفة: إِضْحِيان، وأَفعِلان صفة أَضْحِيَان لغة، وأُفْعُلان: اسمًا أُقْحُوَان، وصفة أُسْحُلان، وأفعال أَسْحَارّ، وإِفْعَالّ: إِسْحَارّ، ولا يحفظ غيره، وأَنْفَعِيل: أَنْقَلِيس، وإِنْفَعِيل إِنْقَلِيس.

---

(١) يَسْتَعُور: بفتح الياء وتسكين السين وفتح التاء وضم العين، بلد بالحجاز قبل حرة المدينة فيه عضاه وسَمُر وطلح. وهو أيضاً اسم لشجر يُسْتَاك به، واليستعور: الباطل، ويُطْلَق على الكساء الذي يُجْعَل على عجز البعير. ووزنه عند سيبويه وجمهور اللغويين: (فَعْلَلُول). ويرى الفرَّاء أنَّ وزنه: (يَفْتَعُول).

قال ابن جني: " فأمَّا من قال إنَّ مثال يَسْتَعُور: يَفْتَعُول، فلا يدرى من صنعة التصريف شيئاً وإنَّما هو فيه هاذٍ ".

انظر: الكتاب ٣٠٣/٤، ٣١٣، والمنصف ٣٣/١، ١٤٥، ٣/ ٢٣-٢٤، وشرح أمثلة سيبويه للجواليقي ص ١٧٦، وشرح أبنية سيبويه لابن الدهان ص ١٦٦، ومعجم البلدان ٤٣٦/٥، والممتع ١٦٤/١، ١٧٢، ٥٩٥/٢، واللسان (يستعور)، والمساعد ٤٨/٤، والمزهر ٢٣/٢.

(٢) قراءة الحسن بالمد، آخره همز، ذكر هذه القراءة ابن خالويه في شواذ القراءات (١/ ٦٣) عن الحسن، وذكرها أبو حيان في تفسيره (٥ / ٣٠٢)، ونسبها إلى الحسن وابن هرمز، وقال:" بالمد والهمز. وهي مفتعل، من الاتكاء، إلا أنه أشبع الفتحة فتولدت منها الألف.

وقال الخليل: أَنْقَلِيس، وإِنْقَلِيس وزنهما: أَنْفَعِيل، وإِنْفَعِيل، وأَفَعْلِيل: أَلَبْسِيس.

وقيل: وزنه أفعليس، وفاعلوس آبنوس، وأَفَعِلاء: أَرَبِعَاء، وأَفْعَلاء: أَرْبَعَاء، قيل: ولا يعلم غيرهما في المفردات إلا أن يكسر للجمع على أَفْعِلاء نحو: أصدقاء، انتهى. وجاء أَجْفِلاء، وأَرْمِدَاء، وأُفْعَلاء أُرْبَعَاء، وأُفْعُلاء أُرْبُعَاء، وأَفْعُلاء أَرْبُعَاء، ويَفْعَلان يَأْدَمَان، ويَفْعَلِيّ: يَرْفَئِيّ، وتُفْعُلان: تُرْجُمَان، وتَفْعُلان: تَرْجُمَان، وتَفعِلاء: تَرْكِضَاء، وتِفعِلاء: تِفْرِجَاء، وتَفْعَلُوت اسمًا قليلا: تَرْنَمُوت، وتَفِعْلان تَئِفَّان، وَنِفعِلاء: نِفْرِجَاء، وقيل: وزنه فِعْللاء وتَفْعَلُوت: تَخْرَبُوت.

وقال الجرمي: وزنه فَعْلَلُوت ومُفْعَلان: مُهْرَقَان: ومِفعِلاء: مَرْعِزَاء، ومَفْعِلاء، مَرْعِزَاء، ومَفْعُلان: مَكْرُمَان: ومُفْعُلان مُسْحُلان، وقيل: وزنه فُعْلُلان، ومَفْعَلان: مَهْرَجَان، ومَفْعَلِين: مَقْتَوِين، في قول من جعل الميم زائدة، ومن جعلها أصلية فوزنه: فَعْلَوِين، فيكون مما زيد بعد لامه ثلاث زوائد، قيل: هو جمع على حذف ياء النسب، وَمَنْفَعِيل: مَنْجَنِيق ومَنْفَعُول: مَنْجَنُون، وكسر الميم فيها لغة، ويأتي الخلاف في وزنهما إن شاء الله تعالى، وفَاعِلاء: خَازِبَاء، وفَاعَلاء: خَازَبَاء، وفَاعُلاء: خَازُبَاء، وفُوعِلال لُوبِيَاج، وفُوعِلاء: لُوبِيَاء، وفُعُولاء: عُشُورَاء، وفَعُولاء: دَبُوقَاء، وفَاعَلُون: كَازَرُون، وفَاعِيَال: خَاتِيَام، وفَعَالان: حَمَاطَان، وفُعَاعِيل: سُخَاخِين، ولا يعلم غيره.

وَفَعَاعِيل: اسمًا سَلالِيم، وصفة عَوَاوِير، وهو من أبنية الجمع، إلا أنه قد جاء عَكَاكِيس لذكر العنكبوت، وهو اسم مفرد وزنه فعاعيل، وفَنْعَلُوت: عَنْكَبُوت، وقيل: وزنه فَعْلَلُوت، وفَعْنَلُوه: عَنْكَبُوه بالهاء، وفَنْعَلاه: عَنْكَبَاه بالهاء، وفَنْعَلِيت: حَنْبَرِيت، وفاعلوت: طاغُوت، أصله طاغَيُوت، وقيل: وزنه فَلْعُوت مقلوب من طغى، وقيل: فَاعُول جعلوا التاء عوضًا من الياء المحذوفة، وفَنْعَلِيس: خَنْذَرِيس، وفُنْعُلاء: خُنْفُسَاء، وفُنْعَلاء: خُنْفَسَاء، وفَنْعَلاء: عَنْكَبَاء، وفَعْنَلاء: كَرْنَبَاء، وفُعُنْلَى: جُلُنْدَى، وفُعَنْلاء: جُلَنْدَاء.وقيل: مدة ضرورة فلا يثبت به بناء، وفِعِلاء: زِمِكَّاء، وفُعَلاء: مُغَلاء وفِنْعَلاء: هِنْدَبَاء، وفِنْعِلاء: هِنْدِبَاء، وفَعَالاء: اسمًا قليلا ثَلاثَاء، وصفة: طَبَاقَاء، وفَعِيلاء صفة: كَثِيراء، واسمًا قليلا قال ابن سيده: عَجِيساء، وقَرِيثاء جعلهما سيبويه اسمين، وجعلهما غيره صفتين فَعَجِيساء عند سيبويه الظلمة، وعند غيره العظيم من الإبل، انتهى.**وَفَعْلُولَى**: فَيْضُوضَى، وفَوْضُوضى، وفَعْلِيلى: فَيْضِيضَى، وقيل: وزنهما فَيْعُولى وفَوْعُولَى، وفَيْعِيلَى، وتكون ثنائية، وفَعَلِيَّاء زَكَرِيَّاء، وَفَيَاعُول: دَيَابُوذ

وفِعِلْعَال: حِلِبْلاب، وفَعَلْعال: سَرَطْرَاط، وفَعْفِلَّى: صَفْصِلَّى، وفِعْفَلَّى: صِفْصَلَّى، وفَيْفَعُول: زَيْزَفُون، وفاقًا للسيرافي، وخلافًا لابن جني؛ إذ زعم أن وزنه: فَيْعَلُول، وفَنْعَلُول: حَنْدَقُوق، وفَنْعَلَوْل: حَنْدَقَوْق، وفُنْعَليل: قُنْسَطِيط، وفَنْعَليل: خَنْفَقِيق. فأما خَنْشَلِيل، فقيل: وزنه فنعليل، وذكر سيبويه في باب التصغير: أن نونه أصل، والكلمة فيه رباعية على فَعْلَلِيل، وفِنِعَّال سِنِمَّار، وفَيْعَلِيل: خَيْفَقِيق بالياء، وفُعَالِماء: قُرَاشِمَاء، وفاعِيلما: ساتِيدما.

وقيل: هو مركب من ساتى، ووزنه فاعل، وَدَمَا، وَفِيَعْلاء: دِيَكْسَاء، وفَيْعَلاء: دَيْكَسَاء.

وقيل: وزنهما فِعَلْلاء وفَعْلَلاء، وفَعَنْفُول: سَقَنْقُور، وفَعْفَعِيل: سَلْسَبِيل، من سَلَب، وقيل: وزنه فَعْفَلِيع من سبل، وفَعْفِعيل: مَرْمِرِيت، وفَوْعَلِيل: صَوْقَرِير، وقيل: وزنه فَعْلَلِيل، وفَيْتَعُول: شَيْتَعُور، وفُعَلِعِيل: حُمَقْمِيق، وفِعِلْعِيل: سِلِطْلِيط، وفُعْلُعُول: حُبُرْبُور، وفَوْعَنِيل: شَوْذَنِيق، وفَوْعِنيل: سَوْذِنيق، وفُوعانِل: شُوذانِق، وفَيْعنُول: سَيْذَنُوق، وفعاليت صفة فقط قليلا سَبَارِيت، واسمًا بالقياس في جمع مَلَكُوت[1] تقول: مَلاكِيت، وفَعَلْعَلَى: حَدَبْدَبَى، وفِهِعْفَال: سِهِنْسَاه من سَنّه إذا تغيَّر، وقيل: وزنه فِعِنْفَال، وأصوله سَهَه، وفَيْعَفُول: فَيْلَفُوس وفَيْعُلان: ضَيْمُرَان، وفَوْعُلان: ضَوْمُرَان، وفَيْعِلان: طَيْلِسَان، وفِئْعُلان: نِئْدُلان، وفاعلان: طالمان، وفِيْعُلان: نِيْدُلان، وفِيْعِلان: نِئْدِلان، وقيل: وزنه فِعْلِلان، وفَيْعَلان: تَيَّحَان، وفاعِلُون: آجِرُون، وفُعُلان: حُوُمَّان، وفِعِلان اسمًا عِرِفَّان، وصفة صِفِتَّان، وفُعُّلان: قُمُّحَان، وفَوْعَلان: حَوْفَزَان، وفُعُلان قُمُدَّان، وفَعَّلان: كَوَّفَان، وفِعِلِّين: عِفِرِّين.

وقيل: هو جمع لعِفِرّ كَطِمِرّ، وفَيْعَلُون: حَيْزَبُون، وفَعْتَلان: كَلْتَبَان من الكلب، وفَعَنْلان: قَهَنْبَان، وفَعَالاء: حَلاوَاء، وفُنْعُلانِيَّة: قُنْبُرانِيَّة، وفُنْعُلانِيَة: عُنْجُهَانِيَة، وفَاعَلاء: كَارَبَاء، وفَعَالُون: رَسَاطُون، وَفَعَلان: حَرَمَّان، وفُعُلانة: جُلُبَّانَة، وفِعِلانَة: جِلِبَّانَة، وفَوْعَلاء: اسمًا قليلا حَوْصَلاء، وفَعَالِيّ: اسمًا بَخَاتِيّ[2]، وصفة: دَرَارِيّ.

---

(١) ملكوت: فَعَلُوت، من الملك فالواو والتاء زائدتان.

انظر: الكتاب ٤٤٣/٣، ٢٩٢/٤-٣١٦، والممتع ١٤٢/١، ٢٧٦، وشرح أبنية سيبويه للدهان ص ١٥٤، ومختصر شرحها للجواليقي ص ١٦٢.

(٢) البخاتيُّ جمع بُخْتِيّ ككرسي، ضربٌ من الإبل، قيل إنَّه مُعَرَّب. وقيل إنَّه عربي غير =

أو أربع زوائد على افعيلال: مصدرًا فقط اشهيباب، وفاعُولاء: اسمًا فقط عاشُوراء، وفُعُلْعُلان كُذُبْذُبَان فقط، ومَفْعُولاء: اسمًا مَعْيُوراء، وصفة: مَشْيُوخَاء، وأُفْعُلاوَى أُرْبُعَاوَى، وَفُعَّيلاء دُخَّيْلاء، قيل: ولم يجئ غيره، وزاد بعضهم: غُمَّيْضَاء وكُمَّيْلاء، وأَفْعَالُون: أَسْآرُون، وإِفْعِيلاء: إِهْجِيراء، وأُفْعُولاء: أُكْشُوثاء، ويَفَاعِلات: يَنَابِعات، ويُفَاعِلات: يُنَابِعات، وقيل: هو جمع ينابع كـ (يرامع) سمي به، وَيُفَاعِلاء: يُنَابِعاء، وَيَفَاعِلاء: يَنَابِعاء، ويَفْعَالِيّ: يَرْفَائِيّ، ومَفْعَالَيْن: مَرْغَايَيْن: اسم موضع، ويمكن أن يكون مثنى سمي به، وفَعْلَعَايَا: بَرْدَرَايَا، وفَنْعَلَوْلَى: حَنْدَقَوْقَى، وفَنْعَلُولَى: حَنْدَقُوقَى، وفِنْعَلُولى: حِنْدَقُوقى.

وقيل: وزنها فَعْلَلُولى - بفتح الفاء وكسرها - وَفَعْلَلولى، وفِعِّيلاء: مِكِّيثاء، وفُعْلانين: سُلْمَانِين، ويجوز أن يكون جمعًا سمي به، والمفرد: سُلْمان كعُثْمان، وَفِنَّعلون: قِنَّسرون، وقيل: وزنه فِعَّلُون، وفَعَّالاء: زَمَّاراء، وفَنْعُولاء قَنْطُوراء، وفَعْلُولاء: بَعْكُوكاء، وقيل: وزنه مَفْعُولاء، أبدلت فيه من الميم الباء، وفَوْعُلاء: فَوْضُوضاء، وفَيْعِيلاء: فَيْضِيضاء، وقيل: وزنهما فَعْلُولاء، وفِعْلِيلاء، وفَعَّالين: حَوَّارين، ويحتمل أن يكون جمعًا سمي به.

أو خمس زوائد ولم يحفظ منه إلا ما جاء على فُعُّلْعُلان كُذُّبْذُبان بتشديد الذال لا غير، وفِعْفِيلياء: بِرْبِيطياء، وقِرْقِيسياء، لا غيرهما.

الرباعي: مجرد، ومزيد؛ المجرد **على** فَعْلَل: اسمًا جَعْفَر، وصفة شَجْعَم، وسَلْهَب، هكذا مثّلوا، وقيل: الميم في شَجْعَم، والهاء في سَلْهَب زائدتان، وجاء بالتاء شَهْرَبَة، وفِعْلِل: اسمًا زِبْرِج، وصفة خِرْمِل[1].

=

مصروف؛ لأنّه على منتهى الجموع. ينظر: الصحاح بخت. وفي شرح الرماني لكتاب سيبويه ١/٨١: " ودليل ذلك من قولهم: بخاتي في النسب إلى رجل اسمه بخاتي ".
انظر مختصر شرح أمثلة سيبويه للجواليقي ص ٥٠، وشرحها لابن الدهان ص ٤٥، وشرح الشافية للرضي ٤٩/٢

(١) الخِرمِل: الحمقاء الجريئة. المنتخب ١/١٥٨، واللسان (خرمل).

وفُعلُل[١]: اسمًا بُرثُن[٢]، وصفة: جُرْشُع[٣]، وفِعْلَل: اسمًا دِرْهَم، وصفة: هِجْرَع، وقيل: الهاء زائدة وفِعَلّ: اسمًا صِقَعْلّ، وصفة: سِبَطْر، وفُعَلّ: خُبَعْث، ودُلَمْز، خلافًا لمن نفاه، وفُعلَل وفاقًا للأخفش، والكوفيين: اسمًا جُخْدَب، وصفة جُرْشَع لوجود سُودَد، وعُوطَط، وعُنْدَد، وفِعْلُل: زِعْبُر، وخِزْفُع، وفَعْلِل: طَحْرِبَة[٤]، خلافًا لمن نفاهما.

ولا يثبت فُعْلِل بـ (حُرْمِز)، وفَعْلُل بـ (عَرَتُن)، وفَعَلَل بـ (عَرَتَن) ودَهَنَج، وفُعَلِل: عُجَلِط، وفَعَلِل بـ (جَنَدِل) خلافًا لزاعمي ذلك؛ وفرَّع البصريون فعللا على فَعَالِل، والفراء والفارسي على فعليل، المزيد ما فيه زيادة واحدة.

فقبل الفاء لا يكون إلا في اسم فاعل ومفعول، مُدَحْرِج، ومُدَحْرَج، وقبل العين على فُنْعَلّ: اسمًا خُنْبُعْث، وصفة: قُنْفَخْر، وفَنَعْلُل: اسمًا قليلا، كَنَهْبُل، وفَنَعْلَل: جَنَعْدَل، وفَنْعَلِل: خَنْضَرِب، وقيل: وزنه فَعْلَلِل، ويقال بالظاء وبالضاد وفَنَعْلَل: كَنَهْبَل، فأما جَنَعْدَل، فأثبته الزبيدي خماسيًّا في الصفات لفقدان فَنَعْلَل، وأما (عَجُوزٌ شَنَهْرَبَة) فقيل: هي كسَفَرْجَلَة، والظاهر أنها فَنَعْلَلَة، وعلى فُنْعَلِع: هُنْدَلِع لا غير، وقيل: هو خماسي الأصل ووزنه فُعْلَلِل، وفُوْعَلِل: دُوْدَمِس، ويظهر لي أنه من مزيد الثلاثي تكررت فيه الفاء، وأما هَيْدَكُر، فالظاهر أنه فَيْعَلُل.

وقيل: هو مقصور من هَيْدَكُور كخَيْسَفُوج، ولم يسمع هَيْدَكُور، وَفُعَّل: شُمَّخْر، وقيل: ولم يجئ إلا صفة، وقالو: كُمَّهْرَة للحشفة، وفِعّل، قيل: ولم يجئ إلا صفة، نحو: عِلّكْد، وقد جاء اسمًا صِنّبْر، وهِنّبْر، وفَعَّلِل: هَمَّرِش.

وزعم **أبو الحسن** أن أصله هَنْمَرِش، وحروفه كلها أصول، ووزنه فَعْلَلِل،

(١) ذكر كراع النمل في المنتخب عِدَّة ألفاظ على وزن فُعْلَل وفُعْلُل. انظره ص٥١١، وينظر شرح الملوكي ص ٢٦، والممتع ٦٧/١.

(٢) البرثن: واحد البراثن للسباع كالمخلب. ينظر: المنتخب ص ٥٧، واللسان (برثن).

(٣) الجُرشُع من الإبل العظيم. وقيل: العظيم الصدر المنتفخه. الصحاح (جرشع)، وينظر: سيبويه ٢٨٨/٤.

(٤) في المنتخب لكراع النمل ص ٣٥٢: " وما عليه طُحْرُبة يعني من اللباس وما عليه طَحْرَبة وطِحْرِبة، يعني من الحلي ". وفي ص ٥٤٢ منه: " ويقال ما عليه طُحْرَبة وطَحْرَبة وطِحْرِبة وطِحْرِمة - بالميم - أي خرقة. أربع لغات ".
ويلاحظ هنا أنَّ كراع النمل لم يذكر رواية فتح الطاء وكسر الراء ولكن ابن منظور ذكر هذه اللغة في اللسان ونسبها لأبي الجراح. ينظر: اللسان (طحرب). وينظر: الأشموني ٢٤٨/٤، والممتع ٦٧/١.

وفَعَّلل: هَمَّرش لغة، فأما صِنّبر فأثبته الزبيدي، وابن القطاع في مزيد الرباعي، ونفاه بعضهم، وَفَعَلْعَل: زَبَعْبَق، وفُعُلْعُل: سُقُرْقُع.

وقال الخليل: هو بفتح القاف الأخيرة فهو على فُعُلْعَل، وفُعُلُّل: زُمُرُّذة، وفُعَّلل: اسمًا هُمَّقِع، وصفة: زُمَّلِق ودُمَّلِص، ويظهر لي أنه من مزيد الثلاثي فأصله زَلَق وَدَلِص لوضوح المعنى.

وقبل اللام الأولى فُعَالِل: اسمًا بُرَائِل، وصفة: فُرَافِص، وفَعَالِل: اسمًا حَبَارِج، وصفة: قَرَاشِب، وَفَعَيْلَل: صفة فقط سَمَيْدَع، وفَعَيْلُل: عَبَيْقُر، وفَعَوْلَل: فَدَوْكَس، وصفة: عَشَوْزَن، وفَعَنْلُل: اسمًا قَرَنْفُل، وهو قليل، وفَعَنْلَل، قيل في الاسم قليل جَحَنْفَل، وفي الصفة كثير حَزَنْبَل.

وقال الزبيدي: لم يأت اسمًا، وقال: جَحَنْفَل العظيم الشفة، وفَعَنْلِل: عَرَنْتِن، وقال الزبيدي: ليس في الكلام فَعَنْلِل، فأما دِجَنْدِح فقيل: هو مركب من صورتين: دِح دِح، وفُعُنْلَل: عَرُنْفَطة، وفَعَلَّل: اسمًا شَفَلَّح، وصفة: عَدَبَّس، وفُعُلُّل: اسمًا قليلا صُعُرُّر، وفُعَلَّل: زُمَرَّذ لغة في زُمُرُّذ، وفَعْفَلَل: اسمًا شَهْشَذِق، وصفة: شَفْشَلِق، وفُعَيْلَلة: جُعَيْدبة.

وقبل اللام الأخيرة على فِعْليل: اسمًا إبْرِطِيل، وصفة: حِرْبِيش، وفُعْلَيْل قيل: صفة قليلا غُرْنَيْق، وتقدم أنه من مزيد الثلاثي، وهو الشاب من الرجال.

وقال الزبيدي: إنه طائر؛ فعلى هذا يكون اسمًا وصفة، وفُعْلُول: اسمًا عُصْفُور، وصفة قُرْضُوب، وفِعْلَوْل: حِرْذَوْن، وصفة: عِلْطَوْس، وفِعْلُول: عِلْطُوس لا غير.

وَفَعَلُول: اسمًا قَرَبُوس، وصفة: بَلَعُوس، وفَعَلْوَل، قيل: صفة فقط كَنَهْوَرَة للمطر الدائم.

وقال الزبيدي: قطع من السحاب كالجبال واحدها: كَنَهْوَرَة؛ فعلى هذا يكون اسمًا لا صفة، كبَلَهْوَر اسم ملك، وَفُعْلال اسمًا: قُرْطاس لغة في قِرْطاس، وفَعْلال: ولم يجئ منه إلا قولهم: ناقة بها خَزْعَال؛ فأما القَسْطَال، فقيل: الألف إشباع، وقيل: هو على فَعْلال، وزاد بعضهم بَغْدَاد وقَشْعَام: للعنكبوت، وفِعْلال: اسمًا حِمْلاق، وصفة: هِلْباج، وفَعَلَّل: صفة فقط سَبَهْلَل، وفِعْلَلّ اسمًا: عِرْبدّ، وصفة: هِرْشَفّ، وفُعْلُلّ قيل: صفة قُسْقُبّ، وجاء عُرْطُبَّة لعود الغناء، فيكون اسمًا، وفِعْلِلّ، ولم يجئ منه إلا صِفْصِلّ، وفِعْلِلّ: شِفْصِلّ، وفُعُلُّل: حُبُقُّر، وفَعَلَّل: صَمَخْدَد، وفِعِنْلال:

جِلِنْفاظ، لغة في جلفاظ، وفُعْلَنْل: خُرْفَنْج، وفُعْلِيل: خُرْدِيق، وفَعْلُول: بنو صَعْفُوق.

وبعد اللام الأخيرة على فَعَلَّى صفة، حَبَرْكَى وَجَلَعْبَى.

قال ابن سيده: ولا نعلم هذا البناء جاء للاسم، انتهى.

وجاء **غير مصروف:** ضَبَغْطَى، وزَبَعْرى، وقد يصرف زِبَعْرى، وفُعُلّى سُقُطْرَى، وَفِعَلّى: اسمًا قليلا سِبَطْرَى، وفَعْلَلَى: اسمًا فقط: قَهْمَزَى، وفِعْلِلَى: اسمًا فقط هِرْبِذَى، وفِعْلَلى، قيل: هِنْدَبَى، وتقدم أنه على وزن فِنْعَلَى، وفُعْلَلَى: سُلْحَفَا بإسكان اللام وفتح الحاء لغة وفُعَلِّيَة: سُلَحْفِيَّة، فأما رَجُلٌ سُحَفْنية[1]؛ أي: محلوق الرأس، يقال: سَحَفَةُ إذا حلَقَه، فوزنه على فُعَلْنِية، وقد ذكره سيبويه في فُعَلِّيَة، وفَعَلُّوَة: اسمًا فقط والهاء لازمة، قَمَحْدُوة، وفُعَلَّى: سُلَحْفَى، وفُعَلاة: سُلَحْفَاة، أثبته الزبيدي.

وقيل: أصله سُلَحْفِية، فقلبت الياء ألفًا على لغة رَضَا في رَضِي، وفَعَلَّم: صَلَخْدَم، وفُعَلِّن: خُبَعْثِن[2]، فأما هَمَرْجَل[3]، فقيل: حروفه كلها أصول فهو خماسي، وقيل: اللام زائدة فيكون من مزيد الرباعي، ووزنه فَعَلَّل، وقيل: اللام والميم زائدتان من هَرَج، ووزنه فَمَعْلَل، وقيل: اللام والهاء زائدتان من مرج ووزنه هَفَعْلَل.

أو زيادتان مجتمعتان فيه حشوًا على فَعْلَوِيل: قَنْدَوِيل، وفَعْلَلِيل: صفة مضاعفًا: حَرْبَصِيص، وقد جاء اسمًا قَفْشَلِيل، وفَعْلَلُون: اسمًا مَنْجَنُون وصفة حَنْدَقُوق، كذا ذكره سيبويه.

وقال غيره: هي بقلة فتكون اسمًا، وفُعَلِّيل: قُشَعْرِيرة بالتاء، وسُمَهْجِيج لا غيرهما، وَفُعَاوَلل: زُمَاوَرْد، وفَيْعَفَالِل: فَيْشَفَارِج، وفِيعَفَالِل: فِيشَفَارِج، وفَيْهَعْلَل: خَيْهَفْعَى، وقيل: وزنه فيهعلى من الثلاثي.

---

(١) في كتاب العين ١٤٦/٣: " السحف كشط الشعر عن الجلد، وسحف رأسه وجلطه وسلته إذا حلقه ".

(٢) الخُبَعْثِن: الشديد الخلق، العظيم من الرجال، والأسود. انظر: مختصر شرح أمثلة سيبويه للجواليقي ص ٩٢، وشرحها لابن الدهان ص ٧٨، والتهذيب ٣٦٦/٣

(٣) الهَمَرْجَل: السريع، والجمل الضخم، ويرى بعض العلماء أنَّ حروفه أصول كلها. وقيل: إنَّ اللام زائدة. وقيل: الميم زائدة. وقيل بزيادتهما معاً. وقيل: بزيادة الهاء. ينظر: الكتاب ٣٠١/٤، وشرح أمثلة سيبويه للعطار ص ١٧٣، وشرحها لابن الدهان ص ١٩٣، والممتع ٧/١، واللسان (همرجل)، والمزهر ٣١/٢.

أو آخرًا على **فَعْلَلُوت**: حَذْرَفُوت، وفَعْلَلان قليلا سامًا زَعْفَرَان[(١)]، وصفة شَعْشَعَان، وفُعْلُلان: اسمًا عُقْرُبان، وصفة: دُحْمُسان، وفِعْلِلان: اسمًا حِنْذِمان، وصفة: حِذْرِجَان، وفَعْلَلاء اسمًا فقط: بَرْنَساء، وفُعْلُلاء اسمًا قليلا: قُرْفُصَاء[(٢)]، وفِعْلِلاء صفة فقط: طِرْمِسَاء، وفَعَلاة: جَلَعْبَاة، وفُعَلاة: سُلَحْفَاة، ويقال بفتح السين وبالمد وبالقصر، وفُعُلاة: سُقُطْرَاة، وفَعْلُلاء: مَصْطُكَاء، وفِعْلَلاء: هِنْدَبَاء، وتقدم وزنها فِنْعَلاء فيكون من مزيد الثلاثي وفَعَلْلان: عَرَقْصَان، وفُعْلُلان: عُرْقُصان، أو مفترقتان على فَعَوْلَلَى حَبَوْكَرَى اسمًا، وقد وصف به والألف للتكثير لا للإلحاق.

وقيل: للتأنيث، وينظر أصرفته العرب أم لم تصرفه، وفَيْعَلُول: اسمًا خَيْتَعُور، وصفة: عَيْضَمُوز، وفَنْعَلِيل: اسمًا فَنْطَلِيس، وصفة: عَنْتَرِيس، وفِنْعِيلَلَة: زِنْفِيلَجة، وفِنْعَالَلَة: زِنْفَالَجَة، وفَعَاليل: جمعًا فقط اسمًا قَنَادِيل، وصفة: غَرَانِيق في قول من جعل النون أصلية، وفُعَالِيل: اسمًا قليلا كُنَابِيل، وفُعَالِلاء: اسمًا قليلا جُخَادِباء، وفِعِنْلال صفة فقط: جِعِنْبار، وفِعِلال اسمًا: سِجِلاط، وصفة: طِرِمَّاح، في قول من جعل إحدى الميمين أصلية، وَفَعَنْلِيل: شَمَنْصِير[(٣)].

وقيل: هو خماسي الأصول، وفُعَّلال: جُلَّنَار، وفَعَنْلَلى: حَفَنْطَرَى، وشَفَنْتَرَى، وقيل: شَفَنْتَرى: فَعَلَّلى خماسي الأصول كقَبَعْثَرَى، وفِعْلِلَّى: شَفْصِلَّى، وفِعْلَلَّى: شَفْصَلَّى، وفِعْلِلَّى: قِرْطِبَّى، وفُعَّلَّى: كُمَّثْرَى، وفَنْعَلِيل: مَنْجَنِيق.

وقال **سيبويه**: هو من الخماسي.

وقال **ابن دريد**: هو ثلاثي، وزنه مَنْفَعِيل، وَفُعُنْلال: خُرُنْبَاش.

وقيل: يمكن أن تكون الألف إشباعًا، وفُعَنْلال: خُرَنْبَاش، وفَعَنْلُول: قَرَنْفُول.

وقيل: يمكن أن تكون الواو إشباعًا، ومُفْعَلِلّ: مُجْلَعِبّ، وفَعْفَلِيل: دَرْدَبِيس،

---

(١) انظر: الوجيز في علم التصريف ص ٣٤، والممتع ١/١٦٠، ٢٦١، والصحاح (زعفر).

(٢) القُرْفُصاء: جلسة، وهي أن يجلس على إليتيه ويلصق فخذيه ببطنه. ينظر: الكتاب ٤/٢٩٦، وشرح أمثلته للجواليقي ص ١٥٣، وشرحها لابن الدهان ص ١٤٠، والممتع ١/١٣٤، ١٦٠.

(٣) قيل: إنَّه جبل من جبال هذيل معروف، وقيل إنَّه جبل بساية، وسايةوادٍ عظيم بها أكثر من سبعين عيناً. ينظر: اللسان (شمصر).وينظر: الممتع ١/١٥٥، والمزهر ٢/٣٣ وفيه: "وقيل هو خماسي الأصول ".

وفُعَّلِيل: قُنَّبِيط، وفَيْعَلُلّ: هَيْدَكُرّ، وَفَعَّلُول: خَنَّبُوش، وفاعُولَل: فَالُوذَج، وفِنْعِلال سِنْجِلاط، وفَعَلْعُول: عَقْرَقُوف، وفَيْعَلال: فَيْشَجَاة.

أو ثلاث زوائد على فَعَوْلُلان: عَبَوْثُرَان، وفَعْلالاء قليلا: بَرْنَاسَاء، وتقدم أن النون زائدة فيكون من مزيد الثلاثي، وفُعَالِلاء قليلا: جُخَادِبَاء، وفَعَنْلَلان: هَزَنْبَرَان.

وقيل: الهاء زائدة، وفَعَلَّلان: عَفَزَّرَان، وقيل: هما تثنية هَزَنْبَر كَجَحَنْفَل، وعَفَزَّر كعَدَبَّس، ثم سمي بهما، وفَعَيْلَلان: عَبَيْثَرَان، وَفَعَيْلُلان: عَبَيْثُرَان، وفَعَنْلُلان: عَرَنْقُصَان، وفُعْلُلان: عُقْرُبَّان.

وقيل: أصل الباء التخفيف، فشدد كما تشدد في الوقف، وأجرى الوصل مجرى الوقف.

وإِفْعَلِّينه: إِصْطَفْلِينه، وقيل: هو من مزيد الخماسي، الخماسي: مجرد ومزيد، المجرد على فَعَلَّل اسمًا: سَفَرْجَل، وصفة: شَمَرْدَل، وفُعَلِّل اسمًا: خُزَعْبِل، وصفة: قُذَعْمِل[1]، وفِعْلَلَ: اسمًا قِرْطَعْب، وصفة: جِرْدَحْل[2]، وفَعْلَلِل، قالوا: صفة فقط: جَحْمَرِش[3].

وقيل: قَهْبَلِس[4] للمرأة العظيمة، ولحشفة الذكر، فتكون اسمًا، وفُعُلُّل: قُرُعْطُب، وفِعِلّل: عِقِرْطِل، وفِعَلَّل سِبَعْطَر، وقيل: وَفُعْلَلَّة قُسْبَنْدَة، وفَعْلَل: زَنْمَرْدَة، ولا يجوز إدغام النون حينئذٍ؛ لأن الكلمة خماسية، فيُلْبِس بفَعَّلة.

وفُعْلَلِل: هُنْدَلِع[5]، أثبته ابن السراج[6] في الخماسي، ولم يذكره سيبويه.

---

(١) القُذَعْمل: الشيء الحقير والفقير الذي لا يملك شيئاً. انظر: شرح أبنية سيبويه لابن الدهان ص ١٣٨، والممتع ١/ ٧٠

(٢) الجردحل: البعير العظيم الشديد الضخم. مختصر شرح أمثلة سيبويه للجواليقي ص ٧٣، والمنصف ٣/ ٥.

(٣) الجَحْمَرِش: العجوز الكبيرة والأفعى العظيمة. مختصر شرح أمثلة سيبويه للجواليقي ص ٧٣، وشرحها لابن الدهان ص٦١، والتصريح ٢/ ٣٥٦.

(٤) القَهْبَلس: المرأة العظيمة، والعجوز الكبيرة، والكمرة الضخمة. شرح أبنية سيبويه لابن الدهان ص ١٤٥، وشرحها للعطار ص ١٥٤، والمفتاح في الصرف ص ٣٣، والممتع ١/ ٧٠.

(٥) الهندلع:بقلة. ينظر الأصول ٣/ ٢٢٥، والخصائص ٣/ ٢٠٣. وابن السراج يجعلة مثالا لبناء خامس للخماسي المجرد. ينظر: المساعد ٤/ ٥٧. وينظر: الممتع ١/ ٧١، والمزهر ٢/ ٣٤، والأشموني ٤/ ٢٤٩، وشرح الشافية للرضي ١/ ٤٩.

(٦) هو أبو بكر محمد بن السري البغدادي النحوي. كان من أحدث تلاميذ المبرد سناً مع

الخماسي المزيد:

المزيد لا يلحقه إلا زيادة واحدة فيأتي على فَعْلَلِيل: اسمًا عَنْدَلِيب، وصفة: عَلْطَمِيس، وفُعَلِّيل: اسمًا خُزَعْبِيل، وصفة: قُدَعْمِيل، وفَعْلَلُول اسمًا فقط: عَضْرَفُوط[1]، وفِعْلَلُول صفة قليلا قِرْطَبُوس، وفَعَلَّلى: صفة قليلا قَبَعْثَرى، وفِعَلَّلى: قِبَعْثَرى لغة، وفُعْلالِل: خُزْرَانِق قيل: أصله فارسي، ودُرْدَاقِس.

قال الأصمعي: أظنها رومية وَزُرْمانِقَة، وفَعْلَلِيل: مَنْجَنِيق، وتقدم الخلاف في حروفه الأصلية، وفَعَلُّول: سَمَرْطُول، وقيل: يمكن أن يكون محرفًا من سَمْرَطُول كَعَضْرَفُوط، وفِعِلال قِرِضْطَال، وفِعْلَلِيل: مِغْنَطِيس، وفَعَلَّلانَة: قَرَعْبَلانَة، قيل: ولم تسمع إلا في كتاب "العين "، فلا يلتفت إليها، وفَعْلَلالَة: طَرْجَهَارَة، وفِعْلَلالة: طِرْجَهَارَة.

ونقل ابن القطاع مَغْنَاطِيس على وزن فَعْلالِيل؛ فإن صح وكان عربيًّا كان ناقضًا لقولهم: الخماسي لا يلحقه إلا زيادة واحدة، أو يكون شاذًّا فلا ينقض.

القول في جملة من الأسماء ألحق بها في الوزن، ومثل مما ألحق فَعْلَل، نحو: جَعْفَر ألحق بزيادة ثانية، مثل: جَوْهَر، وَضَيْغَم، وثالثة: جَدْوَل وعَينَّ، ورابعة: رَعْشَن، بالتضعيف مَهْدَد، وفُعْلُل نحو: بُرْثُن ألحق به دُخْلُل، ولم يجئ إلا بالتضعيف، أو بزيادة في الآخر حُلْكُم، فِعْلِل، نحو: زِبْرِج ألحق به رِمْدِد، ودِلْقِم، عند من جعل الميم زائدة، فِعْلَل نحو: دِرْهَم ألحق به عِثْيَر، وخِرْوَع، فِعَلّ نحو: قِمَطْر[2]، ألحق به خِدَبّ، فُعْلَل عند من أثبته نحو: جُرْشَع: ألحق به عُنْدَد، وسُودَد،

=

ذكاء وفطنة، وكان المبرد يقربه إليه، وقرأ عليه كتاب سيبويه، وكان يعول في النحو على مذهب الكوفيين، وله مصنفات كثيرة منها: كتاب الأصول الذي جمع فيه أصول العربية وقيل فيه: ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج، وله شرح على كتاب سيبويه ومختصر في النحو، مات رحمه الله شابا سنة ٣١٦هـ.

(١) العَضْرَفُوط: العظاية الضخمة العريضة، وتُطْلَق على ذكر العظاء. ينظر في وزنه: الكتاب ٤٣٠٣، وشرح أمثلة سيبويه للجواليقي ص ١٤٠، والمنصف ١٢/٣، وشرح أبنية سيبويه لابن الدهان ص ١٢٣، والممتع ١٦٥/١، ٢٨٩، ٧٣٤/٢، وشرح الشافية للرضي ٩/١، ٥٢.

(٢) القِمَطْر العريض والشديد والقصير المتداني الخلق، وما تصان فيه الكتب.

=

وعُوطَط، فهذه ثلاثية الأصول ألحقت بالرباعي، فَعَلَّل نحو: فَرَزْدَق ألحق به عَثَوْثَل، وعَقَنْقَل، وحَبَرْبَر، وفَعْلَلِل، نحو: قَهْبَلِس، ألحق به نَخْوَرِش على الصحيح.

وفِعْلَلّ نحو: قِرْطَعْب ألحق به إِزْمَوْل، وإِرْدَبّ، وإِنْقَحْل، وإِدْرَوْن، فهذه ثلاثية الأصول ألحقت بالخماسي.

ومن المزيد الرباعي الأصل: فَعَوْلَل نحو: حَبَوْكَر ألحق به حَبَوْنَن، فُعْلُول نحو: عُصْفُور ألحق به بُهْلُول، فَعَلُول نحو: قَرَبُوس ألحق به حَلَكُوك، فِعْلَوْل نحو: فِرْدَوْس ألحق به عِذْيَوْط، فَعلُّوة: نحو قَمَحْدُوَة ألحق به على قول من جعل ذلك وزنها قَلَنْسُوَة، وفَعْلَلُوت، نحو: عَنْكَبُوت على قول من جعل ذلك وزنها ألحق به نَخْرَبُوت، فِعْلِيل نحو: بِرْطِيل ألحق به إِخْلِيل، فُعَلِّيَة، نحو: سُلَحْفِيَة، ألحق به بُلَهْنِية، فُعَالِل نحو: جُخَادِب ألحق به دُوَاسِر، ودُلامِص[1]، فِعْلال نحو: سِرْدَاح ألحق به جِلْبَاب، وَجِرْيَال، وجِلْوَاخ، وعِلْبَاء.

فُعلال نحو: قُرْطَاس ألحق به قُرْطَاط، فَعَلَّى، نحو: حَبَرْكَى ألحق به حَبَنْطَى، فِعْنِلال، نحو: جِعْنِبار ألحق به فِرْنِدَاد، فِعِلال نحو: جِنِبَّار، ألحق به جِلِبَّاب، فِعْلِلاء، نحو: جِلْحِطَاء، ألحق به جِرْبِياء، فَعْلَلَى، نحو: جَحْجَبَى، ألحق به خَيْزَلَى، وخَوْزَلَى.

فَعَنْلَل، نحو عَبَنْقَس ألحق به عَفَنْجَج، فَعَلَّل نحو: عَدَبّس ألحق به زَوَنَّك على خلاف في وزنه قد تقدم، فِعْلَلّ نحو: عِزَبَدّ ألحق به عِلْوَدّ؛ فهذه ثلاثية الأصول ألحقت بمزيد الرباعي.

ومن المزيد الخماسي الأصل فَعْلَلِيل نحو: عَلْطَمِيس ألحق به عَرْطَلِيل، فُعَلِّيل نحو: خُزَعْبِيل ألحق به قُشَعْرِيرَة، فَعَلَّلى نحو: قَبَعْثَرَى ألحق به، شَفَنْتَرَى.

فَعْلَلُول، نحو: عَضْرَفُوط ألحق به خَيْسَفُوج، وَعَنْكَبُوت، وَخَنْدَقُوق، على تقدير أصالة النون، فهذه رباعية الأصول ألحقت بمزيد الخماسي.

=

انظر: المنتخب ص ١٦٨، ٥٦٩، والكتاب ٢٨٩/٤، والمنصف ٣/٣، والأشموني ٢٤٦/٤.

(١) قال ابن جني في سر الصناعة ٤٢٨/١: " وقد زيدت الميم حشواً في (دلامص) في قول الخليل، ووزنه فعامل؛ لأنَّه من الدلاص وهو البراق.. وأمَّا أبو عثمان فأجاز في دلامص أن يكون رباعياً قريباً من لفظ دلاص... الخ ". وينظر: الكتاب ٢٧٣/٤-٢٧٤، والمنصف ١٥١/١-١٥٢، وشرح أبنية سيبويه لابن الدهان ص ٨٦-٩٤، والممتع ٢٣٩/١.

فصل الأسماء الأعجمية(١)

صنف أبو منصور الجواليقي فيها كتابًا حسنًا، ودلائل العجمة مذكورة في باب ما لا ينصرف، والأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام:

١ - قسم غيَّرته العرب وألحقته بكلامها، فحكم أبنيته على اعتبار الأصلي والزائد، والوزن حكم أبنية الأسماء العربية الوضع، نحو: دِرْهَم وبَهْرَج.

٢ - وقسم غيَّرته ولم تلحقه بأبنية كلامها، ولا يعتبر فيه ما يعتبر في القسم الذي قبله نحو: آجُرّ، وإِبْرَيْسَم.

٣ - وقسم تركوه على حاله غير مغير، فما لم يلحقوه بأبنية كلامها لم يعد منها، وما ألحق عُدّ منها مثال الأول خُرَاسان، لا يثبت به فُعَالان، ومثال الثاني: خُرَّم ألحق بِسُلَّم، وكُرْكُم ألحق بِقُمْقُم.

---

(١) قال الجرجاني: اعْلَمْ أَنَّ العُجْمَة عَلَى ضربَين: عُجْمَة مَعْرِفِيَّة، وَأُخْرَى نكريَّة، فالعُجْمَة التِي يَعْتَدُّ بِهَا مَا كَانَ فِي الأَعْلام؛ نَحْو: إِسْمَاعِيل وَإِسْحَاق وَيَعقُوب؛ لأَنَّ هَذِهِ أَسْمَاء لَحِقَهَا التَّعْرِيف فِي حَالِ العَلَمِيَّة، فَكَأَنَّ ذَلِكَ فَرْعِيَّة؛ إِذْ لَمْ يَكُن الاسم مُتَمَحِّضًا لَهُم، فَلِمْ يُصْرف إِسْمَاعِيل للتَّعْرِيف والعُجْمة. فَإِنْ نَكَّرْتَ فَقُلْتَ: رُبَّ إِسْمَاعِيل لَقِيتَ، صَرَفْتَ؛ لأَنَّ التَّعْرِيف قَدْ زَالَ وَلَمْ يَبْقَ إلا سَبَبٌ وَاحِدٌ، والسَّبَبُ الوَاحِد لا يَمْنَع الصَّرْف؛ فَإِذَا أَرَدْتَ بِـ (يَعْقُوب) القَبْجَ، لَمْ يَكُنْ إلا الصَّرْف؛ لأَنَّ هَذَا من أَبْنِيَتِهِم وَهُوَ اسم جِنْس؛ كـ(رَجُلٍ وَفَرَسٍ)، وَلَيْس بِمَنْقُول مِن لُغَةِ غَيْرِهِم، فَيَكُون ذَلِكَ فَرْعِيَّة، وَلَوْ كَانَ مَنْقُولا لَوَجَبَ أَنْ يَكُون فِي كَلام العَجَمِ مَا يُسَمَّى يَعْقُوبًا مِن هَذَا النَّوْع. وَلَوْ كَانَ اتِّفَاق التَّرْكِيبَين يُوجِب التَّسْوِيَة بَيْنَهُمَا لَوَجَبَ أَنْ يَصْرِف إِسْحَاق؛ لأَنَّهُ عَلَى مِثَال (إِفْعَال) مِن السَّحْق، وَلَوَجَبَ أَنْ يُسَوَّى بَيْن أَنْ مَن قَوْلِكَ: عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِق، وَبَيْنَ أَنَّ فِي قَوْلِكَ: أَنَّ يَئِنُّ أَنِينًا، لِتَسَاوِي التَّرْكِيبَين، وَهَذَا مِن نَتَائِج أَهْل السَّلامَة.

وأَمَّا العُجْمَة فِي غَيْر الأَعْلام فَلا اعْتِدَاد بِهَا؛ لأَنَّهُم أَجْرَوا أَسْمَاء الأَجْنَاس مَجْرَى مَا صَاغُوه فَأَدْخَلُوا عَلَيْه الأَلِف واللام وَتَصَرَّفُوا فِيهِ تَصَرُّفَهُم فِي سَائِر الأَجْنَاس نَحْو: رَجُلٍ وَفَرَسٍ، وَذَلِكَ أَنَّها لَمْ تَكُن أَسْمَاء قَوْم بِأَعْيَانِهِم وَأَشْيَاء مَخْصُوصَة، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَعْتَد بِعُجْمَتِهَا، فَنَحْو اللِّجَام والنَّيْرُوز والفِرِنْدِ لا يَمْنَع الصَّرْف إِذَا سُمِّيَ بِهِ رَجُلٌ؛ لأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْتَد بِعُجْمَتِه لَمْ يَكُن فِيهَا إلا التَّعْرِيف فَيَجْرِي مَجْرَى زَيْدٍ وعَمْرو، وَلَوْ سَمَّيْتَ رَجُلا بِـ (آجُر) صَرَفْتَهُ، لأَنَّهُ لَيْس عَلَى وَزْن الفِعل للتَّضْعِيف الذي فِيهِ، فَإِن أَتَيت بِهِ عَلَى لُغَة مَن يُخَفِّف فَيَقُول: آجُرُ، لَمْ تَصْرِفْهُ؛ لأَنَّهُ عَلَى وَزْن (اقتُلُ)، فَقَدْ حَصَلَ وَزْنُ الفِعْل التَّعْرِيف. فَإِن نَكَّرْتَ صَرَفْتَ. [المقتصد: ٤٣٩/٢]

باب ذكر معاني أبنية من أبنية الأسماء

فَعْل: اسم ذات: صَقْر، ونعت: جَلْد، ومصدر: ضَرْب، ونعت يستوي فيه المذكر والمؤنث، عَدْل، وبمعنى المفعول: رَجُلٌ حَرْب، واسم جمع صَحْب، واسم جنس قَمْح، وتخفيف فَعِل: فَخْذ، وفَعُل عَضْد، وجمع فعيل رَغْف، وَفَعْلَة اسم صَخْرَة، ونعت صَعْبَة، ومصدر: رَحْمَة، ومرة من الفعل: ضَرْبَة، وفي تأويل فَعُول لَقْحَة.

وفِعْل: اسم ذات: جِسْم، ونعت: جِلْف[1]، ومصدر: سِحْر، وصفة لمقدار: مِلْء، وشِبْع، وبمعنى المفعول طِحْن، ومخفف من فِعِل إِبْل.

فِعْلَة: اسم جنس: حِنْطَة، وهيئة للفعل: رِكْبَة، وقطعة من شيء كِسْرَة، وفِلْذَة، ولأنثى في معنى فعول: لِقْحَة، وحِلْبَة، ونعت مستوى فيه كِبْرَة، وعِجْزَة، وجمع صِبْيَة، وتخفيف فَعِلَة: كِلْمَة، ومصدر: عِشْرَة وهِجْرَة.

فُعْل: اسم ذات: قُفْل، ونعت: حُرّ، ومصدر: شُرْب، وتخفيف فُعُل: عُنْق، وجمع: حُمْر.

فُعْلَة: اسم بُسْرة، ونعت: حُرَّة، ومصدر: أُدْمَة، وتخفيف فُعُلَة: جُمْعَة، وبمعنى المفعول: لُعْبَة، واسم جمع: صُحْبَة، واسم لما له أول وآخر: خُطْبَة.

فَعَل: اسم: قَتَب، وصفة: عَزَب، ومصدر: طَلَب، واسم جمع غَيَب، واسم جنس: شَجَر، وبمعنى المفعول: نَفَض.

فَعَلَة: اسم: أَصَلَة، ونعت: حَسَنَة، ومصدر: غَلَبَة، ونعت مستوى فيه: يَفَعَة، وجمع: كَتَبَة.

فُعُل: اسم ذات: أُذُن، ونعت قُذُف، وبمعنى المفعول: باب غُلُق، ومصدر: شُغُل، وجمع: صُحُف.

فعِلة: اسم: حَلِبَة للبقة، ونعت: عَرِبَة.

فَعِل: اسم ذات: كَرِش، ونعت: فرح.

فَعِلة: اسم ذات: سَلِمَة، ونعت: بَهِجَة، ومصدر: شَرِكَة.

---

(١) الجلف: الجافي خَلْقُه وخُلُقه. اللسان (جلف).

فَعُل: اسم: رَجُل، ونعت: حَذُر.

فَعُلة: اسم: مَثُلَة، ونعت: أَشُرَة، ومصدر: غَلُبَة.

فِعَل: اسم جمع: عِنَب، وصفة: زِيَم، وجمع: كِسَر، ومصدر: قِصَر.

فِعَلة: اسم: حِبَرَة، ونعت: سَبْيٌ طِيَبَة، ومصدر: طِيَرَة، وجمع: جِحَشَة.

فُعَل: اسم ذات: صُرَد، ونعت: حُطَم، ومصدر: هُدَى، وجمع: رُطَب.

فُعَلة: اسم جنس: رُطَبَة، ونعت: حُطَمَة، ومصدر: تُخَمَة، وجمع: رُعَاة.

فَاعِل: اسم: جَابِر، وصفة: ضَارِب، وبمعنى مفعول: قالوا: ماء دافق، واسم جمع: بَاقِر.

فَاعِلَة: اسم عَاتِكَة، ونعت: ضارِبَة، ومصدر قالوا: العافِيَة، وبمعنى الجمع: السابِلَة، وبمعنى مفعولة قالوا: راضِيَة.

وفاعل: بمعنى مفعول، وفاعلة بمعنى مفعولة، قال الفارسي: لا يثبته أصحابنا ولا البغداديون، وإنما جاء به أهل اللغة، وعلى هذا فالضمير الذي فيه ارتفاعه يكون كالذي في اسم المفعول لا في اسم الفاعل، انتهى.

فَعَال: اسم: أَثَاث، ونعت: جَوَاد، ومصدر: جَلال، واسم لوقت بعينه: جَزَاز، واسم جنس: جَرَاد.

فَعَالة: اسم: صلابة، ومصدر جَهَالة، ونعت: جَخَابة.

فِعَال: اسم: عِذَار، ونعت: حِصَان، ومصدر: حِرَان، وجمع: كِلاب، وبمعنى مفعول: إمام.

فِعَالة: اسم: ذِنَابَة، ومصدر: رِمَاية، وجمع: حِجَارة.

فُعَال: اسم: غُرَاب، ونعت: طُوَال، ومصدر: سُكات، واسم جمع: ظُؤار.

فُعَالَة: اسم لذات: ذُؤَالة، وبمعنى ما يسقط: نُخَالة، أو يَفْضُل فُضَالَة، أو ينتقى: خُلاصَة، أو يطرح نُفَاية، أو يقدم عُجَالَة الراكب، أو يرزق عُمَالَة، ومصدر: خُفَارَة.

فِعَّال: اسم: قِثَّاء، ونعت: تِيتَاء، ومصدر: كِذَّاب، وجمع: جِنَّان، كذا قال ابن القطاع، وإنما وزنه: فِعْلان، وفِعَّال لَيْسَ من أبنية الجموع.

فِعَّالَة: اسم: إجَّانَة، ونعت بالتاء لمذكر ومؤنث: دِنَّابة.

مَفْعَل: اسم: مركب، ونعت: مَقْنَع، ومصدر: مَضْرَب.

مَفْعَلَة: اسم: مَأْكَمَة، ونعت: طعام مَتْخَمَة، وبمعنى المفعول مَضْنَعة، واسم زمان ومكان: مَرْمَى.

مَفْعِل: اسم: مَحْتِد، واسم زمان: أتت الناقة على مَضْرِبها، ومكان مَجْلِس، ونعت: مَودِق، ومصدر: مجيء.

مِفْعَل: اسم مِجْنَب للتُّرْس، ونعت: مِسْيَح، وآلة: مِخْرَز، واسم موضع: مِرْبَد.

مِفْعَال: وصف للمذكر والمؤنث: مِذْكَار، وجاءت أحرف منها بالهاء: مِجْذَامة.

أَفْعَل: اسم: أَفْكَل، ونعت: أَحْمَر وأَفْضَل.

فَعُول: اسم: خَرُوف، وصفة: ضَرُوب، ومصدر: وَلُوع.

فَعُولَة: اسم: مَئُونة، ونعت: حَلُوبة، ومستوى فيه: فَرُوقة، وبمعنى مفعولة: رَكُوبة، واسم جمع: حَمُولَة.

فَعِيل: اسم: قَمِيص، ونعت: كَرِيم، ونعت مستوى فيه: جَرِيح، ومصدر: صَهِيل، واسم جمع: خَنِين.

فَعِيلة: اسم: بَهِيمة، ومصدر: أَفِيكَة، وبمعنى مفعولة: طَبِيعةَ وذَبِيحة، ونعت: خَرِيدَة.

فَعْلَى: اسم: عَلْقَى، ومصدر: شَتْوَى، ونعت: عَطْشَى، وجمع: هَلْكَى.

فُعْلَى: اسم: بُهْمَى، ونعت: الجلى، ومصدر: رُجْعَى.

فِعْلَى: اسم: ذِفْرَى، ومصدر: ذِكْرَى، وجمع: حِجْلَى.

فَعْلاء: اسم: حَوْبَاء، ونعت: بَيْضَاء، ومصدر: بَغْضَاء.

فُعْلاء: اسم: قُوْبَاء، ونعت: مُزَّاء.

فِعْلاء: اسم: سِيمَاء، ونعت: زِيْزَاء.

فُعَلاء: اسم: رُحَضَاء، ونعت: عُشَرَاء، وجمع كُرَمَاء.

فَعْلان: اسم: شَعْبَان، ومصدر: لَيَّان، ونعت: سَكْرَان.

فعلان: اسم: رَمَضَان، ونعت: صَلَتَان، ومصدر: غَلَيان.

فِعْلان: اسم: سِرْحَان، ومصدر: هِجْرَان، ونعت: غِلْيَان، وجمع: ظِلْمَان.

فُعْلان: اسم: حُطْبَان، ونعت: قُرْبَان، ومصدر: غُفْرَان، وجمع: شُبَّان.

فَعَّال: اسم: كَلاَّب، ونعت: ضَرَّاب.

فعَّالة: اسم سَبَّابة، ونعت: حَيَّاك وَعَلامة، واسم جمع: خَطَّابَة.

فُعَّال: اسم تُفَّاح، ونعت وُضَّاء، وجمع: كُتَّاب، **فُعَّالة**: اسم دُوَّامة، ونعت للمبالغة: حُسَّابة وواحد، اسم الجنس: عُنَّابة، وقد انتهى الذي اخترناه من معاني هذه الأبنية، وقد تضمن الشرح أكثر مما كتبناه هاهنا فلينظر هناك.

باب أبنية الأفعال، وما جاءت له من المعاني

الفعل ثلاثي ورباعي: الثلاثي مجرد ومزيد، المجرد على: فَعُل، وفَعَل، وفَعِل، وفي فُعِل المبني للمفعول، وما أشبهه خلاف مذكور في بابه.

أما (فَعُل): فيأتي لمعنى مطبوع عليه ممن هو قائم به، نحو: كَرُم، ولَؤُم، أو كمطبوع نحو: خَطُب، وَفَقُه، أو شبهه نحو: جَنُب شُبِّه بنَجُس، ولم يرد يائي العين إلا ما شذ من قولهم: هَيُؤَ، وأما نَهُو فالواو فيه بدل من ياء لضمة ما قبلها، ولا مضعفًا إلا لبُبْتَ تَلُبُّ، وشَرُرْتَ: تَشُرُّ، وحَبُبْتَ، وخَفُفْتَ، ودَمُمْتَ تَدُمُّ دَمَامة؛ ولا متعديًا إلا بتضمين نحو: (أَرَحُبَكُمُ) الدُّخُولُ في طاعة ابن الكِرْمَانيّ؛ أي: أَوَسِعَكُم، وإن بِشْرًا قد طلع اليمن؛ أي: بلغ ووصل.

وقال ابن مالك: أو بتحويل، نحو: صُنْتَ زيدًا، ولا غير مضموم عين مضارعه إلا في قول بعض العرب كُدْتَ تكاد حكاه سيبويه، والقياس تَكُود، وليست التي للمقاربة، وحكى غيره: دِمْتَ تَدَامُ، ومِتَّ تماتُ، وجُدتَ تَجَادُ، وَلَبِبْتَ تَلَبّ، ودَمُمْتَ تَدِمُّ.

ومضارع فَعُل إنما يأتي على يَفْعُل.

وأما فَعِل، فقياس مضارعه يَفْعَل - بفتح العين - وجاء بكسرها وجوبًا في مضارع، وَمِقَ[(١)]، ووَثِقَ[(٢)]، ووَفِقَ[(٣)]، ووَلِيَ[(٤)]، ووَرِثَ، ووَرِعَ، ووَرِمَ[(٥)]، ووَرِيَ

(١) وَمِقَ يَمِقُ مِقَةً ووَمْقاً أحب. ينظر الصحاح (ومق).

(٢) وَثِقَ به قوى اعتماده عليه وائتمنه. ينظر الصحاح (وثق)، ومنهل الرجال ص ٣٦.

(٣) وَفِقَ: يقال: وَفِقْتَ أَمْرَك تَفِقُه أي صادفته مُوَافِقاً. الصحاح (وفق).

(٤) ولي فلاناً يليه ولياً: دنا وقرب منه، وولي الشيء وعليه يَلِي بالكسر أيضاً إذا قام به وملك أمره، وولي الرجل إذا نصره، وولي البلد إذا سلط عليه. ينظر القاموس (الولي)، ومناهل الرجال ومراضع الأطفال ص ٣٥.

(٥) وَرِمَ العضو يَرِم: دخله الوَرَم. ينظر القاموس (ورم).

المخُ[1]، ووَعِمَ ويكسرها جوازًا مع الفتح في مضارع حَسِبَ[2]، وَنَعِمَ[3]، وبَئِسَ[4]، ويَئِسَ[5]، ووَغِرَ[6]، ووَحِرَ[7]، ووَلِهَ[8]، ووَهِلَ[9]، ووَلِغَ[10]، ووَزِعَ[11]، ووَبِقَ[12]، ووَلِغَ، ووَصِبَ، ووَرِعَ[13]، وقالوا: ضَلِلْتُ - بكسر اللام - لغة لتميم، ووَرِي الزَّنْدُ - بكسر الراء - ومضارعهما: تَضِلُّ ويَرِي، وكذا مضارع فَضِلَ، وقَنِطَ، وعَرِضَتْ له الغول وقَدِرَ - بكسر عينه - وقالوا: ضَلَلْتَ، ووَرَى الزندُ بفتح العين، وقالوا: فَضِلَ، ونَعِمَ، وحَضِرَ، ونكِلَ، وشَمِلَ، ونَجِدَ، وقَنِطَ، ورَكِنَ، ولَبِبْتُ بكسرها في الماضي، وضمها في المضارع، وفي المعتل مِتَّ، ودِمْتَ، وَجِدْتَ، وَكِدْتَ كذلك، وقالوا: تَدَام وتَمَات على القياس، وهذا من تركيب اللغات.

---

(١) وَرِيَ المخ اكتنَز واشتدَّ وامتلأ وهو من علامات السمن.

(٢) حَسِبَ: أي ظنَّ، مضارعه: يَحْسَبُ، على القياس، ويَحْسِب شاذ.

(٣) نَعِمَ حاله إذا طاب ولان واتسع، تفتح عين مضارعه قياساً وتكسر شذوذاً.

(٤) بَئِسَ يَبْأَس بالفتح على القياس، ويَبْئِس بالكسر شذوذاً، أي ضاق حاله وافتقر.

(٥) يَئِسَ يَيْأَس بالفتح على القياس، وبه قرأ جميع القُرَّاء قوله تعالى: (وَلا تَيْأَسُوا مِن روحِ الله)، وقوله: (إنَّه لا يَيْأَس من روحِ الله إلا القوم الكافرون).
ويَيْئِس بالكسر شاذ، ومعناه: قنط وانقطع رجاؤه.

(٦) وَغِرَ صدره يَوْغَر بالفتح ويَوْغِر بالكسر: امتلأ حقداً وتوقَّد غيظاً.

(٧) وَحِرَ يَوْحَر بالفتح ويَوْحِر بالكسر: إذا اشتد غضبه.

(٨) وَلِهَ يَوْلَه بالفتح، ويَوْلِه بالكسر: حزن حزناً شديداً أذهب عقله.

(٩) وَهِلَ يَوْهَل ويَوْهِل فزع، وكذلك عن الشيء نسيه. والفتح على القياس، والكسر على الشذوذ.

(١٠) وَلِغَ الكلبُ يَوْلَغ ويَوْلِغُ إذا شرب بأطراف لسانه، أو أدخل فيه لسانه وحرَّكه.

(١١) وَزِعَ يَوْزَعُ وَيَوْزِعُ بالفتح والكسر ومعناه كَفَّ ومنع.
انظر: الكتاب ٥٤/٤، وشرح الشافية للرضي ١٣٦/١، ومناهل الرجال ص ٣٥، والمفتاح في الصرف ص ٣٧، والأفعال لابن القطاع ١٢/١، ونزهة الطرف ص ١٠٣، وشرح الملوكي ص ٤٢، والمزهر ٣٧/٢، ودروس التصريف لمحمد محيي الدين ص ٩٤

(١٢) وَبِقَ يَوْبَقُ ويَوْبِقُ إذا هلك.

(١٣) ورِعَ يَرِع بالكسر وَرَاعة إذا كفّ عنه. أمَّا وَرِعَ عن المعاصي والشبهات ورعاً وورُوعاً فهو بالوجهين: الكسر والفتح.
انظر الكتاب ٥٤/٤، وشرح الشافية للرضي ١٣٦/١، والتسهيل ص ١٩٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٣٨/٣، والمساعد ٥٨٨/٢،ومناهل الرجال ص ٣٥

وما بنته جماهير العرب على فَعِل، مِمَّا لامه واو: كَشَقِيَ، أو ياء كَفَنِيَ، فَطَيِّئ تبنيه على فَعَل - بفتح العين - يقولون: شَقَى يَشْقَى، وفَنَى يَفْنَى.

ولزوم فَعِل أكثر من تعديته، ولذلك غلب في النعوت اللازمة: كَشَنِبَ وَعَمِيَ، والأعراض: كمَرِضَ، وفَرِحَ، والألوان كَشَهِبَ ودَعِجَ، وكبر الأعضاء: كَجَبِه، وَعَيِنَ.

وقد شارك (فَعُل) كَفَقِرَ، وفقُر، ويُغْنِي عنه لزومًا في اليائي اللام نحو: حَيِيَ، وسماعًا في واويها: كشَقِيَ، وغيره كسَمِنَ، ويطاوع فعل كثيرًا جدعه فجدع، والوصف من هذا أَفْعَل.

وتسكين عين فَعِل، وفَعُل اسمًا وفعلا، وَفُعِل المبني للمفعول نقله ابن هشام، عن بكر بن وائل، وكثير من بني تميم، وابن مالك عن تميم، ولم يذكر فُعِل.

باب فَعَل

وأَمَّا (فَعَل) فصحيح، ومهموز، ومثال، وأجوف، ولفيف، ومنقوص، وأصم.

أولا: الصحيح[١]:

ويقال له: السالم، وهو: ما لم يكن أحد الأقسام بعده؛ فإن كان لمغالبة، فمذهب البصريين: أن مضارعه يكون بضم العين، وذلك في كل فعل ثلاثي متصرف تام، ويكون مضارعه على يَفْعُل، سواء كان أصله فَعَل، أم فَعِل، أم فَعُل، وسواء كان متعديًا أم لازمًا؛ لأن اللازم إذ ذاك يصير متعديًا، نحو: كاتَبَنِي فَكَتَبْتُهُ أَكْتُبُه، وعَالَمَنِي فَعلِمْتُه أَعْلَمُهُ، وأَوْضَأَنِي فوضأته أَوْضُؤُه.

وفي كلام ابن عصفور ما يقتضي قصر ذلك على ما أصله فَعَلَ - بفتح العين - وليس بصحيح، وسواء كان حلقي عين، أم لا خلافًا للكسائي؛ فإنه يجيز أن يكون مضارعه على يَفْعَلُ -بفتح العين - كحاله إذا لم يكن لغير مغالبة، وَسُمِع شاعَرَنِي فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ، وفاخرني فَفَخَرْتُه أَفْخَرُهُ، وأَوْضَأَنِي فَوَضَأْتُه، أَوْضَؤُه - بفتح العين والخاء والضاد - ورواية أبي زيد أَشْعُرُهُ وأَفْخُره بضم العين والخاء.

وفي كلام ابن عصفور ما يقتضي أن مذهب الكسائي[٢]: أنه يجيء بفتح العين

---

(١) يقصد به المصنف ما يعرف بالصحيح السالم من التضعيف والهمز، بقرينة ذكر المضاعف والمهموز بعده.

وقد أدخل ابن يعيش المهموز ضمن الصحيح. [انظر: شرح الملوكي ٣٨/١ وما بعدها].

(٢) الكسائي: هو أبو الحسن الإمام عليّ بن حمزة بن عبد الله الكسائي إمام الكوفيين في

إذا كانت حَرْفَ حلقٍ، ولم يتعرض للام إذا كانت حرف حلق.

وفي كلام بعض أصحابنا أن الكسائي يجعل المضارع بالفتح إلا ما سُمِعَ فيه الضم، وقد شَذّ الكسر في قولهم: خَاصَمَنِي فَخَصِمْتُهُ أَخْصِمُهُ بكسر الصاد، ولا يجيز البصريون فيه إلا الضم على الأصل في (فَعَل) المغالبة فيقولون: أخصُمُهُ بضم الصاد.

هذا ما لم يكن المضارع وجب فيه الكسر، نحو: سار يَسِيرُ، ووَعَدَ يَعِدُ، ورَمَى يَرْمِي؛ فإن مضارعه يبقى على حاله في المغالبة تقول: سَايَرَني فسِرْتُه أَسِيرُهُ، وواعدني فَوَعَدْتُه أَعِدُهُ، ورَامانِي فَرَمَيْتُه أَرْمِيهِ.

وإن كان لغير مغالبة حَلْقِيّ عين، أو لام، فقياس مضارعه الفتح وإليه يُرْجَعُ عند عدم السماع، هذا قول أئمة اللغة.

وعند أكثر النحويين لا يتلقى الفتح، أو الضم، أو الكسر، أو لغتان منها، أو ثلاثة إلا من السماع، وربما لزم الضم، نحو: يَدْخُل ويَقْعُدُ، أو الكسر نحو: يَرْجِعُ، أو الفتح والضم نحو: فَرَغَ يَفْرُغُ، وَيَفْرَغُ، أو جاء بالثلاث يرجح، أو غير حلقيهما، فيأتي على يَفْعِل كَيَضْرِب، أو يَفْعِل كيَقْتُل، وقد يكون في الواحد نحو يَفْسُقُ؛ فإن أشكل فقيل: يتوقف حتى يسمع.

وقال الفراء: يكسر.

وقال ابن جني: هو الوجه.

وقال ابن عصفور: يجوز الأمران سُمِعَا أو لم يُسْمَعا، والذي نختاره إن سمع وقف مع السماع؛ وإن لم يسمع فأشكل جاز يَفْعُل ويَفْعِل، وقد شذ رَكَن يَرْكَنُ، وقَنَطَ يَقْنطُ، وَهَلَكَ يَهْلَكُ، بفتح عين المضارع.

=

النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين, ولقب الكسائي لأنه أحرم في كساء وقيل: كان يصنع الأكسية، وهو من أهل الكوفة وقد استوطن بغداد وتعلم النحو على كبر، وأخذ عن معاذ الهراء، ولقي الخليل وجلس في حلقته، وجرت بينه وبين الفراء مجالس، وقيل للفراء: ما اختلافك إلى الكسائي وأنت مثله في النحو، فقال: لقد أتيته فناظرته فكأني كنت طائرا يغرف بمنقاره من البحر، وله مؤلفات كثيرة، توفي سنة ١٨٩هـ.

ثانيا: المهموز(١):

الفاء كالصحيح نحو: أَرَزَ يَأْرُزُ، وأَمَر يَأْمُر، وجاء حلقي عين: يَأْخُذُ، أو العين واللام؛ فكالصحيح الحلقيهما، تقول: زَأَر يَزْأَرُ، وَقَرَأَ يَقْرَأُ، وجاء يَزْئِرُ.

ثالثا: المثال(٢):

ما فاؤه واو، أو ياء، فمضارعه مكسور العين، نحو: وَعَد يَعِدُ، ويَسَر يَيْسِرُ، إلا إن كانت عينه أو لامه حلقيتين، فالقياس الفتح نحو: وَهَبَ يَهَبُ، ووَقَعَ يَقَعُ، ويَعَرَت الشات تَيْعَر، وحُمِلَ يَذَر على يَدَع، ويَجُدُ من المَوْجدَة، والوِجُدان - بضم الجيم شاذ - وقيل: لغة عامرية في هذا الحرف خاصة، وجَعْلُ ابن مالك ذلك قانونًا كليًّا لغة لبني عامر في كل ما فاؤه واو من فعل ليس بصحيح.

رابعا: الأجوف(٣):

ما عينه ياء فَيَفْعِل، نحو: يَسِير، أو واو فَيَفْعُل نحو: يَقُوم .

وقال ابن عصفور: وشذ من الواوي العين حلقي اللام؛ طَاحَ يَطِيحُ وتَاهَ يَتِيهُ في لغة من قال: مَا أَطْوَحَهُ، ومَا أَتْوَهَهُ.

---

(١) المَهْمُوزُ: ما حَلَتْ بفائِهِ أَوْ عَيْنِهِ أَوْ لامِهِ هَمْزَة.
المهموزُ الفاءِ، يقال له: القِطْعُ، والمهموزُ العينِ، يقالُ لَهُ: النَّبْرُ، والمَهْموزُ اللامِ، يقال له: الهَمْزُ.
فالمهموز الفاءِ يجيءُ من خَمْسَةِ أبوابِ، نحو: أَخَذَ يأخُذُ، وأَدَبَ يأدَبُ، وأَبَى يأبَى، وأَرِجَ يأْرَجُ، وأَسُلَ يَأْسُلَ.
والمهموزُ العينِ يجيء من ثلاثةِ أبوابِ، نَحْو: نَأَى يَنْأَى، وَيئِسَ يَيْئِسُ، ولَؤُمَ يَلْؤُمُ.
والمهموزُ اللامِ يجيءُ من أربعة أبوابٍ، نَحْو: هَنَأَ يَهْنِئُ، وسَبَأَ يَسْبَأُ وصَدِئَ يَصْدَأُ، وجَرُؤَ يَجْرُؤُ. [انظر: المفتاح في الصرف ١/ ٤٠، وابن عقيل ٤/ ٢٧٦، ونزهة الطرف ١/ ١٤]
(٢) انظر: المفتاح في الصرف ١/ ٤٠.
(٣) الأَجْوَفُ: هو ما كان عَيْنُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ، كقَالَ وباعَ، يقالّ له "أجوف " لخُلُوّ جوفِهِ من الحَرْفِ الصحيحِ، أوْ لوقوعِ حَرفِ العِلَّة في جَوْفِهِ.
ويقال: ذو الثلاثَةِ أيضاً، لصَيْرُورَتِهِ على ثَلاثةِ أحْرُفٍ في المُتَكَلِّمِ، كـ: قلْتُ.
وله ثلاثةُ أبنيةٍ:
فَعَلَ يَفعُلُ، كَـ: قَالَ يَقُولُ.
وفَعَلَ يَفْعِلُ، كَـ: باعَ يَبِيع.
وفَعَلَ يَفْعَلُ، كَـ: خَافَ يَخَاف.
ونحو: فَعُلَ يَفْعُلُ، كَـ: طَالَ يَطُولُ. [انظر: المفتاح في الصرف ١/ ٤١، ونزهة الطرف ١/ ٩]

وقال الخليل: هي فَعِل يَفْعِلُ، نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ.

خامسا: اللفيف[١]:

إن كان مفروقًا، وهو واوي الفاء يائي اللام، نحو: وَقَى، أو مقرونًا، وهو واوي العين يائي اللام، نحو: طَوَى، فمضارعهما يَفْعِل نحو: يَقِى، ويَطْوِي.

سادسا: المنقوص[٢]:

ما لامه ياء فَيَفْعِل نحو: يَرْمِي، أو واو فَيَفْعُل، نحو: يَغْزُو، والفتح في حلقي العين يأتي اللام محفوظ نحو: يَنْهَى، ويَسْعَى، ويَنْأَى، ويَطْغَى، ويَمْحَى، وشذ: يَقْلَى ويَغْشَى، ويَخْشَى، ويَجْثَى، ويَعْثَى، وَيَسْلَى، ويَحْظَى، ويَغْلَى، ويَأْبَى، والمختار: يَقْلِي، وحكى قَلَى، يَقْلَى، ويَغْشُو ويَعْثُو، وعَثَى يَعْثِي، ويَجْثُو، ويَجْثِي، ويَحْظُو، وحَظِيَ يَحْظِي، ويَغْلُو، وَيَسْلُو، وخَشِيَ يَخْشِي، وَأَبَى يَأْبِي.

وفي كلام ابن مالك ما يدل على أن طيئًا تأتي في مضارع ما لامه ياء، وليست عينه حلقية بفتح العين، نحو: مَشَى يَمْشَى، وَرَمَى[٣] يَرْمَى، ويحتاج ذلك إلى صحة نقل؛ فإن ما جاء من هذا النوع إنما أورده أئمة العربية على جهة الشذوذ، وجاءت أفعال منه مضارعها بالكسر والضم وهي: أَتَى، وَأَثَى، وأَسَا، وأَذَا، وسَاء، ونَاء، وبَاءَ، وبَغَا، وَبَقَى، وَبَرَا، وثَنَا، وحَبَا، وجَلا، وجَأَى، وحَلا، وحَزَا، وقَثَا، وحَثَا، وحَشَا، وحَكَى وحَنَا، وجَفَا، وحَذَا، وحَمَى، وخَفَا، وخَذَا، ودَأَى، ودَحَا، ودَنَا، وذَرَا، ودَرَا، وَرَثَا، ورَطَا، ورَبَا، ورَعَا، وزَقَا، وَطَلا، وَطَبَا، وَطَحَا، وَطَمَا، وَطَهَا، وكَنَى، وَكَرَا، ولَحَا، ولَصَا، ومَحَا، ومَأَى، وَمَتَا، ومَسَا، ومَقَا، ومَغَا، ومَضَا، ونَقَا، ونَمَا، ونَحَا، وَنَأَى، وَنَشَا، ونَغَى، وصَغَى، وصَخَا، وَضَبَا، وعَزَا، وَعَثَا، وَعَنَا، وعَجَا، وَعَرَا، وغَطَا،

---

(١) اللفيفُ: هو كل كلمة اجتمع فيه حرفا عِلَّةٍ.
المقرون منه: ما اعتلَّ عينُهُ ولامُهُ، ك: قَوِيَ. والمفروق منه: ما اعتلَّ فاؤُهُ ولامُهُ، ك: وَعَى. ونحو: وَيْل، وَيوْم من المقرون في الاسم لا غير وللفيفِ المقرونِ بناءَانِ: فَعَل يَفْعِل، وفَعِلَ يَفْعَل، ك: طَوَى يَطْوِي، وطَوِيَ يَطْوَى طَيّاً وطَيّةً. وكذا للمفروقِ، ك وَقَى يَقِي وِقَاءً، ووَلِيَ يَلِي وِلاءً. [المفتاح في الصرف ١/٤٣]

(٢) انظر: المفتاح في الصرف ١/٤٢.

(٣) أصلها:(رمي) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وهذا قياس مطرد في الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلها. ينظر: الكتاب ٤/٢٣٨، والمنصف ١/١٩٠،٢٣، والوجيز ص ٥٧، والممتع ص ٤٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٦، وأوضح المسالك ٤/ ٢٩٤.

وغَمَا، وغَفَا، وغَدَا، وذَأَى، وَسَنَا، وثَرَا، وفَلا، وقَتَا، وسَحَا، وشَأَى، وشَمَا، وشَكَا، وهَدَا، وهَمَا، ولم يأت من ذلك شيء أوله تاء، أو ظاء، أو واو، أو ياء.

سابعا: الأصم:

ويقال: المضعف[(١)]، وهو ما عينه ولامه من جنس واحد، فمضارع المتعدى منه بضم العين، وشذ من ذلك ما كسر وجوبًا، وذلك مضارع حَبّ، وجوازًا مضارع: هَرَّ، وعَلَّ، وشَدَّ، وبَتَّ، وشَذّ فيه الفتح، قالوا: عَضِضْتَ تَعَضُّ، ومضارع اللازم بكسرها، وشذ من ذلك ما ضم وجوبًا وذلك مضارع: مَرَّ، وَكَرَّ، وذَرَّ، وَهَبَّ، وخَبَّ، وأَبَّ، وحَلَّ، ومَلَّ، وأَلَّ، وعَلَّ، وطَلَّ، وتَلَّ، وهَمَّ، وزَمَّ، وكَمَّ، وعَمَّ، وعَسَّ، وقَسَّ، وطَشَّ، ورَشَّ، وقَشَّ، وخَشَّ، وأَجَّ، وسَحَّ، وشَكَّ، وشَقَّ، وجَنَّ، وما ضم جوازًا مع الكسر: صَدَّ، وجَدَّ، وحَدَّ، وَتَرَّ، وثَرَّ، وخَرَّ، وطَرَّ، ودَرَّ، وجَرَّ، وشَبَّ، ودَبَّ، وأَثَّ، وشَحَّ، وفَحَّ، وشَطَّ، ونَسَّ، وعَنَّ، وجَمَّ.

فَعَل

وبناء (فعَل) يكون متعديًا ولازمًا، ومن معانيه غَلَبَةُ المقابل كما تقدم، والنيابة عن (فعُل) في المضاعف نحو: جَلَلْتَ فَأَنْتَ جَليل، وفي اليائي العين نحو: طَابَ فهو طَيِّبٌ، وأصله أن يكون على فَعَل، ويطرد صَوْغُ (فَعَل) من أسماء الأعيان لإصابتها نحو: جَلَدَهُ، ورَأَسَهُ، وإنالتها نحو: شَحَمَهُ وَلَحَمَهُ: أَطْعَمَهُ ذلك أو عمل بها نحو: رَمَحَهُ، وسَهَمَهُ أَصَابَهُ بالرُّمْحِ والسَّهْمِ، وقد يُصاغ لعملها نحو: جَدَرَ الجدار، وبَأَرَ البئرَ؛ أي: عَمِلَ الجدار والبئر، أو عمل لها نحو: أَصَلْتُهُ الأَصَلَةُ، وسَبَعَهُ السَّبُعُ، أو أَخْذٍ منها نحو: ثَلَثَ المال، ورَبَعَهُ، أخذ ثُلُثَهُ، ورُبُعَهُ إلى العُشْرِ.

ومن معاني (فَعَل) الجمع كَحَشَرَ وحَشَدَ، يتصل به ما دلَّ على وَصْلٍ كَمَزَجَ ومَشَجَ، والتفريق كَفَصَلَ وقَسَمَ، ويتصل به ما دلَّ على قطع كقَصَمَ، أو كَسْرٍ كَقَصَفَ، أو خَرْقٍ كَنَقَبَ، والإعطاء كَنَمَحَ، ونَحَلَ، والمنع كخَطَلَ، وحَظَرَ، والامتناع كَعَاذَ ولجَأَ، والإيذاء كلَسَعَ وَلَدَغَ، والغلبة كقَهَرَ وقَسَرَ، والدَّفْعُ كدَرَأ، ودَعَّ،

---

(١) وجه تسمية المضعف ظاهرة، لأنه ضوعف الحرف الواحد، مقابلة العين واللام، ويقال له: الأصمّ، لأنه كرّر حرف واحد، فشابه الأصمَّ، لأنّه يكرّر الحرف حتى يُسْمَع. [انظر: نزهة الطرف ١/١٣].

والتحويل كقَلَبَ، وصَرَفَ، والتحوُّل كرَحَلَ وزَحَلَ، والاستقرار كسَكَنَ وقَطَنَ، والسَّيْرُ كَرَمَلَ وذَمَلَ، والسَّتْرُ كخَبَأَ وحَجَبَ، ويلحق به ما دلَّ على غَمْسٍ وشبهه كمَقَلَ وَغَمَرَ، والتجريد: كسَلَخَ وقَشَرَ، والرمى كقَذَفَ وحَذَفَ، والإصلاح كنَسَجَ ورَدَنَ، والتصويت كَصَرَخَ وصَهَلَ، ويلحق به ما دل على قول كَنَطَقَ، ووَعَظَ.

المزيد من الثلاثي الأصل

ملحق بالرباعي الأصل، أو بمزيده وغير ملحق، الملحق منه ما يكون حَرْفُ الإلحاق قبل الفاء، فيكون على وزن يَفْعَل نحو: يَرْنَأ، أو تَفْعَل نحو: تَرْمَس بمعنى رَمَس، وتَرْفَل بمعنى: رَفَلَ، وعلى نَفْعَل نَرْجَس الدواء، وهَفْعَلَ: هَلْقَمَ إذا أكثر اللَّقْمَ، وسَفْعَلَ: سَنْبَسَ، بمعنى نَبَسَ، ومَفْعَل: مَرْحَب.

وقبل العين على فَيْعَل: بَيْطَرَ، وفَوْعَل حَوْقَلَ، وفَأْعَلَ: تَأْبَلَ القدرَ بمعنى تَبَّلَها، وفَنْعَلَ: قَنْرَصَ بمعنى قَرَصَ، وفَهْعَلَ: دَهْبَلَ اللقمة عَظَّمَهَا، وفَعْمَلَ: طَرْمَحَ، وقبل اللام على فَعْنَلَ: قَلْنَسَ، وهو قليل، وَفَعْهَل غَلْهَصَهُ بمعنى غَلَصَهُ، وفَعْيَلَ: طَشْيَأَ، وفَنْعَلَ سَنْبَلَ.

وبعد اللام على فَعْلَى: قَلْسَى وهو قليل، وعلى فَعْلَم: غَلْصَمَهُ؛ أي: غَلَصَهُ، وَفَعْلَنَ: قَطْرَن البعير، وفَعْلَسَ: خَلْبَسَ؛ أي: خَلَبَ، وَفَعْفَلَ زَهْزَقَ، بمعنى: أَزْهَقَ، وفَعْلَلَ ذو الزيادة: جَلْبَبَ وهذا، وفَوْعَلَ، وفَيْعَلَ، وفَعْول، وفَعْلَى مشهور مما ألحق بالرباعي وما سواها نادر وفي بعضها خلاف كمفعل، وفَنْعَلَ، وفَيْعَلَ، وفَعْيَلَ.

والملحق بمزيد الرباعي: ملحق باحْرَنْجَمَ، وجاء على افعَنْلَى: اسلَنْقَى.

ومذهب سيبويه: أن هذا البناء لا يتعدى، وذهب أبو عبيد، وأبو الفتح إلى: أنه قد يَتَعَدَّى، وذلك اغرَنْدَى، واسرَنْدَى، وافعَنْلَلَ الزائد الآخر اقْعَنْسَسَ، قيل: وافْعَنْلَى، والمحفوظ: احبَنْطَى، كاحرَنْبِى، وافونْعَلَ كاحوَنْصَلَ، وهي من كتاب "العين".

وملحق بِتَدَحْرَجَ، وجاء على تَفعْلَى: تَقَلْسَى، وتَفَعْلَتَ: تَعَفْرَتَ، وتَفَعْنَلَ: تَقَلْنَسَ، وتَفَعْلَلَ: تَجَلْبَبَ، وتَفَيْعَلَ: تَشَيْطَنَ، وتَفَوْعَلَ: تَجَوْرَبَ، وتَفَعْوَلَ: تَرَهْوَكَ، وتَمَفْعَلَ: تَمَسْكَنَ.

وَتَفَعَّلَ: فيكون للمطاوعة نحو: أَدّبتُ الصبي فَتَأَدَّبَ، وللتكلف: تَحَلَّمَ، وللتجنُّب: تَأَثَّم، وللصيرورة: تَأَيَّمْتُ، وللتَّلَبُّس بالمسمى: تَقَمَّصَ، وللعمل: تَغَدَّى، وللاتخاذ: تَبَنَّيْتُ الصبي، ولمواصلة العمل: تَجَرَّعَ، ولموافقة استفعل: تَكَبَّرَ،

والمجرد تَعَدَّاه وعَدَّاه، والإغناء عنه: تَكَلَّمَ، وعن تَفَعَّلَ تَوَيَّل، ولموافقته: تَوَلَّى وَوَلَّى، وللختل تَغَفَّلَهُ، وللتَّوَقُّع تَخَوَّفَهُ، وللطلب: تَنَجَّزَ حوائجه، وللتكثير: تَغَطَّيْنَا.

و(**تفاعل**): فيكون للاشتراك في الفاعلية لفظًا، وفيها وفي المفعولية معنى، نحو: تَضَارَبَ زيدٌ وعمرو، وللتخيل: تَغَافَل، وللرَّوْمِ: تَقَارَبْتُ، ولمطاوعة **فاعل** الموافق، أَفْعَل: بَاعدتُهُ فتباعَدَ، ولموافقة المجرد: تَعَالَى وَعَلا، وللإغناء عنه: تَثَاوَبَ، وإذا تعدى: تَفَعَّلَ، وتفاعل دون التاء إلى مفعولين تَعَدَّى بها إلى واحد: عَلَّمْتُه الحساب فَتَعَلَّمه، ونازَعْتُهُ الحديث، وتنازعْنَاه، فلو كان تفاعل دون التاء مما يتعدَّى إلى واحد، وهو لأقسام الفاعلية والمفعولية لفظًا، وقد اشتركا فيه معنى صار لازمًا بها نحو: تَضَارَب زَيْدٌ وعمرو، وملحق بـ (افعَلَلَّ) وهو نادر: ابيَضَضَّ ألحق بَاقْشَعَرَّ، ويأتي الكلام على هذا البناء.

وغير الملحق مماثل للرباعي وغير مماثل: المماثِلُ يأتي على أَفْعَل: أَكْرَم، وفاعل: ضَارَب، وفَعَّل: ضَرَّب، فَأَفْعَل للتعدية أَخْرَجْتُ زيدًا، وللكثرة: أَضَبَّ المكان، وللصيرورة: أَغَدَّ البعير، وللإعانة أَحْلَبْتُ فلانًا، وللتَّعْرِيضِ أَقْتَلْتُهُ، وللسَّلْبِ: أَشْكَيْتُهُ، وقد يكون فيه للتعدية، ولإلغاء الشيء بمعنى ما صيغ منه أَحْمَدْتُه، قيل: وقد تكون الصفة في معنى الفاعل نحو: أَبْخَلْتُهُ؛ أي: وَجَدْتُهُ بخيلا، وفي معنى المفعول نحو: أَحْمَدْتُه؛ أي: وَجَدْتُه مَحْمُودًا، أو لجعله صاحب الشيء بِوَجْهٍ ما: أَشْفَيْتُهُ أَعْطَيْتُهُ دواء يُتَشْفَى به، أو لِبُلُوغِ عدد: أَعْشَرْتُ الدَّرَاهِم، أو زمان أَمْسَيْنَا، أو مكان أَغْرَقْنَا، أو موافقة ثلاثي أَحْزَنْتُه وَحَزَنْتُه، أو إغنائه عنه أَرْمَل، أو مطاوعة فَعَل: قَشَعَت الريح السحاب فَأَقْشَع؛ أي: تَفَرَّقَ، أو مضاده فعل: أَنْشَطَ العقدة حَلَّها ونَشَطَها عَقَدَهَا، وقيل: يكون للجعل، فعلى أنه جَعَلَهُ يفعل كذا أَخْرَجْتُه، أو على الصفة: أَطْرَدْتُه؛ أي: جَعَلْتُهُ طَرِيدًا، أو صاحب شي: أَقْبَرْتُه جعلتُ له قبرًا، وللهجوم: أَطْلَعْت عليهم؛ أي: هَجَمْت؛ فأما طَلَعْتُ عليهم، فَظَهَرْتُ، وللضياء أَشْرَقَتِ الشمس، فأما شَرَقَتْ فطلعت، ولنفي الغريزة، أَسْرَع، وأَبْطَأ؛ أي: عَجِلَ، واحتَبَس، وللتسمية: أَكْفَرْتُهُ، وأَخْطَأْتُهُ؛ أي: سميته كافرًا، ومخطئًا، وللدعاء: أَسْقَيْتُهُ دَعوتُ له بالسقيا، وللاستحقاق: أقطع النخل، وأحصد الزرع، وللوجود: أَبْصَرَه، دَلَّهُ على وجود المُبْصَرِ، وللوصول: أغفلته؛ أي: وَصَلَتْ غَفْلَتِي إليه، وقيل: يكون مطاوع فَعَّل: فَطَّرتُهُ فَأَفْطَر وللتكثير أَغْلَقْتُ الأبواب؛ أي: غَلَّقْتُها، وللمجيء: أكثر وأقل؛

أي: جاء بالقليل والكثير، وللتفرقة: أَشْرَقَتِ الشمس: أضاءت وَشَرَقَتْ: طَلَعَتْ، وقيل: أَغْفَلْتُهُ وجدته غافلا.

فاعل: لأقسام الفَاعِليَّة والمفْعُولِيّة لفظًا، ولاشْتِرَاك فيهما معنى ضَارَبَ زيدٌ عَمْرًا، ولموافقة (أَفْعَل) وَارَيْتُ الشيء؛ أي: أَخْفَيْتُهُ، ولموافقة المجرد: جَاوَزْتُ الشيء وَجُزْتُهُ، وسافرت وسَفَرْتُ، وللإغناء عنه قَاسَيْتُ.

فَعَّل: للتعدية: أَدَّبْتُ الصبي، وللتكثير: فَتَّحْتُ الأبواب، وللسَّلْب: قَرَّدْتُ البعير أَزَلْتُ قُرَادَه، وللتوجُّه: شَرَّقَ، وللجعل بمعنى ما صيغ منه عدَّلْتُهُ، ولاختصار الحكاية أَمَّنَ قال: آمين؛ ولموافقة تَفَعَّل: وَلَّى وتَوَلَّى، وللإغناء عنه: عَجَّزَتْ المرأة، ولموافقة فَعَل: قَدَّر الله له، وقَدَرَ، وللإغناء عنه: جَرَّبْتُ الشيء، ولضد (فَعَلَ) نما الحديث: نَقَلَهُ على جِهَةِ الفساد، ونَمَّاه نَقَلَهُ على جهة الصلاح، وقيل للجَعْل: فَطَّرْتُهُ، وللتسمية: فَسَّقْتُهُ: سَمَّيْتُهُ فَاسِقًا، وللدعاء للشيء: سَقَّيْتُهُ، قلت: سَقَاكَ الله، أو عليه: جَدَّعْتُهُ دَعَوْتُ عليه بالجَدْع، وللقيام على الشيء مَرَّضتُهُ: قمتُ عليه، وللرَّمي بالشيء: جبنْتُه رميته بالجُبْنِ.

غير المماثل: ما في أوله همزة الوصل وهو خماسي وسداسي، والخماسي يأتي على افتَعَل: اقتَدَر، وانفَعَل: انطَلَق، وافعَلَّ: احمرَّ، وافَّعَل ادَّمَجَ، وافعَلَى: اجْأَوَى، وهما خطأ؛ لأن ادَّمَج افتَعَل، واجْأَوَى افعَلَل، و (افتَعَل) للاتخاذ قيل: ومعنى الكثرة: ادَّمج، وللتسبب اعتَمَل تَسَبَّبَ في العمل، وعبَّرَ بعضهم عن هذا بالتصرُّفِ والاجتهاد، ولفعل الفاعل بنفسه: اضطَرَب، وللتخيير: انتَخَبَ، ولمطاوعة أَفْعَلَ أَنْصَفتُهُ فانتصف، ولموافقة تفاعل: اجتَوَرُوا بِمعنَى: تَجَاوَرُوا، وتَفَعَّل ابتَسَمَ بمعنى تَبَسَّمَ، واستَفْعَل ارتاح بمعنى استَرَاح، ولموافقة المجرد: اقتدَرَ، وقدر فيه معنى الكثرة، وللإغناء عنه: استَلَمَ الحجر، وللمطاوعة قليلا: اعتَمَّ مطاوع عَمَمْتُهُ، وللخَطْفَةِ: استلبَهُ أخذه بسرعة، وأكثر بناء افتَعَل من المتعدي.

انفَعَل لمطاوعة (فَعَل) علاجًا: انصرف، ولا يُبْنَى إلا من ثلاثي يَدُلُّ على علاج وتأثير، ولا يبنى من نحو: عَرَفَ، ولا من نحو: أَحْكَمْتُ الشيء، وكذا افتعل الذي بمعنى انفعل للمطاوعة، وقد يطاوعُ أَفْعَل: أَفْحَمْتُهُ فَانْفَحَمَ، والمطاوعة حقيقة في الذي يصح منه الفعل، نحو: صَرَفْتُهُ فانصرف، ومجاز في الذي لا يصح منه الفعل نحو: قَطَعْتُ الحبل فانَقطَعَ، وانفَعَلَ أصله في الثلاثي، ولا يكون إلا متعديًا خلافًا

للفارسي، فإنه قد زعم أنه قد جاء من اللازم نحو: مُنْهَوٍ، ومُنْغَوٍ، وخُرّج على أنه يكون مطاوع أَهْوَيْتُه وَأَغْوَيْتُهُ، وقولهم لا ينبصر وانعدم خطأ، وقيل: قد بُنِيَ من غير فعل مستعمل له، نحو: انطلَقَ وانقَضَّ، وقد يُشَارك المجرد: انطفَأت النار وطَفِئَتْ، وقد يُغْنَى عن المجرد، نحو: انطلق بمعنى ذهب، وعن أَفْعَل: انحَجَزَ أَتَى الحجاز، وفي الغرة: انفعل يأتي في المطاوعة، ولا يكون إلا من ثلاثي، وأَدْخَلْتُهُ فاندَخَلَ شاذ، وقد جاء في المطاوعة أشياء ظريفة، قالوا: أَطْرَدْتُهُ فذهب، وأَنَخْتُهُ فبرك، ولم يقولوا: فَانْطَرَد، ولا فَأَنَاخَ، وقالوا: جَبَرْتُه فَجَبَر بلفظه.

وقال **أبو محمد عبد الله محمد بن الخشاب**: أفعال المطاوعة لا تنقاس، لا تقول: أَخْرَجْتُه فانخَرَجَ، ووجدتُ من الرباعي: أكمَشْتُهُ فَانكَمَش، وأَزْعَجْتُهُ فانزعج، وَأَطْلَقْتُهُ فانطلق.

ويُغْنِي عن انفعل افتَعَلَ فيما فاؤه لام: لويته فالتوى، أو (راء) رَدَعْتُهُ فارتدع، أو نُون: نقلتُه فانتقل، أو ميم: مددتُهُ فامتدَّ، وميَّزتُهُ فانماز، ومحوْتُهُ فانمَحَى، وقد يتشاركان فيما ليس كذلك نحو: شَوَيْتُه فَاشْتَوَى، وفَانْشَوى، وقد يُغْني عنه سَتَرْتُهُ فاستتر، وافعلَّ للألوان احمرَّ، ولا يُبنَى من مضعف، نحو: أَجَمَّ وقالوا: احوَوَى واحوَاوَى من الحُوَّة، وقد يدل على عَيْبٍ ظاهر نحو: احوَلَّ، وقد يَلِي عينه ألف: احمَارَّ، واحوَالَّ، وقلَّما جيء بالألف إلا في لَوْنٍ أو عَيْبٍ، ومذهب الخليل: أن افعلَّ مقصور من افعال، وقد يجيئان لغير لون أو عيب ظاهر كاشعالَّ الرأس، واشعَلَّ، واقطرَّ النبتُ واقطارَّ، وارعَوَى، وفيه شذوذ لاعتلال في اللام، وكونه لغير لون أو عيب، وكونه مطاوعًا ارعَوَيْتُهُ.

السداسي: يأتي على افعَنْلَل اسحَنْكَكَ، واستَفْعَلَ: استَخْرَجَ، وافعَالَّ: ادهَامَّ، وافعَوْعَل: اعشَوْشَبَ، وافعَوَّلَ: اعلَوَّط، وافعَنْلَى اسلَنْقَى، وافَّاعَلَ، وافعَّلَ اللذان أصلهما تَفَاعَل وتَفَعَّل: اطَّايَرَ وَاطيَّرَ، وزاد بعضهم: افعَيَّل: اهبيَّخَ، وافوَنْعَل: احوَنْصَلَ، وافعَوْلَلَ: اعثَوْثَجَ، وهذان الوزنان أغفلهما سيبويه، انتهى.

قيل: لأنهما من كتاب " العين "، فلا يُلتفت إليهما، وافَّاعَل: ادَّارس ادِّيرَاسًا، وافَّعَّل: ازَّمَّل ازِّمَّالا، وافوعَلَّ: اكوَهَدَّ الفَرْخُ.

وقيل: وزنه: افعَلَلَّ كاقْشَعَرَّ، وافعَنْلأَ: احبَنْطَأ، وافْعَالَّ: اشعَالَّ، وافعَأْلَل: اسمَأْدَد، وافلَعَلّ: ازلَغَبَّ، وانفَعَلَّ: انقَهَلَّ، وافْعَأَلّ: اكلأَزَّ، وافمَعَلَّ: اسمَقَرَّ، وافتَعْأَلَ:

استَلأَمَ، وافعَمَّلَ: اهرَمَّعَ، وافمَهَلَّ: اقمَهَدَّ.

(**افعَنْلَل) للمبالغة، وكثرة الفعل**: اسحَنْكَكَ.

(**استَفْعَل) للطلب**: استَغْفَرَ، وللتَّحَوُّل، مجازًا: استَنْسَرَ، وللاتِّخاذ: استَعْمَل، ولإبقاء الشيء بمعنى ما صيغَ مِنْهُ: استَعْظَمَهُ، ولمطاوعة أَفْعَل: أَحْكَمْتُهُ فاستَحْكَمَ، ولموافقة أَفْعَلَّ: استَبَلَّ، بمعنى: أَبَلّ، وتَفَعَّل: استكبر، وافتَعَل: استَعْصَمَ، وللمجرد: استَغْنَى وللإغناء عن فَعَّل: استَرْجَعَ، وليس استَحْيَا من الحَيَاء مغنيًا عن المجر؛ إذ سمع فيه: حَيي خلافًا لزاعم ذلك، وافعَالَّ، وتقدم الكلام عليه قالوا: وهو مقيس في كل (أَفْعَلَّ).

افعَوَّل بناءٌ مقتضب، وهو ما وُضِعَ على مثال غير مسبوق بآخر هو له أصْل، أو كأصل مع خلوِّه من حَرْفٍ مزيد لمعنى أو لإلحاق: كاجلَوَّذَ، واعلَوَّط، وفي البديع: اعلَوَّطَ للتَّقْحُم على الشيء والدخول فيه، نحو: اعلَوَّطَ المُهْر: رَكِبه عَرِيًّا، وأصله من عَلَط، والواوان زائدتان. وقيل: افعوَّلَ للمبالغة، وكثرة الفعل كافعَوْعَل.

الرباعي: **مجرد** ومزيد: المجرد على زون فَعْلَلَ، ويأتي لازمًا ومتعديًا لمعان كثيرة، وقد يُصَاغُ من اسم رباعي لعمل بمسمَّاه نحو: قَرْمَصَ: حَفَرَ القُرْمُوص، ومحاكاته: عَقْرَبَ الشيء لَوَاه كالعَقْرَبِ، أو لجِعْلِهِ في شيء عَصْفَرَ الثوب، أو لإصابته عَرْقَبَهُ، أو إصابة به: عَرْجَنَهُ أصابه بِعُرْجُون، أو إظهاره: عَسْلَجَتِ الشجرة أَخْرَجَتِ عَسَاليجها، ولاختصار حكايته بَسْمَلَ.

المزيد يأتي على تَفَعْلَل لمطاوعة تحقيقًا: تَسَرْبَلَ، أو تقديرًا: تَبَخْتَرَ، وافعَنْلَل للمطاوعة تحقيقًا: احرَنْجَمَ، أو تقديرًا: ابرَنْشَقَ، وأُهْمِلَ: بَخْتَرَ وبَرْشَقَ، وافعَلَلَّ: كاقشَعَرَّ، فقيل: هو بناء مقتضب، وقيل: ملحق باحرَنْجَمَ، زادوا فيه الهمزة، وأدغموا الأخير، فوزنه الآن: افعَلَلَّ، فلا يمتنع أن يجعل بناءً ثالثًا في مزيد الرباعي، ويدل على إلحاقه: باحرَنْجَم مجيء مصدره كمصدره، ويأتي أيضًا للمطاوعة: اطمَأَنَّ طاوع طَأْمَنَ، ولكنه قُلِبَ، هذا مذهب سيبويه، وقال الجرمي: الأصل تقديم الميم، وزاد بعضهم في مزيد الرباعي بناءً رابعًا، وهو ما جاء على افعَلَّلَ نحو: اخرَمَّسَ، وجرَمَّزَ، وادرَمَّجَ، ويظهر لي أنه من مزيد الثلاثي غير الملحق، وغير المماثل، وقد شذ من الفعل بناءٌ جاء سداسيًّا على غير وزن السداسي، وليس أوله همزة وصل،

ولا ياء، وهو قولهم: جَحْلَنْجَع، ذكره الأزهري[١].

فصل في المضارع

تقدم القول في حركة ما قبل الآخر من مضارع الثلاثي، وأما المزيد فيكسر ما قبل الآخر، إلا إن كان أول ماضيه تاء زائدة، نحو: تكبَّر، وتَبَخْتَرَ، فيفتح، نحو: يَتَكَبَّر وَيَتَبَخْتَر، ويفتح حرف المضارعة، وشذ ما روى الثمانيني من ضم الياء في قولك: يُسْتَخْرِجُ، وهو مبني للفاعل، انتهى.

ويضم من رباعي أصلا، أو بزائد لإلحاق أو لغيره، فيضم نحو: يُدَحْرَجُ ويُعَقْرَبُ ويُكْرَمُ، إلا من ثلاثي على وزن فَعَل، ومضارعه يَفْعَل - بفتح العين - أو أوله تاء معتادة، أو همزة وصل، فالحجاز تفتح نحو: تَعْلَم، وتَنْشَأ، ويَتَغَافَل، وتَنْقَادُ، وتَسْتَخْرِج، وغيرهم من العرب: قيس، وتميم، وربيعة، ومن جاورهم يكسر إلا في الياء فيتفح، إلا في بعض كلب فيكسر فيها، وفي غيرها من الثلاثة؛ فإن كان مثل وَجِلَ مما هو مكسور العين، وفاؤه واو، فمضارعه على (يَفْعَل) بفتح العين، وهي لغة قريش وكنانة، فأهل الكسر مختلفون، فمنهم من يكسر مطلقًا وهي لغة تميم، فتنقلب تلك الواو ياءً، ومنهم من يكسر إلا في الياء فيفتح، وهي لغة بني عامر، وقوم من هؤلاء يقلبون الواو ألفًا فيقول: يَاجَل، وتَاجَل، ونَاجَل، وآجل، ومنهم من يقلبها ياء فيقول: يِيجَل وتِيْجَل، ونِيْجَل وإِيْجَل، وشذَّ ما سمعه الكسائي، من بعض بني دبير: أنت تِلْحِن وتِذْهِب، وأشذ من هذا قراءة من قرأ: (نِعْبُد) [الفاتحة: ٥] بكسر النون[٢]، فأما مضارع أَبَى، فالذين يكسرون حرف المضارعة إلا الياء يكسرونه

---

(١) هو: أبو منصور محمد بن أحمد بن طلحة الأزهري، كان إماماً في اللغة، بصيراً بالفقة، عارفاً بالمذاهب، عالي الإسناد، ثخين الورع، كثير العبادة، ولد سنة ٢٨٢هـ في هراة، وتوفي بها سنة ٣٧٠هـ، له مؤلفات كثيرة منها: تهذيب اللغة.

تنظر ترجمته في: معجم الأدباء ١٦٤/١٧، وإنباه الرواة ١٧١/٤، وطبقات الشافعية ١٠٦/٢، وبغية الوعاة ١٩/١، وفي سلسلة نسبه بعض اختلاف.

(٢) قرأ زيد بن علي ويحيى بن وثاب وعبيد ابن عمير الليثي نعبد (بكسر النون). وقرأ الجمهور بفتح النون. وكذلك قرأ الجمهور بفتح نون نستعين، وقرأ عبيد بن عمير الليثي وزرّ بن حبيش ويحيى بن وثّاب والنخعي والأعمش بكسرها. والفتح في حرف المضارعة هي لغة الحجاز وهي الفصحى، والكسر لغة قيس وتميم وأسد وربيعة. [البحر المحيط: ٢٣/١]

مطلقًا في الياء وغيرها، وإن لم يكن على وزن (فَعِل) بكسر العين، وقد سُمِع ذلك فيه، فيمكن أن يكون من باب الاستغناء بمضارعه من مضارع المفتوح العين في الماضي.

فصل في فعل الأمر العاري عن اللام

إن كان على وزن أفعل افتتح بهمزة قطع، أو أول ماضيه همزة وصل افتتح بها، أو من غيرها افتتح بالحرف الذي يلي حرف المضارعة إن كان متحركًا نحو: يَوَدُّ ويعد، فتقول: وَدّ، وَعَدّ، أو ساكنًا اجتلبت له همزة وصل، وأما ما قبل الآخر فحركته حركة المضارع.

القول في نوادر من التأليف

تماثل أصلين في ثلاثي فاء وعينًا، نحو: دَدَن، وفاءً ولامًا، نحو: سَلِس مستثقل؛ فإن كان عينًا ولامًا نحو: طَلَل فلا، ويَقِلُّ ذلك في حرفي لين وحلقيين نحو: حوَّه، وحيبى، ولَحِحَت العين، وضَخَّ، وبخَّ، وشَعَّ، وعَزَّ، وفي هاءين نحو: قَهَه، وَمَهَه، وهمزتين نحو: جَأْأْ، وقلَّ نحو قَلِق، وفي حلقيين أقل، نحو: حِرْج، وأَجَأ، وأَقَلّ من باب أجأ تماثل الفاء واللام من الرباعي، نحو: قَرْقَف[1]، وأَقَلّ من باب قَرْقَف تماثل الفاء والعين، نحو: بَبْر، وَدَدَن، ويَيْن، وبَابُوس، وقَقَس، وأقل منه باب ببّ، وهو ما تماثلت فاؤه وعينه ولامه، والمحفوظ من ذلك: غُلامٌ بَبَّة، والفعل منه بَبَّ يَبِبُّ بَبًّا وبَبَبًا، وزَزَّ، زَزًّا، وقَقَقّ، وصَصَصّ، وهَهَهٌ، ويقال: قَقَّ يَقَقُّ قَقًّا، وكذا صَصَّ، وهَهَّ، وقالوا: (دَدٌّ) مشددًا، و (دَدَدٍ) مفكوكًا، و(دَدَدٌ).

و(الياء) حرف الهجاء من باب بَبَّ، فقيل: باتفاق، وقيل باختلاف؛ فإن صح (بَيَّيتُ الياء) فهي من باب يَيّ، وإلا فالظاهر أن الهمزة أصل والعين منقلبة عن ياء، فيكون من باب يَيْن، أو عن واو، فيكون من باب يَوْم، وباب يين أوسع، وأما الواو فزعمو أنه لا توجد كلمة اعتلت حروفها إلا هي، ومذهب الأخفش: أن ألفه منقلبة عن واو، ومذهب الفارسي وغيره: أنها منقلبة عن ياء.

ولم يأت مما فاؤه ياء، وعينه واو إلا يُوح، وعن الفارسي إنكاره وإثباته.

---

(١) القرقف: الخمر. الصحاح والقاموس (قرقف).

وقيل: هو تصحيف بُوح بالباء، وإلا يوم، وما تصرف منه يَومٌ أَيومُ[١]، وياومه يوائمه مياومة، ويواما.

وأمَّا حَيَوَان؛ فالأكثر على أن واوه بدل من ياء، وكذلك حَيْوَة.

ومذهب المازني[٢]: أن لام حَيى واو، والحيوان، وحيوة جاءا على الأصل، وقل باب وَيَحَ، ولم يسمع فعل منه، وسمع تَوَيَّل، وهو نادر، فأما قوله[٣]: [الهزج]

فمـــــا والَ ولا وَاحَ ولا وَاسَ أَبُـــــو هِنْـــــدٍ

فمصنوع، وكَثُر باب طَوَيْتُ، والحمل عليه أولى من الحمل على باب قوة، وكذا باب أَتَيْتُ، فالحمل عليه أَوْلى من الحمل على باب أَجَأ، واستغنى في باب قوة،عن فَعَل، وفَعُل يَفْعِل، وكثر مثل: سَجْسَج، وزَلْزَل، وأهمل ذلك مع الهمزة فاء نحو: أَجْأَجَ، فإن كانت عينًا فهو مسموع نحو: بَأْبَأَ، وَرَأْرَأَ، وضَأْضَأَ، وقل مع الياء فاء نحو: يُؤْيُؤ، أو عينًا نحو: صِيصِيَة، ومع الواو عينًا، نحو: قَوْقَى[٤]، وضَوْضَى، بالألف أصلها الواو، ولم يجئ منه غير هذين، قاله الأخفش، ولا تبدل الواو ألفًا فتقول: ضاضَى، فأما حَاحَيْتُ، وعَاعَيْتُ وهَايَيْتُ، ولم يجئ منه إلا هذه الثلاثة، قاله الأخفش، فالألف أصلها الياء انقلبت عنها خلافًا للمازني؛ إذ زعم أنها منقبلة عن واو، والمهمل مما يمكن تركيبه أكثر من أن يُعَدّ، وقد تعرض بعض النحاة لتراكيب فقال: يزاد قبل فاء ثلاثي الفعل إلى ثلاثة، نحو: استَخْرَج، وقبل فاء رباعية إلى اثنين، نحو: يَتَدَحْرَج، ومنع الاسم مع ذلك ما لم يشاركه لمناسبة في الاشتقاق،

---

(١) يقال: يَوْمٌ أَيْوَمٌ ويَوِمٌ و وَوِمُ. وهو آخر يوم في الشهر أو الشديد. قال في اللسان:"والجمعُ أيَّام" لا يكسَّر إلا على ذلك.

(٢) هو أبو عثمان بكر بن محمد المازني من بني مازن بن شيبان، كان إماما في العربية ثقة، وقال عنه المبرد: لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان وهو بصري. ورُوي أن يهوديا بذل للمازني مائة دينار ليقرئه كتاب سيبويه فامتنع فقيل له: لم امتنعت مع حاجتك؟ فقال: إن في كتاب سيبويه كذا وكذا آية من القرآن فكرهت أن أقرأ القرآن للذمة. فلم يمض على ذلك حتى منحه الواثق أضعاف ما تركه لله. وله من التصانيف: تفسير كتاب سيبويه، وعلل النحو والتصريف. ومات سنة ٢٤٩هـ بالبصرة.

(٣) انظر: المزهر ٤٨/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢٤٥/١.

(٤) قوقت الدجاجة تقوقى قِيْقَاء، وقَوْقَاة صوتت. الصحاح، واللسان (قوا)، والمنصف ٢٧/٣.

نحو: مُسْتَخْرَج، وَمُتَدَحْرَج.

وشذَّ مما زيد فيه قبل فاء ثلاثي حرفان: إِنْقَحْل، وإِنْزَهْو، ويقال: إِنْزَغْو، وأَنْقَلس، وإِنْلَقِس.

وذكر ابن مالك: يَنْجَلب، وقال النحاة: هو منقول من الفعل، وإن كان اسم جنس، فعلى هذا لا يورد فيما شذ من الاسم الثلاثي الأصل مما زيد قبل فائه حرفان، وذكر أيضًا استَبْرَق، وهو منقول من لسان العجم، ومدلوله غَلِيظُ الديباج، فلا يورد فيما شَذّ من الثلاثي الأصل مما قبل فائه ثلاثة أحرف زوائد؛ إذ ليس عربي الوضع، ولا جاء على أوزانها المعروفة في الاسم، وقد يجتمع في آخر الاسم الثلاثي الأصل ثلاث زوائد، كعُنْفُوان، وأَرْبُعاوَى، وأربعة كسُلْمَانِين.

وفي آخر الرباعي الأصل ثلاثة، كقُرْدُمانِيّ، وعُقْرُبَّان، وقد رُدَّ على من زعم أنه لا يزاد في الخماسي، نحو: عَضْرَفُوط إلا حرف واحد بمغناطيس، وعلى من زعم أنه يلي الآخر بمغناطيس، وندر: قَرَعْبَلانَه في مجيء الزائدين بعد لام الكلمة.

وأما إِصْطَفْلِينة فقيل من الخماسي المزيد فوزنها فِعْلَلينة، وأصلها فَعْلَلّ، وشذوذها مجيء الزائدين بعد لام الكلمة، وقيل: من الرباعي المزيد فوزنها: إِفْعَلينَة، وَإِصْفَعِنْد، في مجيء الزائد غير حرف مد وهو النون.

وقال ابن مالك، وغيره: أُهْمِل من المزيد فِعْوِيل، وقد ذكرنا وروده في الأبنية نحو: سِرْوِيل، وفَعَوْلَى، إلا عَدَوْلَى وقَهَوبَاة، وقد ذكرنا الخلاف في هذا الوزن، فنفاه سيبويه، وأَثْبَتَهُ غيره، ووزنهما عند مَنْ نفاه: فَعَوْلَل كَفَدَوْكَس.

ونقل أبو عبيدة: قَهَوْبَاة، وهو ثقة.

وقال الفارسي: لم يُعرف مخرجها من حيث يسكن إليه، فأما حَبَوْنَى فسُمي بالجملة، أو وزنه فَعَلْنى، أو أصله: حَبَوْنَن، فأبدل احتمالات.

وفَعْلال غير المضاعف إلا الخَزْعَال، نقله الفراء، ولا يثبته أكثر النحاة وزاد بعضهم القَسْطَال، والقَشْعَام، قال: وفِيْعَال غير مصدر نحو: مِيْلاع، قال: فِعْلال غير مضاعف: نحو الدِّيْدَاء، قال: وفَوْعَال، وأَفْعِلَة، وفِعْلَى أوصافًا؛ فَفَوْعَال اسمًا نحو: تَوْرَاب.

وحكى بعضهم أنه جاء صفة قالوا: رجل هَوْهَاة، ويحتمل أن يكون فَعْلالا من

المضاعف، نحو: غَوْغَاء، قلبت واوه همزة، قال: إلا ما ندر كضِيزَى، وعِزْهيّ.

وزاد ثعلب: رجل كِيصى، وغيره: رجل عِزْهَاة، وامرأة سِعْلاة، فأما ضِيزَى؛ فمذهب أبي الحسن: أن وزنها فِعْلَى - بكسر الفاء - ومذهب سيبويه: أن فِعْلَى لا يكون صفةً إلا بالتاء، فوزن ضِيزَى عنده فُعلَى - بضم الفاء - وحكى الجرمي في "الفرخ ": امرأة حِيكَى.

ومن قرأ[1]: (ضِئْزَى) [النجم: ٢٢] بالهمزة من ضَأْزَهُ يدل على وجود فِعْلَى صفة، وألف كِيصَى للإلحاق، وهو دليل على وجود فِعْلَى، وألفه للإلحاق خلافًا لسيبويه، والفراء، إذ ذهبا إلى أن ذلك لا يكون إلا بهاء التأنيث، قال: وفيعل في المعتل العين دون ألف، ونون، فلو بُني من القول فَيْعِل تَنْقَلِب إلى فَيْعِل فنقول: قَيّل، كَسَيِّد، وندر: عَينٌّ، فلو كان من معتل الفاء أو اللام بنيناه فقلنا: ويَعِدُ، ويْيِسِرُ، وَغَيْزَى، وريمَى؛ فإن كان بألف ونون فمسموع، كهَيَّبان، وتَيَّحان، وأهمل فَيْعِل في الصحيح إلا ما ندر من يَيئس، وصَيْقل اسم امرأة، وإلا طَيْلِسان - بكسر اللام - فقيل: روايته ضعيفة، وقد أنكره الأصمعي، وعمل عليه أبو الحسن، والمازني المسائل، قال: وندر فَعْيَل، مثاله: ضَهْيَد، وعَثْيَر.

وقال ابن جني: هما مصنوعان، وفُعْيَل نحو: عُلْيَب.

باب محال حروف الزيادة[2]

تقدم أن حروفها: (أمانٌ وتسهيل) [3]، والزائد في الموزون يُذْكَرُ بلفظه في الزِّنَةِ،

---

(١) قرأ ابن كثير: "ضئزى" بالهمز، وقرأ الآخرون بغير همز.

قال الكسائي: يقال منه ضاز يضيز ضيزًا، وضاز يضوز ضوزًا، وضاز يُضَاز ضازًا إذا ظلم ونقص، وتقدير ضيزى من الكلام فعلى بضم الفاء، لأنها صفة والصفات لا تكون إلا على فعلى بضم الفاء، نحو حبلى وأنثى وبشرى، أو فعلى بفتح الفاء، نحو غضبى وسكرى وعطشى، وليس في كلام العرب فعلى بكسر الفاء في النعوت، إنما يكون في الأسماء، مثل: ذكرى وشعرى، وكسر الضاد هاهنا لئلا تنقلب الياء واوًا وهي من بنات الياء كما قالوا في جمع أبيض بيض، والأصل بوض مثل حمر وصفر، فأما من قال: ضاز يضوز فالاسم منه ضوزى مثل شورى. [تفسير البغوي: ٤٠٩/٧]

(٢) قال ابن يعيش ١٤١/٩: "ليس المُراد من قولنا: (حروف الزّيادة) أنّها تكون زائدة لا محالة؛ لأنّها قد توجَد زائدة وغير زائدة؛ وإنّما المُراد أنّه إذا احتيج إلى زيادة حرفٍ لغرضٍ لم يكن إلا من هذه العشرة".

(٣) ذكر الزجاجي أنّ أول علم التصريف معرفة حروف الزوائد، وهي عشرة،.... يجمعها =

وإن كان قد أُبْدِلَ منه حرف، وما قُلِبَ وزن على القلب، والزائد في الكلمة لا بُدَّ أن يكون كجزء منها، فلا يقال في كاف ذلك، وكاف هِنْدِكِيّ في النسبة إلى هند، وشين أَكْرَمْتُكِش، أنهما من حروف الزوائد.

ولا يزاد حرف من العشرة إلا إن كان لمعنى، نحو: حرف المضارعة، وهو أقوى الزوائد، أو للمد كَكِتَاب، وعَجُوز، ونَصِيب، أو للإلحاق كَكَوْثَر، وصَيْتَم، أو للإمكان كهمزة الوصل، أو لتكثير الكلمة، كَقَبَعْثَرَى، وكونها لغير التكثير أولى منها له، وما زِيدَ من غير العشرة فلتكرير عين نحو: زَرَّق، وَقَطَّع، أو لام، نحو: مَهْدَد وجَلْبَب، أو فاء وعين مع مباينة اللام نحو: مَرْمَرِيتِ، ومَرْمَرِيس[1]، أو عين ولام مع مباينة الفاء، نحو: صَمَحْمَح.

ومذهب البصريين: أن وزنه فَعَلْعَل، تكررت العين واللام فهما زائدتان من باب المضعف المختلف التضعيف، ومذهب الكوفين: أنه فَعَلَّلٌ، وأصله: صَمَحَّح، أبدلوا الوسطى ميمًا نحو: كَبْكَب، ويُقابلُ الزائد من غير تلك الحروف بما يُقابل في الأصل فتقول في مَرْمَرِيس: فَعْفَعِيل، وفي جَلْبَب: فَعْلَل، وفي اسحَنْكَكَ: افعَنْلَلَ.

الهمزة: تُزَادُ أولا كأَحْمَر، وثانية: كَشَأْمَل، وثالثة: كَشَمْأَل، ورابعة: كجُرَائِض، وخامسة: كَحَمْرَاء، وسادسة: كحَرُورَاء، وسابعة: كعاشُورَاء، وثامنة: كبِربيطْيَاء، فإذا وقعت أولا وبعده حرفان، أو ثالث مقطوع بزيادة فهي أصل، نحو: أَمَر وآمَرَ، أو

=

قولك: "اليوم تنساه "، وهذا عمله أبو عثمان المازني، وفي نسخة أخرى من كتابه "الجمل": يجمعها قولك: سألتمونيها (الجمل ٣٩٩). وانظر شرح الشافية ١٩/١ - ٢٠.

وقال ابن عصفور: وأما حروف الزيادة فعشرة، ويجمعها قولك: "أمان وتسهيل ". (الممتع ٢٠١/١).

وذكر الميداني أن الزيادة على ضربين: - منها زيادة من نفس الكلمة كالتكرير... والثانية: زيادة تختص بحروف معدودة وهي عشرة...، ويجمعها قولك (هويت السِّمان). (نزهة الطرف ٣٠)،

وانظر: المقتضب ١ / ٥٦، والمنصف ١ / ٩٨ وشرح الشافية ٢ /٣٣١: فذكر ما سبق، وأضاف: هم يتساءلون، ما سألت يهون، التمسنَ هواي، سألتم هواني.

(١) المرمريس: الداهية، والأملس، وهو فعفعيل. الصحاح (مرس).

انظر: الممتع ١١٥/١، وشرح الشافية للرضي ٦٢/١، ودروس التصريف ص٣٤.

بأصالته نحو: أَحْمَر، أو محتمل نحو: إِشْفى، وأَبْيَن، وَأَفْعى، فزائدة إلا ما شَذَّ، نحو: إِمَّعة، وإِمَّرة، وَأَيْصَر، وأَيْطَل، وَأَرْطَى في لغة مَأْرُوط، وَأَوْلَق في مذهب سيبويه، وصححه ابن عصفور، ووزنه فَوْعَل، ومذهب الكسائي: أنه أَفْعَل، وأجاز الفارسي الوجهين، وفي همزة (أَرْنَب) قيل: أصلية، ووزنه: فَعْلَل، وقيل: زائدة، ووزنه: أَفْعَل، والجمهور على زيادة همزة أَفْكَل.

وقيل: يحتمل الوجهين والحمل على الزياة أولى؛ أو أربعة أصول فهي أصل كـ(إصطبل) [(١)]، وهمزة إبراهيم، وإسماعيل عند البغداديين زائدة، وقد أسقطها سيبويه في التصغير، وَرَدَّ عليه المبرد[(٢)]، فقال: القياس: أُبَيْريه، وأُسَيْمِيع، وإن وَقَعَتْ غَيْرَ أَوَّل، ولم تكن آخرًا فأصل، إلا إن دل دليل على الزيادة، وذلك في ألفاظ يسيرة منها: شَأْمَل، وشَمْأَل، وجُرَائِض، وحُطائِط، وقُدَائِم، واحْبَنْطَأ، وحَبَنْطَأ، وَرِئْبَال، وجِرِشِيء، وعِزْقِيء عند الزجاج، والصحيح أصالتها فيه، لقولهم عَزْقَأت الدجاجة بيضها، وَشِنْذَأْرَة، والنئْدِلان، وضَهْيَأ عند سيبويه، وهي عند الزجاج أصل، وإن كانت آخرًا، وصَحِبَت أكثر من أصلين فزائدة نحو: عِلْبَاء، أو أصلين فأصل نحو: نَبَأ، أو بدل من أصل نحو: ماء، وَكِسَاء[(٣)]، وَرِدَاء.

الميم: تزاد أولا نحو: مَنْسَج، ومَرْحَب، وثانية: كَدُمَلِص، وتَمَدْرَعَ، وثالثة:

---

(١) الإصطبل: المكان الذي توضع فيه الخيل، وهو معرب. قال ابن دريد في الجمهرة ٣١١/٣: الاصطبل وليس بعربي. وينظر في أصالة همزته: الممتع ٢٣١/١، وسفر السعادة ٧١/١.

(٢) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأودي إمام العربية ببغداد في زمانه، أخذ عن الجرمي والمازني وقرأ عليهما كتاب سيبويه، وكان غزير العلم حسن المحاضرة فصيحا بليغا ثقة، صاحب نوادر, وقيل في سبب تلقيبه بالمبرد: إن المازني حين صنف كتابه "الألف واللام" سأل المبرد عن دقيقه وعويصه فأجابه بأحسن جواب فقال له: قم فأنت المبرد -أي المثبت للحق- فحرفه الكوفيون وفتحوا الراء, وله مؤلفات منها: الكامل في الأدب، والمقتضب في النحو من ستة أجزاء مخطوطة بدار الكتب، وشرح شواهد الكتاب.

ومات سنة ٢٨٦هـ ست وثمانين ومائتين في خلافة المعتضد ودفن بالكوفة.

(٣) أصله: (كساو)وقعت الواو طرفاً وقبلها ألف زائدة قبلها فتحة فقلبت همزة. ينظر الكتاب ٢٣٧/٤، والوجيز ص ٤٦، وشرح الملوكي ص ٢٧٦، والممتع ٣٢٦/١، وشرح الشافية للرضي ٢٠٣/٣.

كَدُلَمِص، ورابعة: كَزُرْقُم، وخامسة: كضُبَارِم، فإذا وقعت أولا وبعدها حرفان أو ثالث مقطوع بزيادته، فأصل كَمَلِك ومَالِك، أو هو محتمل فزائدة إلا في مِعزى، ومَعَد، وَمَأْجَج، ومَهْدَد فَأَصْلٌ، وأجاز السيرافي في مَأْجَج، ومَهْدَد أن تكون الميم زائدة وفكُّهما شاذ.

وفي (مَجَنّ) عن سيبويه، القولان، والأكثر على أصالة الميم في مَنْجَنِيق ومَنْجَنُون، والوزن: فَنْعَليل، وفَعْلَلُول، خلافًا للفراء في مَنْجَنيق؛ إذ الميم والنون عنده زائدتان، وخلافًا لِمَن قال: وزن (مَنْجَنُون) فَنْعَلُول من مَجَن، أو مَنْفَعُول من جَنّ.

أو ثلاثة مقطوع بأصالتها فزائدة، نحو: مَضْرِب، فيُحْمَلُ عليه مَنْبِج، ومَأْسَل، وإن لم يعرف اشتقاقهما، ومِرْعِزَّى، إلا في ألفاظ يحفظ فيها خلاف، فعن سيبويه في (مُغْفُور، ومُغْرُود) قولان، أو وزنهما مُفْعُول أو فُعْلُول.

وفي (مَرَاجِل) الأكثر على الأصالة، وقال أبو العلاء المعري: الميم زائدة، أو أربعة مقطوع بأصالتها، فأصل نحو: مَرْزَجُوش[1]، إلا في نحو: مُدَحْرِج، ومُتَدَحْرِج.

وقال ابن عصفور: ميم مَحْفِيظ أصل، وهو خطأ بَلْ هي زائدة؛ وإن وَقَعَتْ غير أول، فالأصالة إلا في ألفاظ تحفظ فحشوًا في الاسم نحو: دُلامِص، ودُمَالِص، وَدُلَمِص، ودُمَلِص على مذهب الخليل، وزعم أبو الحسن، والمازني: أن مِيمَهُنَّ أصلية، وقُمَارِص قال الفارسي: من القَرص، وغَطَمَّش، وغَمْلَج، وَهَمَلَّع، وعِمْليق، وغِطْمِيط، على خلاف في ثلاثتها.

وَهِرْمَاس في قول الأصمعي، ولم يذْكُرْ سيبويه هِرْمَاسًا ولا قَمَارِصًا في زيادة الميم، وضَمَارِطًا من الضَّرْط، قيل: والهُزَامِج من الهَزَج، والصُّمَارخ من الصَّريخ، والصَّمْرِد من التَّصْرِيد، والجِذْمَار من الجِذْرِ، والسَّمادير من السدر، ومُسْمَقِرّ، ومُصْمَقِرٌ من سَقَرَتْهُ الشمس.

وحشوًا في الفعل: تَمَسْكَنَ، وتَمَدْرَعَ، وتَمَنْدَل[2]، وتَمَنْطَق، وتَمَوْلَى، وتَمَسْلَم،

(١) المرزجوش: نبت طيب الريح ويسمى العنقز، وهو فارسي أصله: مُرْدَكوش - بضم الميم - أي ميت الأذن. ينظر المعرب ص ٣٥٨، وسفر السعادة ٤٦١/١.

(٢) تمندل: تمسَّح بالمنديل.

وحكى: تَمَخْرَق، وضعَّفَهُ ابن كيسان، وأكثر كلام العرب: تَسَكَّن، وتَدَرَّع، وتَنَدَّل[١].

وحكى ابن القطاع: طَرْمَحَ، وصَلْمَعَ، قال: والميم فيهما زائدة.

وآخرًا في: أَنْتُما، وأَنْتُم، وقُمْتُم، وقُمْتُمَا، وضَرَبَكُما، وضَرَبَكُم، وهُما، وهُم، وسُتْهُم، وزُرْقُم، وفُسْحُم، ودُخْشُم، وحُلْكُم، وخَشْعَم، وجُلْهُم، وَضِرْزِم، وضِمْرِز، ودِرْدِم، ودِلْقِم، ودِقْعِم، وخِضْرِم، وشَدْقَم، وَشَجْعَم، وَسَرْطَم، وصَلْقَم، وضَيْثَم، وقَلْهَم، وجَحْرَم، وجَذْعَم، وجَذْعَمَة، وصَلَخْدَم، وحُلْقُوم، وبُلْعُوم، ولابن عصفور خلف في بعضها بلا دليل واضح.

الألف: تلحق ثانية نحو: ضارِب، وضارَب، وثالثة كعُذَافِر، وتَغَافَل، ورابعة كحُبْلَى وسَلْقَى، وخامسة كانطِلاق، وأَجْأَوى، وسادسة كَقَبَعْثَرى، واغْرَنْدَى.

ولا تكون أصلا في فِعْل، ولا في اسم متمكن، بل زائدة، أو منقلبة عن واو أو ياء؛ فإن كان معها ثلاثة فصاعدًا مقطوع بأصالتها فزائدة، إلا في مضاعف بنات الأربعة، فمنقلبة عن ياء أو واو، نحو: عاعَى، وضَوْضَى، أو اثنان مقطوع بأصالتهما، وما عداهما مقطوع بزيادته، فمنقلبة عن أصل كأَرْطَى، فيمن قال: مَرْطِيّ.

أو محتمل، وأول الكلمة همزة، أو ميم، أو ثالثها نون ساكنة، فمنقلبة عن أصل، والثلاثة زوائد نحو: أَفْعَى، وموسى، ومثل: عَقَنْقَى إن وجد.

أو محتمل غير واحد منها فهي زائدة، وذلك الحرف أصل، إلا إن قام دليل على أنها منقلبة عن أصل، فذلك وما عداها زائد نحو: شَجَوْجَى، وقَطَوْطَى، ووزنه عند سيبويه: فَعَوْعَل، ولم يجز غيره السيرافي، والأعلم[٢]، واختاره الأستاذ أبو علي.

وعن سيبويه أيضًا: فَعَلْعَل، واختاره ابن عصفور، وابن أبي الربيع[٣].

---

(١) قال الجوهري في الصحاح (ندل): والمنديل معروف. تقول فيه: تندلت بالمنديل وتمندلت، وأنكر الكسائي تمندل. وينظر الممتع ٢٤٢/١.

(٢) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي المعروف بالأعلم الشنتمري، كان عالما بالعربية ومعاني الأشعار، حافظا لها مشهورا بإتقانها وضبطها. رحل إلى قرطبة وأخذ عن علمائها وصارت إليه الرحلة في زمانه: فبعدت سمعته.

ومن مؤلفاته: شرح الجمل للزجاجي، وشرح شواهد سيبويه، وشواهد الجمل وغير ذلك.

مات بإشبيلية سنة ٤٧٦هـ ست وسبعين بعد الأربعمائة.

(٣) هو أبو الحسن عبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع القرشي الأموي الإشبيلي إمام النحو في

وعن الجرمي القولان، ومن أثبت فعولى، وهو الزبيدي، وابن القوطية يجوز أن يكون قَطَوْطَى فَعَوْلَى.

النون: تزاد أولا نحو: نَرْجِس، ونَضْرِب، وثانية نحو: عُنْصُر، وسُنْبل[1]، عند من أثبته، وثالثة كَأَلَنْدَد، وقَلَنْس، ورابعة كفِرْسِن، وقَطْرَن، واحرَنْجَم، وخامسة نحو: سِرْحَان، وسادسة، نحو: سَلامان، وسابعة نحو: عَبَوْثَران.

والنون إن وقعت أولا لم تطرد زيادتها إلا في المضارع؛ فإن كانت في اسم لم يُحْكَمْ بزيادتها، نحو نَهْشَل إلا بدليل، وكذا في غير مضارع إلا بدليل فمما قيل فيه ذلك: نَرْجِس، ونِرْجِس، ونَفَاطِير، ونَبَاذِير، ونَخَارِيب، قاله ابن الأعرابي في الثلاثة، ونَخْرَبُوت، ونَهَاوِش، ونَهَابِر، ونِبْرَاس، قاله أبو الفتح في نِبْرَاس، ونِفْرِجَه، ونِفْرِج، ونِفْرِجَاء، ونَخْوَرِش، وَنَبَهْرَج، ونون نرجس بفتحها أو كسرها عندي أصلية.

ونون نِبْرَاس، والثلاثة بعده عند ابن عصفور أصلية، وجوَّزهما في نحو: نَخْوَرِش، فعلى أصالتها وزنه فَعْلَلِل، والواو أيضًا أصل، وعلى زيادتها فوزنه نَفْوَعِل، والواو زائدة، وقيل: وزن (نَبَهْرَج) فعلل، فالنون أصل.

ونَهَابِر من الهَبْر، واحده نُهْبُر، ولم يلفظ به، وقيل: نونه أصلية واحده: نُهْبُور، وقيل: نَخْرَبُوت فعلَلُوت فالنون أصلية، وأنكر اللغويون نَهَاوِش، وقالوا: هو مَهَاوش بالميم، ويروى: تهاوش بالتاء مكسورة ومضمومة من الهَوْشِ.

وإن وقعت غير أول زيدت ثانية متحركة في كَنَهْبُل - بضم الباء وفتحها - وجُنَعْدِل - بضم الجيم وكسر الدال - وشَنَهْبَرة، وقِنْطِر، وعِنْفِص، وحِنْطِئ، وقَنَوْطَر، وسِنِمَّار، وكَنْعَرة، وسَنْدَرَى، وخُنَابِس.

=

زمانه، قرأ على الدباج وأذن له في التصدر للقراءة، ولما استولى الفرنجة على إشبيلية جاء إلى سبتة، وأقرأ بها النحو وصنف فيه الإفصاح شرح مسائل الإيضاح, وشرح سيبويه وشرح الجمل في عشرة مجلدات لم يشذ عنه مسألة في العربية. ومات سنة ٦٨٨هـ لثمان وثمانين وستمائة.

(١) قال في الممتع ١/١٧١-١٧٢: " وأمَّا ما حكاه بعض اللغويين من قولهم: سنبل الزرع وأسبل ودنقع الرجل... فلا حجة في شيء من ذلك على إثبات فَنْعَل، بل تكون النون أصلية وهي على وزن (فَعْلَلَ) كدحرج، ويكون سنبل من أسبل كسبط من سِبَطْر ". وينظر بغية الآمال ص١٤٤.

وساكنة في الانفعال وفروعه باطراد، نحو: الانطلاق، وسماعًا في نحو: قِنْعَاس، وفِنْفَخْر، وعَنْبَس، وعَنْتَرِيس، وخَنْفَقِيق، وجِنْعِيظ، وجِنْعَاظة، وجُنْدَب، وعُنْصَر، وعُنْصَل، وخُنْفَس، وعُنْظَب، وقُنْبَر، وكِنْثَأْو - بالثاء - وحِنْطَأْو، وسِنْدَأْو، وقِنْدَأْو، وكِنْدَأْو، بلغاته الثلاث، وحَنْبَرِيت، وزِنْبِيل، وحِنْظِير، وقُنْسَطِيط، وفَنْطَلِيس، وقُنْتَأْل، وكُنْتَأْل، وصِنَّبر، وهِنَّبر، وفِنْخِر، وشِنَّخْف، وَقَنْطُوراء، وعُنْقُود، وطُنْبُور، وشِنْذِير، وشِنْظِير، وحِنْصَأْو، وعِنْدَأْو، وخَنْضَرِف[1]، وسُنْبُلَه، وصِنْدِيد، وصِنْتِيت، وأَنْقَلِيس بلغاته، وهِنْدَباء، وإِنْقَحْل، وإِنْزَهْو، وسِنْدَارة، وحِنْدَارة، وخُنْزُوانِيَّة، وعُنْجُانية، وعُنْجُهَة، وخُنْعُبَة، وقُنْبُرَانيّة، وكَنْعَرَة، وعنجرد، وخُنْثُعْبَة - بكسر الخاء وضمها - وزَنْفَالِجَة، وحَنْظَل، وشَنْفَرَى، وحِنْدِس، وخَنْسَرَى.

وفي نون عَنْسَل، وخِنْزِير، وعُنْصُوة، وخَنْضَرِف، وعَنْكَبُوت، ومَنْجَنِيق، ومَنْجَنِين، بالواو فيهما خلاف أزائدة أم أصل.

أو ثالثة متحركة فزيدت في فِرْنَاس، وبضم الفاء، وقِرْنَاس، وذُرْنُوح، وبفتح الذال، وَهِرْنُوع، وبِرْنِيق، وغُرْنِيق بلغاته، وخِرْنِق، وقَعْنَب، وخُرْنُوب، ودُرْنُوف، وقَهَنَّب، وقَهَنْبَان، وكِرْنَافَة، وبِرْنُس، وكَرْنَبا، وصَعَنْبَى.

وساكنة في الانفعال وحروفه كالاحْرِنْجَام، وفيما قبله حرفان أولهما مفتوح، كَجَحَنْفَل، وشَرَنْبَث، وغَضَنْفَر، ما لم تكن مدغمة في مثله، كَعَجَنَّس فقالوا: هو من باب التضعيف، كعَدَبَّس، والذي أذهب إليه: أن النونين زائدتان، ووزنه فَعَنَّل، وكذا نظيره كَهَجَنَّف، وسَفَنَّج.

أو كانت الكلمة مما لا يمكن فيها التضعيف، نحو: خَزَنْزَن، فنونه عند ابن جني، محتملة للأصالة والزيادة فلا يحكم عليها إلا بدليل، ومذهب غيره: أنها زائدة؛ فإن انضم أول ثانيهما أو انكسر كعَرَنْتُن فزائدة.

وزيدت سماعًا في: شَفَنْتَرَى، ويَلَنْجُوج، وَيَلَنْجِيج، وبالهمزة فيهما بدل الياء، وعُرُنْد، وتُرُنْج، وبَلَنْط، وقَلَنْس، وجُهُنَّام، وبضم الجيم والهاء، وسَقَنْقُور، وجُلَنْدَى بلغاته، وَبَلَنْصَى، وقَرَنْبَى، وعَكَنْبَى، وسَرَنْدَى، وسَبَنْتَى، وعَلَنْدَى، وجِحِنْبَارَة،

---

(١) قال كراع النمل: (الخنضرف: الكثيرة اللحم الكبيرة الثديين). المنتخب ١/٢٠٧، وينظر القاموس (خضرف)، والممتع ١/١٤٦.

وعَرَنْفَطة، وجِعِنْظار، وقَرَنْفُول، وشَمَنْصِير، وخُرَنْبَاش بلغاته، وعُرَنْقَصَان، وجَرَنْبَه، وعَقَنْبَاه، وبَعَنْقَاه، وقَعَنْبَاه، وعَبَنْقَاه، وجَلَنْبَاه بفتح اللام.

ورابعة متحركة في غَرَوْنَق، وشَوْذَنِيق بلغاته، وخَوَرْنَق، وبُلَهْنِية، وسُخَفْنية، وخَلَفْنَاة، وعَفَرْنَى، وعَرَضْنَى، وقُسْطَنَاس، بفتح الطاء، وساكنة في نِيلَنْج، وإِسْفِنْج، وإِفْرِنْد، وإِسْفِنْط.

وإن وقعت آخرًا، وليس قبلها حرف مدٍّ، فزيدت في: بِلَغْن، وعِرَضْنَة، وخِلَفْن، وخِلَفْنَة، وفِرْسِنْ، ورَعْشَن[1]، وعَلْجَن، ومذهب سيبويه في (ضَيْفَن) أنها زائدة[2]، ومذهب أبي زيد أصلية.

وزيدت أيضًا مشددة في: وُشْحُنّ، وقِسْوُنّ، وقُرْطُن، وبفتح الطاء، وقَرْقَفَنَّة؛ فإن كان قبلها حرف علة ياء، فزيدت في هَلكِين، وحَوَارِيين، وغِسْلِين، وزِرْفين، ووِهْبِين، وعِفِرّين، وطَبَرْزِين، وسِرْجِين.

أو واو، فزيدت قياسًا في آخر جمع المذكر السالم، وسماعًا في: سَرْحُون، وفِرْجَوْن، والرَّسَاطُون، وعَرْبُون، وعُرْجُون، وزَيْتُون، وحَيْزَبُون، وفَيْلَكُون، وفي عَرْبُون، وزَيْتُون خلاف.

أو ألف زائدة وقبلها أكثر من أصلين فزائدة، أو من باب (جَنْجَان) فأصلية، وشرط بعضهم في زيادتها أن لا يكون ما قبل الألف مضعفًا، وقبلها ثلاثة أحرف نحو: مُرَّان، وضم بعضهم إلى هذا أن لا يكون مضموم الأول اسمًا لنبات نحو: رُمَّان.

---

(١) في سر الصناعة ٤٤٥/٢: " وزيدت النون.. ورابعة في رعشن وضيفن في غير قول أبي زيد ". والرعشن هو المرتعش، ويقال للجبان الذي يرتعش. ينظر: الكتاب ٢٥٢/٤، والمنصف ٢٦/١، وشرح أمثلة سيبويه، لابن الدهان ص ٩١، والممتع ٢٧١/١.

(٢) اختلف أهل اللغة في نون (ضيفن) فذهب الخليل وتلميذه سيبويه، وتبعهما المبرد، وكثير من أهل اللغة إلى أنَّها زائدة، فوزنها عندهم: (فَعْلَن).
وذهب أبو زيد إلى أنَّ النون أصلية، ورجَّح ابن عصفور هذا الرأي، واختاره ابن مالك.
تنظر الآراء في هذه المسألة في الكتاب ٢٥٢/٤، ٢٧٠، ٣٢٠، والمقتضب ٣٣٧/٣، والصحاح (صيف)، والمنصف ١٦٧/١، وشرح أبنية سيبويه لابن الدهان ص ١١٣، والممتع ٢٧١/١، وسفر السعادة ٣٤١/١.

وقال السيرافي: إن كانت النون يؤدي جعلها أصلية إلى بناء مفقود فزائدة، نحو: كَرَوَان، وزَعْفَرَان، أو موجود فأصلية: كَدِهْقَان، وشَيْطَان لوجود فَعلال وفَيْعَال.

والصحيح: أنه لا يُشْتَرَط في القضاء بزيادتها، ألا يكون ما قبل الألف أكثر من أصلين، وأن لا يكون من باب (جَنْجَان)، ولا يقضى عليها بالأصالة إلا بدليل، نحو: نون رُمَّان لقولهم: أرض رَمِنةٌ، ونون دِهْقان، وشَيْطَان لقولهم: تَدَهقَنَ، وتَشَيْطَنَ.

الواو: تزاد ثانية كَكَوْثَر، وحَوْقَل، وثالثة كَجَدْوَل، وجَهْوَر، ورابعة كَعَرْقُوة واغْدَوْدَن، وخامسة كَقَلَنْسُوَة، وسادسة كَأَرْبَعَاوَى، وذهب الجمهور إلى أنها لا تزاد.

أولا، فواو (وَرَنْتَل) أصلية، وقيل: زائدة.

والواو إن كان معها أكثر من أصلين فزائدة إلا في المضعف، كَضَوْضَيْت، وقَوْقَيْت، وزَوْزَيْت، أو أصلان، وما عداهما مقطوع بزيادته فأصل كواقد.

أو محتمل ميم، أو همزة، أولا فأصل، والمحتمل زائد كَمَوْهَب، وأَوْجَل عرف اشتقاقه أو لا كالأَوْتَكَى، إلا إن قام دليل على الأصالة كأَوْلَق فيمن قال أَلِقَ، أو غيرهما فزائدة، والمحتمل أصل إلا إن قام دليل على الأصالة كغِزْوِيت.

التاء: زِيدَت باطراد في التَّفَعُّل، والتَّفَعْلُل، والملحق به، والافتِعَال وفروعهما، وفي التَّفْعَال، والتفعيل مصدرًا وغيره، ومع السين في الاستِفْعال وفروعه، وفي تَفْعِلَة قياسًا في فعَّل المعتل اللام وجوبًا، وفي المهموز جوازًا، وفي غيرهما شذوذًا وفي (تفعَّال) مصدر تَفَعَّل، وللمضارعة، كَتقُوم، وللتأنيث كقَامَتْ، وقَائِمَة، وفي أَنْتِ، وفروعه على المشهور.

ويحكمُ عليها في غير ما ذكر بالأصالة، ولا تزاد إلا بسماع فمنه أولا: تَلان في حَسْبُك تَلان، وتحين في قول[1]: [الكامل]

---

(١) قائله أبو وجزة السعدي، يمدح آل الزبير بن العوام.

وفي البيت ضعف، لعدم شهرة (تحين) في اللغات، واشتهار: لات حين، وأيضا، فإنهم يقولون: لات أوان، ولات هنا، ولا يقال: تأوان ولا: تهنا، وأما: لات أوان بكسر النون، فعند الكوفيين، (لات) حرف جر، كما ذكر السيرافي عنهم، وليس بشئ، إذ لو كان، لجر غير (أوان)، واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر، ولم يسمع: لات حين مناص بجر (حين) إلا شاذا، وأيضا، لو كان جارا، لكان لا بد له من فعل أو معناه يتعلق به، وأوان، عند السيرافي والمبرد مبني لكونه مضافا في الأصل إلى جملة.

=

أَلعَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ   والمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ المُطْعِمُ

وتَنْضُب، وتَتْفُل، وتَأْلَب، وتُرْتَب، وتُدْرَأ، وتَعْضُوض، وتَرْعِيَّة، بلغاته وتَذْنُوب، وتَحْمُوت، وتَرغِيب، وبكسر التاء اتباعًا، وتَنْبِيت، وتَمْتِين، لخِيطٍ يُشَدُّد به الفسطاط والخيم، وجمعه التَّمَاتين، وزعم الجرمي أنه مصدر تَمْتَنَ.

وتَيْتَاء، وتَهْوَاء، وبكسر تائهما، وتُضَارُع، بضم التاء والراء عن ابن حبيب، وتَرْكَضَاء، وتِفْرِجَاء، وتِرْكِضَاء، وتَحْلبَة بلغاته، وتِحْلِئ، وتِقْدِمَة، وتِمْثَال، وتِبيَان، وتِفْرَاج، وتِلْقَام، وتِمْسَاح، وتِضْرَاب، وتِمْرَاد وتِجْفَاف، وتِلْقَاء، وتِهْوَاء، وتِعْشَار، وتِبْرَاك، وتِلْعَاب، وتِقْصَار، وتِرْبَاع، وتِكْذَاب، وتِرْعَاب، وتِلْفَاق، وتَسْخَان، وتَيْمَار، وتِنْبَال.

وزعم سيبويه أن تِنْبَالَة فِعْلالَة، وفي تِرْبِيق، وتَرْفِيل، وتَنْهِيَة، وتُؤْثُور، وتَدْوِرَة، وتَرْعِيد، وتَهْلُوك، وبضم التاء، وتُهْلُكَة، وتُرْمِيثة، وتُرْمِيث، وتُنُوُّط.

وعن السيرافي: تِنوُّط، وتِهِبُّط، وعن السيرافي بكسر التاء والهاء، وتُبَشّر، وقد تضم الباء، وتَعَاجِيب، وتَبَاشِير، وتَفَاطِير، وتَجَالِيد، وترخم غير مصروف، وتُرْنَى، وتِئِفَّانِ، وتَئِفَّة، وتَفَاوُت، وتَفَاوِت، وتِقْوَلَة، وتِلْقَامة، وتِلْعَابَّة، وتِلِقَّاعة، وتَيْهُورَة.

وتَوْرَاة، وتَوْلَج عند الكوفيين، فالوزن عندهم تَفْعَلَة وتَفْعَل، وعند البصريين: فَوْعَلَة، وفَوْعَل، والتاء بدل من واو.

ومذهب سيبويه: أن التاء أصلٌ في: تَرْقُوَة، ووزنها: فَعْلُوة، كَقَرْنُوة، ومذهب غيره: أنها زائدة مشتقة من رَقَى.

وفي: تُرْجُمان، وتُرَامِز خلاف، فقيل: من رَمَزَ، فوزنه: تُفَاعِل، وقيل: من أَتْرَزَ، فوزنه: فُعَامِل.

وحشوًا، فزيدت قليلا ثانية في خَتْلَعَة، وثالثة في هُمْتُع، ولقلة زيادتها حشوًا، ذهب الأكثر إلى أصالتها في: يَسْتَعُور، وإلى كونها بدلا من كِلْتَا.

وأخيرًا في: رَغَبُوت، ورَحَمُوت، ورَهَبُوت، وبألف بعد التاء فيهما، وخَلَبُوت،

=

انظر: شرح الرضي على الكافية ١٩٨/٢، وهمع الهوامع ٤٨٥/١، والخزانة ١٦٣/٤، الشاهد ٢٨١.

ومَلَكُوت، وجَبَرُوت، وطَاغُوت، وسَلكُوت، وصِفْرِيت، وعِفْرِيت، وعِزْوِيت، وحَنْبَرِيت، وعَنْكَبُوت، وكَفَرْتَى، وأبَتِ، وأُمَّتِ في النداء، وتَرَبُوت، وفي تائه الأولى خلاف أهي أصل مشتق من التُّرَاب، أو بدل من دال مشتق من الدُّرْبة.

وَسُبْرُوت عند سيبويه فُعْلُول، وعند غيره فُعْلُوت من السَّبْر، وفي تاء التَّلَبُوت، وسَنْبَتَة خلاف، فإن كان من السبت[1] فالنون زائدة والتاء أصلٌ، وإن كان من السَّنْب، فالنون أصل والتاء زائدة، والصحيح: أن التاء في: سَنْبَتَة زائدة للإلحاق، تقول: مَضَى سَنْبٌ من الدهر، وسَنْبَةٌ[2]؛ أي: بُرْهَة، وسَنْبَتَةٌ أيضًا بتاء التأنيث بعد تاء الإلحاق، وهذه التاء تَثْبُتُ في: مَلَكُوت وجَبَرُوت، وطاغوت، وسَلكُوت، وصِفْرِيت، وعِفْرِيت، وعِزْوِيت، وحَنْبَرِيت.

وفي التصغير قالوا: سُنَيْبَتَة، كقولهم في الجمع سَنَابِت، وفَرَسٌ سَنِبٌ بكسر النون: كثير الجري، والجمع سُنُوب، وزِيدَتْ أولا وأخيرًا في: تَرْنَمُوت، وزنه تَفْعَلُوت، وحكاه ابن دريد بفتح الراء وشد النون.

السين: تزاد قياسًا مع التاء في الاستفعال وفروعه، قيل: وبَعْدَ كاف المؤنث نحو: أَكْرَمْتَكِس، وليس بجيد؛ لأنها لم تزد في بنية الكلمة، فهي كالشين في: أَكْرَمْتُكِش، وقيل: للإلحاق في: قُدْمُوس، وضُغْبُوس، وعُبْدُوس، ألحق بعُصْفُور، والحَسْبَلَة، والعَسْقَفَة بِدَحْرَجَة، والدِّفِنس بِزِبْرِج، والعِرْنَاس بِسِرْدَاح، والخُلابِس بعُذَافِر.

قيل: وفي خَنْدَرِيس لاشتقاقه من الخَدْرِ، وأسْطَاع يروى بوصل الهمزة، وفتح حرف المضارعة، وحُذِفَتْ منه التاء، وأستَاعَ، والتاء بدل من الطاء، وليست ألفها محذوفة، وإنما المحذوف التاء، وبقطع الهمزة، وضم حرف المضارعة، فالسين

---

(١) قال ابن السكيت في إصلاح المنطق ص ١٠: والسبت برهة من الدهر. وينظر في المسألة الكتاب: ٢٧٢/٤، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ص ١١٥٨، وسر الصناعة ص ١٥٨-١٦٨-١٦٩، والممتع ٢٧٦/١، وشرح الشافية للرضي ٣٤٠/٢، والمزهر ١٥/٢، واللسان (سبت) ٣٧/٢.

(٢) قال الجواليقي في شرح أمثلة سيبويه ص ١٠٧: " سَنْبَتَةٌ من الدهر فَعْلَتَةٌ ويقال: مرت عليه سنبتة وسبتة ".

زائدة، وأصله أطوع[١]، وكذا اسْتَاعَ التاء بدل من الطاء، هذا مذهب سيبويه، والبصريين، ومذهب الكوفيين: أن أصله استَطَاع، وقطعت همزته، وضم حرف المضارعة تشبيهًا بأفعل.

الهاء: قيل: تزاد في الوقف، وليس بجيد؛ لأنها لم تُزَدْ في بنية الكلمة، وليست عند المبرد من حروف الزيادة، قيل: والصحيح: أنها منها، فزيدت في: أمَّهة وأمَّهات، وأجاز ابن السراج: أن تكون فيها أصلا.

وقال الخليل: هي زائدة في: هِرْكَوْلَة، ووزنه: هِفْعَوْلَة، والأخفش في: هِبْلَع، وهِجْرَع.

قيل: وزيدت في: هُلَقِم، فتكون الفاء مضعفة من غير تضعيف العين كمَرْمَرِيس، وفي: هِلْقَام، وهِلِقَّام، وهِزَبْر، وهَزَنْبَر، وهُمْتُع، على أحد القولين.

وثانية في: صَهْتَم، وزِهْلِق على أحد القولين.

وثالثة في: اقمَهَدَّ عند الجوهري[٢]، وسَمْهَج، وسَلْهَب[٣].

---

(١) القول بزيادة السين في (اسطاع)، وأن أصله أطاع يطيع، زيدت فيه السين عوضاً عن ذهاب حركة العين من أفعل، هو رأي سيبويه ومن وافقه. ورد المبرد هذا الرأي بأنه يؤدي إلى جميع بين العوض والمعوض منه، وذلك أن الفتحة التي يرى سيبويه أن السين عوض منها ما زالت موجودة، وإنما نقلت من العين والفاء.

تنظر هذه المسألة في الكتاب ٢٥/١ وما بعدها، والنكت في تفسير كتاب سيبوية ١٣٢/١، وسر صناعة الإعراب ٢١١/١-٢١٣

(٢) هو: الإمام إسماعيل بن حماد الجوهري، صاحب كتاب الصحاح في اللغة, كان من أعاجيب الزمان ذكاء وفطنة وعلما، وكان إماما في اللغة والأدب، وقد طاف الآفاق، ودخل العراق، وقرأ العربية على أبي عليّ الفارسي والسيرافي، وسافر الحجاز وشافه باللغة العرب العاربة، ثم عاد إلى خراسان وأقام بنيسابور، وصنف الصحاح في اللغة وهو الكتاب المتناول إلى اليوم، وكتاب في العروض، ومقدمة في النحو, ومات سنة ٣٩٨هـ.

(٣) في الصحاح (سلهب): والسَّلهب من الخيل الفرس الطويل على وجه الأرض. وفيه: (سلب) والسَّلِب بكسر اللام الطويل. وينظر: الكتاب ٢٨٨/٤، والمنصف ٤/٣، وسر الصناعة ٥٧٠/٢، وشرح أبنية سيبويه لابن الدهان ص ١٠٠، وشرح أمثلته للجواليقي ص ١٠٨ ويرى القاسم المؤدب الكوفي أنَّ جميع حروف سلهب أصلية، فقد قال في دقائق التصريف ص ٣٧٣: " وتكوين الأسماء والأفعال على أربعة أحرف ليس فيها زائد، فالأسماء نحو: جعفر وقمطر.. ومثل جعفر سلهب ".

ورابعة في: مُعَلْهَج.

وخامسة في: مَلْكُوه، ومن الفعل في: أَهْرَاق، وأَهْرَاح.

الياء: تزاد أولا في نحو: يَرْمَع، ويُزَنًّأ.

وثانية في: ضَيْغَم، وبَيْطَر.

وثالثة في نحو: عِثْيَر، وطَشْيأ في قول.

ورابعة في نحو: حِذْرِيَة، وجَعْبَيْت.

وخامسة في: سُلَحْفِيَة، وتَقَلْسَيْت.

قيل: وسادسة في نحو: أُلْهَانِيَّة.

وسابعة في نحو: خُنْزُوَانِيَّة، والياء إن كان معها ثلاثة أصول فزائدة.

ولا تكون أصلا في بنات الأربعة إلا في المضعف نحو: حَيْحَى، وصَيْصَية، ولا في بنات الخمسة إلا ما شَذّ، وهو يَسْتَعُور، فالياء أصل على الصحيح.

وشِيرَاز عند أبي الحسن ياؤه بدل من الواو، وهي أصل وزنه فِعْلال، وعند غيره فِعَّال، أصله: شِرَّاز، أو أصلان، وما عداهما زائد فأصل نحو: يَاسِر، أو محتمل، وأول الكلمة همزة، أو ميم فأصل، نحو: أَيْفَق، ومَيْسَار، ولا يحكم عليهما بالأصالة، وعليها بالزيادة إلا بدليل نحو: أَيْصَر، ومَيْرَد، فَيْعَل من: مَرَد، أو غير الهمزة والميم فزائدة نحو: يَرْمَع، إلا إن قام دليل على الأصالة نحو: يَأْجَج، وضَهْيَاء.

وعند سيبويه: يَهْيَرّ: يَفْعَلّ، الأولى زائدة، والثانية أصل، وعند الزبيدي وغيره: فَعْلَلّ كقَهْقَرّ.

اللام: قيل: تزاد في اسم الإشارة، وليس بجيد؛ لأنها ليست في بنية الكلمة، وزِيدت ثانية في: قِلْفِع، وثالثة قيل في: هَمَلَّع، ورابعة في: زَيْدَل بمعنى: زَيْد، وهَدْمَل بمعنى: هَدَم، وخامسة في نحو: خَفَنْجَل، قاله ابن القطاع، وفي: وَرَنْتَل، قاله الفارسي، قال: فلو بَنَيْتَ من (آءة) مثل: وَرَنْتَل، قلت: أَوَنْأَل، وسادسة في: شَرَاحِيل، قاله ابن القطاع، وزيدت أخيرًا في: عَقَرْطَل، وفي: عَبْدَل.

وزعم أبو الحسن: أن لامه أصل، وهو مركب من عبد الله كما قالوا: عَبْشَمِي، وفي الأوسط: ما يخالف هذا قال فيه: واللام تزاد في عَبْدَل وحده، وجمعه: عَبَادِلَه، فيكون للاخفش في: عَبْدَل قولان.

وفي: فَيْشَلَة، وهَيْقَل قالوا:فَيْش، وهَيْق، وأجاز ابن جني أن يكونا مادتين، وذهب الخليل إلى أصالتها في: هَيْقَل، وأبو عبيدة إلى زيادتها، وطَيْسَل، قالوا فيه: طَيْس، قيل: ويجوز أن يكونا مادتين، وعَنْسَل ذهب سيبويه إلى أصالة اللام، ومحمد ابن حبيب إلى زيادتها ونَهْشَل ذهب ابن القطاع إلى زيادتها مشتقًّا من النهش، وظاهر كلام سيبويه أصالتها، وأصالة النون.

وَعَثْوَل عند المبرد زائدة من قولهم: طِبْعان أَعْثَى، وضَبُع عَثْوَاء، وهَمَلَّع قيل: مشتق من: هَمَع؛ فاللام زائدة. وقيل: من هَلَع فأصلية.

قال ابن القطاع: وزيدت في الفعل نحو: ازْلَغَبَّ، وادلَهَمَّ، وجَحْفَلَ؛ أي: قلب، وغيره يقول بأصالة ثلاثتها، قال محمد بن حبيب: يقال: رجل هِنْدِي هِنْدِكِيّ، وهِنْدِكِير، فيظهر أن الكاف زائدة، وكذلك الباء، وحكى أحمد بن يحيى زيادتها في: زَغْدَب من قوله(١): [الرجز]

يَمُدُّ قَلْخًا وَهَدِيـرًا زَغْدَبا

لأنه عنده من زَغَد في هَدِيره، وزعم أبو الحسين بن فارس: أن الباء زائدة في قول الأغلب(٢): [الرجز]

فَلَّكَ ثَدْيَاها مَعَ النُّتُـوبِ

قال: أراد مع النُّتُو، فزاد الباء، ونقول: لم تثبت زيادة الكاف ولا الباء، والجيد أن يجعلا من باب سَبِط، وسِبَطْر، وأما رجل هِنْدِكي، فمن لسان الحبش يزيدون في آخر الاسم كافًا مَشُوبة، مكسورة بعدها ياء، وقد ذكرنا ذلك في كتابنا المسمَّى: "جَلاءُ الغَبَش عن لسان الحبش ".

---

(١) للعجاج، وانظر: الخصائص ٤٩/٢، والمحكم ٤٤٠/٥، وسر صناعة الإعراب ١٢٢/١.

(٢) الأغلب العجلي: (٧٠ ق. هـ - ٢١ هـ / ٥٥٢ - ٦٤٢ م): هو الأغلب بن عمرو بن عبيدة ابن حارثة، من بني عجل بن لجيم، من ربيعة. شاعر راجز معمر، أدرك الجاهلية والإسلام وتوجه مع سعد بن أبي وقاص غازياً فنزل الكوفة، واستشهد في واقعة نهاوند. وهو أول من أطال الرجز.
قال الآمدي: هو أرجز الرجاز وأرصنهم كلاماً وأصحهم معاني.
وقال البكري في شرح نوادر القالي: الأغلب العجلي آخر من عمر في الجاهلية عمراً طويلا.
وانظر: الصاحبي ٢٣/١، وكتاب الأفعال ٣٦٤/١.

فصل

إن تَضَمَّنَتْ كلمة متباينين أصلين، أو متماثلين، فأحد المتماثلين زائد، نحو: قَرْدَدَ[1]، وجَلْبَبَ؛ فإن ثبت زيادة أحد المتباينين، كَمَحْبَب، ومَفَرّ، فالمتماثلان أصل، وكذا إن ماثل الفاء نحو: كَوْكَب، فيما وقع الفصل بين الفاء ومماثلها بزائد، ونحو: سَمْسَق، مما وقع الفصل بينهما بأصل.

أو لم يقع فَصْلٌ، كهِرَّكْلَة عند من يقول بزيادة الهاء، أو ماثل العين المفصولة بأصل، كحَدْرَد؛ فإن فُصِلَ بينهما بزائد نحو: عَصَنْصَر، وعَقَنْقَل، وخَنْفَقِيق، أو لم يُفْصَل، كشُمَّخْر؛ فأحد المتماثلين زائد.

فإن تماثل حرفان، وحرفان نحو: سَجْسَج، وصَلْصَل، ولا أصل للكلمة غيرها نحو: مَمَرّ، فالأربعة أصول على ما نختاره، ووزنه: فَعْلَل، واختلف النقل عند النحاة، فعن البصريين في نقل ما اخترناه، وعن الخليل، ومن تابعه من بصري وكوفي أن وزنه: فَعْفَل في نَقْل، وكذا عن قطرب، والزجاج في نقل، وعن سيبويه، وأصحابه، وبعض الكوفيين وزنه فَعَّل في: نَقْلٍ.

فأصل رَبْرَب: رَبَّب استثقلت الأمثال، فأبدلوا من الثالث، حرفًا من جنس الأول.

وعن الفراء قولان:

أحدهما: أن وزنه فَعْفَع.

والثاني: فَعَّل، فأصل: حَثْحَث: حَثَّث، وبه قال أبو عبيدة، وابن قتيبة، والزبيدي، وعن الزجاج في نَقْل: أنه فصل بين ما يفهم المعنى بسقوط ثالثه، نحو: كَبْكَبَه تقول: كَبَّهُ، فهو ثلاثي الأصل، وبين ما لا يفهم فرباعي الأصل، وعن الكوفيين في نقل: أنه ثلاثي الأصل، والفعل كالاسم.

قال السيرافي: منه ثلاثي يُبْنَى منه فَعْلَل، نحو: كَبْكَب، وما أصله صَوْتٌ، نحو: قَرْقَر، وقَعْقَع، وغيرهما عَسْعَس، فعلى هذا يكون هذا المضاعف ثنائيًا، وثلاثيًا، ورباعيًا؛ فإن كان للكلمة أصل غير الأربعة، فثاني المتماثلين، وثالثهما في نحو: صَمَحْمَح، والثالث والرابع في نحو: مَرْمَرِيس زوائد، فالوزن فَعَلْعَل، وفَعْفَعِيل،

---

(١) القُردَد: الأرض الغليظة الواسعة. ينظر شرح أبنية سيبويه لابن الدهان ص١٣٨، والمنصف ٩/٣.

وتقدم مذهب الكوفيين في: أن صَمَحْمَحًا فَعَلَّل، أصله صَمَحَّح، وفي كتاب "الإنصاف ": أن وزن دَمَكْمَك، وصَمَحْمَح فَعَلْعَل.

ومذهب الخليل في الحرفين من المضاعف: أن الأول هو الزائد، وصححه ابن عصفور، ومذهب يونس(١): أن الثاني هو الزائد، وصححه الفارسي.

وقال سيبويه: كلاهما صواب، وفَصَّل ابن مالك فقال: وثاني المثلين أَوْلَى بالزيادة في: اقْعَنْسَس، وأولهما أولى في: عَلَّم، وهو إحداث قول ثالث.

وإن دار حَرْفٌ بين أن يكون زائدًا أو من المضعف، رُجّح إلحاقُهُ بأحدهما بكثرة النظير كشَمْلَل جاز أن تكون اللام زائدة كهي في: زَيْدَل، وجاز أن يكون من المضعف الدال قَرْدَد، فيُحْمَل على التضعيف لكثرة النظير في نحو: شَمْلَل، وقَرْدَد، وقِلَّةِ زيادة اللام، وكَجُبُنّ، جاز أن تكون النون زائدة كهي في: عُرُنْد، وتُرُنْج.

ومن باب التضعيف كقُمُد، فيحمل على المضعف لقلة فُعُنْل، وكثرة فُعُل، وكَهِجنَّف، جاز أن يكون من باب المضعف كباء عَدَبَّس، وجاز أن تكون زائدة كهي في: زَوَنَّك، فيحمل على الزيادة لكثرة النظير في نحو: سَفَنَّج، وعَجَنَّس، مما النون فيه مشددة زائدة، وقِلَّة فَعْلَل المضعف، وهذا إن لم يَمْنَع اشتقاق دال على الزيادة، كزَوَنّك، قالوا: زَاكَ يَزُوك، أو على التضعيف كَعُتُل.

قالوا: عَتَلّ، أو جار مجرى الاشتقاق، كإِمَّعَة الزائد أحد المضعفين لفقدان إِفْعَلَة في الصفات، ووجود فِعَّلَة فيها، وكامَّحَى الميم الأولى زائدة من حروف الزيادة بدل من نون انمَحى لوجود: انفَعَل، وفقد افَّعَل؛ فيكون من المضعف.

وإذا كان في آخر الكلمة همزة أو نون بينها وبين الفاء حرف مشدد نحو: سُلاء، وقِثَّاء، ورُمَّان، وزِمَّان، أو حرفان أحدهما لين نحو: زِيزَاء، وقُوْبَاء، وعِقْيَان، وعُنْوَان، وشَيْطَان، وحَوْذَان، احتمل أن يكون الآخر من الهمزة والنون أصلا، وأحد المضعفين، أو اللين زائدًا، واحتمل العكس.

---

(١) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب البصري: كان بارعا في النحو وهو من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، سمع من العرب وروى عن سيبويه وقد أخذ عن الكسائي والفراء وكانت له بالبصرة حلقة يؤمها أهل العلم وطلاب الأدب وفصحاء العرب والبادية، وله قياس في النحو، ومذاهب ينفرد بها. مات سنة ١٨٣هـ في خلافة هارون الرشيد. وقد قارب السبعين ولم يتزوج.

فعلى الاحتمال الأول يكون وزن شُلاء، ورُمَّان فُعَّالا، ووزن عِقْيَان، فِعْيَالا، كَجِرْيَال، وعُنْوَان، فُعْوَالا، كَعُصْوَان، ووزن شَيْطَان: فَيْعَالا نحو بَيْطَار، ووزن حَوْذَان: فَوْعَالا، كَتَوْرَاب، وأما العكس فيكون وزن سُلاء: فُعْلاء، نحو: قُوْبَاء، ووزن رُمَّان، وعُنْوان فُعْلانًا كسُلْطَان، ووزن عِقْيَان: فِعْلانًا كسِرْحَان، ووزن شَيْطَان، وحَوْذَان: فَعْلانًا كَنَدْمَانَ، فإن أُهْمِلَتِ المادة كمُزَّاء، وسِقَاء، ولَوْذَان، وفَينَان اتبعت الزيادة، أو الأصالة، فهمزة مُزَّاء زائدة، وسِقاء منقلبة عن أصل، ونون لَوْذَان زائدة، وفَيْنَان أصل، وإن أُهْمِل الوزن ووجدت المادة اتُّبع الوزن الموجود لا المهمل، نحو: حَوَّاء للذي يُعاني الحَيَّات، وخَزْيَان، فوزن حَوَّاء: فَعَّال لا فَعْلاء، ووزن خَزْيَان: فَعْلان لا فَعْيَال.

وإن قلَّ نظيرُ أحد المثلين، أو كثر حُمِل على النظير كقِثَّاء إن كان فِعْلاء، فهو قليل، أو فِعَّالا كان كثيرًا، فيحمل على أن أَحَد المضعفين زائد، والهمزة منقلبة عن أصل.

وكرُمَّان، وإن كان فُعْلانًا فهو كثير، أو كان فُعَّالا فقليل، فيُحْمَل على أصالةِ أحد المضعفين، وزيادة النون.

واعتبار حال النون للزيادة والأصالة إذا وقعت بعد ألف، بينها وبين الفاء حرف مشدد، أو حرفان؛ أحدهما لين كما ذكرنا، قول لبعض المتقدمين، واتبعه ابن مالك، وتقدم لنا في زيادة النون بعد ألف أنه لا يشترط في زيادتها إلا أن يكون قبل الألف حرفان، وأن لا يكون من باب جَنْجَان، وهذا مذهب الجمهور إلا إن دل دليل على الأصل، فيعتبر.

ويتعين الحملُ على قِلَّة النظير في نحو: غَوْغَاء، غير مصروف إذ صار من باب سَلِس، فلو جعلناه مثل: غَوْغَاء المصروف لرَتَّبنا مَنْعَ الصرف على غير سبب، فهما مادتان ثانية، ورباعية من باب المضعف كَقَمْقَام، فوزن الممنوع من الصرف: فَعْلاء، والمصروف فَعْلال حروفه كلها أصول، خلافًا لابن طاهر؛ إذ زعم أنه ملحق بِقَلْقَال، فهو عنده ثلاثي الأصل، وقد رَجَعَ عن هذا، وقال: لا يَلْحَقُ بالمضاعف شيء.

وقال ابن خروف: إلحاق غَوْغَاء بَخَزْعَال سديد.

وإذا تَصَدَّرت ياء بعدها حرف لين كَيَحْيَى، اسم النبي عليه السلام، أو مضعف كَيَلَنْجَج، أو همزة بعدها ذلك كإِشْفَى، وإِجَّاص، أو ميم كذلك، كمِزْوَد، ومُوسى،

ومِجَنّ، وترَجَّحَتْ زيادة الياء، والهمزة، والميم.

فإن أدَّى جَعْلُها زوائد إلى شذوذ فَكّ كَمَهْدَد، إو إعلالٍ كَمَدْيَن، أو عدم نظير كإِمَّعَة، حكم بأصالة الميم والهمزة، إلا إن أدَّى إلى إهمال تأليف كَمَحْبَب، أو وَزْنٍ كَيَأْجَج، فيحتمل الفك، ويُحْكَمُ بزيادة الميم والياء.

فصل في الإلحاق

الإلحاق[1]، وتقدم لنا مُثُلٌ فيه، ويوازن ما أُلحِقَ به حَرَكة، وسكونًا، وصِحَّة، وإعْلالا، وزيادة، ومقابلة أصل، فإذا بَنَيتَ مِنْ: فَحْل، مثل: بُرثُن، قلت: فُحْلُل، ومِنْ: قَالَ، مثل: ضَيْوَن[2]، قُلْتَ: قَيْوَل، ومن القَوْلِ مثل: صِيَال، قلت: قِيَال، وربما خالف، نحو: قِرْأَى مِنْ: قَرَأ، وزن دِرْهَم، فتُسَهَّل الهمزة بإبدالها ألفًا.

ولا تلحق الألف إلا آخرة نحو: عَلْقَى، ورأى ابن عصفور، وابن مالك: أنها مُبْدَلّة من ياء.

وقال ابن هشام: لم يَقُل أحدٌ إن ألف الإلحاق مُنْقَلِبَة؛ فإن وقعت الألف حشوًا، فقد ذهب الزمخشري[3]، وابن عصفور في أحد قوليه إلى أنها في نحو: تَغَافَل للإلحاق، والصحيح: أنها لا تكون للإلحاق.

ولا تَلْحَقُ الهمزة أولا إلا ومعها حرف آخر للإلحاق، نحو: أَلَنْدَد من اللَّدَد، وإِدْرَوْن من الدَّرَن، ألحق بِسَفَرْجَل، وجِرْدَحَل، وتلحق إن وقعت حشوًا، أو طرفًا بغير حرف آخر للإلحاق، نحو: شَأْمَل، وجَرْشَأ، وقد يكون معها زائدة كَحُطَائِط.

وما ألحقته العرب فمن كلامها، وما ألحقناه نحن؛ فالمختار أنه لا يكون من

---

(١) معنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعيّنة والسكنات... [شرح الشافية ١ / ٥٢ وانظر المنصف ١ / ١٣].

(٢) الضيون: السنور الذكر، ويقال له: القط، والهر، والخيطل.
انظر: المنصف ٣/٣٤، والقاموس "ضون".

(٣) هو أبو القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري نسبة إلى "زمخشر" من أعمال خوارزم كان واسع العلم غاية في الذكاء وقوة القريحة متفننا في كل علم، وجاور بمكة فلقب بجار الله، وكانت له رجل من خشب وله مصنفات كثيرة منها الكشاف في التفسير والمفصل في النحو، وأطواق الذهب، والأحاجي النحوية، ومات سنة ٥٣٨ ثمان وثلاثين وخمسمائة.

كلامها، بل فعلنا ذلك على سبيل التمرن، وهذا ظاهر من قول الخليل.

وذهب الفارسي إلى: أنه يصير من كلام العرب، وذهب المازني إلى التفصيل، فما فعلته العرب كثيرًا اطرد لنا أن نَفْعَل مثله، وما قلَّ فلا يَطَّرِد.

قال المازني: الإلحاق المطرد من مَوضِع اللام نحو: قَعْدَد، ورَمْدَد، وشَمْلَل، وفي الفعل كذلك نحو: شَمْلَلَ، وصَعْرَرَ، والإلحاق في غير اللام شاذ لا يقاس عليه، نحو: جَوْهَر، وبَيْطَر، وجَدْوَل، وحِذْيَم، وزَهْوَك، وعلى قوله: يجوز البناء على فَعَنْلَل من كل رباعي، أو ثلاثي، وعلى افعَنْلَل لكثرة إلحاق العرب بهما.

والذين قالوا بالقياس في هذه الأشياء من البناء اختلفوا في المعتل، والصحيح أهُمَا باب واحد، فما سُمِعَ في أحدهما قِيسَ عليه الآخر، وهذا مذهب سيبويه، وجماعة، أم هُمَا بابان متباينان، يجرى في أحدهما ما لا يجرى في الآخر، وهذا مذهب الجرمي، والمبرد فلا يبنى من المعتل مثل: إِبِل، فنقول فيه من القول: قِوِل، ولا من الصحيح: فَيْعَل، فتقول من الضرب: ضَيْرَب، ولا من المعتل مثل: افعَوْعَلَتْ، وتبنى منه افْعَلَلَتْ.

وما كان من المهموز مثل: جَاءَ يُبْنَى منه فَعْلَلا، وفُعْلُلا، وفِعْلَلا، فنقول جَيْأَى، وَجُوءٍ، وَجِيء. وقال الجرمي: ذلك خطأ.

وقال سيبويه: افعَلَلْتُ من الصَّدَأ: اصْدَأَيْتُ.

وقال الجرمي: هذا لا يقال؛ لأن العرب لم تقله، ولم ينسبه سيبويه إلى العرب، وقال أيضًا: لا أبني من المدغم إلا ما سُمِعَ، فلا أبني من الردِّ مثل فَعُلان، ولا فَعِلان.

وقال سيبويه في: فَعُلان، وفَعِلان بالإدغام، وقال أبو الحسن بالفك.

واعلم أن الزائد للإلحاق قسمان:

أحدُهما: أن يَكُون من غَيْرِ حروف الزيادة كالدال من: قَرْدَدٍ.

والثاني: أن يكون منها، ولا شرط فيه فيقع أولا، وحشوًا، وطرفًا كالنون، والميم في نِفْرِج، ومَرْحَبَك الله، ودُلامِص، وعَقَنْقَل، ورَعْشَن، وفُسْحُم.

وذهب بعضهم إلى: أن الزائد إذا كان أول كلمة للإلحاق لا بُدَّ معه من زائد آخر، أو يكون منها، ولا بُدَّ فيه من شرط، وهو أن يكون معه زائدٌ آخر، وهذا الزائد

إن كان حرف مدٍّ، ولين حشوًا أو غيره فالأكثر، منهم الفارسي على أنه يجوز الإلحاق، فَتِجْفَاف، وسِرْحَان، وإِخْرِيط، وأُمْلُود ملحقة بِسِرْدَاح، وقِرْطَاس، وبِرْطِيل، وعُصْفُور، وذهب أبو الفتح إلى: أن الإلحاق في مثل هذا لا يجوز.

وإن لم يكن حَرْفَ مَدٍّ ولين، وكان حشوًا فالكلمة ملحقة، نحو: أَلَنْجَج ألحق بِسَفَرْجَل، وتَشَيْطَنَ، وتَجَوْرَبَ، وتَرَهْوَكَ ملحق بِتَدَحْرَج.

ومما شرطوا فيه الألف والهمزة وتقدم، وحرف علة، فإن كان ألفًا فتقدم الكلام عليها، أو ياء، أو واوا، وما قبلهما متحرك بحركة تناسبهما نحو: قضيب، وعجوز فلا إلحاق، وقالوا في: طُومار ونحوه: إنه ملحق بقُرطَاس، أو لا تناسبهما؛ فالإلحاق نحو: جَوْهَر، وحَوْقَل، وضَيْغَم، وبَيْطَر، قالوا: ومن حروف الزيادة ما لم يلحقوا به وهو السين، وتقدم لنا في زيادة السين ما يدل على خلاف ما قالوا، وأنها زيدت للإلحاق فينظر هناك.

ولا يلحق بتضعيف الهمزة إلا وتُسهّل نحو: قَرْأى في الإلحاق بجَعْفَر من قَرَأَ، ولا بتضعيفين متصلين لا يُبْنَى من (كَمْ) اسمًا على وزن جِرْدَحْل، فيقول: كِمَّمّ؛ فإن فُصِلَ بينهما في كلامهم، نحو: دَمَكْمَك ساغ الإلحاق، ولا يلحق بأعجمي نحو: صَجْقَن، وهو الفأر بالتركي، ولا يبنى منقوص، نحو: ابْن، وفُل، وأجاز ذلك أبو الحسن فيقول: ضَرْبَب من ضَرَبَ إلحاقًا بِصَجْقَن، وبَنّ من ابنٍ مثل: يَد، وبُنّ مثل: فُلّ، وشرط اجتناب ما جتنب العرب من تأليف فلا يبنى من جَلَسَ اسمًا على وزن جِنْلَق، وهو الشَّختور بالتركي، فتقول: جِنْلَس، أو وزن.

فلا يبنى من ضرب اسمًا على وزن دَيْكَج، وهو المهماز بالتركي، ولا مِنْ رَمَى على مَفْعَل فتقول: مَرْمٍ، وإن كانت المادة عربية.

وإذا ألحق ثلاثي بخماسي فيما كان بعد تمام الأصول، كَصَمَحْمَح، أو فيما فيه فاصل بين حرفي الإلحاق، وَلَيْسَا من جنس واحد كنون حَبَنْطَى، كان أولى مما لم تتم كَغَدَوْدَن، ومما كان الإلحاق فيه بحرفٍ مماثل للأصل، والزيادتان متصلتان على مذهب من يرى أن أول المثلين هو الزائد، نحو: عَفَنْجَج، وعَقَنْقَل، وخَفَيْفَد، وخَفَيْدَد، وفيها ما في: عَفَنْجَج.

وللفرق أن النون في: عَفَنْجَج تطرد زيادتها، والياء في: خَفَيْفَد، وخَفَيْدَد لا تطرد زيادتها، مما كان بناء غريبًا كاغْثَوْجَج عند من أثبته، أو مدغمًا أحدهما في

الآخر كانا صحيحين كَضَرَبَّب، أو حرفي على كَقَنَوَّر، وهَبَيَّخ.

وإذا بنيت من الثلاثي الذي عينه ولامه من جنس واحد صحيحين على مثال سَفَرْجَل، قلت من الرد مثلا: رَدَدَّى، أصله: رَدَدَّد، أبدلت الأخيرة ياء، وتحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وعلى مثال: خُبَعْثِنة، رُدَدّية أبدلت الأخيرة ياء، وتحركت.

وقال أبو الحسن: من قال: امْيَيِّى، فجمع بين أربع ياءات، قال: رُدَدّدَة، وقياس قوله هذا أن يقول في المثال قبله: رَدَدَّد.

باب محال الحذف

مِنْ مُطَّرِد الحذف حذفُ فاء مضارع مكسور العين واويها، كيَعِدُ، أو مقيس الكسر فيهما، كيَضَعُ، و يَدَعُ، وحُمِلَ عليه يَذَر، أو غير مَقِيس، كَيَسَعُ، وَيَطَأُ، ويَمِقُ في ألفاظ تُحْفَظُ؛ فإن كانت مفتوحة كَوَجِل يَوْجَلُ، وَوَدّ يَوَدُّ، أصله يَوْدَدُ، أو مضمومة، كوَضُؤَ، أو بُنِي ما حُذِفَ منه للمفعول كيُوعَد، فلا حذف، وشَذَّ يَدَعُ، ويَذَرُ.

ويُحذف أيضًا في الأمر مما سبق نحو: عِد، وفي مصدره الذي على فِعلِه، قالوا: عِدَة، ومِقَة، وسِعَة، ودِعَة، وقالوا: ضِعَة، وَزِعة، وإتمام فِعْلة شاذ قالوا: وَتَرْتُهُ، أَيِرْهُ، وَتْرًا، ووِتْرَة بكسر الواو.

وقال الجرمي: ومن العرب من يُخرِجُه على الأصل فيقول: وِعَدَة، وَوِثْبَة.

فأما وِجْهَة؛ فالظاهر من كلام سيبويه: أنه مصدر جاء شاذًّا كالقُصْوَى، ونُسِبَ هذا إلى المازني، وعنه، وعن المبرد، والفارسي: أنه اسم المكان المتوجه إليه، والهاء في نحو: عِدَة عِوَضٌ من الواو المحذوفة؛ فلا يجوز حذفها إلا بِرَدّ الواو نحو: وَعَد، وذهب الفراء إلى: أنه يجوز حذفها لأجل الإضافة، وأنشد[1]: [البسيط]

---

(١) قائله: هو أبو أمية الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب.

اللغة: "الخليط" المخالط الذي يخالط المرء في جميع أموره "البين" الفراق "أجدوا البين" أحدثوا الفراق وجعلوه أمرا جديدا "انجردوا" بعدوا واندفعوا، ويروى: انصرموا؛ أي: انقطعوا ببعدهم عنا.

المعنى: يجرد الشاعر من نفسه شخصا يخاطبه ويقول له: إن أصحابك وأصدقاءك الذين =

إنَّ الخليطَ أَجَدُّوا البَّيْنَ فانجردوا وأَخْلَفوك عِدَ الأمرِ الذي وَعَدوا

أي: عِدَةٌ، وخرجه خالد بن كلثوم على أن ذلك جمع عِدْوَة؛ أي: ناحية؛ أي: وأخلفوك نواحي الأمر الذي وَعَدُوا.

وقد سُمِعَ حذف الواو في مصدر: فَعُل، بضم العين، قالوا: وَضُع الرَّجُلُ ضِعَةً، وَوَقُح قِحَة، وشَذّ في الصِّلَة صُلَة بالضم، ومما شَذّ فيه رِقة حذفوا الواو، وهو اسم لا مصدر، أما لِدَةٌ فمصدر عند سيبويه وُصِفَ به على جهة المبالغة.

وزعم ابن مالك: أنه صفة لا مصدر، وكان قياسه: وِلْدَة، وإذا كانت الفاء ياء لم تُحْذَف، تقول: يَيْسِر، ويَيْعَر، ويَيْدَى مضارع يَسَر، ويَعَر، ويَدَى، وشَذّ: يَئِس، ويَبِسَ بحذف الياء.

وإذا بَنَيْتَ من الوَعْدِ، مثل: يَقْطِين، قلت: يَوْعِيد، ولا تحذف واوه، وإن وقعت بين ياء وكسرة.

ومِنْ مُطَّرِد الحذف حذف همزة أَفْعَل من مضارعه، واسم فاعله، واسم مفعوله تقول: يُكْرِم، ومُكْرِم، ومُكْرَم، وأصله: يُؤَكْرَم، وثبت في الضرورة، كما قال[1]: [الرجز]

=

عاشروك، قد أحدثوا بينك وبينهم فرقة، وبعدوا عنك وأخلفوا ما كانوا قد وعدوك به وعاهدوك عليه، من دوام الألفة وطول عهد القرب والمودة.

الشاهد: قوله: "عد الأمر" حيث حذفوا التاء عند الإضافة شذوذا؛ لأن أصله "عدة".

انظر: الديوان ٩٦/١، ومعجم الشعراء ٣٢٩/١، والأصمعيات ٨٠/١، والمفضليات ١٠٩/١.

(١) البيت لأبي حيان الفقعسي -ولم نقف له على تكملة.

وهو نصف بيت من الرجز أو بيت من مشطوره.

اللغة: "أهل" مستحق وذو أهلة "يؤكرم" أراد يكرم، وهو بالبناء للمجهول.

الإعراب: "إنه" إن حرف توكيد ونصب والضمير اسمها في محل نصب "أهل" خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة "لأن" اللام للتعليل وأن حرف مصدري ونصب "يؤكرما" فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن المصدرية، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل والجار والمجرور متعلق بأهل.

الشاهد: قوله "يؤكرم" حيث أثبتت الهمزة، ولم تحذف تخفيفًا لضرورة الشعر والقياس حذفها.

انظر: المقتضب ٩٨/٢، والأصول ١١٥/٣، والمنصف ٣٧/١، ١٩٢، ١٨٤/٢، وشرح ابن الناظم ص ٨٦٨، والمساعد ١٩٠/٤، والعيني ٥٧٨/٤، والخزانة ٣٦٨/١.

فإنَّهُ أَهْلٌ لأنْ يُؤَكْـرَما

وقال[١]: [السريع]

وَصَالِيَاتِ كَكَمَا يُؤَثْفَيْـن

على لغة مَنْ قال: أَثْفَيْتُ، وفي كلمة نادرة، وهو مُؤَرْنَب في قَوْلِ من جعل الهمزة في: أَرْنَبَ زائدة.

قال ابن سيده: قوله[٢]: [الطويل]

---

(١) قائله: هو خطام المجاشعي -وهو من الرجز المسدس.

اللغة: "وصاليات" جمع صالية من صلى النار -بالكسر- يصلي صليا، إذا احترق بها، قال تعالى: "هم أولى بها صليًا"، أراد أثافي صاليات يعني مسودات من أثار النار.

"يؤثفين" من أثفيت القدر جعلت لها أثافي، ويقال: ثفيت القدر تثفيه أي: وضعتها على الأثافي وأثفيتها، والأثافي جمع أثفية القدر وزنها أفعولة.

الإعراب: "وصاليات" عطف على قوله "غير حطام ورماد" قبله. أي: وغير صاليات وهي صفة موصوفها محذوف أي: وأثافي صاليات "ككما" الكاف الأولى حرف جر والثانية اسم لدخول حرف الجر عليها وما مصدرية والتقدير: كإثفائها. قال ابن يسعون: هذا التقدير عند من جعل الهمزة زائدة يعني: في يؤثفين، وأما من جعل الهمزة أصلا فالتقدير: كإثفائها؛ لأنها كالسلقاة في مصدر سلقيت؛ لأنه كالدحرجة، ومن قال دحراجًا قال: إثفاء فوزنه الآن فعلال وفي الوجه الأول إفعال كالإحرام.

الشاهد: قوله: "يؤثفين" فإن الهمزة فيه يجوز أن تكون زائدة جاءت على القياس المرفوض.

انظر: سيبويه ٣٣١/ ٢، وشواهد المغني ص١٧٢، والشاهد ١٣٥ الخزانة.

(٢) البيت من شعر ليلى الأخيلية، وهي ليلى بنت عبد الله بن الرحال بن شداد بن كعب الأخيلية من بني عامر بن صعصعة. شاعرة فصيحة ذكية جميلة. اشتهرت بأخبارها مع توبة بن الحمير.

قال لها عبد الملك بن مروان: ما رأى منك توبة حتى عشقك؟ فقالت: ما رأى الناس منك حتى جعلوك خليفة!

وفدت على الحجاج مرات فكان يكرمها ويقربها وطبقتها في الشعر تلي طبقة الخنساء. وكان بينها وبين النابغة الجعدي مهاجاة. وسألت الحجاج وهو في الكوفة أن يكتب لها إلى عامله بالري، فكتب ورحلت فلما كانت في (ساوة) ماتت ودفنت هناك. واسم جدها كعب بن حذيفة بن شداد، وسميت (الأخيلية) لقولها أو قول جدها، من أبيات:

نحن الأخايل ما يزال غلامنا   حتى يدب على العصا مذكورا

=

تدلَتْ على حُصّ الرؤوسِ كأنَّها　　كُراتُ غلامٍ من كساءٍ مُؤَرْنَبِ

على قوله: ككما يؤثفين.

وأما التصحيح الآتي على السعة والاختيار: كِسَاءٌ مُرْنَبٌ، كما قال[(1)]: [الطويل]

تراهنَّ خلف القوم خُزراً عُيونها　　جُلوسَ الشيوخِ في ثيابِ المرانبِ

انتهى.

فلو أبدلت همزة أَفْعَل هاء، كَهَرَقْتُ في: أَرَقْتُ، أو عينًا كَعَيْهَل في: أَيْهَل لم تحذف تقول: يُهَرِيق، ومُهَرِيق، ومُهَرَاق، ويُهَيْهِل، ومُهَيْهِل، ومُعَيْهَل.

وحذف الفاء من: مُرْ، وخُذْ، وكُلْ هو الكثير، وإن وَلِيَ مُرْ فاء، أو واو فالإثبات أَجْوَدُ، والإثبات دون ذلك في: مُرْ فصيح كثير، وفي: خُذْ، وكُلْ قليل، وتقول: أُؤْخُذ، وأُؤْكُل، وقوله[(2)]: [الطويل]

تِ لي آلَ زيدٍ وانْدُهُمْ لي جَمَاعةً　　وَسَلْ آلَ زَيْدٍ أيُّ شَيءٍ يضيرُها

=

وقال العيني: أبوها الأخيل بن ذي الرحالة بن شداد بن عبادة بن عقيل.
انظر: الديوان ١/١٣، والمعاني الكبير ١/٧٩، ومنتهى الطلب ١/١٧.

(١) البيت من شعر النابغة الذبياني، وهو زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، أبو أمامة. شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، من أهل الحجاز، كانت تضرب له قبة من جلد أحمر بسوق عكاظ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها. وكان الأعشى وحسان والخنساء ممن يعرض شعره على النابغة. كان حظياً عند النعمان بن المنذر، حتى شبب في قصيدة له بالمتجردة (زوجة النعمان) فغضب منه النعمان، ففر النابغة ووفد على الغسانيين بالشام، وغاب زمناً. ثم رضي عنه النعمان فعاد إليه. شعره كثير وكان أحسن شعراء العرب ديباجة، لا تكلف في شعره ولا حشو. عاش عمراً طويلا.
انظر: الديوان ١/١٢، والعمدة في محاسن الشعر ١/٩٨، والمعاني الكبير ١/٦٨.

(٢) لم أقف له على نسبة في المراجع التي بين أيدينا. وورد غير منسوب في سر الصناعة ١/ ٨٢٣، وشرح التصريف للثمانيني ١/ ٣٧٢، والأمالي الشجرية ٢/٢٠٠، والضرائر لابن عصفور ١/ ١٠٠. وشرح الملوكي لابن يعيش ١/٣٦٤، والمساعد ٤/١٩١، وشفاء العليل ٣/١١٠٦، والبحر المحيط ١/١٠١، والهمع ٢/٢١٨، واللسان (أتى).
والشاهد في البيت هو استعمال " ت " فعل أمر من " أتى " وهو ضرورة. قال ابن الشجري: (قوله: " واندهم " أي فأتهم في ناديهم. وقوله: " لي " أي لأجلي).

يريد: ائْتِ لِي ضرورة، وغير تلك الثلاث لا يجوز حذف فائه، بل إذا اجتمعت همزة الوصل، وفاء الكلمة فالثانية على حَسَبِ حركة الأولى كَأَجَر، وأَسَرَ، تقول: أُوَجر، وَايِسِر.

وكذلك المضاعف في لغة الحجاز تقول في الأمر من: أَنَّ، وإِنَّ: أُونَن، وَإِينَن، فلو كررت الأمر على حدِّ أدخل بضم اللام وكسرها، قلت: أوزز: وزز، وأوزز يزز.

وقال ابن درستويه[1]، وابن كيسان: أهل الحجاز يَرْجِعُون هنا إلى لغة بني تميم.

وقال الفارسي: من أهل الحجاز من يحقق الهمزة، كبني تميم فلا يفك المضعف فيقول: إِنَّ.

ويُحفَظُ حذف العين في: فَيْعِلان نحو: رَيَّحَان أصله: رَيْوِحَان أدغم، ثم حذفت الواو فصار: رَيْحَان وزنه فَيْلان، ولا ينقاس، فلا يقال في: تَيَّحَان: تَيْحَان.

وقد أجاز أبو الفتح في: شَيْبَان اسم القبيلة أن يكون من باب رَيْحَان، وأصله: شَيْوِبَان من الشَّوْبِ، وأن يكون فَعْلان من الشَّيْبِ.

وزعم ابن مالك: أنه يُحفظ ذلك في: فَيْعِل، وفَيْعِلَة، نحو: سَيّد، وسَيِّدَة، وليس كما زعم، بل هو مقيس في ذوات الواو قولا واحدًا، مختلف فيه في ذَوَاتِ الياء، قاسه الجماعة إلا الفارسي، وذلك نحو: لَيِّن، نُقِلَ فيه: لَيْن، وفي محفوظي: أن الأصمعي حكى: أن تخفيف النوعين عن العرب، وأَوْرَدَ مثلا منها قال: إلا جيدًا، فلم أَسْمَع أحدًا من العرب يُخَفِّفُهُ.

فأما هارٍ، وشاكٍ، ولاث، فعن العرب فيه وجهان:

أحدهما: القلب؛ فيصير منقوصًا، فالأصل: هاوِر فَقُلِبَ فصار: هارِو، فَعُمِلَ به ما عُمِلَ بغَازٍ، وكذلك شاكٍ اشتق من الشَّوْكَة، ولاثٍ من اللَّوْثِ.

والثاني: حذف العين، وهو الأكثر فيها، فيصير الإعراب في الآخر، فنقول:

---

(١) هو أبو محمد بن عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي، وكان نحويا جليل القدر، شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة، وله تصانيف في غاية الجودة منها: الإرشاد في النحو، وشرح الفصيح، والمقصور والممدود. وسكن بغداد إلى حين وفاته سنة ٣٤٧هـ سبع وأربعين وثلاثمائة من الهجرة.

هارٌ، وهارًا، وبِهَارٍ، ولا يَنْقَاس هذان الوجهان، فلا يُقَالُ في: قَائِم: قَامٍ منقوصًا، ولا قامٌ محذوف العين.

وقيل في: شاكٍ إذا كان محذوفًا منه أن المحذوف اللام، وصار الإعراب في الكاف، وأصله: شَاكِكٌ من الشَّكَك.

وذهب **ابن مالك إلى**: أنه يمكن في (هَارٍ)، ونحوه إذا أعرب في آخره أن يكون مما حُذِفَ منه ألف فاعل، كما حُذِفَت في: بَرّ، وسَرّ، من المضعف أصلهما: بَارّ، وسَارّ، فالألف الموجودة هي عين الكلمة انقلبت ألفًا، ولو ذَهَبَ ذاهبٌ - إذا كان الإعراب في الراء، والكاف، والثاء - إلى أن الكلمة بُنِيَتْ على فعل، فالأصل: هَوِر، وشَوِك، ولَوِث، فقلبوا كما قلبوا في: (رَجُلٌ مَالٌ)، وأصله: مَوِل لكان وجهًا، وهو أسهل من ادِّعاء الحذف، والفرق بينه وبين قول ابن مالك أنه في قوله: يُبْنى على فاعل، فحذفت الألف، وفي قولنا: يُبْنَى على (فعل) فاعتلت العين، ولا حذف.

ويُحْفَظُ حذف ألف فَاعِل في المضعف نحو: رَبَّ في: رَابِ، وبَرّ في: بار، وقَرّ في: قارٍ، ولا ينقاس، فيقال في: عَاد، وَرَادّ: عَدَّ، وَرَدَّ.

وإذا كان هَارٍ، وشَاكٍ، ولاثٍ من قبيل المنقوص، فلا يمكن فيها إلا القلب، وإذا دار الأمر إلى حذف، أو إلى الرد إلى أصلين كان الرَّدُ أولى من الحذف، نحو: دَمِث، ودِمَثْر، فلا تقول: حُذِفَت الراء من: دَمِث، بل تقول: هما أصلان ثلاثي، ورباعي اتفقا في المعنى، واختلفا في المادة.

ومما حُذِفَت عَيْنُهُ من مُضَعَّف الفعل: أَحَسْتُ، وَظَلْتُ، وَمَسْتُ، أصله: أَحْسَسْتُ، وَظَلَلْتُ، وَمَسَسْتُ، وذلك إذا بَنَيْتَ لام الكلمة على السكون، كأَحَسْتَ، وَأَحَسْتُ، وأَحَسْتُم، وأَحَسْتُما، وأَحَسْتُنّ، فوزن أَحَسْتَ، أَفَلْتَ.

وقيل: المحذوف اللام، فوزنه: أَفَعْتَ، ويجوز كسر الظاء من: ظِلْتُ، والميم من: مِسْتُ، وفتحهما، ونص سيبويه على أن هذا الحذف شاذٌّ، ولا يطرد في نظائره هذه الكلم الثلاث، وزعم الأستاذ أبو علي: أن ذلك مطرد في أمثال هذه الأفعال من المضعف، وذكر ابن مالك: أنه يجوز في لغة سُلَيْم حَذْفُ عَيْن الفعل الماضي المضعف المتصل بتاء الضمير، نحو: ظَلْتُ، أو نونية نحو: ظَلْنَا، وظَلْنَ.

والماضي المضعف المتصل بتاء الضمير، نحو: ظَلَلْتُ أعم من أن يكون ثلاثيًا، كما مثلنا، أو أزيد نحو: أَحَبَّ، وأَحَسَّ، وانحَطَّ، وربما فُعِلَ ذلك بالأمر،

كقوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، والمضارع، سَمِعَ الفراء: يَنْحِطْنَ في: يَنْحَطِطْنَ، وقَرْنَ بفتح القاف أمر من: قَرِرْتُ بالمكان بكسر الراء لغة حكاها البغداديون، فلا وجه لإنكارها، والمضارع أقر، فلما أمر منه فُعِلَ به ما فُعِل بمَسَسْتُ من حذف عينه، ومن كسر القاف احتمل أن يكون أمرًا من قَرَرْتُ بالمكان أَقِرُّ بفتح العين في الماضي، والكسر في المضارع، وحُذِفَت العين شذوذًا، أو أن يكون أمرًا من: وَقَرَ يَقِرُ، كما تقول: عِدْنَ مِنْ: وَعَدَ يَعِدُ.

وحُكِيَ في: هَمَمْتُ: هَمْتُ بحذف أحد الميمين، وأما حَسَسْتُ، فقال أبو الطيب عبد الواحد اللغوي: الحجازي يقول: في حَسَسْتُ: حَسَيْتُ يُعَوِّضُ من السين ياء، والتميمي لا يُعَوِّض، فيقول: حَسْتُ، ومما شذ فيه بعض العرب حذف همزة جاء، وساء من المضارع قالوا: يَجِي، وَيَسُو، أجروهما مجرى يَفِي في الإعراب، يقولون في النصب: لَنْ يَجِي، وَيسوَ، وفي الجزم: لم يَجِ، ولم يَسُ، وفي البناء إذا اتصل بهما نون التوكيد، أو نون الإناث، تقول: لا تَجِيَنَّ، ولا تَسُونَّ، ويَجِين، ويَسُون، وفي التثنية: يَجِيان، ويَسُوان، وفي جمع المذكر: يَجُون، ويَسُون.

وحذفت تميم إحدى الياءين من: استَحْيَا، وفُرُوعِه فقيل العين، وعلى ذلك نصوص الأئمة، فوزنه: استَفَال، وقيل اللام فوزنه: استَفَاع، فقالوا: استَحَى يَسْتَحِي مُسْتَحٍ، ومُسْتَحى استَحِ، وقرأ ابن محيصن[1]: (إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا)

(١) بياء واحدة، هكذا قرأ ابن كثير، وابن محيصن ، وشبل ، وفيه قولان: قال الخليل: أسكنت الياء الأولى كما سكنت في (باع)، وسكنت الثانية؛ لأنها لام الفعل ، قال سيبويه: وقال غيره: لما كسر وكانتا ياءين حذفوها ، وألقوا حركتها على الحاء.
قال أبو جعفر: شرح قول الخليل: أن الأصل: (استحيَى) , فأعله من جهتين: أعل الياء الأولى كما يقال: استباع ، وأعل الثانية كما يقال: يرمي، فحذف الأولى لئلا يلتقي ساكنان، وهذا بعيد جدا؛ لأنهم يجتنبون الإعلال من جهتين.
والقول الآخر:
هو قول سيبويه: سمعت أبا إسحاق يقول: إذا قال سيبويه بعد قول الخليل، وقال غيره فإنما يعني: نفسه، ولا يسمي نفسه بعد الخليل إجلالا منه له، وشرح قول سيبويه: أن الأصل: استحيى كثر استعمالهم إياه ، فحذفوا الياء الأولى وألقوا حركتها على الحاء , فأشبه افتعل نحو: اقتضى فصرفوه تصريفه ، فقالوا: استحى يستحي. [إعراب القرآن للنحاس: ١/٤٠]

[البقرة:٢٦]، ورويت عن ابن كثير[1]، وغيرهم من أهل الحجاز، وغيرهم يأتي به على الأصل، يقول: استَحْيَا، وعليه فروعه.

و(ما) إذا كانت استفهامًا في مَوضِع رَفْعٍ، أو نصب لا يجوز حذف ألفها إلا في الضرورة، أو في موضع جر بإضافة نحو: مَجِيء مَ جِئْتَ، أو حرف جر، نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]، فالمشهور الكثير حذف ألفها، وأما إثباتها فقيل: ضرورة، وقيل: لغةٌ، وممن قال ذلك أبو علي الدينوري، والزمخشري.

وإذا حذفت ألفها بقيت على حركتها إلا في الشعر، فيجوز إسكانها إن جُرّت بحرف لا بإضافة، وإذا كان بعدها (ذا) لم يَجُز حذف ألفها، وإن جُرَّت بحرف نحو: عَنْ ماذا تسأل؟ وإذا كانت موصولة، أو شرطية، ودخل عليها حرف الجر، أو أضيف إليها لم يجز حذف ألفها.

وزعم أبو زيد أن كثيرًا من العرب يقول: سَلْ عَمَّ شِئْتَ، حذفوا ألفها، وهي موصولة لكثرة الاستعمال، وقال المبرد: هي لغة.

وكثر حذف اللام واوًا، قالوا: أَبٌ، وأَخٌ، وحَمٌ، وهَنٌ، وابنٌ، وغَدٌ، وكَرَةٌ، وقُلَةٌ، وعِزَةٌ، وعِضُون، وعِصَةٌ، وسَنَةٌ على أحد لغتيها، وثُبَةٌ، وظُبَةٌ[2]، وبُرةٌ، وكُبَةٌ، واسمٌ على مذهب البصريين، وزعم الكوفيون أنه مما حذفت منه الفاء، ومن قال: سِم - بكسر السين - فزعم المهاباذي: أنه عند من قال ذلك أنه من سَمَا يَسْمِي سَمِيًّا، كسرت السين ليدل على أن المحذوف ياء، وزعم غيره أن ذلك لغة في الاسم، راجع إلى أنه مشتق من السُموّ، ومع كثرته لا يَنْقَاسُ لا تقول في دَلْو: دَلٍ.

فإن كانت اللام ياء، أو هاء فالحذف قليل، ومن ذلك يَدٌ، ومائة، واثنان، ودم عند من قال: دَمَيان، وفَمٌ، وشَفَةٌ، واستٌ، وسَتٌ، وسَنةٌ، وعِضةٌ، على إحدى

---

(١) هو: أبو معبد عبد الله بن كثير بن عمرو المكي, أحد أصحاب القراءات السبع، كان إمام الناس في القراءة بمكة لم ينازعه فيها منازع، ولد بمكة سنة خمس وأربعين، وكان عالما بالعربية فصيحا بليغا مفوها, لقي من الصحابة عبد الله بن الزبير وأبا أيوب الأنصاري، وأنس بن مالك رضي الله عنهم، ولم يزل الإمام المجمع عليه في القراءة بمكة حتى توفي سنة ١٢٠هـ.

(٢) الظُبَة: طرف السيف والسهم. وأصلها ظُبَوٌ، والهاء عوض من الواو. ينظر: الصحاح واللسان (ظبى)، والممتع ص ٦٢٣.

لغتيهما، و (شَاةٌ) وزنها (فَعْلَة)، وقيل: فِعْلَة، وقيل في اسم الجمع: شَاء، فقيل: أصله شَوةٌ، قلبت الواو ألفًا والهاء همزة، كما قالوا: مَاءٌ، وقيل: هو أصل آخر مادته: شَوْء، وقالوا: أَشَاوَى، وهو أصل ثالث لا واحد له من لفظه، مادته: شَوَ.

وأقلَّ من هذا حذف اللام همزة نحو: سُؤْتَهُ، سَوَايَةٌ، أصله: سَوَائِيَة، وبُرَاءُ في: برآء، وأشياء على مذهب الأخفش أصله: أَشْيِئَاء، كَأَهْوِنَاء، ورُوس في: رُءُوس، قال الشاعر[1]: [الطويل]

خرجنا جميعًا من مساقطِ رُوسِنا ... على ثِقةٍ منَّا بجُود ابن عامرِ

أو نونًا، فمثَّل أصحابنا، حذفها بدَدٍ، وفُل، وقالوا: الأصل: دَدَن، وفُلان، أما دَدٍ فله أصول ثلاثة: دَدَن، ودَدِد، ودَدًا، فلا يتعين في: دَدٍ أن يكون المحذوف النون، وأما فُلْ؛ فإن كان المختص بالنداء، فالمحذوف منه ياء على الصحيح؛ فإن كان المقابل فلانًا في قوله[2]: [الرجز]

في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاناً عن فُلِ

فالمحذوف نون، أو حاء في حِر أصله: حِرْح، ولا يحفظ غيره، وحذفوا الآخر أيضًا مما يجانس الوسط في: رُبَّ، قالوا: رُبَ، ورُبَّ، وفي: أُفّ، قالوا: أُفْ، وفي: قَطّ قالوا: ما فعلته قَطْ، وبالضم.

---

(١) ولي عبد الله بن عامر العراق، فقصده صديقان له أنصاري وثقفي، فلما سارا تخلف الأنصاري وقال: الذي أعطى ابن عامر العراق قادر أن يعطيني. ووفد الثقفي وقال: أحرز الحظين. فلما دخل قال له: ما فعل زميلك الأنصاري؟ ووصله بأربعة آلاف دينار، ووصل الأنصاري بضعفها. فخرج الثقفي وهو يقول أبيات منها هذا البيت.

انظر: أساس البلاغة ٢٢٠/١، ونشوار المحاضرة ٢٩٢/١، ولباب الآداب ٤٥/١.

(٢) هذا البيتُ من الرّجز المشطور، وهو لأبي النّجم العجليّ.

و(اللّجة): الجَلَبة واختلاطُ الأصوات في الحرب.

الشّاهدُ فيه: (عن فل)، أصلُه: فلان، فرخّمه بحذف النّون في غير النّداء للضّرورة الشّعريّة، ثمّ حذف الألف؛ لأنّها زائدة.

انظر: الكتاب ٢٤٨/٢، والمقتضب ٢٣٨/٤، والأصول ٣٤٩/١، والجُمل ١٦٤، وأمالي ابن الشّجريّ ٣٣٧/٢، وشرح المفصّل ٤٨/١، ١١٩/٥، والمقرّب ١٨٢/١، وأوضح المسالك ٩٢/٣، والخزانة ٣٨٩/٢، والدّيوان ١٩٩.

وقد سُمِع الحذف في العين خاء، قالوا: بَخٌّ منونًا، وبَخْ مسكنًا.

ونونًا مثلوا بمذ أصله منذ، وذلك لا يكون إلا على مذهب من ادعى فيها البساطة، وبعد ذلك فتسميتها عينًا تجوز.

وتاء قالوا: سَهٌ، والأصل: سَتَه.

أو واوًا في: فَم، وأصله: فَوْهٌ.

أو همزة مضارع رأى البصرية، أو العلمية في لغة غير تيم اللات.

والفاء واوًا في: لِدَةٌ، ورِقةٌ، أصله: الوِرْق، والوِلْد.

والواو همزة في اسم الله تعالى على أحد قولي سيبويه، أصله: الإلاه، والقول الآخر مادته: (ل وه).

وفي ناس على قول سيبويه، والفراء أصله: أناس، وذهب الكسائي إلى: أنه من ناس يَنُوس فلا حذف.

وفي قولهم: لا بَالَكَ، ويا بَازيد أصله: لا أَبَا لَكَ، ويا أَبَا زيد، وندر حذف همزة أبٌ بعد غير لا، ويا، نحو قول الشاعر(١): [الطويل]

تَعَلَّمْتُ بَاجَادٍ وآل مُرَامِرٍ وَسَوَّدتُ أَثْوَابِي وَلَسْتُ بِكَاتِب

وشذ في الفعل حذف الياء في: لا أَدْرِ، وما أَدْرِ، ولا أُبَالِ، وكثير حذف: لا أُبَال، إذا دخل عليه الجازم نحو: لَمْ أُبَل، والأصل: لَمْ أُبَال، وحَذْفُ الألف في قولهم: خَافُوا، ولو تَرَمَا الصبيان، وقَوْلُ من زعم في: عِمْ صَبَاحًا أن أصله: أَنْعِم فاسد.

باب محال البدل، والقلب، والنقل

البدل لأجل الإدغام لا ينظر فيه في هذا الباب، وجميع حروف المعجم جاء فيها البدل على ما سنذكره إلا الخاء، والحاء، والذال، والظاء، والضاد، والعين، والقاف، فالضروري في التصريف جُمِعَتْ في قولك: (طَالَ يَوْمٌ أَنْجَدْتُهُ)(٢) وجمعها ابن مالك في قولك: (طَوَيْتُ دَائمًا) أَسْقَطَ منها الهاء، واللام، والنون، والجيم،

(١) انظر: صبح الأعشى ١٢/٣، وتفسير أبيات المعاني ٤٤/١.

(٢) انظر: توضيح المقاصد ١٥٦٢/٣.

ويُعْرَفُ الأصلي من المبدل بالرجوع إليه في بعض التصاريف وجوبًا كَجَدَث، قالوا: جَدَف حين جمعوا قالوا: أَجْدَاث فقط أو غلبة، كَأَفْلَتَ، وأَفْلَطَ، وإلا فهما أصلان كَجَذَبَ، وجَبَذَ.

الهمزة: أُبْدِلَت وجوبًا من حرف لين لام، أو ملحق يلي ألفًا زائدة، متطرف نحو: كِسَاء، ورِدَاء، واسلَنْقَاء، أو متصل بهاء تأنيث عارضة كَعَطَاءة، وَصَلاءة، وقيل: هي بدل من ألف منقلبة عن حرف؛ فإن بنيت الكلمة على الهاء لم تبدل كهِدَاية، وعِلاوة، وربما صُحِّحت مع العارضة كصَلاية، وشَقَاوَة، وأُبدلت مع اللازمة، كقولهم في المثل: (اسقِ رَقَاشِ فإنها سَقَّاية)، ومنهم من يقول في هذا سَقَّاءة بالهمزة على ما كان له قبل المثل.

ومن ياء وواوٍ عين في اسم فاعل، أو فاعلة اعتلت في فِعْلِهِ بانقلابها ألفًا، نحو: قائم وبائع، أو اسم لا فِعْلَ له، كَحَائِر، وجَائِزَة.

وقيل: البدل فيهما من ألف منقلبة عن الحرف، ومن أول وَاوَين تَصَدَّرَتَا لم يُبْدَل من ثانيهما، ولا كانت الثانية مدة عارضة، وذلك في نحو: أَوَاصِل جمع وَاصِلَة، وأَوْعَدٌ بناء مثل: كَوْكَب مِنَ الوَعْدِ؛ إذ أصله وَوْعَدٌ، وأُوَيْصِل تصغير واصل، والأُول جمع الأولى، والأولى تأنيث الأول، وإن أُبْدِلَ من ثانيهما كالوُولَى تأنيث الأَوْأَل، أبدل من همزتها واوًا صار الوُولَى، جاز إبدال الواو الأولى همزة، ولا يجوز همزهما معًا، وهذا جارٍ على مذهب المازني، قال: إذا بَنَيْتَ من الوَأْى اسمًا على وزن فُعل قلتَ: وُؤْى، فإذا سَهَّلْت الهمزة بإبدالها واوًا فقلتَ: ووى جاز إبدال الأولى همزة.

وقال الخليل، وسيبويه: يَجِبُ الإبدالُ همزة.

وقال المبرد: يمتنع الإدغام.

وقال من تقدم غير الخليل: وُيٌّ أو أَيٌّ، وإن كانت الثانية مدة عارضة لكونها في الأصل ألف فاعل، نحو: وَارَى، أو واو فَوْعَل، كَبِنَائِهِ من الوَعْدِ، أو ياء فَيْعَل، كبِنَائِهِ من وَيْس: وُورِيَ، ووعِدَ، ووِيسَ، جاز الإبدال؛ فإن كانت الثانية زائدة، والأولى مضمومة في أصل البناء كالبناء من الوعد مثل: طُومَار، فتقول: وُوعَاد فتقول: أُوعَاد على وجوب البدل، وهو اختيار ابن عصفور، وقيل على الجواز، وهو اختيار ابن هشام، وابن مالك.

فإن عرض اتصال الواوين بحذف همزة كانت فاصلة بينهما كبناء افعَوْعَل من وَأَيْتُ فتقول: إِيْأَوْأَى، بنقل حركة الهمزة الأولى إلى الياء، فتزول ألف الوصل، وتعود الياء واوًا لزوال مُوجِبِ قَلْبِها فتصير: وَوْأَيٌّ، فإن نقلت حركة الثانية إلى الواو والحالة هذه قلت: وُوْى، فالفارسي يُجِيزُ إبدال الواو الأولى في المثالين همزة، وتبعه ابن مالك، وغير الفارسي يُوجبُهُ، وفي غير ما تقدم يجوز إبدال الواو المضمومة ضمة لازمة همزة نحو: أُجُوه، وأُعِدَ، وأَنْؤُر، وغَؤُر، وفَؤُج، وقَؤُل، وفي وجوه، ووُعِدَ، وأَنُور، وغَوُور، وفَوُوج، وقَوُول.

وجاء شيء من هذا لازم البدل قالوا: أُجْنَة ولم يقولوا: وُجْنة، وهو من الوَجْنَة، وأُثُن جمع وَثَنٍ، ولم يقولوا: وُثُن، قاله أبو حاتم.

وزعم المازني: أن همزة أَدْؤُر أكثر.

وقال المبرد: تَرْكُه أَحْسَنُ، قيل: واتفقوا على أن همزة وُجُوه أحسن وأكثر، ولا يصح هذا الاتفاق؛ لأن لغة القرآن الواو من غير إبدال؛ فإن عرضت الضمة نحو: اخشوا الله، و﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦] وهذا غَزْوٌ، أو كانت الضمة يمكن تخفيفها بالإسكان، كنُور، وسُور جمع نِوَار، وسِوَار، أو زائدة كهي في: التَّرَهْوُك مصدر تَرَهْوَك، أو مشددة كَتَعَوُّذَ فلا يجوز البدل، خلافًا لأبي الفتح في الزائدة، نحو: التَّرَهْوُك، وخلافًا لابن طاهر(١) في المشددة، فإنهما يجيزان الهمز، فتقول: تَرَهْؤُك، وتَعَؤُّذ.

وقراءة من قرأ: (يَلْؤُون) [آل عمران: ٧٨] بالهمزة شاذة، وهمز واو (وَرْقَاؤُون) جمع وَرْقَاء مُسَمًّى به مذكر، ظاهر مذهب سيبويه: أنه لا يجوز، وجَوَّزه بعضهم، ويجوز إبدال الياء المكسورة الواقعة بين ألف وياء مشددة همزة، فتقول في النسب إلى نحو: راية: رَائِيّ، ورَاوِيّ: وَرَايِيّ، فمن أبدل فرّ من اجتماع الياءات.

ويجوز إبدال الواو المكسورة المصدرة همزة فتقول: إِشَاح في: وِشَاح، وقال

(١) هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي, قال ابن الزبير: نحوي, مشهور, حافظ, بارع, اشتهر بتدريس الكتاب فما دونه، وله على الكتاب طرر مدونة مشهورة اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه وكان يرحل إليه في العربية موصوفا فيها بالحذق والنبل، وكان من حذاق النحويين وأئمة المتأخرين وولد في أشبيلية ومات في عشر الثمانين وخمسمائة.

ابن مالك: هو مُطَّرِد على لغة، ولا أعلم أحدًا نص على أن ذلك لغة، وظاهر كلام سيبويه أن ذلك مقيس، وهو مذهب الجمهور.

وقال المبرد: لا يَطَّرِد، والقولان عن الجرمي، والمازني، ولو عرض كسر الواو، فقيل: وِيٌّ على قول من أبدل، وأدغم، وكسر كما كسر في رِيَّة الذي أصله: رُؤْيَة فأبدل، وأدغم، وكسر، فمذهب سيبويه جواز إبدال هذه الواو العارض كسرها همزة فتقول: إِيّ، وقال بعض أصحابنا: لا يجوز إبدالها همزة.

وإذا اكتنف ألف الجمع واوان، ووَلِيَت الثانية الطرف وجب قَلْبُها همزة نحو: أَوَائِل، وحَوَائِل، أصلهما أَوَاوِل، وحَوَاوِل جمع أَوَّل، وحَوَّل، فلو اكتَنَفَها ياءان، أو ياء، وواوٌ، فكذلك نحو: عَيَائِل، وخَيَائِر، وسَيَائِد، وصَوَائِد في جمع عَيِّل، وَخَيِّر، وسَيِّد، وصَائِدَة، خلافًا للأخفش في إقرار الياء، والواو، فلو فصل بين الحرف والطرف ضرورة، فكما لَوْ لَمْ يفصل، فلو اكتنفا غير ألف الجمع كالبناء من القول مثل: عَوَارِض قلت: قَوَائِل، خلافًا للأخفش، والزجاج في إقرار الواو، وندر ضَيَاوِن جمع: ضَيْوَن، ولا يقاس عليه لو بَنَيْتَ على القول اسمًا على وزن: ضَيْغَم، وصححته فقلت: قَيْوَل، ثم جمعته، وهمزته، فقلت: قَيَائِل، خلافًا لمن قال: إذا صح في المفرد صح في الجمع، فإن لم يَلِ الحرف الطرف فالتصحيح نحو: عَوَاوِير[1]، وطَوَاوِيس جمع عَوَّار، وطَاوُوس، فلو كان مما يَلِي الألف بدلا من همزة لم تقلب همزة نحو: حَوَايَا، وزَوَايَا، وَحَبَايَا جمع حَوِّيَة، أو حَاوِيَة، أو حَاوِيَاء، وجمع زَاوِيَة، وخَبِيَّة، فإذا كان في المفرد مدة ثالثة، نحو: رِسَالة، وكَتِيبَة، وحَلُوبَة، أبدلت في الجمع همزة فقيل: رَسَائِل، وكَتَائِب، وحَلائِب، وفي الترشيح: عَجَائِز، وقَبَائِل، ورَسَائِل بالهمزة ولا تحرك الياء؛ لأنه لا أصل لها في الحركة، وقد يجوز تخفيف الهمزة في هذا كله، وقلبها ياء أجازه أبو إسحاق الزجاج، وتخفيف الهمزة قياسٌ ماضٍ في هذا وشبهه، انتهى.

---

(١) في المنتخب لكراع النمل ص ١٩١: " والعواوير الذين تكون حاجاتهم في أدبارهم، واحدهم عُوَّار ". وفي مختصر شرح أمثلة سيبويه للجواليقي ص ١٢٥: " عواوير فَعَاعيل، صفة الضعفاء من الناس الخساس، الواحد عُوَّار، والعوار الرمص في العين ". وينظر: الممتع ٣٣٩/١، والقاموس (عور)، والمنصف ٤٩/٢.

وقرأ ابن كثير في رواية[1]: (شَعَايِر) [البقرة: ١٥٨] بالياء، فلو كانت المدة عينًا أو صَحَّت في المُفْرَدِ لم تهمز، نحو: مَعَاوِن، ومَعَايِش، ومَثَاوِب، ومَطَايِب جمع مَعُونة، ومَعِيشة، ومَثُوَبة، ومَطِيبة، وشذ الهمز في مَعَائِش، ومَنَائِر، ومَصَائِب، شبهوها بصحائف، وسُمِعَ التصحيح فقيل: مَصَاوِب[2] على القياس، وهو قول أكثر العرب.

---

(١) من العلماء من أجاز تخفيف الهمزة في باب (رسائل) ولفظها (رسايل). قال الأستاذ محمد علي النجار في كتابه (لغويات): (بل وقفت على أن الزجاج أجاز النطق بالياء في نحو شعائر ورسائل، وقرأ ابن كثير رواية شعاير بالياء)، وذلك في قوله تعالى: (إن الصفا والمروة من شعائر الله).
وإذا جاز تخفيف الهمزة في باب (رسائل) والتلفظ بها ياء، فلا وجه لهذا الإبدال البتة في مثل (بائع وقائل). قال المبرد في الكامل (٢/ ١٢٥): (والرائع مهموز، وكذلك كل فعل من الثلاثة، مما عليه واو أو ياء، إذا كانت معتلة ساكنة. تقول: قال يقول، وباع يبيع، وخاف يخاف، وهاب يهاب، ويعتل اسم الفاعل فيهمز موضع العين نحو قائل وبائع وخائف وهائب. فإن صحت العين في الفعل صحت في اسم الفاعل نحو عوِر الرجل فهو عاور، وصَيِد فهو صايد. والصَيَد داء يأخذ في الرأس والعين والشؤون. وإنما صحت عوِر وحَوِلَ وصَيِدَ، لأنه منقول من أحولَّ واعورَّ..).
ونحو من ذلك قول ابن جني في كتاب التصريف (٥٥): (متى اعتلت عين فَعل بعد ألف فاعل همَزَتَ البتة لاعتلالها، ذلك نحو قام فهو قائم: وسار فهو سائر، وهاب فهو هائب، فإن صحت في الماضي صحَّت في اسم الفاعل أيضاً، وذلك نحو عوِر فهو عاوِر، وحَوِلِ فهو حاول، وصيد البعير فهو صايد غير مهموز). قال الأستاذ محمد سعيد النعسان الحموي في شرحه: (يجب أن يكتب نحو قائم وسائر وهائب بالياء، على حكم التخفيف، لأن قياس الهمزة في ذلك أن تسهل بين الهمزة والياء، فلذلك كتبت ياء، وأما إبدال الهمزة في ذلك ياء محضة فنصُّوا على أنه لحن، ومن ثم امتنع نقط الياء من قائم وسائر وهائب ونحوها).

(٢) فصَّل ابن إيَّاز في شرحه لتصريف ابن مالك في هذه المسألة، وأنا أثبت هنا نص كلامه للفائدة قال: (وأمَّا مصائب بالهمز فحكي عن العرب، وقد ذكره أبو الفتح في جملة أغلاطهم، إذ أصل (مُصِيبَة): (مُصْوِبَة) فنقلت كسرة الواو إلى الصاد فسكنت الواو مفردة بعد كسرة فانقلبت ياء، وقياس جمعه: مصاوب. قال أبو إسحاق الزجاج: الهمزة منقلبة عن الواو في " مَصَاوِب " الخارج عن القياس المكسورة. ورده أبو علي بأنَّ الواو المكسورة إنَّما تقلب همزة إذا كانت أولا كإشاح في (وشاح) وإسادة في (وسادة) ولم ينقل قلب المكسورة حشوا. وقال أبو الحسن الأخفش لما اعتلت الواو في الواحد بقلبها ياء اعتلت الياء في الجمع بقلبها همزة، واستضعفه أبو الفتح إذ يلزم منه "مَقَائم" في

وحكى الزجاج عن الأخفش: أن الهمزة في: مَصَائِب بدل من الواو التي اعتلت في مُصِيبة، قال: وهذا ردئ، ويلزمه أن يقول: مقائم في جمع المقام، ومَعَائِن في جمع المعونة، انتهى.

فأما مَسَائِل جمع: مَسِيل؛ فذهب الزبيدي إلى: أن الميم أصلية، فهمزُهَا قياس، وذهب الأعلم، وغيره إلى: أن مَسِيلا مَفْعَل من سَالَ، فالهمزة في جمعه شاذ، وفي الترشيح: مَسِيلُ الماء جمعه: مَسَايِل بلا همزة؛ لأنه من سَالَ يَسِيل، قال زهير[1]: [الطويل]

فَقَالَ شِياهٌ راتِعاتٌ بِقَفْرَةٍ ... بِمُستَأْسِدِ القُريانِ حُوٍّ مَسائِلُه

وإن شئت همزت تجعل الميم أصلية؛ لأن الجمع مُسُل.

وحكى يعقوب[2] في: مسيل الماء أن جمعه: أَمْسِلَه، ومُسُل، ومُسْلان، ومَسَايِل

=

(مقاوم) ولا قائل به. وذا لا يلزمه؛ لأنَّ المطابقة جائزة وليست بواجبة).
انظر: معاني القرآن للزجاج ٢/٣٢٠، والتكملة ص ٣٣١، ٣٦٣، والخصائص ٣/٢٧٧، والمنصف ١/٣٠٨ وما بعدها، والممتع ص ٣٤٠، ٥٠٧، وشرح الشافية للرضي ٣/١٣٤.

(١) زُهَير بن أبي سُلمَى: (١٣ ق. هـ / ٦٠٩ م): هو زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني، من مُضَر. حكيم الشعراء في الجاهلية وفي أئمة الأدب من يفضّله على شعراء العرب كافة.
قال ابن الأعرابي: كان لزهير من الشعر ما لم يكن لغيره: كان أبوه شاعراً، وخاله شاعراً، وأخته سلمى شاعرة، وابناه كعب وبجير شاعرين، وأخته الخنساء شاعرة. ولد في بلاد مُزَينة بنواحي المدينة وكان يقيم في الحاجر (من ديار نجد)، واستمر بنوه فيه بعد الإسلام.
قيل: كان ينظم القصيدة في شهر وينقحها ويهذبها في سنة فكانت قصائده تسمّى (الحوليات)، أشهر شعره معلقته التي مطلعها: (أمن أم أوفى دمنة لم تكلم).
ويقال: إن أبياته في آخرها تشبه كلام الأنبياء.
اللغة: الشياه هنا: الأتن. القريان: مجاري الماء. مستأسد النبت. ما طال منه. حو: سوداء.
انظر: ديوانه ١٠٥، والعباب الزاخر ١/١٨٩.

(٢) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكِّيت، كان إماماً في اللغة، من أهل الدين والخير، كما كان عالماً بنحو الكوفيين، مبرزاً في علوم القرآن خبيراً بالشِّعْر، لقى فصحاء الأعراب وأخذ عنهم. له مصنَّفات مفيدة منها: إصلاح المنطق، توفي رحمه الله سنة ثلاثٍ وأربعين ومائتين، وقيل أربعٍ وأربعين.

=

قال، ويقال للمَسِيل: مَسَلٌ، وقوله يدل على أن الميم أصلية كأنه من مَسَلَ يَمْسُلُ، انتهى.

فلو كان بعد ألف الجمع ياء، أو واوٌ أصليتان، وليستا بمدة، ولا من باب أول، وعَيّل لم تُبْدَلا همزة، نحو: أَقَاوِيل، وأَبَابِيت جمع أقوال، وأَبْيَات، وشذ أَقَائِم جمع أَقْوَام، وقالوا في جمع (هَرَاوَة) مما صَحَّتْ لامه، وهي واو هَرَاوَى، قالوا: فأصله: هَرَائُو، فُتحت الهمزة، وقُلبت الواو ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها أجروه مجرى رسالة، فإن اعتلت كَمَطِيَّة، أو كانت ياء كَهَدِيَّة، أو همزة كَخَطِيئَة، أُبدلت ياء قالوا: مَطَايَا، وهَدَايَا، وخَطَايَا، وشذ مَطَاوَى، وهَدَاوَى، وَخَطَاءٍ، وَمَنَاءٍ، وخَطَاءَى، وقالوا في مِرْآة: مَرَاءٍ على القياس، ومَرَايَا عاملوا الهمزة الأصلية معاملة العارضة للجمع[1]، وقياس الأخفش على: هَرَاوَى ضعيف؛ إذ لم يُسْمَع إلا هذه اللفظة، ولو ذَهَبَ ذَاهِبٌ إلى أن وزن هذه كلها فَعَالَى لكان مذهبًا، فعَلاوَى صحت فيه الواو كما صحت في مُفْرَدِهِ، ومَطَايَا اعتلت كما اعتلت في مُفْرَدِهِ، وهدايا جاء على الأصل، وخَطَايَا جاء على خَطِيّة، بإبدال الهمزة ياء، وإدغام ياء المد فيها، والمعتل، والصحيح تختلف أوزانهما وأحكامهما كثيرًا.

وفي كتاب " الإنصاف ": أن خطايا عند الكوفيين وزنها: فَعَالَى، وإليه ذهب الخليل، وقال البصريون: وزنها فَعَائِل، وأبدلت الهمزة من الهاء في: مَاءَ، وأَمْوَاءَ، والأصل: مَاه، وأَمْوَاه، وفي: آذا، وأصله هذا، وفي: آل عند الجمهور، وأصله: أَهْل، فأبدلوا من الهاء همزة ثم منها ألفًا، وذهب الكسائي، وتبعه ابن الباذش إلى أن أصله أَوْل، تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، ونقل الكسائي: أن تصغير آل: أُوَيْل، ووافقه يونس على تصغيره، ولم يذكر سيبويه أن الهاء تبدل همزة، وتُدْرَأ،

=

تنظر ترجمته في: مراتب النحويين ص ١٥١-١٥٢، وتاريخ العلماء النحويين ص ٣٠١، وإشارة التعيين ص ٣٨٦.

(١) قال أبو علي في المسائل الحلبيات ص٦٠-٦١: " وأمَّا المرآة فـ " مِفْعَلة " من " رأيت " كما أنَّ المِخْصَف " مِفْعَل " من "خصفت " وجمعه" مَرَاء " بتصحيح الهمزة لا غير؛ لأنَّها لم تعترض في جمع فلا سبيل لذلك إلى القلب كما قلبت في خطايا ومطايا وهداوى ".
وفي المساعد ١٠١/٤: " وربما عوملت الهمزة الأصلية معاملة العارضة للجمع، وذلك قولهم في مِرْآة مرايا، ومِرآة مِفْعَلَة من الرؤية، وهي التي كمِطْرَقَة، والهمزة فيها أصلية وليست عارضة للجمع.

وتُدَرَه أصلان جاءت التصاريف عليهما، قاله ابن عصفور، والأولى جعل الهمزة أصلا لفقد الهاء في بعض التصاريف، وأبدلت الهاء من الهمزة في: إِيَّاك بفتح الهمزة وكسرها، وفي: أَرَحْتُ، وأَرَقْتُ، وأَنَرْتُ، وأَثَرْتُ، وأَرَدْتُ، قالوا: هِيَّاك، وهَيَّاكَ، وهَرَحْتُ، وهَرَقْتُ، وهَنَرْتُ، وهثرت، وهَرَدْتُ.

وأثبتوا الهاء في المضارع، واسم الفاعل، واسم المفعول قالوا: يُهَرِيق، ومُهَرِيق، ومُهْرَاق، ومن همزة الاستفهام قالوا: هَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ؟ أي: أَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ؟ وفي النداء قالوا: هَيَا في: أَيَا، وأُبْدِلَت العين من الهمزة في عُبَاب، قالوا: أُبَاب.

وقال أبو الفتح: الهمزة أصل من: أَبَّ إذا تهيأ، وقالوا: لَهِنَّكَ؛ أي: لإِنَّكَ على أحد القولين، وقرئ: ﴿طَهْ﴾ [طه: ١]؛ أي: طَأِ الأرض بقدميك، وعند طيئ: هِنْ في إن الشرطية، وأبدلت العين من الهمزة في مُؤْتِل، وفي أَمَّا، قالوا: مُعْتِل، و عَمَّا، وعند تميم قال أبو الطيب الحلبي: وقبائل من قيس أبدلوا من همزة إِنْ، وأَنْ عينًا، قالوا: عِنْ، وعَنْ.

وقال الخليل: تميم تُبْدِلُ الهمزة من العين، والعين من الهمزة، يقولون: عَنَّى، وخَبَعَ، وعَدِرَ بمعنى: أَنَّى، وخَبَأَ، وأَدِرَ، ويقولون: نَزَأَ بمعنى: نَزَعَ، وقالوا: أُثْكُول؛ أي: عُثْكُول، ولم يذكر سيبويه إبدال العين من الهمزة لقلته، وذكر ابن مالك أنه كثير، ولا يحفظ منه إلا ما ذكرناه، أو ما شذ عنه إن كان شذ.

فصل

تبدل الهمزة الساكنة بعد همزة متصلة مدة تُجَانِسُ الحركة، كآدَمَ، وآمَنَ، وأُومِنَ، وإيمان، أصله: أَأْدَم، و أَأْمَنَ، وأُؤْمِنَ، وإِءْمان، وندر قراءة من قرأ في الابتداء(١): ﴿اِتُّمِنَ أَمانَتَهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، فإن لم يتصل كَقِمَطْر من الهمزة قلت: إِيْأَي أصله: (إِأْأَأ) أُبْدِلَتْ الثانية ياء لكسرة ما قبلها والرابعة ياء لاستثقال الهمزتين، أو اتصلتا متحركتين، والأولى لمضارع، فتقدم حُكْمُ الثانية من الحذف، أو لغير مضارع أُبْدِلَتْ ياء إن كُسِرَت مطلقًا نحو: أَيِمَّة، وأُيَمّ، وإِيَمّ أصله: أَأْمِمَه جمع إِمَام، وأُأْمم مثل: أُصْبع، وإِأْمم مثل إِثْمِد، نُقِلَتْ حركة الميم إلى الهمزة قبلها، فأبدلت ياء،

(١) انظر: شرح شافية ابن الحاجب ٣/٨٣.

وأُدْغِمَت الميم في الميم، وقرئ في السبعة[١]: ﴿أَإِمَّة﴾ [السجدة:٢٤] بالتحقيق، وبالتسهيل، فوجب قبوله، وإن كان القياس الإبدال ياء، وفي "التسهيل لابن مالك": أن ذلك لغة، وفي إيجاز التعريف له أيضًا أن التحقيق شاذ، وخالف الأخش في أُأمم، فنقل وأبدلها واوًا من جنس حركة ما قبلها فقال: أُومم.

فإن أزال الكسرة تصغير، أو حَرَّكها تكسير، أو انفتحت فاء بعد مفتوحة، فالمازني يقرها ياء فيقول: أُيَيْمّة في تصغير: أَيِمَّة، وفي: أَيَادِم في تكسير أَيْدَم من: الأدْمة كَأَصْبَع، وهذا أَيَمٌّ من كذا في: أَفْعَل من: أَمَّ، والأخفش والجماعة يبدلونها واوًا، فيقولون: أُوَيْمَّة، وأَوَادِم، وأَوَمُّ من كذا؛ فإن انفتحت بعد مكسورة أبدلت ياء نحو: إِيَمٌّ كإِصْبَع أصله: إِأْمَم نَقَلَ، وأدغم، فأبدلت ياء للكسرة قبلها، أو بعد مفتوحة، أو مضمومة قُلِبَتْ واوًا كَأَوَادِم جمع آدَم، وأُوَيْدِم تصغيره أصله: أَأَادِم، وأُأَيْدِم[٢].

وقال **المازني**: هو من قَلْبِ الألف واوًا لا مِنْ قَلْبِ الهمزة واوًا، ووافقه صاحب "المهذب "؛ فإن انضمت أبدلت واوًا مطلقًا، نحو: أُبْلُم، وأَصْبُع، وإِصْبُع من: أَمَّ تقول: أُوُمّ، وأَوُمّ، وإِوُمّ، فإن بَنَيْتَ من أَدَدْتُ، وأَلِلْتُ ونحوهما على قياس قول أبي عثمان: (أَفْعَل مِنْ)، فقال الفارسي: تقول: أَيَدّ، وأَيَلّ، وقال أبو الفتح: أَوَدُّ، وأَوَلُّ، وإلى هذا رجع الفارسي أخيرًا؛ فإن وقعت الهمزة لامًا كِبِنَائِكَ في مثل: جَعْفَر، وَدَحْرَج، وَبُرْثُن، وَزِبْرِج، ودِرْهَم من قرأ أبدلت الثانية ياء، فقلت: قَرْأَى، وقَرْأَى مثل: سَلْقَى، وقُرْءُى، وقِرْءِى، وقِرْأَى، على ما اقتضاه التصريف.

---

(١) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو « أيمة » بهمزة واحدة وبعدها ياء مكسورة، وقد روي عن نافع مد الهمزة، وروى عنه ابن أبي أويس « أأمة » بهمزتين وأصلها « أأمة » وزنها أفعلة جمع إمام كعماد وأعمدة، نقلت حركة الميم إلى الهمزة التي هي فاء الفعل وأدغمت الميم الأخرى وقلبت الهمزة ياء لانكسارها ولاجتماع همزتين من كلمة واحدة، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي « أأمة » والتعليل واحد، إلا أنهم لم يقلبوا الهمزة ياء، وقرأ المسيبي عن نافع « آيمة » بهمزة ممدودة، وقرأ هشام عن أبي عامر بمدة بين الهمزتين. [المحرر الوجيز ٢٢٧/٣]

(٢) انظر: المنصف ٣١٩/٢، والممتع ٣٦٥/١، وشرح الشافية للرضي ٥٦/٣ وشرح الكافية الشافية ٢٠٩٨/٤، وشرح ابن الناظم ص ٨٤٤، وشرح ابن عقيل ٥١٠/٢، ووضح المسالك ٣٤٢/٤.

وحكى **أبو زيد**: اللهم اغفر لي خطائئي[1] ودَرَائِئي جمع: خطيئة ودريئة، وابن جني: جَائِئٌ، وقطرب: كَفَيْئَة، وكَفَائِئي بتحقيق الهمزتين، والقياس جاء وَخَطَايا؛ فإن سكنت الأولى، والثانية في مَوْضِع اللام قُلِبَتْ ياء تقول: قِرَأْي مِنْ قَرَأَ على وزن: قِمَطْر، أو كانت عينًا صُحِّحَتْ، وإدغمت نحو: سَأَّل، وَلأَّل، والمُذأَّبُ، فإن فُصِلَ بين الهمزتين فلا تأثير نحو: أاءٍ، فلو بَنَيْتَ من أاءٍ، مثل: فُلْفُل قلت: أُوْءٍ أصله: أُوأأ، أبدلت الأخيرة ياء، ودخل في باب أَدْلٍ؛ فإن سُهِّلَتْ بالنقل قلت: أُوِ، ولا تُرَدُّ الهمزة الأخيرة لزوال الهمزة قبلها بالتسهيل، ولو صغرت أُوءٍ لقُلْتَ: أُوَيْيءٌ، ولم تُرَدَ أيضًا إلا في نحو: ذآئِب جمع: ذُؤَابة، فالهمزة تُقْلَبُ واوًا فتقول: ذَوَائِب[2]، فإن كان مفردًا كَبِنَائِكَ على وزن فَعَاعِل من السؤال، قُلْتَ: سَوَائِل، وجمعًا ليس مفرده على فعالة، نحو: سَآئِم جمع سَائِمَة على حدِّ سحابة، وسَحَائِب؛ فأبو الحسن يقيس هذا على ذَوَائِب، ويبدل من الهمزة واوًا فيقول: سَوَائِل، وسَوَائِم، وغيره يقرها همزة؛ فإن أبدلت في: سَآئل واوًا لضمة ما قبلها فقلت: سَوَائل جاز على المذهبين.

وإذا بَنَيْتَ من الهمزة مثل: أُتْرُجَّة قلت: أُأْأُأَّة، فتُبدِلُ من الهمزتين واوًا فتقول: أُوأُوَأَّة، فلو سَهَّلْتَ الثانية المحققة نقلت حركتها إلى الواو فقلت: أُوُوءَةٌ، أو الثالثة المحققة قلتَ: أُوءَوة، أو كليهما قلت: أُوُوَّةٌ، ولا يختص هذا الإبدال بالثانية، والرابعة بل لو بَنَيْتَ من الهمزة مثل: قِمَطْر لقلت: إِأْأَأ تبدل الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها، والرابعة ياء فتقول إِيَأْيٌ، وهل يجوز إبدال الثالثة ألفًا فتقول: إِيَايٌ،

---

(١) قال الأشموني ٢٩١/٤: (فأصل خطايا خطايئ بياء مكسورة - وهي ياء خطيئة - وهمزة بعدها هي لامها، ثُمَّ أبدلت الياء همزة على حد الإبدال في صحائف، فصار خطائئ - بهمزتين - ثُمَّ أبدلت الثانية ياء كما سيأتي من أنَّ الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وإن لم تكن بعد مكسورة فما ظنك بها بعد المكسورة، ثُمَّ فتحت الأولى تخفيفاً ثُمَّ قُلِبَت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا بألفين بينهما همزة، والهمزة تشبه الألف فاجتمع شبه ثلاث ألفات. فأبدلت الهمزة ياءً فصار: خطايا بعد خمسة أعمال).

انظر: التصريح. ٣٧١/٢، وشرح تصريف ابن مالك لابن إيَّاز ص ٩٢.

(٢) أصله: " ذءائب " فأبدلت الهمزة واواً حتى لا تجتمع همزتان بينهما ألف؛ لأنَّ الألف قريبة من الهمزة فكأنَّه قد اجتمع في الكلمة ثلاث همزات.

انظر المنصف ٣٢٣/٢، والممتع ص ٣٦٣، وشرح تصريف ابن مالك لابن إيَّاز ص ٩٤، والأشموني ٢٩٧/٤

كإبدالها في: كاس، فيه نظر؛ لأن الإبدال يؤدي إلى اعتلال مُعْظَمِ الكلمة.

وإن سكنت الهمزة بعد غير همزة جاز أن تُخَفَّف بإبدالها مَدَّة من جِنْسِ حركة ما قبلها كانت فاء، نحو: يَامَن، ويُومن، وَيِيبِى في: يَأْمَنُ، ويُؤْمِنُ، ويئبِي من كلمة كهذا، أو متصلة بأخرى كالذي اوْتُمِنَ، وإن ايتَمَن، وأَحْمَدُ وْتَمَنَ؛ أي: الذي اؤْتُمن، وأَحْمَد تئمنَ، وإنِ ئْتَمَن، أو عينًا نحو: كَاس، وَبِير، وَبُوس في: كَأْسِ، وبِئْرِ، وبُؤْسٍ، أو لامًا نحو: بَدَاتُ، ولم أَقْرا، وبُدِيتُ، ولم أُقْرِى، ووَضُوتُ، ولم أَوْضَا في: بَدأْتُ، وأَقْرَأْ، وبُدِئْتُ، وأُقْرِئْ، ووَضُؤْتُ، وأَوْضَأْ، ويلزم البدل إذا وقعت الألف المبدلة من الهمزة الساكنة ردفًا، نحو: كاس مع ناس، وَبِير مع مُنِير، وبُوس مع مَلْبُوس.

وإن تحركت الهمزة فإما أن يكون ما قبلها متحركًا، أو ساكنًا، إن كانت متحركًا، واختلفا في الحركة نحو جُؤَن، وسُئِل، وسَئِم، ولَؤُم، ومِئَر، ويَسْتَهْزِئُون، أو اتفقا نحو: سَأَل، ومُئُون، جمع مائة، ومِئِين جاز تخفيفها، بإبدالها واوًا في نحو: جُوَن، وياء في نحو: مِيرَ، وتسهيلها بجعلها بينها وبين الحرف الذي هو محرك بحركتها في البواقي، خلافًا للأخفش في إبدالها واوًا في نحو: سُؤِل، فتقول: سُوِل، وياء في نحو: يستهزئون، فتقول: يستهزيون، وخلافًا لأبي الحسن شريح في تسهيل نحو: سُئِلَ بينها وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها، وهو الواو، وفي نحو: يستهزيون بينها وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها، وهو الياء، والمضمومة المكسور ما قبلها، نحو: مِنْ عِنْدِ أُخْتِهِ، عن أبي الحسن إخلاصها، ياء كالمتصلة، وعنه في المكسورة المضموم ما قبلها من كلمةٍ أخرى التسهيل بين بين نحو: عِنْدِ إبلكَ.

وإن كان ساكنًا، وهي أول خُفِّفَتْ، أو غير أول، والساكن صحيح كنون انفعل، نحو: انأَطَر، وانَأْدَر، فالأكثر على أنه لا يجوز النَّقْلُ، والحذف، فنقول: نَطَر، ونَدَر، وقد يقال: يجوز، وتُقِرّ همزة الوصل، ولا ينظر لهذا العارض فتقول: انطر، واندر، أو غير نون انفعل جاز النقل والحذف، نحو: هذا العارض فتقول: هَذَا خَبُكَ، ورأيتُ خَبَكَ، ومررتُ بِخَبِكَ، وقالوا في كَمْأَةٍ: كَمَاة، بإبدالها ألفًا، وهو شاذ لا يطرد، وقاس عليه الكوفيون، وحكاه سيبويه، وقال: هو قليل، وحركة الساكن بالفتح في هذا، ونحو: هي حركة الهمزة، وأبدلت الهمزة ألفًا، وقيل: أبدلوها ألفًا، فلزم انفتاح ما قبلها.

وروى أبو زيد، والكوفيون: أن من العرب مَنْ يُبْدِلُ الهمزة على حَسَبِ إبدالها في الفعل يقول في: رَفْءٍ مصدر رَفَأَ: رَفْو؛ لأنه يقول: رَفَوْتُ، وفي خبْءٍ مصدر خَبَأَ: خَبْيٌ؛ لأنه يقول: خَبَيْتُ، وهذا عند سيبويه، وسائر البصريين رديء، لا يَطّرِدُ.

أو معتل حرف لين زائد للإلحاق، نحو: حَوْأب، وجَيْأَل، فالحذف والنقل، أو لغير إلحاق ياء التصغير، نحو: أُفَيئِس مصغرًا، فتُبْدِلُ، وتُدْغِمُ، فتقول: أُفَيّس، أو غير زائد كشيء، وضَوءٍ، فالحذف والنقل كالصحيح فتقول: شَيٌ، وضَوٌ، وكذا في المنفصل تقول: أَبُوَّ يُوب، وأبوّ سّحاق، وأبي سّحاق، ويرمُو مَّه، ويغْزُو مَّه، ويُعطِي سّحاق، وأجاز الكوفيون أن تقع همزة بين بين بعد كل ساكن كما تقع بعد المتحرك، وهذا مخالف لكلام العرب.

وتقول في: فُعْلُل من جاء، جُوْءٍ، وأصله: جُيْؤُؤ، أُبْدِلَتِ الياء واوًا لضمة ما قبلها، والهمزة الأخيرة ياء، فصار من بَاب أَظْبٍ، فإذا خُفّفَتْ قُلْتَ: جُيٌ تَرُدُّ الواو إلى الياء، وقد حُكِيَ القلب، والإدغام في نحو: شيء، وضوء، وسَوْءَة، فقالوا: شَيٌّ، وضوٌّ، وسوَّةٌ، ولم يَقِسْهُ سيبويه، ولا غيره ممن تقدم، ولا يدغمون في أبُو أُمك، ولا في: صَاحِبي إِبِل.

وحكى أبو عمر في الفرخ: أن منهم من يدغم أَبُومِّك، وأبي بّيك، وشبهه.

أو حرف مد، ولين ألف كالبناه، فَبَيْنَ بَيْنَ، أو ياء كَخَطِيئَة، أو واو كمقروء، فالإدغام بعد القلب يقول: خَطِيّة، ومَقْرُو؛ فإن كان المنقول إليه لام تعريف، وَرَاعَيْتَ السكون، ولم تَعْتَدّ بالحركة ثَبتَّ همزة الوصل فقُلتَ الأرض، الأولى الأرَق، فإن تقدم اللام ساكن مماثِلٌ، أو مقارب مما يجوز الإدغام فيه، فلا يُدْغَمُ في اللام تقول: بل الإنسان، ومن الألْقَاء، وإن لم تراع السكون، واعتددت بالحركة، سقطت الهمزة فقلت: لَحْمَر في: الأحمر، وأدغمت فقلت: مِنْ لان في: مِنَ الآن، وبَلِّنْسَان، وعَلّرَض في: على الأرض في غاية الشذوذ.

وقال السيرافي، وبعض البصريين: هو مُطّرِدُ القياس، تقول في جَلا الأمر: جَلَّمْر، وقد بينا الفرق بين الشرح بين هذا وبين سَلَّقَامة، في: سل الإقامة.

وقال بعض شيوخنا: يُمْكِنُ الإدغام مع لام المعرفة، وأما ما يقال في: اضرِبْ أباه إذا نقلت: اضرِب بَاه، فلا يجوز إلا أن ينقلوه عن العرب، وربما استغنوا عن النقل إلى الواو، والياء المتحرك ما قبلهما بمناسبهما، وحذفوا الهمزة فقالوا:

يَغْزُوَدَد، ويَرْمِي خوَانه؛ أي: يغزو أَدَد، وَيَرْمِي إخوانه؛ والأجود الإقرار، أو النقل والحذف، فتقول: يغزو حمد، ويَرْمِي حْمَد إذا كانت حركة الهمزة فتحة، ولم يَسْتَغْنِ كما مثلنا وقد يُسْتَغْنَى فتقول: يَغْزُ حُمَد، ويَرْمِ حْمَد.

فإن كانت الهمزة بعد ألف نحو: هذا أحمد، وهذا إبراهيم، وهذا أُحَيْمِر تَعَيَّن التسهيل بين بين؛ إذ لا يمكن النقل، ولا الإدغام، ولو بَنَيْتَ فَوْعَل مِنْ سَأَلَ، فقلت: سَوْءَل، سهلت الهمزة بين بين بلا خلاف، ومُفْعِل من: أَيَسَ مُوئِس قاسه الخليل على هذا، وأَجْرُوا الواو مُجْرَى اياء في منع الإدغام، ومجرى الواو في: يونس في منع التحريك، قيل: والنحويون على خلافها، فينقُلُون الحركة من الهمزة إلى ما قبلها؛ إذ هو من حرف أصلي، وليس بألف، فتعود الواو إلى أصلها من الياء، وكذا تقول في مفعل من وَأَل مول أصله: مَوْأَل قُلِبَت الواو ياء على حد ميزان، فقلت: مِيئَل، فلما نُقِلَتْ عادت الياء إلى أصلها من الواو فقلت: مَوَل، وإذا خففت شئت، فحذفت ونقلت أقررتها ياء فقلتَ: شِيت، قال أبو الحسن: والفرق بينه وبين مَولِ يَعْسُرُ.

والتزم معظم العرب النقل في فروع الرؤية، والرؤيا، والرأى غير مصدر رأيته؛ أي: أصبت رِئَتَه، فجميع فروع هذا جاء مهموزًا لا حذف ولا نقل، والرؤية معنى الإبصار في اليقظة، والرؤيا بمعناه في النوم، والرَّأيُ بمعنى: الاعتقاد، فقالوا: أَرَى، وتَرَى، ونَرَى، ويَرَى، وفي الأمر: رَهْ، وقالوا في اسم المفعول: مُرْأى، وفي الآلة: مِرْآة، وفي أفعل التفضيل: هو أَرْأَى مِنْ زَيْدٍ، فلم يَنْقُلُوا، ونقلوا إذا دخلت همزة التعدية على الماضي، والمضارع والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر، تقول: أَرَيْتُه كذا، وأُرِيه كذا، وأَرِى، ومُرى، مُرى، وإِرَاةٌ، إلا في فعل التعجب فلم ينقلوا، تقول: ما أَرْآه، وَأَرْءِبهِ، وليست الهمزة في: أَرْءِبه للتعدية على مذهب البصريين؛ بل للصيرورة ومما لم يُسْمَعْ من الفعل لم يُنْقَل فيه قالوا: استَرْأَى، وأما مَرْأَى فاستثناه ابن مالك، فيما لم يَنْقُلُوا فيه، وقد قالت العرب: مِرى بالنقل والحذف، وقال الحادرة[1]: [الكامل]

---

(١) الحادِرَة (٥ هـ / ٦٢٦ م): هو قطبة بن أوس بن محصن بن جرول المازني الفزاري الغطفاني. شاعر جاهلي مخضرم مقل، يلقب بالحادرة أي الضخم أو الحويدرة، جمع

مُحْمَرَّة عَقِبَ الصَّبُوحِ عُيونُهمْ ... بِمَرىً هناك من الحياةِ ومَسْمَعِ

فصل

تُبْدَلُ الياء بعد كسرة مِنْ واو هي عين مصدر لِفِعلٍ معتل العين، نحو: قَامَ قِيَامًا؛ فإن كانت بعد ضمة كَعُواء، أو فتحة كَرَواح، أو عين غير مصدر كسِوَاك، أو لِفِعْلِ صحيح العين كلِوَاذ مصدر لاوَذَ صَحَّتِ الواو، وكذا تُقْلَبُ عين جمع واحده، معتلها مطلقًا سواء كان قبل آخره ألف كرِيَاح، وديار، أم لم يكن كتَارَة، وَتِير، ودِيمَة، وَدِيَم؛ فإن صَحَّت العين في الواحد صَحَّت في جمعه، كزوج وزوجة؛ فإن سكنت العين في المفرد، ووليا في الجمع ألف، وصحَّت اللام قُلِبَتْ ياء، كسَوْط وسياط؛ فإن لم يلها ألف، أو وليها واعتلت اللام صحت، نحو: عُود، وعِوَدَة، وجَوّ وَجِوَاء، ورَيَّان، ورِوَاء، وقد يُصَحَّحُ ما حَقُّهُ الإعلال من فعل مصدرًا نحو: حِوَل، وجمعًا نحو: حِوَج[1] جمع حاجة، وفِعَال مصدرًا: نَأَرْتُ نِوَارًا، كما أَعَلُّوا ما حقه التصحيح من فِعَال جمعًا كطِيَال، ومصدرًا كَصِيَانة، وفِعَلَة جمعًا كثَوْر، وَثِيَرَة، وعُود، وَعِيدَة.

وقال المبرد، وابن السرج: ثِيَرَة مقصور مِنْ ثِيَارَة، وعن المبرد أيضًا قالوا ذلك للفرق بين ثَوْرِ الحيوان، وبين ثَوْرِ القطعة من الأقط، فقالوا في ذلك: ثِيَرة، وفي هذا ثِوَرَة.

وقيل: جمعوه على فِعَلَة، فقُلِبَتْ الواو ياءً لسكونها، ثم حُرِّكَتْ وبقيت الياء.

وقيل: قالت العرب: ثِيرَة وثِيرَان، فقلبوا الواو فيها، فأجروا الجمع كله على الياء فقالوا: ثِيَرَة.

وتبدل الألف ياء لوقوعها إِثْرَ كَسْرَةٍ، كَمَحَارِيب، أو ياء تصغير كغُزَيِّل، والواو الواقعة إثر كَسْرةٍ متطرفة كالغَازِي، أو قَبْلَ عَلَمِ تأنيث كعُرَيْقِيَة، وَأَكْسِيَة، أو زيادتي فعلان كشَجَيان، أو واو ساكنة مفردة لفظًا كمِيزان، أو تقديرًا كحِيَّاء مصدر احوَوَى،

=

محمد بن العباس اليزيدي ما بقي من شعره في ديوان.

انظر: ديوانه ١/١٤، ومنتهى الطلب ١/٢٨٣.

(١) انظر: اللسان حوج ٣/٦٦ وما بعدها. وقال في منجد الطالبين ص ٩٢: " وقد شذ من هذا النوع قولهم في جمع حَاجة: حِوَج دون إعلال مع استيفاء شروط الإعلال، والقياس: حِيَج ".

أصله حِوَّاء، كما قيل في اقتَتَل قِتَالا، قلبت الأولى الساكنة ياء، فاجتمع ياء، وواو، فقلبت الواو ياء وأُدْغِمَتْ فيها الياء فهي مُفْرَدَةٌ لم تُوضَعْ أولا على الإدغام؛ إذ الأصل (احوِوَاء) بخلاف اعلِوَّاط، فإنها ليست مفردة، بل وُضِعَت أولا على الإدغام، وكذا: أَوَّاب مصدر أَوَّبَ، على وزن أَفْعَلَ.

وزعم أبو الحسن: أن مصدر احوَوَى على لغة من قال: اقتَتَل قِتَّالا: حِوَّاء.

فلو كانت الواو أَوَّلَ كلمة، وآخر ما قبلها مكسورة وجب قَلْبُهَا ياء نحو: يا غلام يَجّل أمرًا من الوَجَل، ولم يقولُوا: يا غلام وَجّل، ولو بَنَيْتَ من القوة مثل: جِرْدَحْل، فقال الزجاج: تقول: قِوّي.

وقال أبو بكر الخياط: قِيَوٌّ، ولو بَنَيْتَ منه مثل عِثْوَلّ فاتفقا على أنك تقول: قِيْوَوٌّ، فإن وقعت الواو رابعة فصاعدًا طرفًا قُلِبَتْ ياء في فعل كأَغْزَيْتُ، واستَغْزَيْتُ، أو اسم كمُعْطَى، ومُسْتَدْعَى، أو بعدها هاء التأنيث كمِعْطَاة، وشذ مَقَاتِوَة[1] جمع: مَقْتَوَ اسم فاعل من اقتَوَ، وسَوَاسِوَة، وسمع فيه الأصل، وأَقْرِوَة جمع: قَرْو، ودِيَوان، وأصله: دِوَّان، فهي واوٌ غير مفردة، ولم يُسْمَعْ دِوَّان، واجْلِيْوَاذ، وقياسه الإدغام؛ لأنها وضعت مدغمة غير مفردة، وتُبْدَلُ الألف واوًا لوقوعها إثر ضمة كضُوَيْرِب، وبُويِع، والياء الساكنة المفردة في غير جمع كمُوْقِن، ويُوْقِن؛ فإن تحركت لفظًا وتقديرًا كهُيَام، أو لفظًا لا تقديرًا نحو: يَيَل في المكان مضارع يَلّ لم تُبدل، وإن كانت أول كلمة، وآخر ما قبلها مضموم، نحو: يا زيد وأَسْ، أمرًا من اليأس.

وقال سيبويه: وقد قال بعضهم يا زيد يئس، وقرأ أبو عمرو[2]: (يا صَالُحِيتِنَا)

---

(١) قال ابن عقيل في المساعد ١٢٨/٤: " فمقاتوة: جمع مَقْتَوٍ اسم فاعل من اقتوى، أي: خدم وساس، قال عمرو بن كلثوم: متى كُنَّا لأمك مقتوينا.
فقياسه: مقاتية ". وينظر: الصحاح القتا.

(٢) هو: أبو عمرو زبان بن العلاء بن عمار المازني البصري, أحد أصحاب القراءات السبع، كان أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والثقة، ومن أكثر أتباعه ضبطا لقراءته: أبو محمد بن يحيى المعروف باليزيدي النحوي، مر به الحسن والناس عكوف عليه وحلقته متوافرة فقال. لا إله إلا الله. لقد كادت العلماء أن يكونوا أربابا. كل عز لم يوطد بعلم فإلى ذل يئول، وتوفي أبو عمرو في قول الأكثرين سنة ١٥٤هـ.

[الأعراف: ٧٧] [1]، فإن كانت غير مفردة كبنائك من البيع: فعَّالا كَحَسَّان، أو في جمع لم تُبْدَل، فتقول: بَيَّاع وبيض بإبدال الضمة في بُيْض كسرة، وكذا لو بنيتَ اسمًا من البياض على وزنِ فُعْل، أو من البيع على وزن مِسْعَط لقُلتَ: بِيض، ومِبْيَع على مذهب الخليل، وسيبويه، ويقول الأخفش فيه: بُوض، وسُمِعَ عِيط، جمع عائط، وهو القياس كَبِيض جمعًا، وعُوطٍ جمعًا بإبدال الواو ياء لضمة ما قبلها، وهو شاذ، وتُبدل واوًا آخر الفعل نحو: لقَضُو، وقبل زيادتي فَعُلان كرَمُوَان، أو تأنيث بُنِيَت الكلمة عليها كبنائك من الرَّمْي مثل: أُبْلُمَة فتقول: أُرْمُوَة، ومثل: سَمُرَة، رَمُوَة؛ فإن لم تَبْنِ عليها قُلْتَ أُرْمِيَة، ورَمِيَة، وإذا كان فُعْلَى يائي العين، فذهب سيبويه إلى أنه إذا كان صفة قُلِبَت الضمة كسرة لتصح الياء.

وحُكِيَ: امرأة حِيكَى، ومنه عنده: ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾ [النجم: ٢٢]، وإذا كان اسمًا قُلِبَت الياء واوًا لضمة ما قبلها، قالوا: الطُّوبَى، والكُوسَى، والخُوزَى، وهي مؤنث الأفْعَل في التفضيل، وهما عنده حكمهما حكم الأسماء، وكذا قال أهل التصريف.

وقال ابن مالك: الصفة في فُعْلَى كثيرة، وذكر من ذلك الطُّوبَى وما بعده، وظاهر كلام سيبويه: أنه لا يجوز فيه إلا إقرار الضمة، وإبدال الياء واوًا، وأنهم لم يَقْلِبُوا إلا في الصفة، ونصّ ابن مالك على أن القلب، والإقرار مع كَسْرِفَاءِ الكلمة مسموعان من العرب فتقول: الطُّوبَى، والطِّيبى، والكُوسى، والكِيسى؛ فإن كانت الياء بعيدة من الطرف قُلِبَتْ واوًا لضمة ما قبلها، قالوا: عاطتِ الناقة تَعِيط عُوطَطا، وأصله عِيطَط، وبنى سيبويه على هذا فقال: لو بَنَيْتَ من البيع فُعْللا قلت: بُوعَعٌ قيل: ولا حجة في عُوطَط؛ لأنهم قالوا: عَاطَت تَعُوط.

فإن كانت فِعْلَى مصدرًا قلّ إقرار الياء قالوا: الطِّيبَى مصدر طاب، والأجود القلب، فتقول: الطُّوبَى.

وقال الأستاذ أبو علي: لم يجئ من هذا مقلوبًا إلا فُعْلَى أَفْعَل لا اسمًا ولا صفة دونها، وهذا كله قياس من النحويين جعلوه نظير فُعْلَى، وهو عكسه، انتهى قول الأستاذ، وكأنه لم يعتد بطُوبَى، أو لعله يَذْهَبُ إلى أنه تأنيث الأطْيَب، وأما رُيًّا

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه ١/ ٤١٩.

فالأصل: رُؤْيَا سَهَّلُوا الهمزة فصار: رُويا فَشَبَّهُوه بِطُوبَى، فكما قالوا: طِيبَى قالوا ريًّا.

وتُبدَلُ كسرة كل ضمة تليها ياء، أو واو آخر اسم متمكن لا يتقيد بالإضافة، نحو: أَظْبٍ، وأَدْلٍ، أصله: أَظْبِي، وأَدْلُو؛ فإن لم تكن آخر اسم كعُنْفُوان، أو كانت آخر فِعْلٍ كيَغْزُو، أو آخر اسم غير متمكن نحو: مِنْهُوَ، وذُو الطائية في أشهر لغاتها، أو لا يتقيَّد بالإضافة نحو: ذُو بمعنى: صاحب؛ فلا تُبدلُ، فإن سَمَّيتَ بنحو يَغْزُو، فالبصريون يَقْلِبُون فيقولون: هذا يَغْزٍ، ومَرَرْتُ بِيَغْزٍ جَعَلُوه منقوصًا، ورأيتُ يَغْزَى مَنَعُوه من الصرف، والكوفيون يُقرُّونه على ما كان عليه قبل التسمية، يسكنونه حالة الرفع، ويفتحونه حالة النصب والجر.

ولو كانت الضمة عارضة نحو: سُوء إذا نقلت الضمة إلى الواو، وحذفت الهمزة فقلت: سُوٌّ، أو بنيت اسمًا على فُعْل مِنْ جَاءَ، فقلت: جيء، أو نقلت، وحذفت فقلت: جُيٌ، فلا تبدل الضمة كسرة، وأما قراءة أبي السمال[1]: (مِنَ الرِّبَوا) [البقرة: ٢٧٨] بضم الباء بعدها واو، فأولت على المبالغة في تفخيم الألف، والانتحاء بها إلى الواو على حد تفخيمهم الصلاة؛ فإن كانت الياء، والواو آخر اسم مدغمة في ياء قلبت الضمة كسرة في جمع، نحو: عِصِيّ، وجِثِيّ، فإن كان ذلك في مفرد، والساكن قبل الآخر موافق، فالإدغام نحو: عَدُوّ، ووَلِيّ، ولا تغيير، وقد جاء القلب في الواو؛ فإن كان في مُفْرَدٍ فهو قليل نحو: مَرْضِيّ، ومَسْبِيّ، وَمَعْدِيّ، وعُتِيّ؛ فإن كان في جمع، فالقلب مُطَّرد، نحو: عِصِيّ، والتصحيح شاذ نحو: فُتُوٌّ، وزعم ابن عصفور أنه شذ من الجمع لفظان جاءا على الأصل، وهما: فُتُوّ، ونُحُوّ، وقد سُمِعَ: بُهُوّ جمع بَهْو، وقالوا أيضًا: بِهِيّ على القلب، وأُبُوّ جمع أب، وأُخُوّ، وبُنُوّ جمع أخ وابن، ونُجُوّ جمع نَجوٍ للسحاب الذي هريق ماؤه.

وإن كانت الياء المدغمة آخر فعلٍ نحو: حِيّ مبنيًا للمفعول جاز تحويل الضمة كَسْرَةً، وإن كان الساكن قبل اللام مخالفًا لها قالوا: وتُقْلَبُ ياء تَقَدَّمَتْ، أو تَأَخَّرَتْ، وتدغم، وتقلب الضمة كسرة لتصح الياء نحو: مَرْمِيّ، وسَرِيٌّ، أصلهما: مَرْمُوى، وسَرْيُو سواء المفرد كهذا، والجمع كنِهِيّ جمع: نَهِيّ، وشذ من المفرد: نُهُوّ عن المنكر، وأمرٌ مَمْضُوٌّ عليه.

---

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن ١٨٦/٣.

وزعم أبو الفتح: أن نُهُوًّا أصل، وقاس عليه، وشذ في المصدر: الفُتُوَّةُ، وفي الجمع: فُتُوّ على قول من جعله من ذوات الواو، وبناء فَعَلان من القوة منعه الزجاج، وأجازه الجمهور، فقال سيبويه تقول: قَوَوَان تصح، ولا تدغم، ولا تَقْلِب.

وقال أبو الحسن، والجرمي، والمبرد، والأكثرون: تقول: قِوَيَان تقلب الواو ياء، وتكسر ما قبلها.

وقال أبو الفتح: تدغم فتقول: قَوَّان.

وبناء فَعُلان من: شَوَى، تقول: شَوُيَان، فتقلب الياء واوًا لضمة ما قبلها؛ فإن صحت في عَيْنه فتصير شَوُوَان، ويظهر أنه يجيء فيه المذاهب التي في: قَوُوان، لكني لا أنقلها في هذا بخصوصية، فلو سكنت واعتددت بالعارض قلتَ: شَوِيَان؛ فتدغم فتقول: شَيَّان، وإن لم تعتدَ قلتَ: شَوِيَان، ولا تدغم، وبناء فَعُلَة من القوة قَوُوَة، ومن شَوَى: شَوُوَة، فتبدل لأجل الضمة فتصير شَوِوَة، ويجب القلب فيهما فتقول: قَوِيَة، وشَوِيَة، ولو بنيت فُعْلَه قلت: قُوْيَة، والضمة في العين، أو في اللام كبنائك من الغزو، مثل: عَرْقُوَة فتقول: غَزْوُوَة، فسيبويه يقول: غَزْوِيَة؛ فإن اعتبرت التاء قلت: غَزْوُوَة كقَلَنْسُوَة، وسيبويه لا يقول: غَزْوُوَة.

وإذا بنيت من الغزو مثل: سُمْرَة، وبنيت على التاء قلتَ: غُزْوَة، أو قدرت طرآنها قلت: غُزْيَة، وكذا من الرمي: رُمْوَة، ورُمْيَة؛ ومما لا يُقَدَّر فيه الطرآن بناء مَفْعُلَة، أو فَعْلُوَة من الرَّمْي فتقول: مَرْمُوَة، ورَمْيُوَة، ويجوز في نحو: صِيّم، ولِي جمع أَلْوَى، وفي مثل: عِصِيّ، ودِلِيّ كسر الفاء، ويجوز في سَوْؤُأَة من: السوء، على وزن: عَرْقُوة، إذا نقلت حركة الهمزة إلى الواو وحذفتها، أن تعتد بالضمة العارضة، فتقول: سَوِيَّة، وأن لا تعتد فتقول: سَوُوّة، وإذا بنيت من الغزو فَعِلان قلت: غَزِيَان، ومن الرَّمْي فَعُلان قلتَ: رَمُوَان، فلو سَكَّنْتْ قلت: غَزْيَان، ورَمْوَان، فيبقى الأثر دون المؤثر، وقد يقع التأثير بالإعلال.

وإن حال ساكن نحو: فِتْيَة، ودُنْيَا، وصِبْيَة من ذوات الواو، وغَزْو من ذوات الياء، وقد نطقوا في هذا بالأصل قالوا: غُزَى، وكذا إن حال مفتوح نحو: رِضَيان ثتنية رِضى، ولا يقال عليه خلافًا للكسائي، وربما جعلتَ الياء واوًا لزوال الخفاء، نحو: اَوْفَع الغلام في: أَيْفع، والواو ياء لرفع لبس نحو: أَعْيَاد في جمع عيد، وأَرْيَاح في جمع ريح، وخَيَائِن في جمع خَائِنَة، ونِسْيَان للخير، أو تقليل ثقل، نحو: صُيّم،

وعدم القلب هو الوجه؛ فإن بَعُدَت الواو من الطَّرفِ لم تُقلب نحو: صُوّام، وشذ صُيَّام، وقُيَّام؛ فإن كان فُعَّل مفردًا أو جمعًا معتل اللام لم تقلب نحو: حُوَّل، وشُوَّى جمع شاوٍ.

فصل

إذا كانت ضمة غَيْرُ عارضة في واو قَبْلَ واو نَقَلُوهَا إلى ما قبلها نحو: مَجُود في مَجْوُود، فإن عَرَضَتِ الضمة فلا نقل، نحو: يَهْوُون أصله يَهْوِيُون، فإن عرض اجتماع ثلاث واوات كأن تَبْنِي من القول فِعْلا على وزن افعَوْعَل فتقول: اقوَوَّلَ، تقلب الثالثة أو الثانية ياء، فيلزم قلب الأخرى ياء، وتدغم فتقول: اقوَيَّل، هذا مذهب أبي الحسن، وأبي بكر، ومذهب سيبويه التصحيح، فتقول: اقوَوَّل، فإذا بُنِيَ للمفعول قلت: اقوُوْوِل، كما قالوا: احوُوْوِي، على مذهب سيبويه، وعن الأخفش مثله، وقول آخر: اقوُوْيِل؛ لأنه فرع عن اقوَيَّل.

فإن اجتمعت في اسم المفعول من قَوِيَ، فتقلب الثانية أو الثالثة فتدغم فتقول: مَقْوِيٌّ، فإن عرض اجتماع أربع كَأَنّ تَبْنى من القُوَّة، مثل: جَحْمَرِش، فتقول: قَوَّى أصله قَوْوَوِو، تدغم الأولى لسكونها في الثانية، وتقلب الواو ياء، والرابعة ياء، قيل: وهذا أولى من التصحيح فتقول: قَوُّوٌّ، والإعلال على مذهب أبي الحسن، وإعلال الرابعة متفق عليه، ومثل: عِثْوَّل، فسيبويه يقول: قِيْوَوٌّ، وأبو الحسن يقول: قِيْوَيٌّ، فَيْعِلّ والقياس ما قاله سيبويه، وقد تُعَلُّ مع الثالثة، والرابعة.

الثانية كبناؤُك من القوة، مثل: اغدَوْدَن، فتقول: اقوَيَّا، أُعِلّت الأخيرة بقلبها ألفًا وما يليها لاجتماع ثلاث واوات، فانقلبت ياء، فأُدْغِمَ فيها ما قبلها، قيل: وهذا أَوْلَى من التصحيح فتقول: اقوَوَّى، والإعلال مذهب أبي الحسن، وإعلال الرابع مُتَّفَقٌ عليه، وإن بنيتَ مثل: جَحْمَرِش من: حَيِيَ، فتقول على رأي من جعل اللام ياء: حَيَّيِيٌّ، تدغم الأولى في الثانية، وتُبَدِّل الثالثة واوًا، وتحذف الرابعة فتصير: حَيَّوٍ منقوصًا، أو بعد الإدغام، والحذف تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فصار حيًّا مقصورًا، أو لما تحركت الثالثة، وانفتح ما قبلها قُلِبَتْ ألفًا، وسلمت الأخيرة.

وإذا كانت الياء والواو في كلمة منهما غير لام، وتأخر الساكن منهما صحا كطَوِيل، وغَيُورٍ، أو لامًا ساكنًا ما قبلها صح كغِزْوِيتٍ، أو متحركًا اعتل بالحذف كبنائك من: رَمَى مثل: مَلَكوتٍ، فتقول: رَمْيُوت، تحركت الياء، وانفتح ما قبلها

قُلِبَتْ ألفًا فالتقى ساكنان، فحُذِفَتْ الألف فقيل: رَمَوت وزنه: فَعَوْت؛ فإن كانا من كلمتين فلا إبدال ولا إدغام، نحو: قُويَز يد، وقِي يُوسف، ويَدَى واصل، ومُصْطَفُو يَزِيد.

فإن تقدم الساكن، وكان سُكُونُه أصليًّا، ولم يكن بدلا غير لازم تَعَيَّنَ الإدغام نحو: كَيّ، مصدر كَوَى؛ فإن كان السكون عارضًا فلا إدغام نحو: قَاضْيُون، استثقلت الضمة على الياء، فحُذِفَتْ وعَرَضَ للياء السكون، فتُحْذَفُ، ولا تدغم في الواو، وأما قَوْى مخفف قَوِي فلا إدغام فيه، وقاس بعضهم على رُيَّة، وهو شاذ فقال: قَيٌّ، وأدغم.

وإن كان الساكن بدلا فإما واجبًا، وإما جائزًا؛ فالواجب نحو: بنائك من الأئمة، مثل: أُبْلُم، فتقول: أُأْيُم، فتبدل الساكنة واوًا فتصير أُويُم، ثم تدغم، فتقول: أيم، وكبنائك من أَوْبٍ، مثل: انقحَة، فتقول: إِأْوَبَة، تبدل الثانية يا، وتدغم في الياء التي كانت واوًا فتقول: إيبة.

والجائز نحو: واو سُويِرَ، فلا إبدال، ولا إدغام، وحكى الكسائي الإدغام: في رُؤْيا، إذا خفف، وسُمِعَ من يقرأ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣].

ومما شذ فلم يدغم(١): حَيْوَة، وضَيْوَن، ويومُ أَيْوَم، وعَوْيَة، أو أُدْغِمَ على غير قياس: عَوَّة، نقله ثعلب، ونُهُوّ عن المنكر، وقياسه: نِهِيّ، والعَوَّى(٢) للنجم أصله: عَوْيَا، فقياسه: عَيَّا، ومن قال: العَوَّى، فالظاهر أنه فعلا، قيل: ويحتمل أن يكون فَعَّالا.

---

(١) قال الأعلم في النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٣٩/٢: "هذا باب ما شذ من المعتل على الأصل، وذلك نحو: ضَيْوَن.. أمَّا ضيون فكان حقه أن يقال فيه: ضَيّن بالقلب والإدغام ولكنَّه شذ عن النظائر. ويجوز أن تكون العرب قالت: ضَيون؛ لأنَّه لا يعرف له اشتقاق ولا فعل يتصرف، فلو قالوا: ضَيّن لم يعرف أهو من الياء أم الواو".
انظر: الكتاب ٣٦٩/٤، ٤٣٠، والمقتضب ١٧١/١.
قال في المساعد ١٥٢/٤-١٥٣: "ووجه كونها شاذة مخالفتها لما سبق تقريره وقعت هذه المخالفة على ثلاثة أوجه: أحدها: التصحيح، نحو: عوى الكلب عَوْيَةً، والقياس عَيَّةً. وكذا قولهم للسنور: ضَيْوَن، والقياس ضَيّن؛ ونحوهما قوله: يَوْمٌ أَيْوَمٌ، والقياس: ايّمٌ..".
(٢) العوَّاء والعوّى بالمد والقصر من منازل القمر، وهي أيضاً سافلة الإنسان.
انظر الصحاح (عوى)، واللسان (عوى) ١٤٥/١٩

وتبدل ياء الواو المتطرفة لفظًا بعد واوين، كمَقْوِيّ في: مَقْوُوْوٍ، أو بنائك من الغَزْو مثل: عُصْفُور، فتقول: غُزْوِيٌّ، على مذهب سيبويه، ولا يُعِلُّ الفراء بل يقول: غُزْوُوْوٌ، أو تقديرًا كَمَقْوَيّة، وغَزْوِيّة سكنت ثانيتهما كما مَثَّلْنَا، فإن تَحَرَّكت كبنائك من الغَزْوِ، مثل: قَمَحْدُوَة قلت: غَزَوِّيَة، أصله: غَزَوْوُوَة، قُلِبَتْ الثالثة ياء، وأُدْغِمَت الواو الأولى في الثانية ولم تبدل، وكُسِرَت لأجل الياء.

فإن كانت لام فُعُول في جمع فالإبدال كدُلِي، وجاء في الجمع أُبُوّ بالتصحيح، وقاسه الفراء؛ فإن وقعت لامًا في غير ما ذُكِرَ صَحَّتْ كعَدُوّ، وكبنائك فَوْعَلَة من الغَزْوِ، فتقول: غَوْزَوَّة، أو أُفْعُلَّة اغزُوَّة، ولا تُعِلَّ فتقول: غَوْزَيَّة، ولا أَغْزَيَّة، إلا إن كانت لام مفعول ليست عَيْنُهُ واوًا، ولا هو من فعل كَمَعْدُوٍّ، أو لام أُفْعُول كأُدْحُوّ، وأُفْعُولة، كأُدْعُوَّة، أو فعول مصدرًا كعُتُوٍّ فالتصحيح، وأما القلب والإعلال فشاذ، وفي كلام ابن مالك ما يدل على اطِّرَادِه، وإن كان التصحيح عنده أكثر فتقول في الإعلال: مَعْدِيٌّ، وإِدْحِيّ، وأُدْعِيّة، وَعِتِيّ.

أو عين فُعَّل، فيطَّرد الإعلال، والأجودُ التصحيحُ، فإن كان مفعولا من فعل، فالذي ذكر أصحابنا أن الإعلال شاذ، وأن التصحيح هو القياس فتقول: مَرْضُوٌّ، والإعلال عند ابن مالك أرجح، فتقول: مَرْضِيٌّ، وإن كان من فَعِلَ، ولامه همزة كشنئة، فهو مَشْنُوءٌ، وقالوا: مَشْنِيٌّ شذوذًا بَنَوْهُ على شَنِيَ بإبدال الهمزة ياء، وتَخَيُّل اطراده، واطِّرَدُ ما فيه همزة على وزن فَعِلَ إذا بُنِيَ للمفعول، نحو: قُوِيَ فَيُعَلّ ليس بشيء.

وتُبدَلُ اليا من الواو لامًا لفُعْلَى صفة مَحْضَة كالقُصْيَا، أو جارية مجرى الأسماء، كالدُّنْيَا، والعُلْيَا، وشذ الحُلْوَى تأنيث الأحْلَى، وهو من الواو بإجماع، والقُصْوَى في لغة الحجاز؛ فإن كان اسمًا صح كحُزْوَى، وهذا مذهب الفراء، وابن السكيت، والفارسي عن ناس من اللغويين، واختاره ابن مالك، وشيخنا بهاء الدين ابن النحاس، وذهب الأكثرون إلى أن تصحيح حُزْوَى شاذ، وأن القياس في الاسم الإعلال، ثم لا يمثلون إلا بالدنيا.

وأما قول ابن الحاجب[1]: الغُزْوَى صفة تأنيث الأَغْزَى، فتمثيلٌ من عنده لا

---

(١) هو: أبو عمر عثمان جمال الدين عمر الكردي الأصل المشهور بابن الحاجب؛ لأن أباه

نقل، والقياس: الغُزْيَّا.

وقال ابن السراج: الدنيا مؤنثة مقصورة تكتب بالألف هذه لغة الحجاز، وتميم خاصة، وبنو تميم يلحقونها، ونظائرها بالمصادر ذوات الواو ويقولون: دَنْوَى، مثل: شَرْوَى، وكذلك يَفْعَلُون بكل فُعْلَى، لامها واو يفتحون أولها، ويَقْلِبُونَ ياءها واوًا، وأما أهل اللغة الأخرى فَيَضُمُّون، ويَقْلِبُون الواو ياء؛ لأنهم يَسْتَثْقِلُون الضمة والواو، وفُعْلَى من ذوات الياء كبنائك من الرَّمْي، رُميًا، لا يُغَيَّرُ كان اسمًا أو صفة.

وتبدل الواو من الياء لامًا لِفَعْلَى اسمًا، كَتَقْوَى، وبَقْوَى قياسًا مطردًا خلافًا لمن قال هو شاذ، ويقربا في الصفة، كخَزْيَا، وصَدْيَا، قيل: وشذ من الاسم طَغْيَا لولد البقرة الوحشية، وقياسه طَغْوَى، كما قالوا في مصدر طَغَى طغيًا، وسَعْيَا اسم موضع، وأما رَيًّا فادعى ابن مالك شذوذه؛ لأنه عنده اسم، وقد خالف في ذلك سيبويه والنحويين، فإنه عندهم صفة الأصل: رائحة مملوءة طيبًا؛ فإن كانت اللام واوًا فلا تغيير كان اسمًا كدَعْوَى، أو صفة كَشَهْوَى.

وأما فُعْلَى فقال أبو الحسن: إن بنيتا من ذوات الواو والياء فلا تغيير كان اسمًا، أو صفة فتقول: قُصْيَا، وغُزْوَى.

وقيل: أَبْدَلُوا الواو من الياء اسمًا في: فُعْلاء، فقالوا: العُوَّاء للنجم، كما أبدلوا الياء من الواو، وقالوا: العُلْيَا، أصله العُلْوَى، كقُصْوَى.

فصل

تبدل الألف بعد فتحة متصلة اتصالا أصليًا من كل ياء، أو واو تحركت في الأصل، وهي لام، أو بإزاء لام غير مَتْلُوَّة بالألف، ولا ياء مدغمة في مثلها مثال اللام: غَزَا، ورَمَى، وعَصَى، ورَحَى، ومثال بإزاء لام أن تَبْنِيَ من الغزو، والرَّمْي، مثل: درهم، فتقول: رِمْيَي، وغِزْوَو، فيبدلان ألفًا فتقول: رِمْيا وغِزْوا، فإن لم يكونا بعد فتحة، وكانا بعد ساكن كغَزْوٍ، ورَمْيٍ، أو بعد كسرة كشَجٍ، وعَمٍ، أو بعد ضمة

=

كان حاجبا للأمير عز الدين موسك الصلاحي بالقاهرة, ولد ابن الحاجب بإسنا ثم تعهده أبوه بالقاهرة فحفظ القرآن, وكان أصفى الناس ذهنا, ومن مؤلفاته في النحو: الإيضاح شرح المفصل للزمخشري، والأمالي، والكافية والشافية, توفي بالإسكندرية سنة ٦٤٦هـ ست وأربعين وستمائة.

كأَدْلٍ، وأَظْبٍ، وسَرْوٍ، فلا إبدال إلا فعل التعجب، فتبدل ياؤه واوًا، نحو: لَقَضُو.

وإن لم يتصلا نحو: ياء وواو، أو اتصلا اتصالا عارضًا كبنائك، مثل: عُكمِس من الغَزْوِ، والرَّمْي، فتقول: غُزْوٍ، ورُمْيٍ، الأصل: غُزَاوِو، ورُمَايِي، وأصل عُكْمِس: عُكَامِس، أو لم يتحركا، كبنائك من الغزو، والرَّمْي مثل: قِمَطْر، تقول: غِزَوّ، ورِمَيّ، أو تحركا لا فِي الأصل نحو: يَرْعَوِي، ويَرْعَيِى حركتهما عارضة، والأصل السكون؛ إذ مثالهما من الصحيح: يَحْمَرُّ، أو تليا بألف نحو: النَّزَوَان، والغَلَيَان، أو ياء مدغمة في مثلها كعَصْوِي، فلا إبدال؛ فإن صَحَّت أو كُسِرَت، ووليها مَدَّة مجانسة لحركتها قُلِبَتْ، ثم حُذِفَتْ نحو: يَغْزُون، وَيَرْمُون، وتُغْزَيْن، وتُرْمَيْن مبنيًّا للمفعول، أصله: يَغْزُوُون، ويَرْمِيُون، وتُغْزَوِين، وتُرْمَيِين، ونحو: فَتى، وَعَصا مُسَمّى بهما مذكرًا عاقلا، تقول: فَتُون، وعَصُون الأصل: فَتَيُون، وعَصَوُون، فيُقْلَبَان ثم يُحْذَفَان، ولا يصحح لكون ما هي فيه واحدًا خلافًا لبعضهم مثل بناؤك من: الغَزْو والرَّمْي مثل: مَلَكُوت، ومثل: عَنْكَبُوت، تقول: رَمُوت، وغَزُوت، ورَمْيَوْت، وغَزْوَوْت، أصله: رَمَيُوت، وَغَزَوُوت، ورَمْيَيُوت، وغَزْوَوُوت، قُلِبَتَا ثم حُذِفَتَا.

ولو بنيتَ من الغَزْو، والرَّمْي، مثل: عَضْرَفُوط لقلت: غَزْوِوِي، وَرَمْيِيّ، أصله: غَزْوَوُوْوٌ، وَرَمْيَيُوْى، عُمِلَ به ما عمل في: مَقْوِيّ.

وتُعَلُّ العين المتحركة بفتحة، نحو: نَابَ، وباب، وباع، وقام، أو كَسْرَةٍ نحو: رجل مال؛ أي: مَوِل، وخاف، وهاب، أو ضمة، نحو: طال، وكذا إن جاء فَعُل اسمًا بعد الفتحة بالشروط في الفعل قَبْلَهُ، تُقْلِبُها ألفًا إذا كانت ياء أو واوًا، فلو كانت بعد غير فتحة كضمة، نحو: عُيَبَة، ونُومَة، أو كسرة كطِيَبَة، وحِوَل، أو لم يتصلا كبَايَن، وقَاوَلَ.

أو اتصل اتصالا عارضًا، كبناء دَوْدِم من القَوْلِ فتقول: قَوْوِل، أصله: قَوَاوِل كعَوَارِض، حذفت منه الألف كما حذفت من دَوْدِم، أو سَكَنَ ما بعدهما كطَوِيل وَغَيُور، والخَوَرْنَق، والبيان، أو أُعِلّ نحو: هَوَى، أو كان بدلا من حرف لا يُعَلّ كشِيرَة، أصله: شجرة أو كان فِعْلا واويًا لا يائيًا نحو: ابتاعوا، واستافوا على افتعل بمعنى: تفاعل، نحو: اجتَوَرُوا، واعتَوَنُوا بمعنى: تَجَاوَرُوا، وتَعَاوَنُوا، أو فَعِل بمعنى: افعَلَّ كعَوِرَ، وصَيِدَ، وسَوِدَ، وبَيِضَ، وكذا: غَيِدَ.

أو متصرفًا منهما كمُجْتَوِر، وأَعْوَر، أو اسمًا خُتِمَ بزيادة تُخْرِجُهُ عن صورة فعل

خالٍ من علامة تثنية أو موصول بها، نحو: الجَوَلان، والسَّيَلان لم تُعَلّ الواو والياء، خلافًا للمبرد في هذا الاسم؛ فزعم أن الإعلال هو القياس، وَعَلَيْهِ جاء: دَارَان، وحَادَان، وهَامَان، وذهب سيبويه والمازني إلى: أن الإعلال لا يَطَّرِدُ، والتصحيح أكثر؛ فإن لم تُخْرِجهُ أُعِلّ نحو: قَالَة، وحَاكَة لَحِقَتْ تاء التأنيث كما لحقت الفعل في قَالَتْ، وبَاعَتْ، بخلاف الألف والنون فلا يَلْحَقَان الفعل.

وإن أَخْرَجتَهُ عن صُورة فِعْلٍ موصول بعلامة التثنية كأن تَبْنِى من القول والبيع اسمًا على وزن فعلى، كصَوَرَى، وحَيَدَى، فمذهب سيبويه: أنه يصح فتقول: قَوَلى، وبَيَعَى قياسًا على: صَوَرَى، وحَيَدَى، ومذهب الأخفش: أن تصحيح هذين شاذ، ويُعَلّ فتقول: قَالَى، وبَاعَى، ولو بنيت مثل: قَرَبُوس لم تُعِلّ، فتقول: قَوَلُول، وبَيَعُوع، إذ هو أشد مباينة للفعل من فَعَلان، وفَعَلَى.

وأما إعلال عَوِرَ، وقولهم فيه: عَارَ، فقال السيرافي: لم يُذْهَب به مذهب أَفْعَلَ، وقيل: هو شذوذ، كما شذوا في تصحيح رَوِحَ، وغَيِبَ، وخَوَنَة، وحَوَكَة، وحَوِل، وشَوِل، وصَوِفَ الكبشُ، وسَوِقَت المرأة، وجَوِفَ الرجل، وفَوَق السهم، وهَيُؤَ، وعِفَوَة جمع: عِفْو، وهو الجحش، نقله أبو زيد، وأُوَو جمع: أُوَّة، وهو الداهية، نقله الشيباني[1].

فأما آية فذهب الكسائي إلى: أن وزنها: فَاعِلَة، فأصلها: أَبِيَة، حذفت العين فصارت آية، وذهب الخليل إلى أن أصلها: أَيَيَة؛ أُعِلَّت العين، وكان القياس صحتها، وإعلال اللام، فعكسوا؛ فوزنها: فَعَلَة، وألفها منقلبة عن ياء، وكذا غاية، وراية كقولهم: أَيَّيْتُ، وتَأَيَّى، وآيَيَة، وغيَّيْتُ، وأَغْيَيْتُ، ورَيَّيْنَا تَرِيّة كَتَحِيَّة، وذهب ابن جني إلى: أن ألفها منقلبة عن واو من رَوَيْتُهُ، ومن غَوَى.

وذهب الفراء إلى: أن وزنها فَعْلَة، أبدلوا من الياء الساكنة ألفًا كما قالوا: صَابَة، وثَابَة في: صَوْبَة، وَثَوْبَة، ويظهر أنه قول سيبويه.

---

(١) هو إسحاق بن مرار أبو عمرو الشيباني الكوفي. قال الخطيب: كان أبو عمرو راوية أهل بغداد واسع العلم باللغة والشعر ثقة في الحديث كثير السماع نبيلا فاضلا عالما بكلام العرب حافظا للغاتها، صنف كتاب الجيم والنوادر، وغريب المصنف وغير ذلك. مات سنة ست أو خمس ومائتين وقد بلغ مائة سنة وعشر سنين.

وقيل: وزنها فَعُلَة، أصلها: أَبُيَة كَسَمُرَة، تحركت وانفتح ما قبلها فقُلِبَتْ ألفًا، وصَحَّت الياء بعدها.

وقيل: وزنها فَعِلَة كنَبِقَة، وقيل: أصلها أَيَاة، وهو من المقلوب على واحب القياس كحَيَاة، ثم قُلِبَتْ لامه في مَوْضِعِ عَيْنِه كَأَنْيُق.

ويطّرِدُ إبدال فاء افتعل مما هي فيه واوًا، أو ياء على حَسَبِ الحركة قبلها، فتقول: ايتَعَد، وايْتَسَر، وايتَعَدُوا، وايتَسَرُوا، وايتِّعَادًا، وايتِسَارًا، و يَاتَعِد، ويَاتَسِر، ومُوتَعِد، ومُوتَسِر؛ فأبهم ابن عصفور من هذه لغته.

ونص ابن مالك على: أنها لغة لبعض الحجازيين، وابن الخشاب: أنها للحجاز، قال: وعلى أنها للحجاز جاء القرآن على لغة غيرهم، وفي كلام الشافعي: يَاتَطِها.

واطرد إبدال الواو ألفًا في جمع فاؤه واو، على وزن أَفْعَال عند بني تميم يقولون: آلاد، وآثان في: أَوْلاد، وأَوْثَان، وتقلب طيِّيء[1] الياء الكائنة لامًا المكسور ما قبلها ألفًا، فينفتح ما قبلهما، وذلك على الجواز في أصلين:

أحدهما: الفعل الماضي الثلاثي المجرد، نحو: بَقِيَ، ورَضِيَ فيقولون: بَقَا، ورَضَا، وحكمه إن بُنِيَ للمفعول حكمه إن بُنِيَ للفاعل في الحذف، كما قال[2]: [المنسرح]

نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْحَضِيضِ وَنصطَادُ ... نُفُوسًا بُنَتْ عَلَى الْكَرَمِ

وفي العود إلى الأصل تقول: المنزلان بُنيا وزُهيا، كما قال: بَنَيا، وزَهَوا.

الأصل الثاني: ما كان على فاعِلَة، نحو: الجارِية، والناصِيَة، وكاسِيَة، وبَادِيَة،

---

(١) من أشهر القبائل اليمنية وأعظمها شأنا، ومساكنها الجبلان في وسط نجد ومن أطيب بلاده، وكان لبلادهم شأن عظيم في حكم التجارة في شمال بلاد العرب.

(٢) هذا البيت لرجل من بني بُولان مِن طَيِءٍ.

و(نستوقد النبل) هذا من الكلام الفصيح الموجز، جعل ذلك مثلا لعظم الأفاعيل بهم ذلك اليوم على صورة غير مألوفة، وأما قوله: (ونصطاد نفوسا الخ) فإنما هو افتخار بأن من يأخذه ويقع في أسره يومئذ هو من المجد والشرف بموضع ليدل بذلك على علو همته وفضل شجاعته، يقول: إنا نبالغ في الرمي فلا نجاري.

انظر: ديوان الحماسة ٤٦/١، وشرح شافية ابن الحاجب ١٢٤/١.

قالوا: الجَارَاة، والناصَاة، والكَاسَاة، والبَادَاة، وقالوا في الأَوْدِيَة جمع وَادٍ: الأَوْدَاة، وينبغي أن لا يقاس عليه نظيره في الوزن كالأدهية، والأكسية؛ لأنه لم يكثر كما كثر في فاعلة، وغير طيّيء، لا يجيز ذلك إلا في ما كان من المجموع على مثال: مَفَاعِل نحو: مَعَايِي جمع: مَعْيِية، ومَدَارَى جمع: مِدْرَى يقولون: مَعَايَا، ومَدَارَى، وقول ابن مالك في رأيت الرَّاضي: الرَّاضا عن طيّيء ليس بمنقولٍ عنهم، ولا عن غيرهم، ولا مَقُول لنحوى، بل نَصُّوا على منع ذلك، ولا يجوز ذلك في: لن يَرْمِي، فتقول لَنْ يَرْمَا، فأما مثل: استَدْنَى فلا أحفظ القلب فيه؛ بل في الثلاثي المجرد.

فصل

إذا كانت الياء والواو عَيْنَي فِعْلِ تعجبٍ، نحو: ما أَطْوَل، وما أَبْيَنَ، أو فَعِل بمعنى: أَفْعَل، كعَوِرَ، وصَيِدَ، أو أَوِدَ العود، وإن لم يُسْمَع إِيْوَدُّ، أو مُصَرَّفٌ عنهما نحو: يَعْوَرُ، ويَصْيَدُ، واعوَارّ، أو عين اسم لا يوافق المضارع في وَزْنِهِ الشائع دون زيادته نحو: مَقِيل؛ أو جارٍ على فِعْلٍ مُصَحَّح نحو: مُقَاوِل، وَمُعَايِن: صَحَّتَا.

فإن وافق حركة، وسكونًا، وزيادة كيزيد، فهو مَنْقُول من الفِعْلِ، أو وافق فيهما لا في الزيادة كمَقِيم، ومَبِين، ومُقَام، ومَنَال، ومَبْيَعَة مفعلة من البيع، وكذا مَفْعُلة على مذهب سيبويه، ويقول الأخفش: مَبْوُعَة، أُعِلَّ، وسيبويه يقول في مثل: مُسْعُط: مُبِيع، والأخفش: مُبُوع، ويعنون بالموافقة في الحركات جنسها لا خصوصية كل حركة حركة.

وإذا وافق الاسم المضارع في الزيادة والحركات، والوزن نحو: أَسْوَدَ، وأبيض، أو بُنِيَ على يَفْعَل، ويُفْعَل من القَوْلِ، والبَيْع قلت: يَقُولَ ويَبِيعَ، وكذا تُقْوَل، وتُبْيَع، أو أُلْحِقَت التاء كَتَدْوِرَة، وتَقْوِلَة، وتَبْيِعَة، أو ياء النسب كأَخْيَلِيّ، أو ألفي التأنيث كأَهْوِنَاء، وأَبْيِنَاء، أو الألف والنون المشبهين بهما كأَبْيَضَان، و أَرْوَيَان، لم يعل شيء منها.

وشذ قول بعضهم: أَفْيِقَة، وقياسه: أَفْوِقَة جمع فُوَاق، وقياسه التصحيح كأَسْوِدَة، وأَبْيِنَاء، فَأُعِلّ، وإن خالفه في الوزن أُعِلّ، خلافًا للمبرد؛ كأن تَبْنِي من القول والبيع مثل: تِحلىء، فتقول: تِقِيلٌ، وتِبِيعٌ، ومنهما مثل: تُتْفُل: تُقُول، وتُبِيع على مذهب سيبويه، وتُبُوُع على مذهب أبي الحسن، ويُصَحّح المبرد في هذا فيقول: تُقْوُل، وكذا في الباقي.

والثلاثي المجرد من الزيادة إذا لم يكُن على وَزْنِ الفعل يصح حرف العلة فيه باتفاق، نحو: بَيعَ، وصَورَ، وصَيدَ، وقِوِل بناء مثل: إِبِل من القول، وشذ مَقْوَدَة، ومَصْيَدَة، ومَبْوَلَة، ومَطْيَبَة، ومثوبة، وكذا مَدْيَن، ومَزْيَد، ومَرْيَم، ومَكْوَزَة عند الجماعة خلافًا للمبرد؛ فإنها عنده جارية على القياس.

وإذا كانا عَيْنَي فِعْلٍ غير ما ذُكِرَ أولا، وكان الساكن حرف لين، كبَايَع، وطَاوَع، وقَوَّم، وصَيَّرَ، أو همزة كيَأْيَس مضارع: أَيِسَ، أو اعتلت لامًا كأَعْيَا، وأَغْوَى، واستَحْيَا، واستَقْوَى، أو مضاعفًا كابيضَّ، واسودَّ، واسوادَّ، وابياضَّ فلا إعلال، وكذا مضارعها، واسم فاعلها، واسم مفعولها، ومصادرها، أو غير ذلك كأَقَامَ، وَأَبَانَ، واستَقَامَ، واستَبَانَ، ومضارعها، واسم فاعلها، واسم مفعولها، ومصادرها، وَيَقُومُ، ويَبِيعُ، ويُقَامُ، ويُبَاعُ، ويُهَابُ، ويُخَافُ أُعِلْ.

ونُقِلَتْ حركته إلى ما قبله، وأبدل من العين مدة تجانس الحركة إن لم تَكُنْهَا؛ فإن كانَتْهَا فالنَّقْلُ نحو: يَقُوم، ويَبِيعُ، وصحَّ في: مِخْيَط، ومِقْوَل؛ لأنهما مقصوران من: مِخْيَاط، ومِقْوَال.

وقال ابن مالك: لشبهها بِمِغْوَار، ومِهْيَاب، وتحذف الواو من مفعول ما اعتلت عَيْنُهُ، ويُنْقَلُ إلى ما يليه الحركة نحو: مَقُول، ومَبِيع.

ومذهب أبي الحسن: أن المحذوف عَيْنُ الكلمة، نُقِلَتِ الضمة، وقُلِبَت كسرة لتصح الياء، فالتقى ساكنان الياء والواو فَحُذِفَتْ الياء، وقُلِبَت الواو ياء لانكسار ما قبلها.

ومذهب الخليل، وسيبويه: أن المحذوف واو المدة فَأَصْلُ، نحو: مَبِيع مَبْيُوع، نُقِلَت الحركة، فالتقت الياء والواو ساكنين، فحُذِفَت الواو، فَبَقِيَ: مَبُيع، فكُسِرَ ما قبل الياء لتصح.

وثمرة الخلاف: أنه إذا خففت مَسُوء على مذهبهما قيل: مَسُوٌ بالتخفيف كما تقول: خَبٌ، وعلى مذهب أبي الحسن: مَسُوٌّ بالتشديد كما تقول مَقْرُوٌّ.

والإتمام في ذوات الواو يُحْفَظُ عن البصريين، وعن الكسائي: أن بَنِي يَرْبُوع، وبني عقيل يقولون: حُلى مَصْوُوغ، وعَنْبَرٌ مَدْوُوف، وثوبٌ مَصْوُون، وفرسٌ مَقْوُود، وقَوْلٌ مَقْوُول، فالظاهر: أنها لغة لهؤلاء، وقاس عليه الكسائي، والمبرد في نقل أبي الفتح عنه.

وقال المبرد في تصريفه: البصريون لا يَقِيسُون إتمام ذوات الواو في الضرورة، ويجوز ذلك عندي في الضرورة، وحكى الجوهري: أن بعض النحويين يقيسه، وأن ذلك لغة لبعض العرب.

وأما الإتمام في ذَوات الياء فنحو قولهم: مَغْيُوم، ومَعْيُون، وتُفّاحَةٌ مَطْبُوبَة، وهي لغة لتميم.

وقال سيبويه: وبعض العرب يُخْرِجُهُ على الأصل فيقول: مَخْيُوطٌ، ومَبْيُوع.

ونص الجوهري على: أنها لغة لبعض العرب مقيسة، وزعم المبرد أنهم إنما ردوه إلى الأصل في الضرورة ولم يجعله قياسًا، فَأَلِفُ إفعال في نحو: أَقَام، واستَقَامَ، وأصلهما إِقْوَام، واستِقْوَام هي المحذوفة عند الخليل، وسيبويه، وعين الكلمة هي المحذوفة عند الأخفش.

ويُعَوّضُ من المحذوف هاء التأنيث في الأكثر فيُقال: إِقَامَةٌ، واستِقَامَةٌ، وإِبَانَةٌ، واستِبَانَةٌ، وجاء مُصَحَّحًا، ومُعَلا: أَجْوَدَ إِجْوَادًا، وأَغْيَمَت اسماء إِغْيَامًا، وَأَغْيَلَت المرأة إِغْيالا، وأَطْيَبَ، وأَطْوَلَ، وأَخْيَلَت، واستَغْوَل الصبي، واستَرْوَح الريح، ومصصحًا: أَعْوَل إِعْوَالا، واستَحْوَذ، واستَنْوَق الجمل استِنْوَاقًا، واستَصْوَبَ رَأْيهُ، واستَتْيَسَت الشاة.

ومذهب الجمهور: أنه لا يَنْقَاسُ ما جاء مُصَحَّحًا، وقاس عليه أبو زيد.

وحكى عنه الجوهري: أنه حكى عنهم تصحيح أَفْعَل، واستَفْعَل تصحيحًا مطردًا في الباب كله، وقال الجوهري أيضًا: تصحيح هذه الأشياء لغة صحيحة فصيحة، وأحدث ابن مالك قولا ثالثًا، وهو أنه يقيس إذا أُهْمِلَ الثلاثي.

وتُبْدَلُ التاء من فاء الافتعال، وفروعه إن كانت واوًا، أو ياء غير بدل من همزة فتقول: اتَّعَدَ، يتَّعِدُ، متَّعِد مُتَّعَد، اتِّعَادًا، وكذلك: اتَّسَرَ يَتَّسِر مُتَّسِر مُتَّسَر اتِّسَارًا، قالوا: والبدل في: اتَّعَدَ إنما هو من الياء؛ لأن الواو لا تثبتُ مع الكسرة في: اتِّعَاد، وفي: اتَّعَد، وحُمِلَ المضارع، واسم الفاعل واسم المفعول منها على الماضي والمصدر، وتقدمت لغة الحجاز في مثل هذا.

وحكى الجرمي: أن من العرب من يقول: ائْتَسر، وائْتَعَد بالهمز، وهو غريب.

فإن كانت اياء بدلا من همزة كافْتَعل من الأَزْرِ، فلا تبدل تاء بل تُقِرَّها على ما يقتضيه التصريف فتقول: إِيتَزَر، وأَاتَزر، ومُؤْتَزِر، ومُؤْتَزَرٌ به، وأجاز البغداديون

إبدالها تاء فتقول: اتَّزَرَ، ومنه عندهم: اتخذ، وحَكَوا: أَتَمَن، وتصاريفه بالتاء من الأمانة، و اتَّهَل من الأهْل.

وقال الفارسي: هو خطأ في الرواية؛ فإن صَحَّت فإنما سُمِعَ من قوم غير فصحاء لا يُؤْخَذُ بلغتهم، ولم يَحْكِه سيبويه، ولا الأئمة المتقدمون العارفون بالصنعة.

وتبدل تاء الافتعال، وفُرُوعِهِ ثاء بعد الثاء كاثَّرَدَ، أو تدغم الثاء فيها كأَتَّرَدَ، أو تَظْهَرُ كاثْتَرد، ودالا بعد الدال كادَّلَجَ، والذال كاذدَكَر، فيَظْهَرَان، أو تدغم الذال في الدال كادَّكَر، والزاي كازْدَجَر، أو تدغم كازَّجَر، وطاء بعد الطاء كاطَّلَبَ، والظاء كاظَّلَم، وتقلب إلى الظاء، أو تظهر كاظْطَلَم، أو الصاد كاصطَبَرَ، أو تدغم وتقلب كاصَّبَرَ، أو الضاد كاضْطَجَع، أو تقلب إلى الضاد، وتدغم كاضَّجَعَ، أو الضاد إليها كاطَّجَع.

قال سيبويه: وقد قال بعضهم: مُضَّجِعٌ في: مُضْطَجِع، ومُضَّجِعٌ أكثر.

ابن هشام: حُكِيَ اطَّجَعَ، وهو نادر شاذ، والقياس: التبيين، أو اضَّجَع بِرَدّ الطاء إلى الضاد، وقد استثقل بعضهم اجتماع الضاد والطاء، فأبدل من الضاد لامًا، كما أبدل بعضهم الضاد من اللام فقال: اضتَقَطْتُ النوى، يريد التَقَطْتُ، وقالوا أيضًا: استَقَطتُهُ بالسين، وقالوا: اسَّمَعَ في: استَمَعَ، قلبوا التاء سينًا وأدغموا، وقد تُجْعلُ دالا بعد الجيم، قالوا: اجدَمَعُوا في: اجتَمَعُوا، واجدَزَّ في: اجتَزَّ، فلا يقاس عليه، فيقال في: اجتَرَحَ اجدَرَحَ، وفي بعض تصانيف ابن مالك ما يدل على أنه لغة لبعض العرب.

فصل

في الإبدال من الحروف الصحيحة غير الهمزة إذ تقدم حُكْمُها، وحكم حكم حروف العلة، فَمِنَ المسموع الإبدال من ثالث الأمثال نحو: تَقَصَّيْتُ من القصة، وأصله: تَقَصَّصْتُ[1]: [الرجز]

(١) من شعر العجاج يمدح به عمر بن عبد الله بن معمر، وانظر: الديوان ٢٨/١.
وصدره: إذا الكرام ابتدروا الباالغ بدر
اللغة: "الباغ" المراد به هنا الشرف والكرام "بدر" أسرع والضمير في بدر يرجع إلى الممدوح "تقضي البازي" في القاموس: انقض الطائر هوى ليقع.
الشاهد: قوله: "تقضي البازي" إذ أصله تقضّض البازي. فاجتمع ثلاث ضادات فأبدلوا من =

تَقَضِّيَ البَازِي إذا البَازِي كَسَرْ

أصله: تقضُّض، قاله أبو عبيدة، والأصمعي، وقال أبو الفتح، ويجوز أن يكون من قَضَى بمعنى: عمل، وقَصَّيْتُ أَظْفَارِي أصله قَصَّصْتُ.

وقال ابن جني، وابن السيد[1]: فَعَّلْتُ من أَقَاصِي الشيء، فالياء منقلبة عن الواو لظهورها في القُصْوَى، فوزنه: فَعَّلْتُ، وتُكُمُّوا أصله: تُكُمِّمُوا، أبدلت ياء وانحذفت، وقال أبو الفتح: يحتمل أن يكون من كَمَيْتُ الشيء إذا سَتَرْتُه، ومِنْهُ الكمِيّ، ولم يَتَسَنَّ هو من قولهم: مَسْنُون، وتَلَعَّيْتُ من اللُّعَاع، ومُعْمَيَّة.

قال ابن الأعرابي: أي: مُعَمَّمَة، أبدل من الميم ياء.

وقال أبو الفتح: يجوز أن يكون من: العَمَى، ولَبَّبَ قيل: الباء بدل من الياء، قيل: أصله: لَبَّيْتُ.

وقال ابن جني، وغيره: هو مبني من لبيك، جاءوا به بحروفه، فالياء ياء التثنية على مذهب سيبويه.

وصَدَّى أصله صَدَّدَ، ومَكَاكِيّ الأصل: مَكَاكِيك جمع: مَكُّوك، ودسَّاهَا، قال ابن السيد: الأصل: دَسَّهَا، وتَسَرَّيْتُ من السُّرِّيَّة، واشتقاقها من السُّرُور، فعلى هذا أصل الفعل: تَسَرَّرْتُ، وقيل: لام الفعل واو أُبْدِلَتْ منها الياء، وأصله من السَّرْو، وقيل: ياء من السُّرَى، ووزنه على هذه الأقوال: تَفَعَّل.

وقيل: يحتمل أن يكون تَفَعْلَى؛ فالألف ليست بدلا من راء، ولا واو، ولا ياء، بل تكون انقلبت ياء كهي في تَجَعْبَى.

=

إحداهن ياء.

انظر: الأشموني ٨٧٩/ ٣، والهمع ١٥٧/ ٢.

(١) هو أبو محمَّد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، أحد علماء الأندلس الذين برعوا في مختلف العلوم وتضلَّعوا منها، فذاع صيتهم وطار ذكرهم، له مؤلَّفات كثيرة منها: الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب، والْحُلَل في إصلاح الْخَلَل من كتاب الْجُمَل. وُلِد في بطليوس سنة أربعٍ وأربعين وأربعمائة، وتوفي بمدينة بلنسية سنة إحدى وعشرين وخمسمائة.

تنظر ترجمته في: إنباه الرواة ١٤٣/٢، ووفيات الأعيان ٢٨٣/٢، والصلة ٢٨٢/١، وبغية الوعاة ٥٦/٢، وشذرات الذهب ٦٥/٤

وتَظَنَّيتُ قال الجمهور: أصله: تَظَنَّنْتُ من الظن، ويحتمل أن يكون: تَفَعْلَيْتُ، مثل: تَقَلْسَيْتُ الألف فيها للإلحاق لا بدل من نون، والإبدال من ثاني المثلين كانْتَمَيْتُ؛ أي: انتَمَمْتُ، ويظهر من كلام ابن عصفور أن ذلك في الشعر، ومن كلام ابن مالك: أن ذلك في الكلام، وقالوا: لا وَرَبِيكَ؛ أي: وَربك، وأَمْلَيْتُ؛ أي: أَمْلَلْتُ، ولا يبعد أن يكونا أصلين، و(١): [الطويل]

وَإِنْ كُنْتَ قَدْ سَاءَتْكِ مِنِّي خَلِيقَةٌ فَسُلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِك تَنْسُلِي

في قول امرئ القيس قالوا: أصله تَنْسَلِل.

﴿وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥] ذهب الجمهور، وأبو عبيدة إلى أن أصله: تَصْدِدَة، وأبو جعفر الرستمي إلى أنه من الصَّدَى، والدَّيَاجي أصله: الدَّيَاجِيج جَمعُ: دَيْجُوج، والإبدال من أوَّل المثلين: أَيْما، في: أَمَّا، وإِيما في: إِمَّا، وفي: رُز رُنْز في لغة عبد القيس، أجاز بعضهم أن تكون النون بدلا من الزاي كما أبدلوها من الجيم في: إجَّاصٍ قالوا: إِنْجَاص، انتهى.

---

(١) البيت لامرئ القيس، وهو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي. شاعر جاهلي، أشهر شعراء العرب على الإطلاق، يماني الأصل، مولده بنجد، كان أبوه ملك أسد وغطفان وأمه أخت المهلهل الشاعر. قال الشعر وهو غلام، وجعل يشبب ويلهو ويعاشر صعاليك العرب، فبلغ ذلك أباه، فنهاه عن سيرته فلم ينته، فأبعده إلى حضرموت، موطن أبيه وعشيرته، وهو في نحو العشرين من عمره.
أقام زهاء خمس سنين، ثم جعل ينتقل مع أصحابه في أحياء العرب، يشرب ويطرب ويغزو ويلهو، إلى أن ثار بنو أسد على أبيه فقتلوه، فبلغه ذلك وهو جالس للشراب فقال: رحم الله أبي! ضيعني صغيراً وحملني دمه كبيراً، لا صحو اليوم ولا سكر غداً، اليوم خمر وغداً أمر. ونهض من غده فلم يزل حتى ثأر لأبيه من بني أسد، وقال في ذلك شعراً كثيراً كانت حكومة فارس ساخطة على بني آكل المرار (آباء امرىء القيس) فأوعزت إلى المنذر ملك العراق بطلب امرئ القيس، فطلبه فابتعد وتفرق عنه أنصاره، فطاف قبائل العرب حتى انتهى إلى السموأل، فأجاره ومكث عنده مدة.
ثم قصد الحارث بن أبي شمر الغساني والي بادية الشام لكي يستعين بالروم على الفرس فسيره الحارث إلى قيصر الروم يوستينيانس في القسطنطينية فوعده وماطله ثم ولاه إمارة فلسطين، فرحل إليها، ولما كان بأنقرة ظهرت في جسمه قروح، فأقام فيها إلى أن مات.
انظر: ديوانه ١/١٢، والعقد الفريد ٢/٣٣٧، وجمهرة أشعار العرب ١/١٣٠.

وفي كتاب " التصريف لأبي العلاء المعري ": قال قومٌ: إن من العربِ من يُبدِلُ من أوَّل المدغم المضعف نونًا، فيقولون في حَظٍّ: حَنْظ، انتهى.

ودِيماس أصله: دِمَّاس، في قول من جمع: دَمَامِيس، كذا قال سيبويه، وقال غيرهُ: من قال: دِيماس قال: دَيَامِيس، ومن قال: دِمَّاس قال: دَمَامِيس، ودِيبَاج أبدلت على اللزوم، والأصل: دِبَّاج، والجمع: دَبَابِيج، وقِيراط، كذلك قالوا: قَرَارِيط، وأصله: قِرَّاط، وشِيرَاز جمع شَرَارِيز، حكاه أبو الحسن، فالياء بدل من راء، وشَوَارِيزُ؛ فالياء في المفرد بدل من واو، فوزنه فِوْعَال، وهو بناءٌ لم يُثْبِتهُ سيبويه، وزعم أبو الحسن أن وزنه فِعْلال من بنات الأربعة، والياء بدل من واو.

ودِينار أصله: دِنَّار، وجمعه: دَنَانِير، وايتَصَلْت في: اتَّصَلْت، وَدَهْدَيْتُ، أصله: دَهْدَهْتُ، وصَهْصَيْتُ أصله: صَهْصَهْتُ؛ أي: قلت له: صَهْ صَهْ، ويحتمل أن يكون صَهْصَى مثل سَلْقَى، وأَنَاسِيّ أصله: أَنَاسِين، وزعم ابن عصفور أن البدل في أَنَاسِيّ لازم، وقد قالوا: أَنَاسين؛ فليس بلازم، ولو قيل: أَنَاسِي جمع: إِنْسِيّ، وأَنَاسِين جمع: إِنْسَان لكان قولا سالمًا من ادعاء البدل، وقالوا: أَنَاسِيَةٌ، كما قالوا: زَنَادِقَة، وقالوا: إِيسَان، وأَيَاسِين بإبدال النون الأولى ياء، وهي لغة طيئ، قاله الفراء.

وظَرَابِيّ جمع: ظَرِبَان، أبدلوا من النون ياء على جهة اللزوم، ويجوز أن يكون جمع ظِرْبَى لغة في: ظَرِبَان، كما قالوا: صَحْرَى، وصَحَارِي، فيكون بدلا من همزة التأنيث، وقالوا: ضَفَادِي في: ضَفَادِع، والقَرْي في: القَرْع.

قال ابن الأعرابي: قال بعض العرب: اشتهى آكل من القَرْي ما يكفيني وأَرَانِي في: أَرَانِب، وثَعَالِي في: ثَعَالِب، وقال أبو الفتح: يجوز أن يكون جمع ثُعَالَة، وقُلِبَتْ، والسَّادِي، والخَامِي، والثَّالِي في: السادس، والخامس، والثالث، والحروف التي أُبْدِلَتْ منها الياء في هذا الفصل، وفيما تقدم من الواو والألف والهمزة ثمانية عشر حرفًا.

وأُبْدِلَتْ الياء أيضًا من الهمزة بغير اطرادِ في: قَرَأْتُ، وتَوَضَّأْتُ، وأَعْصُر، ووَاجِئ، وهَادِيء، قالوا: قَرَيْتُ، وَتَوَضَّيْتُ، ويَعْصُر، ووَاجِي، وهَادِي في الشعر.

وربما أبدل من حروف اللين تَضْعِيفُ ما قبله قالوا: أَبٌّ، وأَخٌّ، ودمٌّ، والأصل: أَبُو، وأَخُو، ودَمُو، وبعض تميم تُبدِلُ من تاء لمتكلم، أو مُخَاطب طاء بعد طاء، وظاء، أو صاد، وضاد، نحو: خَبَطٌّ، وحَفِظْط، وفَحَصْط، وخُضْط، وبعد الزاي،

والدال دالا؛ فُزدُ، وجَلَدُّ في فُزْتُ، وجَلَدْتُ.

وأُبدلت التاء من الواو في تُراث، وتجاه، وتقيَّة، وتَقْوَى، وتُقَاة، وتُهَمَة، وتُخَمَة، وتُكَأَة، وتُكَلَة، وتُكْلان، وتَيْقُور، وتَالِد، وتَلِيد، وتِلاد، وتَتْرَى، وأَتْلَجَةُ، وأَتْكَأَهُ، وما تصرَّفَ منها من الوِرَاثة، والوجه، والوقاية، والوَهَم، والوَخَم، والتَّوَكّي، والتَّوكُّل، والوَقَار، والوَلَد، والمُوَاتَرَة، والوُلُوج، فلو بَنَيْتَ من الوَعْدِ مثل: فُعَلَة، فقال الزجاج: تقول: تُعَدَة كتُخَمَة، وقال الأخفش: وُعَدَة، وهو القياس.

فأمَّا تَوْرَاة؛ فعند البصريين التاء بدل من الواو، ووزنها فَوْعَلَة من: وَرَى الزَّنْدُ، وعند الفراء: وزنها تَفْعِلَة كتَوْصِيَة؛ أُبْدِلَتْ كسرة العين فتحة، والياء ألفًا، كما قالوا في: نَاصِيَة: ناصاة.

قال الزجاج: كأنه يجيز في تَوْصِيَة: تَوْصَاة، وهذا غير مسموع.

وذهب **بعض الكوفيين إلى**: أن وزنها تَفْعَلَة بفتح العين، من: وَرَيْتُ بك زِنَادِي، وَتَوْلَج، التاء عندنا بدل من الواو، وأصله: وَوْلَج، ووزنه: فَوْعَل عند البصريين، وَتَفْعَل عند الكوفيين، وتَوْأَمٌ عند الخليل أصله الواو، والتاء بدل منها، وأصله: وَوْأَمٌ من: الوِئَامِ، وهو الوِفَاق، وغيره جعله مركبًا من تَأَمَ، فالتاء أصل كهي فيما انقلب مِنْ هذه المادة والمأتم، والأمتُ، وكله يئول إلى معنى الاجتماع.

فأما تاء القسم نحو: تالله، فقيل: بدل من الواو، وهو قول الجمهور، وقال قطرب، وغيره: هو حرفٌ مستقل غير بدل، وأُبدِلَت التاء من الواو لامًا في: أُخْت، وبِنْتَ، وهَنْت، من الأخوة والبنوة والهنوات، وكِلْتَا التاء عندنا بدل من الواو، واستٌ، التاء بدل من ياء، والياء بدل من الواو، وأُبدِلَت التاء من الياء في: بنتَيْن من: ثَنَيْتُ، وفي: كَيْت، وكَيْت، وذَيْت، وَذَيْت، وقد نطقوا بالأصل فقالوا: كَيّة، وذَيَّة، ومن السين لزومًا في: سِتّ، أصله: سِدْسٌ، وجوازًا في النَّاتِ، والأسْتِ، والأكيَات، والطَّسْت، والأصل: الناس، والأسّ، والأكياس، والطَّسُّ.

وحكى أبو يعلى المنقري في كتابه عن الأصمعي، قال: قال أبو عمرو: ولغة قُضَاعة تجعل مكان السين تاء، تقول: أعوذُ برب النَّاتِ ملك النَّاتِ؛ لأن مخرج السين والتاء واحدٌ، ومن الصاد في: لِصْت ولُصُوت، والأصل: لِصّ، ولُصُوصٌ، وتبدل الهاء من تاء التأنيث في الوقف في نحو: طلحة، ومن تاء الجمع في لغة طيئ وقفًا نحو: الأخَوَاه، والناه في: الأخوات والبنات.

قيل: قد تبدل التاء منها في: نِعْمَت في الوقف.

قيل: وقد تبدل الميم من النون الساكنة وجوبًا في نحو: عَنْبَر، و ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ [النمل:٨]، وعن الفراء: يخفي عندها، ومنها جوازًا في: حَنْظَل، وأَنْغَرَت الشاة، والبنان، قيل: وفي: طانَهُ الله على الخير، فقالوا: حَمْظَل، وأَمْغَرَتِ الشاة، والبنام، وطَامَهُ، ودعوةُ من جَعَل طَانَهُ أصلا، وأنهم قالوا: يَطِين ولم يقولوا: يَطِيم خطأ، وقد حكاه يعقوب، وكلاهما أصل.

وأُبْدِلَت النون من الميم قالوا في أَيْم: أَيْن، وأصل أَيْم: أَيِّم فخفف، وقد نطق به مشددًا، فأما أسود قاتم، فحكى الشيباني فيه: قَاتِن بالنون بدلا من الميم.

وقال ابن جني: يجوز أن يكون فاعلا من قوله[1]: [الوافر]

وقــد عَرِقــتْ مَغَابِنُهــا وجــادتْ بِــدرَّتِها قِــرَى حَجِــنٍ قَتِــينِ

أي: ضئيل.

وتُبدلُ الصاد من السين جوازًا على لغة بني العنبر إن وليها غَيْن، أو خاء، أو قاف، أو طاء، تقول في سَغَب، وسَخَّر، وسَقَر، وسَطَع: صَغَبُ، وصَخَّر، وصَقَر، وصَطَع؛ فإن فصل حرف نحو: أَسْبَغَ، أو حَرْفَان نحو: السِّرَاط، أو ثلاثة نحو: مَسَالِيخ؛ فكذلك تقول: أَصْبَغَ، والصِّرَاط، ومَصَالِيخ، وإن سكنت السين ووَلِيتها دال نحو: أَسْدَلَ، ويُسْدِل فقيل: يجوز أن تُبْدَل زايًا محضة.

وقيل: يُضَارَع بها الزاي، ولا تخلُص زايًا، والقولان مستخرجان من كتاب سيبويه على حسب اختلاف ما ثبت في الرباعية، وما ثبت عند السيرافي.

فلو تَحَرَّكَت السين ووليها قاف، فلغة كلب إبدالها زايًا، يقولون في سَقْر: زَقْر، وربما أُبدِلَتْ زايًا بعد جيم، أو راء نحو: جِزْتُ، ورِزْتُ في: جِسْتُ ورِسْتُ، وإن

---

(١) البيت للشماخ الذبياني، وهو الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازني الذبياني الغطفاني. شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، وهو من طبقة لبيد والنابغة. كان شديد متون الشعر، ولبيد أسهل منه منطقاً، وكان أرجز الناس على البديهة. جمع بعض شعره في ديوان. شهد القادسية، وتوفي في غزوة موقان. وأخباره كثيرة.
قال البغدادي وآخرون: اسمه معقل بن ضرار، والشماخ لقبه.
انظر: ديوانه ٧٠/١، وسر صناعة الإعراب ٤٤٣/٢.

سكن قبل دال صاد، أو جيم، أو شين، نحو: يَصْدُر، وأَجْدَر، وأَشْدَق جاز أن يضارع بالصاد، والجيم والشين، والزاي، ويجوز إخلاصها في الصاد فتقول: مَزْدَر في مصدر، وهي لغة كلب، وكعب، وعُذْرَة، وبني القيس.

وقال سيبويه: سمعت العرب الفصحاء يجعلونها زايًا خالصًا، وذلك قولك في التَّصْدِير: التَّزْدِير، وفي الفَصْد: الفَزْد، وفي أَصْدَرْتُ: أَزْدَرْتُ؛ فإن تحركت الصاد قبل الذال جازت المضارعة، قال سيبويه: ربما ضارعوا بها وهي بعيدة نحو: مَصَادِر، والصِّرَاط، انتهى.

وقيل: ولا يجوز الإبدال إلا فيما سُمِعَ حُكِيَ، زِرَاطٌ في: صِرَاط، ولا يجوز في فَصَد: فَزَدَ؛ فإن سكنت الصاد جاز قالوا: لم يُحْرَم مَنْ فُصْدَ لَهُ.

فصل

وقع التَّكَافُؤُ في الإبدال بين الطاء، والدال، والتاء، والدال، والتاء، نحو: الإِبْعَاط، في: الإبْعَاد، وفَحَصْطُ في: فَحَصْتُ، والمُرَيْدَى في: المُرَيْطَي، واجدَمَعُوا في: اجتَمَعُوا، وفُسْتَاط في: فُسْطَاط، وتَرَبُوت في قولهم: نَاقةٌ دَرَبُوت من الدُّربة، وتقدم مذهب سيبويه فيه.

وبين الباء والميم: ما زال رَاتِمًا على كذا؛ أي: رَاتِبًا، وجعله ابن جني من الرَّتيمَة، ورُدَّ عليه.

وباسمك؛ أي: ما اسمك؟

وبين الثاء والفاء: فُمّ في: ثُمّ، ومُغْثُور في: مُغْفُور.

وبين اللام، والراء: الشَّلْخ في: الشَّرْخ، ونَثْرَة في: نَثْلَة، وبين النون واللام، لَعَنّ في: لَعَلّ، وأُصَيْلال في: أُصَيْلان. وبين العين والحاء: صُبْع في: صُبْح، ورِيع في: رِيح. وبين الغين والخاء: غَطَر بِيدَيْه بمعنى: خَطَرَ، والأَخَنّ في: الأغنّ.

وبين الضاد واللام: رَجُلٌ جَضْدٌ في: جَلْد، والطَجَع في: اضْطَجَع.

وبين الذال والثاء: الجَثْوَة في: الجَذْوَة، وتَلَغْذَم في: تَلَغْثَم. وبين الباء والفاء: خُذْهُ بإِفَّانِهِ؛ أي:بإِبَّانِهِ، والبِسْكِل في: الفِسْكِل.

وبين الجيم والياء: لا أَفْعَلُ ذلك جَدَا الدهر؛ أي: يَدَا الدهر، والدَّيَاجِيّ في: الدَّيَاجِيج، وتميم تقول: صِهْرِي في: صِهْرِيج، وصَهَارِي في: صَهَارِيج، والياء إن كانت مشددة وطيئ تُبْدِلها جيما، أو مخففة، فبنو دُبَيْر فقط يبدلونها جيمًا، فتقول:

هذا غُلامِج، وهذه دارِج، قيل: والإبدال من المشددة مُطَّرِدٌ، ومن المخففة لا يطرد، انتهى.

وقد كَثُر في المشددة قالوا: كِنْدِجٌ، وعَلِجٌ، وعَشِجٌ، وبَرْنِجٌ، ومُرّجٌ، وصِيصِجٌ، وفُقَيْمِجٌ، وصَمِجٌ، وصُهَابِجٌ، والإجِّل، وقالوا في الخفيفة حِجَّتِج، وَبِج، وَفْرَتج، وأَمْسَجَتْ، وَشِيَرَة.

وقال سيبويه: وأما ناسٌ من بني سعد، فإنهم يُبدِلُون الجيم مكان الياء في الوقف.

وقال أبو زيد، والفراء: من العرب من يُبدِلُها في الوقف جيمًا.

وقال الجوهري: قُضَاعَة يحولون الياء جيمًا مع العين فيقولون: هذا رَاعِجٌ مَعِجٌ؛ أي: راعٍ مَعِيَ.

قيل: وربما أَبْدَلْتَ الميم من الواو، وقالوا: فَمٌ، والأصل: فُوةٌ.

وقيل: الميم بدل من الهاء الموجودة في: أَفْوَاه، وقُلِبَ من: فَوْه إلى: فَهْو، وحذفوا اللام، وأبدلوا الميم من الهاء، قاله أبو الحسن، وقيل بدل من الهاء، وعين الكلمة محذوفة، وقيل: عِوضٌ من الهاء والواو معًا، وقد تُبْدَلُ من الهاء الحاء بعد حاء، أو عين نحو: (امدَحْ حِلالا)، و (ذَهَبَ مَحُّم)؛ أي: (هِلالا وَمَعَهُم)، والشين من الجيم قالوا في: مُدْمَج: مُدْمَش، ومن كاف المؤنثة قالوا: أَكْرَمْتُكِش في: أَكْرَمْتُكِ، ومن السين قالوا: جُعْشُوش في: جُعْسُوس.

وإذا سكنت الجيم قبل دالٍ نحو: أَجْدَر جاز أن تُشابَ بالشين، وقيل: بل بالزاي لا بالشين، وأُبْدِلَت الهاء وقفًا من ألف أنا، وحَيَّهْلا، وهنا قالوا: أَنّه، وحَيَّهْلَه، وهُنَهْ، ويجوز أن تكون هاء السكت وألف ما الاستفهامية في قوله[1]: [الرجز]

إنْ لَـــمْ أُرَوِّهَـــا فَمَـــهْ

وزعم أبو الفتح أنه يجوز أن تكون (مَهْ) هنا اسم فِعْلٍ، ومن ياء هَذِي، قالوا: هَذِه، وقد تُبْدَلُ منها في الوصل، وياء هُنَيَّة قالوا: هُنَيْهَة، وقد عُوِّضت الهاء والسين،

(١) لم أقف على اسم قائله.
انظر: شرح الشافية ٤٧٩/ ٤، وابن يعيش في ١٣٨/ ٣، ٦/ ٤، ٨١/ ٩، ٤٣/ ١٠، وهمع الهوامع ٧٨/ ١، ١٥٧/ ٢.

من سلامة العين في: أَهْرَاقَ، وفيما أبدل من همزة هاء، واسطاع، وتقدم ذلك.

فصل

القلب يُقال باصطلاحين:

أحدهما: تَصييرُ حرف العلة إلى حَرْفِ عِلةٍ آخر، وتقدم ذلك.

والثاني: تصيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير، وهذا هو الذي نتكلم فيه في هذا الفصل، وهو على قسمين: قِسمٌ قُلِبَ للضرورة، وقِسْمٌ قُلِبَ توسعًا، وهذا كثير وُضِعَتْ فيه كتب، وهو في المعتل والمهموز كثير، وفي غيرهما قليل نحو: رَعَمْلِي في: لَعَمْرِي، وفي الواو أكثر منه في الياء نحو: شاك، وَأَيْنُق، فمن تقديم الآخر لامًا، والمتْلُوّ عَيْنًا، رَاءٍ في: رَأَى، ونَاءٍ في: نَأَى، ومصدره: النَّأْيُ على الأصل، و هَارٍ، وشَاكٍ، والأَوْلَى في: الأَوَايل، وشَوَاعٍ في: شَوائِع، وأَيَامَى في: أَيَائِم.

أو حرفًا زائدًا تَرَايق في: تَرْقُوَة، وأصله: تَرَاقِي، وهذا أكثر من تقديم مَتْلُوّ الآخر على العين نحو: حَوْبَاء، أصله: حَبْوَاء، ومَيْدَان فيمن جعله مأخوذًا من: المدى، وتقديم العين على الفاء نحو: أَيِسَ في: يَئِسَ، وجَاه، وقَاه، وأصله: وَجْه، وَيقَه، وآبار في: أَبْآر، وآرَامٍ، وَأرْآم، وآدُر في: أَدْؤُر، وأَيْنُق فيه قلب وإبدال، وفيه قولان:

أحدهما: أن وزنه أَعْفُل، والآخر: حذفت الواو، وعُوِّضَ منها الياء، فوزنه: أَيْفُل، وقيل: فيه قلب، ثم إبدال، ثم قلب صار: أَنْقُو، ثم أَنْقَى، ثم أَيْنُق، وحكى ابن السكيت: أَوْنُق عن بعض طيئ.

وجاء بتقديم اللام على الفاء في: أَشْيَاء في مذهب سيبويه، أصله: شَيْئَاء، كطَرْفَاء، وبتأخير الفاء عن العين، واللام في: حَادِي، وطَاوِي، والأصل: وَاحِد، ووَاطِد، فأما: جَاءٍ، وشَاءٍ، ونحوهما من اسم الفاعل، فمذهب سيبويه: أن أصله جَابِئٌ، ثم جَائِئٌ أُبْدِلَت الأخيرة ياء فصار جَائِيٌ، ثم جاء، ومذهب الخليل: أن أصله جَائِي، ثم قُلِبَ فصار: جَايِئٌ، ثم جاء؛ وكلا القولين حسن ، رجَّح الفارسي مذهب الخليل، وجمع جائية: جَوَاءٍ، والعمل فيه على المذهبين، وكذا جمعُ مجيء، وفي جمع فَعَالى من المجيء جَيَايا.

وأما خَطَايَا؛ فمذهب الفراء: أنه جاء على فَعَالَى، ولا قلب فيه، ولا هو على

وزن فَعائِل، وهو مذهب الخليل، وبعض الكوفيين، وقُلِب، ومذهب البصريين غير الخليل: أنه فَعَائِل، ولا قَلْبَ فيه.

وقال العرب في حَشِيّة: حَشَايَا، وهِرَاوَة، وهَرَاوَى، وزعم النحاة: أنه جمع على فَعَائِل، والذي نختاره فيهما ما قاله الفراء في: خَطَايَا.

ويُعْرَفُ القلب، والأصالة بكونِ أحدِ اللفظين أكثر استعمالا نحو: لَعَمْرِي، ورَعَمْلِي، ويكون التصريف على نظم واحد دون الآخر، كشَوَائِع وشَوَاعٍ، قالوا: شَاعَ ولم يقولوا: شَعا، ويكون أحدهما مجردًا من الزوائد، والآخر مزيدًا كَطَأْمَن، واطْمَأَنَّ، والهمزة قبل الميم في مذهب سيبويه، وبعدها في مذهب الجرمي، وفي كتاب القاسم الصفار[1]: الخلاف بين سيبويه، والجرمي بعكس ما ذكرنا، وهو وَهْمٌ، ويكون أحدهما فيه حكم يَشهدُ بقلب الآخر كأَيِسَ، ويَئِسَ؛ فإن انتفى ما يُعرفُ به القلب فيهما فهما أَصْلان كَجَبَذَ وجَذَبَ.

باب الإدغام[2]

هو لغة: الإدخال.

واصطلاحًا: رَفْعُ اللسان بالحرفين دفعة واحدة، والوضع بهما موضعًا واحدًا إذا التقى المثلان في كلمة، والأول ساكن وكانا همزتين، والأولى تلي الفاء.

فالإدغام نحو: سأال، أو غيرهما كَقِمَطْر مِنْ: قَرَأَ؛ فلا إدغام، بل تُبدلُ الثانية

(١) هو قاسم بن عليّ بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي الشهير بالصفار, قال في البلغة: صحب الشلوبين وابن عصفور, وشرح كتاب سيبويه شرحا حسنا يقال: إنه أحسن شروحه، ويرد فيه كثيرا على الشلوبين بأقبح رد. مات بعد الثلاثين وستمائة.

(٢) الإدغامُ: وصْلُك حرفاً ساكناً بحرفٍ مثله من موضعه من غير فاصلٍ بينهما بحركةٍ ولا وَقْفٍ فتصيّرهما بالتداخل كحرفٍ واحدٍ تَرفعُ لسانَك بهما رفعةً واحدةً وتشددِّه وهو مقدَّرٌ بحرفين الأوّل منهما ساكن.
وأصلُ الإدغام في اللغة الإخْفاءُ والإحكَام.
والعلّةُ في الإدغام أنَّ الحرفين إذا كانا مثلين كان مخرجُهما واحداً فيثقل على اللسان أن يرفَعه ثم يعيدَه في الحال إلى موضعه وهذا شبّه بمشْي المقيَّد لأنَّه كانَ لا يُزايِل موضِعَه ويقع في الكلام على ضربين:
أحدهما: إدغام حرفٍ في مثله قبل الإدغام.
والثَّاني: أنْ يكونَ الأوَّلُ مقارباً للثاني فَيُبْدلَ حرفاً مثله ليمكن إدغامه. [الأصول ٢/ ٨٣]

ياء، فتقول: قِرَأى، أو غير همزتين، والأولى مدة في غير آخر كمَغْزُوو؛ فالإدغام تقول: مَغْزُوٌّ، إلا إن كانت مُبْدَلَة من غيرها دون لزوم، كفَوْعَل من: قَاوَل، ومن فَعُول وَفُوعل، فالإظهار وجوبًا نحو: قُوْوِل لإلباسه لو أدغم بِفعّل؛ فإن لم يلبس جاز نحو(١): (وَرِئْيًا) [مريم:٧٤] في الوقف لحمزة، فيدغم فيقول: وَرِيّا، أو تفك فتقول: وَرِيْيًا.

فإن لزم البدل فالإدغام كأن تَبْنِي من: الأوْبِ اسمًا على وزن أُبْلُم، فتقول: أُوّب، أو متحرك بفتحة في اسم، فالإظهار نحو: طَلَل، أو في فِعْل؛ فالإدغام كانت حركة الثاني فتحة كَرَدَّ، أو كسرة كَسِفَّ، أو ضمة كلُبّ، وكذا: فَعِلٌ، وفَعُلٌ اسمان تقول فيهما رَدُّ، خلافًا لابن كيسان، فإنه يوجب الفك، فيقول: رَدِدٌ، ووَرِدُدٌ، وشذ الفك في: صَكِكَ، ولَحِحَ، وقَطِطَ، وأَلِلَ، وضَبِبَ، ومَشِشَ، ومن الاسم: صَفِفٌ، وقَصَصٌ، ومَحْبَبٌ، وشَمْلَلٌ، وفي الشعر: الأجْلَل، وأَظْلَل.

فإن تَصَدَّرَ المثلان أصلين أَوَّلَ كلمة، ففي الاسم نحو: دَدَن لا في الفعل، أو الثاني زائد نحو: تَتَذَكّر، فلا إدغام، ويَجُوزُ حذف الثانية على مذهب البصريين، والأولى على مذهب الكوفيين، أو أَصْلٌ، وأَدّى إلى اجتِلابِ همزة الوصل في المضارع، نحو: تَتَابَع، فلا يجوز الإدغام، والمحذوف الثانية؛ أي: تَتَتَابَع، ولا الحذف في تَتَابَع وتَتَبَّع، فإن لم يؤد إلى ذلك؛ فإن كان ماضيًا نحو: تَتَابَع، وتَتَبَّعَ جاز الإظهار، وجاز الإدغام باجتلاب همزة الوصل فتقول: اتَّابَع واتّبَعَ.

أو كان مضارعًا لا يحتاج إلى همزة الوصل جاز الإدغام كقراءة(٢): (وَلا تَّناجُوا) [المجادلة: ٩] قال سيبويه: إن شِئتَ أسكَنْتَ الأولى للمد، وإن شئت أخفيتَ وكان بِزِنَتِهِ متحركًا، انتهى.

ويغني بالإخفاء اختِلاسُ الحركة، وقال غيره بعد مدة نحو: ﴿وَلا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة:٢٦٧]، أو حركة نحو: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ [الملك: ٨]، ويَمْنَعُ من الإدغام أن يَسْبِقَهُما مزيد للإلحاق، نحو: أَلَنْدَد، أو يَعْرِضُ التحريك في ثانيهما، نحو: لن

---

(١) انظر: شرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٤٩.

(٢) من جاء به بتاءين، قال: هي كلمة مبتدأ بها، وهي منفصلة مما قبلها؛ ومن جاء به بتاء واحدة، حذف لاجتماع التاءين، مثل: (تذكرون، وتتذكرون)؛ ومن أدغم قال: اجتمع حرفان مثلان وقبلهما ألف، والحرف المدغم قد يأتي بعد الألف، مثل: (دواب). [إعراب القرآن للنحاس ٤/٢٥١]

يُحْيِيَ، واردُدِ القَوْمَ، أو يُدْغَمُ في أولهما، نحو مُرَدّد، أو يكون أحدهما للإلحاق، نحو: قَرْدَد.

وتقول في: فَعَلُول من الرَّدِّ: رَدَدُود، وفي فَعَلِيل: رَدَدِيد، وفي: افعَلَلْتُ من الرّدّ ارددت، تجعل حكم الدالين الأولين حكم تاء افتَعَلَ في جواز الإظهار والإدغام، وإذا بَنَيْتَ من الرَّدِّ على وزن اقْشَعَرَّ على قول أبي الحسن قلت: اردَدْدَدْتُ، وبغير الضمير: اردَدَد، وعلى قول المازني: اردَدَّدَ، وإن بنيت منه مثل: اغدَوْدَنَ قلت: ارْدَوَدَ، وتقدم قول المعري: أنه يُفَكّ فتقول: اردَوَدْدَ، ومثل: دَمَكْمَك: رَدَدَّد، ومثل: دَحْرَج: رَدْدَدَ.

ويمنع من الإدغام أيضًا أن يوازن ما هما فيه بجملته فعلا، كطَلَلٍ، وفِعَل، كدِرَر، وفُعَل كدُرَر، وفُعُل كشُلُل، أو مصدره كشَجَن، وخُشَشَاء، والدَّجَجَان، فتاء التأنيث وعلامة التثنية، وجمع السلامة، وياء النسب، والألف والنون المزيدتان، وألف التأنيث زيادة كِلا زيادة، فلو بنيت من الرّدّ فَعَلان، قلت: رَدَدَان، هذا مذهب الخليل، وسيبويه، وذهب الأخفش إلى الإدغام فتقول: رَدَّان، وفَعِلان كَظَرِبَان، وفَعُلان كَسَبُعان، فمذهب الفك والإدغام، ومثل: إِبِل، قلت: رِدِدِ، أو مثل دُئِل قلت: رُدِد، بالفك، ومن رأى فُعِل أصلا في الفعل ينبغي أن يدغم فيقول: رُدّ، وفي مذهب ابن كيسان حيث أَظْهَرَ في: فَعِل وفَعُل، يكون هذا أولى بالإظهار.

وإذا كان ما قبل المدغم ساكنًا نُقِلَتْ حَرَكَةُ المدغم إليه نحو: يَرُدُّ، وَيَقِرُّ، ومُقِرّ أصله: يَرْدُد، ويُقْرِر، ومُقْرِر، إلا إن كان حرف مد نحو: رَاد، وتُمُودّ، وتِميدًا، أو ياء تصغير نحو: أُصَيْمّ، ومُدَيْقّ، ودُوَيبَّة، فلا نَقْل.

ويجوز كسره إن كان المدغم تاء الافتعال، فَيَسْكُنُ الثاني، ويُنْقَلُ حركتها إلى الساكن قبلها، فتذهب همزة الوصل فتقول: قَتَّل، ومضارعه يَقَتِّل، واسم الفاعل: مُقَتّل، ومُقُتِّل، واسم المفعول: مُقَتَّل، ومُقُتَّل، ومن هذه اللغة من يكسر حرف المضارعة اتباعًا لحركة القاف، وعلى لغة من يقول في: يَفْتَعِل: يَفِتِعِل، ويجوز كسر القاف لالتقاء الساكنين فتقول: قِتّل يِقِتّل، واسم الفاعل: مُقِتّل، واسم المفعول: مُقِتَّل، ويجوز اتباع حركة التاء لحركة القاف، فتقول: قِتّل، وقياس مضارعه يَقِتّل، ويِقِتّل، واسم الفاعل، واسم المفعول: مُقِتّل، ومُقِتّل لا فرق، والقرينة تبين.

وقياس مصدر: قَتَّل، قَتَّالا، وقِتّل: قِتَّالا، وقد قيل: قِتّيلا، والمسموع في

المصدر: فَعَّالا فقط، وقياس فَعَّل، وفِعّل فِعَّالا، و فَعَّل فَعَّيل.

وإذا سكن ثاني المدغمين في: أَفْعَلَ للتعجب، فالفك نحو: احبِبْ بِزَيدٍ، وأجاز الكسائي الإدغام، أو لاتصاله بضمير مرفوع، نحو: رَدَدْتُ، ورَدَدْتَ، ورَدَدْتِ، ورَدَدْنَا، واردُدْنَ، فالفك، وناس من بكر بن وائل يدغمون فيقولون: رَدَّتُ، وكذا باقيها.

وحكى بعض الكوفيين في: رَدَّنَ في هذه اللغة: رَدَّنَّ، يزيد نونًا ساكنة قبل نون الإناث، ويدغمها فيها.

وحكى بعضهم في: رَدَّتُ: رَدَّاتُ، أو جزمًا، أو بناء نحو: لم يَرْدُدْ، وارْدُدْ، فالحجاز يظهرون، وتميم، قيل: وغير الحجاز تدغم، فتنقل الحركة إلى الساكن فتقول: رُدّ، واطمَأَنّ، وتحذف همزة الوصل إن جيء بها للابتداء بالساكن، ولم يَحْكِ أحد من البصريين بإقرارها.

وحكى الكسائي أنه سَمِعَ من عبد القيس: أُرُدّ، وأُغُضّ، وأُقُرَّ في: أُرْدُد، وأُغْضُضْ، وأُقْرُر، وهذا نظير ما حكى أبو الحسن في: إِسْأَل: اسَلْ، وإذا أُدِغْمَ فالتقى ساكنان، حُرِّكَ الثاني، فحكى سيبويه أربع لغات:

الأولى: تحريكه بأقرب الحركات إليه فتقول: رُدَّ، وغَضّ، وفِرَّ، إلا فيما اتصل بضمير المؤنث، أو المذكر من الغائبين، فَبِحَرَكة الضمير: رُدُّهُ، غُضُّهُ، فِرُّهُ، وغُضَّهَا، ورُدَّها، وفِرَّها، وإلا ما بعد ساكن من كلمة أُخْرَى لام تعريف، أو غيرها، فيكسرون نحو[1]: [الوافر]

---

(١) من أشهر أبيات جرير وهو يهجو الراعي النميري، وهو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي ابن بدر الكلبي اليربوعي، أبو حزرة، من تميم.
أشعر أهل عصره، ولد ومات في اليمامة، وعاش عمره كله يناضل شعراء زمنه ويساجلهم فلم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل. كان عفيفاً، وهو من أغزل الناس شعراً.
اللغة: "غض الطرف" أي: أغمضه وانظر إلى الأرض: والطرف: البصر "نمير" قبيلة -فرع من قيس عيلان، أبوهم نمير بن عامر، ومنهم الراعي النميري.
المعنى: طأطئ بصرك واعرف قدرك، وابتعد عن مباراة الكرام ومجاراتهم، فإن من قبيلة نمير التي لم ترق إلى مصاف القبائل العظيمة.
الشّاهد فيه: (فَغُضَّ الطَّرْف) فإنه يروى بضمّ الضّاد وفتحها وكسرها؛ فأمّا ضمّها فعلى =

فغُضّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ ... فَلا كَعْباً بَلَغْتَ وَلا كِلابَا

ورُدّ ابنك.

الثانية: الفتح مطلقًا إلا إذا لقيه ساكن بعده وهي لُغَةٌ أَسَدِيَّة.

الثالثة: الفتح مطلقًا من غير استثناء شيء.

الرابعة: الكسرُ على أصل التقاء الساكنين، وهي لغة كعب وعَنْبَر.

ومن ألحق الضمائر (هَلُمَّ)، فقال: هَلُمَّا، وهَلُمُّوا، فجعلها فِعْلا أجمعوا على فتح الميم من هذه في: هَلُمَّ مدغمة، وحكى الفارسي في " الإيضاح ": هذه اللغات، كما حكى سيبويه فقال: منهم من يُتْبعُ، ومنهم من يفتح، ومنهم من يكسر، ثم قال: وإذا اتَّصَلَ به مضير المؤنث فتحوا جميعًا، وإذا اتصل به ضمير المذكر ضَمُّوا جميعًا.

وقال الزجاجي[1]: فإن ثَنَّيْتَ أو جَمَعْتَ لم يكن إلا الإدغام؛ يعني: في اللغات كلها، فلا يجوز امداد، ولا امْدُدُوا، وكذلك أيضًا علامة المؤنث لا يجوز نحو: ارددِي، وكذلك لم يَرُدَّا، ولم يَرُدُّوا ولم تَرُدى، وكذلك إذا لَحِقَته نون التوكيد، نحو: رُدنَّ، لا يظهره الحجازيون بخلاف: اردد الرَّجُل، ولم يَرْدُد الرجل؛ فإنهم يظهرونه.

وإن كانت العين واللام ياءين، والثانية ساكنة لم يجز الإدغام، نحو: عَيِيْتُ وحَيِيْتُ.

أو متحركة وما قبلها مفتوح قُلِبَتْ ألفًا نحو: أَحْيَا، واستَحْيَا.

أو غير مفتوح، وحركتها حركة إعراب فلا إدغام، نحو: رأيتُ مُحْيِيًا، ولن

=

الإتباع لضمّة الغين قبلها، وأمّا فتحها فلقصد التّخفيف؛ لأنّ الفتحة أخفّ الحركات الثّلاث، وأمّا كسرها فعلى الأصل في التّخلّص من التقاء السّاكنين.

انظر: ديوانه ٨٢١/١ والكامل ١ / ٣٤٠ والخزانة ٤ / ٥٩٥، والكتاب ٥٣٣/٣، والمقتضب ١٨٥/١، وشرح المفصّل ١٢٨/٩، وشرح الشّافية ٢٤٤/٢، وأوضح المسالك ٣٥٠/٣، والتّصريح ٤٠١/٢، والهمع ٢٨٨/٦، والأشمونيّ ٣٥٢/٤.

(١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، أصله من "نهاوند" ثم انتقل إلى بغداد ولزم أبا إسحاق إبراهيم الزجاج، حتى برع في النحو وإليه ينسب، وصنف كثيرا من الكتب، منها كتاب الجمل في النحو -صنف بمكة- والإيضاح في علل النحو، والكافي. توفي بطبرية سنة ٣٤٠هـ أربعين وثلاثمائة.

يُحْيِيَ، وأجاز الفراء: لَنْ يُعِيّ.

أو حركة بناء والياء متطرفة، نحو: عَيِيَ، وحَيِيَ، فالإظهار أكثر، ويجوز الإدغام.

فإن اتصل به الواو فَمَنْ أدغم، قال: حَيُّوا، واستَقْبَحَهُ الفراء، وهو عند البصريين حَسَنٌ، ومن أَظْهَرَهُ قال: حَيِيُوا، أو غير متطرفة، بعدها علامة تثنية نحو: مُحْيِيَان، وحَيِيَان، ومُعْيِيَان.

أو علامة جمع نحو: مُحْيِيَات، فالإظهار فقط، أو ألف ممدودة نحو: أَعْيِيَاء، أو ألف ونون زائدتان نحو: مَحْيَيَان على وزن مَسْجَلان، أو تاء تأنيث لاحقة للجمع نحو: أَحْيِيَة، وَأَعْيِيَة، فالفك والإدغام.

أو لاحقة لمفرد غير عِوَضٍ من مَحْذُوفٍ، فالأظهار فقط نحو: أَعْيِيَة، ومُعْيِيَة، أو عوضًا، فالإدغام، نحو: تَحِيَّة، خلافًا للمازني، فإنه يُجِيزُ فيه الإظهار، وهو ظاهر قول سيبويه.

وفي " الإيضاح " أكثر النحويين على: أنه لم يجز التضعيف فيها، ولا فيما هو بمنزلتها، وقال أبو عثمان: يجوز ذلك، ويعني بالتضعيف: إظهار الياءين، وإخفاء الحركة من الياء الأولى إذا ظهرتا أفصح من إشباعها.

وإذا وَلِيَ المثلان فاء الافتعال، نحو: اقْتَتَلَ جاز الإظهار والإدغام، أو فاء افعِلال نحو: احوِوَاء مصدر احْوَوَى، فمن أدغم وقال: قِتَّالا قال: حوَّاء، وهو قول أبي الحسن، وقال غيره: حِيَّاء، وتقدم ذلك.

وإذا بَنَيْتَ من غَزَى، ورَمَى، مثل: احمرَّ واحمارَّ، قلت: ارمَيَا، وارمَايَا، واغزَوَى، وغزَاوَى، أصلهما ارمَيَى، وَرامَايَي، والمضارع: يَرْمَيي وَيَرْمَايي.

وقال الكوفيون تقول: ارْمَى، واغزَوَّ، وارمَايَّ، واغزَاوّ.

المتقاربان

إن اجْتَمَعَا في كلمة، وأُلْبِس الإدغام فالإظهار نحو: أَنْمُلَة، وصِنْوَان، وبُنْيَان، ودُنْيَا، وزَنْمَاء، وزُنْم، أو لم يُلبِس جاز الإدغام والإظهار، نحو: انمَحَى، واهرَنْمَعَ؛ فيجوز: امَّحَى، واهرَمَّع.

وقد قال الخليل في: انفَعَلَ من: الوَجَل: اوَّجَل، وقياسه من: يَئِسَ: إِيَّأَس.

وأجاز سيبويه في: همَّرِش أن يكون فَنْعَلِلا، ولو بَنَيْتَ من كَسْر، أو عَسَل فِعْلا

على وزن افْعَنْلَل، فمنهم من مَنَع، ومنهم من أجاز وأدغم النون، فقال: اكسَرَّر، واعسَلَّل، ولا يجوز إدغام الراء في الراء، ولا اللام في اللام لئلا يَلْتَبِس بوزن اقشَعَرّ.

وإذا اجتمعا في: افتَعَلَ نحو: اختَصَمَ، فيجوز الإظهار، ويجوز الإدغام، وفيه اللغات الثلاث التي في: افتَعَلَ، أو في: تَفَاعَل، وتَفَعَّل، نحو: تَطَايَر، وتَطَيَّرَ فالإظهار، ويجوز الإدغام فَتُجْتَلَبُ همزة الوصل في الماضي، والمضارع، والمصدر، والأمر، فتقول: (اطَّيَّرَ)، واطَّايَر، واطَّيَّرُوا، واطَّايَرَا، وتقول في المضارع: تَطَّايَرُ، وتَطَّيَّرُ.

ويُقَارِبُ تاء تَفَعَّل، وتَفَاعَل الدال والطاء، والذال والثاء، والظاء والصاد، والسين والزادي، والجيم والشين والضاد، نحو: قوله تعالى: ﴿فَادَّارَأْتُمْ﴾ [البقرة: ٧٢]، و﴿فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦]، و﴿لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٦]، و﴿اثَّاقَلْتُمْ﴾ [التوبة:٣٨]، و ﴿يَظْهَرُونَ﴾ [الزخرف: ٣٣]، ﴿أَنْ يُصْلِحَا﴾ [النساء: ١٢٨]، ﴿لا يَسَّمَّعُونَ﴾ [الصافات: ٨]، و ﴿وَازَّيَّنَتْ﴾ [يونس: ٢٤] و (واجَّمَّعُوا، واشَّايَعُوا، واضَّارَبُوا) الأصل: تَدَارَأْتُم، ويَتَطَهرون، ويَتَذَكّرُون، وتَثَاقَلْتُم، ويتظهرون، ويتصالحا، ويَتْسَمّعُون، وتزينت، وتجمعوا، وتشايعوا، وتضاربوا.

ومن المتقاربين قولهم: سِتّ، أصله سِدْس، ولم يُنْطَق به في العدد، وأَبْدَلُوا من السين تاء، وأدغموا فيها الدال، ووَدٌّ أصله: وَتِدٌ، وقد نُطِقَ فيه بالأصل، وهو أكثر من الإدغام والإظهار لغة الحجازيين، وبعض تميم، والإدغام لغة بعض تميم، وبعضهم قال: وُتّ قلب الثاني إلى الأول، ويقال: وَتْدٌ بالسكون في الوَتِد، قاله أبو بكر بن ميمون، فأما وَتْدٌ، وَوَطْدٌ فلا يدغم، وهما مصدر وَتَدَ، ووَطَدَ، وبعض العرب التزم بناءه على فِعْلَه، فقال: وِتْدَه، ووِطْدَه، وعِتْدَان جمع عَتُود، ويجوز فيه الإظهار والإدغام.

القسم الثاني من قسمي علم التصريف

وينحصر في: التصغير، والتكسير، وفي المصدر، واسمي الزمان والمكان، واسم الفاعل، واسم المفعول، والمقصور، والممدود.

باب التصغير[١]

ويقال: التَّحْقِيرُ، ويأتي لِتَحْقِير شأن الشيء نحو: زُيَيْد، ورُجَيْل تضعُ من شأنه، ولتقليل ذاته، نحو: كُلَيْب، أو كَمِيتِه، نحو: دُرَيْهِمَات، أو لتقريب زمانه، نحو: قُبَيْل وبُعَيْد، أو مَسَافَتِهِ، نحو: فُوَيْق، وتُحَيْت، أو مَنْزِلَتِهِ، كأُخَيّ وصُدَيْقِي، وزاد الكوفيون لتعظيم الشيء[٢]، نحو: دُوَيْهِيَة للمنية، وزعموا أن من ذلك أُخَيّ وصُدَيقِي.

ولا تصغر الأسماء المتوغلة في البناء نحو: مَنْ، وَكَمْ، وأَيْنَ، والمصغرة، وغَيْر، وسِوَى، والبَارِحَة، وغَدٌ، وأَمْس، وقَصْر بمعنى: عَشِيَّة، وحَسْبُك، و عِنْدَ، والمختص بالنفي، والواقع على ما يُعظَّم شرعًا.

وفي أسماء شُهُور السنة قولان:

فمن أجاز، ومنهم الجرمي، والكوفيون يقولون: مُحَيْرِم، وصُفَيْر، ورُبَيِّع، وجُمَيْد أو جُمَيِّد، ورُجَيْب، وشُعَيْبَان، ورُمَيْضَان، وشُوَيْوِيل، وذُوَيّ القعدة، وذُوَيّ الحجة، والمنع مذهب سيبويه، وكذا الخلاف في البارحة.

ويصغر اليوم، والليلة، والسنة، والشهر، ولا يصغر كُلّ، وبعض، و أي، والظرف غير المتمكن، والمحكيُّ، وما يَعْمَلُ عمل الفعل، وفي اسم الفاعل على خلاف؛ الكسائي يجيزه مع عَمَلِهِ، والجمهور على المنع، وأسماء الأسبوع في مذهب سيبويه، واختاره ابن كيسان، وجوَّز الكوفيون، والجرمي، والمازني، تصغيرها تقول: أُحَيْد، وثُنَيّان، وثُلَيْثَاء، وأُرَيْبعاء، وخُمَيِّس، وجُمَيْعَة، وسُبَيْت، وقيل:

---

(١) التّصغير يأتي على خمسة معان:
أحدها: التّحقير؛ كقولك في (رجل): رُجَيْل.
والثّاني: لتقليل العدد؛ كقولك في (دراهم): دُرَيْهِمَات.
والثّالث: لتقريب المسافة؛ كقولك: (نزلنا دوين المنزلة).
والرّابعُ: للتّحنُّن والتّلطُّف؛ كقولك: (يا بُنَيّ) و(يا أُخَيّ).
والخامس: تصغير التّفخيم والتّهويل؛ كقول الحُبَابِ بن المنذر: "أَنَا جُذَيْلُهَا المُحَكَّكُ، وَعُذَيْقُهَا المُرَجَّبُ". [اللمحة في شرح الملحة ٢/٦٥٤]

(٢) هذا المعنى زاده الكوفيّون، وردّه البصريّون بالتّأويل إلى تصغير التّحقير ونحوه.
يُنظر: شرح المفصّل ٥/١١٤، وشرح الجمل ٢/٢٨٩، والتّصريح ٢/٣١٧، والهمع ٦/١٣٠، والأشمونيّ ٤/١٥٧.

إذا قلت: اليوم الجمعة، واليوم السبت، فرفعت اليوم جاز تصغير الجمعة والسبت، وإن نصبت فلا.

وقيل: يجوز التصغير في النصب، ويَبْطُلُ في الرفع، وأجاز المازني تصغيرهما في الرفع والنصب.

وقال الفراء: لا تُصَغَّرُ غُدْوَة، ولو قلت: أَتَيْتُكَ غُدْوَة مبهمة لم يجز تصغيرها؛ فأما قوله(١): [الرجز]

طَلَعَ النَّجْـمُ غُدَيَّـه

فَبِعْ لِرَاعِي كُسَيَّـه

فلأن المراد طُلُوعُه في أول الغداة، فلما نَوَى صَغَّرَ وَقْتَ صِغَرِهِ.

ولا جُمُوعُ الكثرة مطلقًا، وأجاز الكوفيون تصغير ما له منها نظير في الآحاد كرُغْفَان، صغَّروه على رُغَيْفَان كعُثَيْمَان، ولا ما يُنَافِي معناه معنى التصغير كجَسِيم، وجَمِيع، وكَبِير، ولا ما يُشَابِه المصغر نحو: قَلِيل، كذا قالوه، وقد صَغَّرَتْهُ العرب، قال الشاعر(٢): [الخفيف]

إِنْ تَرَيْنَا قُلَيِّلِينَ كَمَا ذِيـدَ عَنِ المُجْرِبِينَ ذَوْدٌ صِحَاحُ

ويقولون: صَغِير بالنسبة إلى من دونه.

ولا تُصَغَّر الحروف ولا الأفعال إلا فِعْل التعجب الذي على وزن أَفْعَل في مذهب سيبويه، فإنه يَطَّرِدُ تصغيره، وقد مَنَعَ اطِّرَادَهُ قوم.

وأما أَفْعَل نحو: أَحْسَن في التعجب، فأجاز ابن كيسان تصغيره، وَمَنَعَهُ الجمهور، فإذا قلت: مَا أُحَيْسِنَ زَيْدًا ففيه تعظيم الحُسْنِ مع دلالته على تَصْغِير سِنّ صاحبه، فلا يُقَال لِكَبِير السِّنّ: ما أُحَيْسِنَهُ ولا ما أُكَيْبِرَهُ.

---

(١) انظر: المخصص ٣٦٩/٢، ونثر الدر ٤٤٨/١. وهو من أسجاع العرب في طلوع النجوم.

(٢) البيت لقيس بن الخطيم بن عدي الأوسي، أبو يزيد. وهو شاعر الأوس وأحد صناديدها في الجاهلية. أول ما اشتهر به تتبعه قاتلي أبيه وجده حتى قتلهما، وقال في ذلك شعراً. وله في وقعة بعاث التي كانت بين الأوس والخزرج قبل الهجرة أشعار كثيرة. أدرك الإسلام وتريث في قبوله، فقتل قبل أن يدخل فيه.
انظر: الديوان ٣٧/١، والكتاب لسيبويه ٢٩٢/١.

وإذا بَنيتَ أَفْعَل للتعجب مِنْ حَيِي قلتَ: ما أُحَيَّ زيدًا.

وفي المصدر ثلاثة أقوال ذكرها الفراء يُفَرَّقُ في الثالث بين ما يَقْبَلُ التقليل والتكثير، فيجوز نحو: ضَرْب وبين ما لا يَقْبَلُه نحو: موت فلا يجوز، وكيفية التصغير في المُعْرَب، وأَفعَل التَّعَجُّب بضم أول الكمة، وفتح ثانيها، وزيادة ياء ساكنة بعده.

وزعم بعض الكوفيين، وصاحب الغرة: أن الألف قد تُجعل علامة للتصغير مكان الياء، قالوا: من ذلك هُدَاهِد تصغير هُدْهُدْ، وَدُوَابة، وشُوَابة تصغير دَابّة، وشَابّة.

فإن وَلِيَ الياء ياءان حُذِفَ لها أولاهما نحو: على تقول فيه: عُلَيّ بحذف ياء المد؛ فإن وليها واو ساكنة نحو عَجُوز، وقِوَوْل بناء، مثل: سِبَطْر بتكرير عَيْنِه أو معتلة، نحو: مُقَام، ومُنْقاد، أو لام الكلمة نحو: غَزْو، وغَزْوَة، وعَشْوَاء، قُلِبَت ياء وجوبًا، وأُدْغِمَت فيها ياء التصغير، نحو: عُجَيّز، وقُوَيّل، ومُقَيّم، ومُقَيّد، وعُزَيّ، وغُزَيَّة، وعُشَيَّاء.

واختيارًا إن تحركت لفظًا في إفراد، وتكسير، ولم تكن لاما، ولا لإلحاق في كلمة خماسية، مثال ذلك: أُسَيِّد، وأُسَيْوِد، وجُدَيِّل، وجُدَيْوِل في تصغير أَسْوَد، وجَدْوَل[1].

فإن كان ذلك من باب أَحْوَى[2]، وأَلْوَى، فإن صَغَّرْتَ على قول من أظهر، فقال: أُسَيْود قلت: أُحَيْو، رفعًا وجرًا، وأُحَيْوِي نصبًا، أو على قول من قال: أُسَيِّد، فأدغم، فأبو عمرو: أُحَيِّ رفعًا وجرًا، وأُحَيِّيَ نصبًا جعله كأُعَيْم، وعيسى بن عمر: أُحَيٌّ محذوف الياء مصروفًا جعله كَعُطَيّ، ويونس يحذف الأخيرة وَيَجْعَلُ فيما يليها الإعراب، ويَمْنَعُ الصرف، وهو اختيار سيبويه، والمبرد.

فإن كانت لامًا نحو: كَرَوَان، فالقلب والإدغام ليس إلا، فتقول: كُرَيَّان، وقيل: كُرَيْوِين.

وعن الفارسي: كُرَيّين، لا تظهر الواو كما تظهر في: أُسَيْوِد، وعنه أيضًا: كُرَيَّان،

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/٥٨٤،٥٨٢، والمساعد ٤/٤٩٥.

(٢) الأحوى هو الأسود سواداً يضرب إلى الخضرة، وقيل الأحمر حمرة تضرب إلى السواد. اللسان (حوّ).

وسبب الخلاف قولهم: كَرَاوِين أهو فصيح أو شاذ؟

وإن كانت الواو للإلحاق في كلمة خماسية نحو: عَطَوَّد جُمِعَ: عَطَاوِيد، وعِثْوَل جُمِعَ عَثَاوِيل، وعَثَاوِل، فتقول على مذهب سيبويه: عُطَيِّد، وعلى مذهب المبرد: عُطَيِّيد، وقد أجاز سيبويه هذا أيضًا، فسيبويه يُسْقِط الواو الأولى، كإسقاطه واو فَدَوْكَس، كأنه أُلْحِقَ أولا ببنات الأربعة، فقيل: عَطَوَّد، ثم زِيدَ عليه واو ساكنة، فصار كعَدَبَّس، والمبرد يدغم ياء التصغير في الواو الأولى بعد قلبها ياء، وتنقلب الثانية ياء لسكونها رابعة، فصارت كواو مُسَرْوَل، وسيبويه يقول فيه: مُسَيْرِيل، وتقول في: عِثْوَلّ على مذهب سيبويه: عُثَيِّل، وعُثَيِّيل، والمازني، والمبرد يقولان: عُثَيِلّ، وهو مخالف لقول العرب، ورُوِيَ عن المبرد إجازة ما قاله سيبويه، لكنه اختار حذف الواو، وفي حواشي مبرمان: حذف الواو أجود، وهذا قول أبي إسحاق عُثَيلّ مثل تصغير أُصَيْمّ.

وقال **أبو إسحاق**: أقول في أَلْبُب: أُلَيْبَ، وأَحْمِلُه على أصله؛ لأن التصغير من شأنه أن يَرُدّ الأشياء إلى أُصُولِها، وقال: والجيد عندي: أُلَيْبِب، كما تقول: ضَيَاوِن على قياسه.

وقال المبرد: وأنا لا أجيز أَلْبُب إلا في الشعر فَعَلَى مذهبه يقول: أُلَيْبَ، وذهب الخليل إلى: أن أُلَيْبّ ضرورة، انتهى.

وتقول في تصغير مُعَاوِيَة على من قال: أُسَيْوِد: مُعَيْوِيَة، وَمَنْ قال: أُسَيِّد: مُعَيَّة، ووزنه مُفَيْعَة، وإذا صغرت أُرْوِيَّة على أن وزنها أُفْعُولَة في قول من قال: وزن أَرْوَى أَفْعَل على قَوْلِ المبرد قلت: أُرَيْوِيَة وزنها: أُفَيْعِيلَة، وعلى قول أُسَيِّد: أُرَيَّة، ووزنها: أُفَيْعَة، وعلى أن وزنها: فُعْلِيَّة، ووزن أَرْوَى فَعْلَى، قيل: يُصْغر على أُرَيّة لا غير، ومذهب المبرد: أُرَيَّة.

وتقول في تصغير غَاوٍ، ومَرْوٍ فيمن قال: أُسَيْوِد: غُوَيْو، ومُرَيْو، ومن قال أُسَيِّد: غُوَيّ، ومُرَيّ.

وما صح ثانيًا لأجل التصغير إن كان منقلبًا عن واو نحو: دِيمَة وباب، أو ألفًا زائدة نحو: ضارب، أو مجهولة الأصل كصَابٍ، وآءٍ، وعَاجٍ، أو أُبْدِلَتْ همزة تلي همزة كآدم، وجب صَيْرُورَتُها واوًا نحو: دُوَيْمَة، وبُوَيْب، وضُوَيْرِب، وصُوَيْب، وأُوَيء، وعُوَيْج، وأُوَيْدِم، فإن كان ياء نحو: شَيْخ فمذهب البصريين: شُيَيْخ، ويجوز

ضم ما قبل الياء وكسره، ومذهب الكوفيين جواز هذا، وجواز قلب الياء واوًا لضمة ما قبلها نحو: شُوَيْخ، وسُمِعَ في: بَيْضَة بُوَيْضَة بالواو، وهو شاذ عند البصريين؛ وإن كانت زائدة نحو: مَيْت قلت: مُيَيْت، وقياسه مذهب الكوفيين جواز: مُوَيْت بإبدال الياء واوًا، لكن النقل جاء عنهم في إبدال الياء واوًا إذا كانت عينًا؛ فإذا كانت ألفًا منقلبة عن ياء نحو: ناب قلت: نُيَيْب، وفيه الخلاف الذي في شَيْخ، وقالوا في: ناب المسن من الإبل: نُوَيْب، شذُّوا في قلب الياء واوًا، وفي كونهم لم يلحقوا تاء التأنيث، وهي كعَيْن.

ويُكْسَر ما وَلِيَ ياء التصغير نحو: جُعَيْفِر، وحكى الفراء: جُعَيْفِير، وكذا يقول في: مَعْمَر: مُعَيْمِير، وهذا شاذ.

وما كان مكسورًا نحو: زِبْرِج، فيبقى على كسره، أو يقال هذه الكسرة هي التي تحدث بعدها ياء التصغير غير آخر نحو: فُلَيْس، ومتصل بهاء التأنيث نحو: طُلَيْحَة، ومركب تركيب مَزْجٍ، نحو: بُعيْلَبَكّ، وألف تأنيث نحو: سُكَيْرَى، وحُمَيْرَى، بخلاف ألف الإلحاق فتقول: عُلَيْقٍ، وعُلَيْبِيّ تصغير عَلْقَى، وعِلْبَاء، وقد وَهَمَ بعضهم فقال: عُلَيْبَاء، كحُمَيْرَاء، أو ألف أفعال نحو: أُجَيْمَال، ولو سُمِّي به، أو ألف ونون مزيدتين لم يجمع ما هما فيه على فعالين نحو: عُثْمَان، وسَكْرَان، تقول: عُثَيْمَان، وسُكَيْرَان؛ فإن جُمِعَ فصيحًا على فَعَالِين نحو: سِرْحَان، وسَرَاحِين قلت: سُرَيْحِين، أو شذوذًا نحو: غَرَاثِين في جمع غَرْثَان لم يلتفت إلى هذا الجمع، بل تقول في تصغيره: غُرَيْثَان.

فأما ظَرِبَان، فقيل: تصغيره: ظُرَيْبَان لقولهم: ظَرَابِيّ، وحكى في جمعه: ظَرَابِين، فعلى هذا يجوز: ظُرَيْبِين.

قال ابن هشام الخضراوي: وينبغي لِمَنْ جَمَعَهُ على ظَرَابِيّ أن يُصَغِّره على ظُرَيْبِين؛ لأن الياء بدل من النون، انتهى.

وإِنْسَان قياسه قياسُ ظَرِبَان؛ لأنهم قالوا: أَنَاسِيّ، وأَنَاسِين، فلو كان الذي تريد تصغيره جمع كثرة نحو: عُقْبَان فلا تصغره على لفظه فتقول: عُقَيْبَان، وإن كان قد سُمِعَ فيه عَقَابِين، بل تَرُدُّهُ إلى جمعُ القلة، وهو أَعْقُب، فتصغره فتقول: أُعَيْقِب، وتقدم مذهب الكوفيين في جواز تصغير جمع الكثرة إذا كان له نظيرٌ في الآحاد.

وإذا وَرَدَ ما آخره ألف ونون مزيدتان، ولم يُعْرَف هل تقلب العرب ألفه ياء أو

لا، في التصغير حمل على باب غضبان، وعثمان؛ لأنه الأكثر.

ويتوصل إلى مثل فُعَيْل في الثنائي محذوفًا، أو وضعًا بزيادة حرف، فالمحذوف تُرَدُّ فاؤه، نحو: وُعَيْدَة، ووُشَيَّة، وأُخَيْذَة في: عِدَةٍ، وَشِيَةٍ، وخُذْ، وَعَيْنُه في نحو: سُتَيْهَة، ومُنَيْذ في: استٍ، ومُذْ مُسَمَّى به، ولامه نحو: يُدَيَّه، وشُفَيْهَة في: يَدٍ، وشَفَة، وسُنَيَّة، وسُنَيْهة باعتبار تقدير المحذوف في: سَنَة.

والثنائي وضعًا ذكر أصحابنا أنه يجعل لامه حرف علة واوًا أو ياءً، وقيل: ياء، فتقول: عُنَيٌّ في تصغير عَنْ مُسَمَّى به.

وزاد ابن مالك: أنه يجوز أن يُضَعَّفَ الحرف الثنائي من جِنْسِهِ فتقول في: أُفّ مُسَمَّى به: أُفَيْف.

وفي " الواضح " قالوا: هَلْ، وَبَلْ، ومُذْ في التسمية، فقيل في التصغير: قَامَ هُلَيّ، وبُلَيّ، ومُذَيّ، وقَامَ هُلَيْل، وبُلَيْل، ومُذَيْذ، وَقَامَ هُلَيَّة، وبُلَيَّة، ومُذَيَّة، فمن قال هُلَيّ أجراه مُجْرَى دمٍ، ومن قال هُلَيْل فهَلْ عنده أصله التشديد والتخفيف، منتقل منه، ومن قال: هُلَيَّة فهو كَجَرِيح، انتهى.

ولا يُعْتَدُّ بما فيه التاء للتأنيث فتقول: هو ثنائي لا ثلاثي؛ بل تقول في بِنْت، وأخت، وهَنْت، وكَيْت، وذَيْت، ومَنْت: بُنَيَّة، وأُخَيَّة، وهُنَيَّة، وهُنَيْهَة، وكُيَيَّة، وذُيَيَّة، ومُنَيَّة.

وتزال ألف الوصل مِمَّا هي فيه، فتقول في ابن: بُنَيّ، وفي استِضْرَاب: تُضَيْرِيب، وافتِقَار فُتَيْقِير، وسواء أَبَقِي على مثال في الأسماء أو لا إلا إن اعترض بعد التصغير وزنان؛ أحدهما له مثال في الأسماء فَيُعْتَمَدُ، والآخر لا مثال له فيُطْرَح، نحو: أن تُصَغِّرَ استِخْرَاجًا، فتقول: تُخَيْرِيج لا سُخَيْرِيج.

وذهب المازني غلى أنه لا بد في المصغر مما فيه همزة الوصل أن يكون على مثال الأسماء فتقول في تصغير انطِلاقٍ، وافتِقَارٍ: طُلَيْق، وفُقَيْر بالحذف، حتى يصير على مثال كُلَيْب.

وذهب ثعلب إلى أنه يقول في اضطِرَاب: اضَيْرِيب بإبقاء الهمزة وحذف الطاء؛ لأنها بدل من تاء الافتعال، والتاء زائدة، ومذهب الجمهور: ضُتَيْرِيب، برد التاء.

وإن تأتي فُعَيْل بما بقى من منقوص لم يُرَدّ إلى أَصْلِهِ، فتقول في: هَارٍ، وشَاكٍ،

وَمَيْتٍ، وَخَيْرٍ، وَشَرٍّ، وناسٍ فيمن جعله محذوفًا من أُنَاس: هُوَيْر، وشُوَيْك، ومُيَيْت، وخُيَيْر، وشُرَيْر، ونُوَيْس، وشذ هُوَيْئِر، وذهب أبو عمرو، ويونس إلى جواز رده في ذلك، فتقول: هُوَيْئِر، ومُيَيِّت، وأُخَيِّر، وكذا باقيها، وفيما أشبهه، وقد أجاز أبو عمرو في: يَرَى علمًا: يُرَىء، والمازني في: يَضَع علمًا: يُوَيْضِع، يرد في هذا، وفي ما أشبهه، وفي هارٍ، ولا يرد في: خَيْرٍ منك، ولا شَرٍّ منك، ومذهب سيبويه: أنه لا يَرُد ويقول: يُرَيّ ويُضَيْع، والمازني يقول في: يَرَى علمًا: يُرَيىء على مذهب الخليل، ويونس، فيَرُدّ، ولكنه يصرف، ويونس يرد، ولكنه لا يَصْرِفُ على أصل مذهبه في جواز مُسَمَّى به، وقياس قول سيبويه ألا يَرُدّ، فتقول يُرَيّ، وإذا لم يَرُدّ هُوَيْر، فقال الجرمي: هُوَيِّر.

والمبرد في ناس: أُنَيْس، وفي أبناء: أُبَيْنُون، وفي أَدْؤُر: أُدَيِّر، وفي جمعه: أَدَاوِر، وقال أبو إسحاق: من قال: أَدْؤُر، فهمز قال: أُدَيْئِر، فهمز ليَفْرِقَ بين تصغير أَدْوُر، وأَدْؤُر، ويقول الجرمي في تصغير قِسِيّ: قُسَيِّيّ، وكذا يُحَقّرُ سائر هذه إذا سَمَّيْتَ به رجلا؛ فإن صغرت القِسِي جمع القَوْس، قلت: أُقَيَّاس؛ لأنك إنما تُصغّر أقواسًا أدنى العدد، ولم تقع الياء بعد كسرة فلا يُصْرَف كما لا يصرف أحيى، فقول المازني مركب من قول يونس في الرد، ومن قول سيبويه في مَنْعِ الصرف؛ فإن خُفِّفَتِ الهمزة بالبدل قلت: يُرَيِيّ يجمع بين ثلاث ياءات الوسطى مكسورة، ولا تحذف المتطرفة كما تحذفها إذا اجتمعت ثلاث ياءات؛ إذ إحداهما أصلها همزة.

والتصغير، والتكسير من وادٍ واحدٍ فيما يئول في التصغير إلى فُعَيْعِل أو فُعَيْعِيل، وفي الجمع على مَفَاعِل، أو مَفَاعِيل أو شبههما في الحركات والسكنات، فما ترجح هنا حذفه ترجع في التكسير، وما تكافأ هنا، فكان فيه التخيير، تكافأ فيه مثال الأول: عُطَيْمِيس، ومثال الثاني: حُبَيْنِط وَحُبَيط، فأما ما حكى الأخفش من: سُفَيْرِجَل تصغير سَفَرْجَل بإثبات اللام، وفتح الجيم، فقال به بعضهم، وهو شاذ لا يُقَاسُ عليه، ويأتي الكلام إن شاء الله تعالى على هذا كله في التكسير.

ومما اختلف فيه التصغير، والتكسير أنه لا يُحْذَفُ في التصغير هاء التأنيث تقول في دَحْرَجَة: دُحَيْرِجَة، ولا الألف الممدودة تقول: قُوَيْصِعَاء، ولا ياء النسب تقول: لُوَيْذَعِيّ، ولا الألف والنون المزيدتين بعد أربعة أحرف فصاعدًا نحو: زُعَيْفِرَان في: زَعْفَرَان، وَهُزَيْبِران، وعُبَيْثِرَان في: هَزْبَرَان، وعَبَوْثَرَان، ولا يعتدُّ بشيء

من هذه الزوائد، وتسقط في الجمع على ما يأتي إن شاء الله تعالى.

فأما أُسْطُوانَة فالصحيح: أن النون أصلية، فوزنه أُفْعُوالَة، فتصغيره: أُسَيْطِينَة، ويُجْمَعُ: أَسَاطِين، وقيل: أُفْعُلانَة كأُسْحُمَانَة، وقيل: فُعْلُوَانة كعُنْفُوَان.

فإن كانت ألف التأنيث مقصورة بعد أربعة فصاعدًا حُذِفَتْ في التصغير، تقول: عُرَيْضِن، وقُرَيْقِر، وشُقَيْقِر في قَرْقَرَى، وشُقَارَى، وعَرَضْنَى، وألفه للتأنيث، فحذفها أبو عمرو كما حذف ألف جَحْجَبَى، فقال: جُحَيْجِب، وقال المازني: عُرَيْض، فحذف النون؛ لأنه قد سُمِعَ عِرَضْنَاه، وحكاه عن أبي زيد، فالألف عنده لغير التأنيث، كألف السُّلْحِفَاة كما تُحْذَفُ في الجمع.

ولو سَمَّيْتَ رجلا بِمَهَارَى، وصَحَارَى، وَصَغَّرْتَهُ، فالأحسن مُهَيْر، وَصُحَيْر، وتقول في قَطَوْطى: قُطَيْطِيّ بحذف الواو فقط؛ لأنه فَعَوْعَل، والمبرد يجعله فَعَلْعَلا، وقياسه: قُطَيْطٍ؛ لأنهما لامان، وآخرهما أَوْلى بالحذف وفي: عَفَرْنَى بحذف أيهما شِئْتَ تقول: عُفَيْر، وعُفَيْرِن؛ لأنهما زيدا للإلحاق بدليل تَنْوِينِهِ، وأما جَلُولاء، وبَرَاكَاء، وقَرِيثَاء، فمذهب سيبويه حذف الواو والألف، والياء فتقول: جُلَيْلاء، وبُرَيْكَاء، وقُرَيْثَاء، ومذهب المبرد: أن لا حذف، فتقلب الواو والألف والياء ياء، ويدغم فيها ياء التصغير فتقول جُلَيْلاء، وبُرَيّكَاء، وقُرَيّثَاء، ولو جاء اسمٌ على وزن فَعْوَلاء، فالواو للإلحاق، فلا تحذف بل تقول: فُعَيْوَلاء، ولو كانت الواو رابعة لم تحذف تقول في مُعَلُوجَاء: مُعَيْلِيجَاء، وأما ثَلاثُون مطلقًا، وظريفون علمًا، وجداران علمًا، فمذهب سيبويه حذف ألف ثلاثين، وياء ظريفين وألف جِدَارَان، ومذهب المبرد: الإبقاء كقوله في جَلُولاء.

وقال الفارسي: وثُلَيْثُون قول جميع العرب يَعْنِي بحذف الألف في التصغير.

ويُرَدُّ إلى أصله ما كان جَمْعُهُ على مثال مَفَاعِل، أو مَفَاعِيل، أو أَفْعَال، أو أَفْعِلَة، أو فِعَال مزيدًا آخرًا مطلقًا، سوا أكان حرف لين أم غيره تقول في مَلْهَى: مُلَيْه، وفي ماءٍ: مُوَيْه، وفي سِقَاء: سُقَيّ، وفي صحراء: صُحَيْر؛ فإن كان البدل غير آخر فلرُجُوعِهِ إلى أصله شرطان:

أحدهما: أن يكون حرف لين كان بدلا من حرف لين، أو مِنْ حَرْفٍ صحيح.

والثاني: أن يكون بدلا من حرف غير همزة تَلِي أخرى تقول في مالٍ، وقيل: وَرَيَّان، ومِيزان، ومُوقِن: مُوَيْل، وقُوَيْل، ورُوَيَّان، ومُوَيْزِين، ومُيَيْقِن، وفي قِيرَاط،

ودينار، ودِيبَاج، وذِيبَ: قُرَيْرِيط، ودُنَيْنِير، ودُبَيْبِيج، وذُؤَيْب، وفي (ال) عند من يقول أصله: أَهْل: أُهَيْل، ولو انخرَمَ الشَّرْط الأول بأن يكون بدلا من حرفٍ صحيح كأُبَاب في: عُبَاب، أو من حرف لين كتُخَمَة، وتُرَاث، أصلهما: وُخَمَة، وَوُرَاث، لم يَعْدُ إلى أصله في التصغير، تقول: أُبَيّب، وتُخَيْمَة، وتُرَيِّث.

ولو انخرم الشرط الثاني بأن يكون همزة تلي أخرى نحو: آدم، وأَيِمَّة لم تَرُد الألف، ولا الياء إلى أصلهما من الهمز، بل تَقْلِبَ الألف واوًا، وتُقِرّ الياء على حالها تقول: أُوَيْدِم، وأُيَيمَّة، وأما نحو: ذَوَائِب اسم رجل فَتَرُدّ الهمزة فتقول: ذُوَيْئِب.

وقال ابن الطراوة[1]: لا تردُّ بل تقول: ذُوَيْئِب.

فلو كان البدل من حرف لين حرفًا صحيحا لم يرد إلى أصله نحو: قائم تقول: قُوَيْئِم، على مذهب سيبويه.

وقال الجرمي: قُوَيمّ أصله: قُوَيْوِم، قلبت الواو ياء، وأدغمت فيها ياء التصغير، وسيبويه يقول في: أوائل اسمًا علما: أُوَيْئِل بالهمزة، كقُوَيْئِم، قلبت من الواو ياء، وقياس قول الجرمي في تصغير قائم أن يُخَالِفَ في أوائل، وبخلاف قول سيبويه قال ابن الطراوة فيها: واتفقوا في جَمْعِ قائمة على قوائم بالهمزة.

وتقول في تصغير أَدْؤُر بالهمز: أُدَيْئِر مهموزًا، هذا مذهب سيبويه، والمبرد والجرمي يقولان: أُدَيّر بغير همز، وما ورد بخلاف ما تَقَدَّم، فمن مادة أخرى أو شاذ مثال ما اختلفت فيه المادتان: فُسْتَاط، وفُسْطَاط، تقول في التصغير: فُسَيْتِيط لا تقول التاء بدل من الطاء، بل هما مادتان قالوا في الجمع: فَسَاتِيط، وفَسَاطِيطِ، والشاذ في قولهم في عِيد: عُيَيْد، كما قالوا في الجمع: أَعْيَاد، وفي مُتَّعِد، وَمُتَّسِر: مُتَيْعِد، وَمُتَيْسِر، ولا تَرُد، والزجاج يرد يقول: مُوَيْعِد، ومُيَيْسِر.

وقال سيبويه في: أَدْؤُر المهموز: أُدَيْئِر بالهمز، ووافقه الزجاج، وقياس قول سيبويه في الجمع: أدائر بالهمز، وخالف المبرد فقال: أُدَيّر، وأُدَايِر، وقالوا في أَيْنُق:

---

(١) هو أبو الحسن سليمان بن محمد بن الطراوة كان نحويا ماهرا وأديبا بارعا سمع على الأعلم كتاب سيبويه، وله آراء في النحو انفرد به وخالف فيها جمهور النحاة، فأثنى عليه بعضهم ونقده آخرون ونسبوه إلى الإعجاب بنفسه، وقد جول كثيرا في بلاد الأندلس وألف كتاب الترشيح في النحو، والمقدمات على كتاب سيبويه، ومات رحمه الله عن سن عالية سنة ٥٢٨هـ.

أَيَيْنِق، وَأَيَانِق، وكذا سائر ما يُقْلَبُ يُصَغَّرُ ويُكَسَّرُ على لفظه لا على أَصْلِه، تقول في قِسِيّ: قُسَيِي، وفي جاه: جُوَيْه، وفي أشياء على مذهب سيبويه: أُشَيَّاء، وفي لاثٍ، وشَاكٍ: لُوَيْث، وشُوَيْك، وهذا بخلاف ما شَذَّ في مُكَبَّرِه، فإنه يُصَغَّرُ على أصله، تقول في تصغير حَيْوَة: حُيَيَّة لا حُيَيْوَة.

فصل

الاسم المؤنث إن كان ثلاثيًّا مصدرًا في الأصل

نحو: حَرْبٍ، أو اسم جنس مذكر الأصل نحو: نَاب لم تدخله التاء في التصغير، كذا قال ابن مالك، وعَدَّ الناس ذلك من الشاذ الذي لم تدخله التاء، وهو ثلاثي مؤنث، وذلك نحو: ذَوْد، وشَوْل، وناب للمُسِنّ من الإبل، وحَرْبٍ، وفَرَسٍ، وقَوْسٍ، ودِرْع الحديد، ونَخْل، وعُرْس، وغِرْس، وضُحَى، ونَعْل، ونَصَف، وبعض العرب يُذكر الحرب، والدرع، والفرس فلا يكون من هذا الفصل، وبعضهم ألحق الهاء في عُرْسٍ، وقَوْسٍ، فقال: عُرَيْسَة، وقُوَيْسَة.

وزعم الفارسي أن ضُحَيَّة تصغير ضُحَى لا تصغير ضَحْوَة، فتصغيره على القياس؛ إذ هو مذكر، وغير ذلك يُصَغَّرُ بالتاء نحو: دُوَيْرَة، ونُوَيْرَة في دارٍ، ونارٍ، وهُنَيْدَة في هِنْدٍ، ومما يصغر بغير تاء بِضْع، وعُشْر، وخمس، وما دونها من عدد المؤنث الثلاثي تقول: بُضَيْع، وعُشَيْر، وخُمَيْس.

وما رُخِّم تَرْخِيم التصغير من صفات المؤنث فحذفت زوائده، فصار ثلاثيًّا نحو: حُيَيْض، وطُمَيْث، وعلم مؤنث منقول من مذكر نحو: رُمْح اسم امرأة، فمذهب ابن الأنباري[1]: اعتبار أصله فتقول: رُمَيْح، ومذهب غيره: أنه لما صار اسمًا لمؤنث خاصًّا به صُغّر بالتاء فتقول: رُمَيْحَه كما لو سَمَّيْنَا بنارٍ قلنا: نُوَيْرَة، وإذا سميت امرأة بحربٍ، أو نابٍ، وإن كانا يُصِغَّران بغير تاء ثم صَغّرت لقلت: حُرَيْبَة، ونُوَيْبَة.

---

(١) هو الإمام أبو بكر محمد بن القاسم بن الحسن الأنباري النحوي اللغوي. قال الزبيدي: كان من أعلم الناس بالنحو على مذهب الكوفيين وبالأدب وأكثرهم حفظا للغة, وكان ممن يرى القياس في النحو ويقول: النحو كله قياس ومن أنكر القياس فقد أنكر النحو. وتوفي ابن الأنباري ليلة النحر سنة ٣٢٧هـ سبع وعشرين وثلاثمائة ببغداد.

وقال **الكسائي**: العرب تُصَغرُ ما كان من أسماء النساء ثلاثيًا مثل: بَرْق، وَلَهْو، وخَوْد، وجُمْل، وَرِيم بالهاء وبغير الهاء، فمن صَغر بالهاء لم يجز، ومن صَغّر بغيرها لم يُجْرِ فَأَجْرَى، وأما الأسماء التي ليست للأناسي، فأكثر ما جاءت بالهاء؛ لأنها لمؤنثات وقعت.

وقال **ابن الأنباري**: إذا سَمَّيْتَ امرأة باسم مذكر كلَهْو، وبَرْق، وطَلَل، وطَرَب فلك في تصغيره وجهان: إن نويت أنك سَمَّيْتَهُ بجزء من اللهو صَغَّرْتَها بالهاء، فتقول: لُهَيَّة قد جاءت، وهذه بُرَيْقَة؛ وإن شئت قُلْتَ هذه لهى قد جاءت بغير الهاء، وإن نَوَيْتَ أن تُسَمّى باللهو الذي يقع على الكثير لم يكن تصغره إلا بطرح الهاء، وكان بمنزلة امرأة سميتها بزيد.

وقال الفراء: يصغر بغير هاء، إن سَمَّيْتَ امرأة باسم مذكر من أسماء الرجال كحسن، وزيد، وعمرو، وتيم، فقال الفراء: يُصَغَّرُ بغير هاء، وإن سَمَّيْتَ مذكرًا بمؤنث فالجمهور على أنه لا تلحقه التاء نحو: أُذُن، تقول: أُذَيْن، وذهب يونس إلى أنه تَلْحَقُهُ التاء فتقول: أُذَيْنَة، وإذا صَغَّرْتَ أَرُوس علمًا لمؤنث بعد حذف همزته؛ إذ أصله أَرْؤُس، فصار ثلاثيًا لم تلحقه بالتاء، وجَيَل عندنا من: جَيْأَل، كذلك لا تلحقه التاء، فإن كان المؤنث رباعيًا فأزيد لم تلحقه التاء تقول في زينب: زُيَيْنِب، وفي عَنَاق: عُنَيق، وشذ إلحاقها في أمام، ووراء، وقُدَّام، قالوا: أُمَيمَة، ووُرَيْئَة، ووُرَيَّة بلا همز، وقُدَيْدِيمة.

فإن صغرت زَيْنَبا، أو عَنَاقًا، أو سُعَاد تصغير ترخيم قلت: زُيَنْبة، وعُنَيْقَة، وسُعَيْدَة، وإن صَغَّرْت فعيلا بمعنى مفعول صفة لمؤنث ظاهر قلت: كَفٌّ خُضَيِّب، وعينٌ كُحَيِّل، فلا تلحقه التاء؛ فإذا أَفْرَدْتَ أو أَضَفْتَ قلت: قُتَيِّلَة، وقُبَيِّلَة بني فلان، قاله في " المخصص ".

وقال أبو القاسم بن جودي في امرأة مُضْبٍ، وكلبة مُجْر، تثبت الهاء؛ لأنه مؤنث على ثلاثة أحرف، ولم يُعتد بما حذف من آخره مع أنه قد تدخله الهاء في مُكَبَّرِهِ، وفي (امرأةٍ مِعْطَار): مُعَيْطِيرَة، وفي تصغير طَالِق، وطَامِث: طُوَيْلِق، وطُوَيْمِث، انتهى.

وما آخره ألف تأنيث مقصورة خامسة نحو: حُبَارَى أو سادسة، نحو: لُغَيْزَى، فإذا حذفت ألف حُبارَى الأخيرة، فيقول أبو عمرو: حُبَيرَة بإلحاق التاء، وغيره

يقول: حُبَيّر بغير تاء، ومنهم من يُقِرّ ألف التأنيث، ويحذف الأولى فيقول: حُبَيْرَى، ولُغَيّزَى يقول فيه أبو عمرو: لُغَيْغِيزَة، وغيره: لُغَيْغِيز.

وفي تصغير حَوْلايا، وجَرْجَرَايا ثلاثة أوجه:

الأول: حُوَيْلايَا، وجُرَيْجِرَايا.

والثاني: حُوَيْلِيَا، وجُرَيْجِرَيَا.

والثالث: حُوَيْلِيًّا، وجُرَيْجِيًّا.

وفي المِرْعِزَّى والبَاقِلَّى: مُرَيْعِزة، وبُوَيْقِلَة، على قول من قال كُمَيْثِرة، وبُوَيْقِلَّة، ومُرَيْعِزَّة، على قول من قال: كُمَّيْثرِيَة تصغر كُمَّثْرَاة، وذكروا في تصغير كُمَّثْرَاة، أيضًا: كُمَّيْثَرَاة، فيكون في تصغيرها ثلاثة أوجه.

أو ممدودة خامسة؛ نحو: بَاقِلاء، أو سادسة؛ نحو: بَرْنَاسَاء ولا حذف، ولا تاء فتقول: بُوَيْقِلاء، وَبُرَيْنِسَاء، خلافًا لابن الأنباري؛ إذ يجيز حذفها، ويعوض منها التاء؛ فيقول: بُوَيْقِلَة، وَبُرَيْنِسَة، وإذا سَمَّيْتَ مذكرًا بِبِنْتٍ، وَأُخْتٍ، حذفتَ ولم تعوض تاء تأنيث فقلتَ: بُنَيّ، وَأُخَيّ، أو مؤنثًا حذفت وعوضت فقلت: بُنَيَّة، وأُخَيَّة.

وإذا صَغَّرْت بَعْلَبَك وأنت تجعلها اسمًا واحدًا قلت: بُعَيْلِب، وقال الفراء: ربما حذفوا فقالوا: بُعَيْلَة، وقال بعضهم: بُكَيْكَة فيحذف بَعْلا، ومن قال: هذه بَعْلبك فلم يحذف قال في التصغير: هذه بُعَيْلَةُ بَكّ، وإن شاء قال: بَعْلُ بُكَيْك، فجعل بَكًّا مذكرًا، ومن قال: هذا حَضْرَمَوْت قال في التصغير: حُضَيْرِم، وحُضَيْرَة مؤنثة، ومن قال: هذه حَضْرُمَوْتٍ قال في التصغير: حُضَيْرُمَوْتِ، وقال الفراء: أحبُّ إليَّ أن يقال: حَضْرُمُوَيْتَه.

ويُصَغّرُ اسم الجمع على لفظه تقول في: قَوْمٍ، وَرَهْطٍ، وَنَوْمٍ: قُوَيْم، ورُهَيْط، ونُوَيْم، وسواء كان له واحد من لفظه كرَكْب، وسَفْر، وصَحْب، وطَيْر أم لم يكن، خلافًا لأبي الحسن فيما له واحدٌ من لفظه يرَدّه إليه تقول: رُوَيْكب، ومُسَيْفِر، وصُوَيْحِب، وطُوَيْئِر.

ويُصَغَّر اسم الجنس على لفظه نحو: تُمَيْر، في: تمر، وجمع القلة على قِياسِ نظائره المفردة تقول في أَكْلُب: أُكَيْلِب، وفي صِبْيَة: صُبَيَّة، وقالوا أيضًا: أُصَيْبِيَة في تصغير صِبْيَة، وأُغَيْلِمَة في تصغير غِلْمَة، وتقول في أَرْغِفَة: أُرَيْغِفَة إلا ما كان منها

على أَفْعَال، فتبقى الألف نحو: أُجَيْمَال في: أَجْمَال بخلاف نظيره نحو: إجمال مصدر أَجْمَل تقول فيه: أُجَيْمِيل، وتقدم مذهب الكوفيين في تصغير جمع الكثرة الذي على زنة المفرد.

وجمع الكثرة إن كان له واحد مستعمل ليس على القياس نحو: مَلامِح واحده: لمحة، رُدَّ إلى واحده المستعمل تقول: لُمَيْحَات، وقياس: مَلامِيح أن يكون المفرد: مَلمَحَة خلافًا لأبي زيد؛ إذ يُصَغِّرُ على المهمل القياسي فيقول: مُلَيْمِحَات، وإن لم يكن له رد إلى واحده القياس نحو: عَبَادِيد، تقول: عُبَيْدِيد، فإن كان مذكرًا عاقلا فقيل في جمعه: عُبَيْدِيدُون، أو غير ذلك فقيل في جمعه: عُبَيْدِيدات، والصحيح أن سَرَاوِيل، وإن كان على زِنَةِ الجمع مفرد، فتقول فيه: سَرييل نظير دنانير علمًا تقول فيه: دُنَيْنِير، ومن زعم أنها جمع سِرْوَالَة ردَّه إليه وصغره مجموعًا بالألف، والتاء فقال: سُرَيِّلات.

وفي " الغرة ": سراوِيل يصغرها يونس: سُرَيِّلات، وسُرَيْوِيلات، لأن لفظها جمع الجمع كدَخَارِيص، وقيل: هو جَمْعُ سِرْوَالَة، وبعضهم يُصَغّر على لفظها فيقول: سُرَيِّيل، وسُرَيْوِيل، انتهى.

وإن كان لما جُمِعَ جَمْعَ كثرة جَمْعُ قِلّة، وأردت تصغير جمع الكثرة، وكان جمع الكثرة لمذكر عاقل جاز أن ترده إلى المفرد، وتصغره، وتجمعه بالواو والنون فتقول: فُتَيُّون، وضُبيون، وسواء كان مُفْرَدُه المذكر يجمع بالواو والنون كزَيدٍ، أم لم يكن كغلام، وفتى، وجاز أن تردَّه إلى جَمْعِ القلة، وتصغره فتقول: فُتَيَّة، وصُبَيَّة؛ وإن كان لمذكر لا يَعْقِلُ نحو: جَبَل، وأَجْبُل، وجِبَال، أو لمؤنث كَعَنَاق، وأَعْنُق، وعُنُوق، وصغرت جِبَالا، وعُنُوقًا، رددته إلى جمع القلة، قلت: أُجَيْبِل، وأُعَيْنِق، أو إلى مفرده فقلت: جُبَيْلات، وعُنَيْقَات.

وإن لم يكن له جمع قِلَّة بل جمع كثرة، وكان لمذكر عاقل، كرجال، وسكارى، رددته إلى مُفْرَدِه، وجمعته بالواو والنون فقلت: رُجَيْلُون، وسُكَيْرَانُون كان مُكَبَّرُهُ يجمع بالواو، والنون أو لم يكن، أو لمذكر غير عاقل كدراهم، أو لمؤنث كجَوَارٍ، وَسَكَارَى، وحُمْرٍ رُدَّ أيضًا إلى مُفْرَدِه، فقيل: دُرَيْهِمَات، وجُوَيْرِيَات، وسُكَيْرِيات، وحُمَيْرَاوَات، وسواء كان مفرده يجوز فيه الجمع بالألف والتاء أم لم يكن.

وإذا صغَّرْتَ أَرَاهِط، وهو جمع أَرْهُط جمع رَهْط؛ فعند سيبويه يَرُدُّهُ إلى مُفْرَدِهِ

رَهْط، فيقول: رُهَيْطُون، وغيره يجيز رَدَّهُ إلى أَرْهُط فيقول: أُرَيْهِط.

وهذه مسائل متفرقة من هذا الباب، قال الأخفش: ولو صَغَّرْتَ (مِنْ) اسم رجل قلت على قول الشاعر(١): [الوافر]

مِنَّا أَنْ ذَرَّ قَرْنُ الشَّمْسِ حتَّى ... أَغَاثَ شَرِيدَهُم فَنَنُ الظَّلامِ

(مُنَيّ)، وقال الفراء: إذا صغرت مِعْطَاء، ومِسْخَاء امرأة، شَدَّدْتَ الياء فقلت: مُعَيْطِيّ، ومُسَيْخِيّ، فإن حذفت إحدى الياءين فقلت: مُعَيْطِيَة، ومُسَيْخِيَة تلحق التاء، وقال: إن صَغَّرْتَ عُلْوِيًّا قلت: عُلَيْوِيْ ولم تدغم، أو عَلِيًّا قلت: عُلَيَّ، وإن شئت: عُلَيِيّ للفرق، وقال: ولو صغرت يَمَانٍ، وشَآم قلت: يُمَيْنِيّ، وشُوَيْمِيّ، تحذف الألف، وتزيد ياء النسبة؛ لأن الصيغة كانت تدل على النسب، فلما حدث التصغير، وأزال تلك الصيغة رددت ياء النسب وقالوا في الإبل: أُبَيْلَة، وفي الغنم: غُنَيْمَة، وسمع الكسائي غُنَيْم، وفي المعز: مُعَيْز.

وقال الفراء: المؤنث الرباعي إن كان في العرب من يُذَكّرُهُ لا يصغر بالتاء؛ فإن كان مما يُذَكّره بعض فلا يلحق التاء نحو: كَرَاع، وذِرَاع، فتقول: كُرَيّع، وذُرَيّع، ويؤنثه بعض كيفما ألحقتها فتقول: كُرَيّعَة، وذرَيّعة، ولا يعرف البصري إلا ذُرَيّعًا، وكُرَيّعًا مؤنثًا ومذكرًا، وقالوا: لِسَان ولُسَيْنَة فيمن أَنَّثَ، و لُسَيْن فيمن ذَكَّر حملوه على التكسير حيث قالوا: أَلْسِنَة في المذكر، وأَلْسُن في المؤنث، فرَّقُوا في التصغير كما فَرَّقوا في التكسير.

ومنع الفراء من تصغير: مِثْل، وشِبْه، وأجازه سيبويه وقال: قول العرب: وهو مُثَيْل هذا، وأُمَيْثَال هذا، فلما أرادوا أن يُبيّنوا أن المشبه به مُحَقَّر حُقّر.

وقال الفراء: فَعْلاء أَفْعَل إن عَنَيْتَ الرجال، قُلْتَ: أُحَيْمِرُون، أو النساء قُلتَ: أُحَيْمِرَاوَات، أو غيرهما من الذكور قُلتَ: أُشَيْقِرَات أو الإناث قلت: أُشَقْرَاوات، حَذَامِ إذا صُغّر أُعْرِب لزوال اللفظ الذي أوجب له البناء، وشَذَّتِ العرب، فجمعت ما لا يَعْقِلُ جمع المذكر العاقل قال(٢): [الرجز]

---

(١) أنشده الكسائي لبعض بني قضاعة.
انظر: الوساطة بين المتنبي وخصومه ١/١١٧، والمحكم ١٠/٤٣٦، واللسان (منن) ١٣/٤١٥.
(٢) الرجز بلا عزو في: الكتاب ٣/٤٩٤، ومعاني القرآن للفراء ٣/٢٤٧، والأصول ٣/٥٣، =

قَــدْ شَــرِبَت إلا دُهَيْــدِهينا

قُلَيِّــصاتٍ وَأُبَيْكِــرِينَا

جَمعُ دَهْدَاة، وجُمِعَ بِكْر على أَبْكُر، ثم صغروهما، وجمعوهما هذا الجمع، والقياس: دُهَيْدِهَات، وأُبَيْكِرَات.

وإذا صغَّرْتَ سِنينَ مُعْرَبًا بالواو والياء قُلْتَ: سُنَيَّات لا سُنَيُّون و (أَرْضِين) قلتَ: أُرَيْضَات لا أُرَيْضُون، أو سِنينا معربًا بالحركات في النون قلتَ في مذهب الفارسي: سُنَيِّن، وسُنَيِّين.

ومذهب الزجاج رَدُّها إلى الأصل فتقول: سُنَيَّات، أو سميت بِأَرْضُون معربًا بالواو، والياء رجلا، أو امرأة قُلتَ: أُرَيْضُون، أو سميتهما بِسِنِينَ معربًا بالحرفين قلتَ: سُنَيون، ومن جعل المحذوف هاء قال سُنَيْهُون، أو سِنِين معربًا بالحركات رَجُلا قلت: سُنَيِّن، وصَرَفْتَ، ولم تَرُدّ المحذوف عند سيبويه.

ويقول يونس: سُنَيين وَيَرُدّ، أو امرأة قلتَ: سُنَيْن، وسُنَيِّن، على الخلاف ولم تصرف.

ولو سَمَّيْتَ بِجَرِبَان، وصَغَّرْتَ قلتَ: جُرَيْبَان، قاله سيبويه، كما قلتَ في خراسان: خُرَيْسَان، ولو سميت بدَرَاهِم، ثم صَغَّرْتَه قلت: دُرَيْهِم، وقبل: التسمية تَرُدّ الواحد وتَجْمَعُه بالألف والتاء، فتقول: دُرَيْهِمَات.

ونطقت العرب بأسماء مُصَغَّرَة، ولم تَنْطِقْ بها مُكَبَّرَة، من ذلك: كُمَيْت، وكُعَيْت، وجُمَيْل، والقُصَيْرَى، والحُمَيَّا، والثُّرَيَّا، والقُطَيْعَاء، والبُرَيْطَاء، وسُكَيْت مخففا الكاف، وبأسماء فاعلين على صورة المصغر نحو: مُبَيْطِر، ومُسَيْطِر، ومُبَيْقِر، ومُهَيْمِن فتصغيرها يكون بالتقدير، وكثر مجيء المصغر دون المكبر في الأعلام كقُرَيْظَة، وجُهَيْنَة، وطُهَيَّة، وهُذَيْل، وسُلَيْم.

=

وكتاب الشعر ١/١٣٨، والأضداد لأبي الطيب ٦٤١، والمخصص ٧/٢٢، ٦١، ١٣٧، وشرح الشافية ١٠٢، والجمهرة ٣/١٣٣٤، والصحاح ٢/٥٩٦، ٥/٢٢٣٢، والتكملة ٢/٤٢٦، ٦/٣٤٠، واللسان ٤/٧٩، ٨٠، ١٣/٤٦٠، ٤٩٠، ١٥/٩٤ (بكر، يمن، دهده، علا).
والدهيدهين: جمع مصغر واحدة دهداه، وهو صغار الإبل. وقليصات: جمع مصغر قلوص، وهي الناقة الفتية، ويروى في بعض المصادر السابقة: (قد رويت إلا الدهيدهينا).

واستغنت بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل قالوا: مُغَيْرِبان، وعُشَيْشِيَة، وعُشَيَّان، ولُيَيْلِيَة، ورُوَيْجِل، وأُبَيْنُون في مَغْرِب، وَعَشِيَّة، ورَجُل، ولَيْلَة، وبَنِين، وقالوا في: إنسان: أُنَيْسَان، فمعظم الكوفيين على أنه مشتق من النسيان، ووزنه إِفْعِلان، ومذهب البصريين، والشيباني: أن وزنه فِعْلان، قال البصريون: مشتق من الإنس، وقال الشيباني: مشتق من الإيناس بمعنى الإبصار.

وبتصغير أحد المترادفين عن تصغير الآخر قالت العرب: أتانًا قَصرًا؛ أي: عَشِيًّا، ولم يُصَغِّرُوا قَصْرًا استغناءًا عنه بتصغير عَشِيّ، وقال ابن مالك: وَيَطَّرِدُ الاستغناء بتصغير أحد المترادفين إن جمعهما أصل واحد مثال ذلك: جليس بمعنى مجالس، قال: فيجوز في تصغير جَلِيس: مُجَيْلِس، وفي تصغير مُجَالِس: جُلَيْس، وهذا الذي ذكره لم أره لغيره، فَيَنْبَغِي التوقف فيه حتى ينقله أئمة العربية المستقريون للسان العربي.

وقد يكون للاسم تصغيران قياسي، وشاذ قالوا في تصغير صِبْيَة: صُبَيَّة، وهو القياس؛ لأنه جمع قلة، وجمع القلة يصغر على لفظه، وقالوا في الشعر: أُصَيْبِيَة، وليس بالقياس.

قال الفراء: رجعوا إلى جمع أُصَيْبِيَة، وإن لم يُنْطَقْ به في الكلام.

وقال ابن هشام: وإنما قالوا في الجمع: غِلْمَة كصِبْيَة، وقد قالوا: أُصَيْبِيَة، ولم يقولوا: أُغَيْلِمَة، واستغنوا بصِبْيَة، وغِلْمَة عن أَصْبِيَة، وأَغْلِمَة، وصَغَّرُوا صِبْيَة، ولم يصغروا أَغْلِمَة، والرجوع في هذا كله إلى السماع، انتهى.

ولا يُصَغَّرُ من الأسماء المتوغلة في البناء إلا أسماء الإشارة غيرُ المكانية، و(الذي، والتي) من الموصولات، وتثنيتها وجمعها وعَمْرَوَيْه؛ فإن الصحيح أنه لم تعرب قطُّ، وتقدم كيفية تصغيره فتقول في ذا: ذَيَّا، وفي تا: تَيَّا، وفي التثنية: ذَيَّان، وتَيَّان، وفي الجمع بالياء في الأَلَى: أُلَيَّا، وأُلَيَّاء في أُلاء، ولها من الأحكام ما لها حالة التكبير.

ومذهب المبرد: أن أصل همزة أُلاء ياء، قلبت همزة، وعند الزجاج: أصلها ألف قلبت همزة، وعند الفارسي: الهمزة أصلٌ ليست منقلبة من ياء، ولا الف، بل ذلك مما فاؤه ولامه همزة كأشياء، قيل: وهو الصحيح، وتقول في الذي، والتي: اللَّذَيَّان واللَّتَيَّا بفتح لامهما وقد تُضَم.

وقال ابن خالويه[1]: أَجْمَعَ النحويون على فتح اللام في: اللَّتيَّا إلا الأخفش؛ فإنه أجاز اللُّتيَّا بالضم، وفي التثنية: اللَّذيَّان، واللَّتيَّان، وفي جمع اللَّذيَّا على مذهب سيبويه: اللَّذيُّون، واللَّذيِّن، وعلى مذهب الأخفش، والمبرد: اللَّذيَوْنَ، واللَّذيَّينَ كالمقصور، ومنشأ الخلاف من خلافهما في التثنية، فسيبويه يقول: حُذِفَت ألف اللَّذيَّا حين ثنُّوا حذفًا للتخفيف، وللفرق بين تثنية غير المتمكن، والمتمكن، فالحذف ليس لالتقاء الساكنين، والأخفش يقدرها ثم يحذفها لالتقاء الساكنين، ولم ينقل عن العرب شيء يُسْتَنَدُ إليه في جمع اللَّذيَّا، وقالوا في جمع اللَّتيَّا: اللَّتيَّات.

وأما اللاتِي فمذهب سيبويه، وظاهر كلامه: أن العرب لا تُصَغِّرُ اللاتي.

قال سيبويه: استغنوا بجمع الواحد المُحقّر السالم إذا قلت: اللَّتيَّات، وأجاز الأخفش تحقير اللاتي فقال: اللَّوَيْتَا، واللائِي فقال: اللَّوَيَّا، وأجاز غيره تحقير اللائي فقال: اللَّوَيَّا، واللائِينَ، فقال: اللَّوَيُّون، وهذا جار على مذهب الأخفش؛ إذ أجاز تصغير اللائي غير مهموز، وزعم المازني أن تصغير اللاتِي: اللَّتَيَّا، واللائِي: اللَّيَّا، والصحيح: أنه لا يجوز تصغير اللائِي، ولا اللاي، واللاتي، ولا للَّواتي، استغناء بجمع اللَّتَيَّا عن ذلك، وهذا مذهب سيبويه، وتصغير هذه الأسماء لا يقتضيه قياس، فينبغي أن لا يتعدى فيه مورد السماع.

وما حكاه الأخفش في " الأوسط " من: أنهم قالوا في تصغير اللاتِي: اللَّوَيْتِيَا، فلعل هذا مما جاء قليلا كوَذَرَ، ووَدَعَ.

وفي " الغرة " قال الفراء: لم يُسْمَعْ في تصغير الذين: اللَّذَيِّن بالياء، وقال الكسائي: من قال اللَّذْ، واللَّتْ، وصَغَّر، فوجه الكلام أن تَسْكُن الذال، والتاء تقول: اللَّيَّذْ، واللَّيَّتْ، أدخل ياء مشددة بين اللام والذال والتاء.

وقال الفراء: يلزمه أن يقول في الاثنين: اللَّيَّذَان قال: ولم يفعله.

---

(١) أبو عبد الله الحسين بن محمد، نشأ بهمذان ووفد إلى بغداد، وأخذ عن ابن الأنباري وابن دريد، وغيرهما، وله مع المتنبي مناظرات، كان كوفي النزعة قصير الباع في النحو طويله في اللغة، يشهد بذلك ما ساقه في انتصاره لثعلب عند رده الاعتراضات العشرة التي فند بها الزجاج نصف كتابه "الفصيح" وذكر ردود ابن خالويه للسيوطي في الأشباه والنظائر.
ومن مؤلفاته في العربية "ليس".
توفي بحلب سنة ٣٧٠هـ سبعين وثلاثمائة.

وقال الفراء: إذا صغرت اللَّوَاتِي رددتها إلى الأصل، فقلت: اللُّتَيَّاتِي، فإذا صغرتها على جهتها قلت: اللُّوَيَّاتِي، ولو صغرتها على همزتها قلتَ: اللُّوَيَّائِي، قال بعضهم: وأحبُّ إليَّ من هذين أن أقول: اللُّوَيَّاوات، انتهى.

وإذا صَغَّرْتَ مُهْوَأَنًا فالقياس حذف الميم وأحد المضعفين فتقول: هُوَيْئِن، كما تقول في مُطْمَئِنّ، ومُقْشَعِرّ، وقيل: مُهَيّن بحذف الهمزة، وإحدى النونين، وانقلاب الواو ياء، وإدغام ياء التصغير فيها، وإن شئت قُلْتَ: مُهَيْوِن كما قلت في أَسْوَدَ أُسَيْوِد.

وتقول في هُنْدَلِع في قول ابن السراج: هُنَيْدِل حُذِفَت العين؛ لأنها آخر الكلمة، وهي عنده خماسية، وغيره يقول: هُدَيْلِع بحذف النون، ولا يثبت هذا الوزن في الأصول.

وفي عِفْرِيَة: عُفَيْرِية، وحكى بعض العرب: عُفَيْرَة، شبهها بألف التأنيث التي في حُبَارَى، وتقول إذا بَنَيْتَ من الرَّمْي اسمًا على وزن: سِرْدَاح: رِمْيَاء، وإذا صَغَّرْتَهُ فقال المبرد: تقول: رُمَيِّيّ، ولا يجوز أن تحذف منه شيئًا، ومثل هذا في كتاب سيبويه، تقول في تصغير عَدَوِيّ: عُدَيِّيّ[1]، ولا يجيء الحذف؛ لأنك لو حذفت لصار تصغيرًا بلا تصغير، وتقول في بَرْدَرَايا: بُرَيْدِر بحذف ثلاث الزوائد، وفي حَوْلايَا: حُوَيْلِي، وتقدم الخلاف في تصغير حَولايا، وجَرْجَرَايا، وفي: أُمَوِي منسوب إلى أُمَيّة، أُمَيِّيّ[2]، وفي: أَلَنْدَد، في مذهب سيبويه: أُلَيْدّ بتشديد الدال، وفي مذهب المبرد: أُلَيْدِد بفك الدالين كحال تكبيره.

---

(١) قال أبو علي في البصريات ص ٣٣٧: قال أبو العباس: المازنيُّ يوافق أصحابه وجميع النحويين في تحقير " عَدَوِيّ ": إذا لم يكن اسم رجل، فيقولون - كلهم-: " عُدَيِّيٌّ ".
وقال الرضي في شرح الشافية ٢/٢٣: وليس الثقل في نحو: " أُمَيِّي " لانفتاح ما قبل أُولى الياءين المشددتين - كالثقل في نحو: " عَلَيِّي " لأنَّ ههنا مع الياءين المشددتين كسرتين؛ لهذا كان استعمال نحو:" أَمَيِّي " و" عَدَيِّي " بياءين مشددتين فيهما في كلامهم كما حكى يونس. وإن كان التخفيف فيهما بحذف أولى الياءين، وقلب الثانية واواً أكثر.
انظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ١/٤٨، ٨١.

(٢) قال في الكتاب: ٣/٣٤٤: وزعم يونس أنَّ أناساً من العرب يقولون: أَمَيِّيٌّ، فلا يغيرون لِمَّا صار إعرابها كإعراب ما لا يعتل، شبهوه به كما قالوا " طَيِّئِيٌّ "، وأما " عَدِيِّيٌّ " فيقال، وهذا أثقل؛ لأنَّه صارت مع الياءات كسرة.

وفي: مَطَايَا علم مذكر مُطَيّ على تقديرين مختلفين هما في قبائل علمًا، الخليل يقول: قُبَيْئِل، ولك أن تُعَوِّضَ فتقول: قُبَيْئِيل، ويونس: قُبَيِّل، فَعَلَى قول الخليل تُحْذَفُ الألف التي قبل الياء، وعلى قول يونس تُحْذَفُ الياء التي بين الألفين؛ لأنهما كالهمزة من قبائل، وجوَّز الفارسي الوجهين.

وفي مُصْرَان علمًا لمذكر في مذهب أبي الحسن: مُصَيْرِين، والصحيح: مُصَيْرَان، وقبل أن يكون علمًا لا تُصَغِّرَه على لفظه، بل تَرُدَّهُ إلى جمع قِلّته الذي هو أَفْعِلَه، فتقول: أُمَيْصِرَه، واختلف في وزنه فمذهب أبي الحسن: أنه مَفْعِل من صار يصير، وأن جمعه: مُصْرَان على سبيل الشذوذ، ومذهب الفارسي: أنه فَعِيل، وجمعه مُصْرَان مقيس، وفي رُوية مسهلا من الهمز رُؤَيَّة مهموزًا، أو الواو أصل: رُوَيَّة.

وفي خَطَايَا علمًا لمذكر خُطَيِّئ ترد الهمزة كما تقول في: مِنْسَأَة: مُنَيْسِئَة بالهمزة، وفي آجُرَّة: آجَيرَّة، بتشديد الراء، ولا تعوض، ولو حذفت الراء الواحدة وقلبت الألف واوًا قلت: أُوَيْجِرَة، وجاز التعويض فتقول أُوَيْجِيرَة، وفي: أَسْكُرُّجَة، وهي فارسية عُرِّبت، قال الفارسي: أُسَيْكِرَة بحذف الجيم، وعلى التعويض: أُسَيْكِيرَة، وكذا قياس التكسير إن اضطر إليه، وقياس ما ذكره سيبويه في: إبراهيم سُكَيْرِجَة، انتهى.

وتقول في: قَوْصَرَة ودَوْخَلَة: دُوَيْخِلَة، وقُوَيْصِرَة، وقُوَيْصِيرَة، ودُوَيْخِيلة، وفي: سَفَرْجَلَة سُفَيْرِلَة، وسُفَيْرِجْلَة.

قال الفراء: وسُفَيْرِجْلَة بسكون الجيم أشبه بمذاهب العرب من تحريكها.

وتقول في بناء اسم من المُطِيّ على فُعَائِل: مُطَاءٍ، وتكسيره على مَطَايَا، وتصغيره: مُطَيٍّ، هذا مذهب الخليل، ويونس.

وقال المازني: تهمز فيهما فتقول: مُطَئٍ، ومَطَاءٍ، وفي: حَمَارَّة: حُمَيْرَّة بتشديد الراء ولا يفك، وفي: طِمِرّ خلاف مذهب لا يفك، ومذهب الفراء: يَفُكّ، فتقول: طُمَيْرِر، وفي: ثَمَانِيةٍ: ثُمَيْنِية، تحذف ألفه، وتُبْقَى الياء، وثُمَيْنَة تحذف الياء، وتبقى الألف، وهو ردئ.

وإذا صغرت ثلاثون، وثمانون، وجَدَارَان اسم رجل قُلتَ في مذهب سيبويه: ثُلَيْثُون، وثُمَيْنُون، وجديران، وفي مذهب المبرد: ثُلَيْثُون، وثُمَيْنُون بقلب الألف ياء، وإدغام ياء التصغير فيها.

وإذا صغرت: أبا بكر، وأم بكر، وهما كنيتان، فمذهب الفراء تصغير الثاني فتقول: أبو بُكَيْر، وأم بُكَيْر، وسواء كانت الكمية لعاقل أم غير عاقل، وقياس البصريين تصغير الأب والأم فتقول: أُبَيُّ بكر، وأُمَيْمَة بكر؛ لأن الأول هو الذي يُجْمَع، ويثنى ويوصف، وإن لم يكونا كنيتين، فلا خلاف أنه لا يصغر إلا الأول، ومما شذوا في تصغيره: مَغْرِب، وعَشِيَّة، وعَشِيّ، وأُصْلان، وَلَيْلَة، وإِنْسَان، وغِلْمَة، وصِبْيَة، ورَجُل، قالوا: مُغَيْرِبَان، وعُشَيْشِيَة، وعُشِيَّان، وأُصَيلان، وأُصَيْلال، وَلُيَيْلِيَة، وأُنَيْسِيان، وأُغَيْلِمَة، وأُصَيْبِيَة، ورُوَيْجِل.

وتصغير الترخيم بحذف الزوائد كانت لإلحاق أو لغيره، فالثلاثي الأصول يُرَدّ إلى فُعَيْل، فتقول في المزيد للإلحاق نحو: صَفَنْدد، وخَفَيْدَد: ضُفَيْد، وخُفَيْد، وفي المزيد لغير إلحاق، نحو: مُنْطَلِق: طُلَيْق، ومُسْتَخْرِج: خُرَيْج، والرباعي الأصول يُرَدّ إلى فُعَيْعِل فتقول في نحو: زَعْفَرَان: زُعَيْفِر.

وهو جائز عندنا في العَلَم، وغيره خلافًا للفراء، وثعلب، وقيل خلافًا للكوفيين؛ فإنه مختص عندهم بالعلم.

ويشهد لمجيز ذلك في غير العلم قولهم: (جَاءَ بأُمِّ الرُّبَيْق على أُرَيْق) هو تصغير أَوْرَق، زعمت العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جَمَلٍ أَوْرَق، ولما صَغَّرهُ أبدل من واوه همزة، وقولهم: (يَجْرِي بُلَيْقٌ وَيُذَمّ) هو تصغير أبلق، وقد استدلوا أيضًا بقولهم في مثل: (عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَه) قالوا: تصغير أَحْمَق.

وإذا صَغَّرْتَ هذا التصغير مؤنثًا نحو: غِلاب، وسُعَاد، وَزَيْنَب ألحقت التاء، أو مذكرًا بها فلا، أو صَغَّرْتَ صفة مؤنث نحو: طَالِق، وحَائِض، ونَاقةٌ ضَامِر لم تلحقه التاء، وإبراهيم، وإسماعيل تقول فيهما: بُرَيْه، وسُمَيْع اتفاقًا، وإن وقع الخلاف في تصغيرهما غير الترخيم فقال المبرد: أُبَيْرِه، وأُسَيْمِع؛ إذ الهمزة عنده محكوم بأصالتا.

وقال سيبويه: بُرَيْهِيم، وسُمَيْعِيل؛ إذ الهمزة عنده زائدة، وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد، وغيره من العرب.

باب جمع التكسير(١)

الاسم الذي يدل على أكثر من اثنين؛ إما أن يكون له واحد من لفظه أو لا إذا لم يكن له واحد من لفظه، فإما أن يكون على أوزان الجموع الخاصة بها أو لا؛ إن كان فهو جَمْعٌ واحده مقدر، نحو: عَبَاديد، فأما مَعَافِير فمُسَمًّى بالجمع، وحَضَاجِر جمع حِضَجْر، وسَرَاوِيل أعجمي، وقيل: جمع سِرْوَالة، و أَعْرَاب جمع لمفرد لم ينطق به.

وقيل: هو وزن غالب في الجمع لا يختص به لقولهم: بُرْمَةٌ أَعْشَار، وإن لم يكن على أوزان الجموع، فهو اسم جمع نحو: قَوْم، وإِبِل، وذَوْد، ورَهْط؛ وإن كان له واحد من لفظه، فإما أن يوافقه في أصل اللفظ والهيئة، أو في أصل اللفظ دون الهيئة؛ إن وافقه فيهما، فإما أن يجوز تثنيتهما قياسًا مطردًا أو لا، إن لا فليس بجمع كالمصدر إذا وصف به، أو أخبر به، أو وقع حالا، وكجُنُب؛ فإن الفصيح فيهما ألا يثنيا فإن ثُنِيَ نحو: فُلْك، وهِجَان، ودِلاص، فجمع عند أكثر النحويين، واسم جمعٍ عند بعضهم، وقيل: مفرد يذكر ويؤنث.

وإن وافقه في أصلِ اللفظ دون الهيئة، فإما أن يُصَغَّر تصغير المفرد، أو يخبر عنه إخبار الواحد، أو يوصف يوصف المفرد أو لا؛ إن كان أحد ذلك، ولم يُمَيّز بناء التأنيث، ولا ياء النسب مفرده فهو اسم جمع نحو: رَكْب، وصَحْب، ويجوز أن يعود الضمير ضمير جمع، والمنقول عن الأخفش: أنه جمع، وذكر الأخفش في "الأوسط": أن قول الجمهور في ركب، أنه من هذا الباب، ثم قال: وما أراه في

---

(١) جمع التّكسير هو: ما تغيّر فيه نظم الواحد وبناؤه؛ لأنَّ واحدَهُ يُكسَّر فيه كما يُكسر الإناء، ثمّ يُجمع على صيغة أُخرى.
والتّغيير الّذي يقع فيه على ثلاثة أَضْرُبٍ:
أَحَدُهَا: بزيادة؛ كقولك في جمع (ثَوْبٍ): أَثْواب.
الثّاني: بنقصان؛ كقولك في جمع (كتاب) و (إزارٍ): كُتُب، و أُزُر.
الثّالث: أَن يأتي على عَدَدِ حُرُوفهِ مع تغيير الحركة والسّكون؛ كقولك في جمع (رَهْنٍ) و (سَقْفٍ): رُهُن، و سُقُف.
وحكم إعراب هذا الجمع كإعراب واحده؛ في اعتقابِ حركات الإعراب عليه. [اللمحة في شرح الملحة ٢٠٦/١]

القياس إلا مطردًا قد قالوا: صَائِم، وصَوْمٌ، ونَائِمٌ، ونَوْمٌ، وشَاهِدٌ، وشَهْدٌ، وزَائِرٌ، وزَوْرٌ، وأنه يُصغّر على لفظه ثم قال: وإن صَغَّرْت شيئًا من هذا على واحده فهو جائز على قبحه، انتهى.

وهذا مخالف لما نقل السيرافي، وغيره عن الأخفش: أنه لا يجيز تصغيره على لفظه، وأنه يرده إلى الواحد، ويُجرَى مجرى الجموع المكسرة.

وإن امتاز بتاء التأنيث، وجاء تذكيره وتأنيثه، نحو: نَخْلَة وَنَخْل، أو غلب عليه التذكير نحو: تُخَمَة وتُخَم، فهو اسم جنس خلافًا للفراء؛ إذ زعم أن بُسْرًا، وغَمَامًا، وعمامة جمع تكسير، وكا عنده كل ما له واحد موافق في أصل اللفظ، أو التُزِمَ فيه التأنيث نحو: تُخْمَة وتُخَم، وبَهْمٌ وبُهَمِ فهو جمع، والغالب على ما امتاز واحده بتاء التأنيث من اسم الجنس التذكير قاله أبو حاتم قال: وعليه أكثر العرب قال: وربما أنَّث أهل الحجاز، وغيرهم بعض هذا، ولا يقيسونه في كل شيء، لكن من خواص يقولون: هي البَقرُ.

والبَقَرُ في القرآن مذكر، وما علمنا أحدًا يؤنث الرمان، ولا الموز، ولا العنب.

وقال ابن سيده: التذكير والتأنيث سواء في الاستعمال والكثرة، وإن امتاز بياء النسبة نحو: رُومِي ورُوم، وزِنْجِيّ وَزِنْج، فهو اسم جنس.

قال الفارسي: وقياس هذا أن يَجْرِي فيه التذكير والتأنيث على معنى الجمع، وعلى معنى الجماعة، وليس ما قاله على إطلاقه للرُّوم، والزنج وما أشبههما أهم عقلاء فهم كرِجَال، وعبيد، تقول: غلبت الروم، وذَلّ اليهودُ، وتقول: قامت الرجال، وهي الرجال، ولا تقول: هو الرجال إلا نادرًا، وتقول: الثَّمرُ أَزْهَى، والرُّطبُ طاب، ولا تقول: الرُّوم كفر، ولا اليهود ذل، كما لا تقول: الرجال قام.

وقد مَنَعَ سيبويه من هذا، وقَلَّلَ ما جاء منه، ومَنَعَ القياس عليه، وكذلك الروم واليهود، تقول: كفروا، وذلوا، وقد تقول: الروم كَفَرَتْ كما تقول: الرجال قَامَتْ، وهو قليل، وهو في اليهود والمجوس يجوز جوازًا حسنًا كثيرًا، وإن عَرِيَ عن هذا كله، فإما أن يَصِحَّ عطفُ أمثاله عليه أو لا، إن لم يصح نحو: قُرَيْش فليس بجمع؛ إذ ليس مدلوله جماعة مَنْسُوبِين لقريش، فهو مخالف لِقُرَشِيّ إذا عطف أمثاله عليه، وإن صح فإما أن يكون على وزن الجموع المتفق عليها أو لا إن لم يكن، نحو: ظُؤار، وتُؤام، وضَين، فاسم جمع على الصحيح، ويجوز أن تقول: ظِئْر، وظُؤَار،

وتَوْأَم، وتُؤَم، فتعطف، وإن كان على وزن الجموع المتفق عليها نحو: رِجَال، فهو جمع تكسير.

وما بين واحده وجمع تاء التأنيث فتكسيره محفوظ لا ينقاس نحو: رُطَبَة، وَأَرْطَاب، وتجريده من التاء يدل على الكثرة إلى في كَمْءٍ، وكَمْأَةٍ في إحدى اللغتين، وجمعه بالألف والتاء يدل على القلة نحو: تَمَرات، وكذا جمع التصحيح في المذكر والمؤنث، إلا أن تدخل عليهما (أل) للعموم، أو يضاف إلى ما يدل على الكثرة، وهذا من باب النقل مع (أل)، والإضافة إلى الكثرة، فخرج بذلك عن أصل موضوعة الذي كان له قبل (أل) والإضافة.

وأمثلة القلة: أَفْعُل، وأَفْعَال، وأَفْعِلَة، وجمعا التصحيح العاريان مما ذكرنا، وفِعْلَة خلافًا لابن السراج في زعمه أنه اسم جمع لا جمع، وليس من جموع القلة فُعَل، نحو: ظُلَم، ولا فِعَل، نحو: سِدَر، ولا فِعَلَة، نحو: قِرَدَة خلافًا للفراء، بل هُنَّ جموع كثرة.

وقد يكون للاسم جمع قلة، وجمع كثرة نحو: كَلْب، وأَكْلُب، وكِلاب، وقد يختص الاسم بِبِنْيَةِ القليل كرَجُل، وأَرْجُل، وبنية الكثير، كَرَجُل، ورِجَال، فيستعمل إذ ذاك للقليل والكثير، وقد يُسْتَغْنَى بجمع القليل عن جمع الكثير، وهما مستعملان نحو قوله تعالى: ﴿ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وهو جمع قُرْء، وقد جمع في القلة على: أَقْرَاء، فاستُغنِيَ بقُرُوءٍ عنه.

وما حُذِفَ في الإفراد من الأصول رُدّ في التكسير، نحو: شَفَةٌ وشِفَاه، وَسَتَه وَأَسْتَاه؛ فإن بَقِيَ في الإفراد بَعْدَ الحذف على ثلاثة أحرف كُسِّرَ عليها نحو: بَازٍ وَأَبْوَاز، والخماسي الأصول، ومُوَازِنُ مفعول وغيره، والثلاثي المضعف العين، والمزيد أَوَّله ميم مضمومة يُغْنِي غالبًا تصحيحه عن تكسيره مثال ذلك، فَرَزْدَقُون، ومَضْرُوبُون، ومَضْرُوبَات، وشَرَّابُون، وشِرِّيبُون، وحُسَّانُون، وزُمَّلُون، وجَيِّئُون، وقالوا على استكراه: فَرَازِد، وسَفَارِج، وقالوا: مَشَائِيم، وَمَكَاسِير، ومَلاعِين، ومَسَالِيخ، وقالوا: جَبَابِرَة، ودَجَاجِلَة، وأنشد سيبويه لابن مقبل[1]: [البسيط]

---

(١) هو تميم بن أبيّ بن مقبل من بني العجلان من عامر بن صعصعة أبو كعب. شاعر جاهلي أدرك الإسلام وأسلم فكان يبكي أهل الجاهلية!! عاش نيفاً ومئة سنة وعدَّ في

إِلا الإِفَــادَة فَاسْــتَوْلَتْ رَكَائِبُنَــا عِنْــدَ الجَبَــابِير بِالبَأْسَــاءِ وَالــنِّعَمِ

فإن كان الثلاثي مضعف العين واللام نحو: مُرّ جاز تكسيره قالوا: أَمْرَار، فإن كان المضموم مِيمُهُ لمؤنث على مُفْعِل نحو: مُطْفِل في ألفاظ كثيرة، أو على مُفَعَّل كـ (امرَأةٍ مُكَعَّب) في ألفاظ يسيره، أو على مِفْعَل نحو: امرأة مِلَذ، ونَاقَةٌ مِنعْب، أو على مُفْعَل نحو: خَادِمٌ مُتْبَع، أو على مَفْعَل، نحو: أَرْضٌ مَجْهَل، جمع هذا كله جمع التكسير لا التصحيح، إلا ما كان فيه تاء التأنيث، نحو: مَكْرُمَة، فيجمع تصحيحًا.

وقد يُسْتَغنَى عن التكسير في بعض صفات المذكر العاقل بالتصحيح، قالوا: حُلْوُون، وجُدُّون، ونَدُسُون، فهذه لم تُكسر، وقالوا: مُرٌّ، وَمُرُّون، وأَمْرَار، فجمعوه الجمعين معًا.

وجرت عادة أكثر النحويين سيبويه وغيره أن يتكلموا في جمع التكسير على بنية الموزون فيقولون مثلا: فَعْل يُجْمَعُ على كذا، وتكلم بعضهم فيه على أبنية الجمع كما نفعل نحن، ونبدأ بأبنية جموع القلة فنقول: يَطّرِدُ أَفْعُل في شيئين:

أحدهما: في جمع اسم ثلاثي صحيح العين على: فَعْل، نحو: كَلْب وأَكْلُب، وسواء في ذلك المضعف نحو: صَكٌّ وأَصُك، والمعتل اللام، نحو: دَلْو، وأَدْلٍ، وظَبْي وأَظْبٍ، إلا إن جمعته العرب على غير ذلك، فيُتَّبعُ المسموع.

وأَفْعَال في الواوي الفاء، والمضعف نحو: وَهْم، وأَوْهَام، وعَمّ، وأَعْمَام، أكثر من أَفْعُل، وقالوا: وَجْهٌ، وأَوْجُه، وكَفٌّ، وأَكُفّ شذوذًا، وربما خَصُّوا بفُعُول المضعف فلم يجمعوا على غيره، قالوا: جَدٌّ وجُدُود، وَحَظٌّ وحُظُوظ، وشد أَفْعُل في معتل العين نحو: سَيْف وأَسْيُف، وثَوْبٌ وأَثْوُب.

والثاني: في جمع مؤنث بلا علامة رباعي بمدة ثالثة مثاله: عَنَاق، وذِرَاع، وكُرَاع، ويَمِين، تقول: أَعْنُق، وأَذْرُع، وأَكْرُع، وأَيْمُن، فإن كان مذكرًا كطِحَال، أو مؤنثًا بالتاء: كسَحَابة، أو رباعيًا بلا مدة لم يُجْمع هذا الجمع إلا ما شذ من قولهم: طِحَالٌ , وَأَطْحُل، وهو مذكر، وكذا عَنَان، وأَعُنّ، وجَنَان وَأَجُنّ، وجاء أَجْنُن مفكوكًا

=

المخضرمين وكان يهاجي النجاشي الشاعر.

له (ديوان شعر -ط) ورد فيهِ ذكر وقعة صفين سنة ٣٧هـ.

انظر: الكتاب ٤١٧/١، والمحكم ٤٤٠/٩، والمخصص ٢٠٣/٤.

في الشعر، ومَكَان وَأَمْكُن على قول سيبويه جعل وزن مَكَان فَعَالا.

ويُحْفَظُ أَفْعُل في اسم، وفي صفة على فِعْل نحو: ذِئْب وأَذْؤُب، وجِلْف، وأَجْلُف، وفي اسم على فَعَل، كَجَبَل وأَجْبُل، وفُعَل كَقُفْل وَأَقْفُل، وفُعُل كقُرُط أَقْرُط، وفَعُل كضَبُع وَأَضْبُع، وَفِعَل كضِلَع وأَضْلُع، وفَعَلَة كَأَكَمَة وآكُم، وفِعْلَة كنِعْمَة وأَنْعُم، ونحو: عبدٌ وَرَسُول مما استعمل من الصفات استعمال الأسماء جمع جمعها قالوا: أَعْبُد، وأَرْسُل، فإن كان الاسم مؤنثًا على فَعَل، نحو: قَدَم، فزعم يونس، والفراء أنه يطرد فيه أَفْعُل نحو: أَقْدُم، أو على فعل نحو: قِدْر، أو فُعْل، نحو: غُول، أو فَعُل، نحو: عَجُز، أو فُعُل، نحو: عُنُق، فزعم الفراء أنه يطرد فيها أَفْعُل، ولا يطرد عند الجمهور لا فيهن، ولا في فعل.

ويَطَّردُ أَفْعَال في جمع اسم ثلاثي لم يطرد فيه أَفْعُل، مما كان على فَعْل، نحو: بَيْت وَأَبْيَات، وحَوْض وأَحْوَاض، وعلى فِعْل نحو: حِزْب وأَحْزَاب، وفَعَل جَمَل وأَجْمَال، وغَلَب في نحو لَبَبٌ، قالوا: أَلْبَاب، وفي نحو: صَدَى، قالوا: أَصْدَاء، وظَبْي وأَظْبَاء، وفي فَعُل عَضُد وأَعْضَاد، وفِعَل: عِنَب وأَعْنَاب، وفَعِل نَمِر وَأَنْمَار، وفُعُل: طُنُب وَأَطْنَاب، وَفَعُول معتل اللام بالواو: فَلُوّ وأَفْلاء، وعَدُوّ وَأَعْدَاء، وقَلَّ في فَعْل معتل العين: خَالَ وأَخْوَال، وحَالَ وأَحْوَال، وندر في فُعَل: رُطَبٌ وَأَرْطَاب، وفُعْل: صُلْب وأَصْلاب، ويحفظ في: فَعْل صحيح العين: زَنْد وأَزْنَاد، وورد منه ما لا يكاد يُحْصَى، فلو ذهب ذاهب إلى اقتياس ذلك لذهب مذهبًا حسنًا.

وذهب الفراء إلى أنه ينقاس فيما فاؤه همزة نحو: أَلْفٌ وآلاف، أو واو نحو: وَهْم وأَوْهَام، ومذهب الجمهور: أنه لا ينقاس فيهما، ويحفظ أيضًا في فَعِيل بمعنى فَاعِل، نحو: شَرِيف، وأَشْرَاف، وَكَمِيّ، وأَكْمَاء.

وقال ابن يسعون[1]، وجماعة: كَمِيّ فَعُول لا فعيل، وروى ذلك عن الفارسي، وفي فَعَال نحو: جَبَان وَأَجْبَان، وفُعْلَة بُرْكَة وَأَبْرَاك، وفي نحو: شَعَفَة وَقَصَرَة، وأَشْعَاف وأَقْصَار، ونِضْو وأَنْضَاء، ولِقْوَة وَأَلْقَاء، وحُرّ وأَحْرَار، ومُرّ وأَمْرَار، وخَلَقٌ وأَخْلاق، وفِيقَة وأَفْوَاق، ونَمِرَة وَأَنْمَار، وجِلْفٌ وَأَجْلاف، وعَرَبٌ وَأَعْرَاب، وسَمَلٌ وَأَسْمَال، وجُنُبٌ وَأَجْنَاب ويَقُظ وأَيْقَاظ، ونَجُد وأَنْجَاد، ونكِد وأَنْكَاد، وفَرْخٌ وَأَفْرَاخ،

(١) هو يوسف بن يبقى بن يسعون، توفي عام ٥٤٠ هـ.

وكَنُود وَأَكْوَاد، وقِمَاطٌ وَأَقْمَاط، وغُثَاء وَأَغْثَاء، وخَرِيدَة وَأَخْرَاد، ومَيّت وَمَيّتَة وَأَمْوَات، وَجَاهِل وأَجْهَال، وَوَادٍ وَأَوْدَاء، وذَوْطَة وأَذْوَاط، وَأَغْيَد وَأَغْيَاد، وَأَعْزَل وَأَعْزَال، وقَحْطَان وَأَقْحَاط.

ويطرد اَفْعِلَة في اسم مذكر رباعي بمدة ثالثة نحو: طَعَام وأَطْعِمَة، وحِمَار وأَحْمِرَة، وغُرَاب وَأَغْرِبَة، وَرَغِيف وَأَرْغِفَة، وعَمُود وأَعْمِدَة، وشذ في: كتاب كُتُب، ولم يقولوا: أَكْتِبَة، وغير أَفْعِلَة من الجموع فيما المدة فيه ألف شاذ، إن كان على فَعَال وفِعَال، نحو: عَنَان وعُنُن، وحِجَاج وحُجُج، أو معتل لام نحو: سماء المذكر بمعنى المطر، قالوا: أَسْمَاء وسُمِيّ، وقياسه: أَسْمِيَة.

وهو مسموع فيه ويحفظ في نحو: شَحِيح، ونَجِيّ، وَنَجْد، وَوَهْي، وسَدّ، وقِدْح، وقِنّ، وخَالٍ، وَقَفَا، وَجَائِز، ونَاحِيَة، وظَنِين، ونَضِيضة، وعَيِيّ، وَجَزَّة، وَعَيّل، وعُقَاب، وأُدْحِيّ، ورَمَضَان، وخُوَّان، قالوا: أَشِحَّة، وَأَنْجِيَة، وَأَنْجِدَة، وأَوْهِيَة، وأَسِدَّة، وأَقْدِحَة، وأَقِنَّة، وأَخْوِلَة، وَأَقْفِيَة، وأَجْوِزَة، وَأَنْحِيَة، وَأَظِنَّة، وَأَنِضَّة، وَأَعِيَّة، وأَجِزَّة، وأَعْيِلَة، وأَعْقِبَة، وأَدْحِيَة، وأَرْمِضَة، وأَخْوِنَة، وقالوا: وَادٍ وأَوْدِيَة، وَطيّيء تقول: أَوْدَاة، ورَحَى وأَرْحِيَة، وَبَاب وَأَبْوِبَة، وَنَدَى وَأَنْدِيَة على خلاف فيه، ولا تطرد فِعْلَة بل تحفظ في: فَعِيل كصَبِيّ وَصِبْيَة، وجَلِيل وَجِلَّة، وفي: فَعَل كَفَتَى وفِتْيَة، وَوَلَد وَوِلْدَة، وفُعَال كَغُلَام وغِلْمَة، وشُجَاع وشِجْعَة، وفَعَال كَغَزَال وَغِزْلَة، وفِعَل كَثِنَى، وَثِنْيَة، قاله الفارسي.

جموع الكثرة

منها: فُعْل لأَفْعَل، وفَعْلاء أَحْمَر، وحَمْرَاء تقول في جمعها: حُمْر، فإن كان أَفْعَل لا مقابل له من حيث الخِلْقَة كَآدَر، وأَعْزَل، وأَقْلَف، وأَكْمَر، وفَعْلاء لا مقابل لها كَعَذْرَاء، ورَتْقَاء، وعَفْلاء، وكذلك تقول: أُدْر، وعُزْل، وعُفْل، ولو اشتركا في الوَصْف، واشتُهِرَ كُلٌّ منهما باستعمال لفظ يدل على المعنى كرجل آلى، وامرَأَةٌ عَجْزَاء في أشهر اللغات، ففي اقتياس جمعه على فُعْلٍ خلاف.

أو لم يشتهر وصار مختصًا به لم يذكر له مقابل، لا من لفظه، ولا من معناه نحو قولهم في الفرس الذكر الخفيفة الناصية: أَسْفَى، ولم يقولوا للمؤنثة سَفْوَاء.

وقالوا: دِيَمَة[1] هَطْلاء، ولم يقولوا مَطَرٌ أَهْطَل، فالقياس: سُفُوٌ وَهُطُل؛ فإن كان

(١) الديمة: المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق، وأقله ثلث النهار، أو ثلث الليل... والجمع

مضعفًا نحو: أَغَرّ، وغَرَّاء، أو معتل اللام كأَعْمَى وعَمْيَاء، وَأَعْشَى وعَشْوَاء، أو معتل العين كأَسْوَدَ وَسَوْدَاء، وأَبْيَض وبَيْضَاء، تعيَّن سكون عين فُعْل، تقول: غَرّ، وعَمْيٌ، وَعَشْوٌ، وسَوْد، وبَيض، ويكسر ما قبل الياء في نحو بِيض لتصح؛ فإن كان صحيح العين واللام جاز في الشعر ضم عينه فتقول: حُمُر بضم الميم.

ويُحْفَظُ في: فَعُول، وَفَعِيل معتلي اللام، نحو: عَفُوٌّ، وثَنِيٌّ، وفي نحو: وِرْد صفة، وخَوَّار وَخَوَّارَة، ونَمِيمَة، وَعَمِيمة، وَبَازِل، وَعَائِذ، وحاجّ، وَأَسَد، وَأَظَلّ، وبَدَنَة، قالوا: عُفْو، وَثُنْي، وَوُرْد، وخُوْر، ونُمّ، وعُمّ، وبُزْل، وعُوذ، وحُجّ، وأُسْد، وظُلّ، وبُدْن، فأما سُقُف فذكر ابن مالك أنه جمع سَقْف، وذكر النحاة: أن سَقْفًا جمع على سُقُف بضم القاف، ويخفف فيقال: سُقْف، وزعم بعضهم أن من قرأ: و﴿سُقُفًا﴾ [الزخرف: ٣٣] بالضم؛ فإنه جمع سَقِيفًا على سُقُف، وقيل: لم يوجد له نظير فحُمِل على ما له نظير، وليس كذلك، بل قد نُقِل: سَخْلٌ وسُخْل بإسكان الخاء وقالوا: ذُبَابٌ وذُبّ، ولَذِيذ ولُذّ، ونَقُوق ونُقّ، وكثر فُعْل في نحو: دَار ودُوْر، ونَار ونُوْر، وفَارَة وفُورَة، وندر فُعْل في: زُغْبُوب، قالوا: زُغْب، وقياسه: زَغَابِيب كَزُغْبُوب، وزَغَابِيب، والباء فيه للإلحاق بعصفور، فقياسها ألا تحذف.

فُعُل: يطرد في فَعُول صفة لا بمعنى مفعول نحو: صَبُور، وصُبُر، وفي اسم مذكر على فَعُول: عَمُود وعُمُد، وفَعِيل: قَضِيب وقُضُب، وفي اسم لمذكر ومؤنث على فَعَال: قَذَال وقُذُل، وأَتَان وأُتُن، وفِعَال: حِمَار وحُمُر، وذِرَاع وذُرُع لا مضعفين، نحو: جِنَان، ومِدَاد، ونَذُر، وُطُط، وعُنُن جمع عِنَان، ويحفظ مطلقًا في: فَعْل: رَهْنٌ، وَرُهُن، وَفَعِل: نَمِر، ونُمُر، وَخَشِن، وخُشُن، وفَعِيلَة: صَحِيفَة وصُحُف، وخَرِيدَة وخُرُد، وفي صفة على فَعِيل لا بمعنى مفعول: نَذِير ونُذُر، وَلَذِيذٌ وَلُذُذ، وفَاعِل: شَارِف وشُرُف، وفَعِلَة: فَرِحَة وفُرُح، وَفِعَال: ثِقَال وَثُقُل، وفِعَالٌ كِنَازٌ وَكُنُز، وقيل: ينقاس في: فَعَالٍ وفِعَال: فُعُل، فتقول: صَنَاع وَصُنُع، ودِلاثٌ وَدُلُث؛ لأنهما بمنزلة فُعُول في كونهما لا يجمعان بالواو والنون، ولا على فَعَائِل، وفي اسم على فُعَال: قُرَاد، وقُرُد، وقيل: هو مقيس، والصحيح قصره على السماع، وَفَعَلة: ثَمَرةٌ وثُمُر،

=

ديم. الصحاح ديم ١٩٢٤/٥. وقيل: مطر يدوم يوماً وليلة، أو أكثر. ينظر: تهذيب اللغة دام ٢١٠/١٤.

وفِعْل: جِذْعٌ وجُذُع، وهذا الجمع إن كانت عينه واوًا فلا تحرك عينه بالضم عند البصريين إلا في الشعر نحو: سِوَاك وسُوُك، وسِوَار وسُوُر.

وقال الفراء: ربما قالوا: عُوُن كرُسُل فَرَّقوا بين جَمْعي العانة والعوان، أو ياء نحو: سِيَال وعِيَان جاز تحريكهما بالضم فتقول: سُيُل، وعُيُن، وتسكنهما بكسر ما قبلهما لتسلم الياء، فتقول: عِين، وسِيل كبِيض، أو مضعفًا على فَعِيل اسمًا نحو: سَرِير، وسُرُر، فلم يحك سيبويه في عينه إلا الضم.

وحكى أبو عبيدة وغيره في الفتح، وأنه قياس فتقول: سُرَر، وهو منقول عن بعض تميم وكلب، فإن كان صفة لا بمعنى مفعول نحو: ذَلِيل وذُلُل، وجَدِيد وجُدُد، فأجاز الفتح فيه أبو الفتح، والأستاذ أبو علي، وابن مالك، وَمَنَعَ من ذلك ابن قتيبة، وغيره من اللغويين، وهو اختيار شيخنا أبي الحسن بن الضائع، وإن كان غير ما ذكر جاز سُكُون عينه، تقول: حُمْر وقُذْل، وربما سَكَن في المضاعف، قالوا: ذُبَابٌ وَذُبّ.

فُعَل يطرد في اسم على فُعْلَة صحيح اللام غُرْفَة وغُرَف، ومضعف عُدّة وعُدَد، ومعتل **اللام** عُرْوَة وعُرى، ونُهْيَة ونُهى، وَفُعُلة: جُمُعة وجُمَع، والفُعْلَى أُنْثى الأفْعَل: الكُبْرَى والكُبَر، والعُلْيَا، والعُلَى، والقُصْوى وَالقُصَى؛ فإن كان مضاعفًا كالأجَلّ والجُلَى.

وقاسه المبرد في: فُعْل مؤنثًا بغير تاء نحو: جُمْل وَجُمَل، والفراء في نحو: الرُّؤْيَا فيقول في رُجْعَى المصدر: رُجَع كما قالوا: الرُّأَى، وفي نحو: نَوْبَة مما ثانيه واو ساكنة على فَعْلَة فتقول: جَوْزَةٌ وجُوَز، كما قالوا: نَوْبَةٌ ونُوَب، والصحيح: أنه لا ينقاس إلا في فُعْل، ولا الفُعْلَى، ولا الفُعْلَة المذكورات، ويحفظ أيضًا فيما كان على فُعْلَة وصفًا نحو: بُهْمَة، وفي نحو: تُخْمَة، ونُفَساء، وظُبَة، ولُغَة، وبُرَة، وعُجَايَة، وقَرْيَة، ونَزْوَة، وشَهْوَة، وكُوَّة، وحِلْيَة، ولِحْيَة، وعَدُو، قالوا: بُهَم، وتُخَم، ونُفَس، وبعضهم شدد الفاء، وَظُبي، وَلُغي، وبُرْي، وعُجْي، وقُرْي، ونُزْي، وشُهْي، وكُوْي، وزعم الفراء أنه جمع كُوَّة بضم الكاف، فيكون مقيسًا، وحُلى، ولُحى، وكسر بعضهم الفاء فقال: لِحى، وحِلى، فيكون مقيسًا، وعُدًى، والمشهور لزوم التاء فيه قالوا: عُدَاةٌ.

فِعَل: يطرد لاسم تام على فِعْلَة فِرْقَة وفِرَق، وحِجَّة وحِجَج، وَمِرْيَة ومِرَى، ودِيمَةٌ وَدِيَم، وزعم بعض أصحابنا أنه لم يجئ فِعْلَة صفة بالتاء، وليس كما زعم،

ففي المخصص: صِغْرَة، وكِبْرَة، وعِجْزَة، وفِرْقَة في ألفاظ هي صفات هكذا للمفرد والمثنى والمجموع، فإن كان غير تام لم يجمع على فُعَل، نحو: رِقَة أَصْلُه وُرْقَة.

ويُحْفَظُ في: فِعْلَى اسمًا ذِكْرَى وذِكَر، وفي: فَعْلَه يائي العين: ضَيْعَة، وضِيَع، وقاس عليهما الفراء، ويحفظ في فِعْلَة واحد فِعَل نحو: سِدْرَة وسِدَر، وفي المعوض من لامه تاء عِزَة وعِزَى، لِثَة وَلِثى، وفي مَعِدَة: مِعَد، ونِقْمَة وَنِقَم، وقِشْعَة قِشَع، وهَضْبَة وهِضَب، وقَصْعَة قِصَع، وجَفْنَةٌ وجِفَن، وحَلَقَة وَحِلَق، وقَامَةٌ قِيَم، ولَبِنَة لِبَن، وحَاجَة حِوَج، وهِدْم وهِدَم، وذِرْبَة وذِرَب، وصِمَّة وصِمَم، وصُورَة صِوَر، وقُوَّة قِوَى.

فأما عَدُوّ وَعِدًى، فذكر ابن مالك أن عِدى جمع على فِعَل، وذكره التصريفيون في أبنية الأسماء المفردة، وأما حِدَأة وَحِدَأ فذكر ابن مالك أن حِدَأ جَمْعٌ، والذي يظهر أنه اسم جنس؛ إذ بينه وبين واحده تاء التأنيث، وذكر أيضًا أن فِعلا يكون جمعًا لِفَعِيلة، نحو: بَنيقة وبِنَق، وشَكِيكَة، وشِكَك، وقاس المبرد فِعلا في جمع فِعَل المؤنث بغير تاء نحو: هِنْد وهِنَد كما قاس في: فُعَل فُعْلا، والصحيح أن جاء قصرهما على السماع.

فِعَال: يطرد في اسم، ووَصْفٍ على فَعَل غير يائي العين، نحو: كَلْب وكِلاب، وصَعْب وصِعَاب، وفي اسم وصفة على فَعْلَة، ولو يائي العين جَفْنَة، وجِفَان وصَعْبَة وصِعَاب، وغَيْضَة وغِيَاض، وفي اسم على فَعَل: جَبَل وجِبَال، والأكثر استغناؤهم بِأَقْلام عن قِلام، والمضعف نحو: طَلَل، والمعتل اللام نحو: فَتَى لا يُجْمَعُ على فِعَال، بل قياسهما على أَفْعَال، وعلى فَعَلَة: رَقَبة ورِقَاب، وَحَسَنَة وحِسَان، وفِعْل: ذِئْب وذِئَاب، وبِئْر وبِئَار، وفُعْل رُمْحٌ وَرِمَاح لا يائي اللام نحو: مُدًى، ولا واوي العين نحو: حُوت.

وفي وَصْفٍ صحيح اللام على فَعِيل بمعنى فاعل، وفَعِيلَة بمعنى فَاعِلَة، نحو: ظَرِيف وظَرِيفَة وظِرَاف، وطَوِيل وطَوِيلَة وَطِوَال، ولم يجاوز في الووي العين إلا التصحيح نحو: طَوِيلُون، وطُويلات.

وزعم العبدي: أن فِعَالا يختص بجمع فَعِيلة المؤنث، وهو خطأ بل المذكر والمؤنث يجمعان على فِعَال يشتركان فيه، وعلى فَعْلان وفَعْلانة نَدْمَان ونَدْمَانة ونِدَام، أو فَعْلان، أو فَعْلَى أنثاه عَضْبَان وغَضْبَى، ورَيَّان ورَيَّا: غِضَابٌ، وَرِوَاء.

ويُحْفَظُ في وَصفٍ على فَاعِل وفَاعِلَة صَائِم وَصَائِمَة وَصِيَام، رَاعٍ وَرَاعِيَة وَرِعَاء، وآمّ وآمَّة وإِمَام، وعلى فُعْل أُنْثَى وإِنَاث، وَربّى ورِبَاب، وَفَعَال: جَوَاد، وجِوَاد، وفِعَال: هِجَان، ودِلاص للواحد والجمع، والتقدير في الحركات مختلف.

وكثير من أهل اللغة يَجْعَلُون هِجَانًا ودِلاصًا، من باب جُنُب، قال أبو عبيد: هِجَانٌ لفظ مفرد يقع للواحد والجمع، ولم يذكر سيبويه هذا، ولا يطلق هَجَانٌ، ودِلاص على المثنى لا يقال: ناقتان هَجَان، ولا دِرْعَان دِلاص.

وحكى الجرمي: أنه يُقَال ذلك، وقد جمع هِجَان، ودِلاص على فُعُل قالوا: نياقٌ، هُجُن، ودُرُوع دُلُص.

وَفَيْعِل: خَيّر وخِيَار، وأَفْعَل فَعْلاء: أَعْجَف وعَجْفَاء وعِجَاف، وَأَجْرَب وَجَرْبَاء وَجِرَاب، وَأَبْطَح وبَطْحَاء وَبِطَاح، وفَعِيل بمعنى مفعول: رَبِيط وَرِبَاط، وفَعْل: ثَطٌّ وَثِطَاط، وكَثٌّ وَكِثَاث، ووِرْد ووِرَاد، ويحفظ في اسم على فعول: خَرُوف وخِرَاف، وقَلُوص وقِلاص، وفِعْلَة: لِقْحَة وَلِقَاح، وفَعِل وفَعَلَة: نَمِر ونَمِرَة وَنِمَار، وفَعَالَةٌ عَبَاءَة وَعِبَاء، وفُعْلَة: بُرْمَة وبِرَام، ونُقْرَةٌ ونِقَار، وجُفْرَةٌ وجِفَار، وبُرْقَةٌ وَبِرَاق، وفُعَل: رُبَع وَرِبَاع، وفُعْل: جُمْد وجِمَاد، وقُرْط وقِرَاط، وخُفٌّ وخِفَاف، وعُشٌّ وعِشَاش، وخُصٌّ وخِصَاص، وقُفٌّ وقِفَاف، وهو في المضاعف كثير، وفَعُل: رَجُل ورِجَال، وسَبُع وسِبَاع، وضَبُع وضِبَاع، وفَعِل: رَخِل ورِخَال، وفَعِيل اسمًا: فَصِيل وفِصَال، وأَفِيل وَإِفَال، ووصفًا مضعفًا: شَدِيد وشِدَاد، وَصَحِيح وصِحَاح، وفِعْلان: سِرْحَان وسِرَاح، وضِبْعَان وضِبَاع، وندر في فَعْل يائي العين: ضَيْف وَضِيَاف، أو الفاء يَعْر وَيِعَار، وفي: أَيْصَر، وحِدَأة وقِنّينَة، قالوا: إِصَار، وحِدَاء، وقِنَان.

فُعُول: يطرد في اسم على فَعْل: كَعْب وكُعُوب، ولا يطرد في واوي العين: نحو: يَوْح ويُووح، بل في يائيه بَيْت وبُيُوت، وَلَيْث ولُيُوث، وغَيْث وغُيُوث، وعَيْن وعُيُون، وفِعَال وفُعُول كَثُرَا في جمع فعل الصحيح؛ فعلى أيهما جمعته العرب اتبع، فإن لم يحفظ واحد نُظِرَ في باقي أبنية الجموع، فإن جمع على واحد منها أو أكثر اتبع، فإن لم يوجد جُمِعَ على واحد منهما على التخيير، وعلى فِعْل جِسْم وجُسُوم، وفُعْل غير مضعف، ولا معتل نحو: بُرْد وبُرُود، فإن ضُوعِف نحو: خُفّ، أو أُعِلَّ بالواو عينًا كحُوت، أو بالياء لامًا كثُدْي، وظَبْي لم يُجْمَعْ على فُعُول إلا ما شذ في المضعف، نحو: خُصٌّ وخُصُوص، وفي المعل لامًا بالياء نحو: نُؤْي، ونُؤِي، وعلى

فَعَل: أَسَدَ وأُسُود، وقيل: يقتصر فيه على السماع، وعلى فَعِل: كَبِد وكُبُود، وَلَبِد ولُبُود، وكَرِش وكُرُوش، ويُحْفَظُ على فاعل وصفًا: شاهِد وشُهُود، وبَاكٍ وبُكُيّ، فإن ضوعف كرَادّ أو أُعِلَّت عينه كقائم فلا يحفظ، وفَاعِلَه: آنسة، وأُنُوس، وفَعْل: كَهْل وكُهُول، وفَسْل وفُسُول، وضَيْف وضُيُوف، وفَعَل المضعف: طَلَل وطُلُول، ومعتل العين: سَاقَ وسُوُوق، وَفَعَال: عَنَاق وعُنُوق، وسَمَاء وسُمِيّ، وفِعَالَة: هِرَاوة، وهُرِيَ، وفَوْعَل: قَوْنَس وقُنُوس، وفَعُول: شَصُوص وشصوص، وقال: شصائص على القياس.

وَفَعْل واو العين: فَوْج وفُوُوج، وفَعْلَة: بَدْرَة وبُدُور، وَمَأْنة وَمُئُون، وصَخْرة وصُخُور، وفُعْلَة: صحيحًا ومضعفًا: شُعْبَة وشُعُوب.

وقُنَّة وقُنُون، وَفَعِيل: ظَرِيف وظُرُوف، وخَبِيث وَخُبُوث، كسروهما على حذف الزيادة، قاله الجرمي، والفارسي، ويرى المبرد هذا في كل ما فيه زيادة من الثلاثي الأصل، وتسمية تصغير الترخيم فقال: هو جمع ترخيم، وهو عند الخليل وسيبويه مما جُمِعَ على غير واحده المستعمل؛ لأنه مخالف لما يجب فيه تسكين فهو تكسير ما لم ينطق به كالمذاكير، وأجاز السيرافي أن يكون اسم جمع، وأجاز أن يكون جمع تكسير شذوذًا.

وعلى فَعِيلَة: أَسِينَة، وأُسُون، وفُعُول وفِعَال يشتركان كثيرًا، وقد تلحقهما التاء كحِجَارة، وفِحَالة وفُحُولة، وعُمُومة، وذلك قليل ولا يطرد، وقد يُسْتَغْنَى عنهما بفَعِيل، قالوا: ضَأْن وَضَئِين، ومَعْز وَمَعِيز، وقالوا: أَمْعَاز، وكَلْب وَكَلِيب، وَعَبْد وَعَبِيد، وبفُعَال قالوا: ظِئْر وظُؤَار، ويَدٌ وَيَدِيّ، ولم يأت من فَعَل على فَعِيل غير هذا.

وقال أبو حاتم: كَلِيب جمع لِكِلاب، وكِلاب جمع لِكَلْب، وكَلِيب جمع الجمع، ورَخِل ورُخَال، وقِيلَ: فَعِيل، وفِعَال اسم جمع، وقيل: جَمْعَا تكسير، وقيل: فَعِيل جمع تكسير، وفِعَال اسم جمع؛ فإن عاد الضمير على فَعِيل مذكرًا كان اسم جمع.

فُعَّل: يطرد في وَصْفٍ على فَاعِل، وفَاعِلَة نحو: ضَارِب وَضَارِبَة وضُرَّب فيهما، ونُقِلَ في المعتل اللام نحو: سَاقَ، وسُقَّى، وعَافٍ، وعُفَّى، وغَازٍ وَغُزَّى، وجَانٍ وَجُنَّى، وندر في سَخْلٍ، وَنُفَسَاء وسُرُؤ، وَخَرِيدَة، وأَخْرَس، وأَعْزَل، سُخَّل، ونُفَّس، وسُرَّأ، وخُرَّد، وقالوا: خَرَائِدُ على القياس، وخُرَّس، وعُزَّل، وأنكر لكذة الأصبهاني:

جمع أَغْزَل على غُزَّل، وهو ثابت في كلام العرب.

فُعَّال: يطّردُ في وصف مذكر على فاعل، نحو: ضَارِب وضُرَّاب، وصَائِم وصُوَّام، وقيل: يُنْظَرُ ما سُمِعَ من فُعَّل، وفُعَّال، فَيُتَّبَع؛ فإن لم يُسْمَعْ فالرجوع في المذكر العاقل إلى الواو والنون، وفي المؤنث إلى الألف والتاء؛ فإن اختلَّ بعض شروطهما جُمِعَ بأيهما شئت ما لم يرد سماعٌ بخلافه، وفُعَّال سماعٌ في المؤنث ولا ينعكس، ويقلان في المعتل اللام، قالوا: غَازٍ وغُزَّاء، وسارٍ وسُرَّاء، وجَانٍ وجُنَّاء، وقالوا في: سَخْل، ونُفَسَاء: سُخَّال، ونُفَّاس، وقالوا في حَكِيم، وحَفِيظ: حُكَّام، وحُفَّاظ، ويجوز أن يكونا جمع حاكم وحافظ استغنى بهما عن جمع حَكِيم، وحَفِيظٍ.

فَعَلَة: لفاعل وصفًا لمذكر صحيح اللام عاقل، نحو: كَافِر وَكَفَرَة، وَبَارٍّ وَبَرَرَة، ويَقِلُّ فيما لا يَعْقِل، نحو: نَاعِق ونَعَقَة، وندر في خَبِيث، وَسَيِّد، وخَيِّر، وأَجْوَق، ودَنِغ، قالوا: خَبَثَةٌ، وسَادَةٌ، وخَارَةٌ، الأصل: سَوَدَة، وَخَيَرةٌ، وجَوَقَةٌ، ودَنَغَةٌ، قيل: وقالوا: بَرّة وَبَرَرَة، ويجوز أن يكون من باب الاستغناء عن جَمْعِ بَرّ بجمع بَارّ.

فُعَلَة: لِفَاعِل معتل اللام وصفًا لمذكر عاقل نحو: قَاضٍ وقُضَاة، وهو عند الجمهور فُعَلَة، والفراء يقول: أصله فُعَّل بتضعيف العين، والهاء فيه عِوَضٌ مما ذهب من التضعيف.

وقيل: وزنه فَعَلَة بفتح الفاء، وضمة فرقًا بين المعتل الآخر، والصحيح، وشذ فيه: غَازٍ وغُزًّى، وعَاقٍ وعُقَّي، وقد قرأ الحسن، والزهري: ﴿غُزًّى﴾ [آل عمران: ١٥٦] بتخفيف الزاي، وندر في: هَادِر، وكَمِي، ورَدِي، وَبَازٍ، قالوا: هُدَرَة، وكُمَأَة، ورُذَاة، وبُزَاة، وقيل في: غَوِيّ، وَعُرْيَان، وعَدُو قالوا: غُوَاة، وعُدَاه، وعُرَاه، ويجوز أن يكون جمع غَاوٍ، وَغَارٍ، وَعَادٍ استُغْنِيَ به عن جمع ذلك.

فِعَلَة: **لاسم صحيح اللام على فُعْل كثيرًا**، نحو: دُرْج ودِرَجة، وقُرْط وقِرَطَة، وكُوز وكِوَزَة، وعلى فَعْل وفِعْل قليلا نحو: زَوْج وَزِوَجَة، وغَرْد وغِرَدَة، وجِبء وَجِبَأَة، وَفَقْع وفِقَعَة، وقِرْد وقِرَدَة، وحَسْل وَحِسَلَة، ونَدُر في عِلْج صفة، وفي وَقْعَة، وَهَادِر، وكَتِف، وذكر ضد أنثى، وخَطِرَة قالوا: عِلَجَة وَوِقَعَة، وهِدَرَة، وكِتَفَة، وذِكَرَة، وخِطَرَة.

فَعْلَى: لِفَعِيل بمعنى مُمَات نحو: قَتِيل وَقَتْلَى، وصَرِيع وصَرْعَى، أو مُوْجع،

جَرِيح وجَرْحَى، وأَسِير وأَسْرَى، ويُحْمَلُ عليه ما دل على ذلك من فَعِيل، نَحْو: مَرِيض وَمَرْضَى، وفَعِل نحو: زَمِن وزَمْنَى، وفَعْلان، نحو: سَكْرَان وسَكْرَى، وفَيْعِل مَيّت وَمَوْتى، وأَفْعَل نحو: أَنْوَك، ونَوْكَى، وأَحْمَق وحَمْقَى، وفاعل هَالِك وهَلْكَى، وندر في: كَيِّسٍ، وذَرْبٍ، وجَلْدٍ، قالوا: كَيْسَى، وذَرْبَى، وجَلْدَى.

فِعْلى: لِظِرْبَان، وحَجَل قالو: ظِرْبَى، وحِجْلَى.

وقال الأصمعي: الحِجْلَى لغة في الحَجَل.

وقال الفارسي: حِجْلَى جَمْعُ حَجَل، قال: وهو الذكر والأنثى حِجْلَة، وقيل: الحِجْلَةُ تَقَعُ على الذكر والأنثى.

فُعَلاء: لفعيل وصفًا لمذكرٍ عاقل بمعنى فاعل نحو: ظَرِيف وظُرَفَاء، واستغنوا في صَغِير، وصَبِيح، وسَمِين بفِعَال عن فُعَلاء، قالوا: صِغَار، وصِبَاح، وسِمَان، أو بمعنى مُفْعِل قالوا: سَمِيع، وسُمَعَاء، وهذا فيه نظر، أو بمعنى مُفَاعِل: جَلِيس وَجُلَسَاء، وحُمِلَ عليه خَلِيفَة وخُلَفَاء، وهذا مذهب سيبويه.

وجعل الفارسي: خُلَفَاء جمع خَلِيف، وَخَلائِف جمع خَلِيفَة، وسُمِعَ خَلِيفَة وخَلِيف، فناسب كل منهما أن يُجْمَعَ على ما يَقْتَضِيه القياس، وحكى غير سيبويه: فَقِيرَة وفُقَرَاء، ولم يقولوا: فَقَائِر، وقالوا: سَفِيه وسُفَهَاء وَسَفَائِه، والذي يظهر أن سُفَهَاء جمع سَفِيه، وسَفَائِه جمع سَفِيهَة.

ويحمل على فَعِيل ما دل على حَمْدٍ، أو ذَمّ من فُعَال، نحو: شُجَاع وشُجَعَاء، وبُعَاد وبُعَدَاء، وفَاعِل على نحو: صَالِح وصُلَحَاء، وجَاهِل وجُهَلاء، وندر في المعتل اللام سَرِي وَسُرَوَاء، وتَقِي وتُقَوَاء، وسَخِيّ وسُخْوَاء، وندر فُعَلاء في: رَسُول، ووَدُود، وحدث قالوا: رُسَلاء، ووُدَدَاء، وحُدَثَاء، وفي فَعِيل بمعنى مَفْعُول في: أَسِير، وقَتِيل، وسَجِين , ودَفِين، وجَلِيب، وسَتِير، قالوا: أُسَرَاء، وقُتَلاء، وسُجَنَاء، ودُفَنَاء، وجُلَبَاء، وسُتَرَاء، وقالوا: في سَمْح، وخِلْم بالخاء المعجمة سُمَحَاء، وخُلَمَاء.

أَفْعِلاء: لِوَصْفٍ صحيح على فَعِيل مضاعف أو معتل اللام، نحو: شَدِيد وأَشِدَّاء، وصَحِيح وأَصِحَّاء، وغَنِي وَأَغْنِيَاء، ووَلِيّ وأَوْلِيَاء، ويُحْفَظُ في نحو: نَصِيب، وصَدِيق، وَكَرِيم، وهَينٌ، وَقَزّ، قالوا: نَصِيب وأَنْصِبَاء، وخَمِيس وأَخْمِسَاء، ورَبِيع

وأَرْبِعَاء، وأَصْدِقَاء، وَأَهْوِنَاء، وأَقِزَّاء، قيل: وَنَدُر في صديقة قالوا أَصْدِقَاء، وفي الحديث: " **أَرْسِلُوا إلى أَصْدِقَاء خَدِيجَة** "(١) جمع صديقة، ويجوز أن يكون جمعًا لصديق؛ إذ يطلق على المذكر والمؤنث، تقول: هي صديقي.

فِعلان: لاسمٍ على فُعَل نحو: صُرَد وصِرْدَان، وفَعَل: خَرَب وخِرْبَان، وخَال وخِيلان، وفَتَى وفِتْيَان، وأخ وإِخْوَان، وفُعَال: غُرَاب وغِرْبَان، وغُلام وغِلْمَان، وفُعْل واوي العين، حُوت وحِيتَان، ويُحْفَظُ في اسم على فِعْل: قِنْو قِنْوَان، وفِعَال: صِوَار وصِيرَان، وفَعَال: غَزَال وغِزْلان، وفَعُول: خَرُوف وخِرْفَان، وفَعِيل: ظَلِيم وظِلْمَان، وفَاعِل: حَائِط وحِيطَان، وفِعْلَة: نِسْوَة ونِسْوَان، وفَعْل: عَبْد وعِبْدَان، وفَعَلَة: قَضَفَة وقِضْفَان، وفُعْلَة: بُرْكَة وبِرْكَان، وفَعَلَة: أَمَة وإِمْوَان، وأصل أَمَه أَمْوَة، وفي وَصْفٍ على فَعْل: شَيْخ وَشِيْخَان، وَضَيْف وضِيفَان، وفُعَال: شُجَاع وشِجْعَان، وندر في: كَرَوَان، وفَلَتَان، وصَمَيَان، وضِفَنّ، قالوا: كِرْوَان، وفِلْتَان، وصِمْيَان، وضِفْنَان.

فُعْلان: لاسم على فَعِيل: رَغِيف ورُغْفَان، وفَعَل الصحيح العين: ذَكَر وذُكْرَان، وفَعْل: بَطن وبُطْنَان، وفِعْل: ذِئْب وذُؤْبَان، وقيل: هو قليل في فِعْل: ويُحْفَظُ في فَاعِل: حَاجِز وحُجْزَان، وَرَاعٍ وَرُعيَان، وأَفْعَل فَعْلاء: أَسْوَد وَسُودَان.

وزعم الفراء: أن فُعلانًا في هذا ونحوه جمع لفُعُل جمع أَفْعَل.

وقال أبو زيد أحمد بن سهل: بيض، وسود، وحمر في الجمع الأدنى، فإن جُمِعَ منه شيء في الجمع الأقصى كان على فُعْلان، وهو جمع الجمع، وهو بِيض وبُيْضَان، وسُود وسُودَان، وعُمْيّ وَعُمْيَان، وبُرْص وبُرْصَان، وكذلك القياس في كله، انتهى.

ودل كلامه على أنه مَقِيسٌ، ويُحْفَظُ في نحو: حُوَار، قالوا: حُورَان وزُقَاق وزُقَّان، ونحو: ثَنِيٌّ وَثُنْيَان، وقَعِيد وقُعْدَان، ونحو: رِخْل ورُخْلان، وجَذَع وجُذْعَان، وشذوذة أنه صفة.

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٨٩/٣، رقم ٣٦٠٧)، بلفظ " عن عائشة رضي الله عنها قالت: ما غرت على أحد من نساء النبي صلى الله عليه و سلم ما غرت على خديجة وما رأيتها، ولكن كان النبي صلى الله عليه و سلم يكثر ذكرها وربما ذبح الشاة ثم يقطعها أعضاء ثم يبعثها في صدائق خديجة، فربما قلت له: كأنه لم يكن في الدنيا امرأة إلا خديجة، فيقول: " إنها كانت وكانت وكان لي منها ولد ". وأخرجه مسلم (١٨٨٩/٤، رقم ٢٤٣٥).

فَوَاعِل: **لِفَاعِل غير موصوف به مذكر عاقل مما ثانيه ألف زائدة**، نحو: حَائِط، وحَوَائِط، وعَالٍ وعَوَالٍ، وسَالٍ وَسَوالٍ، وشذَّ وادٍ، فلم يجمعوه على فَوَاعِل، ونحو: حَاتِم علمًا حَوَاتِم، وطَابع وَطَوَابِع، ونَافِق ونَوَافِق، وحَائِض وحَوَائِض، وشَامِخ وَشَوَامِخ، وهو مُطَّرِد في صفة ما لا يعقل بنص سيبويه، وغلط من قال بشُذُوذه، أو ثانيه واو غير ملحقة بخماسي نحو: جَوْهَر وَجَوَاهِر؛ فإن أُلْحِقَت به لم يُجْمَع على فَوَاعِل، بل تسقُطُ الواو نحو: خَوَرْنَق، وكَوَألَل، تقول: خَرَانِق، وكَآلِل.

فإن انفصلت العين في الإفراد نحو: سَابَاط، وجَامُوس، وطُومَار، وتَوْرَاب، وعاشُورَاء، فُصِلَ بياءٍ، نحو: سَوَابِيط، وجَوَامِيس، وطَوَامِير، وتَوَارِيب، وعَوَاشِير، وشذ نحو: دُخَان ودَوَاخِن.

وقال النحاس[1]: هو جمع دَاخِنَة.

ويُجْمَعُ دُخَان على: دِخَان، وأَدْخِنَة، وهو القياس كَأَغْرِبَة، وعُثَان، وعَوَاثِن، وشَجْن، وشَوَاجِن، وهي أَعَالِي الأوْدِية، وَحَاجَة وحَوَائِج، وسُمِعَ حَائِجَة، فجاز أن يكون حَوَائِج جمعًا لها استُغْنِيَ به عن جمع حَاجَة على هذا الوزن، بل قالوا: حَاجَة وحَاجٌ، وفَوَارِس، وَهَوَالِك، ونَوَاكِس، وغَوَائِب، وشَوَاهِد، ونَوَاشِي في جمع فَارِس، وهَالِك، ونَاكِس، وغَائِب، وشَاهِد، ونَاشِئ من الغلمان، وذلك في صفات المذكر العاقل.

وذكر المبرد أنه الأصل، وأنه جائز شائع في الشعر، وتجيء هذه الألفاظ بِبُعْدِ تأويل من تأول أن المراد طائفة هَوَالِك، وطائفة فَوَارِس، وأجاز الأصمعي أن تَجْمَعَ هذه الصفة جمع الاسم بالحمل عليه.

فَعَالَى: **لاسم على فَعْلاء** نحو: صَحْرَاء وصَحَارَى، وفِعْلى: ذِفْرَى وذَفَارَى، وفَعْلَى: عَلْقَى، وعَلاقَى، ولوصف على فُعْلَى لا أُنْثَى الأفعَل: حُبْلَى وحَبَالَى، وعلى

---

(١) النحاس: هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس، أبو جعفر النحوي المصري، رحل إلى بغداد وعاد إلى مصر, وكان لئيم النفس شديد التقتير على نفسه، وقلمه أحسن من لسانه، وصنف كتبا كثيرة منها: الكافي في العربية، المبتهج في اختلاف الكوفيين والبصريين وغير ذلك. وجلس على درج المقياس بالنيل يقطع شيئا من الشعر فسمعه جاهل، فقال: هذا يسحر النيل حتى لا يزيد, فدفعه برجله فغرق، وذلك في ذي الحجة سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة.

فَعْلان: سَكْرَان وسَكَارَى، ونَدْمَان ونَدَامَى، وفَعْلَى: سَكْرَى وسَكَارَى.

وقال ابن خالويه: سَكَارَى، وكَسَالى لغة بني تميم، وشاةٌ حَرْمَى، وشِيَاه حَرَامَى، ويحفظ في نحو: حَبِط[1] وحَبَاطَى، ويَتِيم ويَتَامَى، وطَاهِر وطَهَارَى، وعَذْرَاء وعَذَارَى، ومَهْرِي وَمَهَارَى، وشاة رَئِيسٌ، وشياه رَآسَى، وأَيْم وأَيَامَى على مذهب سيبويه، ويقول أبو الحسن: هو مقلوب، وَأَصْلُه أَيَائِم، أبدل من الهمزة ياء، فصار أَيَامَى كالحَبَالَى، ثم قُلِبَت الكسرة فتحة، والياء الفًا؛ فصار أَيَامَى كحَبَالَى، ووزنه على هذا: فَيَالِع، وإن شئت قلتَ: لما صار إلى أَيَائِم قُلِبَ قبل أن تصير الياء إلى القلب همزة، فكان القلب عوضًا من الإعلال، ومُنْجِيًا منه، وهذا هو المرتضى عن أبي الحسن.

فُعَالَى: لوصف على **فَعْلان، وفَعْلَى**: سَكْرَان، وسَكْرَى تقول فيهما: سُكَارَى، ويُرَجَّحُ إلى فَعَالَى بفتح الفاء، وقالوا: في قديم: قُدَامَى، وأَسِير: أُسَارَى.

الفَعَالى: في عَذْرَى، ومَهْرِيّ، قالوا: العَذَارَى، والمَهَارَى، وفي حُبْلَى، وذِفْرَى، وعَلْقَى، وصَحْرَى، ونحوهن: الحَبَالى، والذَّفَارَى، والعَلاقَى، والصَّحَارَى، وتقدم جميع هذه على فَعَالى، وتلزمُ الفَعَالِي، في نحو: حِذْرِيَة، وسِعْلاة، وعَرْقُوَة، ومَأْقِي العين، فتقول: الحَذَارِي، والسَّعَالِيّ، والعَرَاقِي، والمأْقِي، ويجوز في نحو حَبَنْطَى، وعَفَرْنَى، وعَدَوْلَى، وقَهَوْبَاء، وبُلَهْنِيَة، وقَلَنْسُوَة، والهَبَارِي جمع هِبْرِية، وحُبَارَى جمعان؛ أحدهما: الفَعَالِي إذا حُذِفَ أولُ زائدي الاسم فتقول: الحَبَاطِي، والعَفَارِي، والعَدَالِي، والقَهَابِي، والبَلاهِي، والقَلاسِي، والحَبَارِي، والآخر أن تحذف الزائد الأخير فتقول: الحبَائِط، والعَفَارِن، والعَدَاوِل، والقَهَاوِب، والبَلاهِن، والقَلانِس، والحبَائِر.

فَعَالِيّ: لثلاثي ساكن العين، زائد آخره ياء مشددة لا لتجديد نسب، نحو: كُرْسِي، وبُرْدِي، تقول: كَرَاسِي، وبَرَادِيّ، ولنحو: عِلْبَاء، وحِرْبَاء، وقُوبَاء مما الهمزة فيه للإلحاق بِسِرْدَاح، وقُسْطَاس تقول: عَلايِيّ، وحَرَابِيّ، وقَوَايِيّ، وفي: حَوْلايا

---

(١) قال ابن السكيت في إصلاح المنطق ص ٦٩: " والحبط مصدر حَبِطت الشاة تَحْبَط حَبَطاً وهو أن ينتفخ بطنها من أكل الذَرَق ". وينظر: الصحاح (حبط)، والمنصف ١١/٣، وسر الصناعة ١/١١٠.

حَوَالِي، ويُحْفَظُ في نحو: صَحْرَاء، وعَذْرَاء، وإِنْسَان، وظِرْبَان قالوا: صَحَارِي، وعَذَارِي، وأَنَاسِي، وظَرَابِي.

فَعَائِل: لِفَعِيلَة اسمًا، نحو: صَحِيفَة، وصَحَائِف، وصفة لا بمعنى مَفْعُولة ظريفة وظرائف؛ فإن كانت بمعنى مفعولة نحو: قَتِيلَة بني فلان لم تُجْمَعْ على فَعَائِل، ولاسم نحو: شِمَال، وشَمَائِل، وجُرَائِض، وجَرَائِض، وقَرِيشاء، وقَرَائث، وبَرَاكاء، وبَرَائِك، وجَلُولاء، وجَلائِل، ولنحو: حُبَارَى، وحَزَابِيَة إن حذفت ما بعد لاميها فتقول: الحَبَائِر، والحَزَائِب، وإن حذفت الزائد الأول قلت: الحبَارِي والحَزَابِي، وقد تقدم هذا في حُبَارَى، ولاسم على فَعُولَة: حَمُولَة وحَمَائِل، وفَعَالَة: سَحَابَة وسَحَائِب، وفِعَالة: رِسَالَة وَرَسَائِل، وفُعَالَة ذُؤَابَة، وذَوَائِب.

ويُحْفَظُ فَعَائِل لمؤنث على فَعُول: قَلُوص وقَلائِص، وعَجُوز وَعَجَائِز، وصَعُود وصَعَائِد، وسَلُوبٌ وسَلائِب، قيل: وهكذا القياس ما لم يَمْنَعْهُم استغناؤهم ببعض المثل عن بعض، وفِعَال كشِمَال، وشَمَائِل، ونَاقة هِجَان، ونوق هَجَائِن، وفُعَال كعُقَاب وعَقَائِب، ولمذكر على فَعُول: جَزُور وجَزَائِر، وفَعَال سَمَاء وسَمَائِي في قول من ذكر السماء، ولذلك جمع على أَسْمِيَة، نحو: قَذَال وأَقْذِلَة، وعلى فَعِيل كوَصِيد، ووَصَائِد، وسَلِيل وهو الوادي الذي يُنْبِتُ الطَّلْح والسِّدر قالوا فيه: سَلائِل، ولِفَعِيل بمعنى مَفْعُول وَفَعِيلَة بمعنى مَفْعُولَة رَهِين وَرَهِينَة قالوا فيهما: رَهَائِن، وقالوا: لَطِيمَة ولَطَائِم، وذَبِيحَة وذَبَائِح، ولنحو: ضَرَّة، وحُرَّة، وظِنَّة، وحِقَّة: ضَرَائِر، وحَرَائِر، وظَنَائِن، وحَقَائِق.

فصل

ما زاد على ثلاثة أحرف من غير ما سبق جمعه على فَوَاعِل وفَعَائِل، جُمِعَ على مماثلهما في الحركات والسكنات، إن كان ثانيه غير مدة، ولا أَفْعَل فَعْلاء، ولو بالتقدير، ولا أُنِّثَ بعلامةٍ رابعة، ولا بألِفٍ ونونٍ، يُضَارِعان أَلِفَي فَعْلاء، فإن كان مضعف اللام مفكوكًا في الإفراد فك في الجمع، نحو: قَرْدَد، وقَرَادِد، أو غير مفكوك فيه لم يُفَكَّ نحو: طِمِرّ، ومَعَدّ، وخِدَبّ، تقول: مَعَادّ، وطِمَارّ، وخِدَابّ، وذهب بعض النحاة إلى أنه إذا كان ملحقًا فأدغم في الإفراد نحو: خِدَبّ ألحق بِسِبَطْر فُكّ في الجمع، فيقال: خَدَابِب.

وما رابعه حرف لين، فإما أن يكون منقلبًا عن أصل، أو زائدًا؛ إن كان منقلبًا

عن أصل نحو: مُخْتَار، ومُنْقَاد، قلت: مَخَاير، ومَقَاوِد، وإن كان زائدًا مدغمًا فيه إدغامًا أصليًّا نحو: عَطَوَّد، وهَبَيَّخ، أو عارضًا نحو: جُدَيِّل تصغير جَدْوَل، وعُثَيِّر تصغير عِثْيَر قُلْتَ في الجمع: عَطَاوِد، وهَبَايخ، وجَدَاوِل، وَعَثَايِر فلا يفصل، بل تحذف الواو والياء، أو غير مدغم فيه نحو: بُهْلُول، وسِرْبَال، وقِنْدِيل، وفِرْدَوْس، وغُرْنَيْق، فَصَلْتَ ثالثه من آخره بياء ساكنة فقلتَ: بَهَالِيل، وكذا باقيها، وربما عاقبت الهاء الياء نحو: جَبَابِرَة، ودَجَاجِلَة؛ إذ قياسه: جَبَابِير، ودَجَاجِيل.

وإذا تَعَذَّرَ مثال فَعَالِل أو فَعَالِيل لوجود زوائد حذفتَ ما تَعَذَّرَ ببقائه أحد المثالين نحو: عَيْطَمُوس، تقول: عَطَامِيس؛ لأنك لو أَقْرَرْتَ الياء قلتَ: عَيَاطِميس، فتعذَّرَ ببقائها أحد المثالين؛ فإن تَأَتَّى بحذف بعض وإبقاء بعض حذفت ما له مزية في اللفظ، نحو: استِخْراج تقول: تَخَارِيج لا سَخَارِيج، وذُرَحْرَح: ذَرَارِح، لا ذَحَارِح، ولا ذُرَاحِح، ومَرْمَرِيس: مَرَارِيس لا مَرَامِر، وخَفَيْدَد: خَفَادِد لا خَفَائِد، أو مزية في المعنى، كمُنْطلِق، ومُغْتَلِم، ومُسْتَعِدّ، ومُسْتَخْرِج، تقول: مَطَالِق، ومَغَالِم، ومَعَادّ، ومَخَارِج، وكذا عِبِدَّى، وعَبَادِد، وقَبَائِل مُسَمًّى به تحذف الألف، وتُقِرّ الهمزة، وكذا حُطَائِط تقر الهمزة وتحذف الألف، ويونس يُبْقِي الألف ويحذف الهمزة، فتنقلبُ الألف همزة، وكذا أَلَنْدَد، تقول: أَلادّ، وثمانية تحذف الألف، وتُبْقِي الياء، فأشبه (ياء) عِفْرِيَة فتقول الثماني كما تقول العَفَارِي، وتبقى الزائد الذي لا يُغْنِي حذفه لو حذف عن حذف غيره نحو: لُغَّيْزَى أحد المضعفين زائد، والألف زائدة فتبقى المضاعف، فتقول: لَغَاغِيز، فإن ثبت التكافؤ بأن لا مَزِيّة لأحد الزائدين على الآخر، لا في اللفظ، ولا في المعنى، ولا تأدية إلى حذف الزائد الآخر، فالخيار في حذف أي الزائدين شئت، نحو: حَبَنْطَى، وعَفَرْنَى، وقلنسوة، تقول: حَبَانِط، وعَفَارِن، وقَلانِس، والحَبَاطِي، والعَفَارِي، والقَلاسِي، ورجَح المبرد حذف الواو في قَلَنْسُوة.

وأما قِنْدَأْو فحاله كحال قَلَنْسُوَة، ولم يَذْكُر سيبويه في تحقيره إلا حذف الواو، وفي بعض نسخ سيبويه: وإن شئتَ حذفت النون من: قِنْدَأْو، انتهى.

وهذا هو القياس، وقاله الفارسي؛ لأنه مُلْحَقٌ بِجِرْدَحْل؛ فإن كان أحد الزائدين يضاهي أصلا، والآخر لا يضاهيه نحو: مُقْعَنْسِس، فسيبويه يقول: مَقَاعِس، والمبرد: قَعَاسِس.

والمصادر التي أولها همزة وصل يلزم حذفُ همزتها في التصغير والتكسير؛ فإذا كان المصدر على وزن انْفِعَال كانْطِلاق، أو افتِعَال كافتِقَار، فمذهب سيبويه أتم تقول: نَطَالِيق، وفَتَاقِير، وتَرُدّ تاء الافتعال إلى أصلها فتقول في اضطِراب: ضَتَارِيب، ومذهب المازني: أنك تجريها مُجْرَى فَعَال فتقول: طَلَايِق وفَقَايِر.

وإن تعذَّر أحد المثالين ببعض الأصول حُذِفَ خامسها، ويحذف زائده حيث كان فتقول في سَفَرْجل: سَفَارِج، وفي غَضْرَفُوط: عَضَارِف، وخُزَعْبِيل: خَزَاعِب، وفي قَبَعْثَرى: قَبَاعِث، إن كان رابع الخماسي يوافق زائدًا لفظًا كنون خَدَرْنَق، أو مخرجًا كدال فَرَزْدَق، جاز حذف الخامس فتقول: خَدَارِن، وفَرَازِد، وحذف الرابع وإبقاء الخامس فتقول: خَدَارِق، وفَرَازِق، وكذا شَمَرْدَل تقول: شَمَارِد وشَمَارِل، هذا مذهب سيبويه.

وذهب المبرد إلى: أنه في مثل فَرَزْدَق، وخَدَرْنَق لا يُحْذَفُ منه إلا الخامس، وفَرَازِق غلط.

وذهب الكوفيون، والأخفش إلى: جواز حذف الحرف الذي قبل الرابع في مثل: فَرَزْدَق، وخَدَرْنَق، فيُجِيزونَ في الجمع: فَرَادِق، وخَدَانِق بحذف الزاي والراء، وأما هَمَّرِش فيكسر على هَمَارِش، وقيل: هَنَامِر، وسبب الاختلاف في وزنه فقيل: فَعَّلِل، والميم الأولى زائدة، وقيل: نونه أصلية أُدْغِمَتْ في الميم، ووزنه فَعْلَلِل، وقيل: زائدة للإلحاق، فوزنه: فَنْعَلِل.

وأي زيادة كانت في رباعي الأصول، وجُمِعَ هذا الجمع حذفت كانت أولى كمُدَحْرِج، أو ثانية كقِنْفَخر، أو ثالثة كَفَدَوْكَس، أو رابعة كَصِفْصِلّ، أو خامسة كَسِبَطْرَى، وعَنْكَبُوت، وعُقْرُبان، وبَرْنَاساء، وبَرْنَساء فتقول: دَحَارِج، وقَفَاخِر، وفَدَاكِس، وصَفَاصِل، وسَبَاطِر، وعَنَاكِب، وَعَقَارِب، وبَرَانِس، ولا يوجد زيادة رابعة إلا حرف لين نحو بُهْلُول، أو مدغمة: صِفْصِل لا سادة في رباعي الأصول إلا مع زيادة أخرى، نحو: عَنْكَبُوت، وعُقْرُبَان؛ فإن كان الزائد حرف لين فلا يحذف، فإن كان ياء حركة ما قبلها من جنسها، نحو: قِنْدِيل، أو من غير جنسها، نحو: غُرْنَيْق أُقِرّت فقيل: قَنَادِيل، وغَرَانِيق، وإن كانت واوًا نحو: بُهْلُول، وفِرْدَوْس، أو ألفًا نحو: سِرْبَال قُلِبَتْ ياء، نحو: بَهَالِيل، وفَرَادِيس، وسَرَابِيل، فإن تحرك حرف العلة نحو: كَنَهْوَر لم يقلب ياء، تقول: كَنَاهِر، بحذف حرف العلة، فلو كان حرف العلة اللين

غير رابع نحو: خَيْسَفُوج حُذِفَ، تقول: خَسَافِج، ويجوز أن تعوض مما حُذِفَ ياء كان ثلاثي الأصول، نحو: مُنْطَلِق، أو رباعيها، نحو: فَدَوْكَس، أو خماسيها نحو: سَفَرْجَل تقول: مَطَالِيق، وفَدَاكِيس، وسَفَارِيج، وتُغْنِي عنها الياء التي هي مستحقة لِغَيْر تعويض المحذوف نحو: لُغَيْزَى تقول: لَغَاغِيز، فهذه الياء هي التي كانت في المفرد، وقد تُعَوَّضُ هاء التأنيث من الفه الخامسة تقول: في حَبَنْطَى، وعَفَرْنَى: حَبَانِط، وعَفَارِن في أحد تكسيريهما، فإذا عَوَضْتَ فلك أن تقول: حَبَانِيط، وعَفَارِين، ولك أن تقول: حَبَانِطَة، وعَفَارِنَة.

وتلحقُ الهاء بما حذف منه ياء النسب نحو: أَشْعَثِيّ وأَشَاعِثَه، ولغير تعريض في العجمي كمَوْزَج، ومَوَازِجَة، وغيره قليلا كحَجَر وحِجَارَة.

وإذا ماثل الجمع مَفَاعِل أو مَفَاعِيل، وانقلبت في مفرده الواو ياء لكسرة الميم نحو: مِيلَغَةُ الكلب، ومِيزَان فإنها تَصِيرُ واوًا في الجمع، تقول: مَوَالِغ، ومَوَازِين لزوال موجب قلب الواو ياء، وشذ إقرارها ياء في الجمع نحو قال الشاعر(١): [الطويل]

حِمـى لا يُحَـلُّ الـدَّهْرَ إلا بِإِذْنِنـا وَلا نَـسْأَلُ الأَقْـوَامَ عَقْـدَ المَيَـاثِق

يريد: المَوَاثِق، ومذهب البصريين: أنه لا يجوز حذف الياء من مماثل مَفَاعِيل، ولا زيادتها في مثال مَفَاعِل إلا في الضرورة، وأجاز الكوفيون ذلك في الكلام، وعليه جاء عندهم قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٥٩] جمع مِفْتَاح،

---

(١) قائله: هو عياض ابن أم درة.

اللغة: "حمى" الحمى -بكسر الحاء- هو الموضع الذي يحميه الإمام ولا يقربه أحد، من حمى المكان وأحماه "لا يحل" من الإحلال.

الإعراب: "حمى" خبر مبتدأ محذوف أي: حمانا حمى أو نحو ذلك مما يناسب المقام "لا يحل" على صيغة المجهول جملة من الفعل ونائب الفاعل في موضع الرفع على أنه صفة لحمى "الدهر" منصوب على الظرفية "إلا" أداة استثناء "بإذننا" متعلق بالفعل "لا نسأل" لا نافية ونسأل فعل مضارع والفاعل ضمير والجملة عطف على ما قبلها "الأقوام" مفعول به "عقد" مفعول ثان "المياثق" مضاف إليه.

الشاهد: قوله: "عقد المياثق" فإن القياس فيه المواثق؛ لأنه جمع ميثاق.

انظر: إصلاح المنطق ١٣٨/١، والخصائص ١٥٧/٣، والمخصص ٢٠٨/٤.

ومَعَاذِير جمع مَعْذِرَة، ويُجيزون في عصافير: عَصَافِر، وفي دَرَاهِم: دَرَاهِيم، ووَافقَهم ابن مالك، وأجاز الجرمي الياء في نحو: طَابَق وَطَوَابِيق، وخَاتَم وخَوَاتِيم، وكل ما يُجْمَعُ على فَعَالِل، وجعله قياسًا مطردًا.

واستثنى ابن مالك ما كان على فَوَاعِل، فلا تلحقه الياء لا يقال في ضَوَارِب: ضَوَارِيب إلا ما شذ، ومثل بالصفة كَسَوَابِغ، ونص سيبويه على أن من العرب من يقول: دَوَانِيق، وطَوَابِيق، وخَوَاتِيم، وهي فَوَاعِيل، وحَكَى أيضًا: خاتام، وسُمِعَ في الشعر مَنَادِح في جمع مَنْدُوحَة.

وقد يفتتح الجمع بما لم يفتتح المفرد، فمن ذلك مَلامِح، ومَحَاسِن، ومَشَابِه، ومَذَاكِير، كأنها جمع مَلْمَحَة، ومَحْسَنَة، ومَشْبَهَة، ومِذْكَار، فهذه المفردات مهملة الوضع، وجاء جمعها على واحدها القياسي المهمل والمسموع في مُفْرَدها: لَمْحَة، وحُسْنَة، وشِبْه، وذَكَر، من ذلك قولهم في جمع استِخْرَاج، وافتِقَار: تَخَارِيج، وفَتَاقِير، كأنها جمعُ تِخْرَج، وفِتْقَار، فهما جمع واحدٍ قياسي مهمل، وكذا كل ما حُذِفَ في الجمع أوله مما يثبت في مُفْرَدِهِ نحو: دَحَارِج في مثل مُتْدَحْرِج، أو زيد في الجمع ما لا يكون في الواحد كَأَرَاهِط في جمع رَهْط على قول سيبويه.

ويقول المبرد: جمعه أَرْهُط كَأَكْرُع وأَكَارِع، وأَبَاطِيل في جمع بَاطِل، ويقول المبرد: هو جمع إِبْطَال من قولك: أَبْطَل إِبْطَالا فهو تكسير المصدر، واستُغْنِيَ به عن تكسير الاسم، وأَقَاطِع وأَقَاطِيع في جمع قَطِيع، ومَلاقِح في لِقْحَة، وأَعَارِيض في عَرُوض، ويقول المبرد: تكسير إِعْرَاض مصدر أَعْرَض، وأَطَايِب الجَزُور ومَطَايِبُه، وأحاديث في حديث على ما زعم سيبويه، ويراه الفراء، وتبعه السهيلي[1] جمع أُحْدُوثَة بمعنى حَدِيث فهو جمع على القياس.

وزعم ابن خروف: أن أُحْدُوثة إنما تُستعملُ في المصائب والدواهي لا في معنى الحديث الذي يُتَحدَّثُ به، وهذا الذي ذهب إليه سيبويه من أن هذه جموع لما لا يُنْطَق به لا للفظه المنطوق به هو قول الجمهور، وذهب بعض النحاة إلى أنها

---

(١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الأندلسي المالقي، وكان عالما بالعربية واللغة والقراءات، بارعا في ذلك، جامعا بين الرواية والدراية، نحويا مقدما. وصنف الروض الأنف في شرح السيرة، وله بحث في رؤية الله والنبي في المنام. وكان شاعرا مجيدا. وتوفي السهيلي بمراكش سنة ٥٨١هـ.

جُمُوعٌ للمنطوق به على غير قياس، كما يُنْسَبُ إلى الاسم على تغيير خارج.

وزعم ابن جني: أن الاسم بعينه يُغَيَّرُ إلى هيئة أخرى، وحينئذٍ يُكَسَّرُ فَيَرَى في: أَبَاطِيل أن الاسم غُيِّر إلى إِبْطِيل، أو أُبْطُول، ثم كُسِّر، وكذلك سائر الباب، فأما الليالي والأظافير فالمستعمل المشهور ليلة وظُفْرٌ، وسُمِعَ لَيْلاه، وأُظْفُور، وكأنَّ هَذَيْن الجمعين جاءا على القليل غير المشهور.

فصل

يُجْمَعُ العلم المرتجل[(١)]

نحو: أُدَد[(٢)]، والمنقول من غير اسم جامد مستقر له جمع كالمنقول من صفة، نحو: حَامِد، أو من فعل، نحو: ضَرْبٍ، جمع موازنة أو مقاربة من جوامد أسماء الأجناس الموافقة له في التذكير والتأنيث، فيُجْمَعُ أُدَد على إِدَّان كنُغَر[(٣)]، ونِغْرَان، وحَامِد على حَوَامِد، كحَائِط وحَوَائِط، وضَرْب على أَضْرَاب، كَحَجَر وأَحْجَار.

ومثال المقارب زَيْنَب على زَيَانِب كَأَرْنَب وأَرَانِب، وسُعَاد على أَسْعُد كَكَرَاع وأَكْرُع، فلو ارتجلت اسمًا من السَّعْد على فُعْلَة فقلتَ: سُعْدَة جمعته على سُعَد، كَظُلْمَة وظُلَم، ولو سَمَّيْتَ امرأة بخالد جُمِعَتْ على خَوَالِد، كَطَالِق وطَوَالِق، ولو سميت بِقَالَ قلت: قُوول، كَسَاقٍ وسُووق، وبِضُرْبُب وهو لا نظير له في الأسماء جُمِعَ جَمْعَ ما قاربه في الوزن فقلتَ: ضَرَابِب، كَبُرْثُن وَبَرَاثِن، أو بِأَقْتَل مضارع مبني للمفعول، وهو لا نظير له في أوزان الأسماء قُلْتَ: أَقَاتِل كما قلت في أَفْكَل: أَفَاكِل؛ فإن كان المنقول من جَامِدٍ مُسْتَقِرّ له جمع لم يتجاوز في نحو مُسَمّى بِغُرَاب فيُجْمَعُ على أَغْرِبَه وغِرْبَان؛ فإن لم يَسْتَقِرّ له جمعٌ بأن كان لم يُجْمَع البتة كالمنقول من أكثر المصادر نحو: ضَرْب مُسَمَّى به، فتجمعه في القلة على أَضْرُب، ككَلْب وأَكْلُب، وفي الكثرة على فُعُول ككَعْب وكُعُوب، أو جمع لكن لم يَسْتَقِرّ له جمع، بل اضطربت الجموع فيه، فإن كان فيها مقيس اتبع كأَعْزَل حُمِع مقيسًا على عُزْل،

---

(١) من الارتجال وهو الابتكار وهذا التقسيم للعلم من حيث وضعه, وهو ما استعمل من أول الأمر علما.

(٢) أبو قبيلة من اليمن، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير.

(٣) النُّغَر: طائر كالعصفور أحمر المنقار. الصحاح (نغر).

وشاذًّا على عُزَّل وعُزَّال وأَعْزَل، فإذا سُمِّي بِأَعْزَلَ جمع على عُزَّل، فإن كانت كله شاذة مضطربة، نحو: غَزَال جُمِع على غِزْلان، وعلى غُزْلَة، فلو سُمِيَّ بِغَزَال كُنْتَ بالخيار في جمعه على ما شاء منهما.

وما امتنع جمعه كالمُسَمَّى بجُمْلَةٍ، وما أشبهها أو بمجموعٍ بالياء والواو النون يُتَوَصَّل إلى جمعه، إن كان يَعْقِل بِذِي تَقُول: (جَاءَنِي ذُوو تَأَبَّطَ شَرًّا)، وذُوو إِنَّما، لرجل يُسَمَّى إِنَّما، وذُوو زَيْدَيْن، وذَوَا زَيْدَيْن، ونَدُر جمع اثنين على أَثَانِين، ومن منع جَمْعَ سيبويه، والمسمى بالمركب تركيب مَزْجٍ قالوا: ذَوُو سيبويه، وذَوُو مَعْدِي كرب.

وما أَوْهَمَ الجمع، وليس بجمع كالفُتَكْرِين، فعلى رِوَاية ضم الفاء وبالياء قبل النون فوزنه: فُعَلِيل كقُذَعْمِيل، وعلى رِوَاية فتحها وبالياء جاز أن يكون أصلها الضم، وفُتِحَت اتباعًا لحركة التاء، وعلى رواية كسر الفاء، وبالواو جاز أن يكون جمعًا لِفِتَكْر؛ إذ وَزْنٌ موجود كقِمَطْر، وأما المَاطِرُون، فذهب أبو الحسن إلى أن وزنه فَاعِلُون، فالنون أصلية، وذهب غيره إلى أنه جَمْعٌ سُمِيَ به، وحُكِيَتْ حالة الرفع فيه في أحوالها الثلاث، وقد سُمِعَ مفتوح النون.

وإن كان لا يَعْقِلُ قيل في جمعه: بَنَات كذا، وأخوات كذا، وذوات كذا، يُعَامَلُ في ذلك مُعَامَلَة المؤنث، وسواء كان اسم الجنس الذي لا يَعْقِلُ نكرة كابن لَبُون، وبِنْتُ مَخَاض، أو عَلَم جنس كابن آوَى، وابن مِقْرَض، تقول: بناتُ لَبُون، وأخوات ابن مِقْرَض، وذواتُ أم حُبَيْن، والكُنَى بأمّ وأب إن كان تحته معنى كجماعة كل منهم وَلَدُهُ اسمه بكر، فيُجْمَعُ الآباء، والمضاف إليهم فتقول: آباء البَكْرِين، وإن لم يَكُنْ تحته معنى، بل كُنِّي كل واحد منهم أبا بكر، وليس لهم أولاد يُسَمَّون بِبَكْر، فمذهب سيبويه: أنه يجمع الآباء ويُفْرَدُ ما بعدهم فتقول: آباء بَكْرٍ، وأجاز الكوفيون جمعها، فتقول: آباء البكرين، والمثنى يجري مجرى الجمع في هذا الفصل امتناعًا وجوازًا، وإذا كان المضاف إليهم أَبًا، أو أُمًّا استغنى بجمعه غالبًا عن أن يُلْفظ بالمضاف على مِثَالِ مَفَاعِل كالدَّيَاسِم، والمعَاوِل، والسَّكَاسِك، والقَوَاقِل، أو مَفَاعِلَة كَالمَهَالِبَة، والمَسَامِعَة، والجَهَاضِمَة، والأَشَاعِثَة، والأَزَارِقَة، وبالواو والنون كَالأَشْعَرُون في بني أَشْعَر، وكذا في أسماء الأم كالبَواهِل، والخَنَادِق في أبناء بَاهِلَة، وخَنْدَق، وقد يُجْمَعُ بالألف والتاء كالعَبَلات، أولاد أُمَيَّة الأصغر، والحَبِطَات أولاد الحَبِطُ بن عمرو بن تميم، واسمه الحارث.

واسم الجمع لا يَنْقَاسُ جَمْعُهُ، هذا ظاهر كلام سيبويه، ويظهر من كلام سيبويه وغيره جواز جمعه، ولا خلاف في جموع الكثرة أنها لا تُجْمَعُ قِيَاسًا، ولا أسماء المصادر، ولا أسماء الأجناس إذا لم تختلف أنواعها؛ فإن اختلفت فقيل: لا ينقاس جمعها على ما جاء منه وعليه جماعة أصحابنا، وذهب المبرد والرماني(١) وغيرهما إلى اقتِيَاسِ ذلك، واختلفوا في جُمُوعِ القلة وهي: أَفْعَال، وأَفْعِلَة، وأَفْعُل، وفِعْلَة، فذهب الأكثرون إلى أنه ينقاس جَمْعُهَا، ولا خلاف أن ما سُمِعَ من جَمْع القلة أكثر مما سُمِعَ مِنْ جَمْعِ جَمْع الكثرة.

وأجاز ابن مالك جَمْعَ جَمْعِ التكسير إلا ما وَازَن مَفَاعِل أو مَفَاعِيل، أو فُعَلَة أو فَعَلَة، فدلَّ ذلك على أنه يُجِيز جَمْعَ جَمْع سائر أبنية الكثرة غير ما ذكر، وقد ذكرنا أن جموع الكثرة لا خلاف في أنها لا تُجْمَعُ قِيَاسًا، ومذهب الجرمي: أنه لا ينقاسُ جَمْعُ الجمع مُطْلَقًا لا جمع القلة، ولا جمع الكثرة، ولا يُجْمَعُ من الجموع إلا ما جَمَعُوا، وبهذا فَسَّرَ السيرافي كلام سيبويه، وهو اختيار ابن عصفور.

وقد جمعوا بعض ما وازن مَفَاعِل، وأَفْعُل، وفِعَال بالألف والتاء قالوا في حَدَايد: حَدَايِدَات، وفي صَوَاحِب: صَوَاحِبَات، ونَاقَةٌ مَفَاتِيح، وأَنِيق مَفَاتِيحَات، وسَرَاوِيل وسَرَاوِيلات، وضَبْعٌ حَضَاجِر، وضِبَاع حَضَاجِرَات.

وقالوا في الشعر: أَغْيُنَات، وبالواو والنون قالوا: أَعْمُمُون مفكوكًا جمع أَعُمّ، جمع عَمّ، وأُبَيْكِرُون جمع أَبْكُر مصغرًا جمع بَكْر، وقالوا: أَبْنَاءُ سَعْد وأَبْنَاوَات، وأسماء جمع اسمٍ وأَسْمَاوَات، وأَسْقِية وأَعْطِيَة وأَشْرِبَة قالوا: أَسْقِيَات، وأَعْطِيات، وأَشْرِبَات، وحِبَالات، ورِجَالات، وكِلابَات، وسِخَالات، ومما ورد في الكلام من جمع الجمع: أَوْطُب وأَوَاطِب، وأَكْلُب وأَكَالِب، وأَيْنُق وَأَيَانِق، وأَسْقِية وأَسَاقٍ، وأَصْحَاب وأَصَاحِيب، وأسماء وأَسَامٍ، وأَسْوِرَة وأَسَاوِرَة، وأَبْيَات وأَبَابِيت، وأَنْعَام وَأَنَاعِيم، وأَقْوَال وأَقَاوِيل، وأَعْرَاب وأَعَارِيب، ومَعْن ومُعْنَات، ومُصْران وَمَصَارِين،

---

(١) هو: أبو الحسن عليّ بن عيسى الرماني، كان إماما في العربية في طبقة الفارسي والسيرافي، وبرع في النحو حتى قيل: لم ير مثله قط علما بالنحو وغزارة في الكلام وإيضاحا لحل المشاكل مع تنزه ودين ويقين وفصاحة ونظافة، وكان يمزج النحو بالمنطق، صنف كثيرا من الكتب، وشرح كتاب سيبويه.

ومات في خلافة القادر بالله سنة ٣٨٤هـ أربع وثمانين وثلاثمائة.

وحُشَّان وَحَشَاشِين، وبُيُوت وبُيُوتَات، ومَوَالٍ ومَوَالِيات بني هاشم، ودُور ودُورَات، وعُوذ وعُوذَات، وحُمْر وحُمُرات، وطُرُق وطُرُقَات، وجُزُر وجُزُرَات، وأَنْضَاء وأَنَاضٍ، وأَيْدٍ وأَيَادٍ في قول، وجِمَال وجَمَائِل.

وقال الجوهري: جَمَائِل جَمْعُ جِمَالة كرِسَالَة ورَسَائِل، ومما جاء في الشعر أُكَيْرِعَات، وأَيَامِنُون، ونَوَاكِسُون، وعَقَابِين، وغَرَابِين.

وأما أَصَائِل فقيل: هو جَمْعُ جمع الجمع، فَأَصَائِل جمعُ آصَال، وآصَال جَمْعُ أُصُل، وأُصُل جمعُ أصيل، قاله ابن الشجري[1]، وردَّ عليه ابن الخشَّاب، وقال: إذا كان ما بابه الجمع قد أَضَلَّ الاستعمال بجمعه نحو: حُرُض، وسُرُج، وبابٌ فُتِحَ إلا أن يقيسه قائِسٌ، فما ظنَّك بجمع الجمع الذي قد حُظر القياسُ عليه، ووُقِفَ على السمع فقط، وبهذا تنطق كتبهم نص عليه سيبويه، والجرمي، والفراء وغيرهم، انتهى.

ويَعْنِي ابن الخشاب: أنَّ جَمْعَ الجمع أبعدُ بكثير من جَمْعِ الجمع الذي منعه الأئمة، وقيل: هو جَمْعُ جَمْعٍ فأُصُل المفرد، وآصال جمعه، وأَصَائِل جمع آصال.

وذكر ابن الباذش: أن آصالا جمع أصيل كَيَمِين، وأَيْمَان وأنَّ أَصَائِل جمع أَصِيلَة كَسَفِينَة وسَفَائِن، فليس من باب جمع جمع الجمع، ولا من باب جمع الجمع، والذي ذكره ابن الباذش قاله أبو الحسين بن الفارس.

وقال ابن الخشاب: أَصَائِل مفرده أَصِيل، حكى سيبويه: أَفِيل وأَفَائِل، والأَفْيَلُ: الصغير من أولاد الإبل.

واسم الجمع قسمان: قسمٌ ليس له واحد من لفظه كقَوْم، ورَهْط، ونَفَر، وقسم له واحدٌ من لفظه، وجاء على فَعْل، نحو: صَحْب، وسَبَق ذِكْرُ الخلاف فيه، وأن الأخفش يذهب إلى أنه جمع تكسير، فمِنْ مُفْرَدِ فَعْل طَائِر، ورَاجِل، ورَاكِب، وعَائِد، ونَائِحة، وعلى فَعْلَه لنحو: رَاجِل قالوا: رَجْلَة، وفَعَل لنحو: خَادِم، ورَائِح، وعَمُود،

(١) ابن الشجري: هو هبة الله بن علي بن عبد الله بن أبي الحسن الشريف أبو السعادات المعروف بابن الشجري, قال ياقوت: نسب إلى بيت الشجري من قبل أمه. وقال بعضهم: لأنه كان في بيته شجرة وليس في البلد غيرها.
ومن تصانيفه في النحو: شرح اللمع لابن جني... ولد ببغداد في رمضان سنة خمسين وأربعمائة. ومات في سادس رمضان سنة ثنتين وأربعين وخمسمائة.

وغَائِب، ونَاشِئَة، وأَدِيم، وبَعِيد، وإِهَاب، وأَفِيق، قالوا: خَدَم ورَوَح، وغَيَب بصحة حرف العِلَّة، وكذا باقيها، وفُعْلَة لنحو: صَاحِب، وفَارِه، وأخ، وفَعِل لنحو: ظَرِبَان، قالوا: ظَرِبَ، وفَعِيل المذكر لنحو ضَأْن، ومَعْز، وغَازٍ، وَيَد، وفَعْلاء لنحو قَصَبَة، وحَلَقَة، وطَرَفَة، وشيء على مذهب سيبويه، ومَفْعُولاء لنحو: بَغْل، وشَيْخ، وعِلْج، وكَبِير، وأَتَان، وفَعُل لِنَحْو: عَبْد، ومَفْعَلَة لنحو: عَبْد، وسَيْف، وشَيْخ، وَأَسَد، وفَعْلان لنحو: صِنْو، قالوا: صِنْوَان - بفتح الصاد - وفَاعِل لنحو: جَمَل، وبَقَر، وفُعَال لنحو: رُبَّي، وظِئْر، ورِخْل، وفَرِير، وعُرْوَة، وثِنْي، ونُفَساء، وسِبْط، وتُؤْم، وفَعَلة كَسَرِيّ قالوا: سَرَاة، وجمعوه سَرَاوات، وليس جمع جمع بل جمع اسم جمع.

فأمَّا: أروى فقيل: اسم جمع واحده أُرْوِيَّة، وقيل: جمع، وقيل: مفرد مرادف لأرْوِيَّة، وأما البَلَنْصَى فقيل: اسم جمع واحده بَلَصُوص وهو نص سيبويه، وقال بعض أصحابنا: الذي نقله الناس أن البَلَنْصَى واحد، والجمع البَلَصُوص، انتهى.

وقال أبو حاتم في كتاب " الطير التام " قال: وهو طائر قصير المنقار والرجلين، كثير الصياح، صليب الصوت، وهو مفرد، وجماعة البلصُوص.

وقيل: البَلَنْصَى الأنثى، والبَلَصُوص الذكر، وقيل بالعكس، ونونه زائدة، والصاد في بَلَصُوص للإلحاق بِقَرَبُوس، وأما عُرَاعِر فقال أبو زيد: جمع جمع عَرْعَرَة، قال الفارسي: يعني اسم الجمع.

وقد أرود ابن مالك رحمه الله تعالى في أسماء الجموع جملة مما بينه وبين المفرد تاء التأنيث، وياء النسب، وأصحابنا لا يُسَمُّون هذا النوع اسم جمع بل يُسَمّونه اسم جنس.

بَاب أَبْنِيَة المَصَادر

الفعل ثلاثي ورباعي، وكِلاهما مُجرَّد ومزيد.

الثلاثي المجرد إن كان على وزن (فَعَل) متعديًا، فمصدرُه يجيء على فُعُول كَجُحُود، وفَعَل كسَرَق، وفَعِل كخَنِق، وفُعْل كشُغْل، وفِعْل كذِكْر، وفَعْلان كَلَيَّان، ورُوِي فيه كسر اللام - وزعم المبرد: أنَّه الأصل وفُتِحَ استثقالا للكسر مع اجتماع يائَيْن -، وفِعْلان كحِرْمَان، وفُعْلان كشُكْرَان، وفِعِلان كعِرِفَّان، وفُعَال كسُؤَال، وفَعَال كقَضَاء، وفِعَال ككِذَاب، وفَعَالَة كنَصَاحَة، وفِعَالَة كعِبَادَة، وفَعْلَة كرَحْمَة، وفِعْلَة

كحِمْيَة، وفُعُلَّة كغُلُبَّة، وفَعْلَى كشَكْوَى، وفِعْلَى كذِكْرَى، وفُعْلَى كرُجْعَى، وفَعِيلة كخَدِيعَة، وفَعِيلِيَّة كوَلِيدِيَّة، وفُعُولِيَّة كخُصُوصِيَّة، وفُعْلِيَّة كحُقْرِيَّة، وفُعَلْنِيَة كسُحَفْنِيَة، وفَعَلُوت كمَلَكُوت، وفُوعَل كسُودَد، وفِعِّيلى كحِثِّيثي، وفُعُلَّى كغُلُبَّى.

وجاء في مُعتلِّ اللام على فِعَل كقِرًى، وعلى فُعَل كهُدًى، وفي المعتل العين كقَيْدُودَة وصَيْرُورَة.

وإن كان قاصرًا فمَصْدَرُهُ على فَعْل كعَجْز، وفِعْل كفِسْق، وفُعْل كمُكْث، وفُعُل كحُلُم، وفَعَل كخَبَث، وفَعِل كخَلِف، وفَعْلَة كخَيْبَة، وفِعْلَة كشِعْرَة، وفُعْلَة كقُدْرَة، مصْدَر قَدَرَ على الشيء، وفَعَال كذَهَاب، وفِعَال كفِرَاغ، مصدر فَرُغَ، وهي لغة تميميَّة، وفُعَال كمُزَاح، وفَعِيل كوَجِيب، وفَعَالَة كعَزَازَة، وفِعَالَة كعِمَارَة، مصدر عَمَرْتُ الدَّار، وفُعَالَة كدُعَابَة، وفُعُول كحُلُول، وفَعُّول كصَيُّور، وفُعُولَة كفُسُوحَة، فَسَحَ الشيء: صلب، وفَعِيلَة كنَمِيمَة، وفُعْلان كرُجْحَان، وفَعَلان كعَدَوَان، وفَعِلان كنَسِمَان، وفَعَلان كنَسَلان، وفَعَلى كجَمَزَى، وفَعْلاء كهَلْكَاء، وفُعَلاء كغُلَوَاء، وفِعَلاء كخِيَلاء، وفَعَالَّة كزَعَارَّة، وتَفْعِلَة كتَحِلَّة، وتَفْعُلَة كتَهْلُكَة، وفَعْلِيَّة كزَهْوِيَّة، وفِعِّيلاء كهِجِّيراء، وافْعِيلاء كاهْجِيرَاء، ومَفْعُولاء كمَحْلُوفَاء، ومَفْعِلَة كمَأْوِيَة، مصدر أَوَى له: إذا رَحِمَه، ومَفْعَلَة - مثلث العين - مَقْدَرَة، ومَفْعَل مثلثها كمَهْلَك.

وجاء في المعتل اللام بُكًى، وعلى فَعَل رَنًا، وفي المُعتل العين على فَيْعُولَة كبَيْنُونَة.

وإنْ كان على وزن (فَعِل) مُتعديًا، فمصدره على فَعَل كعَمَل، وفَعَل كرِضًى، وفُعَل كلُقًى، وفُعْل كشُرْب، وفِعْل كحِفْظ، وفِعْلان كلِقْيَان، وفَعَلان كشَنَآن، وفَعْلان كشَنْآن، وفَعَال كضَمَان، وفِعَال كسِفَاد، وفَعَالة كسَآمَة، وفِعَالَة كوِرَاثَة، وفُعَالَة كفُجَاءَة، وفُعْلَة كلُقْيَة، وفِعْلَة كخِيْلَة، وفَعْلَة كرَحْبَة، وفَعُول كقَبُول، وفُعُول كلُزُوم، وفَعَالِية كفَهَامِيَة، وفَعَلُوت كرَغَبُوت، وفَعَلُوتا كرَحَمُوتا.

وإن كان قاصرًا فمصدره على فُعْل كَسُقْم، وفَعْل كجَذْب، وفِعْل كَرِيّ، وفِعَل كشِبَع، وفَعْلَة كشَهْوَة، وفِعْلَة كحِمْسَة، وفُعْلَة كقُوَّة، وفَعَال كنَشَاط، وفُعُول كلُدُون، وفَعْلَة كبَسْطَة، وفَعَالة كضَمَانَة، مصدر ضَمِن؛ إذا لَزِمَتْهُ العِلَّة.

وإن كان على وَزْنِ (فَعُل)، فمصدره على فُعْل كقُبْح، وفَعَال كجَمَال، وفُعُولَة كقُبُوحَة، وفِعَل كعِظَم، وفَعْلَة ككَثْرَة، وفِعْلَة كقِحَّة، وفُعْلَة كجُرْأَة، وفَعْل كضَعْف، وفَعَل كشَرَف، وفِعْل كحِلْم، وفُعْل كجُرْم، وفِعَال كصِيَال، وفَعَالِيَة كرَفَاهِيَة، وفِعْلِيَاء

ككِبْرِيَاء؛ فجميع هذه الأبنية التي ذَكَرْناها لا تنقاس في أبوابها.

وأمَّا المصدرُ على زِنَة مَفْعُول، فأَثْبَتَهُ الأخفش والفرَّاء، وأنكره سيبويه، وأمَّا على وَزْنِ فَاعِل وفَاعِلَة، فقيل: منه: الفَالِج، ولاغِيَة، والفَاصِلَة، والقَافِيَة، والكَاذِبَة، والدَّالَة، وقُم قائمًا؛ قيل: بمعنى: اللَّغْو، والفَصْل، والقَفْو، والكَذِب، والدَّلالَة، والقِيَام.

والغالب أن يُعنَى بفَعَالَة وفُعُولَة: المَعَانِي الثَّابِتَة، كالفَطَانَة والسُّهُولَة، كان الفِعلُ من فَعَل كالبَرَاعَة، أو فَعِل كالجَهَالَة، أو فَعُل كالجَزَالَة، وكَوْنُها من (فَعَل، وفَعِل) يُحفظ، وليس بمقِيس.

وأمَّا من (فَعُل) فهو المصدر المقيس فيه بنصِّ سيبويه، وجَاءَتْ منه ألفاظ كثيرة جدًّا.

وغَلَطَ ابن عصفور، فزعم: أنَّ المقيس في فَعُل هو فُعْل، نحو: قُبْح وحُسْن، أمَّا (فَعُول) فجاءت منه ألفاظ في المعاني الثابتة فلا ينقاس. والغالب أيضًا أن يُعنى بفَعَالَة: الحرف وشبهها، كالتِّجَارَة، ومنها الولايات كالخِلافة.

وزعم ابن عصفور: أنَّ (فِعَالَة) ينقاس في الولايات والصَّنائع، ونصَّ غَيْرُه على كثرة ذلك، **ويُعنى بفِعَال**: ما فيه امْتِنَاع، كالشِّرَاد والجِمَاح.

وزعم ابن عصفور: أنَّه ينقاس في الهِيَاج وما يجري مجراه، كالنِّكَاح والوِدَاق، وفي الأصوات كالصِّيَاح، وفي انْقِضَاء أَوَان الشَّيء كالجِذَاذ، فإذا أرادوا الفَعْل بنوا على فَعْل، قَالُوا: حَصْدُ وجَدّ.

وقال سيبويه: وأَمَّا (الوَسْم) فجاء على فِعَال إذا أرادوا الأثر، نحو: العِلاط والكِشَاح، والعمل يَكُون فَعْلا، نحو: وَسَمْتُ وَسْمًا.

وذكر ابن عصفور **أنَّ** (فُعَالا) مقيسٌ في الأصوات، نحو: الصُّرَاخ، وشَذَّ (الغَوَاث) بفتح الغين، وفي الأدواء كالسُّكَات، قال: ويَطَّرِدُ أيضًا في مُفتَرق الأجزاء كالحُطَام، فإن لَحِقَته التاء اطَّردَ في الفضلات كالنُّخَامَة، وأنَّ فَعِيلا يَطَّرِدُ في الأصوات، نحو: النَّبِيح والهَدِير. انتهى.

وكَثُرَ في ضُرُوب السَّيْر، كالذَّمِيل والرَّسِيم، ويُعنى **بفَعَلان** ما فيه تقلُّب وزَعْزَعَة، ونَصَّ أصحابنا على أنَّه مقيسٌ في ذلك.

قال سيبويه: وأكثر ما يجيء الفَعَلان في هذا الضَّرب، ولا يجيء فِعْلُه يتعدَّى الفاعل، إلا أن يَشِذَّ شيءٌ منه، نحو: شَنِئْتُهُ شَنَآنًا، ولا يُعلم غيره.

فأمَّا (الحَيَدَان، والمَيَلان)، فحملهما سيبويه على غير القياس، ويُعنى بفَعَل الأعْرَاض كفَرَح وتَرَح، وبفُعْلَة الألوان كحُمْرَة.

وقد تَخْرُجُ هذه المعاني عن بعض هذه الأوزان، كما قد تكون هذه الأوزان لغير هذه المعاني، والمقيس من فَعَل وفَعِل المُتعدِّيَيْن فَعْل، هذا مذهب سيبويه والأخفش، وذلك فيما لم يُسمع فيه غَيْرُه.

وشَرَط ابن مالك في فَعَل المُتعدي كونه يُفْهِمُ عملا بالفم، نحو: لَقْم وزَرْد، ولم يشترطه سيبويه.

وذهب **الفراء** إلى أنَّه يجوز القياس على فَعْل مع ورود السَّمَاع بغيره.

وذهب **أبو زيد** أحمد بن سهل إلى أنَّه لا يجوز القياس على فَعْل مع عدم السَّمَاع.

وقال أبو القاسم ابن جودي: فَعَل، وفَعِل، وفَعُل، إنَّما يُؤخذ سماعًا، وكذا مصادرها؛ لأنَّها جاءت سِمَةً لهذه الأوزان. انتهى.

ومصدر (فَعَل) اللازم، ينقاس على فُعُول كقَعَدَ قُعُودًا، ما لم يَغْلِب فيه فِعَالَة، أو فِعَال، أو فُعَال، أو فَعِيل، أو فَعَلان، أو يَنْدُرُ فيه فُعُول كسُكُوت، وكون القياس فيه فُعُول، هو مذهب سيبويه، والأخفش، والجمهور.

والخلاف فيه كالخلاف في (فَعْل)، هل هو مقيسٌ فيما سُمِع وما لم يُسمع، أو مقيس فيما لم يُسمع، أو يُقتصر فيه **على** مَوْرِد السَّماع.

وقال **أبو العباس ابن الحاج**(١): والمُعتَل العَيْن من هذا الباب، يَقِلُّ فيه فُعُول لِثِقَلِه، نحو: غابت الشمس غُيُوبًا، فيفِرُّون منه إلى فَعْل، نحو: صام صَوْمًا، وإلى فِعَال، نحو: قام قيامًا.

---

(١) هو أبو العباس أحمد بن محمد الأزدي الإشبيلي المعروف بابن الحاج. كان عالما بالعربية محققا حافظا للغات، وله مختصر خصائص ابن جني، ونقود على الصحاح وإيرادات على المقرب لابن عصفور، وأمالي على كتاب سيبويه، وكان يقول: إذا مت يفعل ابن عصفور في كتاب سيبويه ما يشاء. ومات سنة ٦٤٧هـ.

ويستثقلونه أيضًا في المعتل اللام، نحو: دَنَا دُنُوًّا، فيفرُّون إلى فِعَال، نحو: بنى بِنَاءً، وإلى فَعْل: مشى مشْيًا؛ ففُعُول في هذين النَّوْعَيْن معتل العين.

والمعتل اللام قليل، والأكثر فيها ما مَثَّلْت، وهو الذي ينبغي أن يُقاس عليه عند عدم السماع، وفَعْل فيهما عندي أقلُّ من فِعَال وفَعَال.

والقياس في فَعِلَ فَعَل، كفَرِحَ وتَرِحَ، وهكذا أطلق أكثر النُّحاة، وينبغي أن يُقيَّدَ بما قاله ابن الحاج.

غير المتعدي من (فَعَل) قسمان:

أحدهما: ما كان عِلاجًا وعَمَلا، وكان اسم الفاعل منه فاعلا، فمصدره الفُعُول كفَعِل اللازم، نحو: قَدِمَ قُدُومًا، ولَصِقَ به لُصُوقًا.

القسم الثاني: ما لم يكن عَمَلا ولا عِلاجًا، واسم الفاعل منه أحد هذه الأوزان: فَعِل، وأَفْعَل، وفَعَلان، وهو يَتَّسِعُ اتِّساعًا كثيرًا في باب الأدواء وما أشبهها، وفي باب الجوع والعطش، وما شابه ذلك، وما ناسبه بوَجْهٍ ما.

وقد يُجْرُون أَضْدَاد هذه الأشياء مَجْرَاها لِمَا بين الطَّرفيْن من التَّقابل، ويكُون أيضًا في باب الألوان، وفي باب الخصال والأحوال الثابتة، وجُمْلة ذلك ممَّا لم يكن عَمَلا ولا علاجًا، مصدره فَعَل، نحو: عَمِي عَمًى، وحَبِطَ حَبَطًا.

والمرة من الفعل الثلاثي التام تُبنى على فَعْلَة، نحو: ضَرْبَة وجَلْسَة، قياسًا مُطَّردًا، وشَذَّ إِتْيَانَة ولِقَاءَة، ويجوز: أَتْيَة ولَقْيَة على القياس.

وفي " البسيط "(١): ليس لُحُوق هذه الهاء قياسًا، فلا يُقال: فَهْمَة، ولا غَلْمَة. انتهى.

والمزيد تدخل الهاء على مصدره القياسي، فتقول: انْطَلَقْتُ انطِلاقَةً، واسْتَخْرَجْتُ استِخْرَاجَةً؛ فإنْ كان المصدر قد وُضِعَ على الهاء، نحو: رَحْمَة، وتَغْرِيَة، ومُضَارَبَة، فتُبَيِّنُ الوَحْدَة بالصِّفة، فتقول: مُضارَبَةٌ وَاحِدَةٌ.

والهيئة من الثلاثي المُجرَّد المتصرف التام تُبنى على فِعْلَة، تقول: هو حسن الرِّكْبَة والجِلْسَة، قياسًا مطردًا، وشَذَّ فِعْلة من غيره، قالوا: هو حسن العِمَّة والخِمْرَة،

---

(١) هو كتاب لضياء الدين بن العلج أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه قال السيوطي: ولم أقف له على ترجمة.

من اعْتَمَّ واخْتَمَرَتْ؛ أي: لَبِسَت الخِمَار.

الرباعي المجرد جاء على وزن واحد وهو فَعْلَل، نحو: دَحْرَج , ومصدره المقيس فَعْلَلَة، نحو: دَحْرَجَة. وسُمع فيه فِعْلال، قالوا: سِرْهَاف. وكَثُر في المُضاعف، قالوا: زِلْزَال[1].

وشذَّ في فَعْلَل فَعْلَلَّى، قالوا: قَهْقَر القَهْقَرَّى، وقَرْطَب القُرْطُبَّى. وفُعْلُلاء، قالوا: قَرْفَص القُرْفُصَاء.

وتقدَّم ذِكْرُ الملحق بفَعْلَل ومصدرُه كمصدرِه المقيس، قالوا: جَلْبَبَ جَلْبَبَةً.

وشَذَّ في مصدر حَوْقَلَ: حِيقَال، ومصدر زَلْزَلَ: زِلْزَال، وزَلْزَلَة، وزَلْزِيل، وزَلْزَلِيل، وكلها بمعنى: زِلْزَال. وفي مصدر قَرْقَرَ: قَرْقَرِير. ويجوز فَتْحُ أوَّل مصدر فَعْلَل المضاعف، فتقول: زَلْزَال، ويَكثُر إن يُراد بفَعْلال اسم فاعل كصَلْصَال، بمعنى: مُصَلْصِل.

ومصدر ما زاد على أربعة إنْ كان في أول مَاضِيه هَمْزَة وَصْل، وهو ستة وعشرون بِناءً، بالمتفق عليه والمختلف فيه؛ فإنَّه يُزاد قَبْلَ آخر المصدر أَلِفٌ ويُكْسَرُ ثالثه، فتقول: انْطِلاق، واقْتِدَار، واسْتِخْرَاج.

فإنْ كان اسْتَفْعَلَ عَيْنُه حرف عِلَّة وصَحَّ في المصدر، نحو: اسْتَحْوَذَ اسْتِحْوَاذًا، أو أُعِلَّ نحو: اسْتَقَام واسْتَبَان؛ حُذف هو أو أَلِفُ إِفْعَال على الخلاف، ولَزِمَتْهُ التَّاء، فقيل: الاسْتِقَامَة والاسْتِبَانَة، وشَذَّ (اسْتِقَاء) وهو مصدَرُ اسْتَقَى، فجاء بغير هاء.

ورَاحَة مصدر اسْتَرَاحَ، وشذ في (افْتَعَلَ) صحيح العين مصدرًا، تُؤَدَة، وتُؤَبَة، وخِلْفَة؛ مصدر اتَّأَدَ، واتَّأَبَ، واخْتَلَفَ.

فإن كانت عين (افْتَعل وانْفَعَل) حَرْفَ عِلَّة واعْتُلَّ فيه، اعْتُلَّ في المصدر، نحو: انْقَادَ انْقِيَادًا، واخْتَارَ اخْتِيَارًا، وتَحَرَّكَ قَبْل الألف، وشذَّ حَوْطَة، وحَيْطَة، وغَيْبَة، وخَيْرَة؛ في: احْتَاطَ، واغْتَاب، واخْتَارَ؛ وإنْ صَحَّ فيه صحَّ فيه، نحو: اجْتَوَرَ اجْتِوَارًا، وانْطَوَى انْطِوَاءً.

وإن كان آخر الفِعل مُدْغَمًا فُكَّ، نحو: ارْتَدَّ ارْتِدَادًا، واقْشَعَرَّ اقْشِعْرَارًا.

---

(١) انظر: شرح الشافية للرضي ١/٧٨، والأشموني ٢/٢١٤، ومناهل الرجال بلبان معاني لامية الأفعال ص ٢٠٦، وحاشية الرفاعي على شرح بحرق للامية ص ٥٩ وما بعدها.

فإن كان قبل المدغم أَلِفٌ، نحو: احْمَارَّ، قُلِبَتْ ياءً، نحو: احْمِيرَار، وإن كان قَبْلَ الآخر مُدغَم صحيح فعلى حَالِه، نحو: ازَّمَّل ازِّمَّالا، أو معتل نحو: اعْلَوَّط، فتقول: اعْلِوَّاطًا، وأجاز فيه بعضهم اعْلِيوَاطًا، بقلب الأولَى ياء.

وإن كان على افْعَوْعَل، نحو: اغْدَوْدَن، انقلبت ياءً، فقلت: اغْدِيدَانًا، أو افْعَوْلَل عند من أَثْبَتَهُ، نحو: اعْثَوْجَجَ، قُلِبَتْ أيضًا ياءً، وقيل: لا تُقلب.

وافْتَعَل إذا كان بعد تَائِهِ حَرْفٌ صحيح أُدْغِمَتْ فيه، نحو: قَتَّل وخَصَّم، في اقْتَتَل واخْتَصَمَ، فالمُستعمل في مَصْدَرِه إذا أُدْغِمَ، ففُتِحَتْ فَاؤُه أو كُسِرَتْ، أو أُتْبِعَتْ عَيْنُه كَسْرَة ما قبلها: قِتَّال وخِصَّام.

وشَذَّ الحسن فقرأ[1]: (إلا مَنْ خَطِّفَ) [الصافات ١٠] بتشديد الطاء. (الخِطَّفَة) بكسر الخاء وفتح الطاء مشدَّدة، وزعم ابن كيسان أنَّ مصدر ما أُدغم (فِعَّل)، كقراءة الحسن.

ومصدر **افَّاعَل وافَّعَّل اللَّذَيْن أصلهما**: تَفَعَّل وتَفَاعَل، نحو اطَّايَر في تَطَايَر، واطَّيَّرَ في تَطَيَّرَ، بضَمِّ ما قبل الآخر، فتقول: اطَّايُرَا واطَّيُّرَا؛ وشَذَّ في اقْشَعَرَّ، واطْمَأَنَّ، واشْرَأَبَّ: طُمَأْنِينَة، وقُشَعْرِيرَة، وشُرَأْبِيبَة. وقيل: هي أسماءٌ وُضعت موضع المصدر.

ومَصْدَرُ ما **في أوَّله تاء**، مثل: تَدَحْرَجَ، والملحق به إنْ صَحَّ آخره ضُمَّ ما قَبْلَهُ، نحو: تَدَحْرُج، وتَكَسُّل، وتَغَافُل، أو اعْتُلَّت، قُلِبَت الضَّمَّة كَسْرَة، وصار من باب المنقوص، نحو: تَعَدٍّ وتَرَامٍ.

---

(١) قرأ ابن السميفع: (خَطِّفَ) بفتح الخاء وكسر الطاء وتشديدها. وقرأ أبو رجاء، والجحدري: بكسر الخاء والطاء جميعا والتخفيف. قال الزجاج: خَطَفَ وخَطِفَ، بفتح الطاء وكسرها، يقال: خَطَفْتُ أَخْطِفُ، وخَطِفْتُ أَخْطَفُ: إذا أخذت الشيء بسرعة. ويجوز (إلا مَنْ خَطَّفَ) بفتح الخاء وتشديد الطاء، ويجوز (خِطَّفَ) بكسر الخاء وفتح الطاء؛ والمعنى: اختطف فأدغمت التاء في الطاء، وسقطت الألف لحركة الخاء؛ فمن فتح الخاء، ألقى عليها فتحة التاء التي كانت في « اختطف »، ومن كسر الخاء، فلِسكونها وسُكون الطاء. فأما من روى « خِطِف » بكسر الخاء والطاء، فلا وجه لها إلا وجهاً ضعيفاً جداً، وهو أن يكون على إتباع الطاء كسرة الخاء. قال المفسرون: والمعنى: إلا مَن اختطف الكلمة من كلام الملائكة مُسارَقةً (فأَتْبَعَهُ) أي: لَحِقَهُ (شِهابٌ ثاقبٌ). [زاد المسير ٥/٢٠٣]

وشَذَّ تِكِلام، وتِجِمَّال، وتِمِلاق، في تكَلَّم، وتَجَمَّل، وتَمَلَّق. وكِبْرِيَاء، وجَبَرُوت، ووَضُوء، وطَهُور، وتَقْدِمَة، وطِيَرَة، وأَنَاة؛ مصدر: تَكَبَّرَ، وتَجَبَّر، وتَوَضَّأَ، وتَطَهَّرَ، وتَقَدَّمَ، وتَطَيَّرَ، وتَأَنَّى.

ولم يجئ من المصادر على وَزْنِ فِعَلة إلا تَخَيَّرَ خِيَرَة، وتَطَيَّرَ طِيَرَة.

وزَعَم **الأخفش وابن السراج**: أنَّ فَعُولا في المصادر صِفَةٌ للمصدر المقيس، حُذِفَ وأُقِيمَت الصفة مقامه، وشذَّ تَفَاوِت، بفتح الواو وكسرها، في مصدر تَفَاوَت، وطِعِنَّان في مصدر تَطَاعَن.

ومصدر أَفْعَل إِفْعَال، نحو: أَكْرَمَ إِكْرَام، فإنْ أُعِلَّت عين فِعْلِهِ، نحو: أَقَامَ وأَبَانَ، لَزِمَتْهُ الهاء، فقيل: إِقَامَة وإِبَانَة، والخلاف في المحذوف كهُو في اسْتِقَامَة واسْتِبَانَة. وجاء في سورة الأنبياء: ﴿وَإِقَامَ الصَّلاةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، وحَسَّنَه مقارنته لِمَا بَعْدَهُ من قوله تعالى: ﴿وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣].

وقالوا: أَرَيْتُه إِرَاءً، وأصله إِرْءَاءً، فنُقِلَتْ حَرَكَة الهَمْزَة وحُذِفَت، وقالوا: إِرَاة، وكان قِيَاسُهُ (إِرَايَة) بالياء، وقيل: إِرَاةٌ مصدر رَاءٍ، كقوله: جَاءَ إِجَاة.

وشذَّ تَقِرَّة وتَقْرَارة في مصدر أَقْرَرتُ، وقَرْض وغَلْق في مصدر أَقْرَضَ وأَغْلَقَ، ونَبَات، وعَطَاء، وفُتْيَا وفَتْوَى، وتَقِيًّا وتَقْوَى، ورَعْيًا ورَعْوَى، وعَدْوَى، وأَلِيّة، وطَاقَة، وجَابَة، وطَاعَة، وغَارَة، ورَزَمَة، وجَلَبَة؛ في مصدر أَفْعَلَ، نحو: أَنْبَتَ، وكذا باقيها، ووَزْنُ (طَاقَة) ونظيرها من المعتل عند الخليل فَعْلَة، وعند الأخفش فَالَة، وشذَّ الحَصْر، والقُبُل، والدُّبُر، والفُحْش، واليُسْر، والفَخْر، وهي مصادر لأَفْعَل.

ومصدر فَعَّل إن كان مُعتلّ اللام تَفْعِلَة، نحو: زَكَّى تَزْكِيَة، وشَذَّ تُنزِّي؛ أي: تُحَرِّك، وقِيَاسُه تَنْزِيَةً. والتَّحْيِيّ جمع تَحِيَّة، لا مصدر حيًّا، أو صَحِيحَة غير مَهْمُوز تَفْعِيل، نحو: كَرَّمَ تَكْرِيمًا، وشذَّ فيه تَفْعِلَة، نحو: جرَّب تَجْرِبَة في ألفاظ. وفِعَّال، قالوا: كَلَّمْتُه كَلامًا، وحمَّلْتُه حِمَّالا، وقد خُرِّج عليه قوله تعالى: (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا) [النبأ: ٢٨]، في قراءة مَنْ خفَّفَ مِن المشدَّد، وقيل: هو مصدرٌ على غير المصدر.

أو مَهْمُوزًا على تَفْعِيل، نحو: تَنْبِئ، وعلى تَفْعِلة، نحو: تَنْبِئَة، قياسًا مطردًا فيهما، وتَفْعِيل فيه أَكْثَرُ وأَجْوَدُ، قاله أبو زيد.

ومصدر **فاعل المُنقاس مُفَاعَلَة**، نحو: خَاصَمَ مُخَاصَمَة، وبَاشَرَ مُبَاشَرَة، وسُمِعَ فِعَال وفِيعَال، قيل: وهو أصل فِعَال. وشَذَّ يَوَام، وهذه المصادر التي شَذَّتْ عن القياس، أكثرها يُسمِّيها مُعظم النُّحاة أسماء مصادر لا مصادر، ويسميها بعض اللغويِّين مصادر لِفِعْلٍ لم تُجْر عليه، ولا مَشَاحَة في الاصطلاح.

ومن المصادر **ما يَجِيء على تَفْعَال**، كالتَّكْرَار والتَّرْدَاد، وهي كثيرة، وذكر بعضهم أن ذلك مقيسٌ، ومذهب البصريين أنَّه مصدرٌ يدل على الكثرة، وليس مبنيًّا على فَعَّل المُشدَّد العين، الذي يُراد به التكثير.

وذهب الفراء وغَيْرُه من الكوفيين إلى أنَّ التِّفْعَال بمنزلة التَّفْعِيل، والألِفُ عِوَضٌ من الياء، وهذه المصادر بفتح التاء.

فأمَّا التِّسْيَار والتِّلْقَاء، فاسمان وُضعَا موضع المصدر، وزَعَم الأعلم أنَّهما مصدران، وشذَّ في كَسْرَتَيْهما ومعناهُما التكثير. وهو مُخالِفٌ لنصِّ سيبويه، وإنَّما جاء كسر التاء في هذا الوزن في أسماء تُحْفَظُ، نحو: تِمْسَاح.

ومن المصادر ما جاء على فِعِّيلى، نحو: الهِزِّيمى والدِّلِّيلَى، وهو بناءٌ يدلُّ على التكثير، وجاءت منه ألفاظ، ولا يَطَّرد خلافًا لمن زَعَمَ أنَّه يطَّرد، وأكثره مَقْصُورًا، وجاء بعضه مَمْدُودًا، وقاس عليه الكسائي، فأجاز المد في جميع ما ورد من ذلك.

ويجيء المصدر ممَّا زاد على ثلاثةِ أَحْرُف على صفة اسم المفعول منه، فتقول: مُنْطَلَق، ومُسْتَخْرَج، ومُدَحْرَج؛ قِيَاسًا مُطَّردًا في اسم المفعول والمصدر، والزمان والمكان.

والثلاثي يأتي مصدره، والزمان والمكان على مَفْعَل بفتح العين، إلا مصدر يَفْعِل بكسر العين فيأتي مفتوحًا، نحو: مَضْرَب في معنى ضَرْب، ومَفَرّ في معنى فِرَار. وما عَيْنُه ياء، نحو: مَحِيض ومبيت، كالصحيح العين، فالمصدر بالفتح والزمان والمكان بالكسر، نحو: المَقِيل والمَغِيب، أو يُخَيّر في بناء المصدر على مَفْعَل، أو مَفْعِل، أو يُقتصر فيه على السَّماع ثلاثة مذاهب، والثالث أحوط، فلا تقول في المَعَاش: المعيش، إلا إن سُمع، ولا في المحيض: المَحَاض، إلا إن سُمع.

وأجاز بعض النُّحاة الكسر والفتح، مصادر كانت أو أسماء مكان أو زمان، وأجاز: المَمَال والمَمِيل، والمَغَاب والمَغِيب.

وما فاؤه وَاوٌ صَحَّت لامُه وكان على فَعَل يَفْعِل، نحو: وَعَدَ ويَعِد، فثلاثتها على مَفْعِل بكسر العين، نحو: مَوْعِد.

وفي " التسهيل ": أن طيئًا لا تلتزم ذلك. ولم يُبيِّن حالهم في المصدر والزمان والمكان، وإن كان على فَعِل يَفْعَل، ولم تَتَحرَّك فاؤُه في المضارع، نحو: وَجِلَ يَوْجَل، وأكثر العرب على الكسر في المَفْعِل تقول: مَوْجِل، كمَوْعِد، وبَعْضُهم يَفتَحُ في المصدر، ويَكْسِرُ في الزمان والمكان، وزَعَمَ الجوهري أنَّ الكَسْرَ والفتح في يَوْجَل، وبابه في المَفْعَل منه قياس مطرد، قال: ولم يأتِ في وَلِيَ: يَلِي، وبابه إلا الكسر.

وظاهِرُ كلام سيبويه: أنَّه لا يَنقاسُ وإن تحرَّكَت فاؤه، والفتح في المَفْعَل قولا وَاحِدًا، نحو: وَدِدْتُ أَوَدُّ مَوَدَّةً.

وحَكَى الفراء في المَفْعَل من: وَضَعَ يَضَعُ مَوْضَع، بالفتح.

وكُلُّ مَفْعِل ممَّا فَاؤه واو وصَحَّت لامه، فإنَّه بِكَسْرِ العين، إلا مَوْكَل، ومَوْطَن، ومَوْهَب، ومَوْحَد، ومَوْرَد، ومَوْهَبَة، ومَوْأَلَة، ومَوْرَق؛ فإنَّه بفتح العين. وشذَّ من هذا الذي أصَّلنا في المَفْعَل أشياء للمكان: مَشْرِق، ومَغْرِب، ومَرْفِق، ومَنْبِت، ومَجْزِر، ومَسْقِط، ومَظِنَّة، ومَذِمَّة، ومَحِلّ، ومَفرِق الرَّأس، ومَفْرِقُ الطَّريق، ومَسْكِن، ومَطْلِع، ومَنسِك، بالكسر، وقياسها الفتح؛ لأن مضارعها بضمِّ العين، فأما (المَسْجِد) فذهب أبو عبيد إلى أنه من باب مَشْرِق، وهو موضع السجود، وذهب سيبويه إلى أنه اسم للبيت، ولا يُراد به موضع السجود، ولو أَرَدْتَ ذلك لقلت: مَسْجَد بفتح الجيم، ومن كلام الحجاج: ليَلْزَمُ كل رَجُلٍ مَسْجَدِنَا، بفتح الجيم، أراد: مَوْضِعَ سُجُوده.

وقال الفراء: سَمِعْنَا المَسْجَد، والمَسْكَن، والمَطْلَع؛ بالفتح، يعني: في المكان. وأجاز هو، وأبو عبيد، وابن قتيبة، في مَشْرَق، وما بعده الفتح قياسًا وإن لم يُسمع؛ قال أبو عبيد: والمصادر نَصْبٌ على كل حال.

وأشياء للمصدر مَكْبِر، ومَرْزِئَة، ومَشِيئَة، وقِيَاسُها الفتح؛ لأنَّ مضارعها مَفْتُوح العين، ومَرْجِع، ومَعْرِفَة، ومَغْفِرَة، ومَأْوِيَة، ومَعْصِيَة، ومَحْمِية، وقياسها بالفتح؛ لأن عَيْنَ مضارعها مكسورة.

وممَّا جاء بالفتح والكسر وعين مضارعه مضمومة: مَفْرِق، ومَحْشِر، ومَسْكِن، ومَعْتِبة، ومَنْسِك، ومَحِلّ، ومَنَاص.

وأمَّا (المَطْلِع) فالفتح فيه القياس والكسر هو الشاذ، وعلى أنه مصدر بالكسر ذَكَرَهُ سيبويه، وقال غيره: المصدر بالفتح، والمكان بالكسر.

وأمَّا (مَدَبّ) فمُضارِعه بالضَّمِّ وليس بقِيَاس، ورُوي: مَدِبّ بالكسر، وهو القياس؛ لأنه مُضَعّف لازم.

وممَّا جاء فيه الفتح والكَسْرُ أيضًا، وعَيْنُ مضارعه مكسورة: مَأْوَى الإبل، ومَعْجِز، ومَعْجِزَة، ومَظْلِمَة، ومَزِلَّة، ومَضْرِبَة السَّيْف، وما عَيْنُ مُضارعه مفتوحة: مَوْضِع، ومَوْجِل، ومَوْقِعَة الطَّائر، ومَحْمِدَة، ومَحْسِبَة، وعِلْق مَظِنَّة، وجاء مُثَلَّثًا مَهْلك، ومَقْدَرَة، ومَأْرَبَة، ومَقْبَرَة، ومَزْرَعَة، ومَشْرِقَة، ومَعْذِرَة.

وقال سيبويه: ليس في الكلام مَفْعُل، وأَثْبَته بعض الكوفيين، وقال: قد جاء على مَفْعُل، كمَكْرُم ومَعْوُن، وجاء أيضًا مَأْلُك، وقُرِئَ[1]: (إِلَى مَيْسُرَةٍ) [البقرة: ٢٨٠]، وقيل: حُذفت منه التاء.

وسُمع مَهْلُكَة، ومَكْرُمَة، ومَعُونَة، ومَأْلُكَة، وجَاءَتْ بغَيْر تَاءٍ في الشِّعر، أو في شاذٍّ من القراءة، فاحتمل أن يكون أصلُهما التاء، فحُذفت، واحْتَمَل أَنَّه حُذِفَت التاء من (مَيْسَرَة)؛ لأجل الإضافة على مذهب الفراء.

وتُبنى مَفْعَلَة من الاسم الثلاثي اللفظ أو الأصل؛ لسبب كثرتها أو مَحَلّها؛ فمِن الأول: الوَلَدُ مَبْخَلَة مَجْبَنَة، والوَلَدُ مَجْهَلَة، وكُفْرُ المنعم مَخْبَثة، والشَّراب مَطْيَبَة النَّفس، والطَّعام مَحْسَنَة للجسم، والحَرْبُ مَأْتَمَة ومَيْتَمَة، وكَثْرَة الشُّرْب مَبْوَلَة، وهذا الأمر مَخْلَفَة لذلك ومَجْدَرَة، ومَقْمَنَة، ومَحْرَكَة، وطعام مَتْخَمَة.

ومن الثاني: مَأْسَدَة، ومَسْبَعَة، ومَذْأَبَة، ومَثْعَلَة، ومَظْبَأَة، ومَفْعَاة، ومَقْثَاة، والهاء لازمة له، ولا يقال: مَأْسَد ولا مَسْبَع.

---

(١) قرأ نافع وحده « ميسُرة » بضم السين، وقرأ باقي السبعة وجمهور الناس « ميسَرة » بفتح السين على وزن مفعلة، وهذه القراءة أكثر في كلام العرب، لأن مفعلة بضم العين قليل.
قال أبو علي: قد قالوا: مسربة ومشربة، ولكن مفعلة بفتح العين أكثر في كلامهم، وقرأ عطاء ابن أبي رياح أيضاً ومجاهد: « فناظره إلى ميسُره » على الأمر في « ناظره » وجعلا الهاء ضمير الغريم، وضما السين من « ميسُره » وكسر الراء وجعلا الهاء ضمير الغريم، فأما ناظره ففاعله من التأخير، كما تقول: سامحه، وأما ميسر فشاذ، قال سيبويه: ليس في الكلام مفعل، قال أبو علي يريد في الآحاد. [المحرر الوجيز ٣٥١/١]

وقال سيبويه: وليس في كل شيء يقال: إلا أن تقيس؛ أي: إنْ قِسْتَ على ما تكلَّمَتْ به العرب فهذا لفظه، وقال سيبويه: أرضٌ مَحْيَاة: كثيرة حَيَّاتها. وقال بعضهم: هي واو.

وقال في " العين ": أَرْضٌ مَحْوَاة، وقد جاء في المحل مَفْعُلَة بضمِّ العين.

وحكى أبو عبيد عن الأحمر: مَزْبُلَة، ومَطْبُخَة، ومَقْثُأَة؛ بالضم والفتح، وقيل: ومَفْعَل لمَكَان مَطْبَخ لمكان الطَّبْخ، ومَرْفَق لبيت الخلاء.

وقال الأخفش في " الأوسط ": (مِرْبَد) اسم لم يَرِد بكسر الميم معنى، وكذلك (مِطْبَخ)؛ لأنَّ المكان قِيَاسه أن يكون مَطْبَخ.

وقال الأصمعي والكسائي: (مِرْبَد الإبل) بالكسر؛ لأنَّه يَرْبِدُها؛ أي يحْبِسُها، وقد رَبَدْتُهَا. و(مِيلَغَة الكلب)؛ أي: التي يَلَغُ فيها، فإن كان الاسم غير ثلاثي، لم يُبْنَ منه ما يَدُلُّ على الكثرة إلا ما شذَّ.

حكى سيبويه: أَرْضٌ مُثَعْلَبَة ومُعَقْرَبَة؛ أي: كَثِيرَة الثَّعَالِب والعقارب، ولا يُقاس عليهما، فلا يقال: أرضٌ مُضَفْدَعة. والذي حكاه سيبويه بفتح اللام والراء على زِنَة المفعول.

وحكى أبو زيد عن العرب: أنَّهم يَجْعَلُونَهُ بزِنَةِ اسم الفاعل، بكسر اللام والراء، يُريدون: الكثرة.

وحكى بعض اللغويين: مكان مُعَقْرِب وأرضٌ مُعَقْرِبَة، بكسر الراء فيهما، وصَدْغٌ مُعَقْرَب، بفتح الراء لا غير، ومن النادر في قولهم: أرضٌ مَعْقَرَة، على وَزْنِ مَفْعَلَة؛ أي: كثير العَقَارِب، كأنَّه رَدَّ الرباعي إلى الثلاثي، ثُمَّ بَنَى مِنْهُ مَفْعَلَة بفتح الميم والقاف وسكون العين، كأنَّهم لاحَظُوا في العَقْرَب معنى العَقْر.

ويُصاغ من مصدرٍ لِفِعْلٍ ثلاثي لآلة، وعلاج اسم فاعل على مِفْعَل، نحو: مِخْرَز، ومِصْفَى، ومِكْسَر، بكسر الميم، وندر الفتح، نحو: مَنْقَل، والتثليث نحو: مِغْزَل، والكسرُ أشهر، ومِفْعَل في بعضها مَقْصورٌ من مِفْعَال؛ ولذلك صَحَّ مِخْيَط، ولا يَنقاسُ هذا القصر إلا في الشِّعر، لا يُقال في مِصْبَاح: مِصْبَح، وقد يُصاغ أيضًا على مِفْعَال، نحو: مِصْبَاح، ومِقْرَاض، ومِحْرَاث، ومِنْقَاش؛ وقد تلحقه التاء، نحو: مِكْسَحَة، ومِسَلَّة، ومِطْهَرَة، ومِرْآة.

فأمَّا (مَنَارَة) فليس بآلة، وإنَّما هي للمكان الذي تُرفع عليه المِسْرَجَة، والمِسْرَجَة: هي الآلة، وهي التي تُوضَعُ فيها الفَتِيلة والدُّهْن، ويُصاغ أيضًا على فِعَال، نحو: إِرَاث وسِرَاد، ولا يَطَّرِدُ (فِعَال) في الآلة، وجاء بالضم في الميم وعين الكلمة: مُسْعُط، ومُنْخُل، ومُدْهُن، ومُدُق، ومُكْحُلَة، ومُحْرُضَة، ومُنْصُل، لم يُذْهَب بها مَذْهَب ما صِيغَ من المصدر، ولكنَّهم جعلوها أسماء لهذه الأوْعِيَة.

وقال بعض العرب: مِدَقّ، جاء به على القياس. حكاه الأخفش في " الأوسط " وقال فيه: قال بعضهم: مِرْفَق، للذي في اليد جَعَلَهُ ممَّا يرتفق به، فكسر الميم.

باب اسم الفاعل(١) واسم المفعول(٢)

هما مِن مَزِيد على ثلاثة كمُضَارِعه، عددًا وحركة، إلا أنَّ أوَّلها ميم مضمومة، وما قبل الآخر في اسم الفاعل مكسور، وفي اسم المفعول مفتوح، لفظًا أو تقديرًا فيهما، وشَذَّ في اسم الفاعل: وَارِس ويَافِع، من أَوْرَس وأَيْفَع. ومُلْقَح ومُسْهَب، بصِيغَة اسم المفعول، من أَلْقَحَ وأَسْهَبَ.

---

(١) هو: ما يشتقّ من فعل الفاعل؛ فإنْ كان اشتقاقه من لازمٍ كان ما بعده مرفوعًا، كقولك: (زيدٌ شريفٌ أبوه)؛ وإنْ كان من متعدٍّ عَمِلَ عَمَل الفعل المضارع؛ لشبهه به في عِدَّة الحروف، وهيئة الحركة والسّكون، فـ(ضارب) يُضَاهي (يَضْرِبُ) في كون كلٍّ منهما رُباعيّ الحروف، ثانيهما ساكن، وما عداه متحرّك؛ فلمَّا اشتبها من هذا الوجه أُعْرِبَ الفعل المضارع من بين الأفعال، وعمل هذا الاسم عمله في الحال والاستقبال؛ وهو لا يعمل إلا إذا كان معتمدًا على ما قبله من مبتدأ، كقولك: (هذا ضارب زيدًا).
أو يكون على موصوف، كقولك: (مَرَرت برجلٍ ضاربٍ زَيْدًا)؛ أو على صاحب الحال، كقولك: (هذا عمرٌ ضاربًا زيدًا)؛ أو على همزة الاستفهام، كقولك: (أضاربٌ صاحبك زيدًا؟)؛ أو على (ما) النّافية، كقولك: (ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا. [اللمحة في شرح الملحة ٣٤٢/١]

(٢) اسم مشتق، يدل على معنى مجرد، غير دائم، وعلى الذي وقع عليه هذا المعنى. فلا بد أن يدل على الأمرين معًا، "وهما: المعنى المجرد، وصاحبه الذي وقع عليه". مثل كلمة: "محفوظ" و"مصروع" في قولهم: العادل محفوظ برعاية ربه، والباغي مصروع بجناية بغيه. "فمحفوظ" تدل على الأمرين أيضًا؛ المعنى المجرد؛ "أي: الحفظ" والذات التي وقع عليها الحفظ وكذلك "مصروع" تدل على الأمرين أيضًا؛ المعنى المجرد؛ "أي: الصرع"، والذات التي وقع عليها.

وحكى الأصمعي أَنْتَجَت الناقة: إذا اسْتَبَان حَمْلُها، فهي نَتُوج، ولا يُقال: مُنْتِج، وهو القياس، إلا أن العرب اسْتَغْنَتْ عنه بنَتُوج. انتهى.

وفي الكلام مُحْصَن وأَحْصَن، ومُجْرَأَشَّة، بفتح الهمزة من قولهم: اجْرَأَشَّت الإبل: إذا سَمِنَت.

واسم المفعول من الثلاثي على زِنَةِ مَفْعُول قِيَاسًا مطردًا، واسم الفاعل منه إن كان على زنة فَعَل بزنة فَاعِل قياسًا مطردًا، وجاء على فَعُول، نحو: لَعُوس وقَئُول. وعلى فَعِيل، نحو: عَرِيف وعَرِيج. وفَعِل، نحو: عَوِق وقَطِع. وفَيْعَل، نحو: سَيِّد. وفَيْعَلان، نحو: تَيَّحَان. وفَعْلان في المُذكَّر وفَعْلَى في المُؤنَّث، نحو: نَعْسَان ونَعْسَى. وفَعَال، نحو: جَوَاد. وفَوْعَل، نحو: خَوْتَع. ومِفْعَل: مِلَمّ، ومِعَمّ، ومِفْجَع.

أو فَعِل مُتعدِّيًا كان بزِنَة فَاعِل، نحو: عَالِم. أو لازمًا كان **على فَعِل**، نحو: فَرِح. وأَفْعَل: أَحْوَر وأَحْوَل، وبابه أن يكون في لَوْن، أو آفَةٍ، أو عَاهَة ظاهرة، أو جَارٍ مجراها.

وفَعْلان: عَطْشَان ورَيَّان، وبابه أن يكون في الامتلاء وضده. وفَاعِل: سَالِم وبَاكٍ. وفَعِيل: حَزِين ومَرِيض، ويَلْزَمُ فَعِيل في المعنى عن فَعُل، نحو: كَبِير وسَمِين، وقد يشرك فَعِلَ فَعُلا، قالوا: طَمِعَ وطَمُع، وعَجِلَ وعَجُل، ويَقِظَ ويَقُظ.

وأَفْعَل: سَوِد وأَسْوَد، وخَضِرَ وأَخْضَر، وعَوِرَ وأَعْوَر. وفَعْلان: فَرِح وفَرْحَان، وجَذِل وجَذْلان، وسَكِر وسَكْرَان، وقد تشترك الثلاثة: شَعْث وأَشعث وشَعْثَان. أو كان على فَعُل، كان بزِنَة فَعِيل قياسًا، نحو: شَرُف فهو شَرِيف.

وقال ابن مالك: كَثُر فَعِيل وفَعْل في فَعُل، ومَن استعمل القياس فيهما عند عدم السماع فهو مُصيب، وخال النُّحاة في كَوْنِه جعل (فَعْلا) مقيسًا عند عدم السماع.

وجاء **اسم الفاعل على فَعَل** كحَسَن، وفَعِل كخَشِن، وفَعَال كجَبَان، وفُعَال: فُرَات، وأَفْعَل: أَحْمَق، وفِعْل: عِفْر، وفُعْل: غُمْر، وفَعَّال: وَضَّاء؛ أي: وَضِيء، وفَعُول: حَصُور؛ أي: ضيقة مجرى اللَّبن، وفُعُل: جُنُب؛ أي: ذُو جَنَابَة.

وفَاعِل: قال ابن خالويه: يقال: فَرُه فهو فَارِه، شذَّ هذا الحرف فقط، وسائر ما وَرَدَ على فَاعِل فيه لُغتان، نحو: كَمُل وكَمَل، فيُؤخذ الفَاعِلُ مِنْ كَمَل لا مِن كَمُل. انتهى.

وقالوا: حَمُضَ، ومَثُلَ، وطَهُرَ، وفَضُلَ، بضم العين وفتحها، وجاء اسم الفاعل منها على فَاعِل، فهو من تداخل اللُّغتيْن، وجاء على فَعْلان، قالوا: صَرُع فهو صَرْعَان، وعلى فَعُل، نحو: نَدُس ونَطُس، وجاء بصِيغَة مفعول، قالوا: وَدُع الرجل فهو مَوْدُوع، وإذا ذُهب باسم الفاعل مَذْهَب الزمان، جاء على فَاعِل، سواء كان على وزن فَعَل، أم فَعِل، أم فَعُل، تقول: سَامِر، وظَارِف، وحَاسِن، وثَاقِل.

باب المقصور والممدود[1]

المقصور: هو الاسم الذي حَرْفُ إعرابه أَلِف لازِمَة، والممدود: هو الاسم الذي حرف إعرابه همزة تَلِي ألفًا زائدة، ونذكُرُ جُمْلَة من المقصور والممدود عند ذِكْر أَلِفَي التأنيث، والقَصْرُ مقيسٌ في كل معتل الآخر، فُتِحَ ما قَبْل آخره نَظِيرُه من الصحيح، إمَّا لزومًا وإما غَلبةً، فاللزوم اسم مَفْعُول ما زاد على الثلاثة، نحو: مُعْطًى، ومُنْتَمًى، ومُقْتَدًى، ومُسْتَدْعًى، ونظيرُ ذلك: مُكْرَم، ومُنْطَلَق، ومُقْتَدَر، ومُسْتَخْرَج. ومَفْعَل نحو: مَرْمَى، ومَغْزَى لمصدر، وزمان ومكان، ونظيره مَذْهَب. ومِفْعَل لآلَة، نحو: مِرْمَى، ومِهْدَى للوعاء الذي يُهدَى فيه، ونظيره مِخْصَف. وقد جاء الصحيح من هذا على مِفْعَال، نحو: مِحْرَاث، ولا يوجد في المُعتلّ.

وجَمْعُ فُعْلَة، نحو: دُمًى وعُرًى، ونظيره ظُلَم. وجَمْعُ فِعْلَة، نحو: مِرًى، ونظيره قِرَب، وكذا لو تعَاكسَا فجُمعت فِعْلَة على فُعَل، نحو: لِحْيَة ولُحًى، وحِلْيَة وحُلًى.

وفُعْلَة على فِعَل، نحو: كُسْوَة وكُسًى، بضم الكاف في المفرد، وبضمّها

(١) هما من أقسام الاسم المعتل الآخر. والنحاة لا يطلقونهما على اسم إلا إذا كان معربا. أما اللغويون والقراء، فلا يتقيدون؛ فيطلقونهما على الاسم، سواء أكان معربا أم مبنيا؛ فيقولون: في "أولاء" اسم إشارة: إنه ممدود، وفي "أول" اسم إشارة أيضا: إنه مقصور، مع أنهما مبنيان.

هذا الباب على ضربين: قياسي وسماعي، والقياسي على ضربين: مقصور فقط وممدود فقط وليس فيه ما يُمَدُّ ويُقْصَر معاً، وأما السماعي فعلى ثلاثة أضرب: مقصور لا يمد وممدود لا يقصر وضرب ثالث يُمَد ويُقصَر معاً. فإما أن يكون مَدُّه وقَصْرُه متساويين في الكثرة والفُشُوّ وإما أن يكون أحد الحيّزَيْن أغلب عليه من الآخر وهذا الباب يشبه الباب الذي يسمى التذكير والتأنيث وذلك أنّ من الألفاظ مُذكّراً لا يؤنث ومؤنثاً لا يُذكَّر وضرباً ثالثاً يذكر ويؤنث وسأُبيّن ذلك في أبواب التذكير والتأنيث ونبدأ الآن بتحديد أبنية هذه الأجناس الثلاثة وإحصاء عددها. [المخصص:٤/٤١٧]

وكسرها في الجَمْعِ، ومُفْرَدٌ لأفْعَل الذي مُؤنَّثه الفُعْلَى، نحو: الأعْلَى والأدْنَى، ونظيره الأكبر، ومؤنثه نحو: العُلْيَا، وجمع المؤنث نحو: العُلَى، ونظيره الكُبَر، ومؤنث لأفْعَل التفضيل، نحو: الكُبْرَى والصُّغْرَى، وكُلُّ اسم جنس لمفردٍ ثلاثي في آخره أَلِف بعدها هاء التأنيث، نحو: حَصَاة وحَصًى، وقَنَاة وقَنًى، ونظيره: شَجَرَةٌ وشَجَر.

وأمَّا الغالبُ فمصدره ما كان على فَعِل اللازم، إذ الغالبُ فيه أن يكون على فَعَل، نحو: هَوِي هَوًى، وجَوِيَ جَوًى، ونَظِيره: أَشِرَ أَشَرًا، وقد جاء على غير فَعَل في الصحيح، نحو: شَكِسَ شَكَاسَة، وصَهِبَ صُهُوبَة، وسَكِرَ سُكْرًا، وجاء منه في المعتل على غير فَعَل، قالوا: رَوِي رِوًى.

فأمَّا مصدر غَرِيَ، فحكى أبو زيد والأصمعي فيه: غَرًى، بالقَصْر على القياس في إخوته، ونقله سيبويه والفراء: غَرَاء، بالمد على وزن فَعَال.

والمَدُّ مَقيسٌ في كل معتل الآخر قَبْلَ آخر، نظيره من الصحيح أَلِف، إمَّا لُزُومًا وإمَّا غَلَبَةً، فاللُّزوم مصدر ما أوَّله همزة وَصْل، نحو: انْطَوَى انْطِوَاء، واقْتَدَى، واسْتَدْعَى، ونظيره: انْطِلاقٌ، واقْتِدَارٌ، واسْتِخْرَاجٌ.

فإن كان الأصل تَفَعَّل، نحو: تَدَلَّى، أو تَفَاعَل نحو: تَدَانَى، وأُدْغِمَت التاء في الدال واجْتُلِبَت همزة الوصل، لم يكن مصدرهما ممدودًا، تقول: ادَّلَّى تَدَلِّيًا، وادَّانَى تَدَانِيًا، ونظيره: اطَّيَّر واطَّايَر، إلا أنَّك تَكْسِرُ ما قَبْل الآخر في تَدَلِّي وتَدَانِس؛ لأجل الياء. وموازن فَعَّال، نحو: عَدَّاء وهَدَّاء، ونظيرهما قَتَّال. وموازن تَفْعَال، نحو: تَعْدَاء وتَرْمَاء، ونظيره: تَكْرَار وتَطْوَاف.

ووَاحِدُ ما اطَّرَدَ في جَمْعِهِ أَفْعِلَة، نحو: كِسَاء وأَكْسِيَة، ونظيره: حِمَارٌ وأَحْمِرَة. ومصدرٌ لفَاعِل على فِعال، نحو: عَادَى عِدَاء، ووَالَى وِلاء، ونظيره: ضَارب ضِرَابًا.

وفِعَال جَمْعًا لفَعْل، نحو: ظَبْي وظِبَاء، ونظيره: كَعْب وكِعَاب، وأَفْعَال جَمْعًا لفِعْل وفَعَل، نحو: نِضْو وأَنْضَاء، وصَدَى وأَصْدَاء، ونظيره: حِزْب وأَحْزَاب، وحَجَر وأَحْجَار.

وفُعَال في الأصوات والأمراض الصعبة، نحو: الدُّعَاء والبُكَاء، ونظيره: الصُّرَاخ والهُيَام. وفُعَلاء جَمْعًا، نحو: شُعَراء.

واسم جنس لاسم في آخره تاء التأنيث، وقبلها واو أو ياء بعد ألف زائدة، نحو: سَمَاوَة وسَمَاء، وعَظَايَة وعَظَاء، ونظيره: سَحَابَة وسَحَاب. وجَمْعٌ على فِعَال مفرده فَعْلَة، نحو: رِكْوَة ورِكَاء، وظَبْيَة وظِبَاء، وشذَّ منه قَرْيَة وقُرًى، ونَزْوَةٌ ونُزًى،

وشَهْوَةٌ وشُهًى، فجَاءَت على غَيْرِ فِعَال، والغالب مِفْعَال صفة، نحو: مِعْطَاء ومِهْدَاء، ونظيره: مِهْذَار، وشَذَّ منه شيء فجاء مقصورًا، قالوا: مُعْطًى.

وما سِوَى هذا الذي ذَكَرْنَاه من مقيس المقصور والممدود، وسوى ما يأتي في ألفي التأنيث مدركه السماع.

وقد غلط الزجاجي في " الجُمل "، وابن الدهان[1] في " الغُرَّة "، فذكرَا أشياء من المقيس في المسموع. وذَكَرَ ابن عصفور في المقصور: كُلَّ فِعْلٍ آخره حرف عِلَّة قَبْلَهُ فتحة، نحو: أَعْطَى ورَامَى.

ومُحقِّقو النُّحاة لا يُسمُّون شيئًا من الأفعال والحروف مقصورًا؛ لأن المقصور هو الذي يُوجَدُ من جِنْسِه ممدود، وذلك فيهما مفقود، لا يُقال: رَمَى ورمَاء، ولا مَا ومَاء.

وفي مَدِّ المقصور في الضَّرُورة خِلاف مَنَعَهُ البصريون، وأَجَازَهُ جمهور الكوفيِّين مطلقًا، والفراء إن لم يَكُن له ما يُوجب قَصْره، نحو: الغِنَى، فإن كان له ما يُوجب قصره، نحو: سَكْرَى، فلا.

وقال الجمهور: يَجُوزُ قَصْرُ الممدود في الضرورة مطلقًا، والفراء إن لم يكن له ما يُوجب مَدَّه، نحو: الهواء الشاغل بين السماء والأرض، فإن كان له ما يُوجب مده، نحو: فَعْلاء أَفْعَل، فلا.

وقد انتهى بنا القول في القسم الأول من الجُملة الأولى، ويعرض لبعض الحروف تغيير صفة، وتقدَّم منه شيء في ذِكْر حروف المعجم، ونذكر هنا ما بقي علينا من ذلك، وهو الإمالة، وتغليظ اللام، وترقيق الراء.

باب الإمالة[2]

الإمالة: أن يُنْحَى بالألف نحو الياء، فيَلْزَمُ من ذلك أن يُنْحَى بالفتحة قَبْلَها نحو

---

(١) هو سعيد بن المبارك، المعروف بابن الدهان. قال ياقوت: من أهل واسط، قدم بغداد فأقام بها وقرأ على هبة الله، وكان مولده سنة أربع وتسعين وأربعمائة في ليلة الجمعة حادي عشرين رجب، وكان إماما في النحو، وصنف شرح الإيضاح في أربعين مجلدة وشرح اللمع لابن جني في عدة مجلدات، والدروس في النحو, وغير ذلك, وتوفي بالموصل ليلة عيد الفطر سنة ٥٦٩ تسع وستين وخمسمائة.

(٢) الإمالة إلى الشيء التقريب منه وهي في هذا الباب تقريب الألف من الياء والفتحة قبلها من الكسرة والغرض من ذلك تجانس الصوتين لسبب. [الأصول ٢/ ٤٥٢]

الكسرة، وأصحاب الإمالة: تميم، وقَيْس، وأَسَد، وعَامَّة أهل نجد، وأصحاب الفتح الحجازيون إلا في مواضع قليلة.

ومَحَلُّ الإمالة غالبًا الأسماء المُتمكِّنة والأفعال، وأسبابها: الكسرة، والياء، وانقلاب الألف عن الياء، أو مآلها إليها في حالٍ ما، وتشبيه بالألف المنقلبة عن الياء، وشَبَهٌ بالألف المشبَّهة بالألف المنقلبة، وفَرْقٌ بين الاسم والحرف، وكثرة الاستعمال، وإمالة للإمالة. ونحن نرتب الكلام على هذه الأسباب:

السبب الأول: الكسرة:

ذهب الأكثرون إلى أنَّها في باب الإمالة أَقْوَى من الياء، وهو ظاهر كلام سيبويه، وذهب ابن السراج إلى أنَّ الياء أقوى من الكسرة، فالكسرة إنْ تقدَّمَت الألف ووَلِيَتها الكسر، نحو: مَسَاجِد وبَابِك، فالإمالة وإنْ تأخَّرت الألف بحرفٍ، نحو: عِمَاد، أو حرفيْن أوَّلهما ساكن، نحو: شِمْلال؛ أُمِيل، أو مُتحرِّك نحو: أَكَلْتُ عِنَبًا، أو ثلاثة نحو: فَتَلْتُ قِنَّبا؛ فلا إمالة. وشَذَّ له دِرْهَمَان بالإمالة، فإن كان بين الكسرة والألف حَرْفان ثانيهما الهاء وما قبلها مفتوح، أُميل، نحو: لَنْ يَنْزِعَها. ولا يُمَالُ نحو: لن يَضْرِبَنَا، ولا هو يَضْرِبُها.

وحُكم الكَسْرَة في وَسَطِ الاسم حُكمها في أوَّله، فالاسْوِدَاد مثل: عِمَاد. وكُلَّمَا كانت الكسرة أقرب إلى الألِف كانت الإمالة أَوْلَى، فكِتَابٌ أَوْلَى من جِلْبَاب، وكلمَّا كَثُرت الكسرات كانت الإمالة أولى، فجِلِبْلاب أَوْلَى من جِلْبَاب.

وإذا تأخَّر عن الألف حَرْفُ استعلاء متصل، نحو: نَاقِد، وعَاطِس، وعَاصِب، وعَاضِد، ونَاخِل، ووَاغِل، وعَاظِل، أو بينهما حرف نحو: نَافِخ، ونَابغ، ونَافِق، وسَامِط، ونَاهِض، ووَاعِظ، ودَاحِص.

وغَلَبَ المستعلى الكسرة، فلا يمليها أَحَدٌ إلا من لا يُؤخذ بلُغَته، فإن كان الفصل بحرفيْن نحو: مَنَاشِيط، ومَعَالِيق، ومَعَارِيض، ومَوَاعِيظ، ومَبَالِيغ، ومَنَافِيخ، ومَسَالِيخ، فالنَّصْبُ هو الكثير. وحكى سيبويه أنَّ قومًا أَمَالُوا حين تَرَاخَتْ هذه الحروف عن الألف، وهي قليلة. وذهب المبرد إلى مَنْعِ الإمالة في (مَنَاشِيط) وأخواتها.

فإن كانت الكسرة مَنْوِيَّة، نحو: (هذا ماضْ) في الوَقْف، أو (هذا ماضّ) أصلُه مَاضِض، لم تُمل الألف إلا في شُذُوذٍ، وإن تقدَّم حرف الاستعلاء ووَلِيَتْه الألف،

غَلَبَت الكسرة ومُنِعَت الإمالة، نحو: قَاعِد، وغَائِب، وخَامِل، وصَاعِد، وطَائِف، وضَامِن، وظَالِم.

فإن تقدَّم حَرْفُ الاستعلاء مكسُورًا، نحو: صِعَاب، وغِلاب، وخِبَاث، وقِفَاف، وضِبَاب، وطِعَان، وظِلام مصدر ظَالِم للمُغالبة، أو ساكنًا نحو: مِصْبَاح، ومِطْعان، ومِضْرَاب، ومِقْلات؛ جَازَت الإمالة.

وبعض العرب جعل حرف الاستعلاء غالبًا، وقال سيبويه: وبعض من يُميل قِفَاف، ويُميل ألف مِفْعَال، وليس فيه شيء من هذه الحروف - يعني: حروف الاستعلاء -، ينصب الألف في مِصْبَاح، ونحوه يَفْرِقُ بين ما كان مكسورًا وما كان ساكنًا، ورأيتُ صَرْفًا بمنزلة صِعَاد، كما أنَّ رأيتُ عِرْقًا، ورَأَيْتُ مِلْغًا، يُنصب كما ينصب في قَائِم وغَانِم.

فإن فُصِلَ بين الألف وحرف الاستعلاء بثلاثة حروف، نحو: يُريد أن يَضْرِبَها بسَوْطٍ، أو أربعة نحو: أن يَضْرِبَها بسَمْلَق؛ لم يَغْلِب الحرف الكسرة فيُمال، وبعض العرب غَلَّبه فنَصَبَ.

وقد لا يعتدُّ بحرف الاستعلاء إذا وَلِي الألف من كلمة غير كلمة الألف، نحو: يُريد أن يَضربَها قَبْلُ، وكذلك: صاحبُ مال مَلِق؛ لبُعْدِ القاف عن الألف وانفصال الكلمة، فَرَّق هؤلاء بين المتصل والمنفصل، ومن أَجْرَى المنفصل مجرى المتصل فأَمَالَ.

والإمالة في المتصل أَقْوَى، وشَذَّ عدم الاعتداد بحرف الاستعلاء في: رَأَيْتُ عِرْقًا، فأُميل، وقياسه أن لا يُمال؛ لأنه مثل: قَاسِم. وعدم الاعتداد بالحركة في رأيت عِنَبًا، فأُميل، وقياسه أن لا يُمال.

والكسرة المنوية في الموقوف عليه، نحو: مَاشْ، قد تُؤثر فتُمال، وفي مُدْغَم نحو: حَاجّ وحَوَاجّ، فالأكثر أنَّها لا تؤثر مطلقًا، ومنهم من فصَّل فأَمَالَ حالة الجر، ونَصَبَ حالة الرفع والنصب. فإن كان الإدغام من كلمتيْن، نحو قراءة أبي عمرو: ﴿مَعَ الأبْرَارِ * رَبَّنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣ - ١٩٤]، ﴿وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ﴾ [آل عمران: ١٩٠]، فقال النُّحاة من أهل البصرة: لا تُمال أصلا، وقال الأكثرون: تُمال، وهو مذهب ثعلب، وهو الصحيح.

والإمَالَة لكَسْرَة بناء نحو: نَزَالِ، أَقْوَى منها لكسرة إعراب، نحو: بابِك،

مجرورًا. والمتصلة كائنة ما كانت أقوى منها المنفصلة، نحو: ثُلُثَا دِرْهَم. والظَّاهِرَة أَقْوَى منها المُقدَّرة، نحو: حَادّ. والاعتداد بالكسرة في الرَّاء أَقْوَى من الاعتداد بها في غير الرَّاء، وكذلك يُميل بجوار في الوَقْف من يفتح (بمال) في الوقف.

وتَغْلِب الكَسْرَة الراء المفتوحة تَلِيها الألف، نحو: رَاشِد وفِرَاش، أو تَلِي الألف مفتوحة، نحو: رَأَيْتُ حِمَارًا، أو مضمومة نحو: هذا حِمَارٌ. فلو كان بينهما حرف نحو: هذا كافِرٌ، أو حرفان نحو: هذه دنانير، فكذلك عند بعضهم وبعض العرب لا يلتفت إلى الراء فيُميل، فإن كانت الراء التي تلي الألف مكسورة، كَفَّتْ ما يَمْنعُ من الإمالة، سواء كان حرف استعلاء نحو: غَارِم، أو راء نحو: مِنْ غَرَارِكَ، فإن فُصِلَ بينهما بحرفٍ لم يَغْلِب.

قال سيبويه: ومن يقول: قَارِب، فيُمِيل، يَنْصِبُ (مَرَرْتُ بقَادِر) حيث بعدت. قال: وقد أَمَالَ قَوْمٌ تُرْتَضَى عربيتهم.

وتقول: هذا قادر، فتفتح، ومِن العَرب مَنْ يَجْعَلُ المكسورة إذا فُصِلَ بين الألف وبينها بحرف، كالمفتوحة والمضمومة، فتقول: مَرَرْتُ بكَافِرٍ، وتفتح.

وقال الفارسي: (فَاعِل) إن سَلِمَ مِن حَرْفِ استعلاء ورَاء أُمِيل، نحو: عَابِد. أو فيه الراء وَحْدَها فاءً، نحو: رَاشِد، لم تمل. أو عَيْنًا بعدها راءٌ مضمومة أو مفتوحة، نحو: بَارٌ، لم تمل.

ومنع سيبويه أن يُمال (بَارّ) على حد إمالتهم، جَادٌّ أو مكسورة، نحو: بمَارّ، أُمِيل. أو ليس بعدها راء، أُمِيل نحو: بَارِد أو لامًا، فمذاهب الإمالة والمنع. والثالث: تُمال في الجَرِّ، لا في الرفع والنصب، نحو: كافر.

أو حرف استعلاء وحده فاءً نحو: طَالِب، أو عينًا نحو: عَاطِل، أو لامًا نحو: نَاشِط، فلا إمالة، أو اجتمعَا فيه مفرديْن والمُستعلي فاء والعين راء، نحو: طَارِد، أو عين والفاء راء نحو: رَاقِد، أو لام والعين راء، نحو: مَارِق، أو المستعلي عين واللام راء نحو: بَاقِر، أو فاء واللام راء نحو: قَادِر، أو لام والفاء راء نحو: رَامِق. فرَاقِد، ورَامِق، ومَارِق، لا يجوز فيه الإمالة، وطَارِد يجوز، وبَاقِر يمتنعُ رفعًا ونصبًا، وأمَّا في الجرِّ، فالإمالة مَذْهَبٌ والمنع مذهب، وقَادِر يمتنعُ رَفْعًا ونَصْبًا، ويَجُوزُ جَرًّا.

وإن كان مع الرَّاء حَرْفَا استعلاء والراء أوَّل، نحو: رَاقِط، أو ثانية نحو: قَارِط وطَارِق، أو ثالثة نحو: قَاطِر، فالإمَالَة مُمْتنعة. وإن كان مع المستعلي راءان، نحو:

قَارّ وطَارّ، امْتنعت رفعًا ونصبًا، وأَمَالَهُ قوم جرًّا، كما أَمَالُوا: صَغَارِ وقَوَارِير؛ لانكسار الراء، وفيه المستعلي.

وفي " الغرة ": للرَّاء في هذا الباب مواضع خمسة: مَنْعُ الإمالة إذا كانت مفتوحةً بعد أَلِف أو قَبْلها. أو مضمومة نحو: رَاشِد، ودَار، ورُعَاف، وجَابِر. وجَالبة الإمالة مكسورة، كالرِّكَاب والشَّارِب.

وغالبة إذا تقدَّمها حَرْفُ استعلاء مفتوح وتأَخَّرَت مكسورة، نحو: غَارِب ومغلوبة، كأنْ يتقدَّم ويتأخَّر نحو: فَارِق. وغالبةً أُختها إذا اجتمعتا والراء مفتوحة والثانية مكسورة، نحو: الأبرار، ومِن قَرَارِك. فإن بَعُدت عن الألف متأخِّرة مكسورة ومعها المستعلي، نحو: قَادِر، فأَقْوَى القولَيْن مَنْع الإمالة. انتهى.

السبب الثاني: الياء:

ذَكَرَ سيبويه أنَّ أهل الحجاز، وكثيرًا من العرب لا يميلون للياء، وأنَّ أهل الحجاز يُمِيلون الكسرة، فالياء تُمال الألفُ لأجْلها إذا اتَّصلت مُتقدِّمة، نحو: سَيَّال، وضَيَّاح، وبَيَّاع، وهي في المُشدَّدة أَقْوَى منها في المُخفَّفة، أو انْفَصَلَتْ عن الألف بحَرْفٍ نحو: شَيْبَان والحيوَان، ورأيت يَدَا في الوقف.

والإمالة مع السَّاكنة أَقْوَى منها مع المُتحرِّكة، أو حَرْفَيْن ثانيهما هاء، بشرط فتح ما قبلها، نحو: بَيْنَها، ورَأَيتُ يَدَهَا. أَمَالُوا (بَيْنَها) كما أمالوا: لن يَنْزِعَها، وزيدًا في الوقف مَنْ أمال عَلَمًا في الوقف، حكموا للياء بما حكموا للكسرة.

فإن اتصلت الياء مُتأخِّرة بالألف، فإن سيبويه لم يَذْكُر ذلك في كتابه، وذكر ذلك بعض أصحابنا، وابن الدهان، ومَثَّلَ ذلك بآية، ومع كَوْنِ الياء من أقوى أسباب الإمالة، لم يأخذ بها القُرَّاء فيما عَلِمْناه، إلا في قراءة وَرش(١): (الْخَيْرَاتِ)

---

(١) هو: عثمان بن سعيد بن عمرو بن سليمان الملقب بورش شيخ القراء والمحققين، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه, ولد سنة عشر ومائة بمصر, ورحل إلى نافع ابن أبي نعيم فعرض عليه القرآن عدة ختمات في سنة خمس وخمسين ومائة, وقيل: إن نافعا لقبه بالورشان؛ لأنه كان على قصره يلبس ثيابا قصارا، وكان إذا مشى بدت رجلاه مع اختلاف ألوانه فكان نافع يقول هات يا ورشان واقرأ يا ورشان، ثم خفف فقيل ورش. والورشان: طائر معروف. توفي ورش بمصر سنة سبع وتسعين ومائة عن سبع وثمانين سنة.

[البقرة:١٤٨]، و(حَيْرَانَ) [الأنعام: ٧١] بالإمالة، وإلا في قراءة قتيبة (المال) [(١)].

السبب الثالث: انقلاب الألف عن الياء:

وهو سبب تقديري ضعيف، ليس في قُوَّة الكسرة والياء، وذلك نحو: فَتَى، ورَمَى، ومَرْمَى، ومَلْهَى، سواءٌ في ذلك الاسم والفعل.

وما كانت منقلبة عن ياءٍ أصليَّة أو غيرها، نحو: مَلْهَى، وأَعْطَى، ومن العرب من لا يُميل ما انقلبت فيه الألف عن ياءٍ، وقاله سيبويه، وقال: وهم أكثر الفريقيْن إمالة - يعني بالفريقين: الحجازيِّين وغيرهم - وأَمَالا الألف إلى الياء في حَالٍ ما أجرى مجرى ما انْقَلَبَتْ فيه الألف عن الياء، نحو: حُبْلَى؛ فإنَّها تئول إلى الياء في حال التثنية والجمع، فتقول: حُبْلَيَان وحُبْلَيَات، وغَزَا تئولُ إلى الياء إذا بُنِيَ للمفعول، نحو: غُزِي، فإن آلت إلى الياء وأصلها الواو بممازجة زيادتي التصغير والتكسير، نحو: القَطَا والقَفَا؛ فإنَّك تقول: قُفَيّ وقِفِيّ، فظاهر مذهب سيبويه أنَّه يُسوَّى في الثلاثي بين بنات الواو وبنات الياء، فيُجِيزُ الإمالة، وفَرَّقَ غيره كالفارسي، فطردوا الإمالة في الفعل، نحو: غَزَى، وجعلوها شاذَّة في الاسم، نحو: القَطَا.

وانقلاب الألف عن عين ياءٍ أو واو في فعل ثلاثي، إذا أُسند إلى ضمير متكلم أو مُخاطَب، ذَهَبَتْ عيْنُه وانكسرت فَاؤُهُ، وذلك نحو: طاب، وجاء، وشاء، ممَّا هو على فَعَل بفتح العين، وهَابَ وخَافَ ممَّا هو على فَعِل بكسرها، فالإمَالَة لبعض الحجازيين يُوافقون بني تميم، وعامَّتهم فرَّق بين ذوات الواو، نحو: خَافَ، فلم يُمِلْ، وبين ذوات الياء نحو: طَابَ وهَابَ، فأَمَالَ، وبعض النُّحاة يُعبِّر عن هذا بالإمالة لكَسْرَة تعرض في بعض الأحوال.

وقال الفارسي: وأمالوا خَافَ وطَابَ مع المستعلي، طلبًا للكسرة في خِفْتُ، وقال ابن هشام الخضراوي: الأوْلَى أنَّ (طَابَ) الإمالة فيه؛ لأن الألف فيه مُنقلبة عن ياء، وفي (خَافَ)؛ لأنَّ العين مكسورة، أرادوا أن يَدُلُّوا على الياء والكسرة. انتهى.

وشذَّت إمالة ما انْقَلَبَتْ فيه الألف عن ياءٍ عَيْنًا في اسم ثلاثي، قالوا: هذا عَاب ونَاب. وشبَّهوا بهذا ما انقلبت فيه عن واو، فقالوا: هذا مَال ونَاب، فأَمَالُوا شُذُوذًا. ولم يُشَبِّهُوا الفعل من ذوات الواو على فَعَل بفتح العين، نحو: قَالَ، وبِضَمِّها نحو: طَال بطَاب، كما شَبَّهُوا غَزَا برَمَى ففَتَحُوا (قَالَ، وطَابَ)، ونحوهما.

---

(١) انظر: التيسير في القراءات ٥٦/١، وهمع الهوامع ٤١٦/٣.

السبب الرابع: تشبيه الألف بالألف المنقلبة عن الياء:

ومن ذلك فَعْلَى وتكون الألِفُ فيه للإلحاق، نحو: عَلْقَى، وللتأنيث نحو: رَضْوَى، هذا في الاسم. وفي الصفة: سَكْرَى، وفِعْلَى يكون فيه للإلحاق نحو: ذِفْرَى، وللتأنيث نحو: ذِكْرَى، ولا يُوجَدُ في الصفة إلا ما رواه أحمد بن يحيى من قولهم: رَجُلٌ كِيصًى، مُنَوَّنًا. وفُعْلَى، ولا يكون أَلِفُه إلا للتأنيث، وتكون اسمًا نحو: بُهْمَى، وصفة نحو: حُبْلَى. وفُعَالَى وألفه للتأنيث، ويكون اسمًا نحو: حُبَارَى، وصفة جمع تكسير نحو: سُكَارَى.

السبب الخامس: شَبَهٌ بالألف المُشَبَّهَة بالألف المُنقلِبَة:

وذلك هاء التأنيث، قال سيبويه: سمعنا العرب تقول: ضَرَبْتُ ضَرْبَهْ، وأَخَذْتُ أَخْذَهْ، شَبَّه الهاء بالألف، فأَمَالَ ما قبلها كما يُميل ما قبل الألف، ولم يُبَيِّن سيبويه بأيّ أَلِفٍ شُبِّهَت، والظاهر أنَّها شُبِّهت بألف التأنيث. وكُلُّ هاء تَأْنِيث فالإمَالَة جائِزَةٌ في الفتحة التي تليها، ولا تُمال الألف قَبْلَها، نحو: الحَيَاة، وسواءٌ كانت الهاء للمُبَالَغَة نحو: عَلامة، أَمْ لغيرها. فإن كانت هَاءَ سَكْتٍ نحو: كِتَابيه، فذهب ثعلب وابن الأنباري إلى جواز الإمالة فيما قَبْلَها، وقد قَرَأَ به أبو مُزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي، والصحيح المَنْع.

السبب السادس: الفرقُ بين الاسم والحرف:

وهذا من الأسباب الشَّاذة، قال سيبويه: وقالوا: بَا وتَا، يعني: بالإمالة؛ لأنَّها أسماء ما يُلْفَظُ به، فليست كـ (إلى، ولا، وما)، وغيرها من الحروف المبنية على السكون، إنَّما جاءت كسائر الاسماء، وحروف التَّهجي التي في أوائل السُّور إن كان في آخرها ألف، فمنهم من يَفْتَح ومنهم من يميل؛ فإن كان في وسطها ألف، نحو: كاف وصاد، فلا خلاف في الفتح.

السبب السابع: كثرة الاستعمال:

وذلك إمالتهم (الحجَّاج) عَلَمًا في الرفع والنصب، وكذلك (العجَّاج) في الرفع والنصب، نَصَّ عليه المهاباذي، وصاحب " البديع "، وإمالتهم (النَّاس) في الرفع والنصب، ورُويت الإمالة فيه مُطلقًا عن أبي عمرو والكسائي.

السبب الثامن: الإمالة للإمالة:

ويُسميه بعضهم مجاورة المُمَال، وقد عَدَّه أبو جعفر ابن الباذش في أسباب

الإمالة، قال سيبويه: رَأَيْتُ عِمَادَا، فأمالوا للإمالة، كما أمالوا لكسرةٍ، قال: وقالوا: مِغْزانا، في قول من قال: (عِمَادَا) فأمالهما جميعًا، وذا قياس. انتهى.

وقد تتقدَّمُ الإمالة على الذي أُميل لأجلها وقد تتأخَّر، كإمالة تاء اليَتَامَى، وسين أُسَارَى وكُسَالَى، وكاف سُكَارَى، وصاد النَّصَارَى؛ لإمالة ما بعدها، وقرأ بذلك بعض القُرَّاء.

وهذه المجاورة جاءت فيما هو كلمة أو كالكلمة، نحو: مِغْزَانا؛ لاتصال الضمير فيه، وقد تبعد المجاورة وفَصْل كلم، كما أمالوا ﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى: ١] لإمالة ﴿وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣].

والاسم غير المُتمكِّن إن كان البناء عَرَضَ له، أُمِيل، نحو: يا فَتَى، ويا حُبْلَى. وإن كان لم يَعْرِض له، نحو: (إذا)، و(ما) الاستفهامية والشرطية، ونحوهما مما لا يستقلّ، فلا يُمال، وقد أمالوا من هذا النوع (نا) وألف (ها)، نحو: مَرَّ بنا، ونظر إلينا، ومرَّ بها، ونظر إليها، ويُريد أن يَضْرِبَها، وبَيْنَها، وأُميلت أسماء الهجاء مُقطَّعة غير مُعْرَبةٍ؛ لأنَّها قد تتمكَّن وتُعرب.

وأَمَالُوا من الأسماء (ذا) للإشارة، و(متى) في كِلْتَا حَالَتَيْها من الشرط والاستفهام، و(أَنَّى) ووَزْنها أَفْعَل، واخْتَارَهُ أبو الحسن ابن الباذش، وقيل: فَعْلَى، واختاره ابن مجاهد والأهوازي، وأمالوا من الحروف (بَلَى)، و(يَا) في النداء، (ولا) في إمَّا لا. وعن قطرب: إمالة (لا) في الجواب من الغرة، أَمَالَ (لا) من العرب مَن لا تُرتضى عربيته، وحَكَى ذلك قومٌ من الكوفيين. انتهى.

وأمَّا (حتى) فالعَامَّة فيها على الفتح، وحكى ابن مقسم: الإمالة فيها عن بعض أهل نجد، وأكثر أهل اليمن، وأَمَالَها حمزة والكسائي إمالة لطيفة. وذَهَبَ سيبويه، وابن الأنباري، وناس، إلى منع إمالة (حتى).

قال سيبويه: وممَّا لا يُميلون ألفه: (حتى، وأمَّا، وإلا)، فرَّقُوا بينها وبين أَلِفَات الأسماء، نحو: حُبْلى وعَطْشَى.

وقال الخليل: لو سَمَّيْت بها رَجُلا أو امرأة، جازت الإمالة، وأمال الفراء ألف (لَكِن) تشبيهًا بألف فاعل، ومنعه الجمهور.

وإذا تَلَت الراء المكسورة فَتْحَةٌ، جَازَ إمالة الفتحة بشرط أن لا تكون الفتحة في

ياء، نحو: من الغِيَرِ، ويُشترطُ أن لا يكون بعد الراء المكسورة حرف استعلاء، نحو: السَّرِق والصِّراط، وسواء كانت الفتحة في حرف استعلاء نحو: ﴿مِنَ الْبَقَرِ﴾ [الأنعام: ١٤٤]، أو في راء نحو: ﴿بِشَرَرٍ﴾ [المرسلات: ٣٢]، أو في غيرهما نحو: من النُّغَر، ومِن الكُبَر، أو فَصَلَ بين الفتحة والراء مكسور، نحو: نَاشِر. أو سَاكِن غير الياء نحو: مِن عَمْرو، فمِن الغَيْر وخَيْر لا تُمالُ فيهما الفتحة، كان ذلك في كلمة كما مَثَّلنا، أو في كلمتيْن نحو: رَأيْت خَبَطَ رِيَاح.

ولو فَصَلَ بين الفتحة والراء المكسورة حَرْفٌ مكسور، جازت الإمالة، نحو: خَبَط فِرِنْد، وهذا من المحاذَرِ، فتُمِيل فتحة الذال لأجل الراء المكسورة، ولا يجوز أن تُمِيل الألف لأجل إمالة فتحة الذال، فتكون إمالة لإمالة، نَصَّ على ذلك سيبويه.

وزعم ابن خروف أنَّ مَنْ أَمَالَ أَلِف (عِمَاد) لأجل إمالة الألف قَبْلَها، أَمَال هاهنا ألف (المُحَاذَرِ) لإمالة فتحة الذال.

ويجوز أن تُمال الفتحة للإمالة في أَلِفٍ بَعْدَها، إذا كانت الإمالة في حَرْفِ حَلْقٍ، نحو: رَأَى، ونَأَى، ونَعَى. فإن ذَهَبَت الإمالة لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْن، نحو: ﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾ [الأنعام:٧٧] لم تُمَل.

ومنهم من يُميل الفتحة، وإن ذَهَبَ مُوجبُ الإمالة لها، فإن كان ما قبل الألف غير حرف حلق، نحو: رَمَى، فإمالة فتحة الراء قَبِيحَة وقد حكيت الإمالة لُغَيَّة.

وتُمال الفتحة أيضًا لأجل الكسرة التي تليها، كانت في راءٍ أو غيرها، كإمالة فتحة الفاء في: ﴿فَإِنَّهُمْ لا يُكَذِّبُونَكَ﴾ [الأنعام: ٣٣]؛ لأجْلِ كَسْرَة الهمزة.

قال ابن خالويه: حَكَى الأخفش أن بعض بني أسد يقولون: (فِإِنَّهُمْ لا يُكَذِّبُونَكَ)، (وِأَنَّا ظَنَنَّا) [الجن: ٥] بكسر الفاء والواو. انتهى.

إلا أن كانت الفتحة من حروف المضارعة، نحو: تَعِدَا، وفي (يا) نحو: يزيد، اسم رجل، فلا تُمال.

فإن فَصَلَ بين الفتحة والكسرة في الراء وغيرها سَاكِنٌ، وهو (يا) نحو: بِعَيْر، أو بُنيت، فلا إمالة، أو غيرهما، فتُميل نحو: يَحْذُر ويَجْذِب، فإن ذَهَبَت الكسرة بالتخفيف، نحو: رَحْمَة الله، في رَحْمَةِ الله، لم تمل الفتحة، ومنهم من يُميل.

ويُنْحَى بالضمة إذا كان بعدها راء مكسورة مَنْحَى الفتحة، فتُمال نحو: من

السَّمُر، ومن المُنْقُر، وخَبَط رِيَاح؛ فيُشمُّونها الكسر.

والمُتَّصلة أَقْوَى في ذلك من المنفصلة، فإن كان بعد الضَّمة واو، كمَذْعُور، وابن نُور؛ فأقوال:

أحدها: تُميل الواو والضمة قبلها.

والثاني: تميل الضمة لا الواو.

والثالث: تُشِمّ الكسرة في الواو، وتخلص الضمة قبلها.

الرابع: تَرُوم الكسرة فيما قبل الواو وتَبْقَى الضَّمة على حالها، وعبارة سيبويه: الروم، وعبارة الأخفش: الإمالة، وكان ابن خروف والأستاذ أبو علي يزعمان أن مذهب سيبويه والأخفش واحد، وسيبويه يُسمِّيه رومًا، والأخفش يسميه إمالة، فإن كان الرومُ والإمالة واحدًا، فثلاثة مذاهب:

أحدها: رومُ الكسرة في الضمة والواو.

والثاني: روم الكسرة في الضمة وإخلاص الواو.

والثالث: روم الكسرة في الواو وإخلاص الضمة، والذي يتأَتَّى في النطق الأول، والآخران يَعْسُرُ النُّطق بهما.

أصل اللام: الفتح المستعمل فيما وَسَطه أَلِف من حروف الهجاء غير المستعلية والراء، نحو: كاف، ودال، وياء، وواو؛ ويجب تَفْخِيمُها في اسم الله إذا تقَدَّمَتها فَتْحَةٌ، نحو: سَمِع الله، أو ضمة نحو: يَعْلَمُ الله، وإن انكسر ما قَبْلَها نحو: لله الحَمْد، فالفتح، أو أُميل ما قَبْلَها نحو: نَرَى الله، جاز فَتْحُها أو تَفْخِيمها، ويجوز أيضًا تفخيمها إذا انْفَتَحَت ووَلِيت صادًا ساكنة، نحو: إِصْلاح، ويُصْلَبُ، والأَصْلاب، أو مفتوحة نحو: الصَّلاة ومُصَلَّى.

أو طاء مفتوحة أو ساكنة نحو: الطَّلاق، وطَلَّقْتُ، ومَطْلَع، أو فُصل بين الصاد والطاء، نحو: صَالِح وطَال، أو تأَخَّرت الصاد، والطاء، والظاء عنها، نحو: خَلُص، وخَلَط، واخْتَلَطَ، واسْتَغْلَظَ. وكذا إن انْضَمَّت وقَبْلها صَاد، نحو: فَصْل، أو بعدها ظاء نحو: أَغْلَظَ، وشَذَّ تفخيمها فيما جاء من لفظ (ثلاثة)، والفصيح الفتح المُستعمل فيها.

أصل الراء: التَّفْخِيم؛ فإن كانت مَكْسُورَة كَسْرًا لازمًا كالحريق، أو عَارِضًا نحو:

﴿وَانْحَرِ * إِنَّ﴾ [الكوثر: ٢ - ٣]، أو ساكنًا قَبْلَها كَسْرَة لازمة، نحو: شِرْعَة رُقِّقَت، إلا إنْ كان بعدها حَرْفُ استعلاء، نحو: إِرْصَاد، أو كانت الكَسْرَة عارضة، نحو: ﴿ارْجِعِ الْبَصَرَ﴾ [الملك: ٤]، و﴿أَمِ ارْتَابُوا﴾ [النور: ٥٠] فالتفخيم.

فإن كان بَعْدَها ياءٌ، نحو: قَرْيَة ومَرْيَم، أو حرف استعلاء مَكْسُور نحو: فِرْق، و﴿مِرْفَقًا﴾ [الكهف: ١٦]، أو كانت مفتوحة نحو: جِيرَان، أو مضمومة تَلِي ياء نحو: خَبِير وقَدِير، أو كَسْرَة لازِمَة نحو: خَسِر وخَسِرُوا، أو تَلِيها راء مكسورة نحو: ﴿بِشَرَرٍ﴾ [المرسلات: ٣٢]، أو بَيْن المفتوحة والكسرة قَبْلها فاصل، وليست بعد الراء راءٌ مكسورة ولا حرف استعلاء، والكلمة عربية، نحو: الذِّكْر، جاز التَّرقيق والتَّفْخِيم.

فإن كانت الكسرة عارضة، نحو: بِرَسُول أو بِرُوح، أو كان بعدها راء نحو: مِدْرَارًا، أو حرف استعلاء نحو: إِعْرَاض، أو الكلمة أعجمية نحو: إبراهيم وإسرائيل، فالتَّفْخِيم.

القسم الثاني: من الجملة الأولى

وهو قسمان: قِسْمٌ يلحق الكلمة من أوَّلِها، وقسم يلحقها في آخرها.

القسم الأول: همزة الوصل

هي التي تَثْبُت في الابتداء بالكلمة التي فيها، وتنحذف منها في الوصل، إلا في الضرورة فتَثْبُت، وكَثُر ذلك في أوائل أنصاف الأبيات في (أل) وغيرها، نحو[1]: [الكامل]

وَلا يُبَادِرُ فِي الشِّتَاءِ وَلِيدُنَا ... أَلْقِدْر تُنْزِلُهَا بِغَيْرِ جِعَالِ

و[2]: [السريع]

---

(١) البيت من شعر لبيد، وهو لبيد بن ربيعة بن مالك أبو عقيل العامري. أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية. من أهل عالية نجد. أدرك الإسلام، ووفد على النبي (صلى الله عليه وسلم). يعد من الصحابة، ومن المؤلفة قلوبهم. وترك الشعر فلم يقل في الإسلام إلا بيتاً واحداً. وسكن الكوفة وعاش عمراً طويلا. وهو أحد أصحاب المعلقات.
انظر: الكامل ٥٧/٣، والأصول ٤٤٦/٣، والكتاب ٣٧٠/١.

(٢) قائله: هو أنس بن العباس بن مرداس، وقيل: لأبي عامر جد العباس بن مرداس.
اللغة: "الراقع" الذي يصلح موضع الفساد من الثوب "ولا خلة" -بضم الخاء- أي ولا صداقة.
المعنى: يقول الشاعر: لا نسب ولا قرابة اليوم بيننا وقد تفاقم الأمر بحيث لا يُرجى خلاصه فهو كالخرق الواسع في الثوب لا يقبل رقع الراقع. وروى أبو علي القالي: اسع الخرق على الراتق.
الإعراب: "لا" نافية للجنس "نسب" اسمها مبني على الفتح في محل نصب "اليوم" ظرف متعلق بمحذوف خبرها "ولا" الواو عاطفة، ولا زائدة لتأكيد النفي "خلة" معطوف على نسب بالنظر إلى محل اسم "لا" الذي هو النصب "اتسع" فعل ماض "الخرق" فاعل "على الراقع" جار ومجرور متعلق بقوله اتسع.
الشاهد: قوله: "اتسع" حيث أثبت فيه همزة الوصل في الدرج للضرورة.
انظر: الكتاب ٢٥٨/٢، والأصول ٤٠٣/١، واللّمع ٩٨، وشرح المفصّل ١١٣/٢، وشرح الجمل ٢٧٥/٢، وأوضح المسالك ٢٨٧/١، والمقاصد النّحويّة ٣٥١/٢، والتّصريح ٢٤١/١.

لا نَـــسَبَ اليَـــوْمَ وَلا خُلَّـــة إِتَّـــسَع الخَـــرْقُ عَلَـــى الرَّاقِـــعِ

وأُضيفت إلى الوَصْل اتِّساعًا واخْتُلِفَ فيها، فقيل: وُضِعَتْ أَوَّلا همزة، وهو قول ابن جني، وقيل: يحتمل أن يكون أَصْلُها الألف؛ ألا ترى ثبوتها في الاستفهام في (آ الرجل) أَلِفًا، لمَّا لَمْ يُضْطر إلى الحركة.

وقيل: (اجْتُلِبَت) همزة ساكنة، وهو قَوْلُ الفارسي، واختاره الأستاذ أبو علي، وقيل: (اجْتُلِبت) متحركة، وهو قول سيبويه.

ويكون من الأفعال في الفِعل الماضي الخماسي والسداسي، ومصدره والأمر منه، وفي الأمر من ثلاثيها السَّاكن، ثاني مُضارعه لَفْظًا، نحو: اضْرِبْ، واقْتُل، واذْهَب؛ فإن سَكَن تقديرًا نحو: يَقُوم، ويَود، ويَسَلُ، ويَرَى، أو حُذِفَت فَاؤُه نحو: يَعِد ويَسَع، فلا تدخله، تقول: قُمْ، ورُد، ووُد، وسَلْ، ورَهْ، وعِدْ، وسَعْ، وتقدَّم الكلام على خُذْ، وكُلْ، ومُرْ.

ويكون من الأسماء غير مصادر الأفعال التي أَوَّلها همزة وَصْل في: ابن، وابنة، وابنُم، وامْرِئٍ، وامرأة، واسم، واسْت، وتثنيتهما، واثنين، واثنتين، ومن تثنية (ابنم) قول الشاعر[1]: [الطويل]

ومِنَّـا ضِـرَارٌ وابْنَمَـاهُ وحَاجِـبٌ مُـؤَجِّجُ نَـارٍ للمَكَـارِمِ لا المُخْبِـي

و(أَيْمُن) المخصوص بالقَسَم على خِلاف فيه، أهُو مُفْرَدٌ وهَمْزَتُه همزة وَصْل،

(١) من شعر الكميت، وهو الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي أبو المستهل. شاعر الهاشميين، من أهل الكوفة، اشتهر في العصر الأموي، وكان عالماً بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها. ثقة في علمه، منحازاً إلى بني هاشم، كثير المدح لهم، متعصباً للمضرية على القحطانية، وهو من أصحاب الملحمات.
أشهر قصائده (الهاشميات - ط) وهي عدة قصائد في مدح الهاشميين، ترجمت إلى الألمانية.
قال أبو عبيدة: لو لم يكن لبني أسد منقبة غير الكميت، لكفاهم.
وقال أبو عكرمة الضبي: لولا شعر الكميت لم يكن للغة ترجمان.
اجتمعت فيه خصال لم تجتمع لشاعر: كان خطيب بني أسد، وفقيه الشيعة، وكان فارساً شجاعاً، سخياً، رامياً لم يكن في قومه أرمى منه. له (الهاشميات).
انظر: الجليس الصالح ١٩٣/١، واللسان (خبا) ٢٣٢/١٣.

أو جمع يمين وهمزته همزة قَطْعٍ.

ومن الحروف في (أَلْ)، وفي (أَمْ) بمعنى (أل) في لُغَة حُمَيْر، خِلافًا لابن كيسان، فهمزة (أَلْ) عنده همزة قَطْعٍ حُذِفَتْ تَخْفِيفًا، وتُفْتَحُ في أَيْمُن، وفي (أل)، وفي (أَيْم) المذكورة، وتُضمُّ مع غيرهما قَبْل ضمة أصليَّة مَوْجُودة، نحو: اخْرُج، أو مقدرة نحو: اغْزِي، أمرٌ من الثلاثي، وانْطُلِقَ واسْتُخْرِجَ ممَّا بُنِيَ ماضِيًا للمفعول من المُفْتَتح بها، وإذا أَشْمَمْتَ الضَّمة في التاء والقاف من نحو: اخْتِير وانْقِيد، أَشْمَمْتُ الهمزة الضَّم، وإذا أُخْلِصَت الكسرة، كُسِرَت الهمزة.

وفي " الإفصاح ": اغْزِي يا امرأة، بضَمِّ الهمزة، أُشِمَّت أم لم تُشَم. وحكى ابن جني كَسْر الهمزة في نحو: اخْرُج، ولا يتبع الضمة، وهي لغة شاذة، وتُكْسَرُ فيما سِوَى ما ذكر من فِعْلٍ ماضٍ خماسي أو سداسي، وفي الأمر منه، ومن نحو: يَضْرِبُ، ويَذْهَبُ، ويَعْلَمُ، ومن الأسماء المذكورة.

وإذا وَلِيَتْ وهي مَفْتُوحة، وذلك في (أَلْ، وأَيْم، وأَيْمُن)، همزة استفهام، فقال ابن الباذش: الذي يُوجبه قول سيبويه في باب الهمزة أَنَّها تُخَفَّف بَيْنَ بَيْنَ.

وذَكَر الفارسي أَنَّها تُبْدَلُ أَلِفًا، وقرأ باقي السبعة[1]: (قُلْ آلذَّكَرَيْنِ) [الأنعام:١٤٤] بالإبدال والتسهيل.

وزعم أبو عمرو ابن عظيمة أنَّ إثبات أَلِف الوَصْل في ذلك خَطَأٌ، وإنَّما هذه المدة أَلفٌ زائدةٌ، ليست بدلا من همزة، وإنَّما زِيدَت للفَرْقِ بين الاستفهام والخبر. انتهى.

وتَرَجَّح ثُبُوتُها قبل حرف التعريف المنقول إليه حركة ما بعده، فتقول: الَحْمَر في (الأحْمَر)، وبه قرأ القُرَّاء في الأشهر، ومن العرب من يَعْتَدّ بالعارض فيقول: لَحْمَر، وقد تقدَّم الكلام على ذلك مُشبعًا في (باب محال البدل، والقلب، والنقل).

وإذا اتَّصل بالمَضْمُومَة سَاكِنٌ صَحِيح، نحو: ﴿وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ﴾ [الرعد: ٣٢]، و﴿خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، أو جارٍ مَجْرَاه نحو: ﴿أَوِ انْقُصْ مِنْهُ﴾ [المزمل: ٣]، جاز كسره وضمه.

---

(١) انظر: التيسير في القراءات ١/١٢٣، والعنوان في القراءات ١/٤٧.

القسم الثاني: وهو ما يُلحق بالكلمة من آخرها

وهو علامة التثنية وعلامة الجمع على حده، وياء النسب، وعلامة التأنيث، ونون التوكيد، ونون التنوين.

باب التثنية[1]

قال **أبو سعد علي بن مسعود، صاحب " المستوفي "**: قد يُمكن أن يتفق معنيان في اسم واحد، يدُلُّ على كُلٍّ واحدٍ منهما دلالة على حيالها، كما قالوا: رَجُلٌ ورَجُل، وزيدٌ وزَيْد، كـ (ارتجالهم) الصيغة التي يُدَلُّ بها عليهما معًا، من حيث هُمَا اثنان، كقولهم: رَجُلان والزَّيْدَان، هو التثنية، ولا يكاد يُوجدُ إلا في اللغة العربية. انتهى.

وعلامتها في الرفع ألف ونون، وفي الجر والنصب ياء ونون، يلحقان آخر الاسم المفرد القابل لذلك، المُتفق مع ما ضُمَّ إليه في اللفظ والمعنى.

فإن كان غير مُفرَدٍ، كأَنْ يكون جَمْع تكسير، فلا يجوز تَثْنِيَتُه إلا نادرًا، قالوا: لِقَاحَان سَوْدَاوَان، أو ضرورة نحو قوله[2]: [البسيط]

---

(١) التَّثْنِيَةُ:ضَمُّ الشّيءِ إلى مِثْلِهِ. والغرض بها: الاختصارُ، وحُسْنُ التّركيبِ. وأصلُها: العطفُ. ويدلُّ على ذلك قولُ الرّاجز: (لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَحَلٍّ ضَنْكِ).
والتّثنيةُ على ثلاثةِ أضرُبٍ:
تثنية في اللّفظ والمعنى؛ وعليه أكثرُ الكلام.
وتثنية في اللفظ دون المعنى؛ وذلك على حُكم التّغْلِيْبِ؛ وهو قليلٌ، كـ(العُمَرَين) و (القَمَرين) و (الأبوَين).
وتثنية في المعنى دون اللّفظ؛ وهو لِمَا كان في الجَسَدِ منه شيءٌ واحدٌ، وأُرِيْدَ تثنيتُه وهو مضافٌ إلى مثنّى، فهو يكونُ بلفظ الجمع، مثل: (أعجبني وجُوهُكُمَا) و (سَرَّني طيبةُ قُلُوبِكُمَا).
ويشترك في التّثنية: المُذكّر والمؤنّث، والمنكّر والمعرَّف، ومَن يَعْقِل ومن لا يَعْقِل. [اللمحة في شرح الملحة ١/١٨٧]

(٢) قائله عمرو بن عداء الكلبي، وكان معاوية بن أبي سفيان أرسل ابن أخيه: عمرو بن عقبة ابن أبي سفيان ساعيا على صدقات بني كلب فأخذ منهم أكثر مما يلزمهم.
=

لأَصْبَحَ القَوْمُ أَوْبَادًا وَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الهَيْجَا جِمَالَيْنِ

أو اسم جمع فلا يُثنَّى إلا ضرورة، نحو(١): [الطويل]

وَكُلُّ رَفِيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ وإِنْ هُمَا تَعَاطَى القَنَا قَوْمَاهُمَا أَخَوَانِ

أو اسم جنس ممَّا دَامَ على جنسيَّته لا يُثنَّى، فإن تُجوّز فيه، أو أُطْلِقَ على بعض الجنس، فقد يُثنَّى نحو: لَبَنَيْن، وظاهر كلام ابن مالك اقتياس تثنية جمع التكسير، واسم الجنس، واسم الجمع، ولا تُثنَّى أسماء العدد إلا مائةً وأَلْفًا، أو ضرورة نحو قوله(٢): [الطويل]

فَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَزِيلُوا الذي رَسَا لَهَا عِنْدَ عَالٍ فَوْقَ سَبْعَيْن دَائِم

وأجاز أبو الحسن تَثْنِيَة أسماء العدد.

ولا يُثنَّى كُل، وبَعْض، (وأَفْعَل مِن)، وأسماء الأفعال، وثَوَاني الكُنَى، نحو: أبي بكر، وأُمُّ بكر، والأسماء المَحْكِيَّة التي هي جُمَلٌ في الأصل، نحو: تأَبَّطَ شَرًّا، والمختص بالنفي نحو: عَرِيب، واسم الشرط وإن كان مُعْرَبًا.

والمبنيُّ نحو: مَنْ، وكَمْ، وحَذَامِ، وبابه في لُغَةِ مَنْ بَنَى، وما لا ثاني له في الوجود، نحو: شَمْس، وقَمَر للكَوْكَبَيْن النَّيِّرَيْن، والكُنى عن العَلَم نحو: فُلان وفُلانة، وأَجْمَع، وجَمْعَاء، وأخواتها.

والمُركَّبُ تركيب مَزْجٍ إذا أُعرب، خلافًا للكوفيين في إجازتهم تثنِيَتهما، ولا ما خُتِم بـ (وَيْه) خلافًا لبعضهم.

=

انظر: خزانة الأدب ٥٤٤/٧، واساس البلاغة ٨/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣٦٣/٣.

(١) البيت من شعر الفرزدق، وهو همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، أبو فراس. شاعر من النبلاء، من أهل البصرة، عظيم الأثر في اللغة. يشبه بزهير بن أبي سلمى وكلاهما من شعراء الطبقة الأولى، زهير في الجاهليين، والفرزدق في الإسلاميين. وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل، ومهاجاته لهما أشهر من أن تذكر. كان شريفاً في قومه، عزيز الجانب، يحمي من يستجير بقبر أبيه.
لقب بـ(الفرزدق) لجهامة وجهه وغلظه. وتوفي في بادية البصرة، وقد قارب المائة.
انظر: الخزانة ٥٤٣/٧، والمخصص ٣٨٥/٣، ومغني اللبيب ٢٥٩/١.

(٢) انظر: همع الهوامع ١٦٠/١، ومنتهى الطلب ٢٠٧/١.

وفي " الترشيح ": إنْ ثَنَّيتَ على من جَعَلَ الإعراب في الآخر، قُلت: هذان مَعْدِي كَرِبَان، وحَضْرَمَوْتَان، وفي النصب والجر بالياء، وكذا بلال أَبَاذَان، وفي الجمع بالواو والنون، والياء والنون، وإن ثَنَّيتَ على من أَعْرَبَ إعراب المُتضايفين، قُلْتَ رَفْعًا: حَضْرَامَوْت، ونصبًا وجرًّا: حَضْرِي مَوْت، وكذا ما أشبه هذا.

واسم الإشارة والموصول، خلافًا لمن ادَّعى أنَّ (هذان واللذان) تثنية حقيقية، ولا الاسم الجاري مجرَى الفعل إذا رَفَع الظاهر، نحو: مَرَرْتُ برَجُلٍ قائم أَبَوَاه، ومَضْرُوب غِلْمَانُه، إلا في لغة (أكلوني البراغيث)، فتقول: قَائِمَيْن أَبَوَاه، ومَضْرُوبين غِلْمَانُه.

ولا المصدر المُزال عن المصدرية، وأُريد به الشخص نحو: زَوْر وخَصْم في الأفصح، والأفصح في (أيّ) في باب الحكاية أن تُثنَّى، وفي غيره تَضْعُفُ تثْنِيَتُه.

وإن بَقِيَ العَلَمُ على علمِيَّته وأُرِيدَت تثنيته، ضُمَّ إليه عَلَم آخر وعُطِف عليه، فتقول: جَاءنِي زَيْدٌ وزَيْدٌ، فإن تنكَّر جَازَتْ تَثْنِيَته، فتقول: زَيْدَان.

وقال الأكثرون: إذا ثَنَّيتَ العَلَم بَعْدَ التَّنْكِير وأَرَدْتَ التعريف، أَتَيتَ بـ (أَلْ) عِوَضًا عمَّا سُلِبَ من تعريف العلمية، فقلت: الزيدان، وكذا في الجمع تقول: الزيدون، وقول مَنْ قال: لا تدخل (أل) ويبقى على حاله، فنقول: زيدان وزيدون قول غير صحيح، وكلام العرب على خلافه.

وإذا ثَنَّيتَ ما فيه (أَلْ) كالرَّجُل، فقِيلَ: تَبْقَى فيه (أل)، فتقول: الرجلان، وقيل: تُحذف ويُعوَّض منها مثلها، وعلامة التثنية تدلُّ على اثنين، وقد تأتي فيما لا يَشْفَعُ الواحد إذا قُصِد التَّكْثِير، نحو: حَنَانَيْك، أو أُرِيدَ بها الواحد نحو: الجَلَمَان، أو الواحد على القلب كما قال[1]: [الرجز]

كمَا دَحَسْتَ الثَّوْبَ في الوِعَاءَيْنْ

يُريد: الثوب في الوعاء، والذي يُراد به التكثير من المُثنَّى، يجوز أن يُجرَّد منها ويُعطَفُ عليه مِثْله، والمعنى على التكثير نحو قوله[2]: [البسيط]

---

(١) انظر: المخصص ٣١٦/١، والمحكم ١٧٨/٣.

(٢) البيت لعصام بن عبيد الزمَّاني.

انظر: ديوان الحماسة ٥/٢، والخزانة ٤٤٤/٧.

لَـوْ عُـدَّ قَبْـرٌ وقَبْـرٌ كُنْـتَ أَكْـرَمَهُم   مَيْتًـا وأَبْعَـدَهُم مِـنْ مَنْـزِلِ الـذَّامِ

وقد يُغنِي في هذا النَّوع التكرير عن العطف، نحو قوله تعالى: ﴿دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر:٢١]، و﴿صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]؛ أي: دَكًّا بَعْدَ دكٍّ، وصَفًّا بَعْدَ صَفٍّ.

وقد يأتي في المُثَنَّى ما لا يَصلُحُ للتجريد، وهو ضَرْبَان: اسم جنس: كَلْبتي الحداد، وعَلَم: كالبَحْرَيْن، والدَّوْنكَيْن، وكِتَابَيْن.

وممَّا اعْتِيد فيه التجريد والتثنية فيه مستعارة، قولهم: حَوَالَيْكَ، والأَبْهَرَان، والأَخْرَمَان، وعَاقِلان، وتجريد ذلك: حَوَال، والأَبْهَر لِعِرْقٍ، والأَخْرَم مَوْضِع، وعَاقِل جَبَل.

وممَّا أُعْرِبَ إعراب المثنى وليس مُثنًّى لعدم صلاحية التجريد: اثنان، واثنتان، وجاء فلان يَضْرِبُ أَصْدَرَيْه، والجَوْنَان لعَمْرو ومعاوية ابْنَا شَرَحْبِيل بن عمرو، وقول أعرابي: جَنَّبَكَ الله الأَمَرَّيْن؛ أي: الفَقْر والعُرَى، وكَفَاكَ أَمْرَ الأَجْوَفَيْن؛ أي: البَطْن والفَرْج، وأَذَاقَكَ البَرْدَيْن؛ أي: العَافِيَة والغِنَى، ومنه قولهم: لما هو في وَسط شيء هو وظَهْرَيْه، وظَهْرَانَيه.

وإذا كان المُثنَّى على أصل وَضْعِه، جاز فيه العطف إذا فُصل بين المتعاطفين بظاهر، أو مُقَدَّر إلا إن اضطر أو شذَّ، فقد يُعطف بغير وَصْلٍ، ولا بُدَّ من اتِّفاق المُثنَّيَيْن لفظًا ومعنًى، فإن اخْتَلَفَا لفظًا ومعنًى، لم يَجُز إلا فيما سُمِع على سبيل التغليب، كالقَمَرَيْن: للشَّمْسِ والقمر، والعُمَرَيْن: لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والأَبَوَيْن: للأب والأم، وللأب والخال، والأُمَّيْن: للأمّ والجدَّة، والعَجَّاجَيْن: للعَجَّاج ورُؤْبَة، والعَمْرَيْن: لعَمْرو بن حَارِثَة وزيد بن عمرو، والأَحْوَصَيْن: للأَحْوَص بن جعفر وعمرو بن الأحوص، والمُصْعَبَيْن: لمُصْعَب بن الزبير وابنه، والبُجَيْرَيْن: للبُجَيْر وفراس ابني عبد الله بن مسلمة، والحُرَّيْن: للحُرّ وأَخِيه، والزَّهْدَمَيْن: لزَهْدَم وكَرْدَم ابني قيس، وفي " البسيط ": لزَهْدَم وقيس ابني حَزْن.

وإنِ اختَلَفَا معنى المُشتركين؛ إمَّا بتضاد كالجَوْنَيْن: للأَسْوَد والأَبْيَض، أو بغَيْر تَضَاد كـ (العَيْنَيْن): لليَنْبُوع والبَاصِرة، والعَلَمَيْن كالزَّيْدَيْن: اسم إنسان واسم كلب، فأكثر المتأخِّرين على أنَّه لا يجوز تثنِيَتهما، وهو مختار أصحابنا، ولَحَّنُوا

الحريري[(١)] في قوله[(٢)]: [الخفيف]

جَادَ بالعَيْنِ حِينَ أَعْمَى هَوَا ... هُ عَيْنَه فَانْثَنَى بلا عَيْنَيْنِ

وصَحَّحَ ابن مالك الجواز، وإنِ اتَّفَقَا في اللَّفْظ والجنس، فلا خلاف في جواز التثنية، وإن كان لكل واحد منهما خُصوصِيَّات ليست للآخر.

ومذهب البصريّين أنّه لا يجوز في النون إلا الكسر مُطلقًا، وأجاز الكسائي والفراء فتحها مع الياء. وقال الكسائي: هي لُغَةٌ لبني زياد بن فَقْعَس. وقال الفراء: لُغَة لبني أسد، ونَصَّا على أنَّ الفتح لا يَجُوز مع الألِف، وأجاز ذلك بعضهم.

وحكى الشيباني وغيره أنَّ ضمَّها مع الألف لغة، وأمَّا مع الياء فلا يجوز، وقيل: من العرب من يجعل الإعراب في النون، فعلى هذا يَفتحُ مع الياء نَصْبًا، ويَكْسِرُ معها جرًّا، وحَذْفُها للإضافة كثير، ولِشَبَهِ الإضافة في اثنى عشر واثْنَتَي عشرة، وفي (لا غُلامي لك) على مذهب من يرى ذلك، ولتقدير الإضافة نحو: رَأَيْتُ يَدَيْ ورِجْلَيْ زَيْد، ذَكَره ابن هشام اللخمي.

وفي (لَبَّيْك) وأَخَوَاته على مذهب الأعلم، وتُحْذَفُ لتقصير الصِّلة مطلقًا على مذهب سيبويه والفراء، خلافًا للمبرد؛ إذ قَصَرَ ذلك على قولك: اللَّذَا واللَّتَا، ولا يجيز الضَّارِبَا.

وحذفها من تثنية (الذي، والتي)، لُغَة لبني الحارث وبعض ربيعة، والإثبات لغة الحجاز وأسد، وحذفها من نحو: ضَارِبَاك، للإضافة، على مذهب سيبويه والجمهور، خلافًا للأخفش وهشام[(٣)]، فحذفها عندهما لإضافة الضمير.

وما سوى ما ذُكِرَ، فحذفُها فيه ضرورة على مذهب البصريين، خلافًا للكسائي؛ فإنَّه أجاز ذلك في الكلام نحو: قام الزَّيْدَا، وينبغي لمن أَجَازَ حذفها في الضرورة أو

---

(١) هو: أبو محمد القاسم الحريري البصري، صاحب المقامات المشهورة، كان أحد أئمة عصره في اللغة، ومقاماته تدل على غزارة مادته وعلمه بأسرار العربية وله مصنفات حسنة منها: درة الغواص في أوهام الخواص، وملحة الإعراب في النحو، وله شعر حسن، وتوفي سنة ٥١٦هـ.

(٢) انظر: مقامات الحريري ١/٢٣، وهمع الهوامع ١/١٥٨.

(٣) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي. صنف كتاب مختصر النحو. وتوفي سنة ٢٠٩هـ تسع ومائتين.

في الكلام، أن لا يُؤدِّي حذفها إلى اللبس، نحو: هذان وهاتان، فلا يجوز: قام هذا، وأنت تريد: هذان.

وجَعْل المُثنَّى كالمقصور، فتَلْزَمُ أَلِفُهُ رَفْعًا، ونَصْبًا، وجَرًّا، لُغَة منقولة عن طوائف من العرب: بنو الحارث بن كعب، وزُبَيْد، وخَثْعَم، وهَمَدَان، وكِنَانَة، وبَنُو العَنْبَر، وبنو الهجيم، وبكر بن وائل، وبُطُون من ربيعة، وإِنْكَارُ المبرد ما نَقَله الأئمة عن هؤلاء القبائل، مكابرة لا تليق بعَالِم.

وأمَّا (كِلا، وكِلْتَا) فذهب البصريون إلى أنَّهما مُفرَدان لفظًا، مُثنَّيان معنًى، فإذا أُضِيفَا إلى ظاهر، كَانَا بالألف مطلقًا أو إلى مُضمَر، انْقَلَبَتْ أَلِفُهما ياءً، نصبًا وجرًّا، وتَثْبُتُ رفعًا، ولا يُجيز البصريون غير هذا، وذهب الكوفيون إلى أنَّهما مُثنَّيَان حقيقة.

وحكى الكسائي، والفراء، ودُرَيْود، وجماعة: أنَّ بعض العرب يُجْريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمر، وحكى: رَأَيْتُ كِلَى أَخَوَيْك، وعَزَاها الفراء إلى كِنانة، وأنَّهما قد تُضافان إلى المضمر، ويَكُونان بالألف في كُلِّ حال.

وقال أبو بكر ابن طاهر، وتلميذه ابن خروف، وأبو ذر: لغة قوم يجعلون (كِلا) مُثنًّى، ولا يقولون: كِلاهُمَا قَامَ.

فصل

الاسم: صَحِيحٌ ومعتل

الصحيح: مهموز وغير مهموز.

غير المهموز تلحقه العلامة من غير تغيير، إلا في أَلْيَة وخُصْيَة، فتقول: أَلْيَان وخُصْيَان بغير تاء، وأَلْيَتَان وخُصْيَتَان بالتاء، وقالوا: أَلْيٌ وخُصْيٌ، فجاز أن يكون أَلْيَان وخُصْيَان على هذه اللغة.

وتقول في قائم وقائمة: قَائِمَان، فتُغَلِّب المُذكّر. وقالوا: ضِبْعَان للمُذكَّر وضَبُع للمُؤنَّث، فلمَّا ثَنُّوا غَلَّبُوا المؤنث، فقالوا: ضَبُعَان، وقيل: ضِبْعَانَان، فيهما على الأصل، حكاه أبو زيد.

وإذا جمعوا قالوا: ضِبَاع، فغَلَّبُوا جمع المؤنث، ولم يقولوا: ضَبَاعِين، وقيل: ضَبُع يَنْطَلِقُ على الذَّكَر والأُنْثَى، فلا تغليب في قولهم: ضَبُعان.

والمهموز إنْ كان قبل الهمزة أَلِف زائدة والهمزةُ أصلٌ، نحو: قَرَّاء أُقِرَّت، فقيل: قَرَّاءَان، وقَلَّ إِبْدَالها وَاوًا، ولم يَذْكُره سيبويه. وفي كتاب " بُغْيَة الآمل " خَطَّأَ

النَّحويُّون الفارسي في جواز قَلْبها واوًا، قياسًا على النسب.

أو مُبْدَلَة مِن أَصْلٍ نحو: كِسَاء، فإِقْرَارُهَا أَوْلَى من قَلْبِها، فتقول: كِسَاءَان وكِسَاوَان. فأمَّا (سَوَاء) فأَشْهَرُ اللُّغات أن لا يُثَنَّى، فتقول: هُمَا سَوَاء، استغنوا بقولهم: (سِيَّان). وحكى أبو زيد تثنيته، فتقول: هما سَوَاءَان، وقالوا: ثِنَايَان، فلم يهمزوا.

أو مُلْحَقَة بأَصْلٍ نحو: عِلْبَاء، فقَلْبها وَاوًا أَوْلَى مِنْ إقرارها، فتقول: عِلْبَاوَان وعِلْبَاءَان، وهذه الأَوْلَوِيَّة في كِسَاء وعِلْبَاء، ذهب إليها بعض أصحابنا ومنهم ابن مالك، وذهب الجزولي[1] إلى أنَّ إقرار الهمزة فيها أَحْسَنُ من القَلْبِ، وهكذا نَصَّ عليه سيبويه والأخفش، وإنَّما فَاوَتَ سيبويه في الأولويَّة بين القَلْب في عِلْبَاء، والقلب في كِسَاء، فذَكَرَ أنَّ القلب في عِلْبَاء أَكْثَرُ منه في كِسَاء.

وهاتان اللُّغتان من القَلْب والإقرار يتكلَّمُ بهما جميع العرب، وحكى أبو زيد في كتاب " الهمز " لغة ثالثة لبني فزارة، وهي قلب الهمزة ياءً، فيقولون: كِسَايَان وسِقَايَان.

أو للتأنيث نحو: حَمْرَاء، وهي بَدَلٌ من الألف المَوْضُوعَة للتأنيث عند البصريين، خلافًا للأخفش والكوفيين، ولم يَذْكُر سيبويه فيها إلا القلب واوًا، نحو: حَمْرَاوَان.

وأجاز الكوفيون على ما نَقَلَهُ النحاس فيها القَلْب والإقرار، وحكى أبو حاتم وابن الأنباري إقرارها همزة عن العرب، وقَلْبَها ياءً لُغَة لِفَزَارة.

وقال السيرافي: ممَّا يُسْتَثْقل وقوع الألف بين وَاوَيْن، فعَدَلُوا به عن القياس قولهم في تثنية (لأْوَاء، وعَشْوَاء): لأْوَاءَان، وعَشْوَاءَان، وكَرِهُوا (لأْوَاوَان) لأجل الواوين، فهمزوا.

وقال صاحب " المخصص ": واستحسنوا - يعني: الكوفيّين - في الممدود إذا كان قبل الألف واوٌ، أن يُثَنُّوا بالهمزة وبالواو، فقالوا في لأْوَاء: لأْوَاءَان ولأْوَاوَان،

---

(١) هو: أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي، وجزولة بطن من البربر، وكان إماما في العربية لا يشق غباره مع جودة التفهيم وحسن العبارة، ولزم ابن بري بمصر وأخذ عنه العربية جماعة: منهم الشلوبين وابن معط، وله حاشية على الجمل للزجاجي وألف الجزولية، ومات سنة ٦٠٧هـ سبع بعد الستمائة.

وأجازوا في (سَوْآء)، وهي المرأة القبيحة: سَوْآءَان وسَوْآوَان.

وقال بعض العرب: خُنْفُسَان، وعَاشُورَان، وقُرْفُصَان، وبَاقِلان؛ في تثنية: خُنْفُسَاء، وعَاشُورَاء، وقُرْفُصَاء، وبَاقِلاء. فحذف، ولا يُقاس على ذلك خلافًا للكوفيين، أجاوزا حَذْفَ الحرفيْن فيما طال من ممدود هذا النوع.

والمعتل: مَنْقُوص ومَقْصُور

المنقوص بقياس نحو: قَاضٍ، وبغير قياس: أَخ، وأَبٍ، وحَمٍ، في أكثر اللغات، وهَنٍ في بعض اللغات بِرَدِّ لامِهِ، فتقول: قاضِيَانِ، وأَخَوَان، وأَبَوَان، وحَمَوَان، وهَنَوان. وأمَّا ذُو مال، فقالوا: ذَوَا مالٍ، والظاهر أنَّ المحذوف من (ذي) اللام، فتكون اللام لم تُرَدّ في التَّثْنِيَة، ومذهب نحاة قرطبة: أنَّ المحذوف من (ذِي مال) العين، قالوا: وفي (ذَوَا مال) هي اللام.

وقالوا: ذَاتَا جَمَالٍ على اللفظ، وذَوَاتَا جَمَالٍ على الرَّدِّ، ولا يُرَدُّ في غير ذلك من المنقوص، بل تقول: حِرَان وسَنَتَان، في تَثْنِيَة حِرٍ وسَنَة. وقالوا في تثنية أَبٍ: أَبَان، فقال الفراء على لُغَةِ مَنْ قال: أَبُك وأَخَان. وقالوا: يَدَيان، ودَمَيَان , ودَمَوَان، وفَمَيَان، وفَمَوَان.

وهذا على لغة من قصر، فقال: اليَدَا، والدَّمَا، والفَمَا.

والمقصور ثلاثي وأَزْيَد، والأَزْيَد تُقْلَبُ أَلِفه ياءً مُطلقًا، فتقول: حُبْلَيَان، ومَلْهَيَان، وجُمَادَيَان، وشَذَّ مِذْرَوَان، والمشهور أَنَّهما طَرَفَا الإِلْيَة. وقال أبو علي القالي: لا يُفْرد ألبتة.

وحكى أبو عبيد عن أبي عمرو: مِذْرًى، مُفْرَدًا. وحكى عن أبي عبيدة: مِذْرَى ومِذْرَيَان، وشذَّ قَهْقَرَان، وخَوْزَلان، وضَبَغْطَرَان، وهِنْدَبَان؛ في: القَهْقَرَى، والخَوْزَلَى، وضَبَغْطَرَى، وهِنْدَبَى في لُغَة من قَصر هِنْدَبَى، فحَذَف الأَلِف فِيهنَّ.

وقاس على ذلك الكوفيون فيما نقل ابن مالك، فأجازوا حذفها خامسة فصاعدًا. وقال بعض أصحابنا في المقصور الزائد على ثلاثة أحرف: لا خلاف بين النحويين في أنَّه لا يُثَنَّى إلا بالياء، ثمَّ ذكر تلك الألفاظ التي شَذَّت.

والثلاثي إن كانت أَلِفُهُ مُنْقَلبةً عن واو أو ياءٍ، انقلَبَت لأصلها نحو: عَصَوَان ورَحَيَان، هذا مذهب البصريين، لم يُفرِّقوا بين كَوْنِ الاسم على فَعِل، أو فَعَل، أو فُعَل.

ونقل ابن مالك عن الكسائي أنَّه يجيز في نحو: رِضى وعُلى، أن يُثنّى بالياء قياسًا على ما سُمِع من قول العرب في رِضَى: رِضَيَان.

ونقل أصحابنا عن الكوفيين: أن المقصور الثلاثي إذا كان مضموم الأول، أو مكسوره يُثنَّى بالياء، كان من ذوات الياء، أو من ذوات الواو، إلا لَفْظَتَيْن شذَّتَا، وهما: حِمًى ورِضًى، فإن العرب تُثنِّيهما بالياء والواو.

وحكى سيبويه: (رِبَوَان) وهي خلاف ما ذهبوا إليه، و(حِمَوَان) بالواو، شاذ عند البصريين، أو أصلا (كألا) مُسمًّى به أو مجهولة (كالدَّدَا)، فقيل: تُقْلَبُ واوًا، وقيل: ياءً، وقيل: إنْ أُمِيلَتْ قُلِبَتْ ياءً، نحو: (متى، وبلى)، وإلا فواوًا، نحو: (إلى، وعلى)، وهو مذهب سيبويه، وأحد قولي الأخفش.

وقيل: إن أُمِيلَت أو انقلبت إلى الياء في حال، نحو: (لَدَى، وإلى)، قُلبت ياءً وإلا قُلبت واوًا، وهذا أحد قولي الأخفش، وإن كانت بَدَلا من نون (إذن) في الوَقْفِ عليها، فقيل: إذا سُمِّي بها، فالنَّصُّ على أنَّها تُقْلَب ياءً، فتقول: إِذَيَان.

وما آخره ألف من حروف المعجم، نحو: با، وتا، وخا، ففيه القصر كما مثلنا، والمد نحو: بَاء، وتاء، وخاء، فيُثنَّى بَاءان رَفْعًا وبيين نصبًا وجرًّا، وكذا ما هو مثله، ويُثنَّى (باء) المهموز: باءان رَفْعًا، وباءيْن نصبًا وجرًّا.

باب جمعي التصحيح

جمع المُذكَّر السَّالم(١)

عَلامَة جَمْعِ التَّصحيح: في المُـذكَّر وَاوٌ رَفْعًا، ويَاءٌ نَصْبًا وجَرًّا، ونون في الأحوال الثلاثة، ولا يُجْمَعُ جمع سلامة، ولا يُكَسَّر اسمٌ لا ثانيَ له في الوجود،

---

(١) الجمع هو: ضَمُّ الشَّيء إلى أكثرَ مِنْهُ.
وهو ينقسم إلى جمع صِحَّة، وإلى جمع تكسير.
فجمع الصّحّة: ما سَلِمَ فيه نظمُ الواحد وبناؤه.
وجمع التّكسير: ما تغيّر فيه نظمُ الواحد وبناؤه.
وإعرابه بالحروف على حكم ما تقدّم، ورفعه بالواو مضموماً ما قَبْلَهُ.
فالواو علامة رفعه، وعلامة جمع الصّحّة، وحرف الإعراب؛ وكذلك الياء. وحكم النّون التّابع الواو والياء حكم نون التّثنية.
انظر: اللمحة ١٩٣/١، وتوضيح المقاصد ٩٢/١، وابن عقيل ٦٢/١، والأشمونيّ ٨١/١.

ومَعْرِفَةٌ لا يُمكن تنكيرها، ومُثنًّى ومجموع، إلا ما شذَّ، ولا مختلف الألفاظ إلا بتغليب، نحو: الخُبَيْبِين، ولا مُركَّب ومُخْتص بنفي، وصالح لوقوعه على جَمْعٍ، نحو: (كُلّ)، ولا عامل عمل الفعل إلا في لُغَة أَكَلُوني البراغيث، ولا مُشتَرَك، والخلاف فيه كالخلاف في تثنية المشترك، ولا اسم عدد إلا مائة وأَلْفًا.

ونون هذا الجمع مَفْتُوحَة وقد تُكْسَرُ ضَرُورَةً، وقيل: مِن العرب مَنْ يَكْسِرُها على الأصل، وهذه النون تَسْقُطُ للإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وفي صِلَةٍ كقراءة الحسن[١]: (وَالْمُقِيمِي الصَّلاةَ) [الحج: ٣٥] بنصب التاء، وفي (الذي) نحو[٢]: [الطويل]

إنَّ الـي حَانَـتْ بفَلْـجٍ دِمَـاؤُهُم ... هُـمُ القَـوْمُ كُـلُّ القَـوْمِ يَـا أُمَّ خَالِـدِ

أي: وإنَّ الذين، وقَبْل لام ساكنة، كقراءة من قرأ: (غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهَ) [التوبة:٢]، و(لَذَائِقُو الْعَذَابَ الأَلِيمِ) [٣] [الصافات: ٣٨]، بنصب الهاء والباء، وفي شُذُوذٍ، كقراءة الأعمش: (وَمَا هُمْ بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ إلا بِإِذْنِ اللَّهِ) [٤] [البقرة:١٠٢]، وفي

---

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن ١٠٧/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢٨٣/٣.

(٢) هو للأشهب بن رُميلة.

و(فَلْج): اسم بلدٍ، ومنه قيل: الطّريق يأخذ من طريق البصرة إلى اليمامة طريق فلْج؛ وقيل: فلْج وادٍ بين البصرة وحِمَى ضَرِيّة. و (حانتْ دماؤهم): لم يُؤخذ لهم بديَة ولا قِصاص. والشّاهدُ فيه: (الّذي) حيث حذف النّون من (الّذين) للضّرورة الشّعريّة.

انظر: الكتاب ١٨٧/١، ومجازُ القرآن ١٩٠/٢، والمقتضب ١٤٦/٤، والمنصف ٦٧/١، والأزهيّة ٢٩٩، وأمالي ابن الشّجريّ ٥٧/٣، وشرح المفصّل ١٥٥/٣، وضرائر الشّعر ١٠٩، وشرح الكافية الشّافية ٢٦١/١، وشعره - ضمن شعراء أمويّون - ٢٣١/٤.

(٣) قرأ الجمهور: (لذائقو العذاب)، بحذف النون للإضافة؛ وأبو السمال، وأبان، عن ثعلبة، عن عاصم: بحذفها لالتقاء لام التعريف ونصب العذاب.

كما حذف بعضهم التنوين لذلك في قراءة من قرأ أحد الله، ونقل ابن عطية عن أبي السمال أنه قرأ: لذائق منوناً، العذاب بالنصب، ويخرج على أن التقدير جمع، وإلا لم يتطابق المفرد وضمير الجمع في (إنكم). [البحر المحيط ٣٠٦/٩]

(٤) قرأ الجمهور « بضارين به »، وقرأ الأعمش « بضاري به من أحد » فقيل: حذفت النون تخفيفاً، وقيل: حذفت للإضافة إلى (أحد) وحيل بين المضاف والمضاف إليه بالمجرور. [المحرر الوجيز ١٢٨/١]

ضرورة نحو قوله[١]: [البسيط]

لَوْ كُنْتُمْ مُنْجِدِي حِينَ اسْتَغَثْتُ بِكُمْ   لَـمْ تَعْـدِمُوا سَـاعِدًا مِنِّـي وَلا عَـضُدَا

وكون هذا الجمع عَلامَتُه واو وياء، هو المحفوظ المشهور في لسان العرب.

وقال أبو جعفر ابن الباذش: للعرب في المجموع بالعلامة مذهبان: أحدهما: هذا الذي ذُكِرَ من الإعراب بالحروف، والآخر: نقله مِن الإعراب بالحروف إلى نَقْلِه بالحركات.

وقال بعض أصحابنا: ومن العرب من يَجعلُ الإعراب في النون مِنْ جمع المُذكَّر السالم، إلا أنَّ ذلك لا يُحفظ إلا في الشِّعر، وأنشدوا على الإعراب في النُّون أبياتًا حَمَلَها المبرد، على أنَّ ذلك مذهب للعرب لا يختص بالشِّعر.

وفي " البسيط ": هو ضربان: حقيقي، كزَيْدُون وعَمْرُون، فهو هكذا. وغَيْر حَقِيقِي، نحو: بَنُون، وأَرْضُون، وآخَرُون، وأَوَزُّون، وهذا قد يَجْعَلُ الإعراب في النُّون، وقبل النون الياء، فأمَّا مَنْ أَجَازَ إثبات الواو هنا قياسًا على زَيْتُون، فبَعِيدٌ. انتهى.

والمُثنَّى وهذا الجمع مُعْرَبان، خِلافًا للزجاج في المُثنَّى؛ فإنَّه عنده مبنيٌّ، وقياس دليل في المُثنَّى يقتضي أن يكون هذا الجمع مثله.

وذَهَبَ الخليل وسيبويه إلى أنَّ حركات الإعراب مُقدَّرَة في الألف والواو والياء، واختاره الأعلم والسهيلي، وإليه أَذْهَبُ.

وذَهَبَ الجرمي إلى أنَّهما مُعْرَبَان بالتغْيير، والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع، نسبه ابن عصفور إلى سيبويه واختاره، ونسبه السهيلي إلى المازني.

وذهب الأخفش، والمبرد، والزيادي[٢]، قيل: والمازني: إلى أنَّ حركات

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/١٩٢.

(٢) وهو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد ابن أبيه أبو إسحاق الزيادي: قال ياقوت الحموي: كان نحويا لغويا راوية, قرأ على سيبويه كتابه، ولم يتمه, وروى عن أبي عبيدة والأصمعي وكان يشبه به في معرفة الشعر ومعانيه، وكان شاعرا ذا دعابة وفرح, صنف النقط والشكل وشرح ثلث سيبويه، والأمثال، وغير ذلك.

الإعراب مُقدَّرَةٌ فيما قبل الألف والواو والياء، وهذه الحروف دلائلُ على الإعراب، ومَنَعَ من ظهُورِ الإعراب شغل ما قبل هذه الحروف بالحركات التي اقتضتها الحروف.

وذَهَبَ الكُوفيُّون، وقطرب، والزجاجي، وطائفة من المتأخِّرين: إلى أن هذه الحروف هي الإعراب نفسه، ونُسِب هذا إلى الزجاج.

وذَهَبَ بعضُ أصحابنا المغاربة إلى أنَّها لهجاتُ إعراب، فمِن حيث الحرف حرف عِلَّة هو حرف الإعراب، ومن حيث كَوْنه أَلِفًا، أو واوًا، أو ياء، هو دليل على الإعراب، أو هو من تلك الحيثية الإعراب نفسه.

وقال أبو القاسم خلف بن فتح بن جودي: سيبويه، والكسائي، والفراء، يقولون في أَلِفِ المُثنَّى ويائه: إنَّهما حَرْفَا إعراب بمنزلة الدال من (زيد)، وحركة الإعراب مُقدَّرة فيهما.

والأخفش والمبرد: دليل الإعراب وهي العلامة.

وقطرب، والزيادي، وثعلب: الألِفُ إعرابٌ، وقد رُوِيَ عن الكسائي. انتهى.

وأمَّا النُّون: فذهَبَ الزَّجاج إلى أنَّها عِوَضٌ من حركة الواحد. وابن كيسان: عوض من تَنْوِينِه، ورُوى هذا عن الزجاج وابن ولاد.

والفارسي: عوض منهما، وهو اختيار ابن طاهر وأبي موسى.

وأبو الفتح: عوضٌ من الحركة والتنوين اللذين في المفرد الكائنين هُمَا فيه، وعوض من الحركة فقط في تثنية أَحْمَر وشبهه؛ إذ لا تنوين فيه، وعوض من التنوين فقط في نحو: عصًا وقَاضٍ؛ إذ لا حركة فيه، ولا عوض من واحد منهما في تثنية (حُبْلَى، وهذا، والذي).

وذهب الفراء إلى أنَّها نفس التنوين، لا نون غيرها. وذهب ابن مالك إلى أنها لرفع تَوَهُّم الإضافة في نحو: رَأَيْتُ بني كُرَماء، وعَجِبْتُ من نَاصِرِي بَاغِين، أو الإفراد في نحو: هذان، ومَرَرْتُ بالمُهْتَدِين.

=

وله في جارية سوداء:

ألا حبـذا حبـذا حبـذا ... حبيب تحملت فيـه الأذى

ومات سنة ٢٤٩هـ تسع وأربعين ومائتين.

وذهب الفراء أيضًا إلى أنَّها فَارِقةٌ بين رَفْعِ الاثنين ونَصْبِ الواحد، ثم حُمِلَ سَائِر التثنية والجمع على ذلك.

وذهب سيبويه إلى أنَّها زيادةٌ في الآخر، ليَظْهَرَ فيها حُكم الحَرَكة التي كانت ينبغي أن تكون في التثنية والجمع تارةً، وحُكم التنوين أَحْرَى من غير أن تكون عِوَضًا منهما، وهذا الخلاف الذي في هذه الحروف، وهذه النون ليس تحته طائل ولا يُبنى عليه حُكم.

وشرط هذا الجمع أن يكون المفردُ مُذكَّرًا، ولو كان مُسمًّى بمُؤنَّثٍ، كزَيْنَب، وسَلْمَى، وأسماء؛ عَاقِلا عَلَمًا مُطلقًا.

خِلافًا للمازني في مَنْعِه جَمْع (عمرو)، وشِبْهه من العَلَم المعدول، وتثنيته خاليًا من إعرابه بحرفيْن، نحو: زيدَيْن وزيدِين، مُسمًّى بهما.

وفي " حواشي مبرمان " قال: سأَلْتُ أبا إسحاق عن مُسْلِمَيْن في مَنْ قال: مُسلِمِين، هل يجوز أن يَجْمَعه بالواو والنون. قال: لا؛ لأنّي لا أَدْخُل علامتيْ جَمْعٍ، ولو كان ذلك لكان مُسْلِمَيْنِين، فكان يكون إلى ما لا نهاية له.

ومِن تَرْكِيب إسناد نحو: تأَبَّطَ شَرًّا، أو مَزْجٍ نحو: معدي كرب وسيبويه، خِلافًا لمن أَجَازَ جمع (سيبويه) فيُقِرُّون ويقولون: سِيبَوَيْهُون، أو بِحَذْفٍ فيقولون: سِيبُون.

والخلاف في تثنية ما خُتِمَ بـ (وَيْه) كالخلاف في الجمع، ومِنْ تاء تأنيثٍ لا يكون عِوَضًا نحو: طلحة، خِلافًا للكوفيين، وتَبِعَهم دُرَيْود، فإنَّهم يجيزون جَمْعَه بحذف التاء فيقولون: طَلْحُون، وابن كيسان، بفتح العين، فيقول: طَلَحُون.

فإن كانت التاء عِوَضًا من فاء الكلمة، نحو: عِدَة، أو لامها ولَمْ تُكْسَر نحو: ثُبَة، وسَمَّيْت به رَجُلا أو بِرُبَة مُخَفَّفًا، قلت: عِدُون، وثُبُون، ورِبُون، وعِدَات، وثُبَات، ورِبَات، هذا مذهب سيبويه. وخالف المبرد في عِدُون، فقال: لا يجوز إلا عِدَاتٌ، ولا يجوز عِدُون. انتهى.

ولا ينبغي أن يجوز رِبُون إلا إن سُمِعَ، ولو سَمَّيْت بسَنَةٍ قلت: سِنُون وسَنَوَاتٌ، أو بِشَيَةٍ وظُبَة، قلت: شِياتٌ وظُبَاتٌ فقط، خلافًا لأبي الحسن، فإنَّه أجاز: ظُبُون وشِيُون، أو بِنْت وأُخْت، وذَيْت وكَيْت، قلت: بَنَاتٌ وأَخَوَاتٌ، وذَيَّاتٌ وكَيَّاتٌ، خِلافًا للفراء، فإنَّه أجاز حذف التاء وجمعها بالواو والنون، وهذا حُكم جمع الاسم.

وأمَّا الصفة فشَرْطُها أن تكون لمُذكَّرٍ عاقلٍ خالٍ من تاء التأنيث، لا يُمتنع مُؤنَّثة من الجمع بالألف والتاء، نحو: ضَاحِك، والأفضل، تقول: ضَاحِكُون، والأَفْضَلُون؛ لأنَّك تقول في المؤنث: ضَاحِكَات، والفُضْلَيَات.

فإن كان الوَصْف لا يَقْبَلُ تاء التأنيث، ولا كان من باب الأَفْعَل والفَعْلَى، لم يَجُز أن يُجْمَعَ بالواو والنون، خِلافًا للكُوفيِّين، فإنَّهم أجازوا جَمْع عَانِس ونحوه، ممَّا يَشْتَرِكُ فيه المُذكَّر والمؤنث إذا وُصِفَ به المُذكَّر.

وجَمْعُ أَفْعَل الذي مُؤنَّثه فَعْلاء نحو: أَسْوَد، بالواو والنون، قالوا: عَانِسُون، وأَسْوَدُون، وجاء ذلك في الشِّعر.

وحكى يعقوب عن العرب: رَجُلٌ نَصَفٌ، ورِجَال أَنْصَافٌ ونَصَفُون، وامْرَأَةٌ نَصَف، ونِسَاء أَنْصَاف، وعند البصريين أنَّ ما وَرَدَ من ذلك ففي الشِّعر، وإن جاء في الكلام فشَاذٌّ. وأجاز الفرَّاء: أَسْوَدُون، وسَوْدَاوَات، وحكاه مسْمُوعًا، وكان ابن كيسان لا يرى بذلك بأسًا.

فإن قَبِلَ التاء لا لمَعْنَى التأنيث، نحو: فَرُوقة، فلا يُجمع بالواو والنون، وممَّا لا يَقْبَلُ التاء ما كان على مِفْعَل نحو: مِدْعَس، ومِفْعَال نحو: مِهْذَار، وفَعَال نحو: جَوَاد، وفَعُول نحو: غَفُور، وفَعِيل نحو: جَرِيح، ومِفْعِيل نحو: مِحْضِير، وشُذُوذًا في مسكين فقالوا: مِسْكِنية، وقالوا في الجمع: مِسْكِينُون.

وإذا صَغَّرُوا الاسم وكان مُكبَّره لا يُجمع بالواو والنون، نحو: رَجُل وغُلام، جاز أن تجمع المُصغَّر بهما فتقول: رُجَيْلُون وغُلَيمُون، كأنَّه الْتَحَقَ بالصفة. وفي أُحَيْمِر وسُكَيْرَان: أُحَيْمِرُون، وسُكَيْرَانُون، ونُصَيْفُون. وقد جُمِعَت صِفَات بالواو والنون لما لا يَعْقِلُ تَشْبِيهًا بالعاقل، كقوله تعالى: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، وقول الشاعر:

قنيــة ماضــون

يعنـي: السِّهام. ومـن أسـماء الـدواهي(١): الإمْـرُون، والفُتَكْـرُون، والأَقْـوَرُون،

---

(١) جاء في إصلاح المنطق ص ١٣٤: " ويقال: لقيت منه البُرَحَيْن والبِرَحين والفُتَكْرِين والفِتَكْرِين، وهي الدواهي".

وينظر: تهذيب إصلاح المنطق ص ٣٣٥، ومجالس ثعلب ص ٥٢٠، والممتع ص ٧٨. وفي

والبُرَحُون، وعَيَّل بهم العَيْلُون، وبلغ بهم البلَغِين.

وقالوا في دَهْدَاة: دُهَيْدِهُون، وفي أَبْكُر جَمْعُ بَكْر: أُبَيْكِرُون، وعِلِّيُون لأعْلَى الجنة، ومن الأماكن: صَرِيفُون، وصِفُّون، ونَصِيبُون، وقِنَّسْرُون، ويَبْرُون، وفِلَسْطُون، ودَارُون.

وقالوا: عَالَمُون، وأَهْلُون، ومَرْءُون، وأَرْضُون، وعِشْرُون، والعقود إلى تسعين، وأُولُو، ومِئُون، ورِبُون، وعِزُون، وعِضُون، وسِنُون، وثِبُون، وظِبُون، وبُرُون، ورِقُون، ولِدُون، وإِضُون، وفُنُون، وإِوَزُّون، وآخرُون، وحَرُّون، وتَدُون، وفَوُون، وعِزْهُون، والوَارِثُون، والقَادِرُون، والمُجِيبُون في صفات الله تعالى، وكل هذا مسموع لا يطرد، وقد فات فيه شرط الجمع بالواو والنون.

ولا يجيز سيبويه في ظُبَةٍ ونحوها في جمعها إلا ظُبى وظُبَات، والنَّحويون يجيزون (ظِبُون) جَمْعًا بالواو والنون رفعًا، وبالياء والنون نصبًا وجرًّا، وهو مسموعٌ في الشِّعر.

وقال المبرد: النحويون يجيزون أَمُونَ وإِمُون، وشَفُون وشِفُون، في أَمَةٍ وشَفَة.

وقال المبرد: سيبويه يذهب إلى أنَّه يُجْرِيه كما أَجْرَته العرب، فإذا جاء أُنْثَى يجوز فيه الواو والنون، والألف والتاء؛ فإن كانت العرب قد جَمَعَتْهُ على أحدهما اتَّبعْتَ العرب. والنَّحويون يقولون: كِلاهما جائز، وكذلك إن جاء شيءٌ قد كَسَّرته العرب، كَسَّرْتَهُ أنت ولم تَجْمَعْهُ بالألف والتاء. انتهى.

وذكر ابن مالك: إنَّما أُعْرِبَ من المُعتلِّ اللام المُعوَّض منها، هاء تأنيث بالواو والنون، وهي لغة الحجاز وعُلْيَا قيس.

وفي (سِنين) يجوز أن يجعل الإعراب في النون وتلزم الياء، وذلك عند بعض تميم في سِنين، قاله الفراء، وقال: تُنوِّنُها بنو عامر ولا تنونها تميم، يقولون: مَضَتْ عليه سِنُون كثيرة، وأَقَمْتُ عنده سِنين يا هذا. قال الفراء عن تميم: إذا طَرَحُوا الألف واللام من (السِّنين) لم يجروا. انتهى.

وإذا كان الإعراب في نون سنين لم تَسْقُط للإضافة، وعلى هذه اللُّغة وَزْنُ

=

القاموس: " فتكر "، "والفتكرين - بتثليث الفاء، وفتح التاء، وبكسر الفاء وسكون التاء وفتح الكاف، الداهية والأمر العظيم ".

سِنِين: (فِعِين)، أَصْلُه: (فِعْلِين).

وأجاز الأخفش أن يكون فِعِيلا كالكِلِيب، وكَسَرُوا الفاء لكسرة ما بعدها. وأَجَازَ ابن مالك في نحو: رِقِين وعِشْرِين، أن يجعل الإعراب في النون وتلزم الياء. وذكرنا في الشَّرح أنَّه لا يَجوز، ورددنا عليه ما استدل به.

وحُكم الاسم المجموع بالواو والنون، حُكم المُثنَّى في التَّغيير وعدمه، فكما تقول: قَرَّاء، تقول: قَرَّاءُون. وفي كِسَاء وعِلْبَاء مُسَمًّى بهما: كِسَاءُون وعِلْبَاءُون، وكِسَاوُون وعِلْبَاوُون. وفي حَمْرَاء مُسَمًّى به مُذكَّرًا: حَمْرَاوُون.

وأجاز المازني هَمْزَ هذه الواو، فيقول: حَمْرَاءُون، كما قالوا: أَدْؤُر، إلا المنقوص، فتحذف لامه ويُضَمّ ما قبل الواو، فتقول: القَاضُون، وإلا المقصور فتحذف أَلِفه وتَفْتَحُ ما كان يليها، فتقول: المُصْطَفُون.

وأجاز الكوفيُّون ضَمَّ ما قبل الواو، وكَسْر ما قبل الياء مُطلقًا، فتقول: مُوسُون ومُوسِين، وحكاه ابن وَلاد عن العرب.

وقال سيبويه: الضَّمُّ خطأ.

ونقل ابن مالك عن الكوفيين التفصيل: فإن كان أعجميًّا أو ذا أَلِف زائدة، أجازوا فيه الوَجْهَيْن نحو: مُوسَى وحُبْلَى مُسمًّى بهما.

وقال بعض أصحابنا: شَذَّ من هذا الحُكم من المقصور: (مَقْتَوِين) في قول الشاعر[1]: [الوافر]

---

(١) هَذَا البَيْتُ لِعَمْرو بْن كَلْثُوم التَّغْلِبِيّ.

الشاهد فيه: قَوْلُهُ: (مَقْتَوِينَا)، صَحَّحَ الوَاو فِيهِ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: مَقْتَيْنَ؛ كَالأَعْلَيْنَ، وَهُوَ مِن القَتْوِ، وَهُوَ الخِدْمَةُ وَالمُرَاعَاة.

وَوَاحِدُهُ فِي القِيَاسِ: مَقْتًى، وَهُوَ مَفْعَلٌ مِن القَتْوِ، وَإِنَّمَا صحّحَت هَذِهِ الوَاو لَمَّا بُنِيَ عَلَى الجَمْع، إِذْ لا وَاحِدَ لَهُ، كَمَا صحّحَت وَاو (مِذْرَوَان) لَمَّا بُنِيَ عَلَى التَّثْنِيَةِ، فَجَرَى مَجْرَى (عُنْفُوَان)، إِذْ لا وَاحِدَ لَهُ. وَلَوْلا أَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى الجَمْعِ لَوَجَبَ أَنْ يَقُولَ: مَقْتَيْنَ، كَمَا يَجْمَعُ (مَغْزًى) اسْم رَجُل: (مَغْزَيْنَ).

قَالَ سِيبَوَيْه: إِنْ شِئْتَ قُلْتَ: جَاءُوا بِهِ عَلَى الأَصْلِ، كَمَا قَالُوا: مَقَاتِوَة، حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَبُو الخَطَّاب. يُرِيدُ: إِنْ شِئْتَ قُلْتَ: صَحَّت وَاوهُ فِي جَمْعِ السَّلامَةِ، كَمَا صَحَّت فِي التَّكْسِيرِ.

انظر: الخزانة ٤٠٦/٧، واللسان (قتا) ١٦٩/١٥.

تُهَـــدِّدُنَا وتُوعِـــدُنَا رُوَيْـــدًا مَتَـــى كُنَّـــا لأمِّـــك مَقْتَوِينَـــا

وكان القياس مَقْتَيْن، فيَجْمَعُ مَقْتَى، لكن جاءوا به على الأصل، قال: ويحتمل أن يكون حُذفت منه ياء النسب، وكان الأصل مَقْتَوِيِّين، كما حذفت في الأشْعَرِين.

وفي " البسيط " قالوا: رَجُلٌ مَقْتَوِيّ، وفي الجمع: مَقْتَوُون.

وحكى أبو زيد الفتح والكسر في الواو قبل الياء، وحكى هو وأبو عبيدة جَعْلَ الإعراب في النون ولزوم الياء، حكى: رَجُلٌ مَقْتَوِينُ، ورِجَالٌ مَقْتَوِينُ، ورَجُلان مَقْتَوِينُ.

قال أبو زيد: وكذلك المرأة والنِّساء، تقول: امْرَأَة مَقْتَوِينُ، ونِسَاء مَقْتَوِين.

فصل

الأصل في اللفظ المُفرد والمُثنَّى والمجموع: أنْ يَدُلَّ على ما وُضِعَ له، فأمَّا المفرد فقد يُوضَعُ موضع المُثنَّى، كقوله(١): [الطويل]

حَمَامَــةَ بَطْــنِ الــوَادِيَيْن ترَنَّمِــي سَـقَاكِ مِـن الغُـرِّ الغَـوَادِي مَطِيرُهَـا

يريد: بَطْنَي الوَادِيَيْن.

وموضع الجمع كقوله(٢): [الوافر]

---

(١) هو للشّمّاخ، ويُنسب إلى تَوْبَةَ بن الحُمَيِّر، وإلى مجنون ليلى.

و(ترنّمي): رجّعي صوتك. و (الغُرّ): جمع غرّاء؛ يعني: البيضاء. و(الغوادي): جمع غادية؛ وهي السّحابة الّتي تنشأ صباحًا.

والشّاهدُ فيه: (بطن الواديين) حيث أفرد البطن، وكان القياس أن يُقال: بطني الواديين، بل الأحسن أن يُقال: بطون الواديين.

انظر: الشّعر والشّعراء ٢٨٩، وأمالي القالي ١/٨٨، والمقرّب ٢/١٢٨، وابن النّاظم ٥٠٢، والمقاصد النّحويّة ٤/٨٦، والهمع ١/١٧٣، والأشمونيّ ٣/٧٤، والدّرر ١/١٥٤، وملحق ديوان الشّمّاخ ٤٣٨، ٤٤٠، وديوان توبة بن الحُميّر ٣٧، وديوان مجنون ليلى ١٤٨.

(٢) من أبيات سيبويه التي لم يعرف لها قائل، وهو في سيبويه ١/ ١٠٨.

قال سيبويه في مسائل التميز من باب الصفة المشبهة من أوائل الكتاب: قال بعضهم في الشعر ما لا يستعمل في الكلام. قال علقمة بن عبدة: الطويل

به جيف الحسرى فأما عظامها فبيضٌ وأما جلـدها فصليب

وقال: الرجز

=

كلُـوا فِـي بَعْـضِ بَطْـنِكُمُ تَعِفُّـوا   فَـإِنَّ زَمَـانَكُم زَمَـنٌ خَمِـيصُ

أي: في بُطُونِكُم، وقَاسَهُ الكُوفيُّون في المَوْضِعَيْن وتبعهم ابن مالك.

وأمَّا التثنية فجاءت ويُراد بها المفرد، نحو: [الطويل]

إِذَا مـا الغـلام الأحْمَقُ الأم شَـافَنِي   بِـأَطْرَافِ أَنْفَيْـهِ اسْـتَمَرَّ فَأَسْـرَعَا

يريد: بأَنْفِهِ، وقد يُئُول على أنَّه أراد: النَّجشيْن، فأطلق على كل نَجْشٍ منهما أَنْفًا وثَنَّاهُ، وجاءت ويُراد بها أكثر من اثنيْن، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك:٤]، أي: كَرَّات.

وأمَّا الجمع فجاء منه في الواحد قولهم: شَابَتْ مَفَارِقُه، وفي التثنية: فلان عَظِيمُ المَنَاكِب، ويَنقاسُ منه نوعٌ واحد، وهو أن يكون في كل شيء عضو واحد، فيُعبَّر عنهما بلفظ الجمع، وهي أَوْلَى من لفظ التثنية، وذلك بشرط إضافة الجمع إلى مُثنًّى ضمير أو ظاهر.

=

لا تنكروا القتل وقـد سبينا   في حلقكم عظمٌ وقـد شجينا

إلى أن قال: ومما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجمع:

كلوا في بعض بطنكـم تعفوا   ....البيت

وقوله (به جيف الحسرى): إلخ هو جمع حسير وهي الناقة التي أعيت من الإعياء والكلال.

قال الأعلم: وصف طريقاً بعيداً شاقاً على من سلكه. و الصليب: اليابس وقيل: هو الودك.

أي: قد سال ما فيه من رطوبةٍ لإحماء الشمس عليه.

يقول: أكلت السباع ما عليها من اللحم فتعرت وبدا وضح العظام.

وقوله: لا تنكروا القتل إلخ قال الأعلم: وصف أنهم قتلوا من قومٍ كانوا قد سبوا من قومه فيقول: لا تنكروا قتلنا لكم وقد سبيتم منا ففي حلوقكم عظمٌ بقتلنا إياكم وقد شجينا نحن

وقوله: كلوا في بعض إلخ قال الأعلم: وصف أنهم قتلوا من شدة الزمان وكلبه فيقول: كلوا في بعض بطونكم ولا تملؤوها حتى تعتادوا ذلك تعفوا عن كثرة الأكل وتقنعوا باليسير فإن الزمان ذو مخمصة وجدب.

والشاهد أنه وضع الجلد موضع الجلود والحلق موضع الحلوق والبطن موضع البطون لضرورة الشعر. ونقل ابن السراج كلام سيبويه في باب التمييز وتبعهما ابن عصفور في كتاب ضرائر الشعر.

انظر: خزانة الأدب ٥٢٦/٧.

وأمَّا إفراد مثل هذا المثنى، فقد تقدَّم خِلافُ الكوفيّين والبصريين فيه، وقد يُغْنِي عمَّا أُضِيفَ إليه هذا الجمع بنيَّة التثنية لا لفظها، نحو قوله[1]: [الطويل]

رَأَيْتُ ابْنَي البَكْرِيِّ في حَوْمَةِ   كَفَاغِرَى الأفْوَاهِ عند عَرِينِ

يريد: كفَاغِرَى أَفْوَاههما.

فإن كان الاثنان لَيْسَا جُزْأى ما أُضِيفَا إليه، نحو: وَضَعَا رِحَالَهُما، يريد: رَحْلَيْهِمَا، فأجاز ذلك الفراء إذا لم يُلْبِس، وتبعه ابن مالك، وهو عند غيرهما شاذٌّ لا يَنْقاس.

فإن فُرِّق المُتضمِّنان نحو: جُدِعَتْ أَنْفُ زيد وعمرو، فأجاز بعضهم ذلك قِيَاسًا، وحَمَلَهُ بعضهم على الشُّذوذ، ويقول فيما كان اثنين كشيء واحد، نحو: العَيْنَيْن، والأُذُنَيْن، والفَخْذَيْن، إذا أَخْبَرْتَ عنهما، فالفصيح المطابقة، تقول: عَيْنَاهُ حَسَنَتان، وجاء في الشِّعر: عَيْنَاه حَسَنَة، وعَيْنُه حَسَنَتَان، وقاسه بعضهم، والأجودُ قصر ذلك على المسموع.

فصل: جمع المؤنث السالم[2]

علامة جمع التصحيح في المؤنث أَلِف وتاء زائدتان في آخره، والذي يُجمع بهما أنواع:

أحدها: ما فيه تاء التأنيث المُبْدَلة هاءً في الوَقْفِ عَلَمًا ما كانت فيه، أو اسم جنس، أو مدلولا بها على تأنيث، أو مبالغة، وتاء (بنت وأخت) مُسمًّى بهما مُذكّر أو مؤنث، أو لم يُسم، و(كَيْت وذَيْت) مُسمًّى بهما مُذكّر أو مؤنث، تقول: فَاطِمَاتٌ، وسُنْبُلات، ورِجَالٌ نَسَّابات، وبَنَات، وأَخَوَات، وكَيَّات، وذَيَّات.

ولا يجوز جمع شَفَةٍ، وشَاة، وامْرَأَة، وأَمَة، وفُلانَة، وفُلَة؛ بالألف والتاء، وإن كان فيهما تاء التأنيث؛ فإن سَمَّيْتَ بامرَأَةٍ قُلْت: امْرَآت، أو امْرَأَة بأُمّ، قلت: أُمَّات وأُمَّهَات.

وقياس فُلانَة وفُلَة مُسمًّى بهما كهذا. ونقل ابن خالويه عن ابن الأنباري أنَّه

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/١٩٦.

(٢) انظر: شرح المفصّل ٥/٩٦، وشرح الرّضيّ ٢/١٦٤، وشرح الكافية الشّافية ٤/١٧٣٤، وابن النّاظم ٧٥١.

يُقال في جَمْع أَمَة: أَمَيات وأَمَوَات، ويحتاج ذلك على نَقْلٍ عن العرب.

ونَصَّ الزجاجي: أنَّه لا يُقال: أَمَوَات.

وفي " حواشي مَبْرَمان ": قال المبرد: النحويون يُجيزون: شَاهَات، قال المبرد: هذا خطأ، ويُجيز النحويون: شَفَات وأُمَّات. انتهى، والصحيح أن هذا لا يجوز، ولم يُسمع منه شيء.

النوع الثاني: عَلَم المؤنث نحو: زَيْنَبات، وسُعْدَيات، وعَفْرَاوات، ولا يجوز في (قَطَام) ونحوه على لُغة من بَنَى، وإن كان عَلَمًا أن يُجمع بالألف والتاء، وأمَّا على لغة من أعربه إعراب ما لا ينصرف فيجوز، فتقول: قَطَامات ورَقَاشَات.

وذكر ابن أبي الربيع شرطًا آخر في العَلَم: وهو أن يكون لعاقلٍ، فلو سَمَّيْت (ناقة) بعَنَاق، أو (شَاةً) بعَقْرَب، لم يجز جمعه بالألف والتاء.

النوع الثالث: صفة ما لا يعقل مُذكَّرًا، تقول: جِبَالٌ رَاسِيَات، وأيَّام مَعْلُومات؛ فإن كانت صفة مؤنث نحو: حَائِض، فلا تقول: نِسَاءٌ حَائِضَات، أو صفة مُذكَّر يَعقِل، فلا تقول: رِجَالٌ عَلامَات.

النوع الرابع: مُصغَّر ما لا يعقل مُذكَّرًا، نحو: دُرَيْهمات، ودُنَيْنِيرَات. فإن كان مُصغَّر مؤنث نحو: أُرَيْنِب وخُنَيْصِر، فلا تقل: أُرَيْنبات، ولا خُنَيْصِرَات.

النوع الخامس: اسم الجنس المؤنث بالألف ويشمل الاسم، نحو: بُهْمَى وبُهْمَيَات، وصَحْرَاء وصَحْرَاوَات. والصفة نحو: حُلَّة سِيرَاء، تقول: حُلَلٌ سِيرَاوَات، وامرأة حُبْلَى ونِسَاءٌ حُبْلَيَات.

فإن كان مُؤَنَّثًا بغير ألف نحو: قِدْر، وشَمْس، ونَاقَة سَرْج، فلا يُجمع بالألف والتاء.

فإن كان المُؤنَّث فَعْلَى فَعْلان، نحو: سَكْرَى وسَكْرَان، أو فَعْلاء أَفْعَل، فلا يُجمع بالألف والتاء، لا يُقال: نِسَاءٌ سَكْرَيَات، ولا نساء سَوْدَاوَات. وتقدَّمَت إجازة الفراء سَوْدَاوَات، وهو قياس قول الكوفيين في جمع (أَسْوَد) بالواو والنون.

فإن كان فَعْلاء الصِّفة لا أَفْعَلَ لها من حَيْثُ الوَضْع، نحو: امْرَأَةٌ عَجْزَاء، أو من حَيْثُ الخِلْقَة كامْرَأَة عَذْرَاء، فنَصَّ أصحابنا على أنَّه لا يجوز: عَجْزَاوَات، ولا عَذْرَاوَات.

وقال ابن مالك: لا مَانِعَ من جَمْعِ عَجْزَاء، وهَطْلاء، وشَوْكَاء، بالألف والتاء،

وقد سُمع ذلك في خَيْفَاء، وهي الناقة التي اتَّسع ضَرْعُها في دَكَّاء، وهي الأكمة المنبسطة، وكِلاهما نَظِير عَجْزَاء، وهَطْلاء، وشَوْكَاء، في أَنَّهُنَّ صِفَاتٌ على فَعْلَى لا مُقابِلَ لهنَّ على أَفْعَل.

فإن سُمِّي بسَكْرَى وبحَمْرَاء مُؤنَّث، جاز أن يُجمعا بالألف والتاء؛ إذ قد انتقلا إلى الاسْمِيَّة حقيقة، وإن انتقلا إليها حُكمًا، فكذلك نحو: بَطْحَاء وبَطْحَاوَات.

فأمَّا سِوَى ما تقدَّم فقد قيل: هو مقصورٌ على السَّماع من مؤنث ومذكر. قالوا: سَمَاء وسَمَاوَات، وأَرْضٌ وأَرَضَات، وعُرْسٌ وعُرُسَات، وشَمَال وشَمَالات، وعِيرٌ وعِيرَات، وخَوْدٌ وخَوْدَات، وثَيِّب وثَيِّبات، وحُسَام وحُسَامَات، وحَمَّام وحَمَّامَات.

وكذلك: سَابَاط، وسُرَادق، وإِيوَان، وهَاوِن، وجِبَال، وخِيَام، ومُقَام، وأَوَان، وهي حديدة تكون للرَّايض، وبِوَان بكسر الباء وضَمّها، وهو عمود في الخبَاء، وشَعْبَان، ورَمَضَان، وشَوَّال، ومُحَرَّم.

وفي " الترشيح ": ومَن قال: الاثنان لليوم، فجعل الرفع والنصب والخفض في النون جمع الاثْنَانَات، كما تقول: رَمَضَانَات، وشَعْبَانَات.

وأجاز ابن قتيبة الأَثَانين، كما تقول: الدَّهَاقِين، وتكسير هذا على فَعَالِين لا يَنقاس، وإنَّما هو يُؤخَذُ سَمَاعًا عن العرب، وإلا فهو مجموعٌ على السلامة.

ومنهم مَنْ فَصَّل فقال: إنْ كان المُذكَّر والمؤنث المُكَبَّرَان غير عَلَمٍ، ولا فيه تاء التأنيث، جُمِعَا جمع تكسير، فلا يجوز أن يُجْمعَا بالألف والتاء، نحو: جَوْلَق، وأَرْنَب، وخِنْصَر؛ قالوا: جُوَالِق، وأَرَانِب، وخَنَاصِر؛ فلا يقال: جُوَالِقَات، ولا أَرْنَبَات، ولا خِنْصَرَات.

وشَذَّ ممَّا قد كُسِّر وقد جُمِعَ بالألف والتاء، قالوا: بُون وبُونَات، وعُرْس قالوا: أَعْرَاس وعُرُسَات، وضِفْدع قالوا: ضَفَادِع وضِفْدَعَات، ولَحَّنوا أبا الطيب[1] في

---

(١) المُتَنَبّي: (٣٠٣ - ٣٥٤ هـ / ٩١٥ - ٩٦٥ م): هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي، أبو الطيب. الشاعر الحكيم، وأحد مفاخر الأدب العربي، له الأمثال السائرة والحكم البالغة المعاني المبتكرة.

ولد بالكوفة في محلة تسمى كندة وإليها نسبته، ونشأ بالشام، ثم تنقل في البادية يطلب الأدب وعلم العربية وأيام الناس.

قال الشعر صبياً، وتنبأ في بادية السماوة (بين الكوفة والشام) فتبعه كثيرون، وقبل أن =

قوله[1]: [الطويل]

إِذَا كَـانَ بَعْـضُ النَّـاسِ سَيْفًا لِدَوْلَـةٍ ... فَفِـي النَّـاسِ بُوقـاتٌ لَهَـا وطبـولُ

جَمْعُ بُوق، وقد كَسَّرَتْه العرب فقالوا: أَبْوَاق. وإن لم تُكسّرهما العرب، جاز أن يُجمعا بالألف والتاء قياسًا مُطردًا، وهذا ظاهر كلام سيبويه.

وسَوَاءٌ في ذلك مُكبّر الاسم الذي لا يُفعل وصفته، قالوا: جَمَلٌ سِبَحْل، وجِمَالٌ سِبَحْلات، إذا لم يكسروا سِبَحْلا، وكذلك: رِبَحْل وسِبَطْر.

فصل

إذا كان في الاسم تاء التأنيث، حذفتها، فإن كان قَبْلَها أَلِفٌ، قلبتها إلى أصلها، فتقول في فَتَاةٍ وقَنَاةٍ: فَتَيَات وقَنَوَات، وإن كانت همزة أصليَّة، أو مُبْدَلَة، أو ملحقة، فكَحَالِهَا في التَّثْنِيَة.

وقالوا في بِنْت: بَنَات، فلم يَردُوا المحذوف، وفي أُخْت: أَخَوَات، فرَدُّوا، وفي هَنَةٍ: هَنَات، فلم يردوا، وهَنَوَات، فَرَدُّوا، وفي سَنَة: سَنَوَات، فرَدُّوا.

وقالوا: لِثَات، جَمْعُ لِثَة، فلم يَردُّوا، وفي ذات: ذَوَات، فلم يردوا، ولو ردُّوا لقالوا: ذَوَيَات أو ذَايَات، على رأي مَنْ رأى أنَّ اللام المحذوفة أصلها ياء.

وقالوا: أُمَّهَات وأُمَّات في أُمّ، وقد سُمِع أُمَّهَة. وقال الفراء: تقول: هذه أُمٌّ، وهذه أُمَّةٌ، وإنَّما يقول: أُمَّهَات، من يقول: أُمَّةٌ وأُمَّات، للذين يقولون: أُمٌّ.

وما آخره أَلِف ممَّا زاد على ثلاثة، قُلِبَتْ في هذا الجمع ياءً، فتقول في سُعْدَى:

=

يستفحل أمره خرج إليه لؤلؤ أمير حمص ونائب الإخشيد فأسره وسجنه حتى تاب ورجع عن دعواه. وفد على سيف الدولة ابن حمدان صاحب حلب فمدحه وحظي عنده. ومضى إلى مصر فمدح كافور الإخشيدي وطلب منه أن يوليه، فلم يوله كافور، فغضب أبو الطيب وانصرف يهجوه. قصد العراق وفارس، فمدح عضد الدولة ابن بويه الديلمي في شيراز. عاد يريد بغداد فالكوفة، فعرض له فاتك بن أبي جهل الأسدي في الطريق بجماعة من أصحابه، ومع المتنبي جماعة أيضاً، فاقتتل الفريقان، فقتل أبو الطيب وابنه محسّد وغلامه مفلح بالنعمانية بالقرب من دير العاقول في الجانب الغربي من سواد بغداد. وفاتك هذا هو خال ضبة بن يزيد الأسدي العيني، الذي هجاه المتنبي بقصيدته البائية المعروفة، وهي من سقطات المتنبي.

(١) انظر: الديوان ١٠٨/٣.

سُعْدَيَات، ورُبَّمَا حُذِفَت الألف الزائدة خامسة، كقولهم في جمع هَرَاوَى جمع (هِرَاوَة): هَرَاوَات، وفيما زاد على خمسة، قولك في قَبَعْثَرَى: قَبَعْثَرَات.

وإذا كان المؤنث بالهاء أو مُجرَّدًا عنها ثلاثيًّا، فإن كان مُضعفًا أو مُعتلا اعتلالا مَيِّتًا، جُمع على حاله، فتقول في جمع: دَرَّة ودِرَّة ودُرَّة، وقَامَة وسُورَة وقِيمَة، ودِرّ ودَرّ ودُر، ونَار ونُور ورِيم، مُسمًّى بها دُرَّات، وكذا باقيها.

وذكر ابن الخباز في (سُورَة) السكون والفتح في الواو، والفتح وَهْم أو اعتلالا حيًّا، كبَيْضَة وجَوْزَة، فهُذَيْل بن مدركة تَفتَحُ الياء والواو، وقرأ ابن أبي إسحاق والأعمش: (ثَلاثُ عَوَرَاتٍ لَكُمْ) [النور: ٥٨] بفتح الواو[1].

وقال شاعرهم[2]: [الطويل]

أَخُــو بَيَــضَات رَائِــحٌ مُتَــأَوِّب رَفِيــقٌ بِمَــسْحِ المَنْكَبَــيْن سَــبُوح

بفتح الياء، وغيرهم يُسكِّن الياء والواو.

وقال ابن الأنباري: بنو تميم يقولون: رَوَضَات، وجَوَزَات، وعَوَرَات، وسائر العرب بالإسكان.

واتَّفقت العرب على (عِيَرَات) بفتح الياء. وفي " المصباح ": هُذَيْل[3] تقول: (دِيَمَات) بالفتح في جميع هذا الباب، والعرب كلهم تقول: (عِيَرَات) جمع عِير بالفتح. انتهى.

والصحيح أنَّ (عِيَرَات) بكسر العين جمع عِير، والعِيرُ مُؤنَّث، وأصل العير:

---

(١) انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ١/٤٦٠.

(٢) نسبه العيني ٤/ ٥١٧ لبعض الهذلين ولم أجده في شعرهم.
والبيت في وصف ذكر النعام ويبدو أنه ذكر هذا الوصف لذكر النعام ليشبه به الناقة وأنها في سيرها سريعة كسرعة ذكر من النعام يسير ليلا ونهارا ليصل إلى بيضاته والمراد بيضات أنثاه، ومع أنهم شرحوا البيت بهذا وبينوا المراد منه، لم ينسبه أحد إلى قائل معين ولا ذكروا شيئا قبله ولا بعده.
انظر: الخزانة ٨/١٠٣، وأسرار العربية ١/٣٠٨، وأوضح المسالك ٤/٣٠٦، والخصائص ٣/١٨٤.

(٣) هذيل: من القبائل العربية القحطانية التي أسهمت في الوضع اللغوي، وعنها أخذ اللسان العربي، وكان فيها أكثر من سبعين شاعرا مشهورا.

الإبل التي يُحمل عليها الأحمال، وقيل: قافلة الحمير، ثُمَّ كَثُر فقيل لكل قافلة.

وذهب المبرد والزجاج على أنَّه (عَيَرَات) بفتح العين، قال المبرد: جَمْعُ عَيْرٍ، وهو الحمار. وقال الزجاج: جمع عِير الذي في الكتف أو القدم، وهو مُؤنَّث.

فإن كان الاسم الساكن العين الثلاثي في صفةٍ، غير مضعف ولا معتل، نحو: ضَخْمَة، وجِلْفَة، وضُحْكَة، وجَوْنَة، وغَيْلَة، فليس إلا السكون في جميع لغات العرب: هذيل وغيرهم، خلافًا لقطرب؛ فإنه أجاز الفتح في جمع فَعْلَة، نحو: (صَعَبَات) قِيَاسًا على ما سُمع من كَهْلَة وكَهَلات بالفتح، وكَهْلات بالسكون أشهر.

وقالت العرب: شَاةٌ لَجْبَة، بسكون الجيم، وفتح اللام وكسرها وضمها، وهي التي قَلَّ لَبَنُها، وقالوا: رَبْعَةٌ، وقالوا: لَجَبَة ورَبَعَة، بفتح الجيم والباء، وقالوا في الجمع: لَجَبَات ورَبَعَات بالفتح.

فزعم ابن مالك: أنَّ لَجَبَات جَمْع لَجْبَة الساكنة الجيم، وأنَّه الْتَزَمَ في جَمْعِه فَعَلات، وأنَّه غلب في (رَبْعَة) الساكنة الباء (رَبَعات) بفتحها. والذي أذهب إليه: أنَّه استُغْنِي بجمع لَجَبَة ورَبَعَة المفتوحي العين، عن جمع لَجْبَة ورَبْعَة السَّاكنيها.

وقال أصحابنا: (لَجْبَةٌ ورَبْعَةٌ) السَّاكنة العين يجوز في جَمْعِها التَّسكين؛ لأنَّهما صِفَتَان، والفتح لأنهما استُعْمِلا استعمال الأسماء فوَلِيَتَا العوامل، تقول: جاءَنِي رَبْعَةٌ، وحَلَبْتُ لَجْبَةً.

قال ابن مالك: ويجوز في لَجْبَة القياس وِفَاقًا لأبي العباس، يعني: أنَّك تقول: (لَجْبَات) بالسُّكون، كما تقول: ضَخْمَات.

وظاهر قوله: والْتَزَم فَعَلات في لَجْبَة، أنَّه لم يُسمع من العرب في (لَجْبَة) الساكنة الجيم إلا الفتح في الجمع، وقد ذكرنا أنه يجوز أن يكون من باب الاستغناء، فلا يكون جَمْعًا للَجْبَة.

وإن كان اسمًا غير مضعف ولا معتل على وزن فَعْل، نحو: دَعْد، أو فَعْلَة نحو: جَفْنَة، فتفتح العين في الجمع، تقول: دَعَدَات وجَفَنَات، وكَثُر التسكين في الشِّعر.

فإن كان معتل اللام نحو: ظَبْيَةٌ وغُلْوَة، فذكر ابن جني أنَّ قومًا من العرب يُسَكِّنون العين من المعتل اختيارًا.

وقال ابن مالك: ورُبَّما عُدِلَ من الفتح إلى السكون لشبه الصفة، كقولهم: أَهْلٌ وأَهْلات، وبالفتح أشهر، وحكى الفراء: أَهَلَة، وقد تَسْكُن فَعَلات المصدر كـ(حَشْرَات)، تشبيهًا بالصفة؛ لأنَّه قد يُوصف به.

قال أبو الفتح: ظَبَيات أَسْهَلُ من رَفْضات؛ لاعتلال اللام، ورَفَضات أَسْهَل من ثَمَرات؛ لأن المصدر يُشبه الصفة، فإذا قيل: امْرَأَةٌ كَلْبَة؛ ففي جمعها الفتح اعتبارًا بالأصل، والتسكين اعتبارًا بالعارض. انتهى.

وأصحابنا لا يستثنون من فَعْلَة الاسم شيئًا، سواء كان اسمًا صحيح اللام أَمْ مُعتلّه مصدرًا أم غيره.

وإن كان على فُعْل، أو فُعْلَة، أو فِعْل، أو فِعْلَة، نحو: جُمْل، وغُرْفَة، وهِنْد، وسِدْرَة؛ ففيها التسكين على الأصل، فتقول: جُمْلات، وغُرْفَات، وهِنْدَات، وسِدَرَات، ويجوز الإتباع لحركة الفاء، فتقول: غُرُفَات، وهي لغة الحجاز وأسد، والتسكين لغة تميم وناسٌ من قيس. وتقول: سِدِرَات وهِنِدَات، تتبع العين الفاء، وهي لغةٌ نَصَّ عليها الأخفش، ونصَّ سيبويه على جواز ذلك واطراده، وقَصَرَهُ الفراء على المسموع.

وفي " كتاب أبي الحسن الهيثم ": لا يُجيز الكوفيُّون (كِسِرَات)، يعني: بكسر السِّين، في جمع كِسْرَة، ويجوز الفتح، فتقول: غُرَفَات وهِنَدَات، وهي لغةٌ حكاها الأخفش وغيره، وزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ الفتح في غُرَفَات، إنَّما هو على أنَّه جمع غُرَف، الذي هو جمع غُرْفَة، فهو جمع الجمع.

وإن كان معتل اللام بالواو نحو: خُطْوَة، ففِيهِ اللغات الثلاث، ونحو: كُلْيَة، ورِشْوَة، ولِحْيَة، فالسكون والفتح، وشَذَّ (جِرِوَات) بكسر الراء، جمع جِرْوَة.

وفي الاتباع في (لِحْيَة) خلاف بين البصريين، منهم من مَنَعَ، وهو اختيار ابن عصفور، ومنهم من أجاز، وهو اختيار أبي الحسن ابن الضائع أحد شيوخنا.

وكل جَمْعٍ لما لا يعقل يُقال فيه: بَنَاتُ كذا، وإن كان مُذكَّره ابنٌ، وسواء عَلَمًا نحو: ابن آوى، أو نكرة نحو: ابن لَبُون، تقول: بَنَاتُ عُرْس، وبَنَاتُ آوِي، وبَنَاتُ نَعْش، وبنات قِتْرَة في ابن آوى. وابن نعش وابن قِتْرَة: ضَرْب من الحَيَّات، كذا حكى سيبويه.

وقال أبو مهدية: هو ذَكَرُ الأفْعَى، وجاء في الشِّعر بنو نعش، قال[1]: [الطويل]

شربت بها والدِّيك يَدْعُو صباحه إذا مـا بَنُـو نَعْـشٍ دَنَـوْا فتَـصَوَّبُوا

(١) البيت من شعر النابغة الجعدي.
انظر: الخزانة ٨/٨٣، والكتاب ١/١٠٠.

وقال[1]: [الوافر]

وَجَاءَتْ جَيْأَلٌ وبَنُو أَبِيهَا أَحَمُّ المَأْقِيَيْن بِه خُمَاعُ

وهذه ضرورة، والقياس بناتُ نعش، وبنات أبيها.

ويونس يقول: بنات الدَّايات، وبنات الأطْبَاق، وأُمَّهَات العَوَامِر، وآبَاء الضَّبيرات، وآبَاء بَرَاقِشَات.

وسيبويه لا يَجْمَعُ ما أُضيف إليه، تقول: بنات داية، وبنات طَبَق، وأُمَّات عَامِر، وآباء ضَبِيرَة، وهو الصحيح والمسموع من العرب، قالت العرب: (بنات بَعْرَة) للمعز، و(بناتُ خَوْدَة) للضَّأن.

والتثنية والجمع في الكُنَّى في الاسم الأول دون الثاني، تقول: أَبَوَا بَكْر، وآبَاء بكر. قال سيبويه: هذا قول يونس، وهو أحسن مِنْ آبَاء الزَّيْدين، وقاله بعضهم.

وقال الكوفيون: تقول: أَبَوَا زَيْدَيْن، وتأْنيثُ حروف المعجم أكثر من التذكير، ويُجمع بالألف والتاء، تقول: أَلِفَات وجِيمَات، وما على حرفيْن ثانيهما أَلِف فيه القصر والمد، تقول: هذه با، وهذه يا، فإذا جَمَعْتَ قلت في الأول: بَيَات، وفي الثاني: يَاءَات.

باب النسب[2]

يَحْدُثُ بيائه ثلاثُ تغييرات:

لَفْظِي: وهو كَسْرُ ما قبل الياء وانتقال الإعراب إليها.

ومعنوي: وهو صَيْرُورَتُه اسمًا لما لم يكن له.

---

(١) هذا البيت لرجل من بني عامر يقال له: مُشَعَّث.
انظر: الأصمعيات ١/٤٣، ومجمع الأمثال ٢/٣٥٥، وأساس البلاغة ١/٤٣٤.

(٢) النَّسب: يكون إذا قصد بإضافة الرّجل إلى أبٍ، أو قبيلة، أو بلد، أو صناعة، أو مذهب، أو نِحْلَة؛ كُسِر آخر ذلك الاسم، وأولي ياء مشدّدة تكون حرف إعرابه، كقولك: (مصرِيّ) و(تميمِيّ) و(بصرِيّ) و(كسائِيّ) و (حنبلِيّ). وتشديد الياء للفرق بين ياء النّسب، وياء المتكلّم.
ويصير الاسم المنسوب إليه صفةً بعد ما كان علَمًا، وإذا صار المنسوب إليه صفة عَمِلَ عَمَلَ الفعل وارتفع به الاسم الظّاهر،كقولك: (مررتُ برجلٍ هاشميٍ أبوه)، وكقولك: (مررت برجلٍ قائم أخوه).
[انظر: ملحة الإعراب ١/٦٣، وعلل النحو ١/٥٢٩، واللمحة في شرح الملحة ٢/٦٧٧]

وحُكمي: وهو رَفْعُهُ لِمَا بعده على الفاعلية، كالصِّفة المُشبَّهة، إمَّا ظاهرًا نحو: مَرَرْتُ برَجُلٍ قُرَشِيٍ أَبُوه، أو مُضمرًا نحو: مررت برجل قرشِيّ.

والمنسوب إليه مُرَكَّبٌ تركيب إسناد وشبيه به، وتركيب مزج، وتركيب إضافة ومفرد.

فمُركَّب الإسناد والشبيه به يُحذَفُ له الجزء الثاني، فتقول في تأَبَّطَ شرًّا: تَأَبَّطِيّ، وفي كُنْت: كُونِيّ، وقالوا شذوذًا: (كُنْتِيّ) فنسبوا إلى الجملة، و(كُنْتَنِيّ) فزادو نونًا.

وأجاز الجرمي النسب إلى الثاني، فتقول: شَرِّيّ، وحَبِّيّ، في تأبَّط شرًّا، وذَرَا حَبًّا.

وتقول في شبيه الإسناد إذا نَسَبْت إلى (لولا، وحيثما): لَوِيّ بتخفيف الواو، وحَيْثِيّ.

وتركيب المزج[(١)] يُحذف الجزء الثاني منه، فتقول في بَعْلَبَكّ: بَعْلِيّ.

وأجاز الجرمي النسب إلى الجزء الثاني مُقتصرًا عليه، فتقول: بَكِّيّ. وغير الجرمي كأبي حاتم لا يُجيز ذلك إلا منسوبًا إليها قياسًا على رَامِيَّة هُرْمُزِيَّة، فتقول: بَعْلِيّ بَكِّيّ، أو تَقْتَصِرُ على الأول.

وقال أبو الحسن في " الأوسط " في بَلال أَبَاذ: بَلالِيّ أَبَاذِيّ، فظاهره التخيير كما يقول الجرمي. وقال في " الأوسط ": وإن خِفْتَ الالْتِبَاس قُلت: رَامِيٌّ هُرْمُزِيٌّ.

وشَبِيه تركيب المزج: النَّسب إلى أَحَدَ عَشَر، فقال أبو حاتم: أَحَدِيّ عَشْرِيّ، وإِحْدَوِيّ عَشَرِيّ، في إِحْدَى عَشَرَة، وجعل هذا قياسًا في المركب، كما أجاز: بَعْلِيّ بكِّيّ. والصحيح: النسب إلى الجزء الأول، فتقول: أَحَدِيّ وإِحْدَوِيّ.

وتركيب **الإضافة**[(٢)] إن كان تعرَّف الأوَّلُ بالثاني تَحْقِيقًا كابن كُرَاع، أو تقديرًا

---

(١) المركب المزجي: حكم الأول أن يفتح آخره كبعلبك وحضرموت, إلا إن كان ياء فيسكن كمعديكرب وإلا فلا.

وحكم الثاني أن يعرب بالضمة والفتحة نصبا وجرا إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتركيب إلا إن كان كلمة "ويه" فيبنى على الكسر كسيبويه وعمرويه. ا. هـ.

[انظر: ابن هشام في أوضح المسالك ج١ ص٦٩].

(٢) هو كل اسمين نزل ثانيهما منزل التنوين مما قبله وذلك لأن الجزء الأول يعرب والثاني يلتزم حالة واحدة كالتنوين.

كأبي بكر، ولم يُلْبِس، نَسَبْتَ إلى الثاني، فقلت: كُرَاعِيٌّ وبَكْرِيٌّ. أو أُلْبِسَ، فإلى الثاني أيضًا، فمَنَافِيّ ومَطْلَبِيّ، في النسب إلى عبد مَنَاف، وعبد المُطَّلب.

ونسبوا إلى أبي عبد الله ابن دارم: دَارِمِيّ، وإلى أبي عبد الله ابن الدُّئِل: دُئَلِيّ؛ خَوْف اللَّبْس.

وإن لم يتعرَّف به لا تحقيقًا ولا تقديرًا، ولم يُلْبِس، نَسَبْتَ إلى الأول، فتقول: امْرَئِيّ أو مَرْئِيّ، في النسب إلى (امرئ القيس)، وعَبْدِيّ في النسب إلى عبد القيس.

فإذا سَمَّيْت باثنَى عَشَر ونَسَبْت، قلت: ثُنَوِيّ واثْنِيّ، بحذف الألف وعَشَر، نَصّ عليه سيبويه.

وشذَّ النَّسب على مجموع المركب، قالوا: بَعْلَبَكِّيّ، كما شَذَّ بناء فَعْلَل من المركب والمضاف، ونُسب إليه، والمحفوظ: حَضْرَمِيّ، وتَيْمَلِيّ، وعَبْدَرِيّ، ومَرْقَسِيّ، وعَبْقَسِيّ، وعَبْشَمِيّ؛ في النسب إلى: حَضْرَمَوْت، وتَيْم اللات، وعَبْد الدَّار، وامْرِئ القَيْس الشَّاعر ابن حجر، وعَبْد القَيْس، وعَبْد شَمْس.

والمُفرد إن كان في آخره تاء التأنيث كـ (فاطمة)، أو علامة تثنية، أو جمع سلامة كـ (زَيْدَيْن، وزَيْدِين، ومُسْلِمَات)، أو شبيهيها كـ (اثنين، وعِشْرِين، وأُولات)؛ فالحذف، تقول: فَاطِمِيّ. وقولهم: دِرْهَمٌ خَلِيفَتِيّ لَحْن، وزَيْدِيّ، ومُسْلِمِيّ، واثْنَوِيّ، أو اثْنِيّ، وعِشْرِيّ، وأُولِيّ.

وإذا نَسَبْتَ إلى (أَرْضِين وسِنِين) غير مُسمًّى بهما، نَسَبْتَ إلى مفردهما، فتقول: أَرْضِيّ، وسَنَوِيّ أو سَنَهِيّ. أو مُسَمًّى بهما، فتقول: (أَرَضِيّ) بفتح الراء، و(سِنِيّ) بكسر السين.

وذُو الألِف والتاء إن لَحِقَهُ تَغْيِيرٌ وجُوبًا كجَفَنَات، أو جوازًا كغُرُفات وسِدِرَات، إن لم يكن عَلَمًا رُدَّ إلى مفرده، أو عَلَمًا أَبْقَيْتَ الحركة التابعة، إلا في (سِدِرَات) فتفتح الدال، فتقول: سِدَرِيّ.

وممَّا أُقِرَّت فيه الحركة: العَبَلِيّ، نسبة إلى العَبَلات: حَيٌّ مِن قَيْس، وهم أُمَيَّة الأصغر، وعبد أمية ونَوْفَل، أُمُّهم عَبْلَة بنت عبيد بن تميم. وقال أبو عبيدة: قد قالوا في الإضافة إلى العَبَلات، وهي حَيٌّ مِن قيس: عَبْلِيّ، أَوْقَع الإضافة على الواحد. انتهى. وإذا أَوْقَعُوها على الواحد، كانت الباء ساكنة.

وإذا نَسَبْتَ إلى ظَرِيفَات عَلَمًا، قلت: ظَرِيفِيّ، ولا يُتَوَهَّم رده إلى ظَرِيفَة،

فيَجْرِي فيه ما يجري في (حَنِيفة) من حَذْفِ الياء.

وإن كان منقوصًا ثُنائيًا، رُدَّ المحذوف وانقلبت الياء إن كانت فيه واوًا، فقيل: شَجَوِيّ وعَمَوِيّ.

وإن كان رُباعيًّا، جاز حذف الياء وقلبها واوً، فقيل: قاضِيّ وقاضَوِيّ، ويَغْزَى ويَغْزَوِيّ، والقياس فيه عند سيبويه الحذف.

وأمَّا القلب فمن شواذ تغيير النسب، وكذا قال أبو عمرو: (حَانَوِيّ) عنده شاذ. لم يُسمع هذا إلا في بيت واحد، وهو قول أبي الحسن، ذكره في " الأوسط "، وشذَّ عُلْوِيّ في العالية، وبَدَوِيّ في البادية.

وإن كان أَزْيَد حُذِفَت الياء، فقلت: مُعْتَلِيّ ومُسْتَدْعِيّ.

فأمَّا (مُحَيِّي)، فقال أبو بكر مبرمان: سألت أبا العباس: هل يجوز أن يُحذف من مُحَيِّي ياء لاجتماع الياءات، قال: لا؛ لأن مُحيِّي جاء على فعله، واللام تعتل كما تعتل في الفعل، قال: الاختيار عندي مُحَيِّيّ؛ لأنِّي لا أَجْمَعُ حَذْفًا بعد حَذْفٍ. ومَنْ قال: مُحَوِيّ، يجب عليه مُهَيْمِيّ، وهذا هو الذي ذكره سيبويه. انتهى.

وإن كان مقصورًا ثلاثيًا، قُلِبَتْ أَلِفُهُ واوًا، فقيل: عَصَوِيّ ورَحَوِيّ، أو رُبَاعِيًّا مُتحرِّك العين نحو: جَمَزَى، أو زَائِدًا على أربعة للتأنيث نحو: فَوْضَوْضَى، أو لامًا نحو: مُشْتَرَى، أو زائدًا للتَّكثير نحو: قَبَعْثَرَى، حُذِفَت الألف.

أو رباعيًّا ساكن الثاني وألفه للتأنيث، فتُحذف، تقول في حُبْلَى: حُبْلِيّ، أو تُقلب وَاوًا: حُبْلَوِيّ، أو تُفْصَل: حُبْلاوِيّ، وحُكي: دُنْيَاوِيّ , والأفصحُ الحذف.

وشُذُوذًا في بني الحُبْلَى من الأنصار، فقالوا: (الحُبَلِيّ) بفتح الباء، أو للإلحاق، فالحذف والقلب ذَكَرَهما سيبويه. وزاد أبو زيد: الفَصْل، فتقول: عَلْقِيّ وعَلْقَوِيّ، وعَلْقَاوِيّ، وحكى: أَرْطَاوِيّ.

أو مُنقلبة عن أصل، نحو: مَلْهَى، فالحَذْفُ والقلب، وأجاز السيرافي الفصل، فتقول: مَلْهِيّ، ومَلْهَوِيّ، ومَلْهَاوِيّ.

فإن كانت خامسة وقبلها مشدد، نحو: مُعَلًّى؛ فسيبويه والجمهور يَحْذِفُون ويقولون: مُعَلِّيّ. ويونس يقلب فيقول: مُعَلَّوِيّ، فقيل: وجوبًا، وقيل: جوازًا، والوجه الآخر الحذف، كقول سيبويه.

وإذا نسبت إلى (كِلْتَا)، قلت في مذهب سيبويه: كَلَوِيّ، وفي مذهب يونس: كِلْتِيّ، ويجوز في مذهبه كِلْتَوِيّ.

وإن كان مهموزًا والهمزة بعد أَلِفٍ غير زائدة، والهمزة أصلٌ، نسبت إليه على لفظه، فتقول في آاءٍ: آئِيّ، أو بدل من أصلٍ كـ (مَاءٍ، وشَاءٍ)، فالمسموع ماوِيّ وشَاوِيّ، بإبدال الهمزة واوًا، فلو سَمَّيْت بهما نَسَبْت إليهما مهموزًا، فقلت: مَائِيّ وشَائِيّ.

أو بعد ألف زائدة والهمزة أصلٌ، أو مبدلة من أصل، أو ملحقة بأصل، فالإقرار والقلب كالتثنية.

أو للتأنيث فتُقلَبُ واوًا، تقول: الحَمْرَاوِي. وذكر أبو حاتم: أنَّ قومًا مِن العرب يُقرُّونها همزةً، يقولون: الحَمْرَائِيّ.

وذكر ابن سيده: أنَّهم نسبوا إلى أَرِيحَاء: أَرِيحِيّ، قال: وهو من شاذ معدول النسب.

وإن كان آخره ياء مُشدَّدة بعد حرفٍ، نحو: حَيّ وحَيَّة، قلت: حَيَوِيّ، وشذَّ حَيِّيٌّ، وهو عند أبي عمرو جائز مختار.

أو بعد حرفيْن، كعَلِيّ، وأُمَيَّة، وتَحِيَّة، وثَنِيَّة، ورَمِيَّة؛ حَذَفْتَ أُولَى اليائين وقلبت الثانية واوًا، فقلت: عَلَوِيّ، وأَمَوِيّ، وتَحَوِيّ، ورَمَوِيّ، وشذَّ فتح الهمزة في أَمَوِيّ، وإقرار الياءين نحو: أُمَيِّيّ.

وشذُّوا في طُهَيَّة، فقالوا: طُهْوِيّ، بإسكان الهاء مع ضم الطاء وفتحها.

فأمَّا كُسَيّ تصغير كِسَاء، فينسب إليه كُسَيِّيّ بيائَيْن مُشدَّدتيْن ولا يجوز غيره. وأجاز بعض النحويين كُسَوِيّ، والمحذوف هي الياء المنقلبة عن أَلِف كِسَاء، وفي "كتاب سيبويه": المحذوف هي الياء الأخيرة، وهي لام الكلمة.

أو بعد أكثر من حرفيْن، نحو: كُرْسِيّ، وشَافِعِيّ، ومَرْمِيّ؛ حُذِفَت الياء المشددة وجيء بياء النسب، وشَذَّ في مَرْمِيّ: مَرْمَوِيّ.

وإن كان في آخره واو مضموم ما قبلها قبل حَرْفٍ، نحو: (فُوزَيْدٍ) مُسمًّى به، أو حرفيْن كَرَمُوَة مبنيًّا على الهاء، قيل: فُوِيّ ورَمُوِيّ.

أو ثلاثة فصاعدًا، نحو: عَرْقُوَة وقَمَحْدُوَة، حذفت الواو، فقيل: عَرْقِيّ وقَمَحْدِيّ.

وقال أبو إسحاق: من قال: مَرْمَوِيّ، قال في عَرْقُوَة: عَرْقَوِيّ؛ لأنه يقلب الواو ياءً لأنها طرف، ويكسر ما قبلها، ثم تبدل من الكسرة فتحة للتخفيف، فتقلب الياء أَلِفًا ثم تقلب واوًا.

وإن كان قَبْلَ آخِره ياءٌ مُفْرَدَة مُتحرّكة بالكسر، نحو: مُغْيِل، أو ساكنة للتعويض نحو: مُهَيِّم، تَصْغِير مُهَوِّم، أو مُهَيْم، أو مِهْيَام، أو مُدْغَمَة مفتوحة نحو: هَبَيَّخ، فلا تغيير، تقول: مُغْيِلِيّ، ومُهَيِّمِيّ، وهَبَيَّخِيّ.

أو مكسورة نحو: سَيِّد وأُسَيِّد، تحذف الياء الثانية فتقول: سَيْدِيّ وأُسَيْدِيّ، وشذَّ طَائِيّ في طَيِّئ.

وقال أبو سعيد في كتابه " المستوفى ": كُتَيِّب، وغُلَيِّم، وأُسَيِّد، وأُبَيِّض: كُتَيْبِيّ، وغُلَيْمِيّ، وأُسَيْدِيّ، وأُبَيْضِيّ. بحذف الياء المتحركة؛ لئلا تلتقي الياءان والكسرة، وتقول في أَيِّم: أَيِّمِيّ؛ لأنَّك لو حَذَفْت الياء المتحركة، لم يَبْقَ ما يَدلُّ عليها. انتهى.

وليس بتعليل واضح، ولو عَلَّل بالإلْبَاسِ بالنسب إلى (أَيْم)، لكان تعليلا حسنًا، وإطلاق النُّحاة وسيبويه يدل على أنه لا فرق بين سَيِّد وأَيِّم.

وإن كان على وزن فَعِيلَة، أو فَعُولَة، أو فُعَيْلَة؛ فإن كان مُضاعفًا أو معتل العين صحيح اللام، نحو: شَدِيدَة، وضَرُورَة، وقَدِيدَة، وطَوِيلَة، وقَوُولَة، ونُوَيْرَة؛ نسبت إليه على لفظه.

وقال ابن مالك: إنْ عُدِمَت الشهرة نَسَبْتَ إليه على لفظه. وهذا الشرط لا نعلم أحدًا ذكره غيره، وإن كان مُعتلها حذفت، فقُلْتَ في طَوِيَّة وحَيِيَّة: طَوَوِي وحَيَوِيّ.

وإن كان غير مضعف ولا معتل، نحو: حَنِيفَة وجُهَيْنَة، فلا خلاف في حذف الياء، فتقول: حَنَفِيّ وجُهَنِيّ، إلا ما شذَّ فأَقرُّوه على لفظه، قالوا: عَمِيرِيّ في عَمِيرَة كلب، وسَلِيقِيّ في السَّلِيقة، وسَلِيمِيّ في سَلِيمة، ورُدَيْنِيّ في رُدَيْنَة، وخُرَيْبِيّ في خُرَيْبَة - اسم من أسماء البصرة -.

أو غَيَّرُوه تغييرًا غير قياسي، قالوا في بني زَبِينَة: زَبَانِيّ، وفي بني عبيدة -حي من تميم-: عُبَدِيّ، وفي بني جُذَيْمَة: جُذَمِيّ - بضم العين والجيم -.

ولو سَمَّيْتَ باسم شَذَّت العرب في النسب إليه، نسبت إليه على ما يقتضيه القياس، فتقول في زَبِينَة - اسم رجل - إذا نسبت إليه: زَبَنِيّ، على القياس.

وأمَّا فَعُولَة كـ (رَكُوبَة، وحَمُولَة)، فمذهب سيبويه حَذْفُ الواو، فتقول: رَكَبِيّ، إذ قد سُمع من كلامهم: شَنَئِيّ في شَنُوءَة.

ومذهب الأخفش، والجرمي، والمبرد: النَّسب إليه على لفظه، فتقول: رَكُوبِيّ.

ومذهب ابن الطراوة: أنَّك تحذف الواو وتُقِرُّ ما قَبْلَها على ضَمِّه، فتقول: رَكُبِيّ بضَمِّ الكاف، ووقع في " الغرة ": نسبة هذا المذهب إلى سيبويه والأخفش، وهو وَهْم.

والمعتل اللام من فَعُولَة كالصحيح، تقول في النَّسب إلى عَدُوَّة: عَدَوِيّ. والمبرد لا يحذف الواو كمذهبه في شَنُوءَة، وإن كان على وَزْنِ فُعَيْل أو فَعِيل معتلِّي اللام، كعَدِي وقُصَيّ، فلم يذكر سيبويه في عَدِيّ إلا الحذف، فتقول: عَدَوِيّ. وذَكَر الفارسي فيه وجهي قُصَيّ.

ونقل يونس الإثبات في مِثل عَدِيّ، فتقول: عَدِيِّي، وهو قول إبراهيم بن سيار النظام، وردَّ عليه الجرمي في حكاية جرت بينهما.

وإن كانا صحيحي اللام، فمذهب سيبويه إثبات الياء، فتقول: قُرَيْشِيّ وثَقِيفِيّ، وشذَّ حَذْفها.

ومذهب المبرد جواز حذفها قياسًا على ما سُمع من ذلك، وهو: قُرشِيّ، وهُذَلِيّ، وصُبَرِيّ، وفُقَمِيّ، في: قُرَيْش، وهُذَيْل، وبَنِي صُبَيْر، وفُقَيْم كنانة.

ومُلَحِيّ في مُلَيْح خزاعة، وقُرَمِيّ في قُرَيْم، وسُلَمِيّ في سُلَيْم، وقالوا في ثَقِيف: (ثَقَفِيّ) بحذف الياء.

ووافق السيرافي المبرد، وقال: الحذف في هذا خارج عن الشذوذ، وهو كثيرٌ جدًّا في لغة أهل الحجاز.

وقال المهاباذي: إن كانت الياء ثالثةً ولم يكن في الاسم علامة تأنيث، حذفت الياء، فقلت في قُرَيْش: قُرَشِيّ، وفي هُذَيْل: هُذَلِيّ. وظاهر كلامه مخالف لمذهب سيبويه ولمذهب المبرد، وتسوية المبرد بين فُعَيْل وفَعِيل ليست جيدة؛ إذ سُمع الحذف من فُعَيْل كثيرًا، ولم يُسمع من فَعِيل إلا في بني ثقيف، فلو فَرَّق بينهما لكان أسعد في النظر.

وشَذُّوا في الخريف والربيع، فقالوا: خَرْفِيّ ورَبْعِيّ، وإن كان على فَعِل، أو

فِعِل، أو فُعِل، نحو: نَمِر، وشَقِرَة، وإِبِل، وحِبِرَة، ودُئِل، فَتَحْتَ عَيْنه وجُوبًا، فتقول: نَمَرِيّ، وكذا باقيها.

وفي " مُقدِّمة طاهر القزويني ": جوازًا، قال: كتَغْلِبْ، ولو سَمَّيْتَ بيَعِد، فالقياس: (يَعَدِيّ) بفتح العين، أو بِيَزِر الذي أصله: يَزْئِر، ونقلت الحركة وحذفت الهمزة فوجهان، أو ببِلِز المخفف من بِلِزّ المشدد الزاي، فالأخفش يلحقه بنَمِر، وغيره يجيز فيه الوجهيْن.

ولو اتَّبعتَ حركة الفاء لحركة العين كالصِّعِق، فاستصحاب الكسرتيْن في النَّسب شذوذ، وقيل: لا بُدَّ من فَتْح العين، وإن شِئْتَ أَقْرَرْت حركة الفاء على ما هي عليه من حركة الإتباع، فقلت: صِعَقِيّ، كإِبَلِيّ. وإن شئت رَدَدتها إلى حركتها الأصلية، فقلت: صَعَقِيّ.

فإن كان ما قبل الآخر مكسورًا في أَزْيَد على أربعة أَحْرُف كـ (جَحْمَرِش)، فلا تغيير، وقالوا في أَرْمِينيَّة: أَرْمَنِيّ.

قال ابن مالك: في معاملة دِهْلِيز ونحوه، في مُعامَلَته نظر. والذي يقتضيه النظر أن يُنسَب إلى (دِهْلِيز) على لفظه من غير تغيير.

أو على أَرْبَع مُتحرِّكات، نحو: جَنَدِل، وعُجَلِط، وضُلَضِلَة، فعلى لَفْظِهِ. أو ساكنًا ثانيًا كتَغْلِب، ومَغْرِب، ويَثْرِب، فالكسر.

وسُمع الفتح مع الكسر في: تَغْلَبِيّ، ويَحْصَبِيّ، ويَثْرِبِيّ. والفتح عند الخليل وسيبويه شاذ، وعند المبرد، وابن السراج، والفارسي، والرماني، والصيمري؛ جائز مطرد. وقال الجزولي: المختار أن لا يُفتح.

وفي " الشرح " المنسوب للصفار: أنَّ الجمهور قالوا بجواز الوَجْهَيْن، وأنَّ أبا عمرو قال: الفتح شاذ.

فصل الثلاثي المحذوف أحد أصوله

إن كان ثلاثيًا محذوف الفاء صحيح اللام، نحو: عِدَة، قلت: عِدِيّ، ولم تُرد. أو مُعتلها نحو: شِيَة، رُدَّت. فسيبويه يفتح العين ويَقْلِبُ العين واوًا، فيقول: وِشَوِيّ. والأخفش يُسكِّنها ويُقِرُّ الياء، فيقول: وِشْيِيّ.

أو محذوف العين صحيح اللام غير مضعف، نحو: (سَه) مُسمًّى به، فتقول:

سَهِيٌّ، وكذا (مُذ) مُسمًّى به، تقول: مذِيّ؛ إذ الأصل: سَتَهٌ ومُنْذُ.

أو كان مضعفًا نحو: (رُبَ) المُخفَّف من رُبَّ المشدد الباء، و(قُرَة) خفيفة الراء - قوم من عبد القيس -، أو معتل اللام نحو: يَرَى، و(المُرِي) رُدَّ المحذوف فتقول: رُبِّيّ، نصَّ عليه سيبويه ووافقه الأخفش؛ و(قُرِّي، واليَرَئِيّ، والمُرْئِيّ).

أو محذوف اللام صحيح العين، مَجْبُورًا في التثنية، في النثر برد لامه، كأَخٍ وأَبٍ، أو في الجَمْعِ بالألف والتاء، كعِضَة، وسَنَة، وهَنَة؛ فترُدّ في النسب اللام، فتقول: أَخَوِيّ، وأَبَوِيّ، وعَضَوِيّ، وسَنَوِيّ، وهَنَوِيّ، وإن شئت: سَنَهِيّ وعِضَهِيّ.

أوْ لَمْ يُجبر بردِّها، نحو: حِر، وشَفَة، وغَدٍ، وثُبَة. ومذهب سيبويه أن ثُبَة محذوف اللام، وهي من ثَبَّيْتُ؛ أي: جَمَعْتُ.

والزجاج يذهب إلى أنها محذوفة العين من (ثاب)، فيجوز الرد وعدمه، تقول: حِرَحِيّ، وشَفَهِيّ، وغَدَوِيّ، وثُبَوِيّ، وتُفتح عين الكلمة في مذهب سيبويه، وإن كان أصلها السكون، كغَدٍ وحَرٍ، أصلهما: غَدْو وحِرْح.

و(دَمٌ) أصله عند سيبويه (فَعْل) بسكون العين، وعند المبرد (فَعَل) بفتحها، وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون، فتقول: غَدْوِيّ، وحِرْحِيّ، ويَدْيِيّ.

ثم رجع في " الأوسط " إلى مذهب سيبويه، وذكره سماعًا عن العرب، وأمَّا عدم الرد فتقول: حِرِيّ، وغَدِيّ، ويَدِيّ، وثُبِيّ.

ولم يذكر أبو البقاء العكبري[1] في (شَفَة) إلا الرد، قال: فتقول: شَفَهِيّ، وذكر خطاب الماردي فيها الوجهيْن.

وإن كان المحذوف اللام معتل العين، وذلك: ذو مال، أصله (ذَوَي) عند سيبويه، و(ذَوّ) عند الخليل. وشاةٌ أصله: شَوْهَة، وفوك، واللات.

---

(١) هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين محب الدين العكبري البغدادي الضرير النحوي قرأ العربية على ابن الخشاب وغيره حتى حاز قصب السبق، وأصبح إماما يشار إليه وكان ثقة صدوقا دينا حسن الأخلاق متواضعا، أصيب في صباه بالجدري فأضر به فكانت تحضر إليه المصنفات وتقرأ عليه فإذا حصل ما يريد أملاه, وصنف كتبا كثيرة منها: شرح الإيضاح والتكملة، واللمع، وله اللباب في العلل والإعراب، وغير ذلك, ومات سنة ٦١٦هـ.

فأمَّا (ذو) فاتَّفقوا على ذَوَوِيّ، الخليل وإن كان يرى أن أصله (ذَوّ)، وسيبويه، وأبو الحسن، والجرمي؛ لأنه عندهم (فَعَل) بتحريك العين.

وأمَّا (شَاةٌ) فعلى مذهب سيبويه: شَاهِيّ، وعلى المشهور عن الأخفش: شَوْهِيّ، ثم رجع إلى مذهب سيبويه في " الأوسط ".

وأمَّا (فُوك)، فذكر ابن مالك: أنَّك تقول: فَمِيّ وفَمَوِيّ. وذكر ذلك سيبويه في النسب إلى (فَمٍ). وقال المبرد: الصَّواب: فَمِيّ أو فَوْهِيّ.

وأمَّا (اللات) فقالوا: لائِيّ وقياسه لَوَوِيّ؛ لأنَّه من لَوَيْتُ، قاله الفارسي في "الأغفال"، وجمعها لَوَاء.

وقال سيبويه: فُعِل به ما فُعِل (بِلا)، مُسمًّى به، ولا يُعرف له لامٌ معلومة، لا من جَمْعٍ، ولا من تصغير، ولا اشتقاق، فهو اسم غير مُتمكِّن على حرفيْن، والنَّسبُ إليه على قول سيبويه والخليل: لائِيّ، ومَن زعم أن أصله (لاهة) وحُذفت اللام، ردَّها إلى النسب فقال: لاهِيّ.

وإن كان في أوَّلِه همزة وَصْلٍ، وذلك في: ابن، واسم، واست، واثنان، فيَجُوز حذف الهمزة ورد المحذوف، فتقول: بَنَوِيّ، وسَتَهِيّ، وسَمَوِيّ، وثَنَوِيّ - بضمِّ سِين سُمَوِيّ وكسرها -.

ومقتضى مذهب الأخفش فيما كان ثانِيه ساكنًا، الرد إلى الأصل، فتقول: سُمْوِيّ بإسكان الميم، ومذهب سيبويه كما تقدَّم الفتح، ويجوز إقرار الهمزة ولا ترد اللام، فتقول: ابْنِيّ، واسْمِيّ، واسْتِيّ، واثْنِيّ.

فأمَّا (ابْنُمٌ) فذكروا فيه حذف الميم، فيُنْسَبُ إليه كالنسب إلى ابْنٍ: بَنَوِيّ وابْنُمِيّ، وإقرارُها، فيُنسب إليه على لَفْظِه، فإن كانت النون تابعة لحركة الإعراب قَبْل النسبة، كَسَرْتَ في النَّسب لكسرة الميم، وصار مثل: زِبْرِجِيّ.

ومَنْ فتح في (تَغْلَبِيّ) قال: ابْنَمِيّ وزِبْرَجِيّ، ففتح. ومَنْ جعل النون مفتوحة ليست حركتها تابعة لحركة الميم في الإعراب، أقرَّها مفتوحة في النسب، فقال: ابْنَمِيّ، بفتح النون.

وممَّا أوله همزة وَصْلٍ، وليس من قَبِيل ما تقدَّم؛ لأنَّ لامه حَرْفٌ صحيحٌ غير محذوف، نحو: امْرُؤ وامْرَأة، فإذا نَسَبْت إليها أُقِرَّت الهمزة، فقيل: امْرَئِيّ، أو حُذِفَت

فقيل: (مَرَئِيّ) بفتح الراء، هكذا قالت العرب، ولم يقولوا: (مَرْئِيّ) بسكون الراء.

وقال محمد بن حبيب: يُنسب إلى مَن اسمه امرؤ القيس: مَرَئِيّ، إلا امرأ القيس من كندة، فيُنسب إليه: مَرْقَسِيّ.

وإذا نَسَبْتَ إلى ما هو على حرفيْن وَضْعًا، وهو صحيح الثاني، جاز في النَّسب تضعيفه، فتقول: كَمِيّ وكَمِّيّ في النسب إلى (كَمْ).

أو معتل وَجَبَ تضعيفه إن كان ياءً أو واوًا بنظير ذلك، فتقول في (كَيْ): كَوِّيّ، وفي (لَوْ): لَوِّيّ.

أو أَلِفًا فتهمز، فتقول في (لا): لاء، وتنسب إليه: لائِيّ، ولاوِيّ.

وإلى سِقَايَة، ودِرْحَايَة، وحَوْلايَا، ونحوها، بإبدال الياء همزة، أو إبدال الهمزة واوًا، فتقول: سِقَائِيّ وسِقَاوِيّ، ولا يجوز إقرار الياء في النسب.

فإن كانت الياء بعد أَلِف ثالثة، فيجوز إقرارها وقَلْبها همزة، وقلب الهمزة واوًا، فتقول: رَايِيّ، ورَائِيّ، ورَاوِيّ، وأَجْوَدها الهمزة، فإن كان آخر الاسم واوًا أو ياءً على وزن فَعْلَة كـ (غَزْوَة وظَبْيَة)، أو فُعْلَة كـ (غُدْوَة ودُمْيَة)، أو فِعْلَة كـ (رِشْوَة وزِنْيَة).

فمذهب سيبويه لا يُغيّر شيئًا منها في النسب إلا ما وَرَدَ تغييره، قالوا: قَرَوِيّ في قرية، وزِنَوِيّ في بني زِنْيَة: حيٌّ من العرب، وبَطَوِيّ في البِطْيَة، ونُسِبَ هذا المذهب إلى الخليل، وهو اختيار ابن أبي الربيع، ومذهب يونس.

واختاره الزجاج أنَّه يُفتَحُ السَّاكِن من ذَوَاتِ الواو والياء، فتقول: غَزَوِيّ، وظَبَوِيّ، وعَدَوِيّ، ودَمَوِيّ، ورِشَوِيّ، وزِنَوِيّ.

وقيل عن الخليل: أنَّه يُجيز الوجهين في ذوات الياء، ويختار الإقرار على الأصل. وذهب قومٌ إلى التفرقة بين ذوات الياء، فيُفتح ما قبلها ويقلبها واوًا، وبين ذوات الواو فيُقِرُّها على حالها، وهو اختيار ابن عصفور.

والنَّسَب إلى (فُعْلَة) صحيح اللام على لَفْظِه مِنْ غير تغيير، تقول في النسب إلى الخُضْرَة: خُضْرِيّ.

وذَكَرَ الهَجَري: أنَّ فُصَحَاء الحجاز يقولون في عُتبَة وفي كل اسمٍ على فُعْلَة: فُعَلِيّ، غير زُنْمَة وحُمْرَة، فإنَّهما على حالهما ساكنتا الثاني، وفي بني شمخ بن فزارة ابن عتبة تُنسب إليه: عُتْبِيّ.

والنَّسَبُ إلى بِنْت، وأُخْت، وثِنْتَيْن، وكِلْتَا، وذَيْت، وكَيْت، في مذهب سيبويه بحذف التاء ورَدّ المحذوف، فتقول: أَخَوِيّ، وبَنَوِيّ، وثَنَوِيّ، وكَلَوِيّ، وذَيَوِيّ، وكَيَوِيّ.

ومذهب يُونس أنه ينسب إليها على لفظها، فتقول: أُخْتِيّ، وبِنْتِيّ، وثِنْتِيّ، وكِلْتِيّ، وذَيْتِيّ، وكَيْتِيّ، واتَّفق هو والخليل على حَذْف التاء من (هَنْت ومَنْت) إذا نَسَبْتَ إليها.

ومذهب الأخفش أنَّه يُقِرُّ ما قبل التاء المحذوفة على سُكُونه، وما قَبْلَه على حَرَكته، ويَرُدّ المحذوف فيقول: أَخَوِيّ، وبَنَوِيّ، وكَلَوِيّ، وثِنْيِيّ. وقياس مذهبه في (كَيْت وذَيْت) أنَّه إذا حَذَفَ التاء رَدَّ المحذوف، فصار كَيًّا وذَيًّا، فيُنسَبُ إليه كما يُنسب إلى (حيّ)، فيقول: كَيَوِيّ وذَيَوِيّ، ويَجُوز كَيِّيّ.

والجمع المكسر الذي لا وَاحِدَ له من لَفْظِهِ، نحو: عَبَادِيد، وشَمَاطِيط، وتَبَاذِير، وأَبَابِيل، في قولٍ يُنسب إليه على لَفْظِه، فتقول: شَمَاطِيطِيّ، أَوله وَاحِدٌ من لفظ شاذ، كملاميح وَاحِده لَمْحَة، نَسَبْتَ إلى المفرد، فتقول: لَمْحِيّ، خِلافًا لأبي زيد؛ فإنَّه يَنْسُبُ إلى لفظ الجمع، فيقول: مَلامِيحِيّ. وقال أبو زيد: قالوا في النسب إلى محاسن: مَحَاسِنِيّ، وصَرَّحَ بقول ذلك عن العرب.

أو غير شاذ، وكان النسبُ إلى المفرد يُوهَم تغيير المعنى، نحو: أَعْرَاب، وَاحِده: عَرَب، فيُنسب إلى الجمع.

وجعل السيرافي، وتبعه ابن مالك: (أَعْرَابًا) جَمْعًا أُهْمِلَ وَاحِده؛ فلذلك نُسب إليه، فقيل: أَعْرَابِيّ.

أو كان لا يُوهم تغيير المعنى، نَسَبْت إلى مُفْرَدِهِ، فتقول في النسب إلى الفرائض: فَرَضِيّ. وقولُ الناس: فَرَائِضِيّ، وكُتُبِيّ، وقَلانِسِيّ، خَطَأ.

وقد أجازَهُ قَوْمٌ، وذهبوا في (قَمَرِيّ) إلى أنه منسوب إلى الجمع من قولهم: طُيُور قَمَر، وفي دُبْسِيّ إلى طيور دُبْس، وهو عندنا منسوب إلى القُمْرَة والدُّبْسَة، ويحتمل أن يكون مثل كُرْسِيّ ممَّا بُني على الياء التي تشبه ياء النسب.

وقول أبي علي القالي في قولهم: ما بها دُورِيّ: أَنَّه منسوب إلى (الدُّور) غَلَط، بل دُورِيّ مثل كُرْسِيّ.

وأمَّا الصُّفْرِيَّة فمنسوب إلى الصُّفْرَة: وهم قوم من الخوارج، وقيل: إلى الصفر: وهو النُّحاس، وقيل: إلى رجل قديم منهم يُكنى أبا صُفْرة، وشذَّ كِلابِيّ الخلق.

فإذا سُميَ بالجمع نُسب إليه على لفظه، قالوا: مَعَافِرِيّ، وأَنْمَارِيّ، وكِلابِيّ، وضِبَابِيّ، وأَكْلُبِيّ، ومَدَائِنِيّ، وفَرَاهِيدِيّ: من أزد اليمن. سموا بالجمع فُرْهُود: وهو الجمل، ومَعَافِر هو ابن مُر أخو تميم بن مُر، وأَكْلُب حي من خثعم.

وقال بعضهم: فُرْهُودِيّ يَنسِب إلى المفرد لعدم الْتِبَاسه؛ إذ ليس له قبيلة تُسمَّى بفُرْهُود، فلو كان الجمعُ غالبًا على ناس بأَعْيَانِهم فكذلك، نحو: الأنصار، تقول: أَنْصَارِيّ. والأبناء: قومٌ من الفُرس ارْتَهَنتهم العرب، وغلب عليهم هذا الاسم كغلبة الأنصار، والنسبة إليهم على ذلك: أَبْنَاوِيّ في لغة بني سعد، كذلك حكاه سيبويه عنهم.

وقال السيرافي: هم قبائل من بني سعد بن زيد مناة من تميم.

وقال أبو عبيد: أبناء سعد إلا كعبًا وعَمْرًا.

وقال سيبويه: حدَّثني أبو الخطاب: أنَّ ناسًا من العرب يقولون في الإضافة إليهم: بَنَوِيّ، يَرُدُّونَه إلى الواحد، فهذا على أن لا يكون اسمًا غالبًا على هذا الحي من أبناء فارس. وحكى أبو الحسن أنه قيل في النسب إليهم: بَنَاوِيّ، قال: وهذا شاذ، كما قالوا في أبو بكر: بَكْرَاوِيّ.

واسم الجنس نحو: تَمْر، واسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه نحو: قَوْم، يُنسب إليهما على اللفظ، فتقول: قَوْمِيّ وتَمْرِيّ، أوله وَاحِدٌ من لفظه نحو: رَكْب وأُنَاس، فعلى لفظه تقول: رَكْبِيّ وأُنَاسِيّ، ومن زَعَمَ أنَّ رَكْبًا وسَفْرًا جمع رَاكِب ومُسَافِر، وأنَّ أُناسًا جَمْع نُسِب إلى مُفردِه، فقال: رَاكِبِيّ، ومُسَافِرِيّ، وإنْسَانِيّ.

وقال سيبويه في الإضافة إلى أُناس: إنْسَانِيّ وأُنَاسِيّ، وهو أَجْوَدُ القَوْلَيْن، وممَّا لا يَطَّرد بناء بعض أعضاء الجسد على فُعَال، وإلحاق ياء النسب، قالوا: أُنَافِيّ، ورُآسِيّ، وعُضَادِيّ، وفُخَاذِيّ، للعظيم ذلك العضو منه.

وبعض الأعداد لطولٍ في الشيء، أو عَرض بشيء، أو أَزْيَد، قالوا: أُحادِيّ وثُنَائِيّ إلى العشرة، المُذكَّر والمُؤنَّث فيه سواء، فَرَّقوا بَيْنَهُ وبين من يُنْسَبُ إلى ثلاثة، فقالوا: ثُلاثِيّ. كما فرَّقوا في النسبة إلى الرجل القديم الدَّهر، قالوا: دُهْرِيّ، وإلى مَن

كان مِن بني دهر مِن بني عامر: دَهْرِيّ، ذلك بضَمِّ الدال، وهذا بفتحها لا غير.

وكذلك لا يطرد ما زِيدَ في آخره أَلِفٌ ونون، بعدهما ياء النسب مشعرة بعظيم ذلك، قالوا: رَقَبَانِيّ، وشَعَرَانِيّ، ورَوْحَانِيّ، لِمَنْ له رَوْحٌ ولا يُدْرَكُ شَخْصه بالبَصَر.

ولا ما الياء فيه فارقة بين المفرد وجنسه، نحو: زِنْجِيّ وزِنْج، ولا دالة على المبالغة، كأَعْجَمِيّ، وأَشْعَرِيّ، وأَحْمَرِيّ.

وزائدة لازمة نحو: كُرْسِيّ، وحَوَارِيّ، وبَرْدِيّ، وكَلْبٌ زَيْنِيّ. وغير لازمة نحو: دَوَّارِيّ، ودَوَّار. والصَّلَتَانِيّ والفُرَاتِيّ؛ في: الصَّلَتان والفُرَات، وهما عَلَمَان.

وهذه أشياء شذُّوا فيها في النسب ممَّا لم يتقدَّم ذِكْره، فمِن ذلك في السَّهْل: سُهْلِيّ، وفي الدَّهْر: دُهْرِيّ: لمن مَرَّ عليه زمان طويل، وللقائل بالدهر: دَهْرِيّ بلا تغيير، وفي الطَّلْح: (طُلاحِيّ) بضم الطاء وكسرها، وفي الأفُق: أَفَقِيّ، وفي الحَمْض: حَمَضِيّ، وفي خُراسان: خُرْسِيّ وخُرَاسِيّ، وفي الجَرْم: جَرْمِيّ، وفي القَفَا: قَفِيّ، وفي وَبَار: أَبَارِيّ، وفي الرَّيّ: رَازِيّ، وفي الحِيرَة للثَّوب: حَارِيّ، وللإنسان: حِيرِيّ بلا تغيير، وفي المدينة حِمار مَدِينيّ، وللرجل مَدَنِيّ على القياس، وفي مَرْو للإنسان: مَرْوَزِيّ، ولغيره: مَرْوِيّ بلا تغيير، وفي القَبَا: قَبِيّ، وفي دِرَا بِجِرْد: دَرَاوَرْدِيّ، وفي سوق مازن: سُقْزِنِيّ، وسوق يحيى: سُقْحِيّ، وسوق الليل: سُقْلِيّ، وفي دَار البطيخ: دَرْبَخِيّ، وفي البَصْرَة: بَصْرِيّ، وقيل: ليس بشذوذ؛ لأن فيها لُغة بَصْرَة، فسكن الصاد ونقل كسرتها إلى الباء، وفي الشِّتاء: شَتْوِيّ، خلافًا للزبيدي، فإنَّه يزعم أنَّ الشتاء جَمْع وَاحِده: شَتْوَة، فلمَّا نُسِبَ إليه رُدَّ إلى وَاحِده، وهو: شَتْوَة، وهكذا هو في "حواشي مبرمان "، قال: شِتَاء جَمْع شَتْوَة، كصَحْفَة وصِحَاف.

واستغنوا غالبًا عن ياء النسب بالبناء على فَعَّال من لفظ المنسوب إليه في الحرف والصَّنائع، قالوا: خَبَّاز، وقَزَّاز، وبَنَّاء، وزَجَّاج، وعَوَّاج، ولآل. وقالوا: زَجَّاجِيّ، وعَاجِيّ، ولُؤْلُؤِيّ، وبَزَّار، وبقَّال، وخَيَّاط، ونَجَّار، وجَمَّال لمزاول العمل بالجِمَال، وعَطَّار، وبَتَّات لبائع البَتُوت: وهي الأكْسِيَة، وقالوا: عِطْرِيّ وبَتِيّ.

وبالبناء على فَاعِل لصاحب الشيء وإن لم يُعالجه، قالوا: لابِن، ولاحِم، وتَامِر، وكَاسٍ، ورَامِح، ونَابِل، ودَارِع، وفَارِس، وسَائِف، ونَاشِب، ونَاعِل، وحَاذٍ.

وقد يقوم مقام فَاعل فعَّال، قالوا: نَبَّال، وكَلاب، وسَيَّاف، وتَرَّاس، وبَقَّال، لصاحب ما اشتق ذلك منه. كما يقوم مقام فعَّال فَاعِل، قالوا: حَائِك في معنى

حَوَّاك. وقد يقوم غير فَاعِل فَعَّال مقامهما، قالوا: امْرَأَةٌ مِعْطَار؛ أي: ذَاتُ عِطْرٍ، ونَاقَة مِخْضِير؛ أي: ذَاتُ خُضَر.

ومذهب سيبويه أنَّ هذا وإن كَثُر لا ينقاس، قال: لا تقول لصاحب الدقيق: دَقَّاق، ولا لصاحب الفاكهة: فَكَّاه، ولا لصاحب البر: بَرَّار، ولا لصاحب الشعير: شَعَّار، والمبرد يقيس هذا.

واستغنوا أيضًا عن ياء النسب بالبناء اسمًا على وزن فَعِل من المنسوب إليه، قالوا: رَجُلٌ طَعِم، ولَبِس، وعَمِل، ونَهِر، المعنى: ذو كذا. وقالوا: رَجُلٌ حَرِيّ وحَرِحٌ: إذا كان يَأْلَف ذلك، وهذا كله موقوف على السماع.

وقالت العربُ في النسب إلى اليمن والشام: يَمَنِيّ وشَامِيّ، على اللفظ، ثم حذفوا إحدى ياءي النسب، وزادوا أَلِفًا قبل اللام عِوَضًا منها، وصار منقوصًا، فقالوا: اليَمَانِي والشَّآمي، ورَجُل يَمَانٍ وشَآمٍ، ورَأَيْتُ رَجُلا يَمَانِيًا وشَآمِيًا، وشذَّ الجَمْع بين ياءي النسب والألف، وقالوا: تَهَام، فتحوا التاء وجعلوه منقوصًا، قالوا[1]: [الطويل]

تَهَامُون نَجْدِيُّون كَيْدًا ونُجعَةً ... لِكُلِّ أُنَاسٍ مِن وَقَائِعهم سَجْلُ

كما تقول: قَاضُون، وقالوا: تِهَامِيّ، بكسر التاء وإلحاق ياءي النسب على الأصل، كما قالوا: يَمَنِيّ وشَامِيّ.

باب علامة التأنيث

علامة التأنيث في الاسم المتمكن: التاء المبدلة هاءً في الوقف، خلافًا لمن زعم أنَّ التأنيث بالهاء، وأنها تُبدل تاء في الوَصْلِ.

والألف المقصورة والهمزة التي قَبْلَها مدة، وهي عند البصريين بَدَلٌ من الألف المقصورة، ومذهب الكوفيّين والزجاجي: أنَّ الهمزة ليست مبدلة من الألف، وإنَّما هي **علامة** التأنيث.

ومذهب **الأخفش**: أن الألف والهمزة معًا هُمَا علامة التأنيث، وزاد الكوفيون في **علامات** التأنيث تاء (أُخت وبِنْت)، والألف والتاء في (مُسْلِمَات) ونحوه.

---

(١) البيت لزهير، وانظر: الديوان ١/ ١٢٢.

باب التاء[(١)]

أصل دخولها في فصل وَصْف المؤنث من وصف المُذكَّر، نحو: ضَارِبَة وضارب. وفي فصل الآحاد المخلوقة من أجناسها، نحو: دُرَّة ودُرّ، وتَمْرَة وتَمْر، وبَقَرَة وبَقَر. وكون الأنثى من نحو: بَقَرَة بالهاء.

والمذكر بطرحها ذهب إليه الكوفيون وحكوا: رَأَيْتُ نَعَامًا على نَعَامَة، وحَمَامًا على حَمَامَةٍ. وهو عند البصريين شاذ لا يُقاس عليه، وقالوا: كَمْأَة وكَمْء، على القياس. وقال بعض العرب: (كَمْء) للوَاحِد، و(كَمْأَة) للجنس.

وقد تأتي لفصل الأسماء الجامدة، نحو: امْرُؤ وامْرَأَة، ورَجُل ورَجُلَة، وغُلام وغُلامَة، وأَسَد وأَسَدَة، وإِنْسَان وإِنْسَانَة، وحِمَار وحِمَارَة، وبِرْذَوْن وبِرْذَوْنَة، وهو قليل لا ينقاس.

ولفصل الآحاد المصنوعة، قالوا: عِمَامة وعِمَام، وسَفِينة وسَفِين، وجَرَّة وجَرّ، ولَبِنَة ولَبِن، وقَلَنْسُوَة وقَلَنْس.

وللفرق بين الواحد والجمع في الصفات، نحو: حَمَّار وحَمَّارة، وبَغَّال وبَغَّالَة، وجَمَّال وجَمَّالَة، ووَارِد ووَارِدَة، وشَارِب وشَارِبَة، ومنه: البَصريَّة، والكُوفيَّة، والزُّبيرية، والمَروَانِية، والمِسوَدَّة، والمِبْيَضَّة، الواحد: بَصرِي، وكُوفي، وزُبَيْري، ومَرَوانِي، ومِسْوَدّ، ومِبْيَض.

وزعم أبو زيد أحمد بن سهل: أنَّ هذا مطرد في باب الجمع الذي يُؤخذ من لفظ الفعل، وأَوْرَدَ أَلْفَاظًا كثيرة، وقال: العِلَّة في ذلك أن كل جمع مؤنث فصار مثال المؤنث، والجمع في هذا واحدًا. انتهى.

وللفرق بين المقيد والمطلق، نحو: ضَرْبَة وضَرْب. وللفرق بين الاسم والصفة،

---

(١) هي بكل أسمائها علامة التأنيث اللفظي؛ إذ يسميها بعض النحاة: "تاء التأنيث" ويسميها غيرهم: "تاء النقل" من حالة إلى أخرى؛ كنقلها المذكر إلى المؤنث والوصفية "المشتق" إلى الاسمية المحضة؛ كالراوية للمزادة، وكالخالبية للبئر الصغيرة، و... كما جاء في مجلة المجمع اللغوي، ج١ ص١٤ حيث يقول عن المصدر الصناعي ما نصه على لسان أحد الأعضاء: "إن هذا المصدر مكون من اللفظ المزيد عليه ياء النسب، وتاء النقل على رأي أبي البقاء في: "الكليات".

نحو: رَمْيَة ورَمْي، وشَاةٌ ذَبِيحَة، وشاة ذَبِيح؛ فرَمْيَة وذَبِيحَة اسمٌ لما يُرْمَى ولما يُذْبَح، ورَمْي وذَبِيح صِفَتَان.

وقالوا: أَكِيلَة الأَسَد وفَرِيسَته، أرادوا به الاسم. وكذلك: حَلُوبة ورَكُوبَة، اسمٌ لما يُحْلَبُ ويُرْكَبُ، وحَلُوب ورَكُوب صفتان.

وجاءت صفات للمؤنث بغير تاء وليست من باب مفعول، قالوا: شَاةٌ سَدِيس، ورِيحٌ خَرِيق، وكَتِيبَة خَصِيف.

وللفرق بين المُذكَّر والمؤنث في العدد، نحو: ثلاثة رِجَال، وثلاث جَوَارٍ.

وتأتي أيضًا في صفات مشتركة بين المذكر والمؤنث لغير مبالغة، نحو: رَبْعَة ويَفْعَة، ولمُبَالَغَة نحو: عَلامة، ومِطْرَابَة، وفَرُوقَة، ومَلُولَة، وحجابة، وفَقَاقَة.

وخاصة بالمذكر نحو: رَجُلٌ بُهْمَة؛ أي: شُجَاع. وفي اسم مشترك نحو: شَاة، يُطلق على الذَّكر والأُنْثَى. ولتأكيد التأنيث نحو: نَاقَة ونَعْجَة.

والأصل في الأسماء المختصة بالتأنيث أن لا تدخلها التاء، نحو: عَجُوز وعَنَاق؛ إذ مُذكَّرهما: شَيْخ وَجَدْي. ولتأكيد الجمع نحو: حِجَارة وفُحُولة. وقال الأستاذ أبو علي: هي فيهما كالتاء في (نَاقَة ونَعْجَة) لتأكيد التأنيث.

ولتأكيد الواحدة نحو: غُرْفَة، وظُلْمَة، ومَدِينة، وعبَّر بعضهم عن هذا بتأنيث اللفظ؛ إذ ليس تحته تأنيث معنى.

ولبيان النسب نحو: المَهَالبة، والمَسَامِعَة، والمَنَاذِرَة، والأَشَاعِثَة؛ أي: المنسوبون إلى المهلب ابن أبي صفرة، وإلى مُسْمِع، وإلى المنذر بن ماء السماء، وإلى الأشعث بن قيس، وإن اختلفت أسماؤهم، ولو حَذفْتَ التاء كان جمعًا لمن اسم كل واحد مُهَلَّب، وكذا باقيها. وقيل: التاء في هذا النوع عوضٌ من ياء النسب، ولذلك لا يجتمعان، وإنَّما يقال: المهلّبيُّون أو المهالبة.

وللعجمة نحو: مَوَازِجَة: جمع مَوْزَج، وهو الخف، وقيل: الجَوْرَب، وكَيَالِجَة: جمع كَيْلَجَة، جَمْعُ كَيْلَج، وهو المكيال يُكتال به، وعَبَّر ابن مالك عن هذا بالتعريب.

وللنسب والعجمة نحو: البَرَابِرَة، والسَّيَابِجَة، المعنى: البَرْبَرِيُّون، والسيجيون، واحدهم: بَرْبَرِيّ، وسَيْبَجِيّ: وهو خادم الفِيلَة.

وقيل: قوم من السند، وللعوض من محذوف لام الحذف، نحو: (لِدَة) حُذف

فاؤها، و(ثُبَة) حُذف لامها، ونحو: تاء (تَزْكِيَة) عوضٌ من مدة تفعيل، وفي (إمامة واستقامة) عوضٌ من عين الكلمة، على خلاف في ذلك.

أو معاقب نحو: زَنَادِقَة وجَحَاجِحَة، التاء عوض من ياء زَنَادِيق وجَحَاجِيح، وهما مُتعَاقِبَان، والأصل إقرار الياء كبَهَالِيل، ولِعِوَض من ياء إضافة، كتَاءِ أَبَت وأُمَّت.

باب الألف المقصورة

فُعْلَى وَصْفًا نحو: حُبْلَى، ورُبَّى، وخُنْثَى، ومصدرًا: بُشْرَى، ورُجْعَى، وشُورَى، واسمًا: بُهْمَى. وقولهم: (بُهْمَاة) شاذ، وصَرْفُ (دُنْيًا) شاذ.

وكذا (مُوسًّى) مُنوَّنًا لموسى الحديد، وقيل: وَزْنها مُفْعَل، من أَوْسَيْتُ: حَلَقْتُ، وقيل: الألف للإلحاق؛ فلذلك نُوِّن. وقال الجرمي: سَمِعْت أبا زيد يروي: هذه مُوسًّى خِذْمَة، فهو مُفْعَل، ولو كانت الميم أصلية لم تنصرف.

وأمَّا (مُوسى) اسم لرجل، فهو أعجمي لا ينصرف، وقال أبو العلاء المعري: لا أعلمه سُمِّي به في الجاهلية، إنَّما حدث في الإسلام، يعنون: اسم موسى عليه السلام.

وفُعَالَى نحو: حُبَارَى، وجُمَادَى، وسُمَانَى، ونُعَامَى، ولُبَادَى، وحُلاوى القَفَا، ورُغَامَى، وشُنَارَى، وذُنَابَى.

ولم يجئ صفة إلا جمعًا نحو: سُكَارَى، وزعم الزبيدي أنه جاء صفة مُفردًا، وحكى قولهم: جَمَلٌ عُلادَى.

وفُعَّالي نحو: شُقَّارَى، وخُضَّارَى، وحُوَّارَى. وفُعَّلَى نحو: سُمَّهَى، وبُدَّرَى، ولُبَّدَى.

وفَعْلُولى: فَيْضُوضَى من فَاضَ، وقيل: وَزْنها فَيْعُولَى من فَضَّ، ويقال: فَوْضُوضَى وفَيْضِيضَى، والظاهر أنَّهما فَعْلُولَى وفَعْلِيلَى، وقيل: وزنهما فَوْعُولَى وفَيْعِيلَى، وفي "الغرة": فَيْضُوضَاء ممدود، فعلى هذا لا يكون مختصًّا بالألف المقصورة، بل يكون من المشترك.

وفُعَلايَا: بُرَحَايا، ولم يجئ غيره، وأُفْعَلَى: أُرْبَعَى، وأَفْعُلاوِي: أَرْبُعَاوَى، وفَعْلَوَى: هَرْنَوَى.

وفي " كتاب الزبيدي ": قَرْنَوَى بالقاف، وقيل: وزن الهَرْنَوَى: فَعْلَلَى وفَعْوَلَى بالقاف، وهو إقبال إحدى القدمين على الأخرى في المشي.

وفَعَلَّى: سَبَطْرَى وجَفَرَّى، وحكى: عَبَنَّى وحَبَرْكَى، مُنوَّنين، فيكون هذا الوزن مشتركًا بين التأنيث وغيره.

وفِعَلَّى: دِفَقَّى، وسِبَطْرَى، وضِبَغْطَى، ودِمَمَّى، وجِيَضَّى.

وذكر بعضهم: فِعَلاء ممدودًا، ومنه: إِوَرَّاء: مشية يعتمد فيها على أحد الجانبين. فعلى هذا يكون الوزن مشتركًا بين ألفي التأنيث المقصورة الممدود، وفُعُلَّى: حُذُرَّى، وبُذُرَّى، وكُفُرَّى؛ وفُعَلَّى: عُرَضَّى، وكُفَرَّى.

ونَقَل الفراء: السُّلَحْفَى والسُّلَحْفَاة، ودخول التاء دليل على أنَّ الألف في (السلحفاة) ليست للتأنيث، إلا أن يُجعل نادرًا، كبُهْمَى وبُهْمَاة.

ونقل بعضهم (فُعَلاء) ممدودًا لموضع بالحجاز، فيكون الوزن مشتركًا، وفِعَلْنَى: عِرَضْنَى، وفُعَلْنَى: عُرَضْنَى، وفَعَلُوتَى: رَغَبُوتَى ورَحَمُوتَى، وهو اسم قليل، وفَيْعَلُولَى: حَنْدَقُوقَى، وقيل: وزنه فَعْلَلُولَى: نبت، ويُقال بكسر الحاء والدال، ويقال بفتح الدال والقاف مع كسر الحاء وفتحها.

وذكر سيبويه: (حَنْدَقُوقا) على وزن فَيْعَلُولَى، وأنَّه صِفَة، وبغير أَلِف ذَكَره التصريفيون، وبألف ذكره ابن القطاع.

وفَوْعَلَّى: دَوْدَرَّى وقَوْصَرَّى، وفَعَيَّلَى: هَبَيَّخَى، وذكره ابن القطاع، وذكره التصريفيون سيبويه وغيره بغير ألف، على وزن فَعَيَّل، وهو الغلام، والهَبَيَّخَة: الجارية.

ويَفْعَلَّى: يَهْيَرَّى، ولم يجئ إلا اسمًا، وهو قليل، وبالألف ذَكَره ابن السراج، وابن القطاع، وقال: وزنه فَعْفَلَّى، والمحفوظ فيه: (يَهْيَرّ) بغير ألف، وزنه يَفْعَل، ولم يثبت سيبويه هذا الوزن وأَثْبَتَه الزبيدي.

ومِفْعَلَّى: مِكْوَرَّى مُثلث الميم، ومِفْعِلَّى: مِزْعِزَّى، ولم يجئ إلا اسمًا، وزعم الزبيدي أنه جاء صفة، قالوا: رَجُل مِرْقِدَّى للكثير الرقاد، وقد تفتح مِيمه.

وفِعْلَلَّى: شِفْصَلَّى، ولم يثبت سيبويه هذا البناء، وأثبته الزبيدي مُستدركًا على سيبويه وابن القطاع، وأنَّ شينه تُفتح وتُكسر، وذكر ابن القوطية: شَفْصَلَّى، على وزن

فَعْلَلَّى مُنوَّنًا، وأَلِفه للإلحاق بسَفرْجَل.

وفَعَلْيًا: مَرحَيًّا، وبَرَديًّا، وقَلَهيًّا. وفَعْلَلايَا: بَرْدَرَايَا، وذكر ابن القطاع أنَّ وزنه فَعْلَعَايَا.

وفَعْلايَا: حَوْلايَا، وفِعِّيلَى: حِضِّيضَى، وفَعَنْلَى: بلَنْصَى، وفُعَيْلَى: قُصَيْرَى، ومَفْعِلَّى ولم يجئ إلا صفة، قالوا: مَرْعِزَّى.

وفَيْعَلَى: خَيْسَرَى وسَنْقَرَى، وفَعْلَلَّى: قَرْقَرَّى، وأَفْعَلَى: أَجْفَلَى، ومِفْعَلَى: مِنْدَبَى، وفَنْعَلَى: سَنْدَرَى، وفَعْنَلَى: صَعْنَبَى،، وفَعَّلَى: نَظَّرَى، وفَيْعُولَى: هَيُّولَى، وفُعَالِمَا: قُرَاشِمَا، وفَعَيْلَى: حَفَيْسَى، وفَعَلْعَلَى: حَدَبْدَبَى، وفَعَوْلَلَى: حَبَوْكَرَى، وفُعْلُلَّى: قُرْطُبَّى، وفُعَّلَّى: كُمَّثْرَى.

وفَعْلَى أُنْثَى فَعْلان: سَكْرَى، ومَصْدَرًا: دَعْوَى، وجَمْعًا: جَرْحَى.

وفِعْلَى مصدرًا: ذِكْرَى، وهو مِنِّي صِرَّى؛ أي: غريمة، وجَمْعًا: حِجْلَى وظِرْبَى.

باب الألف الممدودة

فَعْلاء مصدرًا: كـ (سَرَّاء، وضَرَّاء)، واسمًا مفردًا: صَحْرَاء، وهَضْبَاء، والجَمَّاء، والحِرْبَاء. واسم جمع: طَرْفَاء، وحَلْفَاء، وقَصْبَاء. وصفة لها مُذكَّر على أَفْعَل: حَمْرَاء، أو لا مُذكَّر لها: دِيمَةٌ هَطْلاء، وامْرَأَة حَسْنَاء، ودَاهِية دَهْيَاء، وعَرَبٌ عَرْبَاء، وحُلَّة شَوْكَاء، وامْرَأَة عَجْزَاء.

وفَعَالاء اسمًا: ثَلاثَاء، وعَجَاسَاء، وعَبَاسَاء، وبَرَاكَاء، وقَصَاصَاء. وصفة: عَيَايَاء، وطَبَاقَاء.

وقد أثبت ابن القطاع فَعَالَى مقصورًا: خَزَازَى، وزَبَادَى، وخَلافَى، وأَدَامَى، فيكون مشتركًا بين الألف المقصورة والألف الممدودة.

وفِعَلاء: سِيَرَاء، وخِيَلاء، ولم يجئ إلا اسمًا، وهو قليل. وجاء خِيَمَاء: وهو اسم ماء، فهو وزن مشترك، إلا إن كان منعه الصرف للتأنيث والعَلَمية، فيكون فِعَلاء وزنًا مُختصًّا.

وفِعْلاء نحو: زِيزَاء، أثبته الكوفيون والألف عندهم للتأنيث، وقال البصريون: هي للإلحاق.

وفِعَالاء: قِصَاصَاء. وفَاعِلاء: قَاصِعَاء، ونَافِقَاء، وسَابِيَاء، وقَاطِعَاء. وفُعُولاء:

عُشُورَاء، وليس في الأبنية نظيره، وقد ذكر بعض التصريفيين فيه القَصْر، فيكون وزنًا مشتركًا.

وفَعُولاء: حَرُورَاء. وجَلُولاء: دَبُوقاء وبَرُوكَاء، وهو وزن مختص بالألف الممدودة عند ابن مالك، وابن عصفور.

وذهب ابن القوطية، وابن القطاع إلى إثبات فَعُولى مقصورًا، وأَوْرَدُوا من ذلك: عُبَيْد سَنُوطَى، وحَظُورَى، ودَبُوقى، وقَطُورَى، وبخط شيخنا الرضي الشاطبي اللغوي: قَدُومَاء، وفي شِعر امْرِئ القيس: تَنُوفَى، والصحيح أنه وزن مشترك.

وفِيَعلاء: الدِّيَكْسَاء، استدركه الزبيدي على سيبويه، وقيل: وزنه فِعْلِلاء، نحو: طِرْمِسَاء. ويَفَاعِلاء: يَنَابِعَاء، لم يذكره إلا ابن القطاع، وذكر في الياء الضم والفتح.

وتَفْعُلاء: تَرْكُضَاء، ويقال أيضًا: بكسر التاء والكاف، كتِفْرِحَاء.

وتِفْعِلاء: تِفْرِجَاء، استدركه الزبيدي، وقيل: وزنه فِعْلِلاء وفِعْلِياء، اسمًا: كِبْرِيَاء وسِيمِيَاء، وصفة: جِرْبِياء.

وفَعْنَلاء: بَرْنَسَاء، ذكره ابن مالك، وعده الزبيدي، وابن القطاع، وصاحب "الممتع"، ممَّا جاء على فَعْلَلاء. وفَعْنَالاء: بَرْنَاسَاء، ذكره ابن مالك، وهو الصحيح؛ لقولهم في معناه: بَرَاسَاء، وذكر التصريفيون أنَّه فَعْلالاء.

وفَعْلَلاء: قَرْفَصَاء، ذكره ابن مالك ولم يثبته غيره؛ إذ سُمع فيه ضم الفاء، فيكون الفتح تخفيفًا نحو: بُرْقَع[1] في بُرْقُع.

وفُعْلُلاء: قُرْفُصَاء، ولم يجئ إلا اسمًا، وهو قليل، وذكر ابن القطاع أنه يُقصر، فيكون على هذا وزنًا مشتركًا.

وفَنْعُلاء: عُنْصُلاء وخُنْفُسَاء، بضم الصاد والفاء والفتح، وخُنْظَبَاء بفتح الظاء، وذكر ابن القطاع (خُنْفُسًا) مقصورًا بضم الفاء وفتحها، فيكون وزنًا مشتركًا.

ومَفْعُولاء: مَشْيُوخَاء، ومَعْلُوَجاء صفة، ومَغْيُورَاء،، ومَأْتُونَاء اسمًا.

ومَفْعِلاء هو قليل، قالوا: مَرْعِزَاء، ومَشْيِخَاء بالخاء المعجمة، وقال السعدي:

---

(١) البرقع - بضم القاف وفتحها - خرقة تلبسها المرأة تغطي بها ما قَبَل من رأسها وما دبر غير وسط رأسها. ينظر: المنتخب من غريب كلام العرب ٤٧١/٢، ٥١١.

القوم في مَشْيِحاء، بالحاء المهملة؛ أي: في جَدّ وعَزْم. وفي " شرح الشافية الكافية ": بالجيم من قوله: ﴿مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾ [الإنسان: ٢]، فعلى هذا يكون فَعْيِلاء لا مَفْعِلاء، وفَعْيِلاء وزن مشترك.

ومِفْعِلاء: مِزْعِزَّاء، بتشديد الزاي، وفي " الممتع " بتخفيف الزاي وفتح الميم مع مَشْيِخَاء، وذكره السعدي بكسر الميم وتخفيف الزاي ممدودًا، وذكر فيه القَصْر أيضًا، فلا يكون مختصًّا بل مشتركًا.

وأَفْعِلاء وجاء جمع تكسير: أَصْدِقَاء، ومفردًا: (أَرْبِعَاء) لليوم المعروف، فأمَّا (أَرْمِدَاء)، فذكر ابن القطاع أنَّه للرَّماد، فهو مفرد، وذكر أبو زيد: أَرْمِدَاء كَثِيرةٌ، فهو جمع رَمَاد.

وأَفْعُلاء: أَرْبُعاء لليوم، وجَلَس الأَرْبُعاء، وقال الزبيدي: عودٌ من أَعْوَاد الخَيْمَة، وقيل: يمكن أن يكون فَعْلُلاء: كـ (عَقْرُبَاء).

وأُفْعُلاء بضم الهمزة والعين وبكسرهما: يوم من أيام العرب، وهو يوم ذي خيم، واسم موضع أيضًا، وقيل: بضمِّها هو فُعْلُلاء: كـ (قُرْفُصَاء). وأَفْعَلاء، قالوا: يمشي الأَرْبَعَاء، ويَجْلِس الأَرْبَعَاء، لضرب من المشي والجلوس.

وفُعَيْلِيَاء: مُزَيْقِيَاء، ذكره ابن القطاع، وابن مالك في هذه الأبنية، وزاد ابن القطاع: المُطَيْطِيَاء، ولم يذكره التصريفيون؛ لأنه على هيئة المُصغر، فلا يُثبت بناءً.

وفُعَلاء: سُلَحْفَاء، وذكره ابن القطاع، وابن مالك.

وإِفْعِلاء: إِرْمِدَاء، وفِعْلِلاء: هِنْدِبَاء، وفَاعُلاء: قالوا: قَاقُلاء وشَاصُلاء، وفَاعَلاء: وخَازَبَاء، وفُوعِلاء: لُوبِيَاء وسُوبِيَاء، وفَنْعَلاء: عَنْكَبَاء، وأُفْعُولاء: أُكْشُوثَاء، وفِعْلِيلِيَاء: بِرْبِيطِيَاء، وفَنْعُولاء: قَنْطُورَاء، وفَعِلاء: ظَرِبَاء، وفَعْلِيَاء: (تَيْمِيَاء) لنجوم في الجَوْزَاء.

باب الأوزان التي يشترك فيها الألِفَان

فَعَلَى اسمًا: أَجَلَى، وقَلَهَى، والخَطَفَى، وصَفَوَى، وبَرَدَى. وصفة: كجَمَزَى، وبَشَكَى، ونَاقَة زَلَجَى، وفَرَسٌ وَثَبَى.

وفَعَلاء: قَرَمَاء، وجَنَفَاء، وابن دَأْثَاد. وفُعَلَى: شُعَبَى، وأُدَمَى، وأُرَبَى. وفُعَلاء اسمًا: الخُشَشَاء والصُّعَدَاء، وصفة: نَاقَةٌ عُشَرَاء.

وفَعْلَلَى: قَهْمَزَى وقَهْقَرَى، وفَعْلَلاء: عَقْرَبَاء وحَرْمَلاء، وفِعْلِلَى: الهِرْبِذَى،

وفِعْلِلاء: الجِلْحِظَاء، وفَوْعَلَى: الخَوْزَلَى، وفَوْعَلاء: حَوْصَلاء، وفَيْعَلَى: الخَيْزَلَى.

وفَيْعَلاء: أثبته الزبيدي، وابن القطاع، ومنه: الدَّيْكَسَاء، وقيل: هو فَعْلَلاء.

وفَعِيلاء: قَرِيثَاء، وفِعِّيلَى: هِجِّيرَي، وفِعِّيلاء: فِخِّيرَاء، وفَاعَوْلَى: بَادَوْلَى، وفَاعُولاء: عَاشُورَاء، وإِفْعِيلَى: إِهْجِيرَى، وإِفْعِيلاء: إِهْجِيرَاء.

وفِعِلاء: زِمِجَّاء وزِمِكَّاء، وذكر ابن مالك في " الشافية الكافية ": وفي شرحها أنَّ (فِعِلَّى) من الأبنية المختصة بألف التأنيث المقصورة، وأن الممدودة الهمزة فيه للإلحاق بطِرِمَّاح وسِنِمَّار. وذكر في " التسهيل ": أنَّه من الأبنية المشتركة.

وفَعْلُولَى: فَوْضُوضَى، وفَعْلُولاء أثبته الزبيدي، ومنه عنده: بَعْكُوكَاء، وقيل: وزنه مَفْعُولاء، والباء بدل من الميم.

وفَعَلِّيَاء: زَكَرِّيَاء، وفُعَّيْلَى: لُغَّيْزَى، وفُعَّيْلاء: دُخَّيْلاء، وفُعَنْلَى: جُلَنْدَى، وفُعَنْلاء: جُلَنْدَاء، وأَفْعَلَى: الأجْفَلَى، وأَفْعَلا: الأَرْبَعَا، ويُفَاعِلاء: يُنَابِعَاء، وقد تقدَّم نقل ابن القطاع فيه فتح الياء.

وفُعَالِلاء: جُخَادِبَاء، وفُعَالِلَى: جُخَادِبَى، وفَعَوْلَى: شَرَوْرَى وظَرَوْرَى، وفَعُولاء: شَجُوجَاء، وفَاعِلاء: قَاقِلاء، وفَاعِلَّى: قَاقِلَّى.

ومَفْعَلاء: مَصْطَكَاء، ومُفْعَلَى: مُصْطَكَى، ومُفْعَلاء: مُصْطَكَاء، وقيل: الميم أصليَّة، فوزنه فَعْلَلَى وفَعْلَلاء، وكذا في ضَمِّ الميم، والقولان عن ابن القطاع.

وفَعَنْلَى: كَرَنْبَى، وفَعَنْلاء: كَرَنْبَاء.

باب نوني التوكيد

هُما خفيفة وثقيلة، والتأكيد بها أَشَدّ، قاله الخليل، وليست الخفيفة مخففة منها، بل هي نون على حدتها، خلافًا للكوفيين؛ إذ زَعَمُوا أنَّها مُخفَّفة منها.

ومحلها صيغة الأمر مَبْنِيًّا ومُعْرَبًا متصرفًا، نحو: اضْرِبَنَّ، وليَقُومَنَّ زَيْدٌ؛ وغير متصرف نحو: تعلمنَّ بمعنى: اعْلم في المشهور، وهَلُمَّنَّ في لغة من جعلها فِعْلا.

ودخولها في أَفْعَلَ في التعجب، وفي الماضي شذوذًا، نحو: أَحْسِنَنْ بزَيْد، وإِمَّا أَدْرَكَنَّ ذلك.

وصيغة النهي نحو: لا تَضْرِبنَّ، والتحضيض نحو(١): [البسيط]

هَـلا تَمُـنِّنْ بِوَعْـدٍ غَيْـرَ مُخْلِفَـةٍ كَمَـا عَهِـدْتُك فـي أيَّـام ذِي سَـلَمِ

والعَرْض: ألا تَنْزِلَنَّ، والتَّمَنِّي نحو(٢): [الطويل]

فَلَيْتَـكِ يـوم المُلْتَقَـى تَرَيِنَّنِـي لِكَـيْ تعلمي أنِّي امْـرؤ بـك هَـائِمُ

والاستفهام بالحرف نحو: هَلْ تَقُومَنَّ، وأتَقُومَنَّ. وبعد (أَمْ) المنقطعة، نحو: تَخْرُجُ أَمْ تَقْعُدَنَّ؛ لتَضَمُّنها معنى الهمزة، وبالاسم نحو(٣): [الطويل]

أَلا لَيْتَ شِعْرِي مَا يَقُولَنْ فَوَارِسٌ إذا حَـارَبَ الهَـامُ المُـصَيِّحُ هَـامَتِي

وكيف تَقُومَنَّ خلافًا لمن مَنَع ذلك، إذا كان الاستفهام بالاسم، وهو مذهب ابن الطراوة، والمضارع المثبت المستقبل الواقع جواب قسم، فتَلْتَزِمُ هي.

واللام نحو: والله لَتَخْرُجَنَّ، فإن تَعَاقَبَا، فشذوذٌ عند البصريين، وجائزٌ عند الكوفيين، فإن فَصَل بين اللام والمضارع معموله، أو حرف تنفيس، أو (قَدْ)، لم تدخل النون.

وبعد أداة الشرط، فإن كان بعدها (ما) ممَّا هي شرط في الجزم بالأداة، نحو: حَيْثُما، أو زائدة، أو لم تكن، نحو(٤): [الكامل]

مَـنْ يُـثْقَفَنْ مـنهم فَلَـيْسَ بِآيِـبٍ أبَـدًا وقَتْـلُ بنـي قُتَيْبَـة شَـافِي

فإن كان ممَّا يَجُوز زيادتها كهي بعد (إن، وأيّ)، أو نحوهما، فمذهب المبرد والزجاج: أنَّها إذ ذاك تَلْزَمُ النون، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ﴾ [الأنعام: ٦٨].

ومذهب سيبويه: أنَّك إن شئت جَمَعْتَ بين (ما) والنون، وإن شئت اكْتَفَيْت بأحدهما فقُلْتَ: إمَّا تَقُم أَقُم، وإن تَقُومَنَّ أَقُم.

فأمَّا دخولها في الجزاء فقليل في الشِّعر، نحو(٥): [الطويل]

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٤/٩٩، وتوضيح المقاصد ١١٧٢/٣، وشرح الأشموني ٢٧٢/١.
(٢) انظر: أوضح المسالك ١٠٠/٤، وتوضيح المقاصد ١١٧٢/٣، وشرح الأشموني ٢٨٢/١.
(٣) انظر: همع الهوامع ٦١٣/٢.
(٤) انظر: الخزانة ٤١٤/١١، وزهر الأكم ٢٣٨/١، والكتاب لسيبويه ٢٩٧/١.
(٥) ينسب إلى النجاشي الحارثي، وهو شاعر من شعراء صدر الإسلام. الخيزراني: كل نبت =

نَبَـتُّم نَبَـات الخَيْزُرَانِـيّ فـي الثَّـرَى   حـديثًا مَتَـى مَـا يَأْتِـكَ الخَيْـرُ يَنْفَعَـا

وأمَّـا النفـي بـ (لا) أو بـ (ما)، فمـذهب الجمهـور أنَّـه لا يجـوز أن تـدخل فـي المضارع المنفي بهما، وأجاز ابن جني ذلك، وأثبته ابن مالك، ومَثَّل بقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ﴾ [الأنفال: ٢٥]، وجاء في الشِّعر(١): [الطويل]

قَلِـيلا بِـه مَـا يَحْمَـدَنَّك وَارِثٌ   إذا نَـالَ ممَّـا كُنْـتَ تَجْمَـعُ مَغْنَمَـا

والآية مُتأوَّلَة عند الجمهور، والذي في الشِّعر نادر أو ضرورة، وقد جاء في الشِّعر لحاقها، وقد فَصَل بين (لا) والفعل معموله، نحو(٢): [الطويل]

فَـلا ذا نَعِـيمٍ يُتْـرَكَنْ لنَعِيمِـهِ   وإنْ قَـالَ قَرِّظْنِي وخُـذْ رِشْـوَةً أَبَـى

أو بمُفسَّر بالفعل نحو(٣): [الطويل]

=

ناعم. والأولى أن تكون بداية البيت "نبت" لتتوافق مع نهايته.
وقد ذكره عمرو بن بحر الجاحظ في فخر قَحطان على عدنان.
انظر: العقد الفريد ٣٤٨/٢، والخزانة ٤٢٢/١١، وشرح الرضي على الكافية ٤٨٦/٤.

(١) قائله: هو حاتم الطائي. وهو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي القحطاني، أبو عدي. شاعر جاهلي، فارس جواد يضرب المثل بجوده. كان من أهل نجد، وزار الشام فتزوج من ماوية بنت حجر الغسانية، ومات في عوارض (جبل في بلاد طيىء)
اللغة: "مغنما" غنيمة - وهو الحصول على الشيء بدون مشقة.
المعنى: قلما يحمد الوارث من ورثه مع أنه يستولي على ما جمعه من المال، وأفنى عمره في الحصول عليه. فلينظر الإنسان في خير ما ينفق فيه ماله.
الإعراب: "قليلا" صفة لمصدر محذوف منصوب بمحذوف يدل عليه يحمدانك؛ أي: يحمدنك حمدا قليلا ولم يجعل المصدر معمولا ليحمدنك الآتي؛ لأن معمول الفعل المؤكد لا يتقدم عليه "ما" زائدة "به" متعلق بيحمدنك "وارث" فاعل "مغنما" مفعول نال.
والشاهد: قوله: "يحمدنك" حيث أكده الشاعر بالنون الثقيلة بعد "ما" الزائدة.
انظر: الأشموني ٤٧٩/ ٢، وابن هشام ٣١٠/ ٣، والسيوطي في همعه ٧٨/ ٢.

(٢) لم أعثر على قائله. في الدرر اللوامع "ولم أعثر على قائله ولا تتمته".
الإعراب: "لا" نافية "ذا نعيم" ذا مفعول ونعيم مضاف إليه "يتركن" فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد وهي حرف "لنعيمه" جار ومجرور متعلق بالفعل.
الشاهد: قوله: "يتركن" دخول نون التوكيد على الفعل بعد "لا" النافية.
انظر: السيوطي في الهمع ٧٨/ ٢.

(٣) قاله النمر بن تولب في صفة الإبل [انظر: الديوان ٩٢/١] الضمير في "بها" يعود إلى أرض صاحب الإبل.

=

فَـلا الجَـارَةُ الـدُّنيا بهـا تَلْحَيَنَّهَـا ولا الـضَّيْفُ فيهـا إن أَنَـاخَ مُحَـوَّل

وأمَّا دخولها على المضارع المنفي بـ (لم)، فنصَّ سيبويه على أنَّ ذلك ضرورة، وقال سيبويه: قد يقولون: أَقْسَمْتُ لَمَّا لم تَفْعَلَنَّ؛ لأن ذا طلبٌ، فصار كقولك: لا تَفْعَلَنَّ، كما أن قولك: أَتُخْبِرَنِّي، فيه معنى افْعَل.

وأمَّا التقليل المكفوف بـ (ما)، فقال سيبويه: زعم يونس أنَّهم يقولون: رُبَّما تَقُولَنَّ ذلك، وكَثُرَ ما تَقُولَنَّ ذلك، وإن شئت لم تُقْحِم النون في هذا النحو، فهو أكثر وأَجْوَد. انتهى. وأمَّا[1]: [المديد]

رُبَّمَـا أَوْفَيْـتُ فِـي عَلَـمٍ تَـرْفَعَنْ ثَـوْبِي شَـمَالاتُ

فبعِيدٌ جدًّا. ومن مواضع دخولها، قولهم في مَثَلٍ: (بجَهْد ما تَبْلُغَنَّ)، يُقال على مَعنَيَيْن:

أحدها: أن تُحمِّل شخصًا فِعلا ما فيَأْبَاهُ، فتقول له ذلك؛ أي: لا بُدَّ لك من فعله بمَشقَّة.

والثاني: أن تُخْبِرَ بما يَلْقَاهُ من المشقَّة في ذلك.

=

والمعنى: أن جارته لا تشتم إبله لانتفاعها بألبانها، وأن جاره وضيفه الذي يأوي إليه لا يتحول عنه لما يرى من كرمه.

(١) هَذَا البَيْتُ لِجَذِيمَة الأَبْرَش، وَهُوَ جَذِيمَة بْن فِهْر بْن غَانِم بْن عَدْنَان، أَصْلُهُ مِنَ الأَزْدِ، وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ مَلَكَ قُضَاعَة بِالحِيرَة، وَأَوَّلَ مَنْ حَذَا النِّعَالَ وَرُفِعَ له الشَّمْعُ، وَكَانَ مَلِكًا وَشَاعِرًا، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ: الأَبْرَش وَالوَضَّاح؛ لِبَرَصٍ كَانَ بِهِ، وَكَانَ يُعْظِمُ أَنْ يُسَمَّى بِذَلِكَ، فَجُعِلَ مَكَانَهُ الأَبْرَش، وَهُوَ خَالُ عَمْرو بْن مَعْد يَكْرِب.

الشاهد فيه: دُخُولُ (مَا) عَلَى (رُبَّ)، فَكَفَّتْهَا عَنِ العَمَلِ، وَوَطَّأَتِ المَوْضِعَ لِوُقُوعِ الجُمَلِ بَعْدَهَا، مِن المُبْتَدَأ وَالخَبَرِ، وَالفِعْلِ وَالفَاعِلِ، وَتَقَعُ بَعْدَهَا المَعَارِفُ وَالنَّكِرَاتُ.

معنى البيت: وَصَفَ أَنَّهُ يَحْفَظُ فِي رَأْسِ الجَبَلِ أَصْحَابَهُ إِذَا خَافُوا مِنْ عَدُوٍّ، فَيَكُونُ طَلِيعَةً لَهُمْ، وَهَذَا مِمَّا تَفْخَرُ بِهِ العَرَبُ؛ لأَنَّهُ دَالٌّ عَلَى شَهَامَةِ النَّفْسِ.

وَخَصَّ الشَّمَالاتِ؛ لأَنَّهَا تَهُبُّ بِشِدَّةٍ فِي أَكْثَرِ أَحْوَالِهَا، وَجَعَلَهَا تَرْفَعُ أَثْوَابَهُ، لإِشْرَافِهِ فِي المَرْقَبَةِ الَّتِي يَرْبَأُ فِيهَا لأَصْحَابِهِ.

انظر: الكتاب ٣/٥١٨، ونوادِر أبي زيد ٢١٠، والمقتضب ٣/١٥، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ٨٢، والأزهيّة ٩٤، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/٥٦٥، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٩، وشرح المفصّل ٩/٤٠، وضرائر الشّعر ٢٩.

وقولهم: (بِأَلَمٍ ما تُخْتَنِنَّهْ)، هو خطاب لامرأة، أصله: تختنين، ثم جِيء بالنون الشديدة ودخلت هاء السكت، والخَتْنُ: القطع، وهو أيضًا الخفاض، ويقال هذا لمن يتألَّمُ بالفعل ويكرهه ولا بُدَّ له منه. وقولهم[١]: [الطويل]

فِـي عِـضَةٍ مـا يَنْبُـتَنَّ شَـكِيرُهَا قَـدِيمًا ويُقْـتَطُّ الزِّنَـاد مـع الزَّنْـدِ

العِضَة: شجر. وشَكِيرُها: شَوْكها، وقيل: وَرَقُها الصغار. ومعناه: أنَّ كبير الورق لا يَنْبُتُ إلا من صغارها، يقال لمن يَبْتَغِي شيئًا ويظهر أنه لا يريده؛ أي: ما ظهر من الصِّغار يدل على الكِبَار.

وقولهم: (بعَيْنٍ ما أَرَيَنَّكَ)، يقال لمن يُخفِي عنك أَمْرًا، أو حِيلَة أنت بصير بها، فنقول له ذلك؛ أي: أنا أَرَاكَ بعَيْنٍ بَصِيرَةٍ.

و(ما) الزائدة في هذه الأمثال على تأويل النفي؛ أي: (ما تَبْلُغَنَّ إلا بجَهْد)، (وما تُخْتَنِنَّه إلا بأَلَمٍ)، (وما يَنْبُتَنَّ في عِضَةٍ إلا شَكِيرُها)، (وما أَرَاكَ إلا بعيْنٍ). و(ما) زائدة لازمة، ولا يُقاس على هذه الأمثال.

ولا تُغيّر لو قُلت: بأَلَمٍ تُخْتَنِين، بغير (ما)، والنون لم يجز أن تقوله إلا والختن حقيقة، ولا يَجُوز حَذْفُ (ما) مِن هذه الأمثال، وقال ابن مالك: يجوز.

ومن غريب دخول النون وأشكاله، ما ذكره الفراء في " المعاني ": أنه يجب دخولها إذا كان المقسم عليه (لو وجوابها، وقبلها (إن) رابطة مغنية عن اللام نحو: والله إن لَوْ تُكْرِمَنّ عُمرًا لأكْرَمْتك. وتدخل أيضًا ضرورة في الواجب الخالي ممَّا تقدَّم، نحو: أنتَ تَفْعَلَنْ، وفي اسم الفاعل نحو[٢]: [الرجز]

---

(١) لم ينسب لقائل، وهو مثل عربي يضرب للفرع الذي ينشأ كأصله.
اللغة: "عضة" شجر ذات شوك من أشجار البادية، والجمع عضاه "شكيرها" الشكير: ما ينبت حول الشجرة من أصلها.
المعنى: إذا مات من هؤلاء القوم شخص سرق ابنه صفاته وخلاله وأصبح مثله، وإنما يجيء الفرع وفق أصله.
انظر: الأشموني ٤٩٧/ ٢، وابن هشام ٣١٠/ ٣، وذكره سيبويه ١٥٣/ ٢، والشاهد ٩٤٧ في الخزانة.

(٢) قائله رؤبة بن العجاج, وهو من الرجز المسدس.
وقبله: أريت إن جاءت به أملودا
المعنى: أخبرني إن جاءت هذه بشاب يتزوجها, رشيق القوام آآمر أنت بإحضار الشهود لعقد نكاحها عليه؟ والاستفهام إنكاري مراد به التهكم والسخرية لأن مثل الحضري لا =

أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُــودَا

لِمَا كان في معنى: أَتَقُول.

فصل

الذي تدخله النون وكان متفقًا على إعرابه قبل دخولها، فيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنَّه مَبْنِيّ مُطلقًا، فتحذف نون الرفع للبناء، كما تحذف الضمة عند التجريد، وهو مذهب الأخفش، والزجاج، وأبي علي في " الإيضاح ".

والثاني: أنَّه مُعرب كحاله قَبْل أن تدخل عليه النون.

والثالث: التفصيل بين ما اتَّصل به أَلِف الاثنين، أو واو الجمع، أو ياء المخاطبة، فهو باقٍ على إعرابه، وبين ما لم يتَّصل به شيء من ذلك فهو مبني، نحو: هل تَخْرُجَنْ، والحركة التي قبل النون، ذهب قومٌ إلى أنها حركة بناء، وقوم إلى أنها حركة عارضة لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْن، وهو نص سيبويه.

وفي " الغرة ": فَتْحَة ما قبل نون التوكيد في مثل: هل تَضْرِبَنَّ، عند سيبويه، والمبرد، وابن السراج، والفارسي: فتحة بناء، وقيل: فتحة التقاء الساكنين، وهو مقتضى قول السيرافي، ونسبه الزجاج إلى سيبويه، والصحيح القول الأول بدليل (هَلْ تَضْرِبَنَّ)، ولم يلتق ساكنان. انتهى.

وإذا لقيت النون الساكنة همزة بعدها، نحو: هل تُكْرِمَنْ أَبَاكَ، وخُفِّفَت الهمزة التخفيف القياسي بحذفها، وإلقاء حركتها على الساكن قبلها، فقيل: لا يجوز.

وقال الفارسي: تُحْذَفُ النون، وتجعل الهمزة بين بين، فيكون جعلها كذلك، كأنَّه سكون، فتُحذف النون لذلك.

وإن كان قبل النون ياءٌ تلي كسرة وواو تلي ضمة، نحو: يَغْزُو، ونحو: ارْمِيَنَّ وابْكِيَنَّ، فلُغَة لبعض العرب حَذْفُ هذه الياء، فتقول: ارْمِنَّ وابْكِنَّ، ونسبها ابن مالك لفزارة. أو واو تلي ضمة نحو: يَغْزُو، قلت: هَلْ يَغْزُوَنَّ؛ فإن كان قبل ياء الضمير

=

يصاهر عند العرب.

الاستشهاد فيه: حيث أدخل الشاعر فيه نون التوكيد على الاسم وهو ضرورة، سوغها شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع.

انظر: الأشموني ١/ ١٦, وذكره ابن هشام في المغني ٢/ ٢٢.

فتحة نحو: اخْشَيَنَّ، فالجمهور على أنَّه لا يجوز حذف هذه الياء، وأجاز ذلك الكوفيون، وحكى الفراء أنَّها لُغة طيئ.

وإذا كان مضعفًا نحو: رُدَّ، لم تَفكّه، تقول: رُدَّنَّ، ولا تقول: ارْدُدَنَّ، وإذا كان في آخر الفعل واو الجمع أو ياء المخاطبة؛ فإن كان ما قبلهما من الحركة غير مجانس لهما، ثُبتت الواو والياء، وحُرِّكَت الواو بالضم نحو اخْشَوُنَّ زيدًا، والياء بالكسرة نحو: اخْشَيِنَّ بَكْرًا.

وإن جَانَست حَذَفْتَ الواو والياء، نحو: لَتُخْرِجُنَّ يا رجال، ولَتُخْرِجِنَّ يا هند.

ولا تقع بعد ألف الاثنين ونون الإناث إلا الثقيلة وتكسر، وتفصل بين النون بألف نحو: اضْرِبَانِّ، وقولهم: اخْسَأْنَانِّ عَنِّي. وأجاز يونس والكوفيون وقوع الخفيفة بعدهما، فتقول: اضْرِبَانْ زَيْدًا، واضْرِبْنَان عَمْرًا.

ولو كان بعد النون ما تُدْغَمُ فيه، نحو: إنْ تَزُورَان نَزُرْكُمَا، فلا يجوز الجمع بين الألف والنون الساكنة، نَصَّ على ذلك بعض النُّحاة، ويمكن أن يُقال: يجوز إذا لقيت النونُ الخفيفة ساكنًا مطلقًا حُذِفت، نحو: اضْرِبَا الرَّجُل، وضْرِبُوا الرَّجُل، واضْرِبِي الرَّجُل.

وندر حذفها لغير ساكن، نحو قوله(١): [الطويل]

خِلافًا لِقَوْلِي مِنْ فِيَالَةِ رَأْيِهِ ... كَمَا قِيلَ قَبْلَ اليَوْمِ خَالِفَ تُذْكَرَا

وإذا وُقِفَ عليها وهي تَلِي فتحة، أُبْدِلَت أَلِفًا، نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]، أو ضَمَّة، أو كسرة، رُدَّ ما حذف بسببها من الواو والياء، نحو: اضْرِبُوا واضْرِبِي، ولتخْرجُون ولتخْرجِين، أصله: اضْرِبُنْ واضْرِبِن، ولَتُخْرِجُنْ ولتُخْرِجِنْ.

وأجاز يونس إبدالها بعد الضمة واوًا، وبعد الكسرة ياءً، كما أبدلوا بعد الفتحة أَلِفًا، فتقول في هَلْ تَدْعُنَّ يا رجال: هل تَدْعُوا، وفي هل تَخْرُجِن يا هند: هل تَخْرُجِي، ولا ترد النون، وليست الواو والياء عنده ضَمِيرَيْن، بل هما بدلان من النون.

---

(١) لم أعثر على قائله.

اللغة: "فيالة" -بفتح الفاء والياء واللام- ضعف في رأيه "تذكرا" أصله تتذكرا؛ لأنه مضارع تذكر من باب تفعل، فحذفت إحدى التاءين للتخفيف.

المعنى: إن خالفت تذكرت ذلك يعني: رأيت بعد ذلك سوء المخالفة أو جوزيت به.

انظر: الأشموني ٥٠٥/ ٢.

فإن وليت النون الخفيفة أَلِفًا، وجاء بعد النون ساكنٌ، فلا يتصوَّر ذلك إلا على مذهب يونس والكوفيين، نحو: اضْرِبَان الغلام يا رَجُلان، واضْرِبْنَان الغلام يا نسْوَة. فزعم يونس أنَّه تُبدل النون همزة وتفتحها، فتقول: اضْرِبَاءَ الغلام يا رَجُلان، واضْرِبْنَاءَ الغلام يا نسوة.

قال سيبويه: وهذا لم تقله العرب، قال: والقياس: اضْرِبَ الغُلام، واضْرِبَن الغلام، بحذف النون لالتقاء الساكنين، والألف لالتقائها مع الساكن الذي حُذفت له النون، فيصير في اللفظ بغير ألف.

وقال الزجاج: ينبغي أن تُبدل الألف الثانية همزة، ثم تسهل بين الألف والهمزة، فيكون ذلك إشعارًا بأنَّها كانت أَلِفًا في الأصل، فتقول على هذا: اضْرِبَا الغلام، بإثبات الألف وهمزة مُسهَّلة بعدها، يكون ذلك دالا على إرادة النون الخفيفة.

وقال سيبويه: وفتحوها، يعني: الهمزة، ولم يكسروها للخِفَّة.

وإذا وَقَفْتَ على النون الخفيفة بعد أَلِف، نحو: اضْرِبَانْ، أو الألف التي بعد نون الإناث نحو: اضْرِبْنَانْ، على مذهب يونس، ففي " الغرة ": تُبدل من النون أَلِفًا؛ فاجتمع أَلِفَان، فهَمَزْت الثانية فقلت: اضْرِبْنَاء. انتهى.

وقِيَاسه في اضْرِبْنَان: اضْرِبْنَاء، وقيل: تُبدل من النون أَلِفًا، وتمد مقدار أَلِفَيْن، وكان ظهر لنا أن تُبدل النون الخفيفة أَلِفًا فيهما، فتلتقي أَلِفَان تقديرًا، فتحذف الأولى لالتقاء الساكنين، فتقول: اضْرِبَا واضْرِبْنَا، ونعتقد أنَّ الألف فيهما هي المبدلة من نون التأكيد، لا أَلِف الضمير في (اضْرِبَان)، ولا الألف الفاصلة في (اضْرِبْنَان).

باب التنوين[١]

وهي نون ساكنة زائدة تلحق آخر الكلمة، وهو أقسام:

تنوين التمكين[٢]: وفائدته بقاء الاسم على أَصالته؛ إذ لم يُشبه المبني فيُبنى،

(١) التّنوين لغةً: مصدر نوّنت الحرف، أي: ألحقته نونًا؛ ويُطلق على التّصويت.
واصطلاحًا: هو نون ساكنة تلحق الآخر لفظًا لا خطًّا لغير توكيد.
انظر: نتائج الفكر ٨٦، واللّسان(نون) ٤٢٩/١٣، وأوضح المسالك ١٣/١، والصّبّان ٣٠/١.

(٢) ويسمّى: تنوين الأمكنيّة، وتنوين الصّرف: وهو اللاحق للأسماء المُعْربة كما مَثَّل.
=

ولا الفعل فيُمنع الصرف، ويُسمى تنوين الصرف، قاله سيبويه.

وقيل: دخل فرقًا بين ما يَنْصَرِف وبين ما لا ينصرف، وحُكي عن سيبويه، وخصَّ به المنصرف لخِفَّته.

وقال الكسائي والفراء: فَرْقًا بين الاسم والفعل.

وقال قطرب، وبعض الكوفيين، والسهيلي: فرقًا بين المفدر والمضاف.

وتنوين **التنكير**[(١)]: هو ما يلحق بعض الأسماء المَبنيَّة، فَرْقًا بين معرفتها ونكرتها، نحو: مَرَرْتُ بسيبويهِ، وسيبويهٍ آخر، وصَهْ إذا أَرَدْتَ السُّكوت، وصَهٍ إذا أردت سكوتًا، وإيهِ إذا استزدته من حديثٍ معلوم، وإيهٍ إذا استزدته من حديثٍ مجهول.

ويطرد فيما آخره (وَيْه)، ولا يطرد في أسماء الأفعال، وسيأتي ما اسْتُعْمِل منها معرفة فقط، وما اسْتُعْمِل منها نكرة فقط، وما اسْتُعْمِل معرفة ونكرة، إن شاء الله تعالى.

وتنوين **العوض**[(٢)]: وهو يلحق (إِذْ) عِوَضًا من الجُمل المحذوفة المضاف إليها (إذ)، ولذلك لا يجتمعان، ويأتي الكلام عليها في الظروف، إن شاء الله تعالى. ومثاله: ﴿وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤]؛ أي: حين إذْ بلغت الحلقوم.

ويلحق أيضًا الجمع المُتناهي المعتل اللام، الذي لا ينصرف، رفعًا وخفضًا، نحو: قام جَوَارٍ، ومَرَرْتُ بجَوَارٍ، ونحو: يَرْم عَلَمًا، ويُعَيْلٍ تصغير يَعْلَى، وهو عِوَضٌ من الياء المحذوفة لحركتها، هذا مذهب سيبويه، خلافًا للمبرد والزجاجي، زَعَمَا أنَّه عوضٌ من الحركة فقط، وزعم بعض النُّحاة أنَّه تنوين صَرْفٍ.

وأمَّا (كُلٌّ وبَعْضٌ)، فقيل: التنوين فيهما عِوَضٌ عمَّا أُضِيفَا إليه، وقيل: تنوين تمكين.

وأمَّا وَلاتَ أَوَانٍ، فذَهَبَ الجمهور إلى أنَّ الكسرة إعراب، وتنوينه تنوين

=

وفائدته: الدّلالة على خفّة الاسم وتمكّنه في باب الاسميّة؛ لكونه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصّرف.

انظر: الكتاب ٢٢/١، وأوضح المسالك ١٣/١، وابن عقيل ٢٢/١، والتّصريح ٣٢/١.

(١) تنوين التّنكير هو: اللاحق لبعض الأسماء المبنيّة فرقًا بين معرفتها ونكرتها كما مثَّل.

انظر: أوضح المسالك ١٣/١، وابن عقيل ٢٢/١، والتّصريح ٣٢/١.

(٢) انظر: ابن عقيل ٢٢/١، والأشمونيّ ٣٥/١، ٣٦، والتّصريح ٣٤/١، ٣٥.

تمكين، وذهب المبرد إلى أنَّها ليست إعرابًا، وهو تنوين عوض من الجملة المحذوفة، تقول: جئتك أَوَان قام زَيْد، وأوان الحجاج أمير، حُذِفَت الجملة وعوِّض منها التنوين.

وتنوين المقابلة[1]: وهو اللاحق ما جُمِعَ بالألف والتاء المَزِيدَتيْن، نحو: مُسلِمَاتٌ قابل نون مسلمين، ولذلك ثَبَتَ مُسمًّى به، كما ثبتت النون إذا سُمِّي بما هي فيه.

وزعم الربعي[2] أنه تنوين صرف، ونُقِلَ لي عن بعضهم: أنه تنوين عوض من الفتحة التي كان يستحقها.

وتنوين يلحق الرويّ المطلق[3]: وحروفه: الياء والواو والألف، يُعوِّضُون التنوين من هذه الحروف، وذلك في لُغَةِ كثير من بني تميم وقيس، إذا أَنْشَدُوا.

وأهل الحجاز لا يُعوِّضُون، بل يبقون حروف الإطلاق إذا أنشدوا، ويُسمِّيه أصحابنا تنوين التَّرنم[4]، وقال ابن مالك: هو يُشْعِرُ بترك التَّرنم.

وهذا التنوين يلحق الاسم المتمكن مصحوبًا بـ (أل)، وغير مصحوب، والاسم المبني، والفعل ماضيًا ومضارعًا، والحرف.

وتنوين يلحق الروي المقيد: وأنكره الزجاج والسيرافي، وتأوَّلا ما وَرَدَ من

---

(١) تنوين المُقَابَلة هو: اللاحق لجمع المؤنّث السّالم- كما مثَّل-، في مقابلة النّون في جمع المذكّر السّالم.
انظر: ابن عقيل ٢٢/١، والتّصريح ٣٣/١.

(٢) هو عليّ بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي أبو الحسن الزهري، أحد أئمة النحويين وحذاقهم الجيدي النظر الدقيقي الفهم والقياس، وكان مبتلى بقتل الكلاب، وتصدر في بغداد للإفادة، غير أن شذوذه الخلقي نفر الناس منه فقد تبذل في المجون إلى غير حد، ومن تصانيفه شرح الإيضاح، وشرح مختصر الجرمي، وتوفي ببغداد سنة ٤٢٠هـ.

(٣) انظر: الكتاب ٢٠٦/١، والأصول ٣٨٦/٢، وسرّ صناعة الإعراب ٥٠١/١، ومفتاح العلوم ٨٧١، والجنى الدّاني ١٤٦، والمساعِد ٦٧٨/٢، والتّصريح ٣٦/١.

(٤) التّرنُّم: مَدُّ الصَّوْتِ بِمَدَّةٍ تُجانِس حركة الرَّوِيّ.
وقولُ النُّحاة:(تنوين التّرنّم) على حذف مضاف، أي: ترك التّرنّم؛ فإنّه إذا أراد التّرنّم أثبت حرف الإطلاق.
وقيل:لا حذف؛ لأنّ التّرنّم يحصل بالنّون نفسها لأنّها حرف أغنّ.
انظر: شرح المفصّل ٣٣/٩، وشرح الكافية الشّافية ١٤٢٧/٣، والتّصريح ٣٥/١، والأشمونيّ ٣١/١.

ذلك.

وأثبته الأخفش وسمَّاه التنوين الغالي[١]، وسمَّى الحركة قبلها بالغلو، وتدخل فيما دخل فيه التنوين الذي قَبْلَه من الاسم المتمكن، ذي (أل) وغيره، والمبنيُّ من الاسم، والحرف، وفي الفعل، والمشهور أنَّه قسمٌ برأسه مُغاير لتنوين الترنم.

وذهب بعضهم إلى أنَّه ضَرْبٌ من تنوين الترنم، واختار هذا القول أبو البقاء ابن يعيش[٢].

وانقسام التنوين إلى هذه الأقسام هو مذهب الجمهور، وذهب أبو الحجاج يوسف بن معزوز[٣] إلى أنَّ الأربعة الأوَل هو: تنوين التمكين: وهو تنوين الصرف، قال: وهو مذهب سيبويه، وقال: وظاهر قول سيبويه في الذي يُسمُّونه تنوين التَّرنم: أنه ليس بتنوين، إنَّما هو نون بدل من المدة لا تنوين. فعلى هذا لا يكون التنوين إلا قسمًا واحدًا، وهو تنوين التمكين والمُسمَّى تنوين الصرف، وقد انقضى الكلام في الجملة الأولَى.

---

(١) تنوين الغالي: زاده الأخفش، وسمّاه بذلك؛ لأنّ الغلو الزّيادة، وهو زيادة على الوزن، وسمّى الحركة الّتي قبل لحاقه غُلُوًّا.

وزعم ابن الحاجب أنّه إنّما سُمّي غاليًا؛ لقلّته، ونفاه السّيرافيّ، والزّجّاج.

وتنوين الغالي يلحق الاسم - كما مثَّل - والفعل كما في (يَأْتَمِرْنْ) من قول امرئ القيس:

أَحَارِ بْنَ عَمْرٍو كَأَنّي خَمِـرْنْ وَيَعْـدُو عَلَى المَرْءِ مَا يَأْتَمِرْنْ

والحرف كما في قول رؤبة:

قَالَتْ بَنَاتُ العَـمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْنْ كَانَ فَقِيْرًا مُعْـدِمًا قَالَتْ وَإِنْنْ

انظر: القوافي ٣٥، ٣٦، والكافي ١٥٩، ١٦٠، وشرح المفصّل ٣٤/٩، والجنى الدّاني ١٤٧، ١٤٨، والمغني ٤٤٨، والتّصريح ٣٦/١، ٣٧، والأشمونيّ ٣٢/١، ٣٣.

(٢) هو أبو البقاء يعيش بن عليّ بن يعيش الحلبي النحوي, وكان من كبار أئمة العربية ماهرا في النحو والتصريف, وقد غالب فضلاء حلب وتصدر للإقراء بها زمانا وشاع ذكره وصنف كتاب "المفصل" المعروف. ومات سنة ٦٤٣هـ ثلاث وأربعين وستمائة.

(٣) هو يوسف بن معزوز القيسي أبو الحجاج الأستاذ الأديب النحوي من أهل الجزيرة الخضراء. قال ابن الزبير: كان نحويا جليلا من أهل التقدم في علم الكتاب، أخذ العربية عن أبي إسحاق والسهيلي وكان متصرفا في علم العربية حسن النظر، أخذ عنه عالم كثير منهم أبو الوليد يونس وغيره. وألف شرح الإيضاح للفارسي والرد على الزمخشري في مفصله وغير ذلك.مات بمرسية في حدود سنة خمس وعشرين وستمائة.

الجملة الثانية في أحكام الكلمة حال التركيب

وهي: إعرابية وغير إعرابية.

وغير الإعرابية: البناء، والحكاية، والإدغام من كلمتين، والْتِقَاء السَّاكِنيْن من كلمتين، والْتِقَاء الهَمزتيْن من كلمتيْن، ولحاق علامة التأنيث لأجَل مرفوعة، والعدد، والكناية عن العدد والوقف.

باب البناء(1)

البناء: لزوم آخر الكلمة سكونًا أو حركة لغير عامل، والسكون أَصْلٌ والحركة فرع في المبني؛ لكونه مُعربًا قبل البناء، نحو: يا زيد، ومِن قَبْلُ، وهل تَضْرِبَنَّ، أو لِشَبَهِ المبني بالمعرب، نحو: ضَرَبَ، أو لكونه حرفًا تحرَّكَ ما قبله، نحو: (ذَيَّة)، أو لكونه على حرفٍ كواو العطف، أو لالتقاء الساكنين نحو: أَمْس.

---

(1) المبني من الأسماء ينقسم على ضربين: فضرب مبني على السكون نحو: كم ومن وإذ وذلك حق البناء وأصله وضرب مبني على الحركة فالمبني على الحركة ينقسم على ضربين: ضرب حركته لالتقاء الساكنين نحو أين وكيف وضرب حركته لمقاربته التمكن ومضارعته للأسماء المتمكنة نحو (يا حكم) في النداء وجئتك من علُ وجميع هذا يبين في أبوابه إن شاء الله.

فأما الإعراب الذي وقع في الأفعال فقد بينا أنه إنما وقع في المضارع منها للأسماء وما عدا المضارعة فمبني والمبني من الأفعال ينقسم على ضربين: فضرب مبني على السكون والسكون أصل كل مبني وذلك نحو: اضرب واقتل ودحرج وانطلق وكل فعل تأمر به إذا كان بغير لام ولم يكن فيه حرف من حروف المضارعة نحو: الياء والتاء والنون والألف فهذا حكمه.

وأما الأفعال التي فيها حروف المضارعة فيدخل عليها اللام في الأمر وتكون معربة مجزومة بها نحو: ليقم زيد وليفتح بكر ولتفرح يا رجل وأما ما كان على لفظ الأمر مما يستعمل في التعجب.

فحكمه حكمه نحو قولك: أكرم بزيد و (أسمع بهم وأبصر) وزيد ما أكرمه وما أسمعهم وما أبصرهم.

والضرب الثاني مبني على الفتح وهو كل فعل ماض كثرت حروفه أو قلت نحو: ضرب واستخرج وانطلق وما أشبه ذلك. [الأصول ١/٣٥]

وأصل حركة **التقاء الساكنين**: الكَسْر، وأصل حركة غير الْتِقَائِهما الفتح، ولا يُعْدَلُ عنها إلا لإتباعٍ، نحو: (مُذُ)، أو لكونها في كلمة كالواو في نظيرتها، نحو: (نَحْنُ)، ونظيرتها: (هُمُو).

أو **لشبه بما هي فيه**، نحو: اخْشَوُا القوم، أو لكونها لم تكن لها حالة الإعراب، نحو: مِنْ قَبْلُ، أو لشبهها بذلك، نحو: يا زيد.

أو **لطلب تخفيف** نحو: (أَيْنَ)، أو لفَرْقٍ بين أَدَاتيْن نحو: لِمُوسى غُلام، ولَمُوسى غلام.

أو **الفرق بين معنى أداة** نحو: يا لَزَيْد لِعَمْرو، أو لمجانسة عملٍ نحو: باء الجر ولامه. أو مقابل المجانس نحو: لام الأمر في نحو: لِيَقُمْ زَيْد.

أو **لكون الحركة للحرف في الأصل** نحو: مُذُ اليوم؛ أو لشبه محلها بما في كَنَفِ هاء التأنيث، وما خرج عن هذا فشاذ.

والحروف كلها مُبنيَّة، والفعل الماضي مَبْنِيٌّ على الفتح، والأمر بغير لام، مذهب البصريين أنه مبني على السكون، نحو: اضْرِبْ، إلا إن كان مضاعفًا، فيجوز ضَمُّه وفتحُه وكسرُه، ومذهب الكوفيين أنه معرب.

والمضارع معرب، إلا إن اتصلت به نون الإناث، فالجمهور على أنه مبني، خلافًا لقوم منهم ابن درستويه، فإنه زعم أنَّه مُعرَبٌ، وتبعهم السهيلي.

وإن اتصلت به نون التوكيد، فثلاثة مذاهب، يفصل في الثالث بين ما رُفِعَ بالنون فيكون معربًا، وما لم يُرْفَع بها فيكون مبنيًّا.

والأسماء أكثرها معرب، والموجب للبناء عند الفارسي شَبَه الحرف كالمضمرات، أو تضمُّن معناه كأسماء الشروط تضمَّنت معنى (إِنْ)، وأسماء الاستفهام تضمَّنَت معنى الهمزة، وزاد غير الفارسي: أو وقع موقع المبني نحو: نَزَال، ويا زَيْد.

والبناء وَاجِبٌ في هذه الأقسام الثلاثة، وجائزٌ فيما ضَارَعَ ما وَقَع موقع المبني، وهو العَلَم المؤنث المعدول، الكائن على فَعَالِ في لغة الحجاز، أو خرج عن نظائره، وهو (أيّ) الموصولة، إذا حُذف صَدْرُ صِلَتها أو كانت مضافة.

وذلك في مذهب سيبويه، نحو: اضْرِبْ أَيُّهم قَائِمٌ، وامْرُرْ بأَيِّهم خَارِجٌ.

أو أُضيف إلى مبني، وليس محل مَبْنِيّ، ومنه أن يُضاف الزمان إلى جملة مصدَّرة بماضٍ، فإعرابه أَحْسَن؛ فإن صُدِّرت بمضارع، وَجَبَ الإعراب عند البصريين، وجاز عند الكوفيين، نحو: أَجِيء في يوم يَقْدُمُ زَيْد.

وإلى جملة اسميَّة، جاز فيه الإعراب والبناء، نحو: صَحِبْتُكَ مِنْ يَوْم زَيْد أَمِيرٌ، والمبني على حركة إنْ كان حرفًا.

أو فعلا ماضيًا سُئل لِمَ بُنيَ على حركة، ولِمَ خُصَّ بتلك الحركة، وإن كان اسمًا سُئل عن ذَيْنك، ولأيِّ شيء بُنيَ، وشخصيات المبني يأتي ذِكْرها مفرقًا في الأبواب.

فأمَّا الأسماء المُسكَّنة قبل التركيب، كحروف الهجاء: أَلِف، بَاء، تاء، ثاء، جيم، وكأسماء العدد: وَاحِد، اثنان، ثلاثة، فلا تُوصَفُ ببناءٍ ولا إعراب، خلافًا لمن زعم أنَّها معربة في الحُكم لا في اللفظ، وخلافًا لمن ذهب إلى أنَّها مبنيَّة، وهو اختيار ابن مالك.

والمبني مُفردٌ ومُركَّبٌ؛ المفرد: اسم، وبُني منه على الفتح، نحو: أَيْنَ، وعلى الكسر نحو: أَمس، وعلى الضَّمِّ: (قَبْلُ) إذا كان غاية.

وفِعْل بُنيَ منه الماضي على فتحة، وأَمْر، وفيه الخلاف أَهُوَ مَبنيّ أو مُعرب.

وحَرْف منه ما يُبنَى على ضَمَّة، وذلك مُنْذُ إذا جَرت على أَجْوَدِ القَولَيْن، و(رُبَّ) في لُغَة، و(مُ) في قول من لم يجعلها بقيَّة (أَيْمُ)، ومن الثلاثة ما يُبنى على السكون نحو: كَمْ، واضْرِبْ، ومَنْ.

والمركَّب منه ما ذُكِر في الظروف، وما ذُكر في آخر باب الحال، وما ذُكِرَ في العدد، وما رُكِّب تركيب مَزْجٍ على أحد الوجوه التي فيه، ومن المركب: حَيْصَ بَيْصَ، الخَازِبَاز.

فأمَّا (حَيْصَ بَيْصَ)، فتقول العرب: (وَقَعُوا في حَيْصَ بَيْصَ)؛ أي: في اختلاطٍ مِن أَمْرِهم، لا مخرج لهم منه، جُعِلا اسمًا واحدًا، وبُنيَا على الفتح، حكاه أبو عمرو.

وحُكيَ: (في حِيصَ بِيصَ) بكسر الحاء والباء والبناء، وحُكيَ: (في حِيصٍ بِيصٍ) بكسر أولهما وآخرهما والتنوين، وحُكيَ: إنَّك لتَحْسَبُ على الأرض (حَيْصًا بَيْصًا).

ويقال: حَاصَ بَاصَ، لغة في حَيْصَ بَيْصَ، ويقال: حِيصِ بِيصِ، قال[١]: [الرجز]

صَارَتْ عَلَيْهِ الأَرْضُ حِيصِ بِيصِ
حتى يَلُفَّ عِيصَه بعِيصِي

وأنشد الأصمعي[٢]: [الكامل]

قد كُنتُ خَرَّاجًا وَلُوجًا صَيْرَفًا ... لم تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ لَحَاصِ

قال الفراء: حَاصَ عَنْهُ وانْحَاصَ: عَدَل.

وقال بعضهم: هُمَا اسمان من حَيْصَ وبَوْصَ جُعِلا واحدًا، وأُخْرِجَ البَوْصُ على لَفظ الحَيْصِ لِيَزْدَوِجَا.

والحَيْصُ: الرَّوَاغ والتَّخلُّف، والبَوْصُ: السَّبق والفِرَار، ومعناه: كل شيء يُتخلَّفُ عنه ويُفَرُّ منه.

وأمَّا (الخازباز) فهما اسمان جُعِلا اسمًا واحدًا، وبُنيا على الكسر، ويُطلق على الذُّباب وعلى صَوْتِه، وعلى نَبْتٍ، وعلى دَاءٍ، وعلى السِّنَّور، وهو مبنيٌّ على الكسر رفعًا ونصبًا وجرًّا. وقال الشاعر[٣]: [الوافر]

---

(١) انظر: الأغاني ١٢/٣٠٩، واللسان (بيص) ٧/٩.

(٢) قاله أمية بن أبي عائذ الهذلي.
انظر: ديوان الهذليين ٢/ ١٩٢، وهو من شواهد سيبويه ٢/ ١٥، والفراء في معاني القرآن ٢/ ٣٩٦، وابن يعيش ٤/١١٥.
صيرافا: أتصرف في الأمور، لم تلتحصني: لم تنشب في فتثبطني، لحاص: من أسماء الداهية -يقال: وقع في حيص بيص: إذا وقع في أمر شديد لا يخرج منه.

(٣) قائله: عمرو بن أحمر الباهلي، يصف مكانا غمره المطر فأخصب واخضر.
اللغة: (تَفَقَّأَ): تَشَقَّقَ فَوْقَهُ القَلَعُ، وَهُوَ السَّحَابُ كَالجِبَالِ، وَاحِدَتُهَا: قَلَعَةٌ. وَقِيلَ: القَلَعَةُ مِن السَّحَابِ: الَّتِي تَأْخُذُ جَنْبَ السَّمَاءِ، وَقِيلَ: هِيَ سَحَابَةٌ ضَخْمَةٌ، وَالجَمْعُ مِنْ ذَلِكَ: قَلَعٌ.
و(السَّوَارِيُّ): جَمْعُ سَارِيَةٍ، وَهِيَ الَّتِي تُمْطِرُ لَيْلا.
و(الخَازِبَازِ): قَالَ السِّيرَافِيُّ فِي " شَرْحِ أَبْيَاتِ الإِصْلاحِ ": هُوَ النَّبَاتُ. وَقَالَ غَيْرُه: الخَازِبَازِ: الذُّبَابُ.
الشَّاهِدُ فيه: (الخَازِ بَازِ): وَهُوَ مُرَكَّبٌ مِن اسْمَيْنِ، مُضَافٍ وَمُضَافٍ إليه، فَأَشْبَهَ فِي اللَّفْظِ (بَابَ دَارٍ) فَعَرَّفَ الأَوَّلَ مِنْهُمَا لَمَّا جَعَلَهُمَا لِمُسَمًّى وَاحِدٍ، كَثَلاثَةِ عَشَرَ وَنَحْوِه.

=

تَفَقَّــأَ فَوْقَــهُ القَلَــعُ الــسَّوَارِي وَجُـــنَّ الخَازِبَـــازِ بِـــهِ جُنُونَـــا

وقال الآخر(١): [الرجز]

والخَازِبَازِ السَّنِمَ المَجُـودَا

وقال آخر(٢): [الرجز]

يا خَازِبَازِ أَرْسِـلِ اللَّهَازِمَا

فالأول: الذُّباب، والثاني: نَبْت، والثالث: دَاء، وذكروا فيه سبع لُغات: خَازِبَازُ، وخَازَبَازُ، وخَازِبَاء، وخِزْبَازٌ، وهذه إعرابها في الآخر، و(خَازُبَازٍ) إعراب المتضايفين، و(خَازَبَازَ) مبنيَّان على الفتح، و(الخَازِبَازِ) مبنيَّان على الكَسْر.

باب الحكاية

الحكايـة: إيـراد لفـظ المـتكلم علـى حَـسَب مـا أَوْرَدَهُ فـي الكـلام، والمَحكـيُّ قسمان: مُفرد وجُمْلة، ويأتي الكلام في ذلك، إن شاء الله تعالى.

والكلام هنا في الاستعلام بـ (أيٍّ)، وبـ (مَنْ)، فإذا اسْتَفْهَمْتَ بـ (أيٍّ) استفهام اسْتِثْبَات عن مَذْكُورٍ في كلام غيرك، وكان نكرةً، عاقلا أو غير عاقل، أو معرفةً جُهلَ الاسم الدال عليها الذي ذَكَرَهُ مَنْ خَاطَبَك، فلم تَدْرِ ما هو، ففي ذلك وَجْهَان:

أحدهما وهو المختار الأفصح: أن يُطابق المحكيّ إعرابًا، وتـذْكِيرًا، وإفرادًا،

=

وَفِيهِ لُغَةٌ ثَانِيَةٌ: وَهِيَ الخَزْبازُ، وَيُقَالُ أَيْضًا: الخِزْبَازُ عَلَى مِثَالِ كِرْيَاسٍ عَنْ سِيبَوَيْه

وَيُقَـالُ: خَازَبَـازَ بِفَتْحِ الـزَّاءَيْنِ، كَخَمْـسَةَ عَـشَرَ، وَخَـازِ بَـازِ بِكَـسْرِهِمَا. قَـالَ سِـيبَوَيْه: كَجَيْـرِ وَغَاقِ.

قَالَ أَبُو سَعِيد: كُسِرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

وَخَازَبَازُ بِفَتْحِ الزَّايِ الأولَى وَضَمِّ الثَّانِيَةِ، وَهُوَ مُعْرَبُ الآخِرِ أَيْضًا.

وَخَازُبَازٍ بِضَمِّ الأَوَّلِ وَالإِضَافَةِ إِلَى الثَّانِي، كَمَا يُقَالُ: حَضْرُمَوْتٍ، وَهُمَا مُعْرَبَانِ، وَخَازِ بَاءُ، مِثْل: قَاصِعَاءُ.

انظر: إصلاح المنطق ١/٥١، والحيوان ٣/ ١٠٩، والمخصص ١٤/ ٩٦، وأمثال الميداني ١/ ٢٢٧.

(١) انظر: الخزانة ٦/٤٠٤، وديوان المعاني ١/١٥٥، والإنصاف ١/٣١٤.

(٢) انظر: إصلاح المنطق ١/٤٤، والخزانة ٦/٤٠١.

وفروعها، فتقول لمن قال: قام رَجُلٌ: أيٌّ، ورَجُلان: أيَّان، ورِجَال: أيُّون، وامْرَأَة: أيَّةٌ، وامْرَأَتَان: أيَّتَان، ونِسَاء: أيَّاتٌ.

ويُفتَحُ في الجَرِ والنصب كمُسْلِمَات، وذلك في الوَصْل والوَقْف، ولا يكون أيُّون وأيِّين، إلا لِمَا جُمع بالواو والياء والنون ممَّا العقل له، أو لِمَا صَلُحَ أن يُوصَفَ بذلك، نحو: رِجَال، فإنَّك تقول: رِجَالٌ مُسْلِمُون.

والوجه الثاني: أن يُطابق في الإعراب، وفي الإفراد أو التأنيث فقط، فتقول: (أيٌّ) في قام رجل، أو رَجُلان، أو رِجَال، و(أيَّةٌ) في قامت امْرَأَة، أو امْرَأَتَان، ونِسَاء.

وهذان الوجهان بخلاف حالة (أيّ) في الاستفهام غير الاستثبات، فإنَّ الأفصح أن تكون مفردة بغير تاء للمُذكَّر والمؤنث في جميع الأحوال، ومِن العرب من يُثنِّي ويَجْمَع ويُؤنِّث، وهو قليل لا يكاد يُوجد إلا في الشِّعر.

والحركات اللاحقة لـ (أيّ) حركات إعراب نشأت من عوامله، وقيل: ليست لإعراب، وإنَّما هي إتباع للفظ المتكلم، فهي بمنزلة (مَنْ) في موضع رفع بالابتداء أو الخبر، ولا يبعد أن يكون مفعوله محلا.

وقد ذَكَرَ بعضهم إدخال حرف الجر، فيقول: (بأَيٍّ)، وقياس مذهب البصريين أنَّك إذا قلت: (أيٌّ)، ارتفع على الابتداء، وخبره الفعل المحذوف الدَّال عليه قول المخاطب: قَامَ رَجُلٌ؛ فالتقدير: أَيٌّ قَامَ.

وأجاز الكوفيون رَفْعَه بفعل مُضْمَر قَبْله، ولو أُظهر لجاز، وإظهاره عندهم المختار في مثل: (اشْتَرَى أَيٌّ أَيًّا)، حِكَايَة لمن قال: اشْتَرَى رَجُلٌ فَرَسًا.

وإذا كانت (أيٌّ) منصوبة أو مجرورة، حُمِلَت على فِعلٍ مُضمر، ويجوز أن تأتي به على طريقة التأكيد فتَذْكُره مُتأخِّرًا، فتقول: أيًّا ضَرَبْتَ؟ وبِأَيٍّ مَرَرْتَ؟

وأجاز بعض أصحابنا أن تأتِيَ به مُتقدِّمًا، ولا يُقدِّمُون العامل في الاستثبات إلا مع (أيٍّ، ومَنْ، ومَا)، من سائر أسماء الاستفهام، يقولون لمن قال: أَكَلْتُ خُبْزًا: أَكَلْتُ مَا؟ ولمن قال: لَقِيتَ زَيْدًا: لَقِيتَ مَنْ؟ ولِمَنْ قَالَ: ضَرَبْتُ رَجُلا: ضَرَبْتَ أَيًّا؟ ولا يقولون لمن قال: خَرَجْتُ يَوْمَ الجُمْعَة: خَرَجْتَ مَتَى؟ ولا لمن قال: سِرْتُ ضَاحِكًا: سِرْتُ كَيْفَ؟

وسُمِعَت الحكاية في (أَيْنَ) في الاستثبات، قال بعضهم: وقد قيل له: إنَّ في

موضع كذا وكذا العُشْب والماء: أَيْنَ إنَّ العُشب والماء؟

وفي (كَمْ) معطوفة على غيرها، حُكي من كلامهم: قَبَضْتُ عِشْرِين، و(كم) استثباتًا لمن قال: قبَضْتُ عشرين وكذا وكذا.

وشرط الاستثبات بـ (أَيّ) ألا تكون مضافة، وأجازَ بعضهم ترك الحكاية في (أَيّ)، ورفعها في جميع الأحوال على الابتداء والخبر، قال: لأنَّك لو أَظْهَرْتَ لقُلْتَ: أَيّ مَنْ ذَكَرْتَ؟

وإذا اسْتَثْبَتَ بـ (مَنْ) في الوَقْفِ على الذي استثبت عنه بـ (أَيّ)، ففيه وجهان:

أحدهما: ما عليه أكثر العرب من أنَّك تشبع الحركات في حالة الإفراد للمُذكَّر، فتقول: (مَنُو) لمَنْ قال: قَامَ رَجُلٌ، (ومَنًا) لمن قال: لَقِيتُ رَجُلا، و(مَنِي) لمن قال: مَرَرْتُ برَجُلٍ، وفي المُؤنَّث الأفصح أن تقول: (مَنَهْ) بفتح النون وإسكان الهاء المبدلة من تاء التأنيث.

وحُكيَ (مَنْتْ) بسكون النُّون والتاء، وقيل: الهاء في (مَنَهْ) ليست للتأنيث، وإنَّما هو صُورَتُها، ليُحْكَى بها التأنيث.

وفي التثنية: مَنَان، ومَنَيْنَ، ومَنْتَان، ومَنْتَيْن. وفي الجمع: مَنُون، ومَنِين، ومَنَات.

ففي التثنية حَكَيْتَ الإعْرَاب، والتثنية، والتذكير، والتأنيث. وفي جَمْع مَنْ يعقل حَكَيْتَ الجمع والإعراب، وفي جمع المؤنث حَكيْتَ التأنيث والجمع، لا الإعراب.

وأجاز يونس الحكاية بـ (مَنْ) في الوَصْل، وهو مَذْهَبٌ لبعض العرب، يُثْبِتُ الزيادة في الوصل، تقول: مَنُو يا هذا، ومَنَا يا هذا، ومَنِي يا هذا، ولا يُنوَّن، وتقول في المؤنث في الرفع: مَنْتُ يا فتى، وفي الجر والنصب: مَنْتَ يا فتى، يُشير إلى الحركة، ولا يُنوَّن.

وفي التثنية: مَنَان ومَنْتَان يا فتى؟ فيكسر النون، ومَنَيْنَ ومَنْتَيْنَ يا فتى، فتَفْتَحُ النون، ومَنَاتٌ يا فَتَى، فتضم التاء في الرفع وتكسر التاء، وتُنوَّن نصبًا وجرًّا.

فأمَّا (مَنُون أَنْتُم) فَوُجِّهَ على هذه اللغة التي حكاها يونس عن بعض العرب، ويكون استثباتًا عن المعارف إذا جُهِلَت، كالاستثبات عن النَّكرات، وهو قليل. ولشُذُوذ هذه اللغة، قال يُونس: لا يُصدَّقُ بها كل أَحَد.

وقال سيبويه: هو شاذ لا يُعْرَفُ في كلام ولا شِعر، إنَّما سُمِع في هذا البيت

وحده، ولم يُسْمَع في غيره.

ووجهه على ما حكاه يونس، والكسائي من أنَّ بعض العرب قال: ضَرَبَ مَنٌ مَنّا، فأعربه (فمَنُون) جَمْعٌ من المُعْرِب، وصار بمنزلة (أيٍّ، وأيٍّ)، لا يُحذَفُ منه العلامات وَصْلا، فكذلك (مَنْ)، ووَجَّهَه الكسائي على أنَّه من إجراء الوصل مجرى الوقف، ووُجِّه أيضًا على أنَّه من لُغَة مَنْ يَجْعَلُ الزيادة في مُستأْنَف الاستفهام، فيقول: مَنُو أَنْتَ، ومَنَان أَنْتُمَا، ومَنُون أَنْتُم.....

وحَكَى الكسائي: ضَرَبَ غُلام مَنٍ مَنًا، بإعراب (مَنْ) المضاف إليها بالجر وتنوينها، وبترك الإعراب فيها وتسكينها، فتقول: ضَرَبَ غُلام مَنْ مَنًا.

وقال بعضهم: ضَرَبَ مَنْ مَنًا، حَذَفْتَ مِن الأول الزيادة، وأثبتها في الثاني.

ومن قال: مَنْ يا فتى، فالظاهر أنَّه إتْبَاعٌ، وقيل: هو معربٌ، فيجري مجرى (أيّ) في الإعراب، ومن الْتَزَمَ دخول الباء في (أيٍّ) التزامها فِيمَنْ يقول: بِمَنٍ.

والوجه الثاني: أنْ تُلْحِقَ (مَنْ) واوًا رَفعًا، وأَلِفًا نصبًا، وياءً جرًّا، سواءٌ كان الاستثباتُ عن مُذكَّرٍ، أم مُؤنَّث مُفْرَد، أم مُثنًّى أو مجموع، فتقول: مَنُو، ومَنًا، ومَنِي.

وأهل هذه اللُّغَة كأنَّهم أرادوا أن يحكوا إعراب الاسم السابق فقط، فأَلْحَقُوا هذه الواو والألف والياء دَالَّةً على الحالات، ولا يكون الاسم بها مُعربًا، ولا يوجد اسمٌ مبنيٌّ في الوصل، معربٌ في الوَقْفِ.

وقد ذهب بَعْضُ من صَنَّفَ إلى أنَّ عَدَّ فيما رُفع بالواو، ونُصِبَ بالألف، وجُرَّ بالياء في الحكاية، ويحمل ذلك على التسامح؛ لأنَّها مُعرَبَة بذلك حقيقة.

واختلفوا في هذه الحروف اللاحقة، فذهب المبرد، وأبو علي، إلى أنَّها حروفٌ زِيدَتْ أوَّلا، ولَزِمَت عنها الحركات.

وذهب السيرافي إلى أنَّ الحكاية وقعت بالحركات، ثم اتَّسعت، فتَوَلَّدت عنها الحروف.

وذهب بعضهم إلى أنَّها عوضٌ من لام العهد؛ إذ النكرة إذا أُعِيدَت كانت باللام، وذهب بَعْضُهم إلى أنَّ الحروف بدل من التنوين، ولا يَجْدِي هذه الخلاف كبير فائدة.

وقال بعضهم: هذه الحروف في النَّصب والجر غير مُوَافِقَة للعَامِل فـ (مَنْ)

مبتدأ على كل حال، والتقدير: مَنْ الذي تَكلَّمت به، والصحيح أنَّها مُوَافِقَة، فالتقدير في (مَنُو): من قام، وفي (مَنَا): مَنْ ضَرَبْتَ، وفي (مَنِي): مَنْ مَرَرْت.

وأجاز ابن خروف هذين التخريجيْن، وقَوِيَ قولُ من يُقَدِّر عامل النصب والجر، وفيه إضمار حرف الجر، ومَن الْتَزَمَ إظهاره في (أيٍّ)، الْتَزَمَه في (مَنِي)، فتقول: بمَنِي.

ومن فروع هذا الباب: أنه إذا اجتمع مذكر ومؤنث، ألحقت في الآخر، فتقول لمن قال: رَأَيْتُ رَجُلا وامْرَأَة: مَنْ وَمَنَهْ، تُسَكّن الأول؛ لأنَّه وَصْلٌ، ولمن قال: رَأَيْتُ امْرَأَةً ورَجُلا: مَنْ ومنًا.

اتَّفَقَ الإعراب لهذا أو اخْتلف، فتقول لمَنْ قال: ضَرَبَ رَجُلٌ امرأةً: مَنْ مَنَهْ، وفي عكسه: مَنْ منًا، وكذا لو اتَّفقا في الوحدة كما ذكرنا، أو اخْتلفا، فتقول لمن قال: رَأَيْتُ رَجُلا وامْرَأَتَيْن: مَنْ ومَنْتَيْن، ورَجُلا ونِسَاء: مَنْ ومَنَات. ولمن قال: رَأَيْتُ امْرَأَةً ورَجُلَيْن: مَنْ ومَنَيْن، ونِسَاء ورَجُلا: مَنْ ومَنًا.

وهل يجوز أن يُغَلّب الذَّكَر على الأنْثَى، فيُثنَّى بصيغة المذكر، فتقول لمن قال: رَأَيْتُ رَجُلا وامرأة: مَنَيْن، كما تقول: ضَرَبْتُ أَحْمَرَيْن، في رَجُل أَحْمَر وامْرَأَة حَمْرَاء؛ فيه نظر.

وإذا سَأَلْتَ بـ (أَيّ) يُجْرَى على هذا القياس، فتقول لمن قال: رَأَيْتُ رَجُلا وامْرَأَة: أَيًّا وأَيَّةً، ولمن قال: رَأَيْتُ امْرَأَةً ورَجُلا: أَيَّةً وأَيًّا، تُجرَى كل واحد منهما على ما يَقْتَضِيه إعرابه وقياسه؛ إذ الزَّوَائد تثبت في الوصل بخلاف من اتفقا في الإعراب، أو الوحدة، أو العقل، أو اختلفَا.

تقول لمن قال: رَأَيْتُ رَجُلا وحِمَارًا: أيًا وأَيًّا، وهل يجوز فيه تغليب المُذكَّر على المُؤنَّث فيه الاحتمال السابق.

ولو خلطت سُؤال (مَنْ) مع (أيّ)، وذلك في العاقل وغيره، قُلت في قول من قال: رَأَيْتُ رَجُلا وحِمَارًا: مَنْ وأَيًّا. وفي قول مَنْ قال: رأيت حمارًا ورَجُلا: أَيًّا ومَنْ، فتأتي بكل واحد منهما على القياس، مُفردًا كان أو مُثنًّى.

وإن استفهمت بـ (أيٍّ) عن معرفة، قُلت في مَرَرْتُ بأخيك: أَيٌّ أخوك؟ وفي رَأَيْتُ الرَّجُلَيْن: أَيٌّ الرَّجُلان؟ وفي رَأَيْتُ الرِّجال: أَيٌّ الرِّجال؟ بالرفع على الابتداء

وخبره، ولو قلت: أَيَّان الرَّجُلان؟ وأَيُّون الرِّجَال؟ وأَيَّة المَرْأَة؟ وأَيَّتَان المَرْأَتَان؟ وأَيَّات النِّساء؟ جاز، وكان حسنًا، والإفراد والتذكير في هذا كله أحسنُ من الجمع.

فصل العَلَم العَاقِل

العَلَم العَاقِل إن تُيُقِّن نفيُ الاشتراك فيه لَمْ يُحْكَ، فمَنْ قال: جَاءَ الفَرَزْدَق، لا يُقال له: مَنْ الفَرَزْدَق؟ لانتفاء الاشتراك فيه، وإن لم يُتَيَقَّن.

فتَمِيم لا تَحْكِي، بل ترفع (مَنْ) بالابتداء وما بعده الخبر، أَكَانَ ما قَبْلَهُ في كلام المُخَاطب مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، تقول لمن قال: قام زيدٌ: مَنْ زَيْدٌ؟ ولمن قال: رَأَيْتُ زَيْدًا: مَنْ زَيْدٌ؟ ولمن قال: مَرَرْتُ بزيدٍ: مَنْ زَيْدٌ؟...

وأهل الحجاز منهم من يُوافق بني تميم، ومنهم من يَحْكي بعد (مَنْ) حركة الاسم في كلام المخاطب، فيقول في من قال: قام زَيْدٌ: مَنْ زَيْدٌ؟ ولمن قال: رَأَيْتُ زَيْدًا: مَنْ زَيْدًا؟ وفي مَرَرْتُ بزَيْدٍ: مَنْ زَيْدٍ؟...

ومذهب الجمهور أنَّ (مَنْ) مبتدأ و(زيد) خبره، كانت حركته ضمة، أو فتحة، أو كسرة...

واختلفوا في حالة الرفع؛ فقيل: الحركة في مَنْ زَيْدٌ؟ حركة إعراب، وقيل: حركة حكاية، وهو الصحيح.

وذهب الفارسي إلى أنَّك إذا قُلت: مَنْ زَيْدًا، ومَنْ زَيْدٍ، كانت (مَنْ) مرفوعة بالابتداء، وخبره جملة محذوفة، و(زَيْدًا) بعض تلك الجملة، والتقدير عنده: (مَنْ) ذَكَرْتُهُ زيدًا، ولم يفصح بإعراب زيد.

والظاهر أنَّه يريد أنه بَدَلٌ من الضمير المنصوب الذي قَدَّرَهُ في الجملة؛ إذ قَدَّرَ (مَنْ) ذكرته زيدًا، وكذا في الجر: مَنْ مَرَرْتُ به زَيْدٍ، إلا أن (زَيْدًا) لا يكون بعض تلك الجملة، إلا إذا قُدِّرَ أنَّ العامل في البدل هو العامل في المُبْدَل منه، لا أنَّه على تِكْرَار العامل، أو يتجوز في جَعْله بعضًا، إن كان العامل هو المكرر.

وذهب كثير من الكوفيين إلى أنَّ (مَنْ) محمولة على عامل مُضْمَر يدُلُّ عليه العامل في الاسم المستفهم عنه، والواقع بعد (مَنْ) بدل منا، فالتقدير: قام مَنْ وزيدٌ بدل منه، وضَرَبْتُ مَنْ وزَيْدًا بَدَلٌ منه، وبمن مَرَرْتَ وزَيْدٌ بدل منه؛ فيُقدَّر العامل قبل مَنْ في الحكاية على حدِّ قول العرب: ضَرَبَ مَنٌ منًا.

ونُقِل عن الكوفيّين طريقة أُخرى: زَعَمُوا أنْ لا حكاية أصلا، فإذا قيل: رَأَيْتُ زَيْدًا، فقلت: مَنْ زيدًا؟ فالأصل: زَيْدًا مَنْ؟ لأنَّ السؤال عن صفته؛ أي: رَأَيْتُ زَيْدًا مَنْ؟

كما قلت: المَنِيّ، حين قال: رأيتُ زيدًا القُرَشِيّ، وكذلك: مَنْ زَيْدًا؟ وكذلك: مَنْ زيدٍ؛ أي: مَرَرْتُ بزيدٍ مَنْ؟ وكذلك: مَنْ زَيْدٌ؟ لمن قال: جَاءَنِي زَيْدٌ؛ أي: جاءك زيدٌ من؟

فالاسم محمول على فعل في كلام المستثبت من لفظ المخبر المتقدم.

وزعموا أنَّ العرب تقول: مَنْ زَيْدًا أبا القاسم، وخَرَّجوه على ما خَرَّجوا عليه مَنْ زيدًا، مِن أنَّهم حَكَوا الأول، لكن هو معرب على حسب العامل كما قدمنا، فقالوا: الأصل أبا القاسم زيدًا مَنْ، كما سُمع: رَأَيْتُ أبا القاسم.

وقال أبو إسحاق: إذا قلت: مَنْ زَيْدًا؟ فإنَّما تريد: مَن الذي تقول في خبره: رَأَيْتُ زيدًا.... انتهى.

فإذا دخل حرف العطف على (مَنْ)، وحكيت اثنين أو أكثر ممَّا يُحكى على حدته وكرَّرْتَ (مَنْ)، جازت الحكاية، فتقول لمن قال: ضَرَبْتُ زَيْدًا وعَمْرًا: مَنْ زَيْدًا ومَنْ عَمْرًا؟ ولا يُبطِلُ دخول الواو على (مَنْ) الحكاية، فإن لم تعطف على (مَنْ) وأدخلت عليها حرف العطف، بَطلت الحكاية، فتقول: ومَنْ زَيْدٌ؟ لمن قال: قامَ زَيْدٌ، وضَرَبْتُ زَيْدًا، ومَرَرْتُ بزَيْدٍ.

فصل
غير العَلَم من المعارف

إن كان مُضمرًا، فلا يُحكى إلا على قُبْحٍ، قاله سيبويه، وهو شاذ جدًّا ليس ممَّا يُعمل عليه، ومنه قولهم: مع مَنِين، استثباتًا لمن قال: ذَهَبَ مَعَهُم.

وقال الزجاجي: لو قال: رَأَيْتُه ومَرَرْتُ به، لم يجز، إلا أن يقول في الاستثبات: مَنْ هُوَ؟ ولا يجوز غير ذلك.

وإن كان غير مضمر، فإمَّا أن يكون وَصْفًا منصوبًا أو غيره؛ إن كان غيره، لم تَجُز فيه الحكاية، بل تقول: مَنْ صاحِبُك؟ ومَنْ هَذَا؟ ومَنْ الرِّجال؟ ومَنْ الزَّيْدَان؟

وأجاز يونس فيه الحكاية، فتقول: مَنْ أَخَاكَ؟ ومَنْ أَخِيكَ؟ لمن قال: رَأَيْتُ

أَخَاكَ، ومَرَرْتُ بِأَخِيكَ، والمجمع عليه من الرواة حكاية العَلَم اسمًا، وكُنْيَة، ولقبًا، في لُغَةِ الحِجَاز.

وحكى الأخفش أنَّ منهم من يحكي الاسم مطلقًا، اسمًا كان أو وَصْفًا، أو ما كان، وسُمع قوم: ليس بقُرَشِيًّا، جَوَابًا لمن قال: أَلَيْسَ قُرَشِيًّا... وسَمِع سيبويه: دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَان، جوابًا لمن قال: ما عِنْدَنَا تَمْرتان.

وإن كان وَصْفًا منصوبًا، أَدْخَلْتَ على (مَنْ) (أل)، وأَلْحَقْتَ ياء النسب، فقُلْتَ: المَنِيّ؟ لمن قال: قَامَ زَيْد القُرَشِيّ، إذا لم يُفهم (القرشي)، فاستثبتَ عنه، ويُعرب، ويُؤنَّث، ويُثنَّى، ويُجمع بالواو النون، والألف والتاء، وَتَثْبُتُ هذه الزيادات في الوَصْلِ والوقف.

فإن فهمت الصفة المنسوبة، ولم تفهم الموصوف به، لم تَحْك، بل تقول: مَنْ زَيْدٌ القُرَشِيّ؟ إلا على لُغَة من يَحْكِي العَلَم المتبع، وهو قليل، وسيأتي.

وقيل: إذا قيل: ضَرَبْتُ زَيْدًا، قُلت: المَنِيّ، تحمله على كلامه مرفوعًا، ومنصوبًا، ومجرورًا، يَصِيرُ هنا بمنزلة (أَيّ)، ويجري فيه الخلاف، أهو إعرابٌ أم لا، وكأنَّك قلت: أَهُوَ القرشي؟ فنابت (مَنْ) عن حَرْفِ الاستفهام، وأَدْخَلْتَ عليها لام التعريف، وحَرْفُ النسب حكاية بما يُوصَفُ به ويُضَافُ إليه، ويُطابق في الإفراد والتذكير وفروعهما.

إلا أنَّ التثنية والجمع لم يتَمَكَّنا هنا، فأُجْرِيَ العطف مجراهما، والظاهر أنَّه مخصوصٌ بنسب مَنْ يَعْقِل؛ لأن (مَنْ) لا تكون إلا له، ولم يَذْكُر سيبويه خصوصًا ولا عمومًا.

وقال المبرد: هو مُختصٌّ بمن يعقل، وأمَّا نسبة ما لا يعقل، فالقياس بـ (ما) لأنَّها له، فإذا قيل: رَأَيْتُ الحمار، وأَرَدْتَ نِسْبَته قلت: آلمائِيّ؟ وآلمَاويّ؟

وقال مَبْرَمان: إذا سَأَلْتَ عَنْ نَسَبِ ما لا يعقل، نحو: أَعْوَج، ولاحِق، وضَمْران، قلت: آلمَائِيّ وآلمَاوِيّ؛ لأنَّه لا يعقل، والسؤال عنه بـ (ما)، وقال: وإن نَسَبْتَ الفَرَس إلى مَنْ يعقل، نحو: التَّمِيمِيّ، قلت: المَنِيّ.

وقال السيرافي: (مَنْ) إنَّما تقعُ على المنسوب، فإذا قال: رَأَيْتُ الحِمَار، فقال: المنِيّ، فمعناه: مَنْ الذي نسبت إليه، قال: فإن نَسَبْتَ إلى ما لا يعقل، كالوَحْشِيّ

والبَكيّ، قلت: آلمَائِيّ وآلمَاوِيّ.

وقال أبو العلا إدريس: الظَّاهِر عموم النسب بالمَنِيّ العاقل. وغيره: لأنَّ الأكثر في (مَنْ) أن يكون لمَنْ يعقل، فغَلَّبُوا العاقل، وصار (المَنِيّ) يحتمل النسب لمن يعقل ولما لا يعقل.

وقيل: الأقْيَس أنْ يَدْخُل فيه (أَيّ) لا (ما)؛ لأنَّها لغير العاقل، ولها حظ في الحكاية، فتقول لمن قال: رَأَيْتُ الحمار: الأيَوِيّ، نسبت إلي (أيّ). انتهى.

ولم يُسْمَع آلمَائِيّ وآلمَاوِيّ، إنَّما قاله المبرد ومَبْرَمان بالقياس، وأطلق سيبويه القول: (المَنِيّ) في النسب إلى بلد، أو صفة، أو قبيلة، أو أب.

وخصَّ السيرافي ذلك بالنسب إلى الأب، والأم، والقبيلة، وقال: لم يُسمع ذلك في النسب إلى الصنعة والبَلَد.

ومَنْ قال: عِنْدِي عِشْرُون، فقلت له: عِشْرُون ماذا؟ فـ (ماذا) استفهامٌ مستأنفٌ عن التمييز، وليس من باب الاستثبات عن التمييز؛ إذ لم يَجز ذِكْره في كلام المخاطب، كما تَوَهَّمَه بعضهم.

ولو صَرَّحَ بالتمييز فقال: عِشْرُون رَجُلا، لم يجز أن يقول: عِشْرُون مَنَا، فلو قلت: عشرون ما، أو عشرون ماذا، جاز.

ولو قال: كان زَيْدٌ مُنطلقًا، فاسْتَفْهَمْتَ عن مُنْطَلِق، لقُلْتَ: كان زَيْدٌ أَيُّ شَيْءٍ، تَرْفَعُ (أَيًّا) بالابتداء، وتضُمّ خَبَره، فالتقدير: أَيُّ شَيْءٍ هو، ولو قال: رَأَيْتُ زَيْدًا، وأَنْتَ تَعْرِفُ زُيُودًا كثيرة، اسْتَفْهَمْتَ عنه بالصفات، فقُلْتَ: آلطويل أم القصير؟ آلقرشي أم الثقفي؟ تحكيه على لفظه كما نَطَقَ به.

فإن أَجَابَكَ عنه، كان الجواب على قَدْرِ السُّؤال، فيكون (الطويل) بالنصب، كما سألت عَنْ منصوبٍ، والمعنى: رَأَيْتُ الطويل، ويجوز الرفع.

و(مَنْ) كـ (أيّ)، لا تُحكى في باب (أيّ)، ومَنْ قَطَعَ هنا فقال: ألقُرشِيّ أم الثَّقفي؟ على خبر ابتداء؛ أي: أهُو القرشي؟ هذا إذا عَرَفْتَ زيُودًا بصفات مختلفة، أو من أنساب شتَّى.

فإذا أُتْبِعَ العَلَمُ بتأكيدٍ، أو بدلٍ، أو عطف بيان، أو بوصف، لم يجعل مع الموصوف كشيء واحد، فلا حكاية، فمَن قال: رَأَيْتُ زيدًا نفسه، أو رأيت زيدًا

أخاك، أو رأيت أبا حفص عمر، أو رأيت زيدًا الطويل؛ فتقول في الاستثبات: مَنْ زيدٌ نفسه؟ ومَنْ زيدًا أخوك؟ ومَنْ أبو حفص عمر؟ ومن زيدًا الطويل؟

أو بوصفٍ مجعول مع موصوفه كشيءٍ واحد، وذلك (ابن) مضاف إلى العَلَم فتحكي، تقول: مَنْ زَيْدَ بن عمرو، لمن قال: رأيتُ زَيْدَ بن عمرو، وكذلك في الرفع والجر.

وذهب أبو علي إلى الحكاية في الوصف والموصوف مطلقًا، أو بعطف؛ فذهب يونس وجماعة إلى أنَّ العطف مُبطلٌ للحكاية كغَيْره من التوابع، وذهب غيرهم إلى جواز ذلك.

فإذا كَانَا من قَبِيل ما يُحكى حَكَيْتَ، تقول لمن قال: رَأيتُ زيدًا وعمرًا: مَنْ زيدًا وعمرًا؟

فإن كان أحدهما من قبيل ما يُحكى والآخر ليس كذلك، بَنَيْتَ على المتقدِّم منهما، وأَتْبَعْتَه الآخر في الحكاية أو إبْطَالها، تقول لمن قال: رَأَيْتُ زَيْدًا وصَاحِبَ عمرو: مَنْ صَاحِبُ عمرو وزيدٌ؟ بالرفع , ولمن قال: رأيتُ زيدًا ورَجُلا: مَنْ زيدًا ورَجُلا؟ ولمن قال: رأيتُ رجلا وزَيْدًا: مَنْ رَجُلٌ وزَيْدٌ؟

وقيل: تقول: مَنْ زيدًا ومَنًا؟ إذا أُخِّرت النكرة؛ فإن قدَّمْتَها قُلت: مَنْ ومَنْ زيدًا؟ ولا يمنع هنا من مَنَعَ في: مَنْ زيدًا، ومَنْ أخو عمرو؛ لأنَّه اختلط بما يُحكى.

وقيل: إن كان أحدهما ممَّا لا يُحكى، فإن أَعَدْتَ (مَنْ) حَكيت العَلَم دون الثاني، وإن لم تعد لم تحك، وقيل: تجوز الحكاية.

وقال سيبويه: وأمَّا ناس فقاسوا، فقالوا: تقول: مَنْ أَخُو زَيْدٍ وعَمْرو؟ ومَنْ عَمْرًا وأَخَا زَيْدٍ؟ فتُتْبع الكلام بعضه بعضًا. قال سيبويه: وهذا حسن.

وإذا كان الاسم مفردًا مُجرَّدًا من التركيب لفظًا وتقديرًا، وليس اسمًا لجُملة، ودخل عليه القول، فقيل: يجوز أن يُحكى، ومنه: ﴿يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠]، فإبراهيم مفعول صريح بيُقال.

وقيل: لا يجوز، وهو الصحيح، وتأوَّلوا هذا، فقيل: على حذف حرف النداء؛ أي: يقال له: يا إبراهيم.

وقيل: خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا إبراهيم، أو هو إبراهيم.

وزعم الأعلم: أنَّه يرتفع على الإهمال إذا لم يتقدَّمه عامل يُؤثر فيه؛ إذ القول لا يَعملُ في المفرد، إلا إن تَضَمَّن معنى الجملة، نحو: حق وباطل، فتقول: قلت حقًّا، وقلت باطلا.

ويُحكى اللفظ المفرد المنسوب إليه حُكْمٌ هو للفظه، أو يُجْرَى بوجوه الإعراب اسمًا للكلمة، أو للفظ إن كان ممَّا يُعرف، فإذا قال: ضَرَبْتُ زيدًا، جاز أن تقول: زيدًا مفعول بالنصب حكاية، وأن تقول: زيدًا مفعول بالرفع، ولك أن تُؤنِّث ما يعود على الكلمة باعتبارها.

وأن يُذَكَّر باعتبار اللَّفْظ والمعنى إن قال: قام مَنْ في الدار، فتقول: (مَنْ) موصول أو موصولة، وفي مَنْ زَيْد: (مَنْ) جَار أو جَارة.

وتقول: (زيدٌ) ثلاثي، و(اضْرِبْ) فعل أمر، فيسند للفظ وتُعَرّف (زَيْدًا)، ويبقى (اضْرِبْ) على بنائه، وهذا الإسناد اللفظي يشترك فيه الاسم، والفعل، والحرف.

فصل الاستفهام

على ضروب:

طلب المعرفة: وهو الاستفهام الذي لا يَشُوبُه شيء.

واستفهام على طريق التسوية، نحو: سواءٌ عليَّ أَقُمْتَ أم قَعَدْتَ.

واستفهام على سبيل التقرير، نحو: أَلَمْ أُحْسِنْ إليك؟ ولا يكون إلا بالهمزة.

واستفهام على سبيل الإنكار: وهو الذي يتكلم فيه هذا الفصل. فنقول: لا يكون من أدوات الاستفهام إلا بالهمزة متقدمة، ثابتة في المشهور من اللغات.

وحكى أبو زيد عن الكلابيين أنَّهم قالوا لمن قال: رَأَيْتُ زَيْدًا: زَيْدًا إِنِيه؟ بحذف الهمزة؛ لدلالة علامة الإنكار عليها. وقال أبو المضاء: مِنْهُم أَزَيْدًا إِنِيه؟ فأتى بالهمزة. وهذا الإنكار الذي تلحقه العلامة، لا يكون إلا عن مذكورٍ في كلام المخاطب، فلو أَنْكَرْتَ ابتداءً، لم تأت بالعلامة.

قيل: ورُبَّما لحقت الاستفهام الذي لا يَشُوبُه شيءٌ من الإنكار، سُئِل أعرابيّ عن إخوته وعن نفسه، فقيل له: أَخْبِرْني عن أخيك زَيْد، فقال: أَزَيْد إِنِيه؟ فوالله ما رأيتُ أحدًا أَسْكَنَ فَوْرًا، ولا أَبْعَد غَوْرًا، ولا آخِذًا بذَيْن حُجَّة قد تقدَّم رَأْسُها مِنْ زَيْد. قال: فهذا استفهامٌ محض ليس فيه إنكارٌ ألبتة.

ويحتمل عندي التأويل على الإنكار، فإنَّه من شُهْرَة الأوْصَاف الجميلة، بحيث لا ينبغي أن يُسْأَلَ عنه؛ إذ هو معلوم الأوصاف.

وهذا الإنكار على ضربيْن:

أحدهما: أن يُنكِرَ أن يكون الأمر على ما ذَكَرَهُ المتكلم، فإذ قال: قام زيدٌ، فقلت: أَزَيْدُنِيه؟ كنت منكرًا لصدور القيام من زيد، ومُكَذِّبًا له في الإخبار عن زيد بالقيام، ولا يكون إلا في الخبر.

والضَّرْبُ الآخر: أن يُنكِر المخاطب كون رَأْيِهِ على خلاف ما ذُكر من مُخاطبته؛ فهو يُسفِّهه في الرأي الذي ذَكَره، ويتعَيَّن بحسب القرينة ويكون في الخبر، نحو: اضْرِبْ زَيْدًا إِنْ أَسَاءَ، فتقول: أَزَيْدَنِيه؛ أي: كيف لا تضربه وهذه حاله.

وفي غير الخبر نحو: أَأَضْرِبُ زيدًا، فتقول: أَزَيْدَنِيه؛ أي: كيف لا تضربه، وصُورة الإنكار واحدة.

وقال ابن أبي الربيع: الإنكارُ إمَّا لبُعد وقوع ذلك، أو لأنَّه معلومٌ، أو لكون الأمر في نفسك بعيدًا قبل الإخبار، وهذا شبيه بالإنكار. انتهى.

وإِلْحَاقُ علامة الإنكار ليس بحَتْم، بل غالبًا، فيجوز لمن قيل له: قام زيدٌ، أن يقول: أَزَيْدُنِيه، وأن يقول: أَقَائِمٌ زيدٌ، ونحوه ممَّا يُؤَدِّي المعنى.

ويكون إنكارًا عاريًا من حكاية لفظ المتكلم، ولا يلحق علامة إلا في الوقف، وهي مدَّة تجانس حركة ما تَقِفُ عليه، فتقول في قام عُمر: أَعُمَرُوه؟ وفي ضربت عُمَرًا: أَعُمَرَاه؟ وفي مَرَرْتُ بحَذَامِ والحَارث: أَحَذَامِيه أو أَلْحَارِثِيه؟

فإن كان الآخر سَاكنًا نحو: مُوسَى والقَاضِي، رَفْعًا وجَرًّا، فقيل: يلحق موسى أَلِفًا، والقاضي يَاءً، وهما علامة الإنكار، فيلتقي ساكنان، فتُحذف أَلِفُ (موسى) وياء (القاضي).

وقيل: وهو الصحيح إذا كان مثل: موسى والقاضي، فلا تُلْحِق إلا (إِنْ)، وتلحقُ الياء لـ (إِنْ)، وهاء السكت، فتقول: أَمُوسَى إِنِيه، والقاضي إِنِيه. وقالوا: أَنَا إِنِيه، ولو كان على القول الأول لقالوا: أَأَنَاهُ؟

وإن كان الساكن ياء إضافة في لُغة من سَكَّنَها، حَذَفْتَ الياء، كما حذفت في النُّدبة؛ فتقول في قام غُلامي: أَغُلامَاه، على قول من لا يلحق (إِنْ)، ومن ألحق قال: أَغُلامِي إِنِيه.

وإن كان السَّاكن تَنْوِينًا، كانت العلامة ياءً ساكنة يُكسر لها التنوين، فتقول في قام زيد: أَزَيْدُنِيه، وفي أرأيتَ زيدًا: أَزَيْدَنِيه، وفي مَرَرْتُ بزَيْدٍ: أَزَيْدَنِيه.

فإن كان آخر الاسم قد حُذِفَ لأجل التنوين، نحو: رَامٍ وعَصا، فالقياس أن يُكسر التنوين، فيعود المحذوف لزوال مُوجب حَذْفه، وهو الْتِقَاء الساكنين، فتقُول: أَعَصَانِيه وأَرَامِيِنيه. وقد يُقال: حُكمه حكم (زَيْد) إبقاء للحكاية، فتقول: أَعَصَنِيه وأَرَامِنِيه.

ويجوز أن تزيد (إِنْ) في آخر الكلمة، فإن كان آخره غير تنوين، زِدْتَ (إِنْ) من غير تغيير، ولحقت النون العلامة وهي ساكنة، فيلتقي ساكنان فتكسر نون (إِنْ) لالتقائهما، فيلزم أن تكون العلامة ياء، كما كانت في المُنوَّن الذي لم يزد بعده (إِنْ)، فتقول: أَأَحْمَدَانِيه.

وإن كان تنوينًا فثلاثة أوجه:

أحدها: إقرار التنوين ساكنًا وتحقيق همزة (إِنْ)، فتقول: أَزَيْدٌ إِنِيه.

والثاني: إدغام التنوين في نون (إِنْ) بعد حذف الهمزة، فتقول أَزَيْدُنِّيه.

وزعم ابن هاشم، وابن أبي الربيع: أنَّ الهمزة حُذفت من (إِنْ) ابتداءً، وأُدغم التنوين في (إِنْ).

وأقول: إنَّه نُقِلَتْ حركة الهمزة إلى التنوين بعد حذفها، فصار أَزَيْدُنِيه، فأَدْغَمَ النون التي هي للتنوين في نون (إِنْ)، كما قالوا في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف:٣٨]: أصلُه: لَكِن أَنَا هُوَ الله رَبِّي؛ فعُمِلَ فيه ذلك وأُدغم.

وقيل: ما حكاه أبو زيد من قولهم: أَزَيْدُنِّيه، بتشديد النون، لم يرد (إِنْ) آخر الكلمة، وإنَّما ثَقَّل التنوين على حدِّ مَن وقف على الحرف بالتشديد، نحو: سَبْسَبَّا.

والثالث: نَقْلُ حركة الهمزة إلى التنوين بعد حَذْفها، فصار أَزَيْدُنِنِيه، بالفكّ من غير إدغام.

وقد تدخل (إِنْ) على ما يصحُّ به المعنى وإِنْ لَمْ يحك، ومن ذلك قول بعض العرب، وقد قيل له: أَتَخْرُجُ إِنْ أَخْصَبَت البادية؟ فقال: أَأَنَا إِنِيه، لما خَاطَبَه، فقال: أَتَخْرُجُ، وفيه ضمير المخاطب مُستكنًّا فلا يَبْرُز، فتلحقه (إِنْ) أدخلها على (أَنَا)، ولم يحك كلام السائل، وصحَّ به المعنى والإنكار الذي أراده.

وحكى الجرمي: أَجَلَسْتَاهُ في جَلَسْتَ، رجع إلى الخطاب، كما رجع أَأَنَا إِنِيه إلى المتكلِّم، قال: وأَجَلَسْتُوه حِين حَكَى حالة اللَّفظ.

وقال سيبويه: ومَنْ قال: أَذَهَبْتُوه، قال: أَأَنَاهُ، يريد أنَّه تَدْخُل المدة على (أَنَا)، وتأويل أبي علي القالي على أنَّه حَذَفَ الألف الأولَى خطأ بيِّن؛ إذ أَلِفُ (أَنَا) لا تُثبت في الوَقْفِ.

ومن قال: أَذَهَبْتُوه، حَكَى فيه كلام المتكلم، وهو في مثل هذا قليل. وقياسه أن يقول: أَأَنْتَ إِنِيه؟ لأنَّ الضمير في (ذَهَبْتُ) لا ينفصل، وكان يكون كقولهم: أَأَنَا إِنِيه، حيثُ كان الضمير في (يخرج) لا ينفصل.

وعلى هذا تقول في ضَرَبْتُه: أَأَنَا هُوه، وفي ضَرَبْتُها: أَأَنَا إِيَّاهَا إِنِيهِ، ولا تقول: أَهُوَاه، ولا أَهَياه.

والخلاف الذي في الاسم بعد (مَنْ) على قول من يحكي، أهو معرب أو لا، جارٍ أيضًا هنا؛ ومن قال: هو معرب، ولَزِمَ الإتيان بالجر، فيلزم هنا أيضًا، فيقول في مَرَرْتُ بزَيْدٍ: أَبِزَيْدِنِيه، وتلحق العلامة آخر الصفة وآخر المعطوف، فتقول في قام زَيْدٌ الفاضل، وقام زَيْدٌ وعمرو: أَزَيْدٌ الفَاضِلُوه، وأَزَيْدٌ وعَمْرَنِيه، وفي ضَرَبَ زيدٌ العَاقِل عمرًا الخَبِيث: ضَرَبَ زَيْدٌ العَاقِلُ عمرًا الخَبِيثَاه.

والإنكار في القول وفي أجزائه الضرورية من الاسم والفعل دون الحرف؛ إذ هو إنَّما يكون في الخبر نفسه، أو في نسبة جزء ما إلى غيره.

قيل: ولا يَبعدُ أن يكون في الحروف المفيدة معنى، نحو: قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ عمرو، وإذا أَنْكَرْتَ عليه المهلة، فالقياس يقتضي أن تقول: أَثُمَّاه، فيه نظر.

وإذا فَصَلْتَ بين الهمزة وبين ما تريد أن تلحقه علامة الإنكار، بنحو: أَتَقُول، أو بالظَّرف نحو: اليوم، فتقول لمن قال: قَامَ أَحْمَدٌ: أَتَقُول: أَحْمَدًا، أو اليَوْم أَحْمَدٌ؟ لم تلحقه العلامة.

فلو صَرَّحْتَ بالعامل في الذي تريد أن تُلحقه العلامة، جاز لحاقها؛ فتقول لمن قال: ضَرَبْتُ زَيْدًا: أَضَرَبْتَ زَيْدَنِيه، وزَعَمَ ابن الطراوة أنَّ حرف الإنكار ما صُرِّح معه بالعامل، وإذا قُلت: ضَرَبْتُ زيدًا، لم تقل إلا: أَزَيْدَنِيه، ولا يجوز: أَضَرَبْتَ زَيْدَنِيه، إنَّما تقول: أَضَرَبْتَ زَيْدًا.

وقد نصَّ سيبويه على جواز: أَضْرَبْتَ عَمْرَاه، ولم يعتد بالعامل في (عمرو) فصلا. وإذا فصلت أو استفهمت غير منكر أو متعجب، لم تلحق هذه العلامة، والهاء التي بعد العلامة هاء السكت.

التذكار: قطع اللفظ عن تمام المقصود منه؛ بسبب عدم ذِكْر تمامه في الحال، فيعرِضُ للمُتكلِّم تَوَقُّف في بعض أجزائه، فجعلوا علمًا له في آخر الكلمة؛ ليتذكَّر عندها ما بعدها، ولا يقصد الوقف.

فإن قَصَدَ لم تلحق العلامة، ووقف عليه على ما أُحْكِمَ في باب الوقف، ثم ما نَقِفُ عليه للتذكار إن كان متحركًا، كانت العلامة مَدَّةً تجانس الحركات، نحو: قالا، ويقولوا، والعامِي، ومَنَا في مِنَ ابْنُك، ومَنِي في مِنِ الرَّجُل في لُغة مَنْ فَتَح نون (مِنْ) مع ابن، وكسرها مع (أل).

وإن كان ساكنًا حرف مَدّ ولين، مَكُنَ مَدُّه واستغنى بذلك عن إلْحَاقِ العلامة.

وقيل: تأتي بمدة التذكار، فينحذف ما هو من نفس الكلمة؛ إذ حَرْفُ التذكار دَخَلَ لمَعْنًى، أو حرف لِين صَحِيحًا، فالعلامة ياء ساكنة، تقول: هذا سَيْفُنِي، وقَدِي، وأَلِي، واخْشَيّ، واسْعَوِي، وكَيِي، ولَوِي، في: سَيْف، وقَدْ، وأَلْ، واخْشَى، واسْعُوا، وكَيْ، ولَوْ؛ ولا تلي هذه العلامة هاء السكت.

باب الإدغام من كلمتيْن

إن تحرَّك المِثلان غير همزتيْن، جاز الإظهار، وهو لغة الحجاز.

والإدغام ما لم يَلِ ساكنًا غير لين أو لينًا مُدغمًا، وفي هذا صور:

إحداها: أن يكون ما قبل الأول متحركًا، وما بعد المِثل الثاني متحركًا، نحو: جَعَلْ لَّك، ووَلِي يَّزِيد، وقَضَو وَّدُود.

الثانية: أن يكون ما قبل المِثل الأول متحركًا وما بعد الثاني ساكنًا، نحو: يَرِدُ دَاود، ووَلِيَ يَاسِين، وقَضُوَ وَاقِد.

الثالثة: أن يكون ما قبل المِثل الأول ساكنًا وما بعد الثاني ساكنًا، نحو: قَام مَّالك، وآي يَّاسِين، ووَاو وَّاقد.

الرابعة: أن يكون ما قبل المِثل الأول ساكنًا وما بعد الثاني متحركًا، نحو: قَال لَّه، وآي يَّزيد، ووا وَّدودِ.

فإن كانَا همزتيْن نحو: قَرَأَ أَبُوكَ، فالإدغام لُغةٌ رديئة، وإن وَلِيَ ساكنًا غير لين، فقالوا: لا يجوز الإدغام.

وجَاءَتْ حروفٌ قَرَأَهَا أبو عمرو بالإدغام، نحو[1]: (الرُّعْبَ بِمَا) [آل عمران:١٥١]، و(الْبَحْرَ رَهْوًا) [الدخان: ٢٤]، (وَهُوَ وَاقِعٌ) [الشورى: ٢٢]. قال سيبويه: إن شِئْتَ أَخْفَيْتَ وكان بزِنَتِه مُتحركًا.

فأمَّا قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، فقال سيبويه: فالإدغام على لغة من يقول: (نِعِم) بكسر العين، وهي لغة هذيل، لا على لغة من قال: (نِعْم) بسكون العين، فالإدغام فيه من باب ما قبل المِثل الأول متحرك.

وقد أجاز الفراء: الإدغام إذا كان قَبْلَه سَاكِنٌ صحيح، على وجهيْن:

أحدهما: الجمعُ بين ساكنيْن، كما رُوي عن أبي عمرو والفراء.

والثاني: إِلْقَاءُ الحركة من الأول على السَّاكن قَبْله، فتقول في مثل: ﴿الْبَحْرَ رَهْوًا﴾ بنقل حركة الراء إلى الحاء، فيسكن الراء ويدغمها في الراء.

وفي كتاب " التعريف " لأبي العلاء المعري: الإدغام في مثل[2]: (شَهْرُ رَمَضَانَ) [البقرة:١٨٥] ممَّا قبل الحرف الأول حرف ساكن صحيح، لا يجوز عند البصريين، وأجازه الكوفيون.

وقال قوم: إنَّ العرب إذا أَدْغَمت مثل هذا، نَقَلَتْ إلى الحرف السَّاكن حركة الحرف المُدْغَم مختلسة، فتقول: شَهْرُ رمضان. انتهى.

فلو كان ساكنًا لينًا نحو: ثَوْب بكر، وجَيْبُ بكر، جاز الإدغام. قال سيبويه: البيانُ في: ثوب بكر، أحسن منه في الألف. انتهى، ومع جواز الإدغام فليس هو في: جَيْبُ بكر، كهو في: طيبُ بكر، ولا في: المَال لك.

وإذا كان مدغمًا نحو: عَدُوٌّ واقد، ووَلِيّ يزيد، وعِزّ زُهَيْر، فلا يجوز الإدغام، وشذَّ قراءة مَنْ قرأ[3]: (مَسَّ سَقَرَ) [القمر: ٤٨] بالإدغام.

فإن سَكَنَ الأول وَجَبَ الإدغام، نحو: اضْرِب بَّكْرًا، واخْشَى يَّاسرًا، واخْشَوا وَّاقدًا.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣/٤٨٥.

(٢) انظر: إبراز المعاني ١/١٠٢.

(٣) انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ١/١١٧.

فإن كان حرف مدّ ولين نحو: يَغْزُو وَاقِدٌ، ويَرْمِي يَزِيد، فلا إدغام، فأمَّا: ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾ [الحاقة: ٢٨ - ٢٩] ونحوه من هاء السكت، فمنهم من أَدْغَمَ، ومنهم من أَظْهَرَ(١).

فصل

المتقاربان إنْ تحرَّك ما قبل الأول أو سَكَنَ لينًا، صُيِّر مثل الثاني وأُدْغِمَ جوازًا، نحو: اصْحَبْ مَطَرًا، وَبَاب مَطَر، **فإن سَكَنَ غير لين فلا يُدغم:** حَرْبٌ مَالك.

وقد أَدْغَم الفراء من غير السِّين، نحو: (وَالْحَرْثِ ذَلِكَ) [آل عمران: ١٤]، وكذا إن كان همزةً نحو: قَرَأَ هَارُون، أو ضادًا نحو: نَهَضَ طَالبٌ.

ورُوي عن أبي عمرو إدغامها في الذال، نحو: (الأَرْضَ ذَلُولا) [الملك: ١٥]، وفي الشين نحو: (لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ) [النور: ٦٢].

أو فاء نحو: خُسِب بِزَيْدٍ، وقد قرأ الكسائي: (نَخْسِفْ بِهِمُ) [سبأ: ٩] بالإدغام، وهو ممَّا انفرد به، أو ميمًا ومقاربها الباء نحو: (بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ) [الأنعام: ٥٣]، والفاء نحو: عَلَمْ فَائِد.

والواو نحو: عَلَمْ وَاقِد، أو صَفِيريًّا قَبْلَ، غير صَفِيرِيّ، وقد رُوي عن أبي عمرو إدغام: (الرَّأْسُ شَيْبًا) [مريم: ٤]، وقد رُوي عن أبي عمرو إدغام: (إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلا) [الإسراء: ٤٢].

فأمَّا إدغام اللام في الراء، نحو: (لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ) [الفتح: ٢]، (فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ) [القلم: ٤٨]، فذهب الخليل، وسيبويه، وجمهور البصريين، إلى أنَّه لا يجوز، وأجاز ذلك أبو عمرو وقرأ به رِوَايَةً وسماعًا، ويعقوب، وأجازه الكسائي، والفراء، وأبو جعفر الرؤاسي، وحَكَوه عن العرب.

وتُدغم الباء في الفاء والميم، نحو: اضْرِبْ فَاجِرًا، واصْحَبْ مَطَرًا. والهاء في الحاء نحو: اجْبَهْ حَاتِمًا، والبيان أحسن. والحاء في الهاء، إلا أنَّه تصير الهاء حاءً، فتقول في امْدَحْ هِلالا: امْدَحْ حِّلالا.

وقال سيبويه: لا تُدغم الحاء في الهاء، ولا تدغم الهاء في العين، ولا العينُ في

(١) انظر: إبراز المعاني ١/٤٥١.

الهاء، فلو اجتمعَا قُلِبَا حاءيْن، تقول في اجْبَهْ عُتْبَة، واقْطَعْ هِلالا: اجْبَح حُتْبَة، واقْطَحْ حِلالا.

وقالت العرب من بني تميم: مَحُّم، ومَحَّاؤُلاء، يريدون: مَعَهُم، ومع هؤلاء.

وتُدغم الجيم في الشين والتاء، نحو: (أَخْرَجَ شَطْأَهُ) [الفتح: ٢٩]، وقراءة أبي عمرو: ﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ ۝٣ تَعْرُجُ﴾ [المعارج: ٣ - ٤]، ولم يذكر سيبويه إدغام الجيم في التاء، وإنما ذكر في الشين، وتأوَّل بعضهم قراءة أبي عمرو على أنَّه إخفاء.

وذكر صاحب " الكتاب ": أنَّ الشِّين تُدْغَمُ في الجيم نحو: اعْطِشْ جَحْدَرًى، وتُدغم الطاء والدال، والتاء والظاء، والثاء والذال، في الجيم، والضاد، والسين، نحو: جَعْفَر، وضَمْرَة، وسَالِم؛ بعد: اضْبِط، وابْعِد، واسْكُت، وعِظ، وخُذْ، ولبث. ولم يحفظ سيبويه إدغام هذه الستة في الجيم، ولكن ذكر ذلك أبو سعيد وغيره.

وبعض العرب يُبقي الإطباق في الطاء والظاء، وهو الأوْلَى، وبعضهم يُذْهِبَه، إذهابه مع الدال أَقْوَى منه مع التاء.

قال سيبويه: كُلٌّ عربي، يعني: إبقاء الإطباق وتركه، ولا يَظْهَرُ مِن كلامه الأوْلَوِيَّة في إبقاء الإطباق.

فصل

وَقَعَ التَّكافُؤ بَيْنَ الحاء والعين، فأُدْغِمَت الحاء في العين، كقراءة أبي عمرو: (فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ) [آل عمران: ١٨٥]، (فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا) [النساء: ١٢٨]، و(الْمَسِيحَ عِيسَى) [النساء: ١٥٧]، قال أبو عمرو: ومن العرب من يُدغم الحاء في العين.

ومنع سيبويه وأبو علي مِن إدغام الحاء في العين، وتأوَّل بعضهم الإدغام على أنَّ المراد به الإخفاء، ويجوز أن تقلبَ العين إلى الحاء، فتقول في امْدَحْ عَرَفَة: امْدَح حَرَفَة. وأُدْغِمَت العين في الحاء نحو: اقْطَعْ حَبْلَكَ.

قال سيبويه: الإدغامُ والبيان حَسَنَان، وأمَّا إدغام العين والحاء في الغين والخاء، فمذهب سيبويه والجمهور أنَّه لا يجوز، ولا يجوز في نحو: امْدَحْ غَالِبًا، وامْدَحْ خَلَفًا، واسْمَعْ غَالِبًا، واسْمَعْ خَلَفًا، إلا الإظهار.

وذهب بعض النحويين إلى جواز ذلك، وزعم أنه مستقيم في اللغة، معروف جائزٌ في القياس.

ورُوي عن أبي عمرو إدغام العين في الغين في قوله تعالى: (وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ) [النساء: ٤٦]، (وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ) [النساء: ١١٥].

وبَيْن الخاء والغين نحو: اسْلَخْ غَنَمَك وادْمَغْ خَلَفًا، البيان والإدغام حسنان. وقال سيبويه: البيان في (اسْلَخ غَنَمَك) أحسن.

ومن الغريب إدغام الغين في القاف، رُوي ذلك عن أبي عمرو في قوله تعالى: (لا تُزِغْ قُلُوبَنَا) [آل عمران: ٨]، وبين القاف والكاف نحو: الْحَقْ كَلَدة، وامْسِك قَطَنا.

قال أبو العباس: الإدغام أحسن. وقال غيره: البيانُ في الكاف عِنْدَ القاف أحسن من إدغام الكاف فيها.

وبين الصفيرية نحو: سَالِم، وزَاهِد، وصَابِر؛ بعد: فَحَصَ، وأَوْجَزَ، وحَبَسَ، قيل: والإدغامُ فيهنَّ أَحْسَنُ من الإظْهَار، وإبقاء إطباق الصاد أحسن من إذْهَابه، وإذهابُهُ من الصاد مع السين أحسن من إذهابه فيها مع الزاي، ورُوى إدغام السين في الشين في قوله تعالى: (الرَّأْسُ شَيْبًا) [مريم: ٤].

وبين الطاء، والدال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء؛ فيُدغم كل واحد منهن في الخمسة، نحو: دَارِم، وتميم، وظَالِم، وذَنب، وثَابِت؛ بعد: ارْبُط، ونحو: طَالِب. والأَرْبَعَة بعد: أَبْعِد، أو بَعْدَ: اسْكُت، ونحو: طَالِب، والأربعة بعد: عِظ، وانْبُذ، وابْعَث.

وتَبَيُّن الثلاث الأوَل قبل الثلاث التي تليها أَحْسَنُ من تَبَيُّنها، إذا وقع بعضها قبل بعض.

وتُدغم السِّتة في الصفيرية، نحو: صَابِر، وزَاهِد، وسَالِم؛ بعد: ضَبَطَ، وبَعَدَ، ونَعَتَ، ووَعَظَ، ونَبَذَ، وبَعَثَ.

وتُدغم اللام في التسعة، وفي الضاد، والشين، والراء، فإن كانت اللام للتعريف، أو للمح الصفة، أو زائدة، نحو: الدَّهقَان، والصَّعِق، والزَّيْد؛ وَجَبَ الإدغام على ما حَفِظَه البصريون.

وقال الكسائي: سمعت العرب تُظْهِرُ لام التعريف عند هذه الحروف، إلا عند اللام، والراء، والنون، فتقول: الصَّامت.

وإن كان اللام لغير ما ذكر، جاز الإدغام، ويقوى الإدغام في الراء، نحو: هل رَّأيت. قال سيبويه: والإظهار لُغةٌ لأهل الحجاز عربية. انتهى.

وكذلك معظم القُرَّاء قرءوا ما وقع من ذلك بالإدغام، ويَضْعُف الإدغام في النون، نحو: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ﴾ [سبأ: ٧]؛ ولذلك أجمع القُرَّاء الستة غير الكسائي على الإدغام، ومثال ذلك: طَبَعَ، ودَنَا، وتَلِفَ، وظَلَمَ، وذَهَبَ، وثَبَتَ، وصَبَرَ، وسَمِعَ، وزَبَنَ، وضَرِبَ، وشَهِدَ، ونَأَى، ورَنَى؛ بعد (بَلْ).

وقال سيبويه: والإدغام مع الشين والصاد أضعف.

وتقدَّم لنا أنَّه إذا كان ما قبل المِثْل ساكنًا، وكان ممَّا لا يجوز الإدغام فيه: أن الفراء يُجيز الإدغام فيه بأحد طريقيْن، وكذا قال في المتقاربين، وأجاز في مثل: (عَبْد شَمْس) إدغام الدال في الشين، والبصريون لا يجيزون ذلك، وأَوَّلُوا ما أَوْهَم ذلك.

والنون السَّاكنة تظهر عند حروف الحلق من كلمة ومن كلمتيْن، وذكر سيبويه عن قوم من العرب إخفاءها عند الغين والخاء.

وقال أبو بكر ابن نبت العروق: الإظهار متفاضلٌ، فأشدُّه وأَسْرَعُه وأَمْكَنه عند الهمزة، ثم الحاء، ثم العين، وأَضْعَفُه عند الخاء والغين.

وتُقلَبُ ميمًا عند الباء، وبعضهم يُعبِّر بالإبدال، قيل: وهو إجماعٌ من العرب.

وزعم الفراء: أنَّ النون عند الباء مُخْفَاة، كما تُخفى عند غيرها مِن حُرُوف الفم. ويُؤَوَّل قوله على أنَّه سمَّى البدل إخفاء، وقد أخذ بظاهر عبارته قوم.

وتُدْغَمُ في الراء واللام بغُنَّة وبغَيْرِ غُنَّة. وقال أبو سعيد: الأجود إبقاءُ صوت الغُنَّة. ودعوى أبي العباس أحمد بن عمار المهدوي: الإجماع على ذهاب الغُنَّة منها، عندهما باطلة، وتُدغم في الميم بغُنَّة.

واختلفوا في الغُنَّة، فقيل: هي الميم المبدلة من النون المدغمة في الميم، وهو مذهب المحقِّقين واختيار ابن الباذش، وقيل: هي النون، وهو مذهب ابن كيسان، وابن المنادى، وابن مجاهد في أحد قوليْه، واختيار مكي ابن أبي طالب.

وتُدغم في الواو والياء بغُنَّةٍ، وبغير غنة فيما هو من كلمتيْن، فأمَّا في كلمة تلبس بالمضاعف، فالإظهار نحو: زَنْمَاء، وصِنْوَان، وبُنْيَان.

فإذا أَبْقَيْتَ الغُنَّة عند الواو والياء، فذهب عبد الباقي بن الحسن صاحب السيرافي، وأبو الحسن علي بن بشر الأنطاكي صاحب الزجاجي، إلى أنَّ ذلك إخفاء وليس بإدغام، وهو قول الحذاق، والأكثر من أهل الأداء، واختاره عثمان الصيرفي، وذهب محققو النُّحاة إلى أنَّه إدغام صحيح، وإليه ذهب مكي، وابن شريح، وابن الباذش.

وتُخفى مع باقي الحروف وهي خمسة عشر حرفًا، والإخفاءُ حالٌ بَيْنَ الإظهار والإدغام، ويزيد الإخفاء فيما قَرُبَ من تلك الحروف إلى النون، وينقص فيما بَعُدَ منها.

ومن القُرَّاء من يُفْرِطُ في التمكين، وأنكره أبو القاسم ابن النحاس، ومنهم من يَقْتَصِدُ.

وقد عقد بعض أصحابنا بابًا فيما أَدْغَمَت القُرَّاء، ممَّا لا يجوز عند البصريين، وهو مخالف لأقيستهم وروَايَاتهم.

والذي نَذْهَبُ إليه: أنَّ ما صحَّت الرواية به من إثبات القُرَّاء، وَجَبَ المصيرُ إليه، وإن خالف أقوال البصريين ورواياتهم، وقد استقرى هذا اللسان البصريون والكوفيون، فوجب المصير إلى ما استقروه، ومن حفظ حجة على مَنْ لم يحفظ.

ومن ذلك إدغام الحاء في العين، والهاء في الهاء وبينهما فاصلٌ، والجيم في التاء، والباء في الباء في نحو: (الرُّعْبَ بِمَا) [آل عمران: ١٥١]، والميم في الباء نحو: (مَرْيَمَ بُهْتَانًا) [النساء: ١٥٦].

والشين في السين نحو: (إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلا) [الإسراء: ٤٢]، وعكسه: (الرَّأْسُ شَيْبًا) [مريم: ٤][1].

والنون في اللام نحو: (نَحْنُ لَهُ) [المؤمنون: ٣٨]، والياء في الياء نحو: (وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ) [هود: ٦٦].

والضاد في الشين نحو: (لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ) [النور: ٦٢]، وفي الذال: (الأَرْضَ ذَلُولا) [الملك: ١٦].

---

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن ١/١٩٢، والتيسير في القراءات ١/٢٤.

والراء في الراء نحو: (شَهْرُ رَمَضَانَ) [البقرة: ١٨٥].

والثاء في الذال نحو: (وَالْحَرْثِ ذَلِكَ) [آل عمران: ١٤]، وفي السين: (الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ) [القلم: ٤٤]، وفي الشين: (ثَلاثِ شُعَبٍ) [المرسلات: ٣٠]، وفي التاء: (الْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ) [النجم: ٥٩]، وفي الضاد: (حَدِيثُ ضَيْفِ) [الذاريات: ٢٤].

وتاء المضارعة فيما بعدها وقبلها متحرك نحو: (فَتَفَرَّقَ) [الأنعام: ١٥٣]، والفاء في الباء نحو: (نَخْسِفْ بِهِمُ) [سبأ: ٩]، والذال في الجيم: (وَإِذْ جَعَلْنَا) [البقرة:١٢٥]، وغير ذلك ممَّا ذكروه.

باب التقاء السَّاكنيْن

لا يَلْتَقِيَان في وَصْلٍ محض، إلا وأولهما حرف لِينٍ، وثانيهما مُدغمٌ متصل لفظًا، نحو: الضَّالِّين، وتمُود، وتَظْلِمِينِّي، أو حُكمًا نحو: اضْرِبُنّ واضْرِبِنّ.

ورُبَّمَا فُرَّ من الْتِقَائِهما بجَعْلِ الألف همزة في نحو: ﴿وَلا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، وهو لغة في تميم وعُكل، يقرأ الأعرابي منهم.

وقيل لامرأة منهم: ما أَذْهَبَ أَسْنَانَك؟ فقالت: أَكْلُ الحَارِّ وشُرب القَارِّ، ولا ضرورة.

فإن كان الأول حرف مَدٍّ والثاني غير مُدْغَم، وذلك من كلمتيْن، حُذف، نحو: يَرْمِي القَوْم، ويَغْزُو النَّاس، ويَخْشَى الغُلام. وإن كان مُدْغَمًا، فحَكَى أبو بكر فيه الوجهيْن: الحذف والإثبات، نحو: إي الله لقد قام فلان، وها الله لأقُومنَّ، وغُلامِي الشجاع جاء، والمشهور الحذف.

وإن كان الأوَّلُ تنوينًا، والثاني بابْن أو ابْنَة، صفة بين عَلَمَيْن، حُذِف باتفاق، وبَيْن متفقيْن لفظًا غير عَلَمَيْن باختلاف، نحو: جاء زيد بن عمرو، وضُلُّ بن ضُلّ.

وقال ابن زيدان: زيد بن عمرو فيه لُغتان: التميمي يُثبت التنوين في الأول والألف في الثاني، والحجازي يَحذِفُ كليْهِمَا.

وفي " النهاية ": جاء زيد بن عمرو، وحَذْفُ التنوين عند سيبويه هو لكثرة الاستعمال ولالْتِقَاء السَّاكنيْن، فثبت التنوين في نحو: مَرَرْتُ بهندٍ بنت عليّ، وعلى مذهب مَنْ صَرَف؛ لأنَّه فَقَدَ إِحْدَى العِلَّتيْن.

وثبَتَ عند غير سيبويه مَنْ عَلَّلَ الحذف لالتقاء السَّاكنيْن؛ إذ قد فُقِدَت العِلَّة وحُذِفَ عند غيرهما، ممَّا عُلِّل بكثرة الاستعمال؛ لوجود هذه العِلَّة وحركة الدَّال من: قَامَ زَيْدُ بن عمرو، حركة إعراب على مَذْهَب الأكثرين، وهي عند أبي سعيد حركة بناء، واعتمد في ذلك على حذف التنوين. انتهى.

أو النون الخفيفة والثاني ساكنٌ مُدغم أو غير مدغم، حُذف التنوين والنون نحو: اضْرِبًا الغُلام، واضْرِبًا الرَّجُل.

وإن كان نُون (لَدُن)، والثاني لام التعريف، فالكثير حذفها، نحو: مِنْ لَدُ الصَّبَاح، وقَلَّ إقرارُها وكَسْرُها، وإن كان غير ذلك، حُرِّكَ الأول بالكسر، نحو: اضْرِبِ الغُلام، وحِينَئذٍ، وإِيهٍ، ومَهٍ.

والثاني: إن كان آخر كلمة، نحو: أَيْنَ، وأَمْسِ، وحَيْثُ، وإن كان الأوَّلُ تنوينًا في غير ما ذُكِرَ، كُسِر نحو: زيدٌ الظريف جَاءَ.

فإن كان بَعْد السَّاكن مضمومًا لازمًا، فمِن العرب من يَكْسِرُ، ومنهم من يَضُمّ التنوين اتباعًا، نحو: هذا زَيْدٌ اخْرُج إليه، وهذا بَكْر الغُمْر، إلا إن كانت الضمة عارضةً فتُكْسَر، نحو: هذا زَيْدٌ ابْنُك، وهذا زَيْدٌ ابْنُمك.

وقد يَطَّرِدُ حَذْفُ التنوين لالتقاء الساكنين في النُّدْبَة في مثل: مُعَلًّى باتِّفاق، وفي نحو: وَاغلامَ زَيْدَاه، على مذهب البصريين، وقَلَّ في غير ذلك، كقراءة من قرأ: (اللَّهُ أَحَدُ) [الإخلاص: ٢]. وزعم الجرمي: أنَّ حَذْفَ التنوين لالتقاء الساكنين مُطلقًا لُغَة.

فأمَّا (الْتَقَتْ حَلْقَتَا البِطَان) بإثبات الألف، فنَادِرٌ عند البصريين لا يُقاس عليه، وجائز عند الكوفيين وقَاسُوا عليه.

وإذا دخلت همزة الاستفهام على ما فيه لام التعريف، وأُبْدِلَتْ همزة الوصل أَلِفًا ثُبِتَتْ، وقد ثَبتَ الممدود قبل المدغم المنفصل، وتقدَّم قول أبي بكر في ذلك، ومنه ﴿عَنْهُ تَلَهَّى﴾ [عبس: ١٠]، ﴿لا تَنَاصَرُونَ﴾ [الصافات: ٢٥]، وقَبْلَ السَّاكِن العارض تحريكه، نحو: يَغْزُو لحْمَرَ، ورَمَات المرأة، الأصل: يَغْزُو الأحْمَرُ، ورَمَت المرأة.

وقال الجمهور: وأصل ما حُرِّكَ منهما الكسر، قيل: ويَحْتمِل أن يكون الأصل الفتح، قيل: أو يقال: لا أصل في التقائهما لحركةٍ، بل يقتضي وجوده التحريك، وتَعْيين الحركة يكون لوجُوهٍ تُخَصّ.

والتفريعُ على قول الجمهور، فلا يُعْدَلُ عن الكسر إلا تخفيفًا، نحو: أَيْنَ، وكَيْفَ، و﴿الم * اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١ - ٢]، وقراءة من قرأ: (مُرِيبَا * الَّذِي) [ق: ٢٥ - ٢٦] بفتح الباء، وقرأ أبو جعفر الرؤاسي: (الْمْ * أَللَّهُ) بسكون الميم وقطع الهمزة.

وقال أبو الحسن: الكَسْرُ هنا جائز. وقال سيبويه: أمَّا (الم) فلا يُكسر.

وحكى أبو بكر: أنَّ بعض العرب يقول: أَدْخُلُ الدَّار، وارْقُدُ اليَوْم، واقْعُدُ الآن، يعني: بإتباع حركة آخر الفعل للضَّمة قبلها، قال: وهو رديءٌ؛ لأنَّه مُلتبسٌ بخطاب جَمْعِ المُذكَّر.

وحُكِيَ عن قوم أنَّهم قالوا: يجوز الإتباع في المفتوح، نحو: اصْنَعَ الخَيْر، وقالوا: نجيزه، وإن لم نَسْمَعْهُ.

وحُكي عن قطرب[1]: (قُمَ اللَّيْلَ) [المزمل: ٢]، واضْرِبَ الرَّجُل، يعني: بالفتح مطردًا فيما ثانيه لام التعريف، وكُلُّ هذا خارج عمَّا جاء به الجمهور.

أو جَبْرًا نحو: قَبْلُ وبَعْدُ، أو إتْبَاعًا نحو: مُنْذُ، أو رَدًّا للأصل نحو: مُذُ اليَوْم، أو تَجَنُّبًا للَّبس نحو: التاء والكاف في الخطاب نحو: أنتَ، وأنتِ، وذلِكَ، وذَاكَ، وفي نحو: اضْرِبَنَّ، واضْرِبِنّ، ولا تَضْرِبَنّ، ولا تَضْرِبِنّ، أو حَمْلا على النظير نحو: (نَحْنُ) حُملت على هُمُو، فالضَّمَّة كالواو أو إيثارًا للتجانس، نحو: (أَسْحَار) عَلَمًا مُرَخَّمًا.

وتُفتح نون (مَنْ) مع اللام، نحو: مَنَ الغُلام، ومَنَ اليَزِيد، وكَثُرَ حَذْفُها مع اللام غير المدغمة، نحو: مَلْقَوْمِ، بحيث لا يكاد ينحصر، وذلك من كثرة ما وَرَدَ.

ويجوز عندي في سعة الكلام، وليس بقليل، ولا مخصوصًا بالضرورة، خلافًا لزاعميهما، وشذَّ حذفها، وبعدها اللام المدغمة في النون، لكنَّه لما حُذِفَت أَظْهَرْتَ اللام، قال المؤرج التغلبي[2]: [مجزوء الكامل]

المُطْعِمِينَ لَدَى الشِّتَا ... ءِ سَدَائِفًا مِلْنِيبِ غُرّا

وقد تُكْسَرُ نون (مِنْ) مع اللام، نحو: مِنِ الغُلام، وهي لغة نجرانية؛ فإن لقيت ساكنًا غير اللام كُسِرَت، نحو: مِنِ ابْنِك، ومِنِ انْطَلاقِك، وقد تُفْتَحُ فتقول: مِنَ ابْنِك.

---

(١) انظر: الخصائص ٣/١٣١.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣/٤١٣.

ونُون (عَنْ) مكسورة مع اللام ومع غيرها، نحو: عَنِ القَوْمِ، وعَنِ ابْنِكَ، وحَكَى الأخفش ضَمها مع اللام نحو: عَنُ القَوْمِ.

وتُكْسَرُ نون (لَكِن) قَبْل أَلِف الوَصْل، نحو: ولَكِنِ النَّاس، ولَكِنِ ابْنِك، وجاء حَذْفُها؛ إذ ذاك في الشِّعر، قال العبدي: [البسيط]

لاكِ الشَّقاء ولاكِ الحِين سَاقَهُما مِن حَيْثُ كَانَا إلى تلك المَقَادِيرِ

وتُضَمُّ (واوُ) الجمع المفتوح ما قبلها، نحو: اخْشَوُا القَوْم، وقد تُكْسَرُ نحو: اخْشَوِا القَوْم، وعلى قياس هذا تُكْسَرُ في نحو: اخْشَوِنَّ، ولم يحكه سيبويه.

وقال أبو عمرو: وقد كسروا واو الجمع فيها قَوْمٌ، وهم قليل، قالوا: اخْشَوِنّ؛ وقد تُفْتَحُ مع اللام، قُرِئَ[1]: (اشْتَرَوَا الضَّلالَةَ) [البقرة: ١٦] بفتح الواو، حكاه أبو الحسن وقطرب؛ فإن كانت لغير الجمع جاز فيها الضم، نحو (لَوُ اسْتَطَعْنَا) [التوبة: ٤٢].

وإذا خُفِّفت همزة أَقْرِئ، ولم يُقرئ، وشبهها، وجاء بعدها ساكن، فقال أبو علي: الوَجْه أن تُكْسَرَ لالْتِقَائهما ولا تُحذف، فإن قلت: اقْرَأ، ولم يَقْرَأ، حذفتها لالتقاء الساكنيْن.

وقال بعض أصحابنا: القياس عندي أن تُرَدَّ همزة، ثُمَّ تُسهَّل على حال ما يُسهل أمثالها، فتجعل بَيْنَ بَيْنَ، ويَقعُ السَّاكن بعدها؛ لأنَّها في تقدير حرفٍ محرك، وكذلك في الجمع تجعلها بين الهمزة والواو والياء.

وفي (يُقْرِي) ياء محضة، وبين الهمزة والواو، في قول الخليل وسيبويه، ويُحرَّك في القوليْن لالتقاء الساكنين. انتهى. وتُحذف نون (لكن) ضرورة.

الفعل المضاعف اللام الساكنها للجزم أو للوقف، وليس (أفعل) في التعجب يُظهرها أهل الحجاز ويَفُكُّون، وبه نزل أكثر القرآن، نحو قوله تعالى: ﴿وَلا تَمْنُنْ

---

(١) قرأ أبو السمال قعنب العدوي بفتح الواو في: « اشترَوَا الضلالة ».
وقرأها يحيى بن يعمر بكسر الواو. والضلالة والضلال: التلف نقيض الهدى الذي هو الرشاد إلى المقصد.
واختلف عبارة المفسرين عن معنى قوله: ﴿اشتروا الضلالة بالهدى﴾ فقال قوم: « أخذوا الضلالة وتركوا الهدى ». [المحرر الوجيز ٣٣/١]

تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، ﴿وَلا تُشْطِطْ﴾ [ص: ٢٢]، ﴿وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩]، ﴿وَاسْتَفْزِزْ﴾ [الإسراء: ٦٤]، إلا إن اتَّصَلَتْ به أَلِف اثنين، أو واو جمع، أو تاء مؤنث، أو نون توكيد، فيُدغم كغيرهم من العرب، فتقول: رُدَّا، ورُدُّوا، ورُدِّي، ورُدَّنّ، وتُدغمه تميم، وقيس، وأسد.

وقال سيبويه: لما ذَكَرَ بني تميم وهو قول غيرهم من العرب، وهو كثير، وعليه جاء: ﴿وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ﴾ [الحشر: ٤]، وقراءة: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ﴾ [المائدة: ٥٤].

ومِنْ صُوَرِ الوقف ما لا تدغمه تميم، نحو: ارْدُدْنَ، ولم يَرْدُدْنَ، وإن كان (أَفْعَل) للتعجب، فالعرب مُجْمِعُون على الفكّ، نحو: أَشْدِدْ بحُمْرَةِ زَيْد، وأَقْلِلْ به.

و(هَلُمَّ) عند بني تميم خاصة فِعْلٌ ملتزم فيه الفتح، وحكى الجرمي فيه الفتح والكسر عن بعض بني تميم، ويُفتَحُ إن اتَّصل بها ضمير غائب، نحو: هَلُمَّه، أو غائبة نحو: هَلُمَّا، أو ساكن نحو: هَلُمَّ الرَّجُل، وتُكْسَرُ لضَمِير المُؤنَّثة نحو: هَلُمِّي، وتُضَمُّ لواو جَمْع نحو: هَلُمُّوا؛ فإن اتصل بها نون الإناث، فسيأتي الخلاف في ذلك عند الكلام على (هَلُمَّ) في أسماء الأفعال، ولُغة غير تميم من أهل الحجاز وغيرهم: أنَّها اسم فعل.

وأما غير (هَلُمَّ) في لغة تميم ومن وَافَقَهم؛ فإن اتَّصل بها ضمير غائبة فُتِحَ، نحو: رُدَّها ولم يَرُدَّها، وبَرَّها ولم يَبَرَّها، وأَقَرَّها ولم يُقِرَّها، أو ضمير غائب ضُمَّ نحو: رُدَّه ولم يَرُدَّه.

وحكى الكوفيون: رُدَّها بالضَّم والكسر، ورُدِّهُ بالفتح والكسر، وذلك في المضموم الفاء. وقال أبو عمر: قد تركه قَوْمٌ على ما كان عليه قبل أن تلحقها الهاء المفتوحة والمضمومة، ولم يُغيِّروا فيقولون: رُدَّها ورُدَّه، ولا يُغيِّرون عمَّا بُنِيَ عليه.

فإن كان قَبْلَ ساكن كُسِر، نحو: رُدِّ الرَّجُل، ورُدِّ ابْنَكَ.

قال ابن كيسان: لُغة قيس وتميم: (رُدِّ القوم) بالكسر.

قال أبو علي: ومنهم مَنْ يَفْتَح مع الألِف واللام، فيقولون[1]: [الوافر]

---

(١) البيت لجرير.
انظر: الكتاب ٣/٥٣٣، والمقتضب ١/١٨٥، وشرح المفصّل ٩/١٢٨، وشرح الشّافية ٢/٢٤٤، وأوضح المسالك ٣/٣٥٠، والتّصريح ٢/٤٠١، والهمع ٦/٢٨٨، والأشمونيّ

فغُضَّ الطَّرْفَ إنك من نميرٍ فلا كعبًا بلغت ولا كلابا

وقال سيبويه: الأفصح والأكثر: الكَسْر، وأمَّا مع الألف واللام، فقال سيبويه: منهم من يُدغمه على حاله مفتوحًا، وحَكَى الضم ابن جني، وهو قليل.

فإن لم يتَّصِل بهاء الغائبة، وهاء الغائب، ولا بالسَّاكن، فُتح نحو: رُدَّ، وفِرَّ، وعَضَّ، وهي لغة أسد وناس غيرهم، أو كُسر نحو: رُدِّ، وفِرِّ، وعَضِّ، وهي لغة كعب ونمير.

فأمَّا: ﴿لا تُضَارَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ولم تضار، ونحوه، فلم يحك فيه إلا الفتح.

وأجاز الفراء الكسر قياسًا ولم يحكه لغةً، أو أُتْبِعَ لحركة الفاء نحو: فِرِّ، ورُدُّ، وعَضّ، وهذا أكثر في كلامهم، ولا تأتي إذ ذلك بهمزة الوصل.

وحكى الكسائي سماعًا عن عبد القيس الإثبات بها، يقولون: ارُدّ، وافِرّ، واعَضّ.

وقال بعض أصحابنا في ضبط لغات من أدغم ما ملخصه: وأمَّا غير الحجازيين من العرب فتدغم، وتفتح إن اتَّصل به أَلِف نحو: رُدَّا، وتضم عند الواو نحو: رُدُّوا، وتكسر عند الياء نحو: رُدِّي.

فإن لم يتصل به شيءٌ من هذا، فمنهم من يتبعُ حركته حركة ما قبله مُطلقًا، نحو: رُدُّ، وفِرِّ، وعَضّ، إلا إن اتَّصلت به هاء للمُؤنَّث فيُفتح، نحو: رُدَّها، وفِرَّها، وعَضَّها، أو هاء المذكر فيُضم، نحو: رُدُّهُ، وفِرُّهُ، وعَضُّهُ، أو يكون بعده ساكن من كلمة أُخْرَى فيُكسر.

ومنهم من يفتح مُطلقًا، إلا الساكن فيُكسر، نحو: رُدِّ القَوْم، وفاتحٌ مطلقًا إن كان بعده ساكنًا أو لا، وكاسِرٌ مطلقًا.

ولغة أناس من بكر بن وائل، إلا أن يَفُكُّوا قبل تاء الضمير في نحو: رَدَدْتُ، ورَدَدْتَ، وفروعهما، وفي (نا) ضمير الرفع ونون الإناث، نحو: رَدَدْنَا ورَدَدْنَ، ويقولون: رَدَّتُ، ورَدَّتَ، ورَدَّنَا زَيْدًا، ورَدَّنَ عمرًا.

وحكى الفراء: أنَّ من أهل هذه اللغة من يَزِيد قَبْل التاء أَلِفًا، فيقولون: رَدَّاتُ

=

٣٥٢/٤، والدّيوان ٨٢١/٢.

ومَرَّاتُ.

وقال الخليل: وقد ذَكَرَ هذه اللغة عن ناسٍ من بكر بن وائل، وهذا لا ينبغي أن يُؤخذ به.

قال أبو الفتح: قياس قول من قال: مَرَّت، أن يقول: يَمُرُّون، وكونهم لم يطَّردوا القياس فيه، دليلٌ على شذوذه. انتهى.

فأمَّا ما شَذَّت في فَكِّه العرب ولم تُدغِمه من المضاعف، وذلك: لَحِحَت العَيْنُ، وصَكِكَ الفَرَسُ، وقَطِطَ الشِّعْرُ، وأَلِلَ السَّقَاءُ، وضَبِبَ المَكَان، ودَبِبَ الإِنْسَان، ومَشِشَتْ الدَّابَّة، وغَزِزَت النَّاقة؛ فلا يُدغم إذا اتصلت بها التاء والنون، لا بكر بن وائل ولا غيرهم، بل يقول: ضَبِبَت المكان، والأمْكِنَة ضَبِبِن.

وأمَّا حَذْفُ أحد المِثْلين عند اتصال التاء والنون بالفعل، فجاء في ألفاظ، وهي: أَحَسْتُ، ومَسْتُ، وظَلْتُ؛ الأصل: أَحْسَسْتُ، ومَسَسْتُ، وظَلَلْتُ.

ونقل الفراء وابن الأنباري: هَمْتُ، والأصل: هَمَمْتُ. وحمل ذلك سيبويه وغيره على الشذوذ، وأنَّه لا ينقاس فيما أَشْبَه هذه الأفعال.

وزعم الفراء أنَّ ذلك قياس مستمر في: رَدْتُ وَمَرْتُ؛ يريد: رَدَدْتُ ومَرَرْتُ.

وزعم ابن مالك أنَّ ذلك لغة مُطَّردة لبني سُلَيْم، وكرَّره في كتابه " التسهيل "، ولا نعلم ذلك إلا من جهته.

باب الهمزة التي تكون آخر الكلمة

إذا لَقِيَتْ أُخْرَى فالمُحقِّقُون للهمزة الواحدة يُخَفِّفُون إحداهما الأولى، وهو اختيار أبي عمرو، وهو أَقْيَسُ. أو الثانية، وهو اختيار الخليل على قياس تخفيفها منفردة، ويُحقِّقُون الأخرى، نحو: ﴿جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨]، يجعلون الأولَى بينها وبين الألِف.

والمُخَفِّفُون للهمزة الواحدة، وهم أهل الحجاز، يُخَفِّفُون على قياس تخفيف كل واحدةٍ منهما إذا كانت مُنْفَرِدَةً، فنحو: أَقْرِئ أَبَاكَ السَّلام، يُبدِلُون الأولى ويَحْذِفُون الثانية بعد نَقْلِ حركتها إلى الياء، فيقولون: أَقْرِي بَاكَ، ويقولون في يَقْرَأُ أَبُوكَ، إذا سُهِّلت الأولى على قَوْلِ مَنْ سَهَّل الأولَى: يَقْرَا أَبُوك، بجَعْلِ الأولَى بين الهمزة والواو، ويقولون في قول من سَهَّل الثانية: يَقْرَأُ وَبُوك، تُبْدِلُ من الثانية وَاوًا.

وإذا اجْتمعَا في كلمتيْن فيكونَا مفتوحتين، نحو: ﴿جَاءَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٤]، ومضمومتيْن نحو: ﴿أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢]، ومكسورتين نحو: ﴿هَؤُلاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٣١].

فإذا سهلت الثانية كانت بَيْنَ بَيْنَ، ومن القُرَّاء من يُبدِلُها أَلِفًا، وواوًا، وياءً، على حسب الحركة، والقياس بَيْن بَيْن، كما ذَكَر سيبويه.

قال أصحابنا: وقد سُمِعَ التحقيق فيهما، وهو من الشذوذ والقِلَّة بحيث لا يُقاس عليه. انتهى. وليس كذلك، وقد قرأ بالتحقيق فيهما الكُوفيُّون، وابن عامر من السبعة، وليس بشاذ.

فأمَّا همزة الاستفهام إذا جَاءَتْ بَعْدَها همزة؛ فإن كانت همزة وَصْل، فذكر سيبويه أنها تُخفَّف بَيْنَ بَيْنَ، وذكر أصحَابُنا أنَّها تُخففُ بالبدل؛ فإن كان بعدها همزة قطع نحو: أَأَنْتَ، أَإِذَا، أَأُلْقِيَ، سُهِّلت بَيْنَ بَيْنَ، وجاز أن تُدْخِل بينهما أَلِفًا، فتقول: آأَنْتَ، آإِذَا، آأُلْقِيَ.

ومنهم من يُبدلها حرفًا من جنس حركتها، فيقول: أَانْتَ، إِيذَا، أُولْقِيَ، ويجوز أن تُدخل بينهما أَلِفًا.

وقد حُكِي عنهم التحقيق في ذلك، بشَرْطِ أن يُفْصَل بينهما بأَلِف نحو: أَاأَنْتَ، أَاإِذا، أَاأُلْقِيَ.

نحو قوله(١): [الطويل]

حُزُقٌّ إِذَا مَا القَوْمُ أَبْدَوْا فُكَاهَةً ... تَفَكَّرَ آإِيَّاهُ يَعْنُونَ أَمْ قِرْدَا

وهو أَحْسَنُ من الجمع بينهما بغير فَصْلٍ.

وإنِ اختَلَفَت الحركة في الهَمْزَتيْن من غير همزة الاستفهام، فتكون مضمومةً ومفتوحة، نحو: ﴿السُّفَهَاءُ أَلا﴾ [البقرة: ١٣]، أو مضمومة ومكسورة نحو: ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ [البقرة:١٤٢]، ومفتوحة ومكسورة نحو: ﴿شُهَدَاءَ إِذْ﴾ [الأنعام: ١٤٤]، ومفتوحة ومضومة نحو: ﴿جَاءَ أُمَّةً﴾ [المؤمنون: ٤٤]، ومكسورة ومفتوحة نحو:

(١) لجامع بنِ عَمْرو الكلابِيّ، انظر: زهر الأكم ٢١٨/١، وسر صناعة الإعراب ٧٢٣/٢، واللسان (حزق)١٠/٤٦.

﴿مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ومكسورة ومضمومة: مِن السَّمَاءِ أُنْزِلَ.

فإذا سَهَّلْتَ الثانية أَبْدَلتها واوًا في نحو: ﴿السُّفَهَاءُ أَلا﴾ [البقرة: ١٣]، وياء في نحو[1]: (مِنَ الشُّهَدَاءِينْ) [البقرة: ٢٨٢].

كما سهَّلوا جُؤْنًا: جُونا، ومِئْرًا: مِيرا، ولا يُسَهِّلان بَيْنَ بَيْنَ، وباقي الأضرب مذهب الخليل وسيبويه، أنَّها تُسَهَّلُ بينها وبين الحرف الذي فيه حركتها، وعلى ذلك من القُرَّاء ممَّن يضبط العربية.

فأمَّا إبدالها واوًا لحركة ما قبلها في نحو: ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ [البقرة: ١٤٢]، فليس بمذهب لأحد، والقُرَّاء يَعْزُونه إلى الأخفش، وفي " كتاب الجرمي "، عن الأخفش: أنَّه يُبْدِلُها واوًا في المتصل كـ (سُئِل)، ويجعلها بين الهمزة والياء في المنفصل، ورَوَى الكُوفيُّون تحقيق الهمزتيْن في الأضرب الستة.

وإذا كانت الهمزة أوَّل الكلمة وقبلها ساكن صحيح، فأهل الحجاز يحذفونها بعد نَقْلِ حركتها إليه، سواء في ذلك التنوين، ولام التعريف، وميم الجمع الساكنة، وسائر حروف المعجم الصحاح، نحو[2]: (حَامِيَةُ الْهَاكُمُ) [القارعة: ١١]، [التكاثر: ١]. والارْض، ولهم امْوال.

وممَّن أجازَ نقل حركة الهمزة إلى ميم الجمع الساكنة: الزجاج، وأبو عبد الله ابن أبي العافية، وإبراهيم النقاش، وذكر أنَّها لغة قريش وكنانة.

قال أبو الحسن ابن الباذش: هذا ذهاب عن الصواب الذي عليه الخليل، وسيبويه، وسائر النحويين المتقدمين.

ومثال نقل حركتها إلى سائر الحروف الصحاح: قَدَ افْلَحَ، وقَدَ اخْرَجَ، ومِن ابْرَاهِيم.

أو ساكن عليل الفاء، فيجعلون الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها، يقولون: (هَذَا حْمَد) بَيْنها وبَيْن الألِف، (هذا أُبي) بينها وبين الواو، (هَذَا ابْرَاهِيم) بينها وبين الياء.

أو واوًا، أو ياءً، فتحذف وتنقل حركتها إليهما، نحو: يَغْزُوَ حْمَد، ويَغْزُوِ

(١) انظر: العنوان في القراءات ١/٤٨.

(٢) انظر: التيسير في القراءات ١/٦٣.

بْرَاهِيم، ويَغْزُو مَّه، وقاضِي بِيك، وقاضي بْرَاهِيم، وقَاضِيُ مَّه.

ومنهم مَنْ يَقْلِبُها، إذا كانت مفتوحة مع الياء ياءً، ومع الواو واوًا، ويدغم أحد حرفي العِلَّة في الآخر، فيقول: أَبُوَّ يُوب، وغُلاميّ بِيك.

ومنهم مَنْ يستثقل بعد النقل الضمة والكسرة في الواو والياء فيحذفها، فيقول: يَغْزُودَد، ويَرْمِ خوانه، بحذف ياء (يَرْمِي) لالْتِقَاء الساكنيْن، ويَغْزُ حْمَد بحذف الواو أيضًا لالتقائهما، وغير أهل الحجاز يحقق الهمزة في جميع ذلك.

باب العلامات التي تلحق الفعل

دلالة على تأنيث المرفوع به، وعلى تثنيته وجمعه؛ فمِن ذلك التاء الساكنة، تلحق وجوبًا الماضي المسند إلى المرفوع الذي تأنيثه حقيقي، إذا لم يُفصل بينهما، ومُثنّاه وجمعه بالألف والتاء، نحو: قَامَتْ هِنْدٌ، وقَامَتْ الهِنْدَان، وقَامَت الهِنْدَات.

وقولهم: قَالَ فُلانة، قيل: لُغَيَّة، وقيل: شَاذٌّ لا يُقاس عليه، وأجاز الأخفش والرماني، ورَدَّهُ المبرد، وخالف الكوفيون في جمع المؤنث بالألف والتاء، فأَجَازُوا فيه: قام الهندات، واختاره أبو علي.

فإن فُصِلَ بينهما بـ (إلا)، لم تَلْحَق التاء، فتقول: ما قام إلا هِنْدٌ، وما قام إلا الهِنْدَات.

قال الأخفش: يقولون: ما جاءني إلا امْرَأَةٌ، فيُذَكِّرُون حَمْلا على المعنى في أَحَد، ولا يُؤَنِّثُون إلا في الشِّعر.

وقال ابن مالك: الأحسن أَنْ لا تَلْحَقَ التاء، ويجوز أن تلحق.

وإن فُصِلَ بغير (إلا)، كالفصل بالظرف والجار والمجرور، والمفعول، وما يجوز أنْ يُفْصَلَ به، جاز لِحَاقُ التاء، وهو أحسن، وأن لا تلحق.

فإن كان المرفوع بالفعل مُذكَّرًا غير مضاف إلى مؤنث، ولا هو مؤنث بالتاء، لم يَجُز إِلْحَاقُ التاء نحو: قام زيد، وقام الزيدان، وقام الزيدون.

فأمَّا (بَنُون) فيجوز في فِعْلِه التاء، فتقول: قَامَتْ البَنُونُ، وإن كان مُؤَنَّثًا بالتاء نحو: طَلْحَة وعَنْتَرة، فالمشهور أن لا تلحق التاء، ويجوز على قِلَّةٍ: قَامَتْ عَنْتَرَة.

وإن كان مضافًا إلى مُؤنَّث فهو أقسام:

أحدها: أن يكون بعض المؤنث، وهو مؤنث في المعنى، كقوله تعالى: (تَلْتَقِطْهُ

بَعْضُ السَّيَّارَةِ) [يوسف: ١٠] في قراءة من قرأ بالتاء[١]، وقُطِعَت بعض أَصَابِعه.

الثاني: أن يكون بعض المؤنث، ولا يكون مؤنثًا في المعنى، نحو[٢]: [الطويل]

وتـشرق بـالقول الـذي قـد أَذَعْتَـهُ كمـا شَـرِقَتْ صَـدْرُ القَنَـاةِ مِـنَ الـدَّمِ

و[٣]: [الكامل]

---

(١) قَرَأَ الْقُرَّاءُ السَّبْعُ بِالْيَاءِ، وقرأ الحسن البصري: (تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) بِالتَّاءِ، وَإِنَّمَا أَنَّثَ بَعْضًا وَهُوَ مُذَكَّرٌ، لأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى السَّيَّارَةِ، وَبَعْضُ السَّيَّارَةِ مِنَ السَّيَّارَةِ، كَمَا تَقُولُ: ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ، لأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ ذَهَبَتْ أَصَابِعُهُ أَوْ تَلْتَقِطْهُ السَّيَّارَةُ فَأَحْلَلْتَ الأَوَّلَ مَحَلَّ الثَّانِي كَانَ صَوَابًا. [إعراب القراءات السبع ٣٠٢/١]

(٢) قائله الأعشى: هو ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، ويقال له أعشى بكر بن وائل والأعشى الكبير. من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية وأحد أصحاب المعلقات. كان كثير الوفود على الملوك من العرب، والفرس، غزير الشعر، يسلك فيه كلَّ مسلك، وليس أحدٌ ممن عرف قبله أكثر شعراً منه. وكان يُغنّي بشعره فسمّي (صناجة العرب).

قال البغدادي: كان يفد على الملوك ولا سيما ملوك فارس فكثرت الألفاظ الفارسية في شعره. عاش عمراً طويلا وأدرك الإسلام ولم يسلم، ولقب بالأعشى لضعف بصره، وعمي في أواخر عمره. مولده ووفاته في قرية (منفوحة) باليمامة قرب مدينة الرياض وفيها داره وبها قبره.

الشرح: "تشرق" بريقه, إذا غص, "أذعته" أفشيته، "صدر القناة" الرمح.

الشاهد: في "شرقت صدر" فإنها مؤنثة وفاعلها وهو الصدر مذكر، وكان القياس "شرق" ولكن لما كان الصدر الذي هو مضاف بعض المضاف إليه أعطي له حكمه.

انظر: الأشموني ٢/ ٣١٠, والسيوطي في همعه ٢/ ٤٩، وابن هشام في المغني ٢/ ١١٣.

(٣) هو لجرير.

و(خبرُ الزّبير): مقتله حين انصرف يوم الجمل، وقُتل في طريقه غِيْلَة.

و(تواضعت): تضاءلت وخشعت. و (الخُشَّع): صفةٌ للجبال باعتبار ما آلت إليه.

يقول: لَمّا وافى خبرُ مقتل الزّبير بن العوّام - رضي الله عنه - مدينة الرّسول - صلّى الله عليه وسلّم - تواضعت هي وجبالُها وخشعتْ حزنًا عليه.

والشّاهدُ فيه: (تواضعت سور المدينة) حيث ألحق تاء التّأنيث بالفعل ضرورة؛ لأنّ الفاعل مذكّر؛ وهو (سور المدينة).

انظر: الكتاب ٥٢/١، ومعاني القرآن للفرّاء ٣٧/٢، ومجاز القرآن ١٩٧/١، ١٦٣/٢، والمقتضب ١٩٧/٤، والجمهرة (رسو) ٧٢٣/٢، وشرح أبيات سيبويه للنّحّاس ٦٥، والخصائص ٤١٨/٢، والمذكّر والمؤنّث لابن الأنباريّ ٥٩٥، والدّيوان ٩١٣/٢.

لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ المَدِينَةِ والجِبَالُ الخُشَّعُ

الثالث: أن يكون ليس مُؤنَّثًا في المعنى، ولا بعض مُؤنَّثٍ، لكنَّه يُشارك القسمَيْن قَبْلَهُ، في أنَّه يجوز أن يُحْذَف ويُلفظ بالمؤنث، وهو مُرادٌ مفهوم، نحو: اجْتَمَعَتْ أهل اليَمَامَة، و(١): [الطويل]

مَشَيْنَ كما اهْتَزَّتْ رِماحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرياح النَّوَاسِمِ

الرابع: أن يكون مذكرًا وهو كل المؤنث، نحو: ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ﴾ [الزمر:٧٠]، وقد أَطْلَقَ النُّحاة في المؤنث، فالظَّاهر أنَّه يجوز، سواء كان المؤنث ظاهرًا أو مضمرًا.

وزَعَمَ الفرَّاء أنَّه لا يجوز ذلك مع المضمر، فلا يجوز: الأَصَابعُ قُطِعَتْ بَعْضُها، ولا القناة شَرِقَتْ صَدْرُها، وأنَّ العرب مَنَعَتْ مِن اسْتِجَازَته.

الخامس: أن لا يكون واحدًا من هذه الأربعة، فلا يَسْرِي إلى فِعْلِهِ التأنيث، كقولك: قَامَ غُلامُ هِنْدٍ؛ فإن كان المُذكَّر أُوِّل بمؤنث كتأنيث الكتاب، ويُراد به الصحيفة، فهذا لا يجوز إلا في قليلٍ من الكلام، وتذكيره هو المعروف، وقد نَصَّ النحويون على أنَّ قوله(٢): [البسيط]

---

(١) قائله ذو الرمة غيلان بن عقبة.

الشرح: "اهتزت" مالت واضطربت, "تسفهت" من قولهم: تسفهت الرياح الغصون, إذا أمالتها وحركتها, "النواسم" جمع ناسمة، وهي الرياح اللينة أول هبوبها.

المعنى: يقول: إن هؤلاء النسوة قد مشين في اهتزاز وتمايل, فهن يحاكين رماحا مرت بها ريح فأمالتها.

الشاهد: في "تسفهت... مر الرياح" حيث أنّث الشاعر الفعل بتاء التأنيث مع أن فاعله مذكر وهو "مر" والذي جلب له ذلك إنما هو المضاف إليه، وهو "الرياح".

انظر: ابن الناظم ص١٥٧، وابن عقيل ٢/ ٣٨, والأشموني ٢/ ٣١٠، والمكودي ص٨٦، وسيبويه ١/ ٢٥، والخصائص ٢/ ٤١٧.

(٢) البيت لرويشد بن كثير الطائي.

انظر: سر صناعة الإعراب ١١/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٦/١، وشرح المفصل ٩٥/٥، ولسان العرب (صوت)، والدرر ٢٣٩/٦، وبلا نسبة في: الخصائص ٤١٦/٢، والإنصاف ٢٦٧/٢، والبسيط ٣٢٨/١، ٣٧٨، ٧٨٣/٢، وتخليص الشواهد ١٤٨/١، وخزانة الأدب ٢٠٧/٤.

يـا أيُّهـا الرَّاكِـبُ المُزْجِـي مَطِيَّتَـهُ   سَـائِل بني أسـدٍ مـا هـذه الـصَّوْتُ

من أقبح الضرورات؛ لأنَّ فيه تحريف اللفظ، ورَدَّ الأصل إلى الفرع.

وإن كان المُذكَّر قد أُخْبِرَ عنه بمؤنث، فلا يجوز تأنيث فِعْلِه عند البصريين إلا ضرورة، وأجازه الكُوفيُّون في سِعة الكلام، بشرط أن يكون المُذكَّرُ مصدرًا، ويكون الخبرُ مؤنثًا مُقدمًا، نحو قوله[1]: [الطويل]

أَلَـمْ يَـكُ غَـدرًا مـا فعلـتم بـشَمْعَلٍ   وقَدْ خَابَ مَنْ كَانَتْ سَرِيرَته الغَدْرُ

وإن كـان المـسند إليـه الماضـي جمـع تكسير لمـذكر أو مؤنـث، نحـو: الزُّيُـود والهُنُود، عاقلا أو غير عاقل.

أو جمعًا لمُذكَّر بالألف والتاء، نحو: الطَّلَحَات، والدُّرَيْهِمات، والحُسَامَات.

أو اسم جنس لمؤنث، نحو: المرأة في باب (نِعْمَ)، والشَّجَر، والمدر.

أو اسم جمع لمؤنث، نحو: فَوْج، جاز إلحاق التاء، وأنْ لا تلحق، و(قوم) اسم جمع لمذكَّر يجوز فيه إلْحَاق التاء، كقوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [القمر: ٩]، وجاز أن لا تلحق كقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ﴾ [الأنعام: ٦٦]، ولا تطرد التاء في اسم الجمع لمذكر.

وإن كان التأنيث مجازيًا والاسم ظاهرًا، جاز إلحاق التاء، وجاز أن لا تلحق، تقول: طَلَعَت الشمسُ، وطَلَعَ الشَّمس، فَصَلْتَ أو لـم تَفْصِل، إلا إن كان الفصلُ بـ (إلا) فعلى ما سبق.

فإن رَفَعَ الماضي ضمير مؤنثٍ حقيقي أو مجازي مُتَّصلا، وَجَبَت التاء نحو: فُلانَةٌ قَالَتْ، والشمس طَلَعَتْ، ولا يجوز حذفها إلا في الشعر.

والتاء في المضارع كالتاء في الماضي، عَدَمًا ولُزُومًا؛ تقول: قَامَتْ هِنْدٌ، وتَقُومُ الهِنْدَان، وتَحْضُر القاضي امْرَأَة، وتضطرم النَّار، ويجوز: و(يَحْضُر، ويَضْطرِمُ) بالياء، وما يَقُوم إلا هندٌ، أو الهِنْدَان، أو الهِنْدَات.

وقراءة[2]: (لا تُرَى إلا مَسَاكِنُهُمْ) [الأحقاف: ٢٥] بضم التاء، بالرَّفع شاذَّة.

---

(١) انظر: الحماسة البصرية ١/٤٤، والقرط على الكامل ١/١٧٨.

(٢) انظر: الحجة للقراء السبعة ٦/١٨٩، وحجة القراءات ١/٦٦٦.

ولغة أكلوني البراغيث المشهورة أن لا تلحق الفعل إذا أُسْنِدَ إلى مُثنّى أو مجموع علامة، تَدُلُّ على تثنيته وجَمْعِه، كما دَلَّت التاء على تأنيثه.

ومن العرب من يُلْحِق أَلِف التثنية، وواو الجمع، ونون الإناث، والمختار أنَّها حروف علامات تدُلُّ على التثنية والجمع.

وحكى اللغويون أنَّ أصحاب هذه اللغة هم طيئ، يلتزمون العلامة أبدًا ولا يُفارِقُونَهَا، وذَكَرَ بعض الرواة أنَّها من لغة أَزْد شَنُوءة[١].

وأَبْهَمَ سيبويه، فقال: واعلم أنَّ من العرب من يقول: ضَرَبُونِي قَوْمُك، وضَرَباني أَخَوَاك، ويُسَمِّيها بعضهم لُغة (أكلوني البراغيث).

وابن مالك يقول: لغة " **يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَلائِكَة** "[٢]، وقد استعمل أبو تمام[٣] لغة قومه طيئ، فقال[٤]: [الطويل]

---

(١) حي من اليمن ويقال: أسد بالسين وهو أفصح "أسد شنوءة".

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٣/١، رقم ٥٣٠)، وأخرجه مسلم (٤٣٩/١، رقم ٦٣٢).
وانظر الفائق للزمخشري ٧٣/٣، والنهاية لابن الأثير ٢٩٧/٣، ولسان العرب (عمد) ٢٩٦/٤.

(٣) أَبو تَمّام: (١٨٨ - ٢٣١ هـ / ٨٠٣ - ٨٤٥ م): هو حبيب بن أوس بن الحارث الطائي. أحد أمراء البيان، ولد بجاسم (من قرى حوران بسورية) ورحل إلى مصر واستقدمه المعتصم إلى بغداد فأجازه وقدمه على شعراء وقته فأقام في العراق ثم ولي بريد الموصل فلم يتم سنتين حتى توفي بها. كان أسمر، طويلا، فصيحاً، حلو الكلام، فيه تمتمة يسيرة، يحفظ أربعة عشر ألف أرجوزة من أراجيز العرب غير القصائد والمقاطيع. في شعره قوة وجزالة، واختلف في التفضيل بينه وبين المتنبي والبحتري، له تصانيف، منها فحول الشعراء، وديوان الحماسة، ومختار أشعار القبائل، ونقائض جرير والأخطل، نُسِبَ إليه ولعله للأصمعي كما يرى الميمني.
وذهب مرجليوث في دائرة المعارف إلى أن والد أبي تمام كان نصرانياً يسمى ثادوس، أو ثيودوس، واستبدل الابن هذا الاسم فجعله أوساً بعد اعتناقه الإسلام ووصل نسبه بقبيلة طيّيء وكان أبوه خماراً في دمشق وعمل هو حائكاً فيها ثُمَّ انتقل إلى حمص وبدأ بها حياته الشعرية.
وفي أخبار أبي تمام للصولي: أنه كان أجش الصوت يصطحب راوية له حسن الصوت فينشد شعره بين يدي الخلفاء والأمراء.

(٤) انظر: جواهر الأدب ٤٣٥/١.

بِكُلِّ فَتًى ما شَابَ مِنْ رَوْعِ وَقْعِهِ ... ولكنَّـه قـد شِـبْنَ مِنْـهُ الوَقَـائِعُ

كما استعمل لغتهم في ذو الطائية، فقال[1]: [الطويل]

أَنَـا ذُو عَرَفْـتُ فـإن عَرَتْـكِ جَهَالَـةٌ ... فأَنَـا المقـيم جَهَالَـةَ الجُهَّـال

وذهب بعض النُّحاة إلى أنَّها ضمائر، واختلفوا، فقال قومٌ: ما بعدها بدلٌ منها، وقال قوم: مبتدأ والجملة السابقة خبر. وهذه اللغة عند جمهور النحويين ضعيفة، وكثرة ورود ذلك يدل على أنَّها ليست ضعيفة.

وتَلْحَقُ مع الفصل بـ (إلا) مع الظاهر، ومع المضمر تقول: ما قَامَا إلا أَخَوَاك، وأخواك ما قاما إلا هُما، بخلاف تاء التأنيث.

ولو فُكَّت التثنية والجمع لبعض مجوزات الفك، أو تغايرت الألفاظ في العطف، جاز إلحاق هذه العلامات، خلافًا لمن منع ذلك، فيقول: قَامَا زَيْدٌ وزَيْدٌ، إذا كانا عَلَمَيْن، وقَامَا زَيْدٌ وعَمْرو، وقاموا زَيْدٌ وعَمْرو وجَعْفَر، إلا أنَّ الأكثر وجود صيغة التثنية والجمع.

باب العدد[2]

إذا سَرَدْتَ أَسْمَاء العدد من غير عامل، قلت: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، بالسكون، وأجاز سيبويه أن تُشِمّ دال واحد الضَّم، ومنع ذلك الأخفش.

وأجاز سيبويه طرح همزة (أَرْبَعة)، وإلقاء حركتها على الهاء من ثلاثة، وذكر سيبويه عمَّن يوثَقُ به سماع ذلك من العرب.

وذكر المبرد عن المازني: أنَّه لا يجيز ذلك.

ويُميَّزُ من أَحَدَ عَشَر إلى تسعة وتسعين بمفردٍ منصوب، وذلك المركَّب،

---

(١) انظر: ديوان أبي تمام ١/١٠٢.

(٢) قال الزمخشري: من أصناف الاسم أسماءُ العدد، وهذه الأسماء أصولها اثنتا عشر كلمة، وهي الواحد والاثنان إلى العشرة والمائة والألف، وما عَداها من أسماءِ العددِ فَمُتَشَعِّبٌ مِنْهَا وعامتها تُشفع بأسماءِ المَعْدُودَاتِ لِتَدُل على الأجناس ومقاديرها كقولك: ثلاثة أثواب، وعشرة دراهم، وأحد عشر دينارًا، وعشرون رجلا، ومائة درهم، وألف ثوبٍ. [المفصل: ١/١٧٦]

والعقود من عشرين إلى تسعين، والمعطوف عليه العقود المذكورة، فتقول: قام أَحَدَ عَشَرَ رَجُلا، وقَامَ عِشْرُون رَجُلا، وقام أَحَدٌ وعشرون رَجُلا، والحادي والعشرون رَجُلا إلى أن تبلغَ العَقْد.

وذَهَب الفرَّاء إلى أنَّه يجوزُ أن يُفَسَّرَ ذلك كله بالجمع، فتقول: أَحَد عَشَر رِجَالا، وثلاثون رِجَالا، وأجاز بعضهم عندي: عِشْرُون دَرَاهم لعشرين رَجُلا، قاصدًا أنَّ لِكُلِّ منهم عِشْرين دِرْهَمًا.

وحكى الكسائي: أنَّ من العرب من يُضِيفُ العشرين وأخواته إلى المُفسّر، منكرًا أو معرَّفًا، فتقول: عِشْرُو دِرْهَم، وأَرْبَعُو ثوب. وهذا عند أصحابنا شاذ لا يُبنى عليه قاعدة.

وفي " المفتاح ": لا يُضاف عشرون إلى التسعين إلى التمييز لا غيره، فلا يقال: عِشْرُو دِرْهَم ولا عِشْرُوك. انتهى.

وقال أبو حاتم: تجري الإضافة فيما جاوز العَشَرَة والعَشْرَ، فتقول: رَأَيْتُهم أَحَدَ عَشَرَهم إلى تِسْعَة عَشَر، ورَأَيْتُهُنَّ إِحْدَى عَشَرَتَهُنَّ إلى التسع عشرة. وقال: رَأَيْتُهم عِشْرِيهم، ورَأَيْتُهُنَّ عِشْرِيهِنَّ، ورَأَيْتُهم أَحَدَهُم وعِشْرِيهم، وإِحْدَاهُنَّ وعِشْرِيهِنَّ، وكذلك في الثلاثين وما بعدها إلى الثلاثة، والألف على ذلك الحسب. انتهى.

ولا يُفصل بين هذا التمييز والعدد إلا في الضرورة، نحو[1]: [البسيط]

في خَمْسَ عَشَرَةَ مِنْ جُمَادَى لَيْلَةً ... لا أَسْتَطِيعُ علـى الفِـرَاشِ رُقَـادِي

ونحو[2]: [الطويل]

فأَشْـهَدُ عِنْـدَ الله أَنْ قـد رَأَيْتُهـا ... وعِـشْرُون مِنْهَـا إِصْبَعًا مِـنْ وَرَائِيَـا

وإذا أَتَيْتَ بنَعْتٍ، جاز الحَمْلُ فيه على المُفسِّر نحو: عِنْدِي عِشْرُون رَجُلا صَالِحًا، وعِشْرُون دِرْهَمًا وَازِنًا، يُحمل على اللفظ، و(وَازِنٍ) على المعنى، و(وَزْنُ سَبْعَة) على المصدر.

وما صَحَّ منها أن يكون العدد جارٍ عليه، نحو: عِنْدِي عِشْرُون دِرْهَمًا، ووَزْنَ سَبْعَة، وإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ على عشرون، فقُلْتَ: عِشْرُون دِرْهمًا، ووَزْنُ سَبْعَة.

---

(١) انظر: المقتضب ١٤٣/١.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٤٩/٢.

وإن كان النَّعتُ جمعًا سالمًا فلا يكون إلا على العدد، نحو: عِشْرُون رَجُلا كِرامٌ، وعلى التمييز فتقول: كِرَامًا.

وقال خطاب الماردي: عندي عِشْرُون رَجُلا صَالِحِين، لا يجوز إلا في قَوْلٍ، فإذَا وَصفْتَ بجمع التكسير، جاز أن تقول: عِشْرُون دِرْهَمًا جِيَادًا.

ويُضاف التمييز إلى العدد في غير ما ذُكِر، وذلك ما بَيْنَ اثنين وأَحَدَ عَشَر مجموعًا، أو دَالا على الجمع على ما يأتي، نحو: ثلاثة أَبْوَابٍ، وثلاثُ لَيَالٍ.

وشذَّ ما حَكَى أبو زيد من قولهم: اشْتَرَيْتُ ثلاث مُدّ البصرة، قال: أَوْقَعُوا الوَاحِد مَوْقِعَ الجَمْع.

فأمَّا نَصْبُه فإن كان جامدًا، فجائزٌ على قِلَّةٍ، قياسًا عند الفراء، ومَخْصُوصًا بالشِّعر عند سيبويه، والأحسن إِضَافَته كما قُلْنَا.

ويجوز أن يُفصلِ بـ (مِنْ) ويُعرب، فتقول: ثلاثةٌ مِن الرِّجَال، وإذا جعلت الجمع نفسًا للمقدار جاز، وأَتْبَعْتَ الجمع إعراب المقدار، كقولك: خَمْسَةُ دَرَاهِم، ورَأَيْتُ خَمْسَةً دَرَاهِمَ، وانْتفعتُ بخَمْسةٍ دِرَاهِم، وكذلك إذا عرفتهما لا يختلف البصريون في هذا.

وروى أبو زيد: أنَّ قومًا من العرب يَقُولُونه غير فُصحاء، ولا تقول: النِّصْفُ الدِّرْهَمُ، ولا الثَّلاثُ الدَّرَاهِم. وإن كان صِفَة فالإضافة ضَعِيفَة نحو: ثَلاثَةُ صَالِحِين، والأحسن الإتباع على النعت، فتقول: ثلاثةٌ صَالِحُون، ثم النصب على الحال.

فإن كان تمييز أَلْفٍ ومائة فيُفْرَد، تقول: أَلْفُ رَجُلٍ، ومائة رَجُلٍ، وأجاز الفراء جمع تمييز المائة، قال: ومن العرب من يَضَعُ السنين مَوْضِعَ السَّنَة.

وقال المبرد: هو خطأٌ في الكلام، وإنَّما يَجُوزُ في الشِّعر للضَّرُورة، وجَوَّز المبرد أيضًا في: (عَلَيْهِ مائة بَيْضًا)، أن يكون (بَيْضًا) تمييزًا، هذا وهو منصوب جَمْعٍ، وفي القراءة المتواترة: ﴿ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥] على الإضافة.

فإن جَعَلْتَ الأَلْفَ تمييزًا جَمَعْتَهُ، فتقول: ثلاثةُ آلاف، فأمَّا قراءة الحسن: (بِثَلاثَةِ أَلْفٍ) [آل عمران: ١٢٤]، و(بِخَمْسَةِ أَلْفٍ) [آل عمران: ١٢٥] بتوحيد الأَلْف، فشَاذَّة[1].

وإنْ جَعَلْتَ المائة تمييزًا أُبْقِيَت مُفْرَدَة، تقول: ثَلاثُ مائةٍ. فأمَّا جَمْعُه نحو: ثَلاثُ مئين، وثلاثُ مئات، فبعضهم جَعَلَهُ شاذًّا لا يجيء إلا في الشِّعر، وهو قول

(١) انظر: الشوارد للصاغاني ١/١٠٦.

أبي علي.

وحكى الفراء: أنَّ بعض العرب يقول: عَشْرُ مائة، ويَجْعَلُ العَقْدَ من لفظ العشرة، قال: وأَهْلُ هذه اللغة يقولون: ثلاثُ مئين، وأَرْبَعُ مئين.

وفي كتاب " الصفار " للبطليوسي، عن الفراء: لا يقول: ثلاث مئين، إلا مَنْ لا يقول: أَلْف، وإنَّما يقول: عَشْرُ مئين، ومَنْ يقول: أَلْف، ولا يقول: عَشْرُ مئين، لا يقول: ثَلاث مئين.

ويظهر من كلام سيبويه جواز جمع (المائة) في الكلام، ونصب تمييز مائة ومائتين جائز في الشِّعر، وأجاز نَصْبَه، ونَصْبَ تمييز (الألْف) ابن كيسان، فتقول: مائة ثَوْبًا، ومائتان عَامًا، وألْف ثَوْبًا.

ولا يُضاف وَاحِدٌ إلى معدود، لا تقول: وَاحِدُ رَجُلٍ، ولا وَاحِدَة امْرأَةٍ، ولا اثْنَا رَجُل، إلا في ضرورة شعر، نحو[1]: [الرجز]

ظَرْفُ عَجُوز فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

وكان الصواب أن يقول: فِيهِ حَنْظَلَتَان، أو في شُذُوذٍ من الكلام.

حكى أبو زيد: اشْتَرَيْتُ قَدَحًا واثْنَيْه، واشْتَرَيْتُ اثْنَي مُدّ البصرة، يُريد: واثْنَيْ قَدَحٍ، واثْنَي مُدٍّ.

واللفظ المُؤدِّي معنى الجمع إن كان اسم جنس أو اسم جمع، ففيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن لا يَنْقَاسُ الإضافة إليهما، بل يَقْتَصِرُ فيما وَرَدَ من ذلك على السَّماع، وهذا مذهب الأخفش، والمبرد، وأبي حاتم، والسيرافي، وأبي علي، وهو

---

(١) هذا عجز بيتٍ من الرّجز، وصدُره: كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ
يُنسبُ لخطّام المجاشعيّ، أو لجندل بن المثنّى، أو لسلمى الهذليّة، أو لشمّاء الهذليّة.
و(ظرف): وِعاءٌ من جلد.
والشّاهدُ فيه: (ثنتا حنظل) حيث أضاف ثنتان إلى (حنظل) وذلك ضرورة شعرية.
انظر: الكتاب ٥٦٩/٣، ٦٢٤، وإصلاحُ المنطِق ١٦٨، والمقتضب ١٥٦/٢، وما يجوز للشّاعر في الضّرورة ٢٣٤، والمنصف ١٣١/٢، وفرحة الأديب ١٥٨، وأمالي ابن الشّجريّ ٢٨/١، وشرح المفصّل ١٤٤/٤، وشرح الجمل ١٤٠/١، ٢٩/٢، وابن النّاظم ٧٢٨، والخزانة ٤٠٠/٧.

اختيار ابن هشام، وابن مالك.

وصَرَّح سيبويه أنَّه لا يقال: ثَلاثُ غَنَمٍ، وظاهر كلامه أنَّه لا يقال: ثلاثُ إِبِلٍ، ولا ثَلاثُ بَقَرٍ، ولا ثَلاث بَط، ولا ثلاث شِيَاه.

المذهب الثاني: أنَّه يَجُوزُ ذلك فيهما ويَنْقاسُ، وهو ظاهر كلام ابن عصفور، إلا أنَّه قال في بعض كُتُبه: وإِضَافَته إليهما قليل.

المذهب الثالث: التَّفْرِقَة بين ما يُستعْمَلُ من اسم الجمع للقِلَّة فيجوز، وبين ما يُستعمل للقليل والكثير فلا يجوز، قال به قومٌ.

وحكاه أبو علي في " الشيرازيات " عن أبي عثمان، قال: أَضَافُوا إلى (رَهْطٍ ونَفَر)، ولم يضيفوا إلى (قوم)؛ لأنَّه يكون للقليل والكثير، ولا إلى (بشر)؛ لأنه يكون للكثير. ووَهَّم الفارسي أبا عثمان في قوله: إِنَّ (بشرًا) للكثير، وهو يقع على الواحد والجمع.

والمسموع: خمس ذَوْدٍ، وخمسة رَجْلَة، وتِسْعَة رَهْطٍ، وثلاثَة نَفَرٍ، وخَمْسُ بَنَات، وخَمْسُ نِسْوَة، ونَصُّوا على أنَّهم لم يقولوا: ثلاثةُ بَشَر، ولا ثلاثة قَوْمٍ، قاله ابن عصفور.

والفصل المتفق عليه الفصل بـ (مِنْ)، تقول: ثلاثةٌ مِن القَوْمِ، وثلاثةٌ مِن النَّخل.

وإن كان جَمْع تصحيح وتعَيَّن لكون المفرد، لم يُجمع إلا هذا الجمع، تَعَيَّنت الإضافة إليهما نحو: ثلاثةُ جَبَّارين، و﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩]، و﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾ [يوسف: ٤٣]، و﴿تِسْعَ آيَاتٍ﴾ [الإسراء: ١٠١]. أو تَرَجَّح بالعطف على ما تعيَّن، كقوله تعالى: ﴿وَسَبْعِ سُنْبُلاتٍ﴾ [يوسف: ٤٦]، عَطْفًا على ﴿سَبْعِ بَقَرَاتٍ﴾.

وإن كان جَمْع تكسير من باب مفاعل، أُوثر على جمع التصحيح، نحو: ﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾ [البقرة: ٢٦١]، و﴿سَبْعَ طَرَائِقَ﴾ [المؤمنون: ١٧]، و﴿سَبْعَ لَيَالٍ﴾ [الحاقة:٧]، و﴿عَشَرَةِ مَسَاكِينَ﴾ [المائدة: ٨٩]، وثلاثةُ أَحَامد، وثلاثُ زَيَانِب، ويجوز التصحيح على قِلَّة، فتقول: ثلاثةُ أَحْمَدِين، وثلاثُ زَيْنَبَات.

وقال بعض أصحابنا: إنَّ جَمْعَ من النَّوْعَيْن يُضاف إليهما، وإن كان لهما جَمْعٌ من باب مفاعيل، فتقول: ثلاثةُ أَحْمَدِين، ولا يُحسن: ثلاثة أَحَامِد.

وقال ابن عصفور: وكذلك أيضًا يُضاف إلى جُمُوع السَّلامة، إذا لم تَكُنْ

صِفَات، تقول: ثلاثةُ زَيْدِين، وأَرْبَعُ هِنْدَات. انتهى.

وإن كان جَمْعُ التكسير من غير باب مَفَاعِل، فإمَّا أن يَكثُرَ فيه التكسير أو جَمْع القِلَّة، أو يَقِلان إنْ كَثُرَا، فالفصيح فيهما نحو: ثلاثةُ زُيُود، وثلاثُ هِنُود، وثلاثةُ أَفْلُس، قال تعالى: ﴿ثَمَانِيَ حِجَجٍ﴾ [القصص: ٢٧]، وقال: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، ولا يجوز: ثلاثةُ زَيْدِين، وثَلاثُ هِنْدَات، وثلاثة فُلَيْسَات، إلا قليلا.

وإنْ قَلا أُوثِرَ التصحيح وأُوثِر جمع الكثرة، نحو: ثَلاثُ سَعَادَات، وثلاثةُ شِسُوع، ويجوز: ثلاثُ سَعَائِد، وثلاثة أَشْسُع.

فأمَّا قوله تعالى: ﴿ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فقيل: هو جمع (قُرْء) بضم القاف، وجاء على سبيل الاستغناء ببعض الجموع عن بعض، وهو قليل، وقيل: (أَقْرَاء) جَمْعُ (قَرْء) بفتح القاف، وإن كان شاذًّا في جَمْعِ فَعْل الصحيح العين وليس جمع (قُرْء)، فيكون له الجمعان، بل يكون (قُرْء) ممَّا جُمِعَ جَمْع كثرة فقط، فأُضِيفَ إليه كما أُضِيفَ إلى أحدِ الجَمْعَيْن قِلَّةً وكثرة إذا تعيَّن.

وقال المبرد: شَاعَ ذلك؛ لأنَّه على تقدير: (مِنْ)؛ أي: ثلاثةٌ مِن القُرُوء، كما تقول: ثلاثة حَمِير، وثلاثة كِلاب، تريد: مِن الحَمِير، ومِن الكلاب، قاله ابن مالك عن المبرد.

وفي " كتاب سيبويه ": أنَّ (ثلاثة كِلاب) مُؤَوَّل على معنى: مِن الكِلاب.

ويجوز إضافة العدد إلى غير التمييز، فيُغني عنه لكَوْنِه معلوم الجنس عند المخاطب، نحو: اقْبِضْ عَشَرَتَك وعَشَرِيك، ومِن كلامهم: بَرِئْتُ إليكَ مِن خَمْسٍ وعِشْرِي النِّخَاسين.

وإذا أَخْبَرْتَ عن عددٍ مُجرَّد من المعدود مِنْ ثلاثة إلى عشرة، كان كُلُّه بالتاء، تقول: ثلاثة نِصْفُ سِتَّةٍ، وفي مَنْعِ صَرْفِهِ خِلافٌ.

وإِنْ أَرَدْتَ بالعدد المعدود، فإمَّا أن تَذْكُرَ المعدود في اللفظ أو لا تَذْكُره، فإن لم تذكره فالفصيح أن يكون بالتاء لمُذكَّر وبعدمها لمُؤنَّث، تقول: صُمْتُ خَمْسَةً، تريد: خَمْسَةَ أَيَّامٍ، وسِرْتُ خَمْسًا، تريد: خَمْسَ ليالٍ، ويجوز أن تحذف تاء التأنيث.

حكى الكسائي، عن أبي الجراح[١]: صُمنا من الشَّهر خَمْسًا.

وحكى الفراء: أَفْطَرْنَا خَمْسًا، وصُمْنَا خَمْسًا، وصُمْنَا عَشْرًا من رمضان.

وقال بعضهم: ما حكاه الكسائي لا يصح عَنْ فصيح، ولا يُلتفت إليه. انتهى.

وتضافر النقل في الحديث: " **ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّال** "[٢] بحذف التاء، يريد: بِسِتَّةِ أَيَّامٍ.

وإن ذَكَرْتَ المعدود في اللَّفْظ، فاسم العدد بالتاء لمُذكَّر وبِعَدَمِهَا لمُؤنَّث، قيل: وشذَّت ثلاثة أَلْفَاظٍ من المؤنث، فجاء عددها بالتاء، قالوا: ثلاثة أَنْفُسٍ، وثلاثةُ أَعْيُن: جَمْع عَيْن، وهي الرَّبيئة، وثلاثةُ دَوَابّ، وقد تُؤوِّلَتْ، وحُكِيَ بِتَرْكِ التاء في الثلاث.

والمُعتبرُ في التذكير والتأنيث المفردُ لا الجمع؛ فَلِذَلك يقولون: ثلاثة سِجِلات، وثلاثة دُنَيْنِيرَات، خِلافًا لأهل بغداد، فإنَّهم يقولون: ثلاثُ حَمَّامَات، فيَعْتَبِرُون لفظ الجمع.

وقال الكسائي: تقول: مَرَرْتُ بثلاث حَمَّامَات، ورَأَيْتُ ثلاث سِجِلات، بغير هاء.

وإن كان الواحدُ مُذكَّرًا، وقاس عليه ما كان مثله، ولم يقل به الفراء والعرب على قول سيبويه بالتاء، ولا يُعْتبر أيضًا تأنيث لفظ المفرد، إذا كان عَلَمًا لمُذكَّر، نحو: طَلْحَة وسَلَمَة.

والمؤنث المجازي كالحقيقي، وتقول: عندي ثلاثُ بَنَاتُ عُرْسٍ، وأَرْبَع بنات آوى، والاختيار أن تَدْخُل التاء؛ لأنَّ الواحد ابن عُرْس، وابن آوى.

وقال الفراء: كان بعض مَنْ مَضَى من أهل النحو يقول: ثلاثُ بنات عُرْس، وثلاث بنات آوى، وما أشبه ذلك ممَّا يُجْمَعُ بالتاء، ولم يصنعوا شيئًا؛ لأنَّ العرب تقول: لي حَمَّامات ثلاثة، والطَّلَحَات الثلاثة عندنا، يريدُ: رِجَالا أسماؤهم

---

(١) أبو الجرَّاح العقيلي، من فصحاء الأعراب، وأحد الذين حضروا المناظرة التي جرت بين سيبويه والكسائي، وقد وافق الكسائي. ينظر: الفهرست ص ٧٠، وتاريخ العلماء النحويين ص ١٠٤.

(٢) أخرجه أبو داود (٢/٤٢٣، رقم ٢٤٣٣)، وابن ماجه (١/٥٧٤، رقم ١٧١٦)، وابن حبان في صحيحه (٨/٣٩٦، رقم ٣٦٣٤).

الطلحات.

وإذا كان المعدودُ مُؤنَّثًا اسم جنس، أو اسم جمع غير نائبٍ عن مُذكَّر، ولا مسبوق بوصفٍ يَدُلُّ على المُذكَّر، لم تَدْخُلْه التاء، تقول في اسم الجنس: عندي ثلاثٌ من البط، وخمسٌ من النخل، فهذان ممَّا اسْتَعْمَلَتْه العربُ مُؤنَّثًا، ومدرك هذا النوع السَّمَاع.

وتقول **في اسم الجنس**: عندي ثلاثٌ من الإبل، فإن كان اسم الجنس استعملته العرب مُذكَّرًا فقط، وذلك نحو: عِنَب، وسِدْر، ومَوْز، وقَمْح، فتقول: عندي ثلاثةٌ من الموز، وإن استعملته مُذكَّرًا ومُؤنَّثًا كـ (النَّخل)، فتقول: ثلاثٌ من النَّخل، وثلاثةٌ من النخل.

وإن كان اسمُ الجمع لعاقلٍ كان مذكرًا، فتقول: عندي تسعةٌ من النَّفَرِ، وحكى صاحب " التمهيد ": أنَّهم قالوا: ثلاثُ بَقَر، فأنَّثوه، والأكثر التذكير. انتهى.

وقالوا: ثلاثةُ رَجْلَة؛ لأنَّه اسمُ جَمْعٍ نَابَ عن مُذكَّر، و(الرَّجْلَة) بفتح الراء وكسرها، فإذا زَالَت التاء فالفتح لا غير، تقول: رَجْل.

وإن كان لغير عاقل كان مُؤنَّثًا، نحو: ذَوْد، وإبِل، وغَنَم، وشذَّ لَفْظُ (أَشْيَاء) على مذهب سيبويه، فإنَّه عنده اسم جمع كالطرفاء، فقالوا: ثلاثةُ أَشْيَاء.

وقد جاء من اسم الجمع الذي لا يعقل ما هو مُذكَّر، نحو: جَامِل، وطَيْر، قال الله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

وقال[1]: [السريع]

وجَامِلٍ خَوَّع مِنْ نِيبِه زَجْرُ المُعَلَّى أَصُلا والسَّفِيحْ

فإن سبق ذلك المؤنث بوَصْفٍ دَلَّ على التذكير فالتاء، نحو: له ثلاثةٌ ذكورٌ من

---

(١) البيت لطرفة: وهو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد، أبو عمرو، البكري الوائلي. شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، كان هجاءاً غير فاحش القول، تفيض الحكمة على لسانه في أكثر شعره، ولد في بادية البحرين وتنقل في بقاع نجد. اتصل بالملك عمرو بن هند فجعله في ندمائه، ثم أرسله بكتاب إلى المكعبر عامله على البحرين وعُمان يأمره فيه بقتله، لأبيات بلغ الملك أن طرفة هجاه بها، فقتله المكعبر شاباً.
انظر: الديوان ١/١٦٠.

البط، وأربعةٌ فحولٌ من الإبِل.

وقالَ بعضُ أصحابنا: يجوز حَذْفَ التاء فلا يُلْحَظُ الوصف، لكن الأوْلَى أن يُلْحَظ، فلو كان الوَصْفُ غير مُناقِضٍ للتأنيث، لم يعتدّ به، نحو: ثلاثُ حسانٍ من البط، وثلاثُ حسانٍ من الخَيْل، وكذا لو تأخَّر وصف التذكير، تقول: له ثلاثٌ من البط، وثلاثٌ من الإبل ذكور.

وقد يُؤَوَّلُ مُذكَّر بمُؤنَّث وعكسه، فيجيء العدد على حَسَبِ التَّأْوِيل، نحو: عَشْرُ أَبْطُن، يعني: قَبَائِل، وثلاث شُخُوص، يعني: جَوَارِي، ووَقَائِع في مضر تسعة، يعني: مَشَاهِد.

وعند ابن عصفور: أنَّ (ثلاث شخوص) حملا على المعنى.

وعن رؤبة: (ثلاثةُ أَنْفُس) لا يكون إلا في ضرورة، وذكر شذوذ (ثلاثة أنفُس) حملا على المعنى على تأنيث (أَنْفُس).

وذكر سيبويه: أنَّ (النَّفْس) تقع مُذكَّرة ومُؤنَّثة.

وإذا كان في الكلمة التذكير والتأنيث، فإن رَاعَيْتَ التذكير أَتَيْت بالتاء أو التأنيث، لم تَأْتِ بها، وذلك نحو: الحال، والعَضُد، واللِّسَان، واسم الجنس المميز واحده بالتاء، دُون ما الْتزم فيه أحدهما منهما.

وإن نَابَتْ صِفَةٌ عن مَوْصُوفٍ، فالمُعْتَبَر هو حال الموصوف، تقول: ثلاثةُ رَبَعَات، إذا أَرَدْتَ: رِجَالا، وثلاث رَبَعَات، إذا أَرَدْت: نِسَاء، ومِن مُرَاعَاتِه قوله تعالى: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]؛ أي: عَشْرُ حَسَنَات أمثالها.

وقال سيبويه: تقول: ثَلاثةُ نَسَّابَات، وهو قَبِيح؛ لأنَّ النَّسَّابة صِفَة، كأنَّه قال: ثلاثة رِجَال نَسَّابَات، استقبح حذف الموصوف، وقالت العرب: ثلاثة دَوَابّ ذُكُور، جَرَت (الدَّابَّة) مجرى الأسماء الجامدة.

فصل

تُعْطَفُ العِشْرُون والعقود بَعْدَهُ إلى التسعين على النَّيِّف

والنَّيِّف: ما بعده عشرة أو عشرون وأخواته، فإن قُصِدَ تعيين النَّيِّف المعطوف عليه، قيل: وَاحِدٌ أو أَحَدٌ وعشرون إلى تسعةٍ وتسعين بالتاء، في النَّيِّف من ثلاثة إلى تسعةٍ في المُذكَّر وبِعَدَمِهَا في المُؤنَّث.

وأوَّل النَّيِّف في المُؤنَّث إِحْدَى أو وَاحِدَة، نحو: إِحْدَى وعشرون جَارِيَةً، أو وَاحِدَة وعِشْرُون جارية، وأَلِفُ (إِحْدَى) عند الأكثرين للتأنيث، وقيل: للإِلْحَاق، وزَالَ التَّنوين للتركيب، فإذا قُلْتَ: إِحْدَى وعشرون، نَوَّنْت فقُلْتَ: إِحْدَى وعِشْرُون، والذي يَلِي ذلك للمُذكَّر اثنان، وللمُؤنَّث اثْنَتَان.

وإن لم يُقصد تعيين النَّيِّف، أَتَى بـ (بِضْعَةٍ) مع المذكر، وبـ (بِضْعٍ) مع المُؤنَّث، فيقول: بِضْعَةٌ وعِشْرُون رَجُلا، وبِضْعٌ وعشرون جَارِيَةً، وقد يُسْتَعْمَلان دُون تَنْيِيف، كقوله تعالى: ﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم: ٤]، وهو بكَسْرِ الباء.

قال أبو علي: ولا يَخْتصُّ بالمعطوف والمُركَّب، بل هو عَدَدٌ مُبْهَم من ثلاثٍ إلى تِسْعٍ يُجْرَى مُفْرَدًا، ومع العشرة يُجْرَى مجرى الثلاثة إلى التسعة، في الإعراب والبناء، تقول: هؤلاء بِضْعَة رِجَال، وبِضْعُ نِسْوَة.

وقال الفراء: (البِضْعُ) لا يُذَكَّر إلا مع العشرة ومع العشرين إلى التسعين.

كذلك رَأَيْتُ العَرَب تقول: ولا يقولون: بِضْعُ مائة، ولا أَلْف، وهو نَيِّفٌ لِمَا بين الثلاثة إلى التسعة، وإن كان للمُذكَّر، قيل: بِضْعَة.

وفي " حواشي مبرمان ": البِضْعُ: ما بَيْنَ العقدين من وَاحِدٍ إلى عشرة، ومن أحد عشر إلى عشرين. انتهى.

وأمَّا النَّيِّف: فيكون بغير هاءٍ للمُذكَّر والأنْثَى، تكون مع العقود بحَسَبِها إن كان مع العشرة، فيما بين الواحد إلى أَقَلّ من العشرة، وإن كان بعد المائة فهو عشرة أو أقل، وبعد الألْفِ عشرة أو أكثر. انتهى.

وقال أبو عمرو ابن بقي: النَّيِّف: يُطلقُ على الوَاحِد إلى التسع، ولا يُستعمل مُفردًا، بل تقول: عندي عَشَرَةٌ أو عشر ونَيِّف. انتهى.

ويُبنَى النَّيِّف مع العشرة أو العَشْر، كان مُعَيَّنًا أو مُبْهَمًا، فتقول: أَحَدَ عَشَر، وإِحْدَى عَشَرَة، وبِضْعَة عشر، وبِضْعَ عَشَرَة.

وأجاز الكوفيون إضافة النَّيِّف إلى العَشَرة أو العَشْر، واستحسنوا ذلك إذا أُضِيف، فقالوا: هذا خَمْسَةُ عَشَر، وخَمْسَةُ عَشْرِك.

وزعم ابن مالك: أنَّه يجوز فَكّ هذا المبني، فتقول: عندي خَمْسَةٌ وعَشَرَةٌ، فيَزُول البناء والتركيب ويرجع إلى الإعراب، واسْتدلَّ على ذلك بما لا دليل فيه

أصلا ويحتاج في إثبات، نحو: عندي خَمْسَةٌ وعَشرةٌ رَجُلا، وخَمْسٌ وعَشْرٌ أَمَةً، إلى سَمَاع ذلك من العرب.

وتاء الثلاثة إلى التسعة في المعطوف، والمُركَّب كحَالِها في الإضافة تَثْبُت للمُذكَّر، ولا تكون للمُؤنَّث، تقول: ثلاثةٌ وعشْرُون رَجُلا، وثلاثٌ وعشرون جَارِيَةً، وفيهما للمُذكَّر أَحَد، أو وحد، أو وَاحِد، واثْنَان، وللمؤنث إِحْدَى، أو وَاحِدَة، واثْنَتَان.

وتَسْقُط التاء مِنْ (عَشَرَة) للمُذكَّر، فتقول: ثَلاثَةَ عَشَر، وتَثْبُتُ للمُؤنَّث فتقول: ثلاث عَشَرَة، ويُجمع لها بين علامتي تأنيث، فتقول: إِحْدَى عَشَرَة، واثْنَتَا عَشَرَة.

وتُسَكِّن الحجازُ شِين (عَشَرَة)، وتَكْسِرُها تميم، وقد فَتَحَهَا بَعْضُ العرب، ومنه قراءة الأعمش: (اثْنَتَا عَشَرَةَ) [البقرة: ٦٠] بفتح الشين(١).

وقد تَسْكُن عَيْنُ (أَحَدَ عَشَر) وما بعده، كقراءة ابن القعقاع: (أَحَدَ عْشَرَ) [يوسف:٤]، وقراءة ابن هبيرة (اثْنَا عْشَرَ شَهْرًا) [التوبة: ٣٦]، فجمع بين سَاكِنَيْن، ومنهم مَنْ يُسَكِّن الحاء في: أَحْدَ عَشَر.

واثْنَا عَشَر، واثْنَتَا عَشَرَة، مُعربان صدرًا مَبْنِيَّان عجزًا، هذا مذهب الجمهور.

---

(١) قرأ الجمهور: عشرة بسكون الشين.
وقرأ مجاهد، وطلحة، وعيسى، ويحيى بن وثاب، وابن أبي ليلى، ويزيد: بكسر الشين.
وروى ذلك نعيم السعيدي عن أبي عمرو، والمشهور عنه الإسكان، وتقدّم أنها لغة تميم، وكسرهم لها نادر في قياسهم لأنهم يخففون فعلا، يقولون في نمر: نمر.
وقرأ ابن الفضل الأنصاري، والأعمش: بفتح الشين.
وروي عن الأعمش: الإسكان، والكسر أيضاً.
قال الزمخشري: الفتح لغة.
وقال ابن عطية: هي لغة ضعيفة.
وقال المهدوي: فتح الشين غير معروف، ويحتمل أن تكون لغة، وقد نص بعض النحويين على أن فتح الشين شاذ، وعشرة في موضع خفض بالإضافة، وهو مبني لوقوعه موقع النون، فهو مما أعرب فيه الصدر وبني العجز.
ألا ترى أن اثنتي معرب إعراب المثنى لثبوت ألفه رفعاً وانقلابها نصباً وجراً، وأن عشرة مبني؟
ولما تنزلت منزلة نون اثنتين لم يصح إضافتها، فلا يقال: اثنتا عشرتك.
وفي محفوظي أن ابن درستويه ذهب إلى أن اثنا واثنتا وثنتا مع عشر مبني، ولم يجعل الانقلاب دليل الإعراب. [البحر المحيط ١/٣٠٤]

وذهب ابن درستويه، وابن كيسان إلى أنَّ الصَّدْرَيْن مبنيَّان، كثلاثةٍ مِن ثلاثة عَشَر، وأمَّا (عَشَرَ) فمَبْنِيٌّ لقيامه مقام النون، ولذلك لا يُضاف إليهما، لا تقول: اثْنَيْ عَشَرِك، ولا اثْنَتَا عَشَرَتِك.

بخلاف أخواته من ثلاثة عَشَر إلى تِسْعَة عَشَر، فإنَّه يجوز إضافته، فيبقى الاسمان على بنائهما، فتقول: ثلاثة عَشَرَك بفتح الراء، وثلاث عَشَرَتَك بفتح التاء في جميع الأحوال. قال ابن عصفور: وذلك ضعيف.

وفي " البسيط ": هو القياس وعليه أكثر كلام العرب، وفي المُؤنَّث ثلاث عَشَرَتَهُنَّ، وثماني عَشَرَتَهُنَّ.

وقومٌ من العرب يُعْرِبُون فيقولون: هَذِهِ خَمْسَةُ عَشَرِكَ، ومَرَرْتُ بخَمْسَةِ عَشَرِكَ.

وهي لُغةٌ ضعيفة عند سيبويه، وقاس عليه الأخفش، واستحسنه واختاره ابن عصفور ورجَّحه وبدأ به.

وأجاز الفرَّاء إضافة صَدْرِه إلى عَجُزِه، مُزيلا بنائهما إذا أُضِيف، وحكى أنَّه سَمِعَ: ما فَعَلْتُ خَمْسَةَ عَشَرِك، وهو قول الكوفيين.

وقول ابن عصفور: أنَّه لم يُسمع من كلامهم ليس بشيءٍ، إذ قد سَمِعَهُ الفرَّاء من ابن الفقعس الأسدي، وأبي الهيثم العقيلي.

ودَعْوَى الإجماع في (ثماني عَشَرَةٍ) بالإضافة أنَّه لا يجوز إلا في الشِّعر، بَاطِلَة، بل تقدَّم النقل عن الكوفيين، أنَّهم أجازوا إضافة الصدر إلى العجز مطلقًا دون بناء، وإن كان البناءُ هو الأجود، ولا يَخُصُّون ذلك بثماني عشرة.

والبصريون حملوا ذلك على الضرورة على تقدُّم صحة النقل فيه.

وقال الأخفش في " الأوسط ": تقول للنساء: أَتَتْنِي إِحْدَى عَشَرَتَهُنَّ، وللرِّجَال: أَتَانِي أَحَدَ عَشَرَهُم إلى العشرين، ولا يكون إلا مفتوحًا.

ومن العرب من لا يتكلَّم بهذا إذا جَاوَزَ العَشَرَة؛ لأنَّه إنَّما يَقعُ على الوَاحِد، وإنَّما تقول: خمسة عَشَرَ رَجُلا ونَيِّف، تقول: خَمْسَة عَشَرِهم.

ومن العرب من يقول: ثَمَانِيَة عَشَرَ رَجُلا، تقول: ثَمَانِيَة عَشَرِهم، إلا أن الذين أَضْمَرُوا، ذَهَبُوا إلى معنى الرجال، كأنَّهم قالوا: ثمانية عَشَرَ رِجَالا، وهذا قبيح، إلا أنَّ هذا عندنا على قَوْلِ من قال: خَمْسَةَ عَشَرَ رِجَالا. انتهى.

ويقال: ثمانِيَ عَشَرَة، بفتح الياء وهو الأصلُ في التركيب، وبتسكينها، وتُحْذَفُ الياء مفتوحة النون ومكسورتها، وقد تُحذف في الإفراد ويُجْعَل الإعراب في النون، فتقول: هذه ثَمَانٌ، ورَأَيْتُ ثَمَانًا، ومَرَرْتُ بثَمَانٍ، ولا يُثنَّى ولا يُجمع مِن أسماء العدد، إلا مائة وأَلْف، تقول: مائتان، ومئات، ومئون، وأَلْف، وأَلْفان، وآلاف، وأُلُوف، وقد سُمِعَ تثنية (وَاحد) وجمعه، قال[1]: [الطويل]

فَلَمَّا الْتَقَيْنَا وَاحِدَيْنِ عَلَوْتُهُ ... بِذِي الكَفِّ إِنِّي لِلكُمَاةِ ضَرُوبُ

وقال الكميت[2]: [الوافر]

فَضَمّ قَوَاصِيَ الأَحْيَاءِ مِنْهُم ... فقد رَجَعُوا كَحَيٍّ وَاحِدِينَا

واخْتُصَّ (أَلْف) بالتَّميز به مطلقًا، يُميَّزُ به العدد المضاف والمركب، والعقد والمعطوف، وأمَّا (مائة) فيُمَيَّزُ بها من ثلاث إلى تسع، فتقول: ثلاثُ مائة، وأَرْبَعُ مائة، إلى تسع مائة.

قيل: ولا يُقال: عَشْرُ مائة، ولا يُقال: عِشْرُون مائة، اسْتَغْنَوا بأَلْفٍ وبأَلْفَيْن، وقد تقدَّم عن الفراء أنَّ بعض العرب يقول: عَشْرُ مائة، وأنَّ أهل هذه اللغة هم الذين يقولون: ثلاث مئين.

وأمَّا تَمْييزُ المركب بـ (مائة)، فتقول: إِحْدَى عَشرَة مائة إلى تِسْع عَشَرَة مائة، فيحتاج في إثبات ذلك إلى سماع من العرب، وقد أجاز ذلك ابن مالك مُستدلا بشيء ورد في الحديث مثله.

ويُعَرّفُ العددُ المفرد بدخول (أل) عليه، فتقول: الوَاحِدُ والعشرون والمائة، والألف، والمضاف إلى ما يقبل (أل)، بدخول (أل) على الثاني، فتقول: ثلاثة الأثْوَاب، وثلاثُ الجَوَارِي، ومائة الدِّرهم، وأَلْفُ الدِّرْهم.

وحكى الكوفيون دخول (أل) على الأول والثاني، فتقول: الثلاثةُ الأثْوَاب.

وحكى أبو زيد ذلك عن قومٍ ليسوا فُصحاء، وقاسه أهل الكوفة على الحسن الوجه، وحمل البصريون ذلك على زيادة (أل) في الأول، فلو أَتْبَعْتَ فقُلْتَ: الثلاثةُ

---

(١) انظر: المزهر ٢/١٨٠، والمحكم ٣/٤٨٨.

(٢) انظر: اللسان (وحد) ٣/٤٤٦، وتاج العروس (وحد) ٩/٢٦٣.

الأثْوَاب، جاز على البدل، وتقدَّم ذِكْر ذلك، ونقل أبي زيد فيه.

فأمَّا (الثلاثةُ أثواب) بإضَافَةِ ذي اللام إلى نكرة، فبعض الكُتَّاب يُجيز ذلك، وإن كان سُمِع فيُؤَوَّل على تقدير: الخَمْسَةُ خَمْسَةُ الأثْوَاب، فحُذِفَ (خَمْسَةٌ) وبَقِيَ (أثواب) على إعرابه، كحَالِهِ لو كانَ (خَمْسَةٌ) مَلْفُوظًا بها.

ومثل (ثلاثة الأثواب) إضافة الجزء إلى ما يتجزَّأ، تقول: نِصْفُ دِرْهَم، فإذا أَرَدْتَ التَّعْرِيف قُلت: نِصْف الدِّرْهَم، في قول أهل البصرة، وذهب الكوفيون إلى إجرائه مجرى العدد، فتقول: الثُّلث الدِّرْهَم، والنِّصْفُ الدِّرْهَم، شَبَّهُوه بالحسن الوجه.

والمركب يدخل (أل) على أوَّلِه ويَبْقَى على حاله مَبْنِيًّا، هذا مذهب أكثر أهل البصرة.

وأجاز الأخفش والكوفيون دخول (أل) على كل جزءٍ من المركب، فيقولون: الخَمْسَة العَشَرَة. وحَكَاهُ الأخفش عن العرب، وتمييز المركب على حاله من التنكير.

وحكى الأخفش: أنَّ بعض العرب يقول: الخَمْسَةَ عَشَرَ الدِّرْهَم، وحكى أيضًا دخول (أل) على جزئي المركب وعلى التمييز، وسوَّغَ الفرَّاء القياس على ذلك، وحُكِيَ عن الكوفيين.

وأجاز قومٌ دخول (أل) على تمييز العقد، نحو: العِشْرِين الدِّرْهَم، والمطوف تَدْخُل (أل) على المُتعاطِفين، تقول: الأحَدُ والعِشْرُون دِرْهَمًا.

وأجاز قومٌ دخولها عليهما وعلى التمييز، وقوم إدخالها على المعطوف عليه وتركها من المعطوف، نحو: الأحَدُ وعِشْرُون، وجَوَّزَ ذلك شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأبذي.

وإذا مَيَّزْتَ عددًا مركبًا بمُذكَّر ومُؤنَّث ذَوِي عقل، فالحُكم في العدد للمذكَّر، سواء قُدِّم التمييز المذكَّر أَمْ أُخِرَ، أو اتَّصَلَ بالمركب، أو انفصل ببَيْن، أو كان المذكر نصفًا أو أَقَل، تقول: اشْتَرَيْتُ خَمْسَةَ عَشَرَ عَبْدًا وأَمَة، أو أَمَة وعَبْدًا، أو بَيْنَ عَبْدٍ وأَمَة، أو بَيْنَ أَمَةٍ وعَبْدٍ، يُغلَّب المذكر ولو كان وَاحِدًا.

فإن عُدِمَ العقل منهما، فإمَّا أن يتَّصِل التمييزان بالمركب، أو يُفصل ببَيْن؛ فإن

اتصل فالحُكم للسابق منهما، فتقول: اشْتَرَيْتُ سِتَّة عشر جَمَلا ونَاقَة، وسِتَّ عَشَرَة نَاقَةً وجَمَلا؛ وإن فُصِلَ ببَيْن، فالحُكم للمؤنث، تقول: اشْتَرَيْتُ سِتَّ عَشَرَةَ بَيْنَ جَمَلٍ ونَاقَةٍ، وسِتَّ عَشَرَةَ بَيْنَ نَاقَةٍ وجَمَلٍ.

وقال سيبويه: يَجُوزُ في القياس: خَمْسَةَ عَشَرَ مِنْ بَيْن يومٍ ولَيْلَةٍ، وليس بحدِّ كلام العرب، فلو كان أَحَدُ التَّمييزين من مُذكَّر أو مُؤنَّث عَاقِلا، والآخر غير عاقل، فالذي يَقْتَضِيه القياسُ تغليب المُذكَّر العاقل، فتقول: أَرْبَعَةَ عَشَرَ عَبْدًا ونَاقَة، أو نَاقَةً وعَبْدًا.

وإن كان العاقلُ المُؤنَّث، فالذي يقتضيه القياس تَغْلِيبَهُ إن فُصِلَ ببَيْن، تقول: اشْتَرَيْتُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ بَيْنَ جَمَلٍ وأَمَةٍ، أو بَيْنَ أَمَةٍ وجَمَلٍ.

فإن اتَّصل التمييز، فالظاهر أنَّه يعتبر العاقل المذكر، تقدَّم أو تأَخَّر، تقول: اشْتَرَيْتُ أَرْبَعَةَ عَشَر عَبْدًا ونَاقَةً، أو نَاقَةً وعَبْدًا.

والتمييز المختلط المنصوب أو المجرور ببَيْنَ، إن كان العَدَدُ يقتضي التَّنْصِيف، كان التمييز مُنَصَّفًا، وإن كان العددُ لا يَقْتَضِيه، كان العددُ تمييزه مُجْملا، وإن مَيَّزْتَ عَدَدًا مُضَافًا، فالحُكم لِمَا سبق مُذكَّر ومُؤنَّث، تقول: عندي عَشْرَة أَعْبُدٍ وإِمَاءٍ، أو إِمَاءٍ وأَعْبُد؛ هذا فيما له تَنْصِيفٌ جمعي.

فإن لم يكن له تنصيف جمعي، عَطَفْتَ على العدد، لا على المعدود، وصار العطف مجهولا للمخاطب عَدَدَه، تقول: عندي أَرْبَعَةُ رِجَالٍ ونِسَاء، وثلاثُ جوارٍ ورِجَال، نصَّ على ذلك أصحابنا، وهو قول الكسائي.

وذهب الفراء إلى أنَّه لا يجوز أن يُسبق على المُذكَّر بالمُؤنَّث، ولا على المؤنث بالمذكر، فإذا قُلْتَ: عندي سِتَّة رِجَالٍ ونِسَاء، فقد عَقَدَ أنَّ عنده سِتَّة رِجَال، فليس له أن يجعل بعضهم مُذكَّرًا وبعضهم مُؤنَّثًا، وقد عَقَد أنَّهم مُذكَّرون، وكذلك في التأنيث. انتهى.

فإن لم تُضِفْ وأَخَّرْتَ العدد غَلَّبْتَ المُذكَّر، فتقول: رِجَالٌ ونِسَاءٌ سِتَّة، ونِسَاءٌ ورِجَالٌ سِتَّة.

وتقول في المعطوف: عندي أَحَدٌ وعشْرُون عَبْدًا وأَمَةً، أو أَمَةً وعَبْدًا، أو اشْتَرَيْتُ أَرْبَعَة وعشرين بَيْن عَبْدٍ وأَمَةٍ، أو بَيْن أَمَةٍ وعَبْدٍ، أو اشْتَرَيْتُ أَرْبَعَة وعشرين

جَمَلا ونَاقَةً، واشْتَرَيْتُ أَرْبَعًا وعِشْرِين نَاقَةً وجَمَلا، وسِرْتُ أَرْبَعًا وعشرين لَيْلَةً ويَوْمًا، أو بَيْن يَوْمٍ ولَيْلَةٍ.

وإذا قلت: اشْتَرَيْتُ عشرة بَيْنَ عَبْدٍ وأَمَةٍ، كان العَبْدُ خَمْسَة والإمَاء خَمْسًا.

وإذا قلت: كُتِبَ لعشرٍ بَيْن يَوْمٍ ولَيْلَةٍ، كانت الأيَّامُ عَشَرَةً واللَّيَالِي عشرًا، والفرق بينهما أنَّ اللَّيَالِي تستتبع الأيَّام، والعبدُ لا يستتبع الإمَاء.

فصل

اسمُ الفاعل المُشتق من العدد وَاحِد وثَانٍ إلى عَاشِر

وبَعْضُهم أَسْقَطَ مِن اسْم الفَاعِل وَاحِدًا، وهو كغَيْرِه من لحاق التاء للمؤنث، وعدم لحاقها للمُذكَّر، تقول: ثَانٍ وثَانِيَة.

وإذا أَضَفْتَهُ فإمَّا إلى موافقة في الاشتقاق، ولا يُضاف إلا (ثَانٍ) وما بعده، قال الله تعالى: ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠]، وثالث ثلاثة، إلى عَاشِرُ عَشْرَة.

والمشهور أنَّه لا يَجُوزُ إِعْمَال اسم الفاعل هذا في مُوَافقة، وذهب الأخفش في أَحَدِ قوليه، والكسائي، وقطرب، وثعلب، إلى جواز إِعْمَاله، فتقول: ثَانِيَ اثْنَيْن، وثَالِثُ ثلاثةً.

وقال الأخفش في قوله الموافق للجمهور: العربُ لا تقول: خَامِسُ خَمْسَةً غَدًا بالنَّصب، ولا ثانٍ اثْنَيْن غَدًا بالنَّصب.

وقد يَجُوزُ فيما دون العَشرة أن تُنَوّن وتنصب، وأن تأتي بالألف واللام؛ لأنَّ ذلك ممَّا يكون في الأفعال، وإن كان العربُ لا تتكلَّم به، ولكنَّه في القياس جائز.

ومَنَعَ أن تَقُول: أَنَّا إيَّاهُمَا ثَالِثٌ، وهؤلاء الثلاثة أَنَا إيَّاهم رَابعٌ، وقيل: بالتفصيل، فيُعْمِلُ ثانٍ وَحْدَه، ولا يعمل ثالث وما بعده، وهذا اختيار ابن مالك.

ومن فروع هذه المسألة تقول: هذا خَامِسُ خَمْسَةٍ: إذا كان أَرْبَع نسوة ومعهُنَّ رَجُلٌ، كأنَّك قلت: هذا تمام خمسة، وهذا كما تقول: هذا حادي أَحَدَ عَشَر: إذا كُنَّ عَشر نسوة معهنَّ رَجُلٌ.

وإذا أتيت به مقتصرًا عليه، رَكَّبْتَهُ مع العشرة تركيب العشرة مع النَّيِّف فتَبْنِيه، فقلتَ: الحَادِيَ عَشَر إلى التاسع عشر، والحَادِيَة عَشْرَة إلى التاسعة عَشَرَة، أو مضافًا إلى المركب الموافق له، فقلتَ: حَادِيَ عَشَر أَحَدَ عَشَر، وحَادِيَة عَشَرة إِحْدَى عَشَرَة،

إلى تاسع عَشَر تِسْعَة عَشَرَة، وتَاسِعَة عَشَرَة تِسْعَ عَشَرَة، وهذا هو الأصل.

فتَبْنِي اسم الفاعل مع العقد، وتضيفه إلى المركب المبني، أو تَحْذِفَ عقد اسم الفاعل ويُضاف إلى المركب، فيقال: حَادِي أَحَدَ عَشَر، وحَادِيَة إِحْدَى عَشَرَة إلى تاسع تسعة عَشَر، وتَاسِعَة تسع عَشَرَة، فيُعْرَبُ اسم الفاعل لزوال التركيب، ويبقى المركبُ على بنائه، وهذا أكثر استعمالا من الذي قَبْله.

وإذا ختلط عددٌ مُذكَّر بعددٍ مُؤنَّث، غُلِّب المُذكَّر فتقول: حَادِي أَحَدَ عَشَر.

وحكى يعقوب وغيره عن الفرَّاء أنَّه حكى عن العرب: كان مَعِيَ عَشَر فآحَدْتُهُنَّ؛ أي: صَيَّرْتُهُنَّ أَحَدَ عَشَر.

وذهب بعض النُّحاة إلى جواز حذف عقد الأول ونَيِّف الثاني، ويبقى اسمُ الفاعل على بنائه، والعقد الذي في المركب على بنائه، وكأنَّ كُلّ واحدٍ من المحذوف ملفوظ به.

وذَهَبَ بَعْضُهم إلى حَذْفِ الاثنَيْن، كما في المذهب الذي قبله، وإعرابُ كل من الباقيين، فتقول: حَادِي عَشَر، وثَالِثُ عَشَر، وحَادِيَة عَشَرَةٍ، وثَالِثَة عَشَرَةٍ، لزوال مُوجب البناء.

وأجاز بَعْضُهم حَذْفَ العقد الذي مع اسم الفاعل، وحذف نَيِّف العقد الثاني، فيُعْرَب اسم الفاعل ويُضاف إلى العقد الثاني، وهو مَبْنِيٌّ، فتقول: حَادِي عَشَر، وثَالِثُ عَشَر، ورَأَيْتُ حَادِيَ عَشَر، وثَالِثُ عَشَر، ومَرَرْتُ بثَالِثِ عَشَر، وهو الوجه.

وحكاه الكسائي من قولهم: السواء ثَالِثُ عَشَر، بإِعْرَابِ (ثَالِث)، وبناء (عَشَر)، وأصحابنا عدوا هذا من الشذوذ والقِلَّة، بحيث لا يُقاس عليه.

واسم الفاعل المبنيُّ إن كان في آخره ياءً، وذلك حَادِي وثَانِي، يجوز في يائه الإسكان والفتح، وهو الوجه، وإن لم يكن في آخره ياءً، فالفتح.

وسيبويه يَجْمَعُ بين تَأْنِيثَيْن في نحو: ثَالِثَة عَشَرَة ثَلاثَ عَشَرَة، وفي نحو: ثَالِثَة ثَلاثَ عَشَرَة، وثَالِثَة عَشَرَة، في قول من بناهما، قاله صاحب " البديع ".

وقال المبرد: المُذكَّر: (خامسُ عَشَر) لا هاء فيه ألبتة، والمؤنث: خَامِسَة عَشَرَة، فصار في (خَامِسَة عَشَرَة) هاءان. انتهى.

وقال السيرافي: لا أَعْلَمُ خِلافًا في جواز حَادِيَةَ عَشَر، يعني: بحذف التاء من

الثاني.

وقال الزمخشري: الحَادِي عَشَرَ، والحَادِيَةَ عَشَر إلى التَّاسِعَ عَشَرَ، والتاسعة عَشَرَ تُبْنَى من الاسمَيْن على الفتح، كما بَنَيْتهما في أَحَدَ عَشَرَ، ومعنى ثالثُ ثلاثة عَشَرَ: واحِدٌ من ثَلاثة عَشَر.

وبين ثَالِث ووَاحِد فَرْقٌ، وهو أنَّ الوَاحِدَ لا يُعلم به أنَّه انتهى به العدد، إذ يُحتمل أن ينتهي بغيره، وثالث يُعلم أنَّه الذي انتهى به العدد.

وحكى الكسائي: أنَّه سَمِعَ من الأزد أو بعض عبد القيس: وَاحِدَ عَشَرَ، وهذا هو القياس، إذ فِعْلُهُ وَحَدَ يَحِدُ.

وأمَّا (حَادِي) فمَقْلُوب من (وَاحِدٍ)، جُعِلَتْ فَاؤُهُ مكان لامه، فانقلبت ياءً لكسرة ماقبلها، وجُعِلَتْ عَيْنُه مكان فائه.

وقال الفراء: ليس بمقلوب، بل هو اسم فاعل من حَدَا يَحْدُو، وكأن الواحد الزائد يسوق العشرة، وإن كان مضافًا إلى مخالفه، وهو العدد الذي تحته، فلا يُضاف وَاحِدٌ؛ لأنَّه أوَّلُ فليس تحته شيء.

و(ثان) لا يُضاف، فلا يُقال: ثَانِي وَاحِد، قاله سيبويه. وقال الكسائي: بعض العرب يقول: ثاني واحدٍ، وحكاه الجوهري أيضًا، وقال: ثَانٍ وَاحِدًا، والمعنى: هذا ثَنَّى وَاحِدًا. انتهى.

وتقول: ثَالِثُ اثْنَيْن إلى عَاشِرُ تسعة، وثالثُ اثنتين إلى عاشرةُ تِسْعٍ، والمحفوظ عن العرب في هذا النوع الإضافة بمعنى الماضي.

قال سيبويه: وتقول: هذا خَامِسُ أَرْبَعَةٍ، وذلك أنَّك تُريد هذا الذي خَمَسَ الأربعة، كما تقول: خَمَسْتُهم ورَبَعْتُهم، ثم قال: وإنَّما تُريد هذا الذي صَيَّر أَرْبَعَةً خَمْسَةً، وقَلَّمَا تريدُ العربُ هذا.

ألا ترى أنَّك لا تسمع أحدًا يقول: ثَنَيْتُ الوَاحِد، ولا ثَانِي وَاحِدٍ، ثم قال في آخر الباب: وتقول: هذا خَامِسُ أَرْبَعٍ، إذا أَرَدْتَ أنَّه صَيَّر أَرْبَعَ نسْوَةٍ خَمْسَةً، ولا تكاد العرب تتكلَّمُ به، وعلى هذا تقول: رَابِعُ ثَلاثَةَ عَشَرَ، كما قُلْتَ: خَامِسُ أَرْبَعَة عَشَر.

وذَهَبَ أكثر النحويين؛ الأخفش، والمبرد، وغيرهما، إلى أنَّ اسم الفاعل في هذا الباب كاسْمِ الفاعل في غيره، فإن كان فيه (أَلْ)، عَمِلَ على ما تقرَّرَ في اسم

الفاعل، وإن كان دون (أَلْ) للمُضي، لم يَعْمَل.

وإن كـان للحـال أو الاسـتقبال، جـازت الإضـافة، والعمـل أجـود. ولـم يَـذْكُر سيبويه فيه التنوين والنصب، ولا معنى الحال والاستقبال، بل معنى المضي، وقال: قَلَّمَا تكَلَّمَ العرب به، وجَعَلَهُ قِيَاسًا فيما سُمِعَ من الماضي، وقَاسَ عليه رَابعُ ثَلاثَةَ عَشَرَ، ولم يستشهد النحويون على النَّصب بكلمةٍ وَاحِدَة، فدَلَّ ذلك على أنَّه منهم قياس، وبالإضافة جاء القرآن، قال تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاثَةٍ إلا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلا خَمْسَةٍ إلا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة:٧].

وذكر الأخفش: أنَّ الإضافة في هذا المختلف اللفظ، قال: وهذا كلامٌ يَقِلُّ في كلام العرب، إنَّما كلامهم الكثير: ثَالِثُ ثَلاثَةً، ويقولون في هذا القياس: ثَانِي وَاحِدٍ، والكلام الجَيِّد: ثَانِي اثْنَيْن.

وقال أبو عبيد: كانوا ثَلاثَةً فَرَبَعْتُهُم؛ أي: صِرْتُ رَابِعهم إلى العشرة، وكذلك إذا أَخَذْتَ الثُّلثَ من أموالهم إلى العُشْر، وفي العدد يَثْلُث ويَخْمِس إلى العَشرة، وفي الأموال يَثْلُثُ، ويَخْمُس إلى العُشْر، إلا ثلاثة أَحْرُف فإنَّها بالفتح في الحدَّيْن: يَرْبَعُ، ويَسْبَعُ، ويَتْسَعُ.

وتقول: كانوا ثلاثةً فأَرْبَعُوا؛ أي: صَارُوا أَرْبَعَةً إلى العشرة، على أَفْعَل، وكانوا تسعةً وعشرين فثَلَثْتُهُم؛ أي: صِرتَ بهم تمام ثَلاثِين، وكانوا تسعة وثلاثين فرَبَعْتُهم، وكذا جميعُ العقود إلى المائة.

فإذا بَلَغَتْ المائة قُلْتَ: كانوا تسعَةً وتِسْعِين فأَمْأَيْتُهُم، مثل: أَفْعَلْتُهم، وكانوا تسع مائة وتسعةً وتسعين فآلَفْتُهم، ممدودة. وكذلك إذا صاروا هُمْ كذلك، قلت: قد أَمْأُوا وآلَفُوا، مثل: أَفْعَلُوا؛ أي: صَارُوا مائة وأَلْفًا. انتهى.

وقال ابن مالك: وينبغي أن يُتَنَبَّه بهذا إلى جواز: هذا ثَالِثُ تِسعةٍ وعشرين؛ لأنَّه يقال: كانوا تسعة وعشرين فَثَلَثْتُهُم؛ أي: صَيَّرْتُهُم ثلاثين. انتهى.

وقال ابن السكيت: عُشْرٌ، وتُسْعٌ إلى ثُلُث، والجمع أَفْعَال.

وقـال أبـو عبيـد: يقـال: ثَلِيـث، وخَمِيس، وسَـدِيس، وسَبِيع، والجمـع أَسْبَاع، وثَمِـين، وتَـسِيع، وعَـشِير، يريـد: الثُّلـث، والخُمُـس، والـسُّدُس، والـسُّبُع، والـثُّمُن، والتُّسُع، والعُشر. قال: وقال أبو زيد: لم يعرفوا الخَمِيس، ولا الرَّبِيع، ولا الثَّلِيث.

وإذا جاوزت العشرة، فأجاز سيبويه وجماعة من المتقدمين أَنْ يُستعمل اسم الفاعل مع المركب، فتقول: رَابعُ عَشَر ثَلاثَةَ عَشَر، ببنائهما، وإضافة المركب الأول إلى الثاني، وتقول: رَابعُ ثَلاثَة عَشَر، بحذف العقد الأول وإعراب اسم الفاعل، وإضافته إلى المركب الثاني، وذلك قياسٌ منهم.

وذهب الجمهور، والكوفيون، والأخفش، والمازني، والمبرد، والفارسي، إلى أنَّ ذلك لا يجوز، ومن النحويين من يجيزه، ويشتقُّه من لفظ النَّيِّف، وتقول: هذا ثان أَحَدَ عَشَر، وثَالِثٌ اثنى عشر، ويُنوَّن.

وقال ابن الباذش: العرب إنَّما تشتق من العقد الأول فلا تركيب، ومنه اشتقت ثَالِثَ عَشَر ثَلاثَةَ عَشَر، اشتقت ثَالِثًا من ثلاثة عَشَرَ، ثم رَكَّبته بعد مع عَشَر، قال: والعربُ تقول: رَبَّعْتُ الثَّلاثَةَ عشر؛ أي: رَدَدْتُهم أَرْبَعَة عشر، فاشتقت من الصدر ولم تُرَكِّب.

وإنَّما قال سيبويه: رَابعُ ثَلاثَة عَشَرَ، ولم يُعلم أنَّه محذوفٌ من تركيب، واسم الفاعل تابع للفعل.

وقال ابن طاهر: أُجِيزَ ثَانِيَ عَشَر، على إجازة أبي الحسن ثَانِي وَاحِدٍ.

ونَفَى سِيبويه سماعه مع إجازته لقياسه، حَمْلا على ثَانِيَ اثْنَيْن، يريد: أنَّ سيبويه قاسَ على ثَانِي اثْنَيْن: ثالثُ اثْنَي عَشَر؛ لأنَّ كُلَّ رَابع أَرْبَعَة فيه رَابع ثَلاثَة، فقياس المركب كالمضاف.

فأمَّا العقود عشرون إلى التسعين، فلم يُسمع بناء اسم فاعل منها، لم يقولوا: ثَالِثُ ثَلاثِين، ولا رَابِع أَرْبَعِين، والقياس يقتضي أَنْ لا يقال من ذلك إلا ما سُمِع، والذي حُكي من ذلك هو عَاشِرُ عِشْرِين.

وقال الكسائي: تقول: هذا الجُزْءُ العَاشِرُ عِشْرِين، وقياسه: الثَّالِثُ ثلاثين، والرَّابعُ أَربَعِين، إلى آخره.

وقال سيبويه والفراء: هذا الجزءُ العشرون، والورقةُ العشرون، على معنى تمام العشرين أو مُكمّل عشرين.

وقال أبو علي: في العقود كلها هو الموفِّي كذا، والموفية كذا، نحو: الموفِّي عشرين، والموفية عشرين.

وقال بعض أصحابنا: الصحيح أن تقول: هو كمال العشرين، أو تمام العشرين،

أو تأتي بأسماء العقود فتقول: العشرون والثلاثون، إلى باقي العقود.

التاريخ

عددُ الليالي والأيام بالنسبة إلى ما مَضَى من الشهر، أو السنة، وإلى ما بقي منها، وفِعْلُه: أَرَّخَ ووَرَّخَ، تَأْرِيخًا وتَوْرِيخًا لُغَتَان، فإن ذَكَرْتَ الليالي والأيام بالنسبة إلى السنة أو الشهر، وذَكَّرْتَ العدد، كان على جنسه من تذكير وتأنيث، فتقول: سِرْتُ مِنْ شَهْرِ كذا خَمْس ليالٍ، أو خَمْسَةَ أَيَّامٍ. وإن لم تُذَكِّر المعدود، فالعرب تستغني بالليالي عن الأيام، فتقول: كَتَبَ لثلاثٍ خَلَوْنَ من شَهْر كذا.

وليس من تغليب المؤنث على المُذكَّر خلافًا لقوم منهم الزجاجي، وتقول في أول الشهر: كَتَبْتُ لأَوَّلِ ليلةٍ منه، أو لغُرَّتِه، أو مُهَلَّة، أو مُسْتَهَلّه، وقيل: تقول: في أول شهر كذا، أو في أول ليلة مِنْ كذا، أو في غُرَّة، أو في مُسْتَهَلّ.

وإِنْ أَرَّخْتَ في أَوَّل يوم قُلْتَ: في أول يومٍ، أو في غُرَّةِ يَوْمٍ، وغُرَّة الشَّهر إذا مضى منه يَوْمٌ، ويومان، وثلاثة، ومفتتحٌ في أَوَّلِ يوم منه.

و(**هلال**) منه **خلاف**: منهم من يجعله مثل الغُرَّة، ومنهم من يجعله في أول يوم، فإن خَفِيَ ففي الثاني، وهو الصحيح، ثم لليلة خَلَتْ، ثم خَلَتَا، ثم خَلَوْنَ، إلى العشر.

وقيل: تقول بعد مضي ليلة: لِلَيْلَةٍ مَضَتْ، وبعد مُضِيّ ليلتيْن: للَيْلَتَيْن خَلَتَا أو مَضَتَا، وبعد مضي يوم قُلت: ليَوْمٍ مَضَى، أو يَوْمَيْن قُلت: ليومَيْن مَضَيَا.

ثم بعد العشر تقول: لإحْدَى عَشَرَة خَلَتْ، بتاء التأنيث إلى النصف.

فإن ذَكَرْتَ التمييز، ورَدَدْت الإخبار إليه وكان مؤنثًا، قلت: خَلَتْ أو بَقِيَتْ، أو مُذكَّرًا قُلت: خَلا أو بَقِيَ، نحو: لأَحَدَ عَشَرَ يَوْمًا خَلا أو بَقِيَ، ثُمَّ كَتَبَ لِنِصف شهر كذا، وهو أجود من: لخَمْس عشرة خَلَتْ أو بَقِيَتْ، ثم لأربع عشرة بَقِيَتْ إلى عَشْرٍ بَقين.

وقيل: في التَّأْرِيخ خلافٌ: منهم من يُؤَرِّخ بالنظر إلى ما مَضَى، والأكثرون يُؤَرِّخون بالقليل ممَّا مَضَى أو بَقِيَ، فإذا تساويا أَرَّخ بأيهما شاء، فمنهم مَنْ يتحفظ إِنْ بَقِيَت، ومنهم من لا يتحفَّظ.

ثـم لآخر ليلـةٍ منه، أو سَلْخِهِ، أو انسلاخه، ثـم لآخـر يـوم منـه، أو سلخه، أو انسلاخه.

المنسلخ: آخر يوم منه، والدأداء: وجمعه دَآدِئ، وهي الثلاثة الأخيرة من الشهر، ويُكتب العقد في أوّل يومٍ من الشهر، وفي ثانيه، وفي ثالثه، والعقبُ: في

الليلة الأخيرة من الشهر.

وقد تَقَعُ التاء مكان النون، والعكس، فتقول: لثلاثٍ خَلَتْ إلى عَشر خَلَتْ، ولإحدى عَشَرَةَ خَلَوْنَ إلى تسع عَشَرَةَ خَلَوْنَ، وتقول في العشرة: الأولى والأوَل، والوسطى والوسط.

قيل: وتقول: في العشر الأخيرة أو الأواخر، ولا تقول: الأخْرَى ولا الأُخَر؛ لئلا يَلْتَبِس بالثَّوانِي.

باب الكناية عن العدد

يُكنَّى عن العدد بـ (كَمْ، وكَأَيِّنْ، وكَذَا)، أمَّا (كَمْ) فاسْمٌ، خلافًا لمَن ادَّعَى حَرْفِيَّته للتكثير، في مقابلة (رُبَّ) للتقليل بسيطٌ، خلافًا للكسائي والفراء، زَعمَا أنَّها مُرَكَّبَة من كاف التشبيه و(ما) الاستفهامية، حُذِفَت أَلِفُها كما تُحْذَفُ مع سائر حروف الجر، وكَثُرَ الاستعمال لها فأَسْكَنت الميم، وهي لعددٍ مبهم، فقيل: قليله وكثيره؛ ولذلك يقع الجواب بالأقل.

حكى الأخفش عن العرب: كَمْ مَلَكْتَ عَبْد الله أَيَوْمًا أَمْ يَوْمَيْنِ، خِلافًا لِمَن زَعَمَ أنَّها في الاستفهام للتكثير، وهي لا تَدُلُّ على جِنْس العدد، فتحتاج إلى ذِكْرِ جنسه لِيَتمَيَّزَ به العدد.

ويجوزُ أن يحذف التمييز مُطلقًا لدليل، خلافًا لمن مَنَعَ حَذْفَ تمييز الخبرية، وممَّن نَصَّ على إجَازَة، حذفه ابن عصفور، وصاحب " البسيط "، ونَصَّ على مَنْع حذفه بعض شيوخنا، وصاحب كتاب " نظم الفرائد ".

وينبغي أن يقال: إنْ قُدِّرَ تمييز الخَبريَّة منصوبًا، أو مجرورًا بـ (مِنْ)، جاز حذفه، أو بالإضافة فلا يجوز، وقيل: يَقْبُحُ حذفه، إلا إنْ قُدِّرَ مَنْصُوبًا.

وتمييزُ الاستفهامية منصوب، والأحسنُ أَنْ لا يُفصل بينه وبينها، ويجوز الفصل، فتقول: كَمْ مَالُك دِرْهَمًا.

والفصل بالظرف والمجرور أكثر، وقد يُفصل بالخبر وبالجملة العاملة، فتقول: كَمْ مَالُك دِرْهَمًا، وكَم ضَرَبْتَ رَجُلا.

ويجوز أن تُمَيِّز (كَمْ) بمثْلِكَ، أو غَيْرِك، وأَفْعَل مِنْ، فتقول: كَمْ مِثْلَهُ لَكَ، وكَمْ غَيْرَه لَكَ، وكَمْ خَيْرًا مِنْهُ. قال سيبويه: لأنَّه يجوز بعد عشرين، فيما زعم يونس، ومنع الفراء: عِنْدَهُ عشرون مِثْلَهُ، وعِشْرُون غَيْرَهُ.

وحكى ابن أصبغ: أنَّ سيبويه أَجَازَ: كَمْ غَيْرَهُ، وكَمْ مِثْلَهُ.

وحكاه عن يونس، قال: ومنعه غَيْرُهما، ولم يَنُص على المَانِع مَنْ هُوَ؟ وهو مُقتضَى مذهب الفراء؛ إذ مَنْعُ ذلك نَصٌّ منه في العشرين.

وقال سيبويه: كَمْ غَيْرَه مِثْلَه لَك، انْتَصَب (غَيْر) بـ (كَمْ)، وانْتَصَبَ (المِثْل)؛ لأنَّه صُفَة له. انتهى.

وإذا دخل على (كَمْ) حَرْفُ جَرٍّ، فالأجود والأكثر نَصْب التمييز.

ويجوز جره بـ (مِنْ)، في مذهب الخليل، وسيبويه، والفراء، والجمهور، فتقول: على كَمْ جِذْعٍ بَيْتُكَ، جَعَلَ حَرْفَ الجر عِوَضًا مِن (مِنْ) المقدَّر دخولها على التمييز؛ ولذلك لا يجتمعان، لا تقول: على كَمْ مِنْ جِذْعٍ بَيْتُكَ، ولم يذكر سيبويه خَفْضَه، إلا إذا دَخَلَ على (كَمْ) حَرْف الجر.

وذكر الفراء، والزجاج، وابن السراج، وجماعة، خَفْضَه في كُلّ مَوْضِعٍ، كالنَّصب في الخبرية، وحَمَلَ عليه أَكْثَرهم(١): [الكامل]

---

(١) البيت من شعر الفرزدق.

و (الفَدْعَاء) هي المرأة الّتي اعوجّت أصابعها من كثرة الحلب، وقيل: هي التّي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل. و (عشاري): جمع عشراء؛ وهي: النّاقة الّتي أتى عليها مِن وضعها عشرة أشهر.

والشّاهد فيه: (كَمْ عَمَّة) حيث يجوز في (عمّة) وفي (خالة) المعطوفة عليها الحركات الثّلاث.

أمّا الرَّفع فعلى أنّ (كم) خبريّة أو استفهاميّة في محلّ نصب ظرف متعلّق بـ(حلبت)، أو مفعول مطلق عامله (حلبت) الآتي؛ وعلى هذين يكون قوله:(عمّة) مبتدأ، وجملة (حلبت) في محلّ رفع خبره، وتمييز (كم) على هذا الوجه محذوف، يقدّر مجرورًا إنْ قُدِرت (كم) خبريّة، ويقدّر منصوبًا إن قدّرت (كم) استفهاميّة؛ وعلى كلّ حال يقدّر من ألفاظ الزّمان إنْ جعلت (كم) ظرف زمان - كما قدّر الشّارح -، ويقدّر من ألفاظ المصادر إنْ جعلت (كم) مفعولا مطلَقًا.

وأمّا النّصب فعلى أنّ (كم) استفهاميّة في محلّ رفع مبتدأ، وخبره جملة (حلبت) أيضًا، و(عمة) تمييز لها؛ وقيل: إنّ تميمًا تُجيز نصب مميّز الخبريّة مفردًا.

وعلى هذا يجوز نصب (عمّة) مع كون (كم) خبريّة.

وأمّا الجرّ فعلى أنّ (كم) استفهاميّة في محلّ رفع مبتدأ، وخبره جملة (حلبت) أيضًا، و(عمّة) تمييز لها.

انظر: الكتاب ٧٢/٢، ١٦٢، ١٦٦، والمقتضب ٥٨/٣، والجمل ١٣٧، وسرّ صناعة =

كَـمْ عَمَّـةٍ لَـكَ يـا جَرِيـر وخَالَـةً   فَـدْعَاءَ قَـدْ حَلَبَـتْ عَلَـيَّ عِـشَارِي

وذهب الزجاج إلى أنَّ الجرَّ على الإضافة، ومن النحويين مَنْ مَنَعَ حمل تمييز الاستفهامية على تمييز الخبرية مطلقًا، فصارت المذاهب ثلاثة: مَنْعُ الخفض مطلقًا، وإجازته مطلقًا، وإجازته بشرط أنْ يدخُلَ على (كَمْ) حَرْفُ الجر.

وتمييزها مُفْرَدٌ لا جمع، خلافًا للكوفيين، إذ يُجِيزُون أن يكون جَمعًا، فتقول: كَمْ غِلْمَانًا لَكَ، كما جَازَ في تمييز الخبرية، وخلافًا للأخفش، إذ أَجَازَ ذلك، إذا أَرَدْت بالجمع أصنافًا، تقول: كَمْ غِلْمَانًا لَكَ تريد، كَمْ عِنْدَكَ مِن هذه الأَصْنَاف، وإلى هذا جنح بعض أصحابنا.

قال: (كَمْ) الاستفهامية لا تُفَسَّر بالجمع، إنَّما يكون ذلك بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الأشخاص، فأمَّا أن يكون السؤال عن الجماعات، فيَسُوغ تمييزُها بالجَمْعِ، فتقول: كَمْ رِجَالا عِنْدَك، تريد: كَمْ جَمْعًا مِن الرِّجَالِ؛ وكَمْ بَطًّا عِنْدَكَ، تريد: كَمْ صنفًا مِن البَطِّ عِنْدَكَ.

ووَجَدْتُ بخط بعض أَصْحَابنا ما نَصّه: ويَجُوزُ في الباب: كَمْ ثَلاثَةً لَكَ، وأَعِشْرُونَ ثلاثة لَكَ، وأَأَرْبَعُون عشرين لَكَ، تجريها مجرى المفرد على قول أبي الحسن. انتهى.

و(كَمْ) الاستفهامية تقتضي جَوَابًا، تقول: كَمْ دِرْهَمًا مَالُكَ؟ فتقول: ثلاثون أو أربعون، وإذا أُبْدِلَ منها أُعِيدَ مع البدل همزة الاستفهام، نحو: كَمْ دِرْهمًا مَالُك أَثَلاثُون أم أَرْبَعُون؟

وإذا دخلت (إلا) في خبرها، كان إعرابُ ما دَخَلَتْ عليه على حَدِّ إعراب (كَمْ)، وأَفَادَتْ معنى التحقير والتقليل، نحو: كَمْ مَالُكَ إلا عِشْرُون؟

ولا يُعطف عليها بـ (لا)، بخلاف (كم) الخبرية، وتقول: كَمْ ضَرَبْتُ رَجُلا، فيجوز أن يكون (رَجُلا) تمييزًا، ويجوز أن يكون مفعولا بـ (ضَرَبْتُ)، والتمييز محذوف، فلو دَخَلَتْ (مِنْ) على (رَجُلٍ)، لَزِمَ أن يكون تمييزًا.

=

الإعراب ٣٣١/١، والتّبصرة ٣٢٢/١، وشرح المفصّل ١٣٣/٤، والمقرّب ٣١٢/٢، وشرح عمدة الحافظ ٥٣٦/١، وابن النّاظم ٧٤١، وأوضح المسالك ٢٢٧/٣، والخزانة ٣٨٥/٦، والدّيوان ٣٦١/١.

وقد تُرْفَعُ النَّكرة بعدها ويُحذَفُ التمييز، ويُقدَّرُ بما يَحْتَمِلُه الكلام، فإذا قلت: كَمْ رَجُلٌ جَاءَكَ، تُقدِّرُ كَمْ مَرَّةً أو يَوْمًا، و(رَجُل) مبتدأ وما بعده الخبر، ولا يتعدَّدُ الرَّجُل، بل فَعَلاته، أو زمانه، أو ما يناسب.

وتمييز (كَمْ) الخبرية مجرور، ويكون مفردًا - وهو أكثر وأَفْصَح - وجمعًا، وزَعَمَ بعضهم أن الجمع شاذ، وقيل: الجمع على معنى الواحد، فكَمْ رِجَالٍ على معنى: كَمْ جَمَاعَة مِن الرِّجَال.

وكونها يُراد بها العدد الكثير، هو مَذْهَبُ المبرد، ومن بعده من النُّحاة، إلا أبا بكر ابن طاهر، وتلميذه ابن خروف، فإنَّهما زَعَمَا أنَّها تقعُ على القليل والكثير، وزَعَمَا أنَّه مذهب سيبويه والكسائي، واستَدَلَّ له ابن عصفور، وجَرّ تمييزها بالإضافة، خلافًا للفراء، وقيل: للكوفيين، إذ زَعَمَ أنَّه مجرورٌ بـ (مِنْ) محذوفة.

وإن فُصِلَ بَيْنَ (كَمْ) الخبرية وتمييزها، نُصِب، نحو[1]: [البسيط]

كَمْ نَالَنِي مِنْهُم فَضْلا عَلَى عَدَمٍ إِذْ لا أَكَادُ مِنَ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ

والنَّصب بلا فَصْلٍ لُغة تميمية، وذَكَرَها سيبويه عن بعض العرب، وهي لُغةٌ قليلة، وإذا انْتَصَبَ بفَصْلٍ أو بِلا فَصْلٍ، جَازَ أن يكون مُفردًا وجَمْعًا، كما كان نَصّ على هذه اللغة حَالَة خفضه السيرافي.

قيل: وفي " كتاب سيبويه " ما يدُلُّ على ذلك، وهو ظاهر كلام المبرد

---

(١) هو لِلْقُطَامِيّ.

و(العدم): فقْدُ المال وقلّته. و (الإقتار): الافتقار.

والمعنى: الشّاعر يمدح هؤلاء القوم بأنّهم أنعموا عليه وأفضلو عند فقره وعدمه - لشدّة الزّمان وشمول الجدب -؛ وحين بلغ به الجهد وسوء الحال إلى أنّه لا يستطيع الاحتمال - أي: الارتحال - لطلب الرّزق ضعفًا وفقرًا.

ويروى (أجتمل) - بالجيم - أي: أجمع العظام لأخرج وَدَكها وأتعلّل به، و (الجميل): الوَدَك.

والشّاهد فيه: (فضلا) حيث نصب (فضلا) على التّمييز مع الفصل بينه وبين (كم) الخبريّة بفاصل.

انظر: الكتاب ١٦٥/٢، والمقتضب ٦٠/٣، وتحصيل عين الذّهب ٣٠١، والإنصاف ٣٠٥/١، والتّبيين ٤٣٠، وشرح المفصّل ١٣١/٤، وشرح عمدة الحافظ ٥٣٥، وابن النّاظم ٧٤٤، والمقاصد النّحويّة ٢٩٨/٣، والخزانة ٤٧٧/٦، والدّيوان ٣٠.

والفارسي.

وزَعَم الأستاذ أبو علي أنَّه لا يكون في هذه اللغة إلا مفردًا لا جمعًا، وتبعه ابن هشام، وقد جاء مجرورًا، وقد فُصِلَ بينهما بظَرْفٍ أو مجرور، وفيه مذاهب:

أحدها: أنَّه يجوز في الكلام، وهو مذهب الكوفيين، وقال صاحب " البسيط ": هو رأي يونس.

الثاني: أنَّه لا يجوز إلا في الشِّعر، وهو مذهب جمهور البصريين، وسواء كان الظرف أو المجرور، تامًّا أم نَاقِصًا.

الثالث: إن كان بتام لم يجز، وإن كان بناقصٍ جاز، وهو مذهب يونس، فيُجيز: كَمْ بِكَ مَأْخُوذًا أَتَانِي، وكَمْ اليوم جَائِعٌ جَاءنِي.

فإن كان الفصل بجملةٍ، فمذهب الكوفيين جوازه في الكلام، وظاهر كلام المبرد، إنَّه يُجيزُ ذلك في الشِّعر، ومذهب سيبويه المَنْع في الكلام وفي الشِّعر.

فإن فَصَلْتَ بجُمْلةٍ وظرفٍ، أو جار ومجرور، لم يجز.

ويجوز دخول (مِنْ) على تمييزها، ويَكثُر اتِّصال تمييز الخبريَّة بها، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَم مِنْ مَلَكٍ﴾ [النجم: ٢٦]، ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ﴾ [الأعراف: ٤]، ولا يَكثُرُ في الفَصْلِ كثرته إذا اتَّصل، ولا يجوز أن يكون منفيًا، لا في الخبرية ولا في الاستفهامية.

ولو قلت: كَمْ لا رَجُلٍ ولا رَجُلَيْنِ صَحِبْتَ، أو كَمْ لا رَجُلا ولا رَجُلَيْن جَاءَكَ، لم يجز، كما لا يجوز ذلك في (عِشْرِين)، نَصَّ على ذلك سيبويه.

وأجاز بعض النُّحاة: كَمْ لا رَجُلا ولا امْرَأَةً عِنْدَك، وعِنْدِي عِشْرُون لا رَجُلا ولا امْرَأَة، فتردَّدَ في كلام هذا المخبر بَعْضُ أصحابنا، فقال: إنْ أَرَادَ أنَّه نَفس التَّمييز، لم يجز، وإن جَعَلَهُ نَعْتًا لمَحْذُوف هو التمييز، وكان التقدير: كَمْ عِنْدَك بَهِيمَة غَيْر رَجُل وامْرَأة، أو على أن يكون التمييز محذوفًا، وعُطِفَ هذا عليه، جاز.

ويجوز أن يُعْطَفَ على (كَمْ) الخبريَّة بالنفي، تقول: كَمْ رَجُل أَتَانِي لا رَجُل ولا رَجُلان، وكَمْ فَرَس رَكِبْتُ لا فَرَسًا ولا فَرَسيْن؛ أي: كثير أَتَانِي لا رَجُل ولا رَجُلان، وكثيرًا من الأفْرَاس رَكِبْتُ لا قليلا.

وقال خطاب: كَمْ رَجُلٍ جاءك لا ثَلاثَة ولا أَرْبَعَة، معطوفة ثلاثة على (كَمْ) عند بعضهم، والأحسنُ أن يكون لا ثلاثة ولا أربعة مِن نَعْتِ (كَمْ).

ولَزِمَتْ (كَمْ) التَّصدير، إلا إذا جُرَّت بإضافةٍ، أو بحرفٍ، أو كانت استفهامًا، وعَطَفْتَ على الاستثبات، أو كانت خبريَّة في اللغة المشهورة، نحو: غُلام كَمْ رَجُلا ضَرَبْتَ، وعِلْمُ كَمْ فَاضِلٍ حَصَّلْتَ، وبِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ هذا، وبِكَمْ فَاضِل اقْتَدَيْتَ وقَبَضْتَ عِشْرِينَ وَكَمْ، إذا استثبت مَنْ قال: قَبَضْتُ عشرين وكذا وكذا، وكَمْ فَاضِل صَحِبْتَ.

وأمَّا اللغة الأخرى فحكاها الأخفش، وهي جواز أن لا تتصدَّر، فتقول: فَكَكْتُ كَمْ عَانٍ، ومَلَكْتُ كَمْ غُلامٍ؛ لأنَّها بمعنى: كثير، كما جاز فَكَكْتُ كثيرًا من العُنَاة، ومَلَكْتُ كثيرًا من الغلمان.

واضطرب في القياس على هذه اللغة، فقيل: هي من القِلَّةِ بحيث لا يُقاس عليها، والصحيح أنَّه يجوز القياسُ عليها؛ لأنَّها لُغَة. و(كَمْ) في حَالَتيْها تقع مبتدأ، فمِن ذلك: كَمْ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ، برَفْع (أَفْضَل).

ولمَّا كان تمييزها مُبهمًا، كان الأحسن في خبرها أن يكون فيه إِبْهَامٌ، بأن يكون فِعلا أو اسمًا نكرة، نحو قولك: كَمْ رَجُلٍ قائِمٌ، وكَمْ رَجُلٍ ذَهَبَ، وكَمْ رِجَالٍ قَامُوا، وكَمْ رِجَالٍ ذَاهِبُون.

ويَقْبُحُ أن يكون خبرها اسمًا معرفة، نحو: كَمْ رِجَالٍ قَوْمُكَ، وكَمْ غِلْمَان غِلْمَانُك، تريد: قَوْمًا معهودين، أو غِلْمَانًا معهودين، فإن أَرَدْتَ على معنى: كَمْ رِجَالٍ هُمْ قَوْمُك، وكَمْ غِلْمَانٍ هُمْ غِلْمَانُك، جاز ذلك.

وكذلك أيضًا لا يحسن أن يُخبرَ عنها بالظرف ولا بالمجرور؛ لأن ذلك ضَرْبٌ من التخصيص، وكذلك لايجوز الإخبارُ عنها بالوقت، نحو: كَمْ رَجُلٍ عشرون، وكَمْ امْرَأَةٍ ثلاثون.

وإذا قُلت: كَمْ رَجُلٍ جاءني، فـ (كم) مبتدأ، و(جاءني) خبره، وأجاز العبدي أن يكون (جاءني) صفة لـ (رَجُل)، ويُحذف الخبر ويُقدَّر بما يليق بالمعنى. وقال أيضًا: لا يحتاج إلى خبرٍ، وأَغْنَتْ عنه الصفة، كما في: أَقَلّ رَجُلٍ يقول ذلك إلا زَيْدًا.

وإذا كانت (كَمْ) مبتدأ، فلا يَعملُ فيها من النَّوَاسِخ إلا ما يَعْمَلُ فيما قَبْلَه، نحو: كأنَّ تقول: كَمْ كَانَ إِخْوَتُك، وظَنَنْت نحو: كَمْ ظَنَنْتُ إِخْوَتُك، وكَمْ عَبْدًا عَلِمْتَ مِلْكًا لِزَيْدٍ، ولا تعمل فيها (إنَّ) وأخواتها.

وذكر أبو علي إعمال الظَّنّ فيها وإلغاؤه، فقال: كَمْ تُرَى الحَرُورِيةَ رَجُلا، بنصب (الحَرُورِيةَ) على الإعمال ورفعها على الإلغاء، وتقدير بنائها للمتعدي إلى

ثلاثة، وإن لم يُستعمل ذلك، ولا بد من تقديره.

وتقع مفعولا بها تعدّى الفعل بنفسه أو بحرف جر، نحو: كَمْ غُلامًا اشْتَرَيْتَ، وكَمْ غُلامٍ اشْتَرَيْتَ، وعلى كَمْ مُسْلِمِينَ تَصَدَّقْتَ أو تَصَدَّقْتُ، ومضافًا إليها، نحو: غُلام كَمْ رَجُلٍ ضَرَبْتَ، ورَقَبَةَ كَمْ أَسِيرٍ فَكَكْتَ، وقال بعض أصحابنا: وذلك بشرط أن يكون الاسمُ المضاف إليها معمولا لما بعدها.

وهذا يقتضي أن لا يجوز: غُلام كَمْ رَجُلٍ أَقَامَ أَوْ أَتَاكَ، ولا غُلام كَمْ رَجُلا دَخَلَ في مُلْكِكَ، ولا أرى هذا إلا جائزًا، ولا فَرْقَ بين (كَمْ) والمضاف إليها وظرفًا: كَمْ مَيْلا سِرْتَ، وكَمْ يَوْمٍ صُمْتَ، ومصدرًا نحو: كَمْ ضَرْبَةً ضَرَبْتَ، وخَبَرًا لِمُبْتَدَأ نحو: كَمْ دَرَاهِمُك، في أحد الوجهين: فيجوز أن يكون (كَمْ) مبتدأ، و(دَرَاهِمُك) خبرًا، ويجوز العكس، وهو أَحْسَنُ الوَجْهَيْن.

وأن يكون خبرًا لـ (كان) وأخواتها المتصرفة في معمولها، نحو: كَمْ غُلامًا كَانَ غِلْمَانُك، وكَمْ كَرِيمٍ كَانَ قَوْمُك. ومَجْرُورَة بحرف جرٍّ، بشرط أن يكون ذلك الحرف مُتعلقًا بالفعل بعدها، نحو: بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ. ومن قَاسَ على اللُّغة التي حَكَاهَا الأخفش أَجَازَ: تمَتَّعْت بِكَمْ جَارِيَةٍ.

ويُوجد في كلام سيبويه وأبي علي: أَنَّها تكون فاعلا، ويُعنى به مِنْ حيث المعنى، نحو: كَمْ رَجُلٍ جَاءَكَ؛ لأَنَّها فاعلة في الصناعة النحوية.

وزَعَمَ ابن هشام أَنَّها تكون مفعولا له، نحو: لِكَمْ إِكْرَامٍ لَكَ وَصَلْتَ، قال: ولا بد من حَرْفِ العِلَّة؛ لأَنَّه لا يُحذف إلا في لفظ المصدر.

وتَوَقَّف أبو عبد الله محمد بن عبد الجبار بن محمد الرعيني التونسي من نُحاة تونس في إجازة ذلك، ولا نعلم أحدًا نصَّ على إجازة ذلك غير ابن هشام، قال: ولا تكون مفعولا معه؛ لأَنَّه لا يتقدَّم.

و(كَمْ) لفظها مُفردٌ ومعناها الجمع، واللفظ يتبع تمييزها في التذكير والتأنيث، تقول: كَمْ رَجُلٍ لَقِيتُهُ، وكَمْ امْرَأَةٍ رَأَيْتُها، ويتبع المعنى فيكون العائدُ جمعًا، نحو: كَمْ رَجُلٍ رَأَيْتُهُم، وكَمْ امْرَأَةٍ رَأَيْتُهُنَّ، قال تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ﴾ [النجم: ٢٦]، والحملُ على اللفظ هو الأَقْيَسُ، وإن كان التمييز جمعًا، فلا يعود إلا ضميرُ جمعٍ، نحو(١): [المديد]

---

(١) لم أقف على اسم قائله.

كَـــمْ مُلُـــوكٍ بَـــادَ جَمْعُهُـــمُ ... ونَعِـــــيمِ سُـــــوْقَةٍ بَــــادُوا

ولا يَعُودُ مُفْرَدًا، لا تقول: كَمْ رِجَالٍ بَادَ، وإذا حَمَلْتَ تَارَةً على اللفظ وتارةً على المعنى، وسبق الحمل على اللَّفْظ، فلا خلاف في جَوَازِهِ، وحُسْنِه وكَثْرَتِه، نحو[1]: [الطويل]

فيَــا رُبَّ مَكْــرُوبٍ كَــررتُ وَرَاءَهُ ... وَعَــانٍ فَكَكْـتُ الغُــلَّ عَنْـهُ فَفَـدَّانِي

فإن كـان بـالعكس وكَانَـا فـي كـلامٍ متـصل مـرتبط، جـاز، نحـو: كَـمْ مِسْكِين أَطْعَمْتُهُم وَدَعَا لِي، أو منفصل؛ فقَدْ مَنَعَ ذَلِكَ قَوْمٌ، والصحيح جواز ذلك، نحو: كَمْ مِسْكِينٍ تَصَدَّقْتُ عليهم، وأمَّا الصَّدَقَة عليه فأَرْجُو فيه الثَّوَاب.

وإذا عَطَفْتَ على التمييز فقُلت: كَمْ رَجُلا رَأَيْتُ ونِسَائِهِ أو نِسَائهم، جَازَ، فإن قُلت: وامْرَأَتِهِ، فأَجَازَهُ الجمهور، ومنعها الفراء.

ولا تُستعمل (كَمْ، ورُبَّ) إلا في الماضي أو المستقبل المتحقق، لا تقول: كَمْ غُلامٍ سَأَلْقَاهُ، ولا رُبَّ غُلامٍ سَأَلْقَاهُ.

تقييد في إعراب (كَمْ) [2]

إن تقدَّم عليها حَرْفُ جَرّ، فهي مجرورة به، وإلا فإنْ كَانَتْ كِنَايَةً عَنْ مصدرٍ، أو ظرف زمان، أو ظرف مكان، فهي في مَوْضِع نَصْبٍ على المصدر أو الظرف.

وإنْ لَمْ تَكُن كناية عن ذلك، وليس بعدها فِعْل، أو كان بعدها لازمًا أو مُتعدِّيًا، مُسندًا إلى ضمير (كَمْ) أو إلى سَبَبِها، فـ (كَمْ) في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الابتداء، أو مُسندًا لغيرهما، ولم يَأْخُذْ معموله، أو أَخَذَهُ، فيجوز فيه الرفع على الابتداء، والنصب على الاشتغال.

=

اللغة: "باد" هلك من باد يبيد "سوقة" السوقة -بضم السين وسكون الواو وفتح القاف- جمع سوقي، وهم أهل السوق، وقيل: هم ما دون الملك، وهو الأظهر.

الشاهد: قوله: "كم ملوك" فإن تمييز كم جاء مجموعا مجرورا.

انظر: الأشموني ٦٣٤/ ٣، وذكره السيوطي في الهمع ٢٥٤/ ١، وابن هشام في المغني ١٨٥/ ١.

(١) البيت لامرئ القيس، وانظر: الديوان ٣١/١.

(٢) انظر: توضيح المقاصد ١٣٤١/٣.

وجواب (كَمْ) الاستفهامية يجوز أن يَكُونَ مرفوعًا، وإنِ اخْتَلَفَ مَوْضِعُ (كَمْ) من الرفع والنصب والجر، ويجوز أن يكون على حَسَبِ موضعها، إنْ رفعًا فرَفْع، وإن نَصْبًا فنَصْب، وإن جَرًّا فجَرّ، وهذا هو الأوْلَى والأجود.

فإذا قلت: كَمْ عَبْدًا دَخَلَ فِي مُلْكِكَ، وكَمْ عَبْدًا اشْتَرَيْتَ، وبِكَمْ عَبْدًا اسْتَغْنَيْتَ، فيَجُوزُ في جواب هذه كلها أن تقول: عِشْرُونَ عَبْدًا، ويجوز أن تقول في المثال الأول: عشرون، وفي الثاني: عشرين، وفي الثالث: بعشرين، وإذا كانت ممَّا يسوغ فيه الاشتغال نحو: كَمْ عَبْدًا اشْتَرَيْتُهُ، يكون في الجواب الرفع والنصب.

فصل

وأمَّا (كَأَيِّن): فزَعَمُوا أنَّها مُركَّبةٌ من كاف التَّشبيه ومن (أَيٍّ)، قيل: الاستفهامية، وحُكِيَتْ فصارت كـ (يَزِيد) مُسمًّى به، يُحْكَى ويُحكم على مَوْضِعِه بالإعراب.

وقال ابن عصفور: الكَافُ فيها زائدةٌ لا تتعلَّقُ بشيء.

وأجاز ابن خروف أن تكون مركَّبة من كافٍ التي هي اسم، ومن (أَيِّن): اسم على وزن فَيْعِل، ولم يُستعمل هذا الاسم مفردًا، بل مُركَّبًا مع كاف التشبيه، وهو مبني على السكون من حيث اسْتُعْمِلَ في معنى (كَمْ).

وقال بعض أصحابنا: ويحتمل أن تكون بَسِيطة. انتهى. وهذا الذي كنت أذهبُ إليه قبل أن أَقِف على قول هذا القائل.

و(كَأَيِّن) الذي يظهر من استعمال كلام العرب أنَّها خبريَّة، تدلُّ على التكثير، وتمييزها يَكْثُرُ جَرّه بـ (مِنْ)، قال الله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ نَبِيٍّ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ﴾ [الحج: ٤٨]، وأخطأ ابن عصفور في قوله: أنَّه يَلْزَمُ تمييزها (مِنْ).

وقال سيبويه: وكَأَيِّن رَجُلا قَدْ رَأَيْتُ، زَعَمَ ذلك يُونس، وكَأَيِّن قَدْ أَتَانِي رَجُلا، إلا أنَّ أكثر العرب إنَّما يتكلَّمُون بها مع (مِنْ). انتهى.

و(مِنْ) زائدة، وقيل: لا تُزَادُ إلا في غَيْرِ الواجب، وقال في النصب[1]: [الطويل]

وَكَـأَيِّن لَنَـا فَـضْلا علَـيْكُم وَنِعْمَـةً ... قَـديمًا ولا تَـدْرُون مـا مَـنَّ مُـنْعِمُ

وقال[1]: [الخفيف]

(١) انظر: همع الهوامع ٢/٣٥٦.

اطْــرُد اليَــأْسَ بالرَّجَــاءِ فَكَــائِنْ آلَمًــا حُــمَّ يُــسْرُهُ بَعْــدَ عُــسْرِ

ولا تُضاف (كَأَيِّن) إلى تمييزها ولا يُحْفَظُ جرّه، فإن جاء كان بإضمار (مِنْ)، وهو مذهب الخليل والكسائي، لا على إضافتها إليه، خلافًا لابن كيسان.

وقال سيبويه: وقال - يَعْنِي: الخليل -: إنْ جَرَّ أَحَدٌ من العرب، فعَسَى أن يُجَرَّ بإضمار (مِنْ).

وقال ابن خروف: يكون في مُميّزها النصب، ويجوز الجر بـ (مِنْ) وبغير (مِنْ)، بفَصْلٍ وبغير فَصْلٍ، ومعناها التكثير، ولها حُكم الخبرية في جميع أحوالها. انتهى.

ويقتضي الاستقراء أنَّ مُميّزها لا يكون جَمْعًا، فلَيْسَتْ مثل (كَمْ) الخبَرِيَّة في التمييز؛ إذ الصَّحيح المسموع في (كَمْ) أن يكون جَمْعًا، وإن كان الأكثر أن يكون مُفرَدًا.

وأمَّا حَذْفُ تمييزها، فإنَّ المبرد جَوَّزَ في: كَأَيِّن رَجُلا ضَرَبْتُ، أن يكون (رَجُلا) مفعولا بـ (ضَرَبْتُ)، ويكون التمييز محذوفًا، ويُقدِّره: كَأَيِّن مَرَّةً رَجُلا ضَرَبْتُ، ليكون رَجُلا وَاحِدًا لَفْظًا ومَعْنًى، قال: ويحتمل أن يكون تمييزًا، فيكون واحدًا في معنى جَمْعٍ. وقال صاحب " البسيط ": حذفه ضعيف. انتهى.

وقد تتَبَّعت كثيرًا ممَّا ورد في الأشعار من (كَأَيِّن)، فلم أره محذوفًا ولا في موضع واحد، و(كَأَيِّن) لازمة التصدير، ولا يُحْفَظُ من كلامهم الإضافة إليها، نحو: غلام كأيِّن من صَدِيق أَكْرَمْتُ، ولا دخول حرف الجر.

وقد أجاز ابن قتيبة، وتبعه ابن عصفور، دخول حرف الجر عليها، قال ابن عصفور: في تمثيله بـ (كأيِّن) مِنْ رَجُلٍ مَرَرْتُ.

وقال ابن قتيبة في كتابه " الجامعُ في النحو ": (كَأَيِّن) بمعنى: (كَمْ)، تقول: بكَأَيِّن تبيع هذا الثوب؛ أي: بِكَمْ تَبِيعَهُ.

وفي هذا التمثيل ثلاثة أشياء تحتاج إلى سماعٍ من العرب: إدخال حرف الجر عليها، وحذف تمييزها، واستعمالها استفهامية. ونصوص مَنْ وَقَفْنَا على كلامه من النحويين، أنَّ (كَأَيِّن) لا تكون إلا خبريَّة.

وزعم ابن مالك أنَّها قد يُستَفْهَمُ بها، واستدل بأثرٍ جَاءَ عن أُبَيّ، على عادته في

=

(١) انظر: شرح الأشموني ٤٠٩/١، وحاشية الخضري ١١٩/٣.

إثبات القواعد النحوية، بما رُوي في الحديث وفي الآثار، ممَّا نقله الأعاجم الذين يلحنون، وممَّا لم يتعَيَّن أنَّه من لَفْظِ الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا من لفظ الصحابي، فيكون حُجَّة إذْ أجازوا النَّقْل بالمعنى.

و(كأَيِّن) تكون مبتدأة، ولم تجئ في القرآن إلا مبتدأة، أو سائغًا فيها النصب على الاشتغال، وقد اسْتَقْرَيْتُ جملة ممَّا وردت فيه مبتدأةً، فوَجَدْتُ خبرها لا يكون إلا جملة فعلية مُصدَّرة بماضٍ، أو بمضارعٍ، أو جارًا ومجرورًا.

ولم أقف على كَوْنِ خبرها يكون اسمًا مفردًا، ولا جملة اسمية، ولا فعلية مصدَّرة بمستقبل، فينبغي أن لا يقدم على شيءٍ من ذلك إلا بسماعٍ من العرب، وتكون مفعولة نحو قوله(١): [الطويل]

وكَـائِنْ رَدَدْنَـا عـنكم مـن مُـدَجَّجٍ يَجِـيء أمـام الألْـفِ يَـرْدِي مُقَنَّعَـا

والقياس يقتضي أن تكون في موضع نصبٍ على المصدر، وعلى الظرف، وعلى خبر (كان).

وفي " البسيط ": أنها تكون مبتدأة، وخبرًا، ومفعولا. انتهى.

ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها بالظرف والمجرور، والجملة، والأفصح اتصال تمييزها بها كما جاء في القرآن.

وقد تلاعبت العربُ بهذه الكلمة، وأفصح لُغاتها: (كأيِّن)، وتليها (كَائِن) وهي قراءة ابن كثير، و(كَيْئٍ) حكاها المبرد، و(كَأْيِنْ) وبه قرأ ابن محيصن، والأشهب العقيلي، وحكاها ابن كيسان والأعلم.

وزعم ابن خروف أنَّ الأعلم غلط في ذلك، وأنَّها (كَايْ) بألف وياء، وهو الغالط، لم يَحْكِ هذا أحدٌ غيره، وهو جائز في القياس أن تُبْدِلَ من الهمزة الساكنة أَلِفًا، تقول: في رَأْسٍ: رَاس.

و(كَيْن) فاختلفوا في الوقف عليها في اللغة المشهورة وهي: (كأَيِّنْ)، فذهب الفارسي، والسيرافي، وجماعة من البصريين، إلى أنَّه تحذف النون. وذهب ابن كيسان، وابن خروف إلى أنَّه بإقرار النون. والوجهان منقولان عن أبي عمرو والكسائي.

---

(١) انظر: الكامل ٢٣١/٣، وسر صناعة الإعراب ٣٠٦/١، وهمع الهوامع ٣٥٧/٢.

واختلفوا أيضًا في الوقف على (كَائِنْ)، وهي اللغة التي تلي الأولى في الشهرة، فوقف المبرد وابن كيسان بالنون، وجماعة بحذفها.

ومن غريب المنقول: أنَّ يونس ذهب في هذه اللغة إلى أنَّ (كَائِنْ) اسم فاعل من (كان)، فعلى هذا لا يُوقف إلا بالنون، وتثبت خطًّا ووقفًا.

وقال ابن يسعون: يجوز أن يكون اسم فاعلَ من: كَاءَ يَكِيءُ كَيْئًا وكِيئة: إذا رَجَعَ وارتدع، فـ (كَاءَ) من هذا اللفظ كـ (جاء)، ثم ألزم الاستعمال بمعنى (كَمْ).

فصل

وأمَّا **(كذا)** فالكاف للتشبيه، و(ذا) اسم إشارة للمفرد المُذكَّر، فإذا أَبْقَيْتَ كل واحد منهما على مَوْضُوعِه الأصلي، ولا تركيب فيه، ولا يكون إذ ذاك كنايةً عن شيء، وإنْ أُخْرِجَتْ عن موضوعها الأصلي.

فإنَّ العرب استعملتها كناية عن عددٍ وعن غير عددٍ، وفي كِلْتَا الحَالَتَيْن تكون مركبة؛ ولذلك لا تُثنَّى، ولا تُجمع، ولا تُؤنث، ولا تُتْبَع بتَابِعٍ؛ لا نعت، ولا عطف بيان، ولا تأكيد، ولا بدل، ولا عطف نسق.

ولا تتعلَّق الكاف بشيءٍ، ولا تدُلُّ على تشبيه، ولا تلزم الصدر، ولا تكون مقصورة على إعراب خاص، بل تُستعمل في موضع رفع، ونصب، وجر بالإضافة وبحرف.

ولا تدخل على (ذا) (ها) للتنبيه، ومن النحويين مَنْ حَكَمَ على موضع الكاف بالإعراب وجعلها اسمًا، ومنهم من حكم عليها بالزيادة.

فإذا كانت كناية عن غير عددٍ، فتكون مفردة ومعطوفة، تقول العرب: مَرَرْتُ بِدَارِ كَذَا، ونَزَلَ المَطَرُ مَكَانَ كَذَا، وقالت العرب: أمَّا بمكان كَذَا وكَذَا وُجِد؟ فيقال: بَلَى، ومَاذَا.

ولا يُراد بالمتعاطفين أنَّ المكان يُوصف بصفتيْن معطوفة إحداهما على الأخرى، وهو كناية عن معرفة، ومن وقوعه على النكرة قوله[1]: [الوافر]

وأَسْلَمَنِي الزَّمَانُ كَذَا ... فَلا طَرَبٌ ولا أُنْسُ

أَوْقَعَ (كَذَا) موقع الحال وهو نكرة، وتقول العرب: مَرَرْتُ بدَارِ كَذَا، فتصف به

(١) انظر: مغني اللبيب ٢٤٧/١، وشرح الأشموني ٤١٢/١.

النكرة، وبِدَارِ كذا، واشْتَرَيْتُه بثمن كذا، وله عندي كذا.

وإذا كانت كناية عن العدد، فمذهب البصريين أنَّ تمييزها يكون مفردًا، سواء كانت مفردة أم معطوفة، وأُريد بها عدد قليل أو كثير، فتقول: له عندي كذا دِرْهَمًا، وله عندي كذا وكذا درهمًا، وبه قال كثير من المتأخرين، ابن طاهر، وابن خروف.

وقد نازع ابن خروف في إفرادها في العدد، فزعم أنه غير مُستعمل في كلام العرب.

ومذهب الكوفيين أنَّها تُفسَّر بما يُفسَّر به العدد، الذي هو كناية عنه، فمن الثلاثة إلى العشرة بالعدد المخفوض، نحو: له عندي كذا جَوَارٍ، وتُفْرَدُ هي عن المركب المفرد المنصوب وتُرَكَّبُ هي، تقول: له عندي كذا كذا درهمًا.

وعن العقود بالمفرد المنصوب، وتكون هي معطوفة على مثلها، تقول: له عندي كذا وكذا درهمًا. وعن المائة والألْف بالمفرد المجرور وتُفرد هي، نحو: له كذا دِرْهَمٍ.

وقد وافق الكوفيين على هذا المذهب: الأخفش، فيما نقله صاحب " البسيط"، والمبرد، وابن الدهان، وابن معط، وذهب الأخفش، وابن كيسان، والسيرافي، فيما نقله أبو بكر عتيق بن داود اليماني، إلى موافقتهم في المركب والمعطوف.

وكذا ابن عصفور، إلا أنَّه قال في الكناية عن الثلاثة إلى العشرة، وعن المائة والألف: له عندي كذا من الدَّرَاهِم، فرَدَّ التمييز إلى الجمع مُعرَّفًا بـ (أل)، وزعم أنه مذهب البصريين، واضطَّرب أبو علي، فمَرَّةً قال بقول البصريين، ومرَّة يقول بقول الكوفيين.

وأمَّا حكاية ابن السيد: أنَّ البصريين والكوفيين اتَّفقُوا على أنَّ (كَذَا وكذا) كناية عن الأعداد المركبة، فليس ذِكْرُ الاتفاق بصحيح، وقد بَنَى على حكاية ابن السيد الاتفاق ابن عصفور، وهو بناء غير صحيح.

والمسموع من لسان العرب: أنَّ (كذا) إذا كانت كناية عن غير عدد، كانت مفردة، ومعطوفة خاصة، ولا يحفظ تركيبها. وإذا كانت كناية عن عددٍ، فلا يُحفظ إلا كونها معطوفة، ولا تحفظ مفردة، ولا مركبة؛ ولذلك لم يُمثِّل بها سيبويه، والأخفش، والفارسي، في الأعداد إلا معطوفة.

وبذلك ورد السماع، والذي أجازه الكوفيون، ومن وافقهم من التراكيب ليست مسموعة من العرب، نصَّ على ذلك الفارسي، والزجاجي، وابن خروف، وابن

العلج، وابن مالك، وابن أبي الربيع، وابن عصفور، في بعض التراكيب.

وهو إجازتهم (كذا دِرْهَم) بالخفض، و(كذا دَرَاهِم).

وأمَّا تجويزهم بعد (كذا) الرفع، فخَطَأٌ، والخفض في التمييز لحن، ولا يجوز، خلافًا لمن زَعَمَ أنَّه يجوز على الإضافة، وخلافًا لمن زعم أنه يجوز على البدل.

وعلى هذا الذي قَرَّرْنَاه، لو قال: له عندي كذا كذا دِرْهَمًا، نَزَّلْنَاه على دِرْهَمٍ وَاحِدٍ، إلا إن قال: أَرَدْت به عددًا أكثر من ذلك، فيُرْجَعُ في ذلك إلى تفسيره.

ولو قال: كذا كذا دِرْهَمًا، لم نجعله تركيبًا، بل يكون ممَّا حُذِفَ منه المعطوف، وأصله كذا وكذا.

كُلُّ ذلك حفظ لما استقرَّ في كلامهم مِن أنَّ (كذا) لا تُستعمل في العدد إلا معطوفة، وكذا لو لَحَنَ فخفض (الدِّرْهَم) أو رفعه؛ لأن اللحن لا يُبطل الإقرار.

وقد اختلفت مذاهب الفقهاء في الإقرار بهذه الكنايات خلافًا كثيرًا، وذكرنا منه طرفًا في تأليفنا كتاب " الشذا في مسألة كذا ".

وممَّا هو كناية عن الحديث، والخبر (كَيْت وذَيْت)، تقول: كان من القِصَّة كَيْتَ وكَيْتَ، وذَيْتَ وذَيْتَ، وأصلهما: كيَّة وذيَّة، بالتشديد وتاء التأنيث، كطَيَّة ولَيَّة، وقد جاءا كذلك، وهو قليلٌ، فحذفت تاء التأنيث وأُبْدِلَت التاء من الياء التي هي لام.

فإن وزنتها على الأصل قُلت: فَعْل، أو على الظاهر قلت: فَعْت، وبُنِيَا لافتقارهما إلى جملة يُكنَّى بها عنهما، فأُجْرِيَا مجرى الحرف الذي معناه في غيره.

ولو سمَّيْتَ رَجُلا بـ (كَيْتَ)، لم يجز أن تجمعه بالواو والنون؛ لأن هذا إبدال مُختصٌّ بالتأنيث، فجرى مجرى أُخْت وبِنْت، ولا يجوز أن يُستعملا إلا مُكرَّرَيْن، وفيهما الضم والفتح والكسر.

باب الوقف

الوَقْفُ: قَطْعُ النطق عند إخراج آخر اللفظة، وهو اختياري، وهو غير الوقف الذي يكون استثباتًا وإنكارًا، وتِذْكَارًا وتَرَنُّمًا، وغالبه تلزمه تغييرات؛ إمَّا في الحركة بحذفٍ وهو السكون، أو بِرَوْم أو إِشْمَامٍ، وإمَّا في الكلمة بزيادةٍ عليها؛ إمَّا بتضعيف، وإمَّا بهاء السكت، أو بنقصٍ بحذف حرف العِلَّة، أو بقلب آخر الكلمة إلى حرف العِلَّة، وبإبدال حرف صحيح منه، ويأتي هذا كله مُفصَّلا، إن شاء الله تعالى.

فنقول: الموقوفُ عليه إنْ كان آخره سَاكِنًا، بَقِيَ على سُكونِهِ نحو: كَمْ، ومِنْ،

والذي، ولم يَقُومَا، ولم يَقُم.

وإنْ كان حَرْفًا، أُهْمِلَ في الخَط ووُضِعَ على السكون، نحو: التنوين، ونون التوكيد الخفيفة بعد فتحة، أو كان (إذًا) على رأي من كتبها بالألِف.

قال عَسَلُ بن ذكوان: النَّاس إذا وقفوا على (إذًا) وقفوا بالألف، إلا المازني يقول: هي حرفٌ بمنزلة (إنْ)، وأنْ تَقِفَ عليها كما تَقِفُ عليهما، وهو قول المبرد. انتهى.

فالتنوينُ إن كان بعد فتحة في غير مُؤنَّث بالهاء، أُبْدِلَ أَلِفًا، نحو: رَأَيْتُ زَيْدًا، وإِيهًا، ووَيْها.

وذَكَرَ أبو الحسن، وقطرب، وأبو عبيد، والكوفيون: أنَّ من العرب من يَقِفُ على المنصوب المُنوَّن بالسكون، تقول: رَأَيْتُ زَيْدْ، وعزاها ابن مالك إلى ربيعة، وهو والله أعلم ربيعة الفرس بن نزار بن معد بن عدنان، وفي البطون التي تفرَّعت عن ربيعة عالَم شُعراء لا يُحصون.

ولا يُوجد في لسانهم الوقف بغير إبدال التنوين أَلِفًا، إلا إن كان على سبيل الندور، وعند الجمهور أنَّ هذا ممَّا جاء في الشِّعر، ولا جاء في الكلام.

وإن كان في مُؤنَّث بالهاء، فالأعرفُ أنَّه يُبْدَلُ من التاء هاء، فتقول: رَأَيْتُ قائِمَهْ، وتقِفُ عليها بالتاء بعضُ العرب مُطلقًا، وتُجْرَى في القياس مجرى سائر الحروف عند بعضهم، فيُجرى فيها بشرطه الإشمام والروم، والتضعيف والإبدال، فتُبدِلُ من التنوين أَلِفًا، فتقول: رَأَيْتُ قَائِمَتَا، وأكثر أهل هذه اللُّغة تُسَكِّنُها لا غير.

وبِنْت وأُخْت في النصب كزَيْدٍ، تُبْدِلُ من التنوين أَلِفًا، و(هَنْت) يُوقف عليها (هَنَهْ) شذوذًا، وإذا كان التنوينُ بعد ضَمَّة أو كسرة، حُذِف، إلا في لُغة أَزْد السَّرَاة، فمنهم من يُبدلها حرفًا يُناسبُ الحركة، فيقول: زَيْدُو، ومَرَرْتُ بِزَيْدِي، وزعم أبو عثمان أنَّها لغة قوم من اليمن ليسوا فصحاء.

والمقصور المُنوَّن يُوقفُ عليها بالألف، وفيه مذاهب:

أحدها: أنَّ الألِفَ بدلٌ من التنوين، واسْتَصْحبَ حَذْفُ الألِف المُنقلِبَة وَصْلا ووَقْفًا، وهو مذهب أبي الحسن، والفراء، والمازني، وأبي علي في " التذكرة ".

الثاني: أنَّها الألِف المُنقلبة، لمَّا حَذَفَ التنوين عَادَتْ مُطلقًا، وهو مَرْوِيٌّ عن أبي عمرو، والكسائي، والكوفيين، وسيبويه، والخليل، فيما قاله أبو جعفر ابن الباذش.

الثالث: اعتباره بالصحيح، فالألِف في النَّصْب بدلٌ من التنوين، وفي الرفع والجر بدلٌ من لام الفعل، وذهب إليه أبو علي في أحد قوليْه، ونَسَبَهُ أكثر الناس إلى سيبويه ومعظم النحويين.

وأمَّا النونُ الخفيفة بعد فتحةٍ، فلا خلاف أنَّه يُوقف عليها بإبدالها أَلِفًا، وأمَّا (إذًا) فمذهبُ أبي علي والجمهور أنَّه يُبْدَلُ من نُونِها أَلِفٌ، وذهب بعضهم إلى أنَّه يُوقَفُ عليها بالنون.

ولُغَة لِفَزَارَة وناسٌ من قيس، يَقْلِبُون الألِف الموقوف عليها ياء، يقولون: هذه أَفْعَيْ، ومَرَرْتُ بِأَفْعَيْ، وهي قليلة. وبعضُ طَيّئ يقلبها واوًا، يقول: هذه أَفْعَوْ، ورَأَيْتُ أَفْعَوْ، ومَرَرْتُ بِأَفْعَوْ. وبعض طيئ أيضًا تقلبها همزة، تقول: هذه أَفْعَأْ، ورَأَيْتُ أَفْعَأْ، ومَرَرْتُ بِأَفْعَأْ، وليس من لغته التخفيف.

قال سيبويه: وكذلك كل أَلِفٍ في آخر الاسم. وزعم الخليل أن بعضهم قال: رأيتُ رَجُلأْ، فيهمز، وكذلك: هو يَضْرِبُهَأْ.

والفعل الماضي الذي آخِره أَلِف، كالمُعرب المقصور، يجوز إقرار أَلِفه وإبدالها واوًا، وإبدالها ياءً وإبدالها همزةً، وكل مبنيّ آخره أَلِف، نحو: (أَنَا، وهُنَا، وأَلا)، يجُوز إِقْرَار أَلِفه كما في الوَصْل، وإِبْدَالها همزة، وإلحاق هاء السكت بها، تقول: هَاهُنَا، وهَاهُنَأْ، وقلب الألف هاء شَاذّ، نحو[1]: [الرجز]

مِـــنْ هَاهُنَـــا ومِـــنْ هُنَـــهْ

إلا المندوب فلا يُوقفُ عليه إلا بإِلْحَاق هاء السكت، لا بالألِف وَحْدها، ولا بإبدالها همزة، وإلحاق الهاء مُختص بالمبنيّ، فلا تقول: عَصَاه ولا مُوسَاه، ويأتي حُكم الفعل الماضي مع هاء السكت.

---

(١) لم أقف على اسم قائله.
وقبله: قد وردت من أمكنه
وبعده: إن لم أروها فمه
اللغة: "قد وردت" أي: الإبل، والورود: الوصول إلى الماء من غير دخول فيه وقد يكون دخولا "أمكنه" جمع مكان.
الشاهد: قوله: "هنه" وأصلها هنا، فقلب الألف هاء.
انظر: شرح الشافية ٤٧٩/ ٤، وابن يعيش في ١٣٨/ ٣، ٦/ ٤، ٨١/ ٩، ٤٣/ ١٠، وهمع الهوامع ٧٨/ ١، ١٥٧/ ٢.

وقد تُحْذَف ألفُ المقصور ضرورة، نحو قوله[١]: [الرمل]

وقَبِيـــلٌ مِـــنْ لُكَيْـــزٍ شَـــاهِدٌ رَهْطُ ابْنِ مَرْجُومٍ ورَهَطُ ابْن المُعَلّ

يريد: المُعَلَّى.

وجاء حذف أَلِف ضميرِ الغائب منقولا فَتْحُها إلى ما قَبْلها، سُمِع ذلك في قول بعض طيئ: والكَرَامَةُ ذَات أَكْرَمَكُم الله به، يريد: (بهَا)، ولم يُحفظ منه غير هذا لبعض العرب فلا يتعَدَّى، فيُوقَفُ على (مِنْهَا وعَنْهَا): مِنَهْ وعَنَهْ، ويُجعل ذلك قانونًا كُليًّا.

والمنقوص المجرور والمرفوع، إنْ كان مُنوَّنًا محذوف الفاء، نحو: (يَفٍ) عَلَمًا، أو العين نحو: (مُرٍ) اسم فاعل مِن (أَرَى)، وَقَفْتَ عليها بالياء قَوْلا وَاحِدًا، وغير محذوفهما نحو: قَاضٍ، فالأَجْوَدُ والأكثر حَذْف التنوين والياء، فتقول: قَاضْ، ومن العرب مَنْ يحذف التنوين ويثبت الياء، فيقول: قَاضِي.

وإنْ لم يكن منوَّنًا بِأَنْ كان مُنَادَى، نحو: يَا قَاضِي أَقْبِل، فيُوقَفُ عليه، فالخليل يختار أن يُوقف بالياء.

ويونس يختار أن يحذف، فتقول: يَا قَاضْ، فلو كان المُنَادَى لو حُذفت يَاؤُه؛ لبَقِيَ على حرفٍ واحدٍ، فالوقف بالياء نحو: يا مُرِي.

أو بِأَنْ سَقَطَ التنوين لأجل (أَلْ)؛ فإن كان مرفُوعًا أو مجرورًا، فإثباتُ الياء أَقْيَسُ وأكثر، والسكون عربي كثير، قاله سيبويه، وفي جَوَازِ حذف هذه مع (أَلْ) في الوَصْلِ في سِعة الكلام خِلاف.

وإن كان منْصُوبًا نحو: رَأَيْتُ القَاضِي، فالوَقْفُ بالياء، ومَنْ قال: رَأَيْتُ القاضِيْ، بسكون الياء، فينبغي أن يَقِفَ بالوَجْهَيْن، كحالتي الرَّفْع والجَرّ.

وحُكْمُ ما حُذِفت فَاؤُه أو عَيْنُه مع (أل)، حُكمه مع مُنوَّنه يُوقَفُ عليه بالياء قولا

---

(١) قائله: هو لبيد بن ربيعة يصف فيه مقاما فاخرت فيه قبائل ربيعة قبيلة من مضر.
اللغة: "قبيل" أي: قبيلة "من لكيز" -بضم اللام وفتح الكاف- وهو لكيز بن أفصى بن عبد القيس "شاهد" ويروى حاضر "رهط مرجوم" قال أبو عبيد بذلك لأنه فاخر رجلا عند النعمان، فقال له النعمان: رجمك بالشرف، فسمي مرجوما، واسمه لبيد.
الشاهد: قوله: "ابن المعل" حيث حذف الألف المقصورة في الوقف ضرورة.
انظر: سيبويه ٢٩١/ ٢، وشرح الشافية ٢٨٥/ ٢.

واحدًا، أو بأَنْ يسقط التنوين بكَوْنِه لا ينصرف، نحو: جَوَارِيَ، نَصْبًا، فيَقِفُ عليه بالياء، فتقول: رَأَيْتُ جَوَارِي.

أو بأَنْ يَسْقُط التنوين للإضافة ممَّا يثبتُ فيه الياء، نحو: قَاضِي مَكَّة، أو حُذِفَ للسَّاكن، نحو: قَاضِي المدينة، أو قَاضِي ابْنَك، جَازَ فيه الوَجْهَان في المُنوَّن، وما لم يَبْقَ إلا حَرْفٌ وَاحِدٌ وأُضِيفَ، وُقِفَ عليه بالياء، فتقول في هذا مُري اخْتُك: هذا مُرِي.

ويُبْنَى على ما تقدَّم فَرْعٌ، وهو ما حُذِفَتْ نُونُه لأجل الإضافة، نحو: قَاضُو زَيْد، وقَاضُو المدينة، ووُقِفَ عليه أن تَقِفَ عليها بالنون، فتقول: قَاضُون، فأمَّا قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾ [المائدة: ١]، ووقوفُ القُرَّاء عليه بالياء وحَذْفُ النون، فاتِّبَاعٌ لرَسْمِ المُصْحَف.

وياءُ المُتكلِّم إن كانت ساكنةً في الوَصْل، وُقِفَ عليها كحالها، وإنْ كانت محذوفةً، وُقِفَ على ما قَبْلَها بالسكون، فتقول في يا قَوْمِ: يَا قَوْمْ، وإن كانت مُتحرِّكةً، فتقفُ عليها بالسكون أو بإلحاق الهاء، فتقول: يا غُلامِي، ويا غُلامِيَهْ.

وَأَمَّا مثل: يَغْزُو ويَرْمِي، إن كانت اليَاءُ والواو مَفْتُوحتيْن، نحو: لَنْ يَغْزُوَ، ولَنْ يَرْمِيَ، فالوَقْفُ بحذف الحركة، فتقول: لَنْ يَغْزُوْ، ولَنْ يَرْمِيَ.

وإن كَانَتَا سَاكِنَتَيْن، فَذَكَرَ أصحابُنا: أنَّه لا تحذف الواو والياء إذا وُقِفَ عليهما، إلا في الفواصل والقوافي، نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤]، وقول زهير[1]: [الكامل]

ولأنْـتَ تَفْـرِي مَـا خَلَقْـتَ وبَعْـ ـــضُ القَـوْمِ يَخْلُـقُ ثُـمَّ لا يَفْـرْ

إلا ما شَذَّ مِنْ قولهم: لا أَدْرْ، ومَا أَدْرْ، فإنَّهم حَذَفُوا ووقفوا على الراء ساكنة،

---

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة لزهير بن أبي سلمى المزني يمدح فيها هرم بن سنان.
و(تفري ما خلقت) ضربه مثلا لعزمه وتقول: فرى فلان الأديم يفريه إذا قطعه على وجه الإصلاح، ويقال: أفراه إذا قطعه على وجه الإفساد، وكأن الهمزة فيه للسلب و (تخلق) بمعنى تقدر.
والمراد أنك إذا تهيأت لأمر وقدرت له أسبابه أمضيته وبعض الناس يقدر ثم تقعد به همته عن انفاذه.
والاستشهاد بالبيت في قوله (يفر) على أن أصله يفري فحذفت الياء وسكنت الراء للوقف وهم لا يبالون عند الوقف بتغيير الوزن وانكساره.
انظر: الحماسة البصرية ١٦١/١، والشعر والشعراء ١٢٠/١.

وبهاء السكت، ولا يحذفان أصلا عند سيبويه، إلا في قولهم: لا أَدْرْ ومَا أَدْرْ.

ويُحْذَفَان في الفواصل والقوافي وإثباتهما حسن، وقد حَذَفَ بعض القُرَّاء في غير الفواصل والقوافي، نحو: ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦] اتِّبَاعًا لخط المصحف، وما عدا هذا لا يُحذف إلا في ضرورة عند سيبويه.

وأجاز الفراء حذف هذه الياءات في الكلام، فأمَّا الألِف في نحو: يَخْشَى، فلا تُحْذَفُ في شيءٍ ممَّا تقدَّم.

فرع: الوقف على (يَكُ) المحذوف منْهَا النون بردِّها، نَصَّ عليه بَعْض أصحابنا، والقُرَّاء يَقِفُونَ على الكاف ولا يَرُدُّون النون المحذوفة.

فصل

المُتحرِّكُ الموقوفُ عليه، ولم يَكُن هَاءَ تَأْنِيث يجوز فيه الإسكان، وهو الأصلُ، ويجوز فيه الرَّوْمُ، وهو الإتيانُ بالحركة ضعيفة، إشعارًا بما كان لها في الأصل، ويُدْرِكُه الأعمى والبصير، ويكونُ في المحرك مطلقًا في المرفوع، مُنَوَّنًا كانَ أمْ غير مُنَوَّن، وفي المنصوب غير المنوَّن وفي المفتوح، وفي المنصوب بالكسرة، وفي المجرور بالكسرة والفتحة وفي المكسور، ويحتاج في المفتوح والمنصوب إلى رياضة، لخِفَّة الفتحة، وتناول اللسان لها بسرعة.

ومذهبُ الجمهور جوازُهُ في الفتحة.

وقال أبو الحسن ابن الباذش: زَعَمَ أبو حاتم أنَّ الرَّوْمَ لا يكون في المنصوب لِخِفَّتِهِ، والنَّاس على خِلافهِ، وعلامةُ الرَّوْم خطٌّ بين يَدي الحرف، وصورته (–)، وَمَنْ وَقَفَ على المنصوب المنوَّن من العرب بإبدال التنوين أَلِفًا، وُقِفَ عليها بالرَّوْمِ والسُّكون، ويجوز في المضموم الإشْمَامُ، وهو الإشارة بضَمِّ الشَّفتيْن إلى الحركة المحذوفة من غير صوتٍ، ويُدركه البصير لا الأعمى، وهو مُختصٌّ بالمضموم، سواءٌ كانت ضمَّة بناء أم غيرها.

وما رُوِيَ عن الكسائي: أنَّه يُعْجِبُه أن يُشِمَّ آخر الحرف الرَّفْعَ والخفض في الوقف.

وعن أبي عمرو: أنَّه قرأ ﴿فَأَوْفِ﴾ [يوسف: ٨٨] بإشمام الجر، وعن عاصم أنَّه يُشيرُ إلى إعراب الحرف عند الوقف، ينبغي أن يُحمَلَ ذلك على الرَّوْمِ.

وعلامةُ الإشمام نُقْطَةٌ بين يَدَي الحرف هكذا (٠)، ويجوز التضعيف، وهو أن

يَجِيء بحرفٍ ساكنٍ مِنْ جِنْس الحرف الآخر، ليَجْتَمِعَ سَاكِنَان، فيحرك الثاني، ويُدْغَم فيه الأول وله شروط:

أحدها: أنْ لا يَكُون الأخير همزة، نحو: بِنَاءٍ وإِخَاءٍ.

الثاني: أنْ لا يَكُون حَرْفَ لِين، نحو: أَوَو، وسَرُو، وبَقِي.

الثالث: أن لا يكون تَالِي سَاكِن، نحو: عَمْرو، ويَوْم، وبَيْنَ.

الرابع: أنْ لا يكون منصوبًا في أَشْهر اللُّغات، وقد جاء في المُنوَّن المنصوب في ضَرُورَة الشِّعر، نحو قوله[1]: [الرجز]

لَقَــدْ خَــشِيتُ أَنْ أَرَى جَــدَبًّا

ويسكن الآخر مع التضعيف، نحو: قَامَ الرَّجُلّ، ومَرَرْتُ بالرَّجُلّ. وأنشد أبو العلاء في كتاب " الشَّادن " لهَمْيَان بن قُحَافة[2]: [الرجز]

حَتَّـى إذَا الـصُّبح بَــدَا الأشْـعَلّ

لاحَ كَــسَيْفِ شَامَــــة الــصَّيْقَلّ

وسمع إلحاق الهاء مع التَّضعيف في قول بعضهم: أَبْيَضَّهْ، ولم يُؤثر الوقوف بالتضعيف عن أَحَدٍ من القُرَّاء، إلا ما رواه عصمة عن عاصم: أنَّه وقف على (مُسْتَطَرّ) [القمر:٥٣] في سورة القمر بتشديد الراء[3]، بخلاف الإسكان، والرَّوْم، والإشمام، وعلامة التَّضعيف شِينٌ فوق الحرف هكذا: (شـ).

ويجوز أن تُنْقَل الحركةُ إلى السَّاكن قَبْلَ الحرف، وشَرْطُهُ: أن لا يكونَ حَرْفَ عِلَّةٍ، نحو: دَار، وبَيْن، ويَوْم، ولا مُدْغَم في الحرف الأخير، نحو: العَلّ.

وأَنْ لا يكون المنقولُ منه إلا حرفًا صحيحًا احْترَازًا من نحو: ظَبْي وغَزْو، وأنْ

---

(١) قائله: هو رؤبة بن العجاج، وقيل: لغيره.
وتمامه: مثل الحريق وافق القصبا
اللغة: "جدبا" -بتشديد الباء- وهو نقيض الخصب، والجدب: هو القحط بانقطاع المطر "الحريق" أراد: النار المشتعلة "القصبا" كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا.
الشاهد: قوله: "جدبّا" حيث ضعف آخرها للوقف ثم حركها ضرورة.
انظر: الأشموني ٧٦١/ ٣، وابن هشام ١٩٩/ ٤، وشرح الشافية ٣١٩/ ٢، وسيبويه ٢٨٢/ ٢.
(٢) انظر: رسالة الصاهل ٨٥/١.
(٣) انظر: البحر المحيط ٤٤٣/١.

لا يُؤدِّي النقل إلى عدم النظير في الأسماء، إلا أن يكون مهموزًا، فلا يُنْقَلُ في (بُسْر) مجرورًا، فتقول: بُسِرْ، ولا في (بَكْرُ) مرفوعًا، فتقول: بَكُرْ.

وأن لا تكون الحركة فتحةً، نحو: رَأَيْتُ العِلْمَ.

وإذا أَدَّى النَّقلُ إلى عدم النظير، أو امتنع ذلك في الفتحة، عَدَلُوا إلى تحريك ذلك الساكن بحركة ما قبله، يقولون: هذا البُسُرْ، ومَرَرْتُ بالبُسُرْ، ورَأَيْتُ البُسُرْ، وهذا العِدِل، ورَأَيْتُ العِدِل، ومَرَرْتُ بالعِدِل، ورَأَيْتُ العِلِمْ.

ولا يتبعون في الفتحة، فيقولون: رَأَيْتُ البَكَر، كما أَتْبَعُوا الضَّمة والكسرة.

وأجاز الأخفش، والجرمي، والكسائي، والفراء، النَّقْلَ في الفتحة إلى الساكن، وإن لم يكن مَهْمُوزًا، يقولون: رَأَيْتُ العِلَمْ، بنقل حركة الميم إلى اللام.

ويُجيز الأخفش ذلك في: رَأَيْتُ عُمَرْ، وقَتَلْتُ خَالِدْ، إذا حذفت التنوين في الوصل، ولم تُبْدِل منه أَلِفًا، ويرى ذلك قياسًا ولغة يُقاس عليها.

وحكى أبو علي، وابن جني فرقًا بين الضمة والفتحة والكسرة، بأنَّ بعض العرب يقول: رَأَيْتُ الرَّجُلا، بالألِف، ولا يقولون: هذا الرَّجُلُوا، ولا مَرَرْتُ بالرَّجُلِي، وعليه جاء: ﴿الظُّنُونَا﴾ [الأحزاب: ١٠]، و﴿الرَّسُولا﴾ [الأحزاب: ٦٦]، و﴿السَّبِيلا﴾ [الأحزاب: ٦٧] بإشباع الفتحة، فتولَّدت منها الألِف.

ولم يُؤثر الوقفُ بالنَّقل عن أحدٍ من القُرَّاء، إلا ما نُقل عن أبي عمرو أنَّه وَقَفَ: (وَتَوَاصَوْا بِالصَّبِرِ) [البلد: ١٧] بكسر الباء، والذي يظهر في حركة النَّقل أنَّها الحركة التي في الحرف الأخير، نُقِلَتْ إلى السَّاكِن قَبْله، وهو قول بعض النُّحاة[1].

وقال أبو علي: هذه الحركة لالْتِقَاءِ السَّاكنيْن، وقال أيضًا: ليس بتَحْرِيك لالتقاء الساكنيْن مَحْضًا؛ ألا ترى أنَّها تدلُّ على الحركة المحذوفة من الثاني، فدلَّ قوله على أنَّ النقل جَمْعٌ بين التخلص من الْتِقَاء السَّاكنيْن، والدلالة على حركة الإعراب.

وقال المبرد والسيرافي: هذا النَّقل للدلالة على الحركة المحذوفة، كما رَامُوا الحرف وأَشَمُّوا للدلالة.

وقال أبو البقاء العكبري: لا يريدون بالحركة المنقولة أنَّ حركة الإعراب صُيِّرت على ما قبل الحرف؛ إذ الأعراب لا يكون قبل الطرف إنَّها مثلها. انتهى.

ومثال النقل: قولهم في قام عَمْرُو: عَمُرو، وفي مَرَرْتُ بِبَكْرِ: بِبَكِرْ، ومنه:

---

(١) انظر: البحر المحيط ٢٩/١١، وإعراب القراءات السبع ٥٢٧/٢.

اضْرِبُهْ في: اضْرِبْهُ وفي ضَرَبْتُهُ، وهذا مطرد في الوقف على هاء المذكر، وقبلها ساكن صحيح نحو: أَخَذْتُ هذا مِنُهْ.

وحكى سيبويه عن بَعْضِ بني تميم: ضَرَبَتِهْ، يُحرِّكون بالكسر لا بحركة الهاء.

وقال أبو العباس: النَّقْلُ هنا أَقْوى منه في النَّقْر؛ لأنَّه يُبيِّن الهاء، وإذا كان مثل[1]: [الرجز]

عَلَّمَنَــا إِخْوَانُنَــا بَنُــو عِجِــلْ

ممَّا الحركة يجوز أن تكون للنَّقْل، ويجوز أن تكون لإتباع ما قَبْلَها، فرجَّح الأستاذ أبو علي أن تكون للإتباع.

وقال ابن هشام: النَّقلُ عندي أحسن. ولم يُؤْثَر الوقوف بالنَّقلِ عن أحدٍ من القُرَّاء إلا عند الكسائي، فإنَّ خلف بن هشام سَمِعَهُ يَقِفُ على (مِنْهْ) بالتخفيف، وجَزْم النون في الوَقْف. وقال: ويجوز (مِنُهْ) برفع النون في الوقف،، وما خُفِّف من المُشدَّد في الوقف، نحو: قَول امرئ القيس[2]: [المتقارب]

لا وَأَبِيـــكِ ابْنَـــةَ العَـــامِرِي　　لا يَـــدَّعِي القَـــوْمُ أَنِّـــي أَفِـــرْ

وذهب الفارسي إلى أنَّه من حَذْفِ الأخير؛ لأنَّه المُبدل في ما أَمْلاه، وقال غيرُهُ: المحذوف الأول؛ لأنَّه اعْتَلّ بسكونه وإدغامه، فكان أَوْلَى بالحَذْفِ، كما حَذَفُوا في: أَحَسَّ، وظَلَّ، ومَسَّ.

وإذا كان مهموزًا، فيجوزُ نقل حركة الهمزة، وإن كانت فتحةً إلى الساكن قبلها الصحيح، فتقول: رَأَيْتُ الرِّدَأْ، والخَبَأْ، والبُطَأْ؛ في: رَأَيْتُ الرِّدْأَ، والخَبْأَ، والبُطْأَ، ويُغْتَفَرُ عَدم النظير في النَّقْلِ من الهمزة، فتقول: هذا الرِّدُؤْ، والبِطُؤْ، والخِبُؤْ، ومَرَرْتُ بالرِّدِئ، والبُطِئ، والخُبِئ.

وبعض بني تميم يَفِرُّ من هذا النَّقل، إلى إتباع حركة العَيْن لحركة الفاء ويُسَكِّن الهمزة، فتقول: هذا الرِّدِئْ، ومَرَرْتُ بالرِّدِئْ، وهذا البُطُؤْ، ومَرَرْتُ بالبُطُؤْ، وهذا الخَبَأْ، ومَرَرْتُ بالخَبَأْ، ورَأَيْتُ الخَبَأْ، سَوُّوا في ذلك بين الأحوال الثلاثة، كما سوَّى

---

(١) انظر: الإنصاف ٧٤٣/٢، والمصباح المنير ٤٧٥/٨.

(٢) انظر: الديوان ٥٧/١.

غيرهم في النقل بينها.

وإذا نُقِلت حركة الهمزة حَذَفَها أهلِ الحجاز، ووَقَفُوا على الحرف الذي نُقِلَتْ إليه، يقولون: هذا الخَبْ، ورَأَيْتُ الخَبْ، ومَرَرْتُ بالخَبْ، وكذلك في البُطْئ والرِّدْئ، وهو كالصحيح في الإسكان والرَّوْم، والإشمام والإبدال، حيث يكون التضعيف، وأَثْبَتَها غيرهم ساكنة، يقولون: هذا البُطْؤْ، ورَأَيْتُ البُطَأْ، ومَرَرْتُ بالبُطِئْ، وكذلك الرِّدْء، والخَبْء.

أو مُبدَلَة بمجانس حركة ما قبلها على سبيل الإتباع، نحو: هذا البُطُو، ورَأَيْتُ البُطُو، ومَرَرْتُ بالبُطُو، وهذا الرِّدِي، ورَأَيْتُ الرِّدِي، ومَرَرْتُ بالرِّدِي، وهذا الخَبَا، ورَأَيْتُ الخَبَا، ومَرَرْتُ بالخَبَا.

أو النَّقل إلى الحرف، نحو: هذا البُطُو، والرِّدُو، والخَبُو، ورَأَيْتُ البُطَا، والرِّدَا، والخَبَا، ومَرَرْتُ بالبُطِي، والرِّدِي، والخَبِي.

ولم يذكر سيبويه هذا الوجه، وهو من كتاب " تسهيل الفوائد " لابن مالك، وذكر سيبويه: مكانه في الوَقْفِ أَنَّهم يُبْدِلُون الهمزة بحسب حركتها، (واوًا) في الرفع، (وياءً) في الخفض، و(أَلِفًا) في النصب، ولا ينقلون حركتها إلى ما قبلها في الرفع ولا في الخفض، يقولون: هذا الوَثْوْ، ومَرَرْتُ بالوَثْيْ، ورَأَيْتُ الوَثَا.

وتَحْتَمِلُ هذه الفتحة أن تكون حركة نَقْلٍ، والأظهر أَنَّها سَبَبُ الألِف؛ إذ لا تكون إلا بعد فتحة.

ولمَّا لم يَذْكُرْ سيبويه هذا الوَجْهُ الذي في " التسهيل " لابن مالك، وذكر غيره من الوجوه، قال: إنَّها لُغة الذين يُحقِّقُون الهمزة ولا يُسهِّلونها، ثم ذكر أنَّ الذين يحققون، يَبْقُون على تحقيقهم في الوَقْفِ، ويَقِفُون على ما يقتضيه القياس في لُغَتِهم، فهذا الوجه الذي ذَكَرَهُ ابن مالك مِنْ نَقْلِ الحركة في الوقف، ثُمَّ إبدال الهمزة الساكنة بحُكْمِ الحركة المنقولة، ليس موجودًا في لغة المحققين؛ لأنَّ سيبويه لم يذكره في وَقْفِهم، ولا في لغة المُسهِّلين؛ لأنَّ من يُبْدِلُ الهمزة من المسهلين، أبدلها بحُكم حركة ما قبلها، لا يَخُصُّ ذلك بالوقف دُونَ الوَصْلِ، بل يفعله فيهما.

والوجه الذي ذكره سيبويه مكان الوجه الذي ذكره ابن مالك، هو الذي عبَّر عنه ابن مالك بقوله: ورُبَّما أُبْدِلَتْ بمُجَانِس حركتها بعد سكونٍ بَاقٍ، قال: أو حَرَكَة غير مَنْقُولةٍ، مثاله: هذا الكَلَوْ، ومَرَرْتُ بالكَلَيْ، ورَأَيْتُ الكَلا يُسَكِّنُ في ذلك ولا يُحَرِّك، ولا يُبْدِلُها الحجازيون بعد حَرَكَةٍ، إلا بمُجَانِس تلك الحركة، يقولون: هذا الكَلا،

وَاقْرَا، وهذا الأكْمُوْا، ويُوْضُوْ، وأَهْنِيْ؛ الأصل: الكَلأ، وأَقْرَأ، وأَكْمُؤ، ويَوْضُؤ، وأَهْنِئُ.

وعَقَد بعض أصحابنا عَقدًا في المهموز، فقال: المَهْمُوز على مَذْهَبِ مَنْ يُحَقِّقُ الهمزة، وهم بنو تميم أنْ تُحرّكَ ما يليها، كالخَطَأ، فحُكمه كالصحيح إلا في التضعيف.

وبعض العرب يَقْلِبُها في الرفع (واوًا)، وفي النصب (أَلِفًا)، وفي الجر (ياء)، وإن سَكَنَ صَحِيحًا، كالبُطْء، والرِّدْء، والخَبْء، فكالصحيح.

ويجوز النَّقْل، وإنْ أَدَّى إلى بناء مفقود في الاسْمِ، أو الكلام، أو إلى النَّقْل من الفتحة، ومن العرب مَنْ يُتْبعُ حركة الساكن حركة الأول ويُتْبعُ في النَّصْب.

ومِن العرب مَنْ يقلبها إلى حَرْفٍ من جنس حركتها، (واوًا) في الرفع، (وياء) في الجر، (وأَلِفًا) في النصب، فيُفْتَحُ السَّاكِن لأجل الألِف، أو سَكَن حرف عِلَّة فقط، نحو: شَيْء وَضَوْء، فحُكم عَيْن ونُون، أو مَدّ ولِين، كنَسِيءٍ، ووُضُوءٍ، وكِسَاءٍ، فحُكم شَرِيف، وقُطُوف، ولِجَام.

وأَمَّا مَنْ يُخَفِّفُ مِن أَهْلِ الحجاز، فإنْ تَحرَّكَ ما قبلها قلَبُوها إلى حَرْفٍ يُجَانِسُ الحركة، وإنْ سَكَنَ صَحِيحًا، نُقِلَتْ الحركة إليه وحُذِفَتْ الهمزة، وصار المَنْقُول إليه آخر الكلمة، فحُكْمُه حُكم الصحيح، قال: ويجوز أن تُبْدِل الهمزة بعد النقل حرفًا مِنْ جِنْسِ حركة النَّقل، فتقول: هذا الخَبُو، ومَرَرْتُ بالخَبِي، ورَأَيْتُ الخَبَا.

أو مُعتلا أَلِفًا نحو: كِساء، فالوَقْفُ بالتسهيل بَيْنَ بَيْنَ، ويُجْرَى مجرى (زيد) في الإشمام، والرَّوْم، والإبدال، إن كان مُنوَّنًا أو غير مُنوَّنٍ، زائدًا للمَدِّ أو في حُكْمِه، ك (ياء) التصغير، وُقِفَ بالقلب إلى جِنْسِ حَرْفِ العِلَّة وأُدْغِمَ فيه، نحو: هُنَيّ، و(شُوَيّ) تصغير شَاءٍ على رأي، أو لغير مَدّ نحو: (خَبَوْءٍ) فَعَوْل مِن الخَبْءِ، أو غير زائد نحو: شَوْء وشَيْءٍ، فكالخَبْءِ، فيجري مجراه. انتهى.

ومَنْ خَفَّف لا ينطقون بالهمزة إلا ابتداءً، والمنصوب السَّاكن ما قبله، نحو: لَبِسْتُ رِدَاءً، يَجْعَلُونَ الهمزة بَيْنَ بَيْنَ، ويبدلون من التنوين أَلِفًا. ونحو: نَبِيءٍ ومَلْكُوءٍ، يقلبون من جنس ما قبلها ويدغمون.

فإن سَكَنَ ما قَبْلها صحيحًا نحو: الخَبْء والرِّدْء، نُقِلَت حركتها، وحُذِفَت في الوَصْلِ، وأَمَّا في الوَقْفِ فتَسْكُن، أو تُشَمّ، أو تُرَام، تلك الحركة المنقولة.

فإن انضَمَّ ما قَبْلَهما أو انْكَسَر، مثل: أَكْمُؤ ويَسْتَهْزِئ، فمَنْ يَجْعَلُ الهمزة بَيْنَ

بَيْنَ في الوَصْلِ، إذا وَقَفَ أَبْدَلَها من جِنْس حركة ما قَبْلها؛ لأنَّها تَسْكُنُ، هذا قول النحاة، لا خلاف عندهم في ذلك.

وأجاز جماعةٌ مِن أَهْلِ القِرَاءَات الوُقُوف، وقد أنكر ذلك نبهاؤهم؛ ولذلك يَقِفُون على: مِن (السَّمَا، ويَشَا)، بهمزة بَيْن بَيْن على أَصْلِهم وفي المفتوحة بالألِف؛ لأنَّهم لا يَرُومُون المفتوح.

ويُجيزون في الحذف، والصواب إِبْدَالها أَلِفًا في الأحْوَالِ الثلاثة في لُغَة من يُسَهِّل، وأن لا رَوْمَ ولا إِشْمَامَ في همزة بَيْنَ بَيْنَ، وأنَّ المحذوفة الأولى لزيادتها.

فأمَّا قول أبي العباس المهدوي: أنَّه قد يَجُوزُ أنْ يُجْمَعَ بَيْنَ أَلِفَيْن في الوَقْفِ، كما يُجْمَعُ بين السَّاكِنَيْن في الوقف، فخَطَأٌ لايَصِحُّ بوَجْهٍ، قاله ابن هشام، قال: وقول من يقول منهم: إنَّ الوَقْف يَصِحُّ على همزة بَيْنَ بَيْنَ بشرطِ رَوْم الحركة؛ لأنَّها بمنزلة الثانية، لا يَصِحُّ عند التَّحقِيق.

وزَعَمَ ابن مالك: أنَّ الوَقْفَ بالنَّقْلِ إلى المُتحرِّك لُغَة لَخْم، واسْتَدَلَّ على ذلك بِبَيْتٍ مُحْتَمل للتأويل، ولا تثبت القواعدُ به.

وتقدَّم الوقفُ على تاء التأنيث، فأمَّا ما جُمِعَ بالألِف والتاء المَزِيدَتَيْن، نحو: هِنْدَات، والبَنَات، والأخَوَات، وأُولات، فالأعْرفُ سلامتها تاء، كما هي في الوَصْلِ، ويجُوز فيها الإسكان، والرَّوْمُ، والإشْمَام بشرطه.

وحَكَى الفراء وقطرب الوقف عليها بالهاء، ورَوَى: كَيْفَ الإخْوَهْ والأخَوَاهْ، ودَفْن البَنَاه مِن المكرماه؛ وأَجَازَهُ بَعْضُهم.

وذَكَرَ صاحب " اللَّوَامِح ": أَنَّها لغة طيئ، وقيل: هو شاذ لا يُقاسُ عليه، وذَكَرُوا في (هَيْهَات) الوَجْهَيْن، ووُقِفَ عليها بهِمَا في القِرَاءَات السَّبع.

وقال سيبويه: مَنْ فَتَحَ التَّاءَ وَقَفَ عليها بالهاء، ومَنْ كَسَرَ وقف بالتاء، والوجهان في الوقف على (وَلاتْ) [ص: ٣]، و(يَا أَبَتْ) [يوسف: ٤]، في القِرَاءَاتِ السَّبع.

وأمَّا ثُمَّتْ، ورُبَّتْ، ولَعَلَّتْ، فالقياس على (لات) سَائِغٌ، فيُوقَفُ عليهنَّ بالوَجْهَيْن، وذهب إليه ابن مالك في ثُمَّتْ ورُبَّتْ، والأحسنُ عندي الوقف عليهنَّ بالتاء كالوَصْلِ، وإِن سُمِّي بـ (هَيْهَات)، فمَنْ جعلها كـ (طَلْحَة) اختار الوقف بالهاء، ومن جعلها كـ(عَرَفَات) اختار التاء.

والفعل المعتل الآخر، جَزْمًا أو وَقْفًا، إن كان محذوف العين، نحو: لا تَرَ بَكْرًا

وزَيْدًا، أو محذوف الفاء نحو: لا تَقِ زَيْدًا وَقِ عَمْرًا، تَقِفُ عليه بالهاء.

وإن كان غير محذوفهما نحو: لا تَغْزُو وَاغزُ، ولا تَرْمِ وارْمِ، فالمُختار إلحاق الهاء، وتُقِرُّ الضَّمة على حَالِها. وحكى أبو خطاب كَسْرَ المَضْمُوم، فتقول: اغْزِه ولم يَغْزِه.

قال سيبويه: وهي لُغة رَدِيئَة، ويجوز الإسكان، فتقول: لا تَغْزْ، واغْزْ؛ والمُدغم نحو: لَمْ يَصِلِ، والمُبْدَل مِن فائه نحو: لَمْ يَتَّقِ، كذلك المختار إلْحَاق الهاء.

فأمَّا ما أُجْحِفَ به الحذف، نحو: يَقِي ويتَّقِي، فظَاهِرُ كلام ابن مالك أنَّه يَجِبُ الوقف عليه بالهاء، فتقول: لا يَقِهْ؛ لأنَّه ممَّا حُذِفَ مِنْهُ الفاء، ولم نَجِدْ فيه قَوْلا لأحَدٍ من النَّحويين، والذي يَقْتَضِيه النَّظَر أن يكون الوقفُ عليه بالهاء، اختيارًا لا وجُوبًا.

وقالت العربُ في الوقف على (لَمْ أُبَالِ): (لَمْ أُبَلِهْ) بحذف الألِف، ويجوز أن لا تحذف فتلحقه الهاء، فتقول: لَمْ أُبَالِهْ، أو لا تحذف، فتَسْكُنُ اللام، فتنحذف لام الفعل، فتقول: لَمْ أُبَلْ.

و(ما) الاستفهامية إن جُرَّت بالإضافة، وَجَبَت الهاء، تقول: مجيء (مَهْ) إذا وَقَفْتَ، أو بِحَرْفٍ اختيرت، فتقول: (عَمَّهْ، ولِمَهْ)، ويجوز السكون فتقول: (عَمّ، ولِمْ).

والسكون فيما جُرَّ بحَرْفٍ على أَزْيَد من حَرْفٍ، أقلّ منه فيما كان على حرفٍ واحدٍ، وجاء في الشِّعْر سكونُ الميم والمجرور بالحرف وَصْلا.

وفي " الترشيح ": هاء السكت ساكنة أَبَدًا، وزَعَمَ دريود أنَّها زِيدَتْ للسَّكْت، ولتكون عِوَضًا من الألِف الذَّاهِبَة، ولا أَرَى قوله؛ لأنَّ العِوَض يكون لازمًا، وهاء السكت لَيْسَتْ لازمة إلا في كُلّ فِعْلٍ يَعُودُ إلى حَرْفٍ واحدٍ، نحو: قِهْ وعِهْ. انتهى.

فصل

الوَقْفُ على المبنيّ المتحرك آخره

إن كانت حَرَكَتُهُ مُشبَّهة حركة الإعراب بِوَجْهٍ ما، فالوَقْفُ بالسُّكون نحو: لا رَجُلْ، ويا زَيْدْ، ومِنْ قَبْلْ، وشذَّ إلْحَاقُ هاء السَّكت بِعَلُ، قالوا: مِنْ عَلُهْ.

فإن كان ماضيًا، فمذهب سيبويه والجمهور: الوَقْفُ بالسِّكُون، ولا تَلْحَقُه الهاء، وقيل: تَلْحَقُه مُطلقًا، وقيل: تَلْحَقُ في اللازم، نحو: قَعَدَ، فيجوز السكون فتقول: قَعَدْ، والهاء فتقول: قَعَدَهْ.

فإن لَحِقَتْهُ تاء الضمير نحو: انْطَلَقَتْ، ففي جواز لِحَاق الهاء خِلاف.

فأمَّا الوقف على (هَلُمَّ) فيجوز بالهاء، فتقول: هَلُمَّهْ، وإن لم تكن مُشبَّهة لحركة الإعراب، وكانت في ضميرها، وتَحَرَّك ما قَبْله، نحو: ضَرَبَهْ، أو سَكَنَ عَلِيلا، فالإسكان تقول: ضَرَبَهْ، ورَمَاهْ، ورَمَوْهْ، أو صَحِيحًا، فالإسكان نحو: ضَرَبَتْهْ، ويجوز النقل فتقول: ضَرَبَتْهْ، ومِنُهْ، وعَنُهْ، ومنهم من يقول: ضَرَبَتِه.

وإن كان الضمير غير هاءٍ، فالإسكان ولِحَاقُ الهاء نحو: غُلامِيْ وغُلامِيَهْ، في لُغَة مَنْ فَتَحَ الياء، ويَضْرِبْنْ ويَضْرِبْنَهْ، وضَرَبْتْ وضَرَبْتَهْ، على الخلاف الذي تقدَّم، وضَرَبْتْ وضَرَبْتِهْ، وفي لُغَيَّة تستتبع كسرة التاء، فتقول: ضَرَبْتِيه، وأَكْرَمْتُكَ، وأَكْرَمْتُكْهْ، وأَكْرَمْتُكِ، وأَكْرَمْتُكْهْ.

وتختصُّ كاف ضمير الخطاب في المُؤنَّث بلحاق سين عند بعض العرب، نحو: أَكْرَمْتُكِس، وهي لُغَة بني بكر بن وائل، فإذا وَصَلُوا حَذَفُوا، وتُسَمَّى الكَسْكَسَة، وشين عند بعضهم، وهي لغة أَسَد وتميم، وتُسمَّى الكشكشة، فإذا وصلوا حَذَفُوا، وذلك عِوَضٌ من الهاء فلا يَجْتَمِعَان.

وما قَبْلَهُ ساكن أو مُتحرِّك، جرى مجرى نظيره من الصحيح غير المُنوَّن في الرَّوْم والإشمام، والتضعيف والنقل، بالشروط المُتقدِّمة، وإن كان غير ضَمِيرٍ أو ضميرًا غير ما ذُكِرَ، فالإسكان.

ولحوق الهاء كان ما قَبْلَه مُتحرِّكًا أو ساكنًا، تقول: هُوَهْ، وهِيَهْ، ولَيْتَهْ، وبَعْلَبَكَّهْ، ويَا مُسْلِمَانِهْ، ويا مُسْلِمُونَهْ.

ولا يجوز: تَضْرِبَانِهْ، ولا تَضْرِبُونَهْ، بل الإسكان. وإطلاقهم يَقْتَضِي على (نَزَالِهْ، ورَقَاشِهْ)، ويجوز الإسكان.

وقد نَابَت الألِفُ عن الهاء في (حَيَّهَل، وأَنا)، قالوا: حَيَّهْلَهْ، وحَيَّهَلْ، وحَيَّهَلا، وحَيَّهَلَهْ، وقالوا: (أَنَا) بالألف في الوقف، و(أَنَهْ) بالهاء، وأجاز بعضهم في الوقف أن تُسْكنَ النون.

قيل: ولم يُسْمَع الوقف على (أَنَا) بسكون النون، يعني: في لُغة مَنْ فَتَحَ النون، وإن كان ذلك في لُغَة قضاعَة، يقولون: (أَنْ قَائِم) وَصْلا، ويَقِفُون عليه (أَنْ).

والمُرخم بحذف التاء إن كان بعد حذفها، يَبْقَى على حرفيْن، نحو: يَا هَبُ، ويَا عَبُ، فيجب الوقف عليه بالهاء، أو أَلِف الإطلاق في الشِّعر، أو على أَزْيَد، نحو: يا فَاطِم، ويا سَعْلا، فالأَفْصَحُ: يَا فَاطِمَهْ، ويا سَعْلاه.

ومن العرب من يُسكِّن (يَا فَاطِمْ)، ومن الإطلاق[1]: [الرجز]

عُوجِي علينا وارْبَعِي يَا فَاطِمَا

هذا الحُكم على لغة من ينتظر الحرف، وأمَّا من لا ينتظره ويَبْنِيه على الضَّمِّ، لَفْظًا أو نِيَّة، فلا تلحقه الهاء.

والمبنيُّ المُسكن آخره إن كان صحيحًا، كالتنوين، و(إذًا)، ونحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق:١٥]، واضْرِبَنْ، واضْرِبُنْ.

أو أَلِفًا آخر فعل، نحو: رَمَى، فتقدَّمَ الكلام على ذلك، أو آخر اسمٍ نحو: هَذَا، فالإقرار كالوصل، وإبدالها همزةً وإلْحَاق هاء السكت بعد الألف، تقول: (هَذَا، وهَذَاء، وهَذَاه)، إلا آخر مندوب فالهاء فقط، أو ياء اسمًا ضمير مخاطب، نحو: اضْرِبِي.

وقد تقدَّم أنَّها تُحْذَفُ في قافِيَةٍ، أو فَاصِلَةٍ، أو ضمير متكلم، نحو: غُلامِي، وإنِّي، وضَرَبَنِي، ومِنِّي، فكحالها أو حذفها وإسكان ما قَبْلها، تقول: غُلام وإنْ، واكْرَمَنْ، ومِنْ، وتَرْكُ الحَذْف أَقْيَس، وحَذْفُها في الفعل أَحْسَنُ منه في الاسم.

وإطلاقهم يَقْتَضِي جواز الحذف في (عَلَيْكُنِي) في الإغْرَاء، فتقول: عَلَيْكُنْ.

ومَنْ حَرَّكَ الياء في: غُلامِيَ، واتَّبَعَنِيَ، وإنِّيَ؛ لم يَحْذِفْ، ووقف عليها بسكونها أو بإلْحَاقِ الهاء، أو حَرْفًا صِلَة ضمير، نحو: بِهِي، وعَلَيْهِي، وعَلَيْهِمِي، حُذِف في الوقف، أو في اسم إشارة نحو: هَذِي أَقَرَّت.

ولا يجوز حَذْفُها ويجوز قَلْبُها هاءً، ومنهم من يُسَكِّن الهاء وَصْلا ووَقْفًا، ومنهم من يشبع الهاء في الوصل فتتَوَلَّدُ الياء، فيقول: هَذِهِي، أو في ندبة فتلحق الهاء، نحو: وَاذَهَابَ غُلامَكِيهْ.

أو مُعتلا وَاوًا أثبتت، نحو: ظَلَمُوا ورَمُوا، أو حَرْفًا صلة لضمير حُذِفَت:

---

(١) من شعر زيادَة بن زيد العذري.

وكان هدبة بن خشرم، وزيادة بن زيد - وهما ابنا عمٍ - قد جمعهما سفر، وهم حجاج، ومع هدبة أخته فاطمة، فاعتقبوا سوق الإبل، فنزل زيادة بن زيد، وجعل يقول هذه الأبيات. وهي أبيات كثيرة، فلما سمعه هدبة يتغزل بأخته غضب فقال فيه شعرا، فغضب زيادة، وكان بينهما شر، فكان ذلك سبباً أدى هدبة إلى قتل زيادة، ثم قتل هدبة.

انظر: الحلل ٧٢/١، والشعر والشعراء ١٤٧/١، ومنتهى الطلب ١٧٨/١.

عَلَيْهُمُوا، ومِنْهُمُوا.

وفي ندبة لَحِقَت الهاء نحو: وَاغُلامَهُوه، وقد يُوقَفُ على حرفٍ واحدٍ، كحَرْفِ المضارعة يَلِيه أَلِفٌ، نحو قوله(١): [الرجز]

وجَارِيَـةٌ قَـدْ أَوْعَـدَتْنِي أَنْ تَـا

تَدْهِــنُ رَأْسِـي أو تُفَلِّـي أو تَـا

أراد: أنْ تَأْتِيَني أو تَمْتَنِعُ.

أو يُؤتى بهمزةٍ بعد الحرف بعدها أَلِف، نحو قوله(٢): [الرجز]

بـالخَيْرِ خَيْـرَاتٍ وإنْ شَـرًّا فَـأَي

ولا أُرِيــدُ الــشَّرَّ إلا أَنْ تَـــأَي

يريد: فَشَرًّا، وإلا لا أَنْ تَشَاء.

ويجري الوصل مجرى الوَقْف كثيرًا اضطرَارًا، ورُبَّما أُجْرِيَ اختيارًا، ومنه: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، و﴿كِتَابَهُ﴾ [الحاقة: ١٩]، في قراءة من أَثْبَتَ الهاء في الوَصْلِ، ومِنْ ذلك قول بعض طيئ في (حُبْلَى) في الوَصْل: حُبْلَيْ وحُبْلَوْ.

الوقف على الرَّوي

يكون في حال تَرَنُّم، وفي غير حال تَرَنُّم، ووقف التَّرَنُّم خاصٌ بإنشاد الشِّعر، والترنُّم زيادةٌ في الصَّوْتِ وتَطْوِيلٌ فيه، ويكون في الغناء والتطريب، ومظنته القَوَافِي، فبَعْضُ بني تميم وغيرهم يَقِفُ بتسكين الرَّوِيّ، كما يَقِفُون في الكلام، نحو(٣): [الوافر]

---

(١) انظر: شرح شافية ابن الحاجب ٤/٢٦٩.

(٢) انظر: القوافي للأخفش الأوسط ١/١٨٠.

(٣) البيت لجرير بن عطية بن الخطفي، وهو مطلع قصيدة يهجو بها الراعي النميري الشاعر.
الشرح: أقلي: خففي -اللوم: العذل- العتاب: التعنيف.
المعنى: خففي يا عاذلة من لومي وتعنيفي، وإن رأيت مني صوابا فلا تنكريه عليّ وقولي: والله لقد أصابن, ومن قال أصبت -بكسر التاء- أراد إن قصدت النطق بالصواب بدل اللوم.
انظر: ابن هشام في أوضح المسالك ١/ ٤، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ١٥٧، وابن عقيل في شرحه للألفية ١/ ٦، والأشموني ١/ ١٢، وسيبويه ج٢ ص٢٢٩، والخصائص =

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتَابْ ‏ وقُولِي إِنْ أَصَبْتَ قَدْ أَصَابْ

كأنَّه ليس في شِعْرٍ، وأهل الحجاز يُثْبِتُون مدَّةً بعد حَرْفِ الرَّوِيّ، ترَنَّمُوا أو لم يترنَّمُوا، ثم القافية إنْ كانت مُنوَّنَةً في موضع نَصْبٍ، فلا تحتاج إلى زيادة هذه المدَّة.

وكذا آخر مقصور أو منقوص، حالة الجر والرفع، أو ياء قبلها كسرة، أو واو قبلها ضَمَّة، نحو: قَاضِي، وفتَى، ويَرْمِي، ويَغْزُو، وظَلَمُوا.

وإن كان غير ذلك وحَرْف الرَّوِيّ سَاكِن، فلا يكون ذلك إلا في قافية مكسورة أو مجرورة، كقوله[١]: [الطويل]

مَتَى تَأْتِنَا نَصْبَحْكَ كَأْسًا رَوِيَّةً ‏ وإِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَانِيًا فَاغْنَ وازْدَدِ

و[٢]: [الطويل]

أَغَرَّكِ مِنِّي أَنَّ حُبَّكِ قَاتِلِي ‏ وأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ

أو مُتحرِّك نشأ عن الحركة ما يناسبها، كانت إعرابًا أو بناءً، في منون وغيره، ما عدا النصب السابق ذكره، نحو[٣]: [الكامل]

أَمِنْ آل مَيَّةَ رَائِحٌ أو مُغْتَدِي ‏ عَجْلانَ ذَا زَادٍ وغَيْرَ مُزَوَّدِ

=

لابن جني ٢/ ٩٦، والإنصاف لابن الأنباري ٢/ ٣٨٥.

(١) انظر: الأصول ٣٩٢/٢، والمقتضب ٧١/١، والكتاب لسيبويه ٣٨٦/١.

(٢) انظر: الأغاني ٨٥/٩، والبديع ١٣٦/١.

(٣) هذا البيت للنابغة الذبياني، من قصيدة له يصف فيها المنجردة زوج النعمان ابن المنذر.
اللغة: " رائح " اسم فاعل من راح يروح رواحا، إذا سار في وقت العشى " مغتدى " اسم فاعل من اغتدى الرجل يغتدى، إذا سار في وقت الغداة، وهي من الصبح إلى طلوع الشمس، وأراد بالزاد في قوله " عجلان ذا زاد " ما كان من تسليم مية عليه أوردها تحيته.
المعنى: يقول في البيت الذي هو المطلع: أتمضي أيها العاشق مفارقا أحبابك اليوم مع العشى أو غدا مع الغداة؟ وهل يكون ذلك منك وأنت عجلان، تزودت منهم أو لم تتزود، ثم يقول في البيت الشاهد: لقد قرب موعد الرحيل، إلا أن الركاب لم تغادر مكان أحبابنا بما عليها من الرحال، وكأنها قد زالت لقرب موعد الفراق.
انظر: الديوان ص١٢١ وشرح التسهيل ١٠٩/٤ ابن عقيل ٢٣/١. والأشموني ١٥/١، والدرر ٢٠٢/٢.

و(١): [الطويل]

رَعَى خَرَزَاتِ المُلكِ عشْرِينَ حِجَّة وعِشْرِينَ حَتَّى فَادَ والشَّيْبُ شَامِلُ

و(٢): [الخفيف]

إنْ يَكُن طِبُّكِ الدِّلال فَلَوْ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ والسِّنِين الخَوَالِي

و(٣): [الرجز]

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

و(٤): [الوافر]

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتَابَا وقُولِي إنْ أَصَبْتُ لَقَد أَصَابَا

هذا حُكم الوَقْف حَالَة الترنُّم.

أمَّا في غير حالة التَّرنم، فألِفُ التنوين لا تُحذف اتِّفاقًا، ثُمَّ إن كانت المدة مُتوَلِّدة لقَصْدِ التَّرنُّم، فأَهْل الحجاز يُثبتونها كحالهم إذا ترنَّموا، وناسٌ كثير من بني تميم يجعلون مكانها نونًا، فيما نُوِّن وفيما لا ينون، وطائفة من بني تميم وغيرهم يَقِفُون كما يقفون في الكلام، كأنَّها ليست قوافي شِعر.

---

(١) البيت من شعر لبيد بن ربيعة.
انظر: الديوان ٧٧/١، وسمط اللآلئ ٧٢/١، وأساس البلاغة ١١٠/١.

(٢) البيت من شعر عبيد بن الأبرص، وهو عبيد بن الأبرص بن عوف بن جشم الأسدي، أبو زياد، من مضر. شاعر من دهاة الجاهلية وحكمائها، وهو أحد أصحاب المجمهرات المعدودة طبقة ثانية عن المعلقات. عاصر امرىء القيس وله معه مناظرات ومناقضات، وعمّر طويلا حتى قتله النعمان بن المنذر وقد وفد عليه في يوم بؤسه.
الدلال: أن تُري المرأة للرجل جرأة عليه في تغنج، وتشكل كأنها تخالفه وليس بها خلاف، سالف الدهر: المتقدم منه، ويقصد أيام الشباب.
انظر: الديوان ١١٣/١، ومغني اللبيب ٨٥٢/١.

(٣) قائله: هو رؤبة بن العجاج. وصدره: تقول بنتي قد أنى أناكا
اللغة: "قد أنى أناكا" قد حان وقتك وزمانك.
المعنى: تقول بنتي: يا أبتي قد جاء زمان سفرك، علك تجد رزقا.
الشاهد فيه: "أبتا"، حيث جمع بين التاء والألف.
انظر: سيبويه ٢٩٩/ ٢، وفي المغني ٢٠٢/٢، والإنصاف ١٣٦/ ١.

(٤) سبق تخريجه.

وإن كانت غير مُنوَّنَة، فأَلِفُ المقصور وأَلِف (يَخْشَى) لا يُحذفان، وياء المنقوص في الجرّ تُحذف، والياء والواو إذا كان ما قبلهما حرف رَوِيّ، نحو: يَغْزُو ويَرْمِي، يحذفهما مَنْ يَحْذِفُ المدَّات المُتولِّدة، نحو[1]: [الكامل]

ولأَنْتَ تفري ما خلقت وبعـ ـضُ القوم يَخْلُقُ ثم لا يَفْرْ

ثم إنْ وَقَعَت اليَاءُ والواو حَرْفَ رَوِيّ فلا يُحْذَفَان، والياء والواو إذا كانَا ضميرَيْن، نحو: ظَلَمُوا واذْهَبِي، يحذفها في القوافي ناسٌ كثير مِنْ قَيْس وأَسَد، نحو[2]: [البسيط]

لا يُبْعِدُ اللهُ أَصْحَابًا تَرَكْتُهُم لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاة البَيْنِ مَا صَنَعْ

و[3]: [الكامل]

يَا دَارَ عَبْلَة بالجِوَاءِ تَكَلَّمْ وعمي صباحًا دَار عَبْلَة وَاسْلَمْ

يريد: ما صَنَعُوا، وتَكَلَّمِي.

---

(١) انظر: الحماسة البصرية ١٦١/١، والشعر والشعراء ١٢٠/١.

(٢) البيت من شعر ابن مقبل، وانظر: الديوان ٨٢/١.

(٣) البيت من شعر عنترة، وهو عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي. أشهر فرسان العرب في الجاهلية ومن شعراء الطبقة الأولى. من أهل نجد. أمه حبشية اسمها زبيبة، سرى إليه السواد منها. وكان من أحسن العرب شيمة ومن أعزهم نفساً، يوصف بالحلم على شدة بطشه، وفي شعره رقة وعذوبة.
كان مغرماً بابنة عمه عبلة فقل أن تخلو له قصيدة من ذكرها. اجتمع في شبابه بامرئ القيس الشاعر، وشهد حرب داحس والغبراء، وعاش طويلا، وقتله الأسد الرهيص أو جبار بن عمرو الطائي.
انظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ١/ ٥٦، والحلل في شرح أبيات الجمل ١/ ٧٤، وطبقات فحول الشعراء ٢٠/١، والعقد الفريد ٢/ ٣٠٦.
عبلة: اسم محبوبته، و الجواء: واد في ديار بني عبس، و عمي صباحا: انعمي، يقول للدار: أخبريني عن أهلك أنعم الله حالك وسلمك من البلى.

فهرس المحتويات